

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_232443**

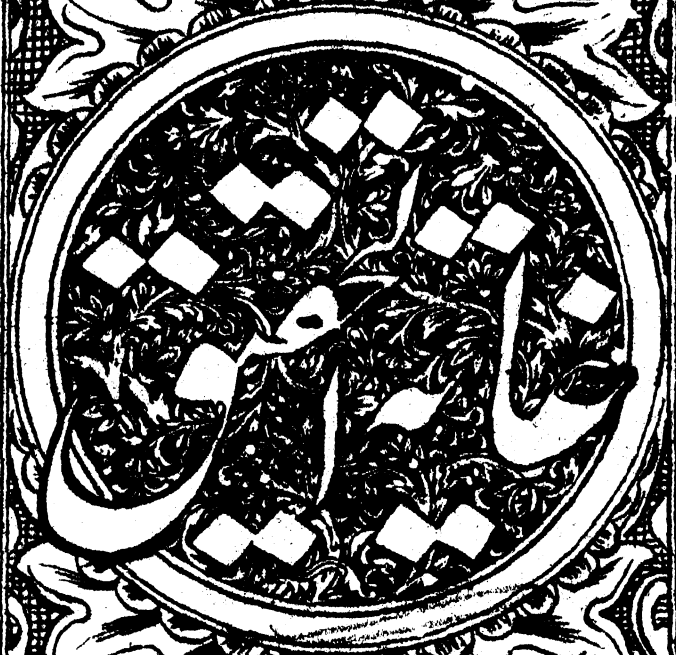
UNIVERSAL  
LIBRARY







الحمد لله الذي اعطانا التوفيق والصلوة والسلام  
على افضل رسله الذي يدبنا بسوايا الطوفان  
على طبع النعمة المباركة الغالية في التوفيق



بتقديم ومقابلته مولوي محمد محمود حسن  
ويوسندي مولوي عبدالرحمان صاحب كندلوي  
عنتر الله نوبها وشير عويها انظره طابع باعتماد نياز احمد

كس  
 أصل الناس الذي انعم علينا بعملة العظام وقطن علينا بعنقه الجسام ورفع معاليه العربية ومنازها وانشاء فاني  
 الناس اغنواها وانوارها وحمل علم الاعراب اقربها غاية واربعها عايدة واربعها معيارا ١٠٠ استاه اعظمت ومقدار حيث منكرها  
 مفتاحا كتابا يئله في معرفة العلوم الاسلامية ومعيارا بؤرا يستضاء في سائر فنون الادبية فتعبه سلاية يتيسر الارتفاع  
 الى علم البيان فيمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن **والصلوة** على رسوله محمد الذي كسر بناء الجهل في الانام وحمل  
 الشكوك والشبهات عن طرق الاسلام على الله وامرنا بالعلم **وجعل** يقول العبد الضعيف الخفي صفة بن نضير جوي  
 الله كما يصوب ففسر وجعل يوم خير من امسه لما ريت ان الاحتياج الى تحصيل علم الاخراب بين كايديج والافتقار الى تحصيله  
 مكثرو ولا يتقن وان المختصر للسير بالكافية في هذا الفن جامع لفرع الفروع وقواعد شامل للحكام ومعاودة منه منحة جميلة  
 التقييم والتدريب وحسن التنظيم والترتيب مقبول فينا بين الانام وشباب في بلاد الاسلام وقد نشره طائفة من العلماء  
 واشتغل به من كان حاشية نزهة من الفضلاء غير ان شرحه لم يرد في ايدى الناس في ايران بحسنه واخراج بلاجه وكشف  
 معضلاته وحل مشكلاته الا هو اشق شيخي واستاذي وموكبايي وهو الشيخ الامام ولاد الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاذ  
 اصحاب التدقيق بالي مبان فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب ناشر اربعة للعقول والمنقول عامر بنهذ الفروع والاموال  
 حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء والمرسلين الا هو الذي استنقضا نفس للعاني من شهابي نظرة واستنقضا رضاء الاسلام  
 من بوهان فخره وانقض بعبارة الله تعالى ما كشد شهابي بن شمس بن محمد بن عبد الله بن علي بن ابي طالب في قوله تعالى اعطانا قوة  
 في اتباع رسول الله ومنع الله للمسلمين يقول بقائه وادام علينا نعمته بقائه فانها كافيته في ايران عاينه واسرته وكشف مبانها  
 استاذنا ونذ لنا توفيق ربانية المحصلين على تعليمها وتصيلها واستنقضا كمنعهم نحو الاحاطة بجملها وتصيلها في ايران بحسنه  
 مشكلاته التي انقضا المحصلين في كشفه القناع عن جمال عقولها وانوارها وجزء من اقدارهم من ادراك روض اسرارها ولقد  
 ربيت كثيرا من الناس المتكويما ففهموا من ظاهرها القائل من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ووقوف على ما فيها من  
 مشكلاتها الهوز والامور فيكونت الغموز والامور التي لا تشرها لغيرها من تقاليد ناطقها الحجاب وعن ايران حقايقها  
 اسباب كافيها باطلاع روضها ومشكلاتها من انما كمنع قايمة قايمة من قايمة الكلام على وجهه في ايران الحقايقها  
 ومطابقتها وكشفه به على نفاها ومبانها فيتميز به حقايقها وقايمة ثانيا للتمسك على الاحوار والاحزاب لم اجد منه شيئا  
 اجنبيا الا ما يوقف عليه من الكتابين ولا اكون ذكر ما فيهما من دروسه وقايمة من الفوائد كما لا يخفى على الطالب من الروايات

كونه على تحقيق المعاني وتدقيق اللفظ والحق والصدق الى سوا الطريق ساكن من الله الكبر  
 امر من لفظ التقدير في محله الصالح الكبر وسبب الوصول الى جنان النعيم ونافعا الى الاصلح والحق ومفيدا  
 للاجباب والاخوان متوقفا من فاضل العصر والرفان الذين شرفوا بالمطالعة وتوجه الايمان ان ينظر وايقنه بعين  
 الرضاء والايمان وان يصالحوا بين الواسع والامكان لو اطلعوا على الخطاء والفتيان اوجيبان القلم بالطغيان اذ  
 لا مومن من الخطاء والفتيان الا كلام الرحمن والفتيان مركب مع الانسان والخطاء قبيح من الخبيثين في جن  
 الايمان والايمان عن كل عيب ونقصان فضل الله الكبر للثبات بجانبي واياكم بالعمو والفتيان وارزقني واياكم  
 اللقاء والفتوان ويسهل علينا ومليكم بتحقيق الكلام في جميع ما يتعلق به الكتاب من المقاصد والامر قال الشيخ  
 رحمه الله في بداية كتابه الاصول في علم الكلام وكان ينبغي ان يبداء بعض المنتهجين بالحوار اقتداء بالسلف وعمل بقوله  
 عليه السلام كل اورد في باب له يبداء فيه بالحولاء فهو اقطع لكنه ترك ذلك لضعف النفس بتخييل ان كتابه هيا من حيث  
 كتاب ليس كتبت السلف حتى يبداء به على منها وليس ذاب الى حتى يكون ترك الحولاء اقطع فربما كان الخوف يبحث عن احوال  
 الكلمة والكلام من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض ذاتية لها وما يبحث في علم عن عوارضه  
 الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم ببناء الشير اولاد كالكلمة وثانيا بذكر الكلام كمن  
 معرفة احوال الشيء مسبوقة بمعرفة ذلك الشيء ويجوز ان يكون الموضوع امر من غير ان يشترط اشتراكه في امر واحد وهذا ملا  
 في سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فانها موضوع علم واحد وهو اصول الفقه لا يشترطها  
 في كون كل واحد منها له ليدل على ما مثلنا الحكمة شيعي والكلمة والكلام كذلك لا يشترط ان في كون كل واحد منها لفظا  
 موصوفا والمعنى على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع ليعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما التعدد بالنظر الى  
 نوعه وانما قدم الكلمة على الكلام لانها اجزاء الكلام والكلام مركب ومعرفة المركب موقوفة على معرفة للجزء والموقوف على معرفة  
 طبعا على اللوقوف فظهر وقتها ليوافق الموضوع الطبع وكان العوارض الذاتية للشيء هي التي تلحقه بالذاتة او الجزئية او الامر خارج  
 مساوية وقد عرفت ان العوارض الذاتية للكلمة والكلام هي الاعراب والبناء والاعراب لا يلحق الكلام بالنظر الى ذاته وانما  
 يلحقه بالنظر الى جزئية وهو الكلمة لقيام مقامها اذ لا عمل له من الاعراب الا اذا قام مقام للجزء على ما عرفت فكانت تلحق  
 بالتقديرية وتقتل ان يقول الخوي كما يبحث عن احوال المركب الاستنادي يبحث عن احوال المركب الاسنادي والتوسيفي والاستنادي  
 لو غير ذلك ايضا كوجوب بناء الجزئين في احد عشر وعرب احدهما دون الاخر في اثنا عشر وكيفية اضافة احد عشر الى غيره  
 نحو احد عشر وامتناع اضافة الى سبعة نحو ذلك من الامور فلا ذكر هذه اللمحات كما ذكر ذلك اللهم الا ان يجتمع بيان  
 ذكر الكلمة يعني عن ذكرها كان الخوي انما يبحث عن احوالها من حيث اعراب الجزئين او بناءها او اعراب احدهما وبناء الاخر  
 ونحو ذلك فكانت مباحث هذه اللمحات جملة الامور من جهة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة الى تفكيرها بخلاف ذلك الاستناد  
 فانه مبني وقد يقوم مقام للجزء في كسبي اعراب فيزيد يكون الموضوع معر باصلا فالخوي يباحث عن احوال من حيث لفظها  
 باعتبار ذاته ومن حيث الاعراب باعتبار جزئية فلا يكون مباحث من جهة تحت مباحث الكلمة فلا بد من ذكرها في  
 بحث لا يخفى فان قيل اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون الجسوس او الاستغراق او للعهد الحاربي او اللام في اللفظ  
 كونه لفظيا اما لا يكون من فلانها فيقولون لا يصح من حيث هي في قطع اللفظ للجزء والاداء في من حيث هي في قطع

والكثرة والثناء التي في الكلمة شتم بالوحدة وهي توجب اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة واما لام الاستغراق فلانها تشير الى  
 الماهية من حيث هي موجودة في جميع الافراد اللغوية او العرفية والثناء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا  
 منافاة ولا ينافيها الا لانه المحل لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للتحقيق لا للافراد اما لام العهد الخارجي فلانها تشير  
 الى اللاهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم والسامع في الخارج وليس هو هنا كل معهود في  
 الخارج ولم يجر لها ذكر ليشتر في تعيينها وعهدتها الى تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلانها توجب جهالة العذر  
 ولانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان التعريف  
 بها في العرفي كالتمكية قيل يمكن ان الكلام الجسني والثناء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلام بدون الثناء  
 جسني بوجه وقوعه وضعا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى الكلمة المنطقية وعلى الفعل وحده على الكلمة اللغوية وهي  
 ما ينطق به الانسان مفرد او مركبا وعلى الكلمة النوعية وهي كل لفظ وضع لمعنى مفرد افاذا ادلت الثناء افادت  
 وحدة النوع الغير للعين واريد بذلك مقام التعريف النوع المعين وهو الكلمة النوعية ثم ادخلت لام الجنس للاشارة  
 الى نفس ماهية الكلمة النوعية فلانها في بين لام الجنس وثناء الوحدة لان النوع الواحد كل باللفظ الى افراده كما ان  
 الجنس كل باللفظ الى النوع فيكون المراد حقيقة جنس الكلمة النوعية ويمكن ان يكون الثناء للوحدة الفردية ولا منافاة  
 بينهما ايضا لان الكلمة للوحدة كلية باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه والتعريف باعتبار  
 المفهوم لا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض الشارحين في تفسير لام الجنس ان الثناء جردت عن معنى الوحدة وجعلت  
 متممته لتباينت بذلك مقام التعريف لما قلنا ان التعريف انما يكون للتحقيق لا للفرد ولا للافراد وانما في بها تميزا عن  
 وقوع المحدود على الثلثة فضاء كما هو حكم المجردها عنها لتلا يكون التعريف للافراد بخلاف الكلمة مع الثناء فانها جسني بوجه  
 على القليل والكثير وفيه نظر لا ناقص فانها في الاسم المفرد يعبر بجزءه عن معنى الوحدة كما قيل قوله تعالى ان الانسان لفي  
 خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة واريد به الاستغراق بقرينته الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين امنوا و  
 عملوا الصالحات واما مجرد الثناء عن معنى الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصا في الوحدة اللهم الا ان يجاز  
 بان الثناء بحسب الوضع يفيد معنى الوحدة والتاينك جميعا واريد هنا التاينك فقط على سبيل المجاز بقرينة  
 محل التعريف على طريق ذكر الكل واردة البعض والمجاز لا يحتاج في ثبوتها الى النقل والسامع بل يحتاج في صحتها  
 الاضطرار المنقول والسموع عن العرب وفي فهم السامع الى القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة وقد تحقق ههنا كلاما  
 كما ان لام الابتداء تفيد بحسب الوضع معنى الحال والتاكيد ثم قال صاحبنا انها جردت عن معنى الحال وجعلت متممته  
 لتاكيد في قوله تعالى ولستوف يعطيك اذ لو كان فيها معنى الحال للمجامع التي هي الموضوع للاستقبال وكما  
 ان الاستثناء وضع للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذها فقط في قوله تعالى كسبحان الذي يسرى بعبدك ليلا بقرينة  
 قوله ليلا وكذلك كل لفظ اريد به بعض معناه وان ثبت ان الثناء للوحدة النوعية او الفردية والكلمة المنطقية  
 بالوحدة كلية من حيث المفهوم ثبت انها لا ياتي في كلام الاستغراق لان الاستغراق هنا استغراق فرد لا جمع من حيث  
 الكل الاذها في دون الجموي والاستغراق المستفاد من كل في ذلك الشأن لان الاستغراق المفرد في جموعه  
 كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع كذا ولا يشاء في صحتها كالاتي في صحتها قولك كل فرد وكل واحد وليس معناه جميع



كله لفظ وضع لكن الحق نشأ في الاستغراق لكن محل التعريف يابا لا لما من التعريف انما يكون الحقيقة لا لافراد الان عني كون  
المحل محل التعريف ويقال بان المقصود ههنا بيان الطرح للاثر للتعريف والتعريف انما يفرق من هذا التركيب ضمنا و  
انما يعرّف الكلمة فكذا لان اول نظر العناية الى افراد الكلمة لا الى ما هيتهما فذكر كما الاستغراق بمعنى الكل الافراد  
ليكون ذكر الافراد قصدا والتعريف ضمنا وعنده استقامة بيان الطرح ان يعبر عن كل كلمة في الحد والمحدود وههنا  
لكذلك حيث محل ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرغ وكل لفظ وضع لمعنى مفرغ وفيه كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارجي  
والمعهود المجازية على السنة النحاة بقرينة ان المتكلم مخوي وكل تكلم يتكلم بامطلاح ولا يلزم في العهد الخارجي ان  
يكون للمعهود مقدا ذكره بل يلزم ان يكون معلوما للبيد كما اشار اليه والكلمة المذكورة على السنة النحاة معروفة  
للمخاطب بالفرائض كما يقال خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحدا ويمكن ان يكون اللام للعهد الذاتي ولا يوجب  
جهالة للمحدود وحصول تعيين الكلمة الغوية عند السامع باعتبار مقام وفيه نظرا لانه اذا اعتبرت التعيين باعتبار  
المقام صار اللام للعهد الخارجي دون الذاتي صريح الامام سعد الدين الهروي في شرح التلخيص في بحث لام العهد  
الخارجي وقد يستغنى عن نقله ذكره لعلم المخاطب بالفرائض يخرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحدا الهنا  
لفظه فهذا اضيق منه على ما قلنا فالاول ان يحيل اللام على الجنس او العهد الخارجي على ما بيننا ويمكن ان يقال اللام للجنس  
والكلمة مع التاء صار في الاصطلاح اسما للفظ وضع لمعنى مفرغ فيكون منقولة اصطلاحية فلم يبق في التاء معنى  
الوحدة فلا يردشى فافهم وانصف ثم اختلف النحاة في الكلام المخرج عن التاء قبل ان يجرى كقولهم لا يجرى بديل جريا  
احكام المخرج فيه من تدابير صغته كقوله تعالى اليه يبعد الكلام الطيب فلو كان جمدا اوجب ان يقال الطيبة ومن  
التصغير بلا ردة الى واحدا مع كونه على غير صيغ الفعلة يقال على كلام ولو كان جمدا وجب ردة الى واحدا في  
تصغير ففعل كلمة ومن وقوع تميز النواحي عشر يقبل بعد عشر كلها ولو كان جمعا لا وقع تميز له لان غيره لا يكون  
الامير افضل اذ ينسب كجمع وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب استعمالها لا بوضع وقيل انه جمع يدل لانه  
لا يقع في الاستعمال الا على الثلث ضاعدا ولو كان جنسا لوقع على الواحد ضاعدا والاية محمولة على حذف اللصاف  
والتقدير بولييه يبعد بعض الكلام الطيب والقول بتصغير على كلامه ووقوع تميز النواحي عشر منوع عند من  
ذهب الى انه جمع بل يقال عده في التصغير كقوله وفي التميز احد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة بما اشتمل على فينوع لفظ  
كونها محفوظا بها والثاني كونها موزوعا للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفرغا انما الشئ الى الفيد الاول بقوله  
لفظ وهو جنس قريب للكلمة لاختراجه عن الدوال الارب الخ والاشارة والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات  
الاعرابية والعلامات المعنوية فاذا كتب زيد مثلا فالحرف المكتوبة وهي المراء والياء والهمزة وان كانت مشاركة  
للكلمة في كونها موزوعا لمعنى مفرغ لكن لا يسمى كلمة اذ ليس بلفظة قال قيل الاختراجه عن الجنس كقوله لانه يتركز  
في الحد للشمول لا للاختصاص فيلزم سلنا ذلك لكن اذا كان بين الجنس والفضل عموما وخصوصا مطلقا اما اذا كان  
بينهما عمودا وخصوصا من وجه جاز لا اختراجه عن الجنس لكن لا تكون جنسا بل تكون فضلا من وجه وههنا كذلك  
فان اللفظ عام بالنسبة الى الموزوع اذ هو قد يكون موزوعا كالمستعملات وقد يكون كالمهملات والموزوع ايضا عام  
بالنسبة الى اللفظة لانه قد يكون لفظا بلي وقد يكون كالدوال الارب ثم اللفظ في اللغة وهو شئ من اللفظ يقال كذا

التمرة ونظمت النواة اي ربيتها من الغم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على الخارج من حرف فضاء وفيه نظر  
 بوجوده الاول ان الصوت ظل الصائت لانه مصدر من صاقت يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو اليكفية الحاصلة  
 من المصدر فكيف يعالج الحمل واجيب بان الصوت يستعمل للمعاني للصمد الذي هو فعل الصائت ولحق  
 الاسم الذي هو اليكفية الحاصلة من المصدر والمراد ههنا المثال والثاني ان الاعتماد على الشيء من خواصه انما هو الظاهر من لا يشوبه غير انما  
 شيء فكيف يقل صوتي على الخارج واجيب بان معناه هو يحصل باستعانة الخارج وهذا هو في الاعتماد على الخارج فلا يرد ما  
 قيل ان هذا النوع ليس بحقيقة لعدم الوضع ولا بجاري لعدم الاشارة ان استعمال الحجاز الغير للشهور وغير شائع في التعريف والثالث ان هذا  
 المحل ذكره في تعريف اللفظ والمخرج نوع من انواع اللفظ واخر

النوع في تعريف  
 الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان النوع عبارة عن الجنس والفضل فاذا عرف  
 الجنس النقي له الدوام والاصحالة واجيب بان المراد من الحرف الاخذ في تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوي  
 الذي هو احد انواع اللفظ والحرف حروف الهجاء كما يتوقف على معرفة اللفظ لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرف من لفظ  
 اللفظ فلا دور والراجح ان الخارج جمع في كل اضافة ثلثة فوجب ان لا يكون لفظ به ون ثلثة احرف كل واحد منها  
 معتد على مخرج واجيب بان الالف والباء والحاء فيبطل معنى الجمين فيكون المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع  
 على الواحد فضاء وقيل اللفظ ما يتلفظ به الاشارة من حرف فضاء وفيه نظر بوجوده الاول انه عرف اللفظ  
 اللفظ وما عني واحد فيلزم تعريف الشيء بما يباين في المعرفة والجهالة وذات متع واجيب بان تعريف اللفظ لا  
 صلاحي بان اللفظ المعنوي اي ما يتكلم به الاشارة والثاني ان هذا التعريف صادق على اللسان لانه ما يتلفظ به  
 الاشارة واجيب بان الباء للتغذية دون السببية والاستعانة والثالث ان قيد الاشارة يوجب ان لا يكون ما  
 يتلفظ به المالك والمجنون لانه ليس الامر كذلك واجيب بان تعريف ما يكون لفظا بالنسبة اليه لا مطلقا فانه يتلفظ به  
 الملك والمجنون ليس بدخل في المحل ودفعه في خروج امثال ذلك عن المحل والراجح ان هذا التعريف يصدق على  
 الحروف السابقة من باب الحركات الالفية كالواو في البور والالف في اباء والياء في ابيك وهي ليست بلفظة لانها  
 اخذت حكم الحركات الالفية التي ليست بلفظة باه معان واجيب بانها لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات  
 الالفية لفظا فتا ان تمنع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة وحكما وهي ليس بحرف حكما  
 لقياسها مع الحركات الالفية وقيل اللفظ هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فضاء وفيه نظر وجود  
 الاول ان للتكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل حرف بل حصل صوت سائح يبلغ ان يكون لفظا لصدق هذا  
 المحل عليه انه لا يرد من قصد حصول الحرف حصول الفعل البتة وايضا يصدق هذا المحل على صوت الاخرى لانه يقصد  
 به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون مرته لفظا والامر بخلافه واجيب بان المراد القصد المعتد به باعتبار  
 حصول الحرف البتة على افعال القوة الالفاظية والثاني ان صوت النائم من نواح اخ وكذا صوت صاحب السعال  
 من نواح اخ لفظا بليل انما احتزوا واعتمها يقيد الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليها هذا المحل لعدم  
 قصد حصول الحرف فيها واجيب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة او حكما والقصد الحكيم صادق في  
 والثالث ان الحاصل متفق فلا بد من تقلد يرمو صوتي وهو لا يجلو ما يكون اللفظ او الصوت والحرف اذ لا يبين

غيرها ولا يستعير الأول حيث يلزم ذكر المحدود في المحذ وذاعبر جائز ولكن الثاني حيث يلزم حصول الصوت  
 من الصوت وحصول الشيء من نفسه محال وكذا الثالث حيث كان الأسمب جديداً يقول حصوله بالضمير  
 للمعنى معاودة واجيب بأنه يمكن تقدير الصوت لأمر المراد بالصوت الثاني المصدر وبالاول الاسم ولا شك أنه يحصل  
 بالمصدر فلا يلزم حصول الشيء من نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف ولا شك أنه يحقق معاد الضمير وكان الموضوع  
 لما حذف واقمت الصفة مقامه لم يبق للضمير معاد ولكن سلمنا ذلك بناء على ان المقدر كالمفوض قلنا هذا  
 من باب وضع المظهر موضع المضمرة لثبوتها والتكثرة هنا التثنية على انه لا يشترط في اللفظ ان يحصل حرف يفقد  
 الالفاظ حصوله بل الشرط حصول حرف ابي حرف كان حتى لو فقد الالفاظ حصول حرف وحصل مكانه حرف آخر يكون لفظا  
 الاثر في بعض الحروف لم يحصل في السنة بعض الناس لا في غيرها بل يحصل مكانها حرف آخرى وكلامهم لفظي تجري  
 فيه احكام اللفظ من ثبوت البيع والاجازة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبي عليه السلام بقوله  
 سين بلال عند الله شين والرابع انه يصدق على فرح يحصل من سماع صوت طيب يقصد به حصول قضاء عدا  
 وكذا يصدق على حزن يحصل من سماع صوت كره يقصد به حصول حرف قضاء واجيب بان المراد بالحاصل  
 من صوت ما يحصل منه بلا واسطة والفرح والحزن يحصلان منه بوساطة على ان امثال ذلك قد خرجت من تقدير  
 موصوف الحاصل فاقول المنوي في زيد ضرب وفي اضرب ليس بلفظ لانه ليس من مقوله الحرف والصوت اصلا  
 فينبغي ان لا يكون كمال وهو كلمة بالاتفاق قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا بحقيقته او حكما وهو ملفوظا به  
 حكما حيث تجري عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل اليه وتاكيد الاء وعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق  
 بين المنوي في زيد ضرب و اضرب وبين المحذوف في قوله تعالى واسئل القرية في كون الاول لفظا حكما والثاني حقيقة  
 مع ان كل واحد منهما غير من كور قيل الفرق بينهما ان المنوي انما لا يكون لفظا حقيقته لان ماهيته اللفظ لم يصدق  
 عليه حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقوله الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظا وانما عبروا عنه باستفاد  
 لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكنهم اخرجوا عن احكام اللفظ فيصدق عليه ماهية اللفظ اعتبارا وحكما ان كان لفظا  
 حكما بهذا الاعتبار بخلاف المحذوف فان ماهيته سقط صادق عليه حقيقة لانه من معونه ما يتلفظ به الانسان فكان  
 لفظا حقيقته ولا يقال لما صدقت عليه ماهية اللفظ كان موجودا كالمحذوف فكيف يقال انه محذوف لاننا نقول  
 ان صدق ماهية كالتصني الوجود حقيقة والحذف كينا فيه فان قيل الكلمة محل بناء الوحدة فوجب ان يقول  
 لفظة محل بناء الوحدة ايضا يوافق المحذوف والمحدود قيل انما قيل لفظة لان الوحدة في اللفظ غير مرادة كانت  
 حق اللفظة بالتالي لا يقع الاعلى حرفا ولا يدركه لان شئها من اللفظ مثل نسبة الضمير من الضمير وهو غير مراد  
 بالاجماع بخلاف البناء في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة او معينة واحدة نوعيتها وفردية على ما سبق ذكرها  
 فكانت الوحدة في اللفظ مرادة لا يقال المطابقة بين اللفظ والمحدود واجبة فوجب ان يقول لفظة لاننا نقول المطابقة  
 انما وجب بينهما اذا كان المحدود مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة غير واجبة  
 واللفظ احضر من اللفظ فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى الفيد الثاني بقوله وضع المعنى الجار والمجرور معقول به  
 باللام والجملة الفعلية صفة قول اللفظ ومينه احتراز عن الحرف والاصوات والملاوات وما يدركه بالاعتقاد كوجه

الالفاظ المدركه من اللفظ المسبوع من وراء الجدار فانها ليست بموضوعه للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها  
 ومنعت لغرض تركيب الالفاظ للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعه لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها بما لا يلقى  
 للاحتراز عنهما بهذا القيد لاننا نقول ان الغرض من الشيء لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يصفى من اللفظ كما لا حله  
 اللفظ وانه لو كانت حروف الهجاء كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة لتبين في الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى او لا  
 وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج من المشترك باعتبار المعنى الثاني وكذا المنقولات باعتبار المعنى الثاني وهذا  
 انما يرد اذا اريد بالوضع مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا واصطلاحيا كما ذهب اليه اللغوي حتى قالوا ان المنقول  
 باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا يجان وان سميته كلمة باعتبار الوضع الثاني واجيب ان المراد الاولية عند الوضع  
 فان السبب الغالب في الاشتراك اما حسيات الوضع الاول او عند الوضع وكفى وضع بالنسبة اليه ولو ثانيا او  
 ثالثا وهو حقا اول فيدخل للمشارك والمنقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الاول والاربع مع كونها موضوعه  
 للمعنى واجيب بان تعريف اللفظ الموضوع كالتعريف كل موضوع فلا يكون الاول والاربع وانما في المحدود وقيل  
 الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لانه يخرج منه الحرف لا يحتاج الى الضميمة واجيب بانها لا يخرج  
 الى الضميمة في قوله على المعنى لانه لا يخرج منه الحرف لا يحتاج الى الضميمة واجيب بانها لا يخرج  
 المنصير او اسره فمهم المنصير وفيه نظر بوجه الاول انه يدخل فيه الحرف فاجيب فيهم مضاهات مطروبة واجيب بالمراد  
 بالتخصيص الوضع وليس لها تخصيص وضع فلا يدخل والثاني انه يدخل في التقوا الاصطلاح والقرينة واليه كالصندوق واليه  
 حيث يفهم منها المعنى الشرعي والعرفي اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقت مع انهما ليستا موضوعين هذا  
 انما يرد اذا اريد بالوضع اللغوي كما ذهب اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار المعنى الثاني مجاز لا حقيقة  
 وان سميته كلمة باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة  
 فيخرج بتخصيص الشرع والعرف العام ويمكن ان يعتزف فيها بالوضع عندهم عرف الوضع بهذا التعريف فيراد به  
 مطلق الوضع لغويا كل او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه المنقولات اصلا والثالث انه يخرج من الحرف حيث  
 لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صريحا لا شك ان الحرف  
 متى اطلق اطلاقا صريحا يفهم معناه كاصحالة والاطلاق الصريح ما اذا اطلق مع ضميمة لان اطلاقا صريحا  
 غير صريح فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حروف الهجاء مع كونها موضوعه لغرض تركيب  
 الالفاظ وقد بينا ان الغرض من الشيء لا يكون معناه فكيف يستقيم قبل المعنى في محل الوضع قيل هذه التعريفات  
 تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الهجاء دخلت تحت المحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله  
 مفرد والمعنى المفرد ما لا يتقسم عليه اللفظ كعنى زيد وعبد الله على اوقية احتراز عن المعنى تلك حيث يتقسم عليه  
 لفظ كعنى الرجل وضرب ثم قوله مفرد بالفتح صفة اللفظ وبالفه صفة المعنى وبالضرب حال من مفرد وضع كذا في  
 الموشى لا يقال ان الجواز على الرفع بالقرب وعدم الفصل ولا يسوع العدل عن القرب بلا مانع لاننا نقول بل كلا  
 الوجهين متساويان لان كلاهما راجح على الاخرين وجب انما راجحان الجواز ذكرته واما راجحان الرفع فلان الكلام  
 على تقديره لا يجري على سائرنا سطره ان الافراد حقيقة صفة اللفظ انما يكون بلفظ المعنى يتبع اللفظ لان اللفظ من

من اللفظ ما لا يقصد بجزءه دلالة على جزء معناه حين هو جزءه والمعنى المفرد كما يكون لفظه من ذلك اذا افرد  
المعنى لا يستعمل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ لا يستعمل بدون افراد المعنى فاستوى  
الوجهان ولما نكح ان يقول لا يتخرج البحر باذكاره لان قوله وضع ليعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقديم  
الصفة الاولى على الثانية كما يسمى تضادا وكذا لا يتخرج الرفع لان ما ذكر ان الافراد حقيقة صفة اللفظ الخ فهي  
اصطلاح المنطقيين دون النحويين لا تأخذ وجدنا في جميع تضامياتهم المعنى انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى  
دون اللفظ فاعلمنا اصطلاحهم هذا اقتباسهم للمصنف في ذلك لان كل متكلم يتكلم باصطلاحه فلا يتخرج احد  
من البحر والرفع على ان جعله صفة اللفظ يناقض ما ذكره الا ان الوحدة غير مرادة فان قيل نحو قاعة ونفق  
وبصري كلمة بديل انها اعربت باعراب كلمة مع ان جزء لفظها يدل على جزء معناها فان التاء في قاعة تدل  
على التابث وحر في النار في تضرب يدل على الضاربة والياء في بصري تدل على النسبة فيجب ان يكون كل  
واحد منها مركبا ولا يكون كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت كلمتان صادرة من شدة الاحتياج كالكلية  
الواحدة فاعرب للركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف المتصلة في الكلمة المذكورة وانما قلنا  
انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين لزم في حسنة توالي افعال حركات في كلمة واحدة وفي عداة ابدال الواو في الو  
وكذا يوزم بالتوكيب في قائمة اجتماع التذكير والتانيث اذ لزم اجتماعهما فيه بعد نحو التاء للزم في المثال  
دخول الهمزة في التذكير والتانيث في اللفظ في اجتماع التعريف والتذكير بالانفاق فليس في قائمة اجتماع التذكير والتانيث  
فثبت انه مركب فهذا شرح القيود المذكورة في تعريف الكلمة فان قيل هلا ذكر الفيلد الرابع وهو كونه اللفظ على  
المعنى كما ذكر المرعشي وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عن كونه اللفظ وانما قيدوا بالادلة كاجراجه للمهمات وذلك  
حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة  
لئلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظرا لان المراد بالدلالة  
الدلالة بالقوة ودلالة بالنعوذ والركب في ضم الضميمة يدور اللفظ بالنعوذ والركب في ضم الضميمة بالفعول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعال  
فلا يخرج الحرف واجيب بانه لو كان شرادا بالدلالة الدلالة بالقوة لدخلت المهمات في تعريف الكلمة لانها ايضا  
تدل على المعنى بالقوة كحصول الدلالة فيها بعد الوضع بالفعال وفيه كراهة المراد بالدلالة الدلالة بالقوة بل انما  
شئ والدلالة في المهمات شرط الوضع على ان دلالة المهمات على المعنى قبل الوضع لا شئ ذلك بالقوة  
لا يخرجها بالفعال بعد الوضع انما تحصل بعد تغير ما يستعمله في بعد الوضع لا يخرج مهمات الا ترى انك لا تقول  
بعد اذ امر ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله الله تعالى انسانا فحصول النطق فيه بعد  
تغير ماهيته لانه بعد ما صار انسانا لا يبقى جادا بخلاف دلالته الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا شئ دلالة  
بالقوة لان دلالة بالفعال بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغير ماهية الحرف فانظر الفرق بين دلالة المهمات  
قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لا فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرحه وبيان تقسيمها و  
واختصارها في الا انواع الثلاثة فقال وهي اسم وفعل وجرى الصفة على الالف الى الكلمة فان قيل الكلمة من حيث  
هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف الا هي اعم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستعمل الحرف وايضا ان الضمير

أذ كان معاداة مذكرة أو خبراً مؤنثاً أو على العكس كان نهاية الخبر الحسن والخبث هما مذكرة أو كالمعروف وكانا من ذلك الخبرين  
قبل الخبز محذوف والتقدير وهو منقسمة الاسم ويظهر حرف أو هو معاداة على اسم وفعل حرف فأنزل الواو والياء والهمزة  
كالجمع بلفظ الجمع فيجوز أن يكون الكلمة مجموع هذه الثلثة كما في لحيها قبل التقسيم على نوعين أحدهما تقسيم بكل إلى أجزاء  
كما تقول السكجيين خل وعسل وماء وأو وفيه يجب اجتماع المصطوف والمعطوف عليه في الوجود لثبوت  
الحكم على المجموع فلا يجر إطلاق المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان السكجيين لا يطلق حقيقة على الخيل  
ولا على العسل بل على المجموع وثانيها تقسيم الكلمة إلى جزئيات كما تقول الحيوان انسان وقرص وغم ولا بد فيه أن يكون  
مورد التقسيم مشتركاً فيهم إطلاق المقسوم على كل جزء أي بطريق الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها  
الواو وفيه لم يطلق بجمع الآخر أدى الثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيجوز إطلاق  
الكلمة على كل واحد من هذه الأقسام الثلثة فالاسم مشتق من السمو عند البصريين بدليل اشتقاقه  
موسم يسمي السماء وهي فأنها تبدل على أنه معقل اللام فاصله عندهم سمو على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين  
فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف القياس وجعلت هزة الوصل عوضاً عنه ووزننا فع وعنده الكوفيين من  
الوسم بوجود التناسب بينهما كان الوسوم في اللغة العلقمة والاسم أيضاً يعرف به للمسمى فاصله عندهم وسوم  
بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التي هي الواو وجعلت هزة الوصل عوضاً عنه ومثله اشتقاقه عندهم  
محمولة على القلب فاصل سمي يسمي وسوم واصل اسماء أو سام واصل سمي وسوم ثم قلت وهذا كما ترى خلا  
الظاهر والفعل مأخوذ من التلغ وهو التضمين سمي الفاعل به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر تسمية  
الدال باسم المدلول والحرف في حرف الواو أي طرفه وسيم به لا يكون في طرف من الاسم والفعل ثم  
لما قسم الكلمة وحصرها في الأنواع الثلثة شرع في تحليل أقسامها وحصرها فيها فقال لأنها فان قيل  
ليس في كلام المصنف دعوى المحصر وما يتعلق به الاسم حتى يوجب طلب الدليل على المحصر ويتعلق به الاسم  
ويل للوضع موضع بيان المضار أقسام الكلمة والنسكوته في موضع البيان بيان وقد سكت على هذه الثلثة فكله  
قال المحصر في الكلمة على هذه الثلثة لكونها كذلك فيكون الاسم متعلقاً بمفهوم الكلام والتقدير يرجع إلى  
الكلمة أي لأن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها وللمتلة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم بالعلم بمصنوع  
وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه أو تجليه أو حساسه وفيه نظر لأن الدلالة صفة اللفظ  
والفهم إن كان بمعنى المصدر المبني للفاعل أعني الفاعلية فهو السامع وإن كان بمعنى المصدر المبني  
للمفعول أعني المفومية فهو صفة المعنى وبما كان فلا يجر حمله على الدلالة وتفسيرها به واجب بل  
تتبعها بآثار الدلالة وعلاقتها ولا شك أن فهم المعنى من اللفظ أثر الدلالة وعلاقتها فالحمل مجازي  
أو على حذف مضاف ويمكن أن يقال الفهم بمعنى المصدر البقي للمفعول صفة للمعنى حقيقة  
ومنة اللفظ سبباً أو اللفظ سبباً أفهام المعنى منه وكما جاز تعريف الشيء بصفة قائمة به جاز  
بصفة قائمة بمنطقه اصطلاحاً ولا مشاحة في الاصطلاح فان قيل التعريف في قوله لا يجر حمله على الدلالة  
الكلمة هو الاسم ان قوله ان تدل بتأويل المصدر جزءاً فيصير من الكلام لأنها أما دلالتها على معنى في نفسه

اولا وهو غير مستقيم لان الدلالة مصدر وحل للمصدر على الذات غير صحيح لانه محل الوصف على الذات لا  
يقال زيد ضرب فلا يصح محل الدلالة على الكلمة قيل في الكلام حذف مضاف اما من كلام اي لان حالها اما  
دلالة او من الخبر لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل بتاويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر  
والجمله خبر ان اي لانها اما دلالة على معنى في نفسه ثابتة اولا ويمكن ان يؤول المصدر باسم الفاعل اي لانها  
اما دلالة ولا يلزم المجاز في البيان لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلي وان كان فعلا صورا  
وكذا الضمير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والمجاز والمجوز صفة قوله معنى اي تدل على معنى حاصل في نفس  
الكلمة اولا عطف على قوله اي تدل على معنى في نفسها فنقل لو كان الضمير راجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله  
في نفسها تكرارا لان معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولها فليس معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى  
هو مدلولها فهو تكرار لا طائل منه فيلزم التكرار في ذكره لان الكلمة قل تدل على معنى هو مدلولها كالاسم والعقل  
وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها كالحرف فانه تدل على معنى حاصل في غيره اي مدلول غيره كاللهم تدل على  
تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على معنى تضمنه الفعل على هذا فمفسر وسياتي تمام الكلام في تعريف الاسم انشا  
الله تعالى ويمكن ان يكون الجواز والمجوز ظرف القولة تدل وفي معنى الياء اي تدل بنفسها لا يضم مميته مجازا  
الحرف فانه تدل بضم الضميمة وفي بعض النسخ وفيه في نفسه بتدكير الضمير فغلي هذا يرجع الى اللفظ المذكور وفي  
لدلالة الكلمة عليه او الى المعنى وعلى الاخير يكون بمعنى الياء لئلا يلزم اتحاد الطرف والمظروف فعمل هذه  
الضمير ان كان الجواز والمجوز صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اي بالنظر اليه لئلا يتصل  
الكونه مدلول لفظا آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل  
وان كان طرف تدل كان المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى في غيره +  
لا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالموصولات واسماء الاشارات وضمير العائنه فانها  
يحتاج الى الصلة والمشار اليه والعاذ فينبغ ان يكون في اللفظ ما قبل الالف بالدلالة على معنى في نفسها لانها ليست في اللفظ وهذا الاسم  
على معنى في نفسها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال والادب هو الذي هو مدلوله على معنى في نفسه و  
هو مبتدأ وخبر الحرف والجمله مستلانة لاقال اما تدل على معنى في نفسها او لا تسامح ان يسأل ما لاول وما الثاني  
قال الثاني كذا او الاول كذا او اما قدم الحرف في الدليل وان كان اخرج في الدعوى لانه في اللغة الطرف فذكره مرة  
في طرف ومرة في طرف او للشروع في البيان من اقرب او لعدم التقسيم في الكلمة التي تدل على معنى في نفسها فانها يحتاج  
الى التقسيم في دليل الحصر بخلاف ما تدل على معنى في نفسه فانها يحتاج الى التقسيم لانه عدى لكونه  
عبارة عن عدم الدلالة على معنى في نفسها والعدم مقدم على الوجود فان قيل العلم لا يكون مقوما  
اي محصلا او مثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة فضلا عن مقوما للحرف وكذا عدم الاقتران كيف يكون  
مقوما للاسم قيل بل التعريف اسمي كما هيته او يقال العلم للمعنى لا يكون مقوما للماهية واما العلم  
المضاف الى الوجود فلا ثم انه لا يكون مقوما للماهية الا ترى منهم قالوا الحق عدم البصر عما في شأنه  
البصر واللون عدم الحيوة عما في شأنه الحيوة والجهل عدم العلم عما في شأنه العلم والظلم هو هنا مضاف

الى الوجود وهو اللذات فيصح ان يكون مفصلا مقويا بالهيئة الحرف والماد بقوله الاول وهو ما يدل على معنى في نفسه وهو مبتدأ خبره اما ان يقترب معناه باحد الازمنة الثلاثة اى للماضى والحال والاستقبال هذا التركيب على طريقة اما ان تدل فبصرف المضارع من المبتدأ اى حال الاول اما اقترب او من الخبر اى والاول اما ذواته ان او مجرد قوله اما ان يقترب مبتدأ محذوف الخبر اى والاول اما اقترب باحد الازمنة الثلاثة ثابتة او لا او الاول المصدر باسم الفاعل اى والاول اما مقترب باحد الازمنة الثلاثة او لا عطف على قوله يقترب اى يقترب باحد الازمنة الثلاثة وتعيينا لاقتربان باحد الازمنة الثلاثة يمنع خروج نحو الصبح و الغبوق والسك والتأويب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل لانه مقترب بزمان مطلق والفعل مقترب باحد الازمنة الثلاثة فان قيل يخرج المضارع عن تعريف الفعل لانه مقترب بزمان الحال والاستقبال قيل لانه مقترب باحدهما عند الوضع والاشارة الى انما عن بظلة الواضع او قدوة او يقال انما كان مقتربا بالزمان صدق عليه انه مقترب باحد الازمنة الثلاثة لوجود الواحد في الشيء لكن لا يصدق عليه انه مقترب باحدهما فقط والماد ههنا الاقتران باحدهما لا يقيد فقط فلا يخرج المضارع او يقال للماد بالاقتران بالاقتران باحدهما لا بشرط التعيين بل باحد ما مطلقا سواء كان ذلك الاحد معينا كما في الماضى او غير معين كما في المضارع لا يقال فعل هذا يتدخل نحو الصبح والغبوق والتأويب والله في هذا الفعل لان لقول انها اقتربت بزمان مطلق لا باحد من زمان مطلق والفعل ما اقترب باحد زمان مطلق والوجه هو ان الاول فان قيل حد الفعل منقوض من طرف او عكسا اما طرفه فلانه صادق على نحو هيئات وزيد ضارب الا ان او عدا وامس فانها مقتربة باحد الازمنة الثلاثة مع انها ليست بانفعال ولما عكسا فلانه لم يصدق على الافعال بالجملة نحو نغم وبسكى وما الحسن زيد لانها غير مقتربة باحد الازمنة الثلاثة مع انها افعال قيل للماد بالاقتران بحسب الوضع فيخرج نحو هيئات وزيد ضارب الا ان او عدا وامس لانها غير مقتربة بحسب الوضع بدليل دخول مضائض الاسم عليها وانما اقتربت بالاستعمال العارض ويتدخل نحو عسى وبس وما الحسن زيد لانها مقتربة بحسب الوضع بدليل دخول مضائض الفعل عليه وانما خرجت عن الاقتران بالاستعمال العارض ونظرا قيل يقول سلمنا عدم الاقتران بحسب الوضع في زيد ضارب الا ان او عدا وامس لكن لا نسلم ذلك في اسماء الافعال فان هيئات مثلا يدل على معنى بعد وقتها وكذا صيد يدل على معنى اسكت بيان للماد بالوضع الوضع الاول واقر ان اسماء الافعال بحسب الوضع التاني وهو الوضع الاعتبارى الاستعمالى وذلك لان هذه الاسماء منقولة عن مصادر سواء كان اشقل صريحا بخبر ويد فانه يستعمل مصدر او غير صريح نحو هيئات فانه لم يستعمل مصدر الا انه على وزن فوعات مصدر قوتى او عن الظار ونحو الجار والجر ونحو اما ما كثر يدا وعيد عمرو والى يقترب بزمان شئ من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها استعملت بمعنى الافعال ووضعت موضعها وسياتي الكلام فيها في موضعنا ان شاء الله تعالى فان قيل يدخل لفظ الماضى والمستقبل في حد الفعل لانها مقتربان باحد الازمنة الثلاثة وما صان في معنى اقتران الفعل ان تدل بآونة اى يجوز حذف على الجوزة لصيغة على فلان مقترب من الازمنة الثلاثة ولفظ الماضى والمستقبل يدلان على زمان بالمادة لا بالآونة



الانها اسم الفاعل والمفعول وليس فيها صيغة الاقتران اذ لو كان فيها صيغة الاقتران انما انقلب الاقتران عنهما وتكون  
هما منفكيتي عند في موارد الاستعمال فقولنا ان اسم الفاعل والمفعول ليس فيها صيغة الاقتران بخلاف ما يقولون ان  
صيغة الاقتران حيث لم نجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال منفكيتي عن الاقتران فلا يرد ما قيل ان القول بكون صيغة  
فاعل بقر العين صيغة اقتران وصيغة فاعل بكسر العين على صيغة الاقتران تحكم بحضرة لا يدل عليه او يقال انهما لا يدخلان  
في حد الفعل لانهما لا يطلقان عرفا على الفاعلين المعهودين وهما الفعل لماضي والفعل للمستقبل نحو ضرب يرمي مثلا او على  
الزمان فقط اي على الزمان لماضي والزمان المستقبل فان اريد بهما الفعلان المعهودان فمعناها غير مقربة لان معناه  
اللفظ ولا اقتران فيدانا اقتران معنى معناه فلا يصدق عليهما الحكم وان اريد بهما الزمان فقط فمعناها الزمان لا يشي  
بذلك الزمان فلا يصدق عليهما الحد ايضا لان الفعل مادل على معنى مقترن بزمان من الائمة الثلاثة ولم يوجد فيهما بهذا التقيد  
شي يفتقر الى زمان فان قيل لا يضم ذلك بل يوجد فيهما شيء يفتقر بالزمان وهو الماضي والاستقبال كما في معنى يقضى واستقبل  
يستقبل قيل اذ اريد بهما الزمان فقط لم يوجد فيهما الا الزمان الموصوف بالماضي والاستقبال المعنى والاستقبال المقترن بالماضي  
بخلاف معنى يقضى واستقبل يستقبل حيث اريد بهما شيء يفتقر بالزمان وذلك المسمى هو المسمى والاستقبال وهذا ظاهر لا يخفى  
على من ادق فهم فان قيل اذ اريد بهما الفعلان المعهودان فلا نسلم ان معناه غير مقترن بالماضي لان معناه الماضى مثلا  
فقط ضرب الدال على اقتران الحد بالزمان فيكون معناه ثلاثة اجزاء اللفظ والحد والزمان ولا شك ان الحد مقترن بالزمان  
ولما كان احد الجزاءة مقترن بالزمان يصدق عليه ان معناه مقترن بالزمان فكيف يقال فمعناها غير مقترن قيل ان الحد والزمان  
وان كانا دخليين في معنى الماضى لانهما غير مقصودين في جزئية المقصود في جزئية هو اللفظ فقط في قوله فمعناه  
مقترن والمراد بقوله الثاني هو ما لا يفتقر باحد الائمة الثلاثة وهو مبتدأ خبري الاسم والجملة مستأنفة ايضا لانها قال اما ان  
يقترن باحد الائمة او لا كان سائلا قال الاول وما الثاني فقال الثاني الاسم والاول الفعل وانما يتفرع عن المعنى لا معنويا  
كما في قوله تعالى وورثه ابوه اولاد الثلث وهذا من باب الاختصاص ثم هذا الدليل اعني قوله لانها اما ان تدل في حقها  
المنطقيين قياسا اقترانيا مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال الحد اما ان زوج او فرد والفرد اما مركب من زوج وفرد او غير  
صنهما ينتج الحد اما زوج او فرد مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب المحصر ان هذه الائمة دائرية في اللفظ والاعتناء فوجب المحصر  
ارتقاء التقيضين او اجتماعهما لاختصاص كل صورة وهي اللالة وعدم اللالة والاقتران بقسم فليبقى الزائد على هذه الائمة  
الثلاثة الانتفاء الاثبات والنفي اي انتفاء اللالة وعدم اللالة وانتفاء الاقتران وعدم الاقتران وهو المسمى بشمول لعدم  
فيلزم ارتفاع التقيضين وهو محال او وجود الاثبات والنفي اي وجود اللالة وعدم اللالة ووجود الاقتران وعدم الاقتران  
وهو المسمى بشمول الوجود فيجتمع التقيضين وهو محال ايضا فانما خرجنا الاقتران في هذه الثلاثة فان قيل هذا الدليل عقل  
لأنه لا يسبيل الى الاول لان العقل يحكم بالمحصران القسم الثاني يحتمل التقييم عقلا اذ العقل كما ياتي ان يقسم غير اللال الاقتران  
باحد الائمة والى غير المقترن باحد الائمة ولكن كل قسم من قسم القسم الاول يحتمل التقسيم ايضا عقلا اذ العقل كما ياتي ان يقسم المقترن  
بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضي ان يقسم الى الماضي القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال  
ان يقسم الى المستقبل في الدنيا والاخرة وكذا المقترن بالزمان لا يمتنع العقل ان يقسم الى مشتق والى غير مشتق  
صلا يتناهى وكذا لا يسبيل الى الثاني لان الدليل المنطقي يكون منقول من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب

حجة فيل هذا الدليل عقله ومقدامة اصطلاحه ثلثية بيانية انا وجدنا في اصطلاح الحالة ان الكلمة منحصر في قسمين  
احدهما ما دل على معنى في نفسه وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا في اصطلاحهم ان ما دل على معنى في نفسه  
منحصر على قسمين احدهما ما اقترن باحد الاضمة الثلاثة وثانيهما ما لا يقترن باحدها فهذه المقدامة منقولة عن اهل الاصطلاح  
واذا ثبتت هذه المقدامة حكم العقل بالحصر المذكور بان هذه الضمة الثلاث هي التي بين النظر والاثبات فوجب الحصر الا ان ارفع النقيضين  
واختصاصهما وكل منهما محال عقلا والدليل ان العقل لا يلزم ان يكون مقدماته عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقليية وقد يكون  
وقد يكون نوحية على ما عرف في المنطق وقد علم بذلك في دليل المذكور وهو دليل الحصر وكل واحد منها اى من الاضمة الثلاثة  
لا قال الثاني الحرف والاولى ما لا يدل على معنى في نفسه وهو حد الحرف ثم قال الثاني الاسم والاولى ما لا يدل على معنى في نفسه  
لا يقترن باحد الاضمة الثلاثة وهو حد الاسم وقد علم بالاضمة الاولى الفعل وهو دل على معنى في نفسه واقتربنا من الاضمة  
الثلاثة وهو حد الحرف فانه قيل له ما هذا كرفيا وايضا الحدود وامتيار الحرف عن احواله فيفيد عده وهو وجه الالة ولذا امتياز  
الاسم عن الفعل به ايضا وهو عدم الاضمة وان والقيده العكس لا يكون فضلا مقوما للباقية كما في فكيف يسمى حد قبل الالتماس  
ههنا الحد الحقيقي بل المراد القول بالجامع لا فرد المحمود والمانع لجزءها المعرف للشئ سواء كان من الذات او العرشيا او منهما  
فلا يتوجه ما ذكره في الاول في قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضه وبالمعنى منطوقه الدليل المذكور ترغيبا للفظا وتبينها على ان  
هذا الدليل مما يلزم حفظه وضبطه لتضمنه لكل واحد منها او لثبته من كلفه بالاشارة بل يحتاج التنبيه وذلك لان طابع الالتماس  
على ثلث مراتب البرتب الاول ان يفهم معنى الكلام مجرد الاشارة بحيث لا يحتاج التنبيه والتفصيل والثانية ان يفهم معناه مجرد  
الاشارة بل يحتاج التنبيه والثالث ان يفهم معناه بالاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التفصيل والله اعلم بالصواب حيث اشار  
الى المحمود في ضمن الدليل ثم بيده عليها بقوله وقد علم بذلك لكل واحد واحد منها ثم صرح من بعد بقوله للاسم كذا والفعل كذا بناء على احتياج  
الطبايع بيدا عن طبايعه من الطبايع من الاستفادة هذا اولى ما قيل ان هذا الجزء معتزلة ومن ظن ان هذا هو بيدا وغير الاضمة  
وانما بطل لانه وقع كثير في تصانيفهم ولان ورود الجوامع واو الصلطف فيل جلا فلا يحل عليه بدون الصلطف ويمكن ان يكون  
على حد اى قد بين وقد علم بذلك كونه قد المتحقق او للتقريب كقول الما منى الى الحال فيفيد ان العلم بكل واحد منها بلين  
قرينة من زمان التكلم فكانه قل وقد علم بذلك لكل واحد منها علم متصلا بزمان التكلم وانما اختار علماء دون عرف لان العرف اذ  
الهناءى والعلم ادراك الكل ولهذا يقال عرف الله دون علمت ويقال الله عالم دون عارف وههنا ادراك الكل لان الحد كلى وانما  
قال بذلك دون بصر ان الموضع موضع المضمرة ليقوم المعادلة التمكن في الذهن وانما اختار ذلك دون هذا للشار اليه  
وهو دليل الحصر قريب لتعظيم دليل الحصر وتخييره شابة باعتبار تنزيه بحد وجزءه ورفع محله منسلة بعد المسافة كما في قوله  
الرد ذلك الكتاب وانما استحق التعظيم لانه بديع الشان عجيب البيان لانه دليل حصر ضمن جملته كل واحد منها فضلا وانما قد  
المفعول الثاني على الاول اهتماما للشان هذا الدليل لانه الام الغريب والشئ العجيب فن قيل مناهة كل الى جملته لانه يمكن ان يكون معنى  
اللام ويعنى من الاستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الاضمة بمعنى اللام يقتضى المعانيق بين المضما والمضما الاضمة مغايرة  
ههنا ان كل واحد من الاضمة افرادها اصبحت هي اليد اما الثاني فلان الاضمة بمعنى من يقتضى معنى المضما الاضمة على الاضمة لا يصح  
الحل ههنا اذ لا يصح ان يقال الكل واحد قيل يمكن ان يكون الاضمة بمعنى اللام لان كل جزئى لانها لا تحذف اى ما اصبحت  
هي اليد على سبيل التفراد وهو ان يوصف كل صفة بفراد كالألوان من غير ذلك ومفهوم قوله واحد منها كقولنا لانه يصدق على الاسم

وانعصر والحرف والجزء من مغائر الكل فاذ اثبت الثغائر بين المضاف والمضاف اليه كالت اضافة بمعنى اللام فكيف نغشغ انهما  
الاجزاء الساويل بالجنسيات واللا يلزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز لانه لانه الاضافة فيصير للعرض الساويل وقد علم حدتها هذا  
الكل ولا يلزم فيما يكون الاضافة بمعنى اللام من مع اظهار اللام بل في افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا ترى  
ان الاضافة في قولهم طور سينا ويوم لا احد يعني الله ولا يعر اظهارها في مثله وهذا فينبذ الاختصاص كحدتها مما تنصت  
لهذا الكل ثم افرغ عن تعريف الكلمة وبيان الخ ارها في انواع الثلاثة شرع في بيان الكلام فقال الكلام ما تضمن كلمتين  
وانما يعطف هذه الجملة على جملة قوله الكلمة لفظ مع وجود الجمع والناسب لكون كل منهما وضوئي علم النغور جملة  
اسمية لعدم قصد الربط وعدم الخطبة بعد خطبة وفضل بعد فصل وكتاب بعد كتاب وانما انما تضمن دون تركيب فانما زاد  
حكما كذا قيل وفيه نظرا لان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الاذاد والتركيب دون التضمن والاولى التلقظ بالمصطلح بل لا  
تركب احصر من تضمن لصحة الاستغناء من قوليهما من اسباب يقول ما تركيبها الاسناد اذ التركيب يكون دون الكلمتين بخلاف  
تضمن فانه يحتاج الى الكلمتين على ان في دليل الثاني ان جعل متضمنا لكلمتين حقيقة يحتمل اذ لم يفهم ذلك من التضمن يفهم منها  
يشترط حقيقة التركيب كلمتا ملحوظتان حقيقة كذلك يشترط حقيقة التضمن كلمتان ملحوظتان حقيقة وذلك ان الكلمة حقيقة ما يكون  
ملفوظا حقيقة وللنوى في امر ب ليس يلزم تلا حقيقة بل حكما كما عرفت من قبل فلا يكون احزاب متضمنا لكلمتين حقيقة بل حكما  
مثل تركيب كون امر ب مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لهما حقيقة تتحكم خارج عن مفهوم اللفظ اللهم الا ان يقال المراد  
بالحقيقة الحقيقة العرفية دون اللغوية فان لفظ تضمن في العرف قد يطلق فيما كان فيه احدا الجزئين ملحوظا  
والاخر مقدرا بخلاف لفظ تركيب فانه لا يطلق في العرف الا فيما كان فيه كلا الجزئين ملحوظين فكان هذا  
لفظا يوهم اختصاص الكلام بكلمتين ملحوظتين لانه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن اظهر دلالة  
على دخول نحو امر ب في حد الكلام فكان اولى فان قيل لفظ تضمن يوهم ان لا يكون المركب من كلمتين نحو  
زيد تاير كلاما لان المتضمن يلزم ان يكون غير للتضمن وزيد قام عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاما يلزم  
اتحاد المتضمن والتضمن في الصورة الجمعية الحاصلة من تركيب الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالتضمن  
الكلمتان من حيث الاجتماع والمتضمن الكلمتان من حيث الاتفراد فزيد قام بصورته المجموعية متضمن لوليها قام بصورتها  
الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد لكان احصا  
لا يكون بدون الكلمتين فالله اطيب قيل نوقال ذلك لانه هم صدق الحد على الجزء ايضا لان الاسناد صفة تتعلق بكل جزء  
لو قال ذلك لزم الاقتصار على الفصل فيكون الحد ناقصا لانما وفيه نظر لانه انما يلزم الاقتصار على الفصل اذا جعلت كلمة  
ما موصولة تكون الموصول مع الصلة كشيء واحد ما جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث يكون كل ما جنسا والجملة التي  
بعدها صفة فضلا كقولنا حيوان ناطق فلا يكون الحد ناقصا واجيب بانه وان امكن ذلك لانه لا يخرج عن توهم الاقتصار  
على الفصل باعتبار ان كل ما يمتثل ان يكون موصولا فان قيل لو قال ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان احصا  
فائدة الاطناب قيل انه وان كان احصا لكن ما ذكره المصنف اصوب واوضح اما كونه اصوب فلما فيه من تعريف الكلام  
اولا ثم التقسيم ثانيا ولو قال ما ذكره المصنف الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفضل  
وهو من باب البداهة لانه امكن في الذهن ما قيل يخرج من الحد بزيد اولا قام ما تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج من الاسناد

اكثر من كلمتين صدق ان تضمن كلمتين بوجودهما في الاكثر لكنه لا يصدق عليه ضمير كمنين فقط والمراد ضمير صا ق  
 كلمتين لا يفيد فقط ثم لما كان قولنا تضمن كلمتين مشتقاً على التركيب الاسنادي والاضافي والتصنيف والامتزاج  
 ويزها قيد بقوله بالاسناد احترازاً عما وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم المفيد باحد جزئي المركب  
 على اخر وقت النسبة المفيدة فائدة تامة وانما اشار الاسناد على الاخص لان الاسناد اعلم من الاخبار لتنا وتطهر  
 الاشتهار والاخبار والباء للاستعانة او السببية او اللصاق او الصحابة والتجار والمهن ورتب على تبين اوصافه  
 مصدر محذوف اي تضمننا له بالاسناد اوصافه كلمتين اي كلمتين ملتصقين بالاسناد والمراد بالاسناد  
 الاسناد الاصل للمقصود لذاته فخرجت الصفات مع موصوفاتها فانها ليست بكلام ولا جملة تكون اسنادها غير اصل  
 وكذا خرجت الجملة القائمة مقام المفرد والواقعة صلة او شرطاً وجزاء فانها جملة وليست بكلام يكون اسنادها كالم  
 يقصد لذاته بخلاف الاسناد لما خوذ في حد الفاعل فان للراديه اعم من ان يكون اصطفاً او لام مقصود لذاته اولاد هذا  
 سقط ما قيل ان هذا الحديث مطرد لانه صدق على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لمحقق الاسناد بين قام ابوه  
 والموصوف مع انصفة وكذا الموصول مع الصلة يساوي كلامين بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين  
 اسناداً لهما الى الاخرى فانه صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق على ما قلناه ووجه الجواب ما قلنا ان المراد بكلامنا  
 المذكور في الحد الاسناد الاصل للمقصود لذاته والاسناد الذي يتجه بين الموصوف والصفة وكذا بين الموصول و  
 ليس بمقصود لذاته فيكون الحد مطرد انما علم ان كلام المصنف يشبه ان نحو ضرب زيد قائماً بجموعه كلام لانه متضمن  
 لكلمتين بالاسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى يشير  
 الى ان الكلام هو ضرب والتعلقات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين اما حقيقة نحو ضربت او حكماً  
 نحو ضربت زيد قائماً لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كمالها لحد والاسناد يرمع نوابه بمنزلة كلمة واحدة  
 مخالفة بين الكلامين ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تقييده وبيان الخصايرة في النوعين فقال ولايتاني ذلك لا  
 في اسمين او اسم وفعل مستثنى مفعلي لا يحصل الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد في تركيب ما الا في احد  
 هذين التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل نحو قام زيد فان قيل ان كان  
 ذلك اشاراً الى الكلام او الى ما تضمن كلمتين بالاسناد يلزم اتحاد الطرفين والمطرد لان الاسمين عين الكلام و  
 عين ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعرف ولايتاني الكلام الا في الكلام او لايتاني ما تضمن كلمتين بالاسناد  
 الا ما في تضمن كلمتين بالاسناد فيقول الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسمان جزئي والكلي يوصل  
 مطرد فالجزئي وانما اختص الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد ما خوذ في حده وهو يقتضيه المسند  
 والمسند اليه وهما لا يحصلان الا في هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسنداً ولا مسند اليه والفعل لا يقع  
 مسنداً اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق جزئيه التقديم وانما قدم الاسم  
 على الفعل في تركيب الاسم والفعل لاستحقاقه التقديم وفي بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجهه ان  
 المركب من الفعل والاسم يلزم تقديم الفعل فقدمه في الذكر فان قيل ما الحكمة في ان المصنف صرح في  
 تقسيم الكلام بالخصو ولم يصوح به في تقسيم الكلمة فيقول لان التركيب العقلي يرتقي الى ستة

بالمحصول يبيح به في تقسيم الكلمة فيل لان التركيب العقلي يرتقى الى ستة اقسام الاسمان والفعلان والحروف والاسماء  
 مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والكلاميات في اثنتين منها الصريحان الاسناد في غيرها فاجاب  
 الى المحصر اخرج ما وراءها بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك ما يخرج حتى يحتاج الى المحصر فان قيل حصل الكلام في هذين  
 التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف واسم نحو ازيد وقد يتركب من جزأين نحو ان تذهب فيركب فيل نحو ازيد في التقيد  
 مركب من الفعل والاسم اذ التقيد ياد عوازيلا والمغزى في الجملة الشطبية هو الخاء والشرط فلا تقيد ليطلق المحصر فان قيل الشرط  
 المستعمل في الاسناد اليحيث قال ايتاني في ذلك والبرمشتري فله حيث قال وذلك ايتاني فيل انما اخراج المصنف اخرج الكلام على مقتضى  
 الظاهر لان السامع خالي الذهن غير متجدد في هذا الخبر وكما يمكنه فلا يحتاج الى التقوى والدلالة اي التقوى حكمه هذا الخبر  
 بتكرار الاسناد بل يحتاج الى اصل حكمه هذا الخبر انما قدمه البرمشتري اخرج الكلام على مقتضى الظاهر لانه غير المتجدد  
 منزلة للمتجدد السائل بل حكمه هذا الخبر لتقدير ما يلوح مثله بحكمه هذا الخبر وهو قيد الاسناد فان من شأن هذا  
 ان يشير اشارت الى حكمه هذا الخبر حتى لان الفسر اليقظة كما دتزد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من  
 وفعل ام لا فيسأل حكمه هذا الخبر لزوال تروية فقد مر ليفيد التقوى والتاكيد بتكرار الاسناد نظير قوله تعالى  
 في الدين ظلموا انهم مغرورون فان الله تعالى جعل نوحا عليه السلام كاسائل المتجدد فتكلم معه ككلامه الشكلى المتجدد  
 ومعلوم انه لم يسبق منه عليه السلام سوال ولا تروية غير انه قاله اليه ما يلوح مثله بحكمه هذا الخبر وهو قوله واضع  
 فانه يلوح بانزال العذاب من جنس الماء فحصل كما منتهى في ان قوم هل صاروا محكومين عليهم بالانغراق ام لا فخرج  
 تقوية هذا الخبر وهو انما فهمه بكونه لا يفرغ من بحث الكلمة والكلام شرعي في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى  
 فان قيل تعريف الاسم قد علمه بدليل المحصر كما قال الشيخ وقد علمه بذلك كل واحد منها فذكره ثانيا تكرر فيل انما  
 التكرار لو ذكر في كلا الموضعين بالمطابقة وليس كذلك حيث ذكرته بالانضمام وههنا بالمطابقة ولم يكنف بما ذكره  
 بالانضمام تعيها وتقيها لمن لم يكنف بالاشارة ولم يتنبه بالتفصيل واحاج الى صريح الكلام على ما سبق وذكره على  
 ان الضمى مما لا يعتد به في التعريف وانما يوظف هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد الربط وعلى الخطبة  
 على الخطبة بكلمة ما موصولة او موصولة وجعلها موصولة اولى لتلايلها من ان تقصر على الفصل لان الوصول مع  
 الصلة بمنزلة شئ واحد كان ذكر الفصل الاول اخرج الحرف وذكر الفصل الثاني لا يخرج الفعل والخبر غير مذكور في  
 الحد بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنسا ما بعد الفصل فيكون لهذا تاما وقوله اول  
 ما هن اريد به الاسم لان المسمى الواقع في الحد ياد الاسم اي كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه الجرد والحد  
 صفة معنى والضمي لاجل الى ما هو عبارة عن الكلمة اي الاسم كلمة دللت على معنى حاصل في نفسها فان قيل لو كان  
 الضمير عايدا الى المكان في ذكر في نفسه تكرر اذ معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولها فيصير معنى للمعنى  
 كلمة دللت على معنى هو مدلولها وهو تكرر كما ترى قيل ليس بتكرار اذا الكلمة قد يدل على معنى وهو مدلولها وقد  
 تدل على معنى هو مدلول غيرها والحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ اخر مطابقة او تضما او الترتيبا كنعم فانه  
 يدل على معنى تدل عليه الجملة للفتنة بهامطابقة فان لم يدل على تقرير ما سبقها الذي يدل على ذلك التقيد والخبر  
 وقعها فمقتضى الاسم في حاله فانه يدل على معنى تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعد ما متضمن باعتبار الوضع

التركيبى لان رجلا يدل على ذكوره بنى ادم رجلا وزجد الصغر فاذا دخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه معيناً  
باعتبار الوضع التركيبى فيكون دلالة على الاكتمال في التعيين تضمنية وكذا لم يضر يدل على معنى الذي اعلى النقيض  
تضمن الفعل باعتبار الوضع التركيبى لان يضر يدل على الضرب المقتضى بالزمان فاذا دخل عليه لم يدل بالوضع التركيبى  
على نفي الضرب المقتضى بالزمان فيكون دلالة هذا الفعل على النفي تضمنية وكذا من في سرت من البصير يدل على معنى اى على  
ابتداء تضمنية البصير باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع التركيبى لان البصير يدل على بلاءه غير فاذا دخل عليه يزيد  
باعتبار الوضع التركيبى على بلاءه ابتداء السيرة فيكون هذا البلاء مع من على الابتداء تضمنية وكذا الباء والماء والكاف والتاء  
في يباى وياها وياك انت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات التى تضمنها باعتبار الوضع التركيبى لان الضمير يدل  
على ذات مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والحيثية والمخاطبة فلهذا  
هذه الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البصير وكما لتقوين فان يدل على صفات يدل عليها اللفظ  
التزام لان اللفظ الذى يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهى المقنن والمقابلة والتكثير والعو  
من  
التمها فافهم ويمكن ان يكون الحجار والمجور وياها وفى معنى الباء اى دل بنفسه لا بضم ضميمة تجلوا الحرف فانه دل بضم  
ضميمة وقيل الحرف بسببه فى نفسه معنى به علامة كحصول معنى فى لفظ آخر فى قولك فى الدار علامة كحصول معنى الظافية  
فى الدار ومن فى قولك خرجت من البصير علاقة كحصول معنى الابتداء فى البصير على هذا ففسر سائر الحروف وانما يقبل قوله  
غير مقترن ذلك المعنى باحد الارقمة الثلاثة احرار اى الفعل فانه دل على معنى مقترن باحد الارقمة الثلاثة وغيره بالخصف مع  
وبالنسبة حال منه وبالرض خبر مبتداه محذوف والمجزة صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران الوضع لا العارضى  
فلا يرد على عكس نحو اسم الفاعل واخوانه واسماء الافعال ولا على طرحة نحوهم وبئس فان قيل دلالة اللفظ على المعنى اما  
مطابقة او تضمنية او التزامية وهى لا يستقيم ارادة شئ منها اما الاولى فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ  
على جميع معناه الموضوع على كدلالة الانسان على الحيوان الماطق فلو اريدت ههنا هذه الدلالة دخل الفعل فى هذا الحد لان  
ماد عليه الفعل مطابقة وهو الحد والزمان بينهما مقترن بزمان والا لزم اقتران الزمان بالزمان الاقتران الكلى بالجزء هينئذ  
اقتران الشئ بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء  
معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان فقط فلو اريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن الحد  
كالغمامة الاربعة وهى النار والنام والطين والبرج اذ ليس لمعانيها اجزاء اصلا فلا يتحقق فيها دلالة التضمن واما الثالثة  
فلان دلالة الالتزام دلالة اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنفة الكتابة والاسم من  
الكله التى تدل على المعنى بالوضع فورد التقييم يابى ارادة هذه الدلالة ههنا قيل المراد هو الاولى ولا يدخل الفعل لان  
الضمير المستكن العائد الى المعنى مجازى اى غير مقترن بجزءه فيخرج الفعل لان جزؤه وهو الحد مقترن باحد الارقمة  
ولا يخرج البسائط لان قوة غير مقترن سلب معنى اذ المعنى مبادل على معنى فى نفسه لم يقترن بجزءه ذلك المعنى باحد الارقمة  
الثلاثة والسبب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق سبب اقتران الجزء عند عدمه ويقال ان جزء المعنى المطلق فى الفعل كما  
مقتضى اجعل الكل مقترنا على وجه التسامح ثم اخرج عن حد الكلام شريح فى بيان خواص فقال ومن خواص اى خواص الكلام  
جمع خاصة وهى كية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً عاماً وفى قولنا حقيقة واحدة فقط لخصاً

والعرف العام فان كل منهما على مقول على افراد حقايق مختلفة وفي قوله قولا عريبا احتراز عن النوع والفضل فان كل منهما  
كل مقول على اذ حقيقة واحدة فقط قولا ذاتيا واما قال ومن خواصه ولم يقل خصا صفة كما قال الزمخشري اختيار اللفظ  
المصطلح عليه فيما بين الباحثين عن الحد والخاصة واما اختصار قول الامم بالاسم لا فادتها التعريف المختص به وحملت  
على الاسم المعروف للاسم الزائد وفيه نظر لان الاسم الزائد هو الاسم المعروف غاية ما في الباب انه لم يرد به تعريف  
فلا حاجة الى الحمل ولا انه كما حدث للاسم الزائد على الاسم المعروف ينبغي ان يحل تنوين الزمخري والغالي على التنوين الاربعة فالحمل  
في بعض المواضع دون البعض تخمرا فافهم والجهر واما اختصار الجب بالاسم لكونه اثر حرف الجهر وهو مختم بالاسم فكذا الجهر لكونه  
يلزم تخلف الموثق عن الاثر فيه نظرا لا يلزم من اختصاص الموثق اختصاص الاثر فان الاثر قد ثبت بموثقات شئ الاثر ان لم  
مثلا مختص بالفعل واثرها وهو النسب ليس يختص به بل يدخل في الاسم بموثق اخر فيمكن ان يدخل الجب في الفعل بموثق اخر لا في  
الجبر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر موثقات شئ كالنصب واما اذا كان لموثق خاص فلا وهذا كذا في خلاص الجبر موثق  
حرف الجبر وقيل انما اختصر الجبر لانه علم للتناوب وهو مختص به فكذا الجبر وفيه نظر لان الرفع والنصب علم الفاعل والفعل وهما  
مختصان بالاسم فينبغي ان يختص الرفع والنصب ايضا وليس كذلك فانما يدخلان الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختص  
الجبر لان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع فخط اعراب الفروع عن اعراب الاصل يجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو  
الجزم وضع الجبر عندئذ يزيد اعراب الفروع على الثلثة وقيل انما اختص به الجبر لانه الاصل في الاعراب وهو الاسم والمضارع فرع  
والاصل في الاعراب هو الحركة فخط اعراب الفروع بمنع شئ مما هو الاصل في الاعراب فيه وهو الجبر بالمعنى من الحركات لتوسطه بين  
توقية للاعتبارين واما توسط ربتلان الرفع اقوى الحركات وثقلها والنصب عندها واخفها والجزم توسط بينهما في القوة  
والضعف والنقل والمختر واما اختصار التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل توجب الاتصال بالفاعل فثبت  
وفيه نظر لان الصفات يقتضى الفاعل ايضا ومع ذلك يدخل التنوين فيها واجيب بان اقتضائها الفاعل فرعى قولا  
وقيل انما اختص التنوين به لانه ما لا يمكن او للعوض عن المضاف اليه او للفرق بين المعرفة والتكررة في اسماء الافعال  
او داخله في جمع الموثق بمقابلة فوجع المذكور وحل ذلك لا يتصور الا في الاسم والتنوين الذي هو عوض عن حرف العلة  
في نحو جوار محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طرحة الباب وللا بد بالتنوين التنوين الذي لم يختص بانقائه وفيه  
احتراز عن تنوين التثنية والغالي فانها غير مختصان بالاسم ولقائل ان يقول لم يحل تنوين التثنية والغالي على التنوين المنقطع  
بالاسم طرحة الباب كما حمل التنوين الذي هو عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالعمل بالحمل في الجمع  
دون موضع تخمرا على ان تنوين التثنية عوض عن حرف العلة ايضا مثلها في جوار واما اختصار الاضافة لانه مضافا بقدر  
حرف الجبر بالاسم لانه يستلزم معاينة التنوين او ما في حكمه من فوني التثنية والجمع وهو مختص في الاسم كما عرفت فكذا  
ما يحاقبه ولان الاضافة يستلزم التعريف والتخصيص وان كانت معنوية والتخصيف بحذف التنوين او تحكما ان كان  
لفظية وهذه اللوازم مختص بالاسم فكذا الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية محتملة في نحو الحسن الوجه  
ولم يتحقق فيه التخصيف بحذف التنوين او ما في حكمه لان المحمول على ما يتحقق فيه التخصيف طرحة الباب وفيه نظر لانه على هذا  
يلتزم ان يعمل على نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستعانة من المستجير والسؤال من الفقير فالاولى ان  
يقال ان التخصيف في نحو الحسن الوجه حكمه حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعلة الذي هو كالجزم منه وللفظ اليه

قام مقام تنوين المضاف فما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه كانه حذف من المضاف لكان الجزية ونحو الصارب <sup>الرجل</sup> وهو  
عليه طرح اللبس وسياتي هذا البحث في موضعنا ان شاء الله تعالى واما اختصار الاسماء الديرية الى الاسم اي كونه مسندا اليها لا  
لان الفعل وضع لان يكون ايا مسندا حفظ فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاصه فان قيل قوله من خواصه لا يظهر ان يكون <sup>الرجل</sup> قوله  
والاسناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يند للبناء والاسناد عرض والرجح انقام يحمل لا يحمل ان يقوم بحمل الراجح فالاسناد  
انقام بالاسم لا يحمل ان يقوم بعينه مخصوصا بينه كون الاسم مسندا اليه مستفادة من تقدير الاسماء بقوله الراجح فلا ياتي في  
قوله ومن خواصه قيل ان الشيء قد يكون له اعتباران مختلفان يكون الحكم على الشيء مفيدا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات  
دون البعض كما يقال الانسان المكو في كاتب بالامكان العام والحكم بالكتابة انما يظهر باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة الانسان  
دون الصفة المستفادة من وصفه بالكو في كاتبا يقال معنى الانسان عرض عام والحكم بالعرض انما يظهر باعتبار طبيعة المشتري  
باعتبار طبيعة المشتري للمضاف الى الانسان فان المضاف اليه خاصة كعرض عام ومثل هذا الاعتبار في الكلام شايح  
فلكل الحكم بخصوص انما يظهر باعتبار الطبيعة النوعية وهو الاسناد الى الشيء بدون الصفة المستفادة من المي المقتضية بالاسم  
عقلا وهي الاسناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفك في جمل كثير من التركيبات فان قيل بعد تقدير  
الاسناد بقوله اليه ليرتق النوعية بل صا صنفية فكيف يحكم على الخصوص باعتبار الطبيعة النوعية وكذا وجد الانسان بالكو في  
قيل لا يشهد ذلك ان الصنفية احقر من النوعية مطلقا والاخر يستند الى الراجح لا الى ما كانت الصنفية متضمنة للنوعية لانها  
فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بان لا يلزم من الاسناد الى الاسم ان يكون خاصة بالشيء بل يمكن ان يكون قابلا لهما  
قول البعض فالاسم ما جاز ان يثبت عند فكان ذكر الخبر مقاد هو قوله من خواصه لرفع ذلك الوهم لان تقديم ما حقه التاخير  
يوجب الحصر فيفيد الخبر فاعرف وكذا يمكن ان يجاب بل كلمة من في الخبر للتبعية لجهة استعمال لفظ بعض كما ذكرنا  
الخبر يفيد ان الاسم له خواص كثيرة غير مخصوصة على هذه الجهة فيفيد الخبر فاعرف فان قيل للاسم خواص كثيرة ظهر لخاصة هذه  
الخاصة بالذات قيل لكونها من مميزات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص الاسم يتضمن انواع التعريفات  
من المضافات والبهما والنداء وامنا الاسم من لام الجسور والاستغراق والجهل وكذا يتضمن الليم بقوله لم يعين من امير  
في اسفروا اختصاص اليرتقى اختصاص حروف الجر اختصاص التنوين يتضمن اختصاص اصنافها وما عينها واختصاص  
الاصناف يتضمن نشأة اسرار ونمضاد <sup>فما</sup> ايضا اختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف لما ذكره ونحو ذلك اختصاص الاسناد  
يتضمن اختصاص كونها موصوفا وادحان ومفعولا وادمية ونحو ذلك اختصاص اصناف الاسناد اليها لكونها تختارها بالذات والاسناد  
العام انما القطبية وهي الاسم والجر والتنوين لانها في الالاء اظهر ثم ظهر ما يدل في الاول وهو الاسم واخرها يلحق الاخر وهو الجر  
والتنوين ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركة وجودا فلذا ذكر امره من المعنوية الاضافة لتضمنه الكلام اللفظية ايضا وهي  
الجر وحروف الجر لما فرغ عن تعريف الاسم وخواصه شرح في تقسيمه فقال وهو معرب ومبني الى الاسم وينقسم الى هذين  
الضمين انقسام الكل الى الجزيات ثم المعرب ما حوز من الالاء وهو الاظهار يقال ارجب الرجل من حجة اذا ظهر ما ناله  
للقضاء والمعرب طرفي محل اظهار المعنوية للاغراض واللفظية والمفوضيتها والاضافة وقيل الالاء هو ازالة الفساد  
يقال ارجبت معناه اذا سلبت واللفظية السلب والمعرب طرف ايضا محل الالاء الفساد واللبس ما حوز من الالاء المقصود منه  
الفرار وعدم التعريف لما فرغ من بيان حصص في النوعين شرح في تعريف كل واحد منهما فقال والمعرب الالاء واللبس هو الالاء

الرجل



اتمام للتفسير في قوله المركب كالجس حيث يقتضئ كل مركب خرج به ما ليس بمركب كالأصوات نحو الف باء واو زيد وغيره قوله الذي لم  
 يشبهه مبنى الأصل كالفصل حيث خرج عنه ما ناسب مبنى الأصل وهو الحرف والفصل لما في واو الأربعة اللام وهو المشهور وقيل  
 الجملة أيضا واستخرج معنى مبنى الأصل في تعريف المبنى اشتقا الله تعالى وإضافة المبنى إلى الأصل بيانية أي لم يشبهه  
 مبنيا هو أصل المبنيات وليس هو من قبيل إضافة المفعول إلى المفعول ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبهه مبنيا أصله كما في زيد  
 مفعول الغلام ولا من قبيل إضافة إلى الطرف بمعنى لم يشبهه مبنيا في أصله كما في زيد مفعول الدار لأن الأول يقتضئ أن يكون  
 مبنى الأصل مبنيا بنفسه بل يكون أصله مبنيا والثاني يقتضئ أن لا يكون مبنى الأصل مبنيا إلا أن يكون مبنيا في الأصل  
 وفي كل من ذلك فساده لا يخفى وليس الأصل هو هنا بمعنى القانون إذ لا معنى لقولك لم يشبهه مبنى القانون واختلف السكّال  
 في تفسير المركب فقال بعضهم الماد بل المركب الذي كلب مع غيره تركيبا استناديا لأنه هو الأصل للأعراب إذ به يحدث المعاني  
 المقضية للأعراب وفيه نظر لأنه على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب لاستادى كما يقال غلام زيد سبكون للبيم والذالك أنه  
 غير مركب مع غيره تركيبا استناديا وهو معرب مرخ به الرضى وقال بعضهم الماد بالمركب الذي كلب مع عامله فينادول  
 التركيب الاستنادي والتركيب الإضافي لأن المضاف عامل في المضاف إليه والحرف المقدر وفيه أيضا نظرا لأنه على  
 هذا يخرج للابتداء والخبر فإن كلاهما غير مركب مع عامله لأن عامله معنوي واجيب عن الأدل بان من قبل المركب  
 بالذالك كلب مع غيره تركيبا استناديا كما كان المضاف اليه قبل التركيب الاستنادي على قوله مبنيا ويشهد بهذا عبارة الواو في  
 التركيب ومن قبله بالذالك كلب مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب الاستنادي على قوله مبنيا لأنه مركب مع عامله وهو المضاف  
 والحرف الإضافي المقدر على حسب اختلاف ويشهد بهذا اللفظ الترمي وعن الثاني بأنه لما كان تأثير العامل المعنوي في  
 الابتداء والخبر مثل تأثير العامل اللفظي في غيرها جعل في حكمه العامل اللفظي فكانها مركبان مع العامل حكما واعتبارا  
 فإن قيل المركب الاستنادي من حيث هو هو مبنى حتى ذهب البعض إلى أنه من مبنيات الأصل فكيف عرف العرب بالمركب  
 مع غيره تركيبا استناديا قيل ليس المراد بالمركب هذا أما هو في مقابلة المفعول للماد بجزء المركب الذي  
 غيره تركيبا استناديا أو مركب مع عامله فإن قيل هذا المصداق على ما تقدم مبنى الأصل كإين وعلى ما وقع سوا ذلك من  
 وعلى ما صنف إليه نحو يومئذ فإن كلاهما مركب مع غيره تركيبا استناديا ولم يشبهه مبنى الأصل قيل للماد بقوله لم يشبهه  
 يناسب بل لا حد للشيء وهو قوله ما ناسب مبنى الأصل والمناسبة يتناول المشابهة والقتضئ والوقوف موقعا وما ينصف  
 إليه فإن قيل قد يوجد في كثير من الأسماء مناسبة مبنى الأصل مع أنها معرفة كنسبة اسم الفاعل الذي بمعنى المضاف  
 مناسبة غير المنصرف الماضي والأمر في الفريين ومناسبة سقياسا كالله في إفاضة معناه ومناسبة نيز بمعنى الألف  
 ومناسبة مثل وكاف ومناسبة للمضاف حرف الإضافة في أواد معناه ومناسبة آخر اللام أو من كونه معنويا  
 عن الآخر أو آخر من ومناسبة أي الشريطة حرة الذئب والألف في فهمه حرف الاستفهام ويقع المشتق والمجوع حرف  
 العطف لأن الزيد إن بمعنى أي زيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وزيد وعينها كعالم يورث في جمع الأعراب فلا يكون  
 المحذ منعكسا ولو استدل على عدم مناسبة هذه الأشتياء بكونها معرفة ويكون ذلك الأشياء مبنية يلزم اللاد  
 لأن كونها معرفة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها معرفة لزم اللاد وقيل المراد بالمعينة  
 المدسرة التي معتلة وما ذكره من للناسبة في قوله لضعف أو معارض في غير المنصرف فإنه ناسب الفعل مطلقا

في الترتيبين من مناسبة الماضي والامر يقتضي البناء ومناسبة للمضارع يقتضي الاعراب فلا يوترق البناء من مناسبة  
مع المعارض وكذا القوي ويترقى مثل والمضارع فانه يتحقق في مناسبتها معارضا وهو الاضافة للملحقة للبناء لكونها لازمة  
الاضافة واما الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضى فانه وان كان بمعنى الماضى كذا جار على المضارع اي يوازيه في  
حركاته وسكناته فهو مناسب للماضى في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبة للماضى ضعيفة ولذا لم يجعل اذا كان  
بمعنى الماضى فلم يوترق هذه المناسبة مع الضعف في البناء كما لا يوترق في العمل وكذا سبقا فانه لا يفيد معنى الجملة بل معنى الجملة  
يستقل عنها واما هو دائم تمامها فيكون مناسبة الجملة ضعيفة وكذا مناسبة اخر الاضافة فانه معناه بالنظر الى الاصل واما  
الان فلان اخر بكرة صار بمعنى غير ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبة للامر ومن ضعيفة وكذا مناسبة التثنية والجمع  
لان كونها بمعنى واو العطف اعتبارا محض لان المثنى لفظ واحد وكذا الجمع واوا يقتضي المعطوف والمعطوف عليه ولو كانا  
فيها معنى واو العطف حقيقة لكان فيهما معاملة المعطوف عليه في الاحكام وليس كذلك فظهر ان ليس فيها معنى  
واو العطف حقيقة بل اعتبارا محضا فيكون مناسبة لها واو العطف ضعيفة جدا فلا يوترق في البناء وفيه نظر لان المراد بقوله  
غير معتبر لا يخلو من ان يراد غير معتبر في منع الاعراب او في اثبات البناء وعلى تقدير الاول يلزم تعريف المثنى بنفسه اذا المراد  
ما فيه الاعراب وعلى تقدير الثاني يلزم اخذ الثاني في التعريف لان البناء ينافي الاعراب وكلاهما معتنعان واجيب بان  
المراد الثاني ولا نسلم ان اخذ الثاني في التعريف ممتنع حيث يقال العمى عدم البصر عما من شأنه الموصوف الموصوف عدم الحيوة  
صا من شأنه الحيوة ولجبا ايضا بان المراد بالمعتبة الملازمة لاثبات حكمه والمناسبة مع الضعف والمعارض غير ملائم لاثبات  
حكم من الاحكام وفيه نظرا لانه على هذا يكون المناسبة مجهولة وذكر الامور المجهولة في الحدود لا يفيد التعريف واردة المناسبة  
القوية لا يخرجها عن الجهالة لكون القوة والضعف من الامور النسبية فكم من قوى يكون بالنسبة الى ما هو قوة ضعيفا وكم من  
ضعيف يكون بالنسبة الى ما هو قويا وذكر الامور النسبية يورث الجهالة فلا بد لك من بيان القوة والضعف في المنا  
المراد الان يقال المراد بالمناسبة توجده من الوجوه للتعريف في باب البناء وتلك الوجوه ستة اوجه بالاستقراء اما ان ينضم  
معناه كاي ومثي وكيف او بالمشابهة في الانتقال والحوه كالمشبه او بوقوعه موقعه كذا او بمشاكلته الواقع موقعه  
كهنساق او بوقوعه موقع ما شبه كالمنادى المضموم او بالاضافة الى ما شبهه نحو هذا يوم يفتح الصادقين صدقهم وهذا  
الوجوه معلومة في باب البناء وكون الشيء من الامور النسبية كالمعاني العلمية فلا يورث الاستيلاء المذكور لان المناسبة لا يتحقق  
فيها لم يعنى في هذا الباب فان قيل هذا الحد صادق على معنى الاصل لانه مركب لم يشبهه معنى الاصل اذ الشيء لا يشبهه نفسه  
قيل يخرج ذلك من الموصوف المركب لان المراد الاسم المركب بلالة مورد التقسيم او يخرج ذلك بدلالة قوله لم يشبهه معنى الاصل  
لان غير ذلك ما كان مبنيا على مشابهة فلا يكون مبنيا بنفسه بالطريق الاول بل ان كل واحد من مبنيات الاصل يشبه صاحبه  
كل واحد منها معنى الاصل فلم يصدق عليه قوله لم يشبهه معنى الاصل ثم لما فرغ عن تعريف العرب شرع في بيان حكمه فقال  
المعرب ان يختلف اخرج لاختلاف العوا ان المراد باختلاف اخرج اختلاف صفة والا فخر للمعرب ما في اخرج من  
ان والامر في قوله لاختلاف العوامل للحد او بمعنى الوقت واما فينا لاختلاف الاخر باختلاف العوا  
الحروف وهو لا يشبه  
اخترازا عن اختلاف اخر  
اخترازا عن اختلاف اخر في من الترتيب

العرب بل كونه مورد التقسيم فالخروج عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاخر لانه واجب ان كلام الشارح محتمل  
يختل ان يرد به من الاستغناء عنه وهو الاسم فلا بد من الاخر ان عنه لكونه مبنيا لاسمها فان قيل حكم الشيء وهو الاثر الثابت  
بذلك للشيء واختلف في العرب اثر العامل لا اثر العرب فكيف جعل الاختلاف حكم العرب قيل اضافة الحكم الى عامل العرب  
بمعنى في كثر اليوم اي حكم فيه ولا شك ان الاختلاف حكم في العرب او بمعنى اللام والاصناف باء في ملاهية اي حكم له  
اختصاص بالعرب بلاهية الوقوع في الالام بالاعمال الخاصة دون الاثر فان قيل العوامل جمع وامل ثلثة فيلزم منه ان لا يتحقق  
المعرب الا باختلاف ثلثة محاصل والامر بخلافه قيل اللام للجسرك لان الالام اذا دخل على الجمع ولم يكن ثم معهود يحصل على الجنس  
فيطلق معنى الجمعية فان قيل جاء في زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتيب  
اختلاف الاخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على ما جاء في زيد ان اذا وقع في اول الامر لم يحصل اختلاف آخر عند حصول  
اختلاف العوامل او يرد في كلا الموضوعين حصول الاختلاف بالفعل ويحصل التماثل على كونها مفارقة للازمة فلا يلزم وجوب  
الاختلاف في جميع الاحوال او يرد بالاختلاف الثاني في الوجود للازمة بينهما اذا اختلفت العوامل فيستلزم وجوده فان  
من قبيل ذكر المزموم واردة الالام وانما قال بالاختلاف العوامل ولم يقل بوجود العوامل لمشاكلته قوله ان يختلف وصفته  
المشاكلته من محسنات الكلام وهو ان تلك لفظا بصورته فيكون في علمه فيكون المعنى ان يختلف صفة اخرى لوجود  
العامل فلا يرد ثنى بما ذكر وقوله لفظا او تقديرا فيفصيل للاختلاف العوامل اولا واختلاف الاخر فيكون هذا من باب التنازع  
بين الفعل والمصدر وهما مضمومان على انها صفة مصدر ومعدول اي اختلفا مملفوظا ومقدرا او على انها جزكان المحل  
اي سواء كانت العوامل مملفوظة او مقدرة والجملة من باب التمثيل وهو تعقيب الجملة بجملة يشتمل على معناها للتأكيد بان  
قيل ما بال المعرب جعل اختلاف الاخر لاختلاف العوامل حكما للعرب ولم يجعل حد الكا جعل حد لساير النحاة قيل لوجوب ذلك  
حد لهم اللول لان معرفة اختلاف الاخر يتوقف على معرفة المعرب فاعرف بيزم الدور وهو باطل ولجيب يانه لا<sup>لشئ</sup> ان معرفة  
اختلاف الاخر موقوف على معرفة المعرب اذ يجوز ان يعلم من استعمالات العرب قبل ان يعلم للمعرب ان هذا النوع من الالفاظ  
يختلف اخرى باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان المعرب على اى من هذا النوع يطلق فاذا لم يتوقف  
معرفة الاختلاف على معرفة المعرب ليزم الدور وفي نظر ان معرفة اختلاف الاخر كما يحصل عن استعمالهم اذا كان المعرب  
ما اختلف آخر لفظا اما اذا اختلف تقديرا كعصا فلا يحصل معرفة ذلك وجيب بان يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالوقوع  
او بالجمع اما الاول فنشأ جرمي فانما عرفنا ان واحدا وهو غير مختلف آخر باختلاف العوامل استدلالنا على ان عدم الاختلاف  
في الجمع لا جل المانع وهو الالف وعلى ان الاختلاف فيه مستحقة تقديرا واما الثاني فنشأ جرمي فانما عرفنا ان جمع وهو جليا  
يختلف اخرى باختلاف العوامل استدلالنا على ان الاختلاف في الواحد لا جل المانع وعلى ان الاختلاف فيه تقديري فان قيل  
لما يمكن معرفة اختلاف الاخر بالاستدلال او بالاستدلال بالواحد والجمع فاقابلة اضافة اختلاف الاخر الى اختلاف العوامل  
قيل اضافة تالية للمدارية فان العامل مدار الاختلاف وجودا او عدمها حيث يوجد الاختلاف عند وجود العامل وينعدم  
عند عدمه والشيء اذا ارجع الشيء وجودا او عدمها ايضا واليه وفيه نظر فان المدارية قد وجد في هذان هذان حيث يوجد  
اختلاف اخرى عند وجود العوامل فيعلم عند علمه مع ان اختلاف اخرى ايضا الى العامل عند الاكثر بل هما مبنيان +  
والاختلاف بينهما صيغ وضعي علمي ياتي بيانه في اسما الاشارة انشاء الله تعالى وجيب باننا لا بدنا باختلاف اخرى الى العامل

مع وجود اللفظان بناء على الواحد والجمع فان واحدها وهو هذا والذي وجمعها وهو كاء والذين لا يوجد فيهما الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استدل لنا على ان الاختلاف في مشتقها ما يمنع وضعي غير مضاف الى العامل كالاختلاف في معنى الضمير مثل انا واياي وقيل انما لا يمتد ايضا اختلافا في العامل بناء على بناءهما لانها لا يوجد مبين علمنا ان اختلاف معنى وضعي غير مضاف الى العامل وفيه نظر لان بناءها معنى على عدم اضافة اخذتها الى العامل فلو جئنا بضمير مضافه + اختلافها الى العامل على بناءها هو الزمرد وقرم لما فرغ من بيان المعرب وحكمه شرع في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلف الحركات فيه اخذنا الى الاسم او المعرب وفي قوله الى ما والبناء تفصيلية اي الاعراب شتى اختلفت الحركات او الاسم او الحركات بسبب ذلك المشهور فان قيل يدخل في لحد العامل ولا تثنى اختلفت الحركات بسببه وكذا الاسناد والمقتضى الاعراب قبل كلمة ماء نبأة عن حركته اصح فخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها استتبا بعيدا لمحصل الاختلاف لان العامل سبب قريب لمحصل الاسناد فهو سبب قريب لمحصل اللفظ وهو سبب قريب لمحصل الاعراب وهو سبب قريب لمحصل الاختلاف فكان العامل سببا بلا واسطة والاسناد سببا بواسطة وللمقتضى سببا بواسطة والاعراب سببا بلا واسطة كان هذا قريبا فان قيل الاختلاف في المعرب لا يحصل الحركتين اذا كانت الاولى لا يحصل بسببها اختلاف آخر المعرب بل اختلاف آخر اللفظ لان الاسم قبل فتح الحركة الاولى معنى للمعرب فينتج ان لا يكون الحركة الاولى اربا قبل الارب بالسبب القريب غير التام واما الرفع تأثيره لانهم يدخل الحركة الاولى لان لها نوعا فينتج في اختلاف آخر المعرب لان الحركة الثانية لا توجد لاختلاف آخر الوجدان تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون ما يتم به عند الاختلاف فيصدق عليها انها اختلفت به آخر المعرب لان الاسم بعد فتحها معرب اي حركت ريشته به سبق الاصل لاختلافها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاعراب اي في حال الاختلاف من السكون الى الحركة ونظيره ما يقال ارضعت هذه اللبنة هذا الجاني فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شابا في حال الاضغ فكذا ههنا يصدق على الحركة الاولى انها اختلفت آخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاختلاف من السكون فتأمل فانه دقيق واذا عرفت هذا فاعلم ان الاعراب عند اعراب عباد ما يتحقق به الاختلاف في الحركات والحروف وعند غيرهم ما عدا عن الاختلاف اجتزأ للمضارع بانهم اتفقوا على ان افعال الرفع والنصب والجر وانما يتحقق بها الاختلاف لانها اختلفت في الحركات والجر غير بان الاعراب ضد البناء والبناء ليس يواقع على الحركات بل الحركات مابه البناء فكذا الاعراب لا يقع على الحركات بل الحركات مابه الاعراب وقولهم لا يبدل على المعاني المتعقبة عليه مابه الاختلاف اي يبدل الاختلاف او مابه الاختلاف على المعاني المتعقبة عليه فكذا الاعراب او على ذلك الامور والاعراب واللفظ والاصناف اذ اولها لا يشترط بعضها ببعض ويجوز جعل العلة حركة نحو غلاي لانها اختلفت في آخر المعرب لان غلاي معرب على اختيار المصنف على ما ياتي لكنها لا يتبدل على معنى من المعاني المذكورة وان جعلت العلة خارجة عن الحد وكان فكرها الاستدلال بالعدة وضع الاعراب في الاسماء يخرج حركة نحو غلاي باعتبار الجحشية فانها ليست مما جئ بها من حيث انها اختلفت بها آخر المعرب بل من حيث انها توافق الياء في الاعتراف صغرى يقال اعنور والثور ولفا وروى اي تداولوا وعلى هذا يكون قول المتعقبة على متقاسم للمفعول لان المعاني متداولة على المعرب كما متداولة في حيث تداولها بالمتكلم على المعرب ولان ثبت الرواية بكسر الواو وعن علي الجار الظاهر نحو غلاي راضية اي راض صاحبها فيكون المعنى على المعاني المتعقبة مفعولها

ايها على المعرب ومظهر المعاني هو العامل ويمكن ان يراود في الاعتوار ههنا معنى الخول على وجه التناوب اي للمعاني اللاحقة  
على المعرب على وجه التناوب او يراود به الاقتران اي المعاني المعترضة عليه فمما فرغ عن بيان الاعراب شرح في بيان انواعها قفا  
وانواعه رفع ونصب وجر اي انواع الاعراب الاله مخصصة على المنته لان الاعراب وضع للدلالة على المعاني وهي ثلثة فكذا الاعراب  
ليكون الحال على حسب للدلول والاله لا يشترك وكان الاعراب اقل من المعاني او المترادف لو كان الاعراب اكثر  
منها وكلاهما خلافا لاصل وانما لم يذكر الاله والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه  
الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجر عند الصرح يقع على الحركات والحروف جميعا وانما سمى الرفع رفعا لان ارتفاع الشقة  
السقط عند التلغظ به او لوقوع مرتبة من بين اخواته لكونه علما هو عمدة الكلاسه وانما سمى النصب نصبا لان انصباب الشفتين  
اي ينصبان على حالهما عند التلغظ به ولا ينصب الفضلة عن اسم الكلام من غير ان يحتاج اليها الاله وانما سمى الجر جرا لانه  
علمية غير الفعل الي اسم او لان الشقة السقطه تجر الى الاسفل عند التلغظ به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر  
علم الامانة الفاء للتفسير فالرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجر علامة الامانة وانما قال الفاعلة والمفعولية  
دون الفاعل والمفعول ليشتمل الفاعل والمفعول وما اتقى بهما مطابقة لان الياء فيها للنسبة جي بها لا يند ان يان لها  
ملحقة والتاء لتاثير جي بها لمطابقة اموضو الموث فيكون المعنى فالرفع علم المصنعة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم  
المصنعة المنسوبة الى للمفعول والمصنعة المنسوبة الى الفاعل في اللبنة كونه مسند اليد وفي الجر كونه جزءا ثانيا من الجملة  
وفي جرهما ان كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كل ثلاثة ارباع عينه مقتضية للاسماء ولم يقتصر على مجرد كونه جزءا ثانيا لان القصر  
للاعراب يلزم ان يكون حاملا للعامل كما قال المنصف في حد العامل وكونه جزءا ثانيا غير حاصل بان جودة في قولها مجازا  
ما ذكرنا المحصوله بان كما ترى وكذا نقول في اسم ما ولا للشبهتين بليل كونه مسندا اليه واقعا بعد ما يقتضيه الجر كالمفسر  
وفي جر الذي لئلا يفسر كونه جزءا ثانيا بعد ما يقتضيه الاسماء والمصنعة المنسوبة الى المفعول في الحال والقيمة والنسبة  
المنسوب كونها فضلة كالمعجم وفي اسم ان ولا التي لئلا يفسر وفي جر كان وما ولا يعنى ليس كونه واقعا بعد ما لا  
بالرفع من حيث توقفت تعقله على المنسوب الامن حيث مبرورة كلاما فان الفعل لا يتوقف في مبرورته كلاما على المنسوب  
ويمكن ان يكون الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية فالعرف ان ياء النسبة مع التاء فمفيد معنى المصدر اي فاعل  
علم كون الفاعل والنصب علم كون الشيء مفعولا فاعل هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب في غير المفعول مما اتقى بهما على  
التشبيه التقريب فيكون المعنى فالرفع علم كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما والنصب كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما  
فيحصل المحفقات وانما قال علم الامانة ولم يقل علم الامانة في الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية ان كانت للمصنعة  
فامانة المصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدر كايان الياء والتاء وانما كانت التاء لمطابقة للموضو الموث في الثاني  
للسبب لا يند ان بان لها ملحقا ليس للمعنى المعتد به ملحقة الرفع والنصب فلا حاجة الى الياء للموزنة بلا الحاق  
وانما قيدت الياء بالجر للمصدر احتراز عن الجر الغير الاحتمال في نحو مجسك درهم وكفى بالمر فان جر حصن بواسطة الحرف الابدالي  
الغير المصدرية فلم يعد ملحقا به وانما جعل الرفع علم الفاعلية للنسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية لمناسبة  
بينهما في النصب والجر علم الامانة للنسبة بينهما في التوسط لان التضامن بينهما يكون فاعلا نحو مجتبي في القضاء  
الثوب واخرى مفعولا نحو مجتبي ضرب اللص الجراد فكذا الجر على ما بينا من قبله ثم لما فرغ عن بيان المقصد

وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة تنوع في بيان ما يحصل بالمقتضى وهو العامل فقال وكالعالم ما به يتقوم للمعنى المقترن  
 الاغراضى عامل الاسم شئ بسببه يحصل المعنى المقترن للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والامانة كعرب في ضرب زيد  
 فانه يحصل به فاعلية زيد وكعرب في ضرب زيد فانه يحصل به مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يحصل به الاضافة  
 في زيد وانما قدم الجار والمجرور على الفعل للاهتمام وجعله على المصدر فيحتاج اليه في الحد فان قيل يتبدل في الحد الاسناد  
 فانه ايضا يتقوم به المقترن للاعراب قيل اليباء للسببية والمراد به السبب فيعيد فيخرج الاسناد لانه ليس بسبب بل هو  
 شرط اوله لانه سبب ثوب يحصل المعنى المقترن للاعراب بخلاف العامل فانه سبب في حصوله على ما بينا في حد الاعراب  
 وفيه نظر لان السبب بعيد مجاز وارادة المجاز في التعريف لا يجوز لانه يورث الجهالة في التعريف حيث يسبق الفهم عند  
 الاطلاق الى المعنى الحقيقي دون المجازي ولجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب بعيدا ويقال ان كل ما  
 عينه اشارة عن العال اى عامل الاسم عامل بسببه يحصل المعنى المقترن للاعراب فلا يرد الاسناد فان قيل النسب واخواتها  
 عامل في جزها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لان الفاعلية في جزها كونه جزء ثانيا من الجملة ولم يحصل له  
 واخواتها بل يتحقق قبل دخولها قيل ليس الفاعلية في جزها كونه جزء ثانيا من الجملة فقط بل كونه جزء ثانيا واقعا بعد كل  
 ثلاثة او رباعية مقتضيه وهو ما يحصل بان واخواتها والمفعولية في جزها كان وما والا المشبهتين وليس واسم ان ولا التي  
 ثلثة الخمسة وقوعه بدل ايتيم بالمرنوع وهو حال مجزاة العواصم اذ لو لم توجد لما كان خبرها واقعا بعد ما لا يتم بالمرنوع وعلى  
 هذا قصر هذا الجواب وان كان مذكورا من قبل لكنه ذكر في المواشى ثمه وهذا فلا ذكره كذلك ابتداء المواشى فان قيل العا  
 في المبتدأ هو المجرور عن العواصم اللفظية للاسناد ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسندا اليه بل لا نسلم انه لا يحصل به فاعلية  
 لانه لو لم يكن مجردا عن العواصم اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه الفاعلية المبتدأ بل تعينت به العواصم اللفظية فيحقق  
 في المبتدأ حينئذ ما يقتضيه العواصم اللفظية التامة ولو لم يكن المبتدأ مجردا عن العواصم اللفظية للاسناد فعلم يتحقق  
 الفاعلية فيه ظاهر لا يحتاج الى البيان لان الفاعلية فيه كونه مسندا اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاسناد اصلا لانه بدون  
 الاسناد تغداد مثل الف وياء وعدة وعدان وزيد وعمر وهو في حكم الاضواء التي لا تركيب فيها وحقها ان يتعلق  
 بها غير مرتبة كطاق ونحوه ان الفاعلية في المبتدأ يحصل بالجمع اى بالجرود والاسناد جميعا كما حاصل من الفاعلية  
 فيه بدون المجرور لا يتحقق التبدل بل يتحقق وقد لا يتصور وبدون الاسناد لا يتحقق اصلا فعمل من المجموع موثر في حصول  
 الفاعلية فيه ثم ما ذكر المصنف هنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة مطلق العاقل اذ العلم بالمقيد  
 مسبوقة بالعلم للمطلق فنقول العامل المطلق ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فان قيل ما تريد بالوجه المخصوص  
 فان اردت الوجه المخصوص على الاطلاق سواء كان اعرابيا او بنيا او غير ذلك يلزم ان يكون ياتي باليد واليباء في ملامى  
 وليس الامر كذلك وان اردت وجهها مخصوصا من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العاقل في حد الاعراب قائلا  
 بان الاعراب ان يختلف اخر الكلمة باختلاف العواصم وان اردت وجهها مخصوصا من مقتضى الاعراب يابا لا ذكر اخر الكلمة  
 لان الكلمة بتامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والامانة لا اخرها ويخرج عامل المفضل لان عامله لا يوجب الفاعلية  
 والمفعولية والامانة قيل المراد به وجه مخصوص مما اقتضاه المقترن او الشبه التام بالاسم فلا يابا لا ذكر اخر الكلمة  
 لان ما اقتضاه المقترن يتحقق في اخر الكلمة دون اواخرها واوسطها فلا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لان اعرابها

اقتضاه للشبه التام بالاسم على ما عرفتم لما فرغ من بيان الاعراب وتقسيمه الى الرفع والنصب والجر  
 شئ في تقسيم اعراب باعتبار الحركات والحروف وبيان من اياها وذلك ستة اقسام لان الاعراب اما بالحركة او بالحرف  
 والاعراب بالحركة اما مستوفى للحركات الثلث او لا والثاني اما محمول في الفتح على الكسرة او على العكس والاعراب بالحروف  
 اما بالحروف الثلث او بالحر فيز والثاني اما رفع بالالف او بالواو وهذه ستة اقسام شرع في بيانها على الترتيب فقال  
 فالمرج المنصرف الفاء جواب شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فقول المرج المنصرف والمراد بالمرج ههنا ما يقابل النسبية  
 والجمع دون الجملة والمضاف وفي تقيده لا بالمرج احراز عن المرج الغير المنصرف كاحمد والجمع المكسر المنصرف وانما قيد  
 الجمع بالمكسر احراز عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون وقوله المنصرف صفة اخرى للجمع وفيه احراز عن  
 الجمع المكسر الغير المنصرف كما صابغ فان قيل لوقال في المرج والجمع المكسر المنصرف فان كان انحصارها وجه العدل عند  
 ابي الاطياب قيل انه وان كان انحصارها لا يمكن ان يحتمل التعليب عدل عنه الى الاطياب وقوله بالضمه خبر لقوله فالمرج  
 والجمع وقوله رفعها اما ظرف اي كايان بالضمه وقت رفع العامل او حال اي كايان حال كونها من نوعين او مصداق  
 نوعي اي يعربان بالضمه رفعها او ضمير عن النسبية منه بالضمه رفعه وقوله والفتحة ضمير من باب العطف  
 على معمولي عاملين مختلفين بتقديم الجر ونحو في الدار زيد والجره عدو وقوله والكسر اجزا كالفتحة ضمير الفتح والفتحة و  
 بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية ههنا تبت بخلاف الجر عن التاء فانها القاب البناء والمراد بالضمه والفتحة  
 والكسر اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا يلزم التكرار في قوله واللفظ فيما عداه وانما اعرب المرج المنصرف  
 المكسر بالحر كالثلاثة لان الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل في استيحاء الحركات الثلث ولا يختص بالعدل عند وانما  
 قدم الاعراب بالحركات الثلث لاصالتها وان قيل تدخل في هذا ايضا بطة وكلا والاسماء الستة لما مر من المراد بالمرج  
 ههنا ما يقابل النسبية والجمع وكلا والاسماء الستة مفرد ان بعد المعنى فيصدق عليها المرج المنصرف مع ان  
 اعرابها ليس بالحركات الثلث فينبغي ان يذكر قيد اخر اخراجها قيل المراد بالمرج المنصرف من كل وجه فيخرج به المثني والجمع  
 وما اتى بهما وكلا والاسماء الستة ملحقات بالمثني على ما سبق ويقال اللام في قوله فالمرج اما المجلس فيكون  
 الجملة قضية مهمة ولا يلزم بالحكم على المجلس بالاهمال تحكم على كل فرد لان القضية المهمة في قوة الموجبة الجزئية  
 واما الاستغراق فيكون الجملة قضية مسورة كلية وهي توجب اشتغال الافراد لا اشتغال احوالها وكلا والاسماء  
 الستة معربان بالحركات الثلث ايضا وان لم يكن كذلك في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز  
 بالقضية المهمة اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية باسرها ولم يبق حكم كلها ولان ذوماً غير معرب بالحركة  
 في حال من الاحوال فلا يتناول الاستغراق اصلاً ولان الاستغراق لو كان موجبا لا اشتغال الافراد دون احوالها  
 لما عجزت الى تقييد المرج بالانصراف لان المرج الغير المنصرف ايضا معرب بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك في كل حال و  
 اجيب عن هذا بان التقييد بالمنصرف وان لم يكن محتاجاً اليه البته لكن المصنف اذ ذكره لا ينفيد تقييداً حسناً مع الاعراب  
 بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعرب بالحركة والحروف ثلثة اقسام ذل لانه هذا التقييد كان المعرب بالحركة على  
 قسمين والمعرب بالحروف على ثلثة اقسام فذكره ليدل على مناط التقسيم ويعلم الجواب عن اصل السؤال بان كلا  
 والاسماء الستة خارجة عن قوله فالمرج اذ المراد بالمرج المعرب بالحركة لا بالمرج المنصرف لان الاسماء

المعربة بالحروف لم توصف بالانصراف وعلما الانصراف بل هي واسطة بينهما يشهد عليه كلام الرمحشي في المفصل والاول  
المعرب على نوعين نوع يستوي حركات الارب والتثنية كزيد ورجل ويسمى للمضرب ونوع يحتمل عنده الجر والتثنية  
ويسمى غير المضرب ثم لما فرغ عن بيان المعرب بالحركات الثلثة شرع في بيان ما يعرب بالحركتين ويجعل فيه الفتحة على الكسرة  
فقال جمع المونث السالم بالرفع على ان يصف جمع المونث وليس يعرف من الموصوف لان المضاف الى في اللام في باب  
الصفة يحكم ذي اللام عند سيبويه وهو الذي اختار للمصنف على ما سيبويه في موضعه انشا الله تعالى وفي هذا القيد  
اختار من المونث المكسر كجمع حراء فان اعراب بالحركات الثلثة بخلاف جمع مونث السالم فان اعرابه بالفتحة ورفعا والكسرة  
جرا ونصبا نحو جأتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بعلمات وانما حلت الفتحة على الكسرة فيكون فرج الجمع المذكور  
السالم وقد حمل في الفتحة على الكسرة فحمل الفرع ايضا ليلاليل من صرته الفرع على الاصل فان قيل للزيت لا زمة بطلان الاصل  
معرب بالحروف والفرع بالحركة قيل للزيتية يكون اعراب الفرع بالحركة متممة ضرورة لعدم الحذف الصالح للاعراب في آخرها  
بخلاف الاصل فانه يوجد في اخر حرف الهاء الصالح للاعراب واقامتها مقام الحركات او يقال الاعراب بالحروف  
في الجمع صانعا له هلام معتبرا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحروف ايضا فرع فاعطى  
الفرع بالفتح بحكم التناسب اصل مهموم عندهم فضلا الاعراب بالحركة كانه فرع فيها فان قيل اعراب بعض جمع المذكورين  
ايضا بالفتحة والكسرة نحو سبلا وسفر جلا فلما ايدت بقيد الجمع بالمونث قيل في الكلام حذف مضاف الى صيغة جمع التثنية  
السالم وحذف معلوف اى جمع المونث السالم وما على صيغة فلا يخرج ما جمع بالالف والنساء من جوع المذكورين لان  
صيغة صيغة جمع المونث السالم في عرف النحاة وان كان بالحقيقة جمع المذكور ونقول ان للمصنف ح لم يلتفت بالجمع  
بالالف والنساء من جوع المذكورين لقله محجوز ذلك لان دابهم بيان ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندرا ونقول  
الماد بجمع المونث السالم الجمع بالالف والنساء مجاز بطريق ذكر المذموم واو اذ في الاذم لان جمع المونث السالم  
في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والنساء وللاذم لغيره في لغة الجواز وبهذا حصل التخصيص ما قيل لو قال الجمع  
بالالف والنساء كان شغلا وانما قدم جمع المونث على غير المضرب مع ترك احدي الحركات فيها لانه اكثر خلافا للاصل من  
جمع المونث حيث ترك فيه احد الحركات مع التثنية بخلاف جمع المونث حيث ترك فيه الحركة فقط وليتاق ذكرها على ترتيب  
الاختار عنهما في قوله فالفرع للمضرب ولان غير المضرب بمنزلة المتخذ لانه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ثم لما فرغ  
عن بيان ما يعرب بحركتين ويجعل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويجعل فيه الكسرة على الفرع فقال  
غير المضرب بالفتحة ورفعا والفتحة نصا ورفعا وانما حلت الكسرة على الفتحة فيكون لانه لما ترك في الاصل بالاعتبار الفرع  
كما ستعرف حمل الجر على النصب لكان المتشابه بينهما في الصورة ثم لما فرغ من بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان  
ما يعرب بالحرف فقال ابوك واوك وجمول بكسرة الكاف لانه خطاب للمونث لان لكم ابو الزوج او عصبة على حسب  
الاختلاف فلا يضاف الى المرأة اى ابو زوجك وهوك في هذه الاربعة منقوصا بالواو والى عليه تشبيها ابوان وابوان  
وهونان واصها ابو واو وهو وهو على وزن نقل بفتح الفاء وسكون العين وفوك هذا الجوف بالواو والواو  
واصد فوك على وزن نقل بفتح الفاء وسكون العين والى عليه جمعا فواة كثوب وانواب فذفت الياء على سبيل الشذوذ  
فاذا قطع عن الاضافة ابدان الواو هما قيل فم واذا اضيف قيل فوك وذو مال لطيف مقرون بالواو والى واصد فوك



على وزن فعل فاعل الفاعل واثنين ويضاف ذوالى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة  
وقوله مضافة الى غير ياء المتكلم بلغيب على انزال من قوله ابوك واخواته لانه مفعول فعل الاعراب من حيث التعريف يكون  
حالا من مفهم الكلام وحالا من ضمير قوله بالواو والعبارة موصولة على التقدير والتأخير والافاق حال لا يتقدم على حال  
المعنوي وفي جعلها خبر كان المحذوف نظرا لان حذفه يحرف الشطر سماعي فلا يحمل كلامه للصف عليه بلا ضرورة فلا  
يقال كانت ههنا محذوف مع حرف الشرط اي ان كانت مضافة فكان حذفه قياسا لان تقول ليس اباك لانه لك بل حذف  
مع ذكر حرف الشرط قياسا نحو ان خير فخير فلهنا ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله ابوك واخواته اي كايمة بالواو ورضا  
والالف مضيا والياء مجزا فان قيل قوله ابوك واخواته الى قوله بالواو ولا الف والياء من باب الحكم على جزئي والمقصود  
ههنا الحكم على الكل وهو الحكم على الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة الى الاسم المظاهر  
نحو ابوك او الى الضمير الغيب نحو ابوك او الى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجزئي لا يستلزم الحكم على الكل  
فكيف يتناول الحكم على ابوك واخواته الحكم على ابوك واخواته قيل المراد بقوله ابوك واخوك وهنوك وهنوك وقول  
وذو مال الاسماء الستة المبكبة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم لانه في اللفاظ فان قيل من اي فرع هذه اللفظة  
فيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون على العالم يعبر تاويله بالصفة المشتهر مستجابها كما عرف في رب حانز ولكن  
زعون موسى اي رب جواد وكل جبار قاهر عادل فيعبر ان ياقول ابوك واخوك الى اخيه بالصفة التي اشتهرت هي بها  
ويكن ان يقدر مثل مضافا ويجعل الصفة التي اشتهرت في بها وجه التشبيه اي مثل ابوك واخوك الى اخيه فيكون الحكم  
على الكلي ثم الاسماء الستة في اعرابها ووجه من اعرابها بالحروف الثلثة اذا كان في اخيه حرف يصلح للاعراب وذلك اذا

مكبتر مضافة الى غير ياء المتكلم وانما اعراب حيتن بالحروف الثلثة و لانه الاصل و

قدم على الثاني ووجه المذكر السالم ولا مقتضى للصدول عند واما بالحروف فلان هذه الاسماء تشبه للنثني في الالكلة على امرين  
من حيث انها من الاسماء الاضائية فلان الاخ فينثني والاخ والاب فيستلزم الابن وكن البواقي وامكن الحمل بالشبه في هذا  
الحال بوجود حروف العلة الصالحة لا قامت مقامها كما كانت في اخوها في هذه الالكلة سماعا مجازيا وحال الافراد والاضافة  
الى ياء المتكلم لانه في الصالحة للاعراب في اخها في حالتين احدهما في حالة التصغير لانها في هذه الحالة قبلها ساو ووجه الثاني في  
حرف الصيغة لانه في هذه الحالة قبلها ساو ووجه الثاني في هذه الحالة قبلها ساو ووجه الثاني في هذه الحالة قبلها ساو  
للاعراب في حال الافراد والاضافة فيصنف لا يجردها العلة فيها في حالة الاضافة سماعا حيتن باليدك ودمك وكذا في  
سائر المحذوفات الاخرى ففان قيل لما كان اعراب هذه الاسماء بالحروف المشبهة للنثني وجب لا يسنوي بالحروف الثلثة  
لبلان من غيرية الفرم على الاصل فين انما وان تفرقت على النثني في الاعراب بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلثة بناء على اصلها  
ذاتا لكونها معرفة وكذلك قدمها على النثني في قول ما ذكره الشيخ ان اعرابها في حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء  
فقد ايجز من ان يجرى على الوجوب او على الجواز فان حصل على الوجوب يجرى في ذلك وهو كوجه من اعرابها بالحروف المشبهة للنثني  
لانها حيتن بقا الزمك وذلك كما قيل ابوك وهنوك وهنوك وكذا ما لسان مشهور ان وان حصل على الجواز يجرى ابوك

واخواته ويصل فان اعرابها بالحروف في هذه الحالة واجبا اما على

الاحتجاج كما في دعوى صاحب السمعيات في بوك واخوك بل قوله بالواو والالف والياء مفعول على الا ان كان المعرف متناول

والموازاة المنكحة العامة هي التي يكون فيها ارتفاع الضووق المطلقة من جانب المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية بالاجاب  
كان مفهوم الامكان العام ارتفاع الضووق عن جانب السلب كان المخالف للايجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية  
بالسلب كان مفهوم ارتفاع الضووق عن جانب الاجاب لان المخالف للسلب هو الاجاب فاذا قلت ان ما هو الصواب بالامكان  
الحكم كان معناه ان سلب الحقائق عن التلايس ضروري فاذا قلت ان من محار بار بالامكان العام كان معناه ان اجاب  
البروطة الصاليس ضروري وقول الشيخ ابو البركات في قوله بالواو وكلاهما قضية موجبة فاذا جعلت معناه القضية  
على الامكان العام كان مفهوم ارتفاع الضووق عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب اعراب هذه الامعاء بالحرز  
ليس ضروري فيتناول الوجوب والموازاة يمكن ان يعمل كلامه على الصفة دون الوجوب والموازاة هي بالواو والالف في  
فيتناول الوجوب والموازاة ايضا فمما فرغ عن بيان ما يعرب بالحروف الثالث شيء في بيان ما يعرب بالحروف فين ورفعه بالالف فقال  
المتنى وكلا وكلا كالمثل يذكر لانه فرغ كذا في الاصل يعنى عن ذكر وفيه نظر كذا ذكر اثنتان مع ان فرغ اثنتان ولجيب بان ذلك  
لنكتة وهي ان حكم التذكير والثاني في باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صح بلفظ المذكر والمؤنث فيها للتبعية على ان  
التذكير والذاتية على طلبة جميع الاشياء كما في الواحد والواحدة على انه مذكور في بعض النسخ متروك في بعضها قلنا ان يعنى  
صفحة الاولى فلا يلزم علينا تغيير كل ضمير على ان الذكر عمل بالاصل فلا يتوجب نقضا على ان هذا الجواز على المناسبة وغيره  
وقوله مضافا الى مخرج ال عن كذا وفيه اخترازا عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكي حركه الصانع نحو كذا كلا الرجلين  
و رايستب كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وقوله واثنتان واثنتان عطف على المتنى وقوله بالالف والياء جز قوله المتنى  
وما عطف عليه اي كايته بالالف رضا والياء نصبا وجزا وانما اعرب المتنى والمجموع بالحرف لان كلا منهما فرغ الواحد واكثر بالحرف  
فوع الاعراب بالحركة فتتبع المناسبة بينهما وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلثة فاعطى الالف للثنائية لخصتها كقوله  
الثنائية لانها لا يتصور كون العضلة اولان الالف في الفعل ضمير للثنائية نحو فعلا ويفعلان اولون آخر غيرهما في الالف  
الواو بجميع ثقلها وقلة الجمع لا يختص بذلك العضلة اولان حصولها يحجم الشقيتين ولا يحجم الجمع في الفعل نحو فصولا  
ويفعلون اولون آخر ضيق في الفعل وهو هو في حذها حالة الرفع فيها القوتما وبقى الحالان في كل واحد منها فاشتركت  
الياء للضووق ورفق بين الثنائية والجمع بحركة ما قبلها فخذ في الثنائية لوقت ما قبل الالف وكس في الجمع لوقت الياء ثم زيدت  
الذوق عوضا عن الحركة والتوين الثابتين في الواحد هذا مذهب سيويه فان قيل حرف الاعراب فيها عوضا عن حركة  
الواحد فلوكا التوين عوضا عن الزم نكر العوز قبل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم نكر العوض او يقال  
النون عوض عن حركة الواحد وتوينه وحرف الاعراب اعراب للمتنى والمجموع لا عوض عن حركة الواحد فلا يلزم نكر العوض نصبا  
اعراب المتنى بالالف رضا والياء نصبا وجزا والجمع المساويا والواو ايضا والياء جزا ونصبا فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب  
المتنى والمجموع بالحرف يوجد جينة في المصغر واللفظي والكس ايضا لانهما فرغ الكبر وللضعف اليه والواحد كما ان الاعراب  
بالحرف فرغ فيجب ان يعطى الفرغ للفرغ ههنا ايضا بحركة التماس قيل سلون ان التماس يقتضى اعرابا بالحرف لكننا قلنا  
العمل بالتماس ضرورة عدم الحرف الصلح للاعراب في كذا وقيل اعرب للمتنى والمجموع بالحرف لان في آخرهما حرفا  
دلالة للثنائية والجمع وامتنع اعرابها بالحركة لفظا فانما ان يربها بالحركة قدرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الحسن لكن  
الواحد بالحرف لفظا والى لانه اظهر في اللؤلؤة من كذا لفظا فانما ان يربها بالحركة قدرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الحسن لكن

الجصاص فانه قد ورد بين ان يعرب بالحركة تقديرها وبالحرث لفظا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في الدلالة اظهر من المقدر  
 وان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجب عينه فيه لكن يتحقق فيه مانع من جعل اعراب بالحرف لانه لو جعل اعرابه  
 بالحرف يلزم احد المحطورات الثلث لان اعراب بالحرف لا يخلو ما ان يكون بالالف المملوطة مع ترك التنوين فيلزم  
 ترك التنوين عن الاسم المتكسر وذو اعرابا وبالالف المملوطة مع بقائه التنوين فيلزم التمام الساكنين وهو معنى ١٤  
 او بالالف المقدح مع اثبات التنوين فيلزم خلاف اصلين الاعراب بالحرف وتقدير الحرف وقدليت عن تقدير الحرف  
 في تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعرابا بالحركة تقديرها واضروا مع اثبات التنوين وحذف الالف  
 لفظا لا يلائم ساكنان بخلاف المثني والمجموع حيث لامعة من اعرابا بالحرف لفظا فاعربها بذلك وقيل اعرابا  
 والمجموع بالحرف لانه وجد في آخر كل واحد منهما وضاحا فان الالف التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من هذين  
 الحرفين لكل واحد من المثني والمجموع لزم الترادف وهو خلاف الاصل فارحبا عما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما  
 وجعلنا اخلاجهما اختلاف الاعراب ووجه تخصيص الالف بالمثني والواو بالمجموع وانما اعرابا الالف قد مر وانما اعرابا كلا  
 مضافا الى ضمير بالحرف لانه يوجد اللفظ مثني المعنى فعلمنا بالاعتبارين في الحالتين فاعربها بالحرف باعتبار معني  
 التثنية في حال الاضافة الى الضمير واعربها بالحركة للتقدير باعتبار موحد اللفظ في حال الاضافة الى المظهر ولو عكس  
 لمناسبة المضموم المعنى في الختام ومع الاعراب بالحرف في الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ في الظاهر ومع الاضافة  
 بالحركة في الاصله ولانه اذا اضيف الى ضمير يكون تأكيد المثني التثنية فحمل على مقبوله ولا نداء اضيف الى مثني مضموم  
 متصل صاويهما كما تزجر بكلمة واحدة فقوى امر التثنية في لفظا ومعنى واحرى مجري المثني في الاعراب وانما اعراب  
 اثنان واثنان بالحرف في كل حال لثبهما بالمثني لفظا ومعنى اما لفظا فوجود الالف والياء في آخرها واما معنى فلان  
 على شيتين بخلاف كلاً فانه يشبه المثني مع اللفظ فاعرب اعرابا في حال دون حال ثم لما فرغ من بيان ما يعرب بالحرفين  
 ورفعه بالالف شرع في بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالواو فقال جمع للذكر السالم وفي قيد للذكر اختراجه عن جمع المونث  
 السالم وفي قيد السالم اختراجه عن جمع المكسر نحو مسلمات ورجال والوجهه وكان لفظه فان قيل قد قاله الراجح  
 في العرب كلمة اخرها واوجب ضمير وهذا اللفظ كذلك قيل الواو في جمع من التثنية فلم يندبه واو يقال الواو فيه لما قام مقام  
 الفقة صلوات كما نامة لا واو ومثرون واوقها اي امثال عشره ون و نظاؤها من ثلثين الى هتعين واردة الامثال  
 والنظاير بالاخرات على وجه الاستعارة المصحح بما يتشبهه للنظاير والامثال بالواو وفوله بالواو والياء خبر قوله جمع  
 للذكر وما عطف عليها كاي كانت بالواو وها والياء ضمير واو وقوله بالواو في الجمع المذكور السالم بالحرف وانما اعراب  
 الواو بالحرف لانه يشبه جمع المذكور السالم لفظا ومعنى بها لفظا فلو وجود ما يعرب للاعراب في آخرها واما معنى فلان على كلاً  
 كانه محمول على واحد وهو ذو صلة اللباب وفي كلاً الالفين فقرأ ما الاول فلانه منقوض في نحو اول وتفسيره في وجود  
 التشبيه فيما ذكر فينبغي ان يحمل على جمع المذكور السالم واما الثاني فلان حمل دليل منجيب والاعراب بالحرف حكم ثبتت  
 على خلاف الاصل وما ثبتت بخلاف الاصل كيثبت بدليل منجيب ولان الحمل لو كان علة للاعراب بالحرف لوجب  
 ان يحمل ابواؤك واخوتك على ابوك ولسوك فاقول بالحمل في بعض الجموع دون البعض فتذكر محض واجب عن الالف  
 بان الواو في اول وتفسيره على ما على قاعد الفقه بغيره فاعرب بالحرف كالجمع السالم لرفع الواو في قوله

فكوت قبالا و ذوة نظرا في او او في معزز التقدير قد يدبر ولا الواو قائم مقام الهمزة فتكون كما ناضرة او فلا يكون شيئا كما قدم في الوو والياء با الهمزة  
بالحرف صلا سلا معهما معضرا في الحروف كواو واو وواو من اجازة رشيبت بساين صميم والاعمال بالحرف في الواو والياء  
في غير هذه الحروف الصلا لا تقرأ في غير اجازة الواو حيث وجد في آخر في سلا الا في قولهم في العمل والحرف والياء ان يقال بلوا لم يخذل في واد استقام  
الهمزة بالحرف عت الضى ورا الاعتبار في الحرف او الحرف على اجازة وان كان فلكه ليلاد من حيفا اذ لا وجب كراهية بالحرف سوا ذلك كاجازة او في  
والباء واو كقائله بمجده امور استعمله معربة بالحرف في غير الواو والياء على الواحد وانا في عشرة واو واو بالهمزة  
يشبه جمع الذكر السالم لفظا ومعنى ايضا على ما من الواو قبل ارب بعض جمع الواو ايضا بالواو والياء نحو سنين وبشوقين وغيره من  
الوقت ان ياتي فيها الجمع بالذكار في هذا على طريق جمع الواو السالم لغيره على حد مضافه في جمع الذكر السالم او عند مقتضى اوجه الذكار السالم  
صيغة فلا يخرج مخرج بالواو والياء من جمع الواو لان صيغتها صيغة جمع للمذكر في الغاية وان كانت في جمع الواو لان المصنف  
لم يلتفت بالجمع بالواو والياء من جمع الواو لان ما هو الا اذ يقال لاد بجمع الذكار السالم الجمع بالواو  
او بالياء والنون يحذف في كل اللزوم واردة الا في جمع الذكر السالم في غير الغاية واقع على الجمع بالواو والياء والنون والملازمة  
العرفية كيفية جمع الجاهل في هذا سطر ما قبل لو قال الجمع بالواو والياء والنون كما اشتق مما فرغ عن تقسيم الاء الى الحركات ثم في تقسيم  
آخر الاء الى اربع باعتبار ظهورها وعدم ظهورها فقال النقاد ان قد يكون على حذف النون الياء والواو التقديري على حذف الموصوف  
ويام اللبنة على خلاف القياس في ثبوت قوله ولللفظ او الاء التقديري المقدر على حذف النون وجعل المصدر في  
المفعول وانما قدم الاء التقديري على اللفظ لانه قليل فقد مر وما للاختصاص بينهما في جميع اللفظ في كل ما عدا ذلك ما في قوله  
فيما تقدم مصدرية حيثما هي التقديرين في وقت تغدير تلفظ الراء بحذف المضافين من صيغة تغدير او موصوفة او موصولة وان  
في تغديرها يد الى الموصولة او الموصول اي في معرب او في العرب الذي تغدير تلفظ الراء على حذف المضافين من صيغة تغدير ايضا  
كعصا الكاف في محل الجر على انه بدل من ما اي في مثل عصا او في محل الرفع على انه جبر للبتلة المحذوف اي هو كصا او في محل النصب  
على انه صفة مصدر محذوف اي تغدير امثال تغدير الراء وعلاي مطلقا صفة زمان محذوف اي زمانا مطلقا اي في جميع الاحوال  
او صفة لمصدر محذوف للتغدير المحذوف مضافا الى عصا اي كقولهم ارب عصا وعلاي تغدير مطلقا من غير تقييد ببعض  
الاحوال والراء مثل عصا كهم مقصور وقيل على كل معرب بالحركة مضافا الى الاء المتكلمه وانما تغدير الاء في عصا للتغدير  
الحركة على الالف وفي علاي لان ما قبله بالياء يستحق الكسرة قبل يي الراء لموافقة الياء لان الاصنافه سابقة على دخول العامل  
فيكون قد المركب فلما جاء الاء بالتركيب ودخل العامل ووجدت محله مائنا في وجوده وجب تغدير الاء في الاء بالحركة  
لفظ الراء في الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في حال الرفع والنصب ومتماثلين في حال الجر وهو محال فان ياء بالحركة تغدير  
في جميع الاحوال وهو ما ذهب المصنف فوجه قولنا انه معرب لفظا في حال الجر ان يمكن ان يجعل كسرة جر اكما جعل الف التثنية و  
واو الجمع رفعا الا على الغامضية واجب بان يلزم توارد اللو في المقتضين وهما الياء والهمزة على ان واحد بخلاف الف التثنية  
دواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما لفظا وهو العامل والآخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب قوم الى ان الاء  
منبني في الاحوال كلها الغاية امتزاجا بالنسبة للاصنافه الى المعنى والاقبال الضمير ومكون حرف العلة واجب بان الاصنافه  
يخرج البناء لانها تارة منزلة التنوين لا يكون الا على امكنية الاسم فكما ما هو نازل منزلة وهو الاصنافه فلا تؤثر في البناء  
الا في اقسامهم بينو المضاف من السنادي واللفظ بلا التي انما يجمع مع ان الاء التي او جوالها البناء في مرفوعها قائمه وفيها

ويظن ان بعض المبنيات مضافة كجنت واذا و غيرها فانها اضيفت الى الجوزع منها مبنية واجيب بان الاضافة فرقت  
 ما نقلنا في بعضه من الشيء انه كان مرابطا قبل الاضافة فالاضافة تمت ببناءه واما اذا كان مبنيا قبلها فيكون بناؤه للبناء  
 المضاف من هذا القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنية فالاضافة كانت ببناءه وسرعا ان اضافة  
 المبنى نازلة منزلة التنوين المقدح اي المفروضة والتنوين المقدح رتقا في البناء لعدم الالتفات على امكنة الاسم فكذا  
 الاضافة النازلة منزلة ما لا تنافية بخلاف اضافة العرب فانها نازلة منزلة التنوين المحقوق وتعلق البناء لانهما على  
 امكنة الاسم فكذا الاضافة النازلة من لهما تنافية فان قيل اضافة العرب قد يكون على البناء كما في يوم يرفع ويومئذ فان لم  
 كان مرابطا قبل الاضافة ثم صار مبنيا بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ فكيف تكون مبنيا للبناء والشيء يكون  
 على ما يابا في قبل الاضافة تمنع تأثيره اخرى في البناء لانها تفرغها اذا كانت داعية اليه بنفسها وذلك كما في الاضافة اذا كانت  
 داعية اليه بنفسها كانت مقارنته لانه مقارنته فكذا كانت نازلة منزلة التنوين المقدح فليكون ما نقله كما ان البناء  
 المتقدم على الاضافة لا تتم الاضافة كذلك فان قيل للمخضم ان يقول ان الاضافة في غلامى اي داعية الى البناء بنفسها  
 فكيف يكون مائة لا يفتل فان الاضافة فقطه اعيت اليه بل على البناء كما قال المخضم هو المجموع المركب من ثلاثة اجزاء الاضافة  
 الى المبنى والضم والفتل حرف العلة فكانت الاضافة الى المبنى جزءا للبناء والهدا اذا كانت ذات اجزاء لا يضاف الحكم  
 الى جزء من اجزائها ولهذا لا يفتل بالاقفاة لعدم اتصال الضمير بسكون حرف العلة وان تحقق الاعتناء الى المبنى وكان ذلك  
 كما يفتل غلامك لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى والاتصال الضمير فيه نظر لان الحكم لا يفتل ببناءه وان اجزاء  
 يضاف الى اجزائها وجودا على ما عرف والاضافة في غلامى اجزائها وجودا لان اتصال الضمير بسكون حرف العلة سابقان على  
 الاضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليها واجيب بأنه يجوز ان يكون على اصطلاح الامويين دون الحاجة فليكون تحت الرفع  
 نظرا للاصل بين الاصطلاحات للتوافق ما لم يفتل مخالفة بالتموير وصلى يفتل ذلك وذهب قوم الى ان غلامى ليس تحت  
 ولا مبنى لتوسط الحرف الاخر بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب ان توسط الحرف الاخر واجب بقاء  
 الاعراب والبناء في الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاء ما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ للحركة فيكون اللفظ  
 يكون غير مرعب ومبنى غلط وقولا واستثقل على بناء المحمول عليه على تقدير اى التقدير وكان في وقت استثناء اللفظ  
 اعرابا في مرعب اذ في المرعب الذي استثقل تلفظ اعرابه على نحو ما مر كفا من صفة مسند محذوف او خبر مبتدأ محذوف  
 اي استثقل الامثال استثقال تلفظ اعراب فاض او هو مثل قاض وللاعتناء قاض كل اسم متحرك في آخرها ياء قبلها  
 كسوق وقوله ايضا وجرى فلان اى بقى رفع العامل وجرى او حلال اى في حال رفع العامل وجرى وانما استثقل الاعراب  
 في قاض رفا وجرى لفعلها على الياء بخلاف الضمير فيظهر ان الاعراب اللفظ اصل كما كان للضمير ففتل  
 جاء في قاض ورايت قاضيا وجرى قاضين وقوله وهو مفضل لا يكون مرفوعا ومنصوبا على انه مطلق على قوله  
 قاضين او على انه خبر مبتدأ محذوف منه ومنتق مسند محذوف ويجوز ان يكون مجرورا على انه مطلق على قاضين ويكون  
 التقدير ولكن مفضل فماذا يعنى على هذا اللفظ كما لا بد من التفسير وهو الكاف والضمير كالمرفوع للضمير لان  
 في الاستثقال وان في كمن اللفظ كما سلكوا او والضمير مضاف الى ياء المتكلم ومنتق مسند محذوف قاضيا  
 الجواب ولو فتل في الياء كما في مرعى وانما استثقل الاعراب في صلحها كما لا بد من التفسير في هذا اللفظ

في حال الرفع بالياء واجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فلما يقع الواو انطقا فهو يروي واما ما مضى من اللفظ  
لان علامتها الياء وهي ثابتة وبالادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته اذ المتمعن وللدغم فيه جزا فلان في اللفظ وحرف واحد في اللفظ  
فان قيل الحكم يتغير في الاعراب في عصا وبالاستثقال في مسيلة غير متغير لانه ان اعتبر النقد والاستثقال بعد الالف  
فلا يشك ان اعراب مسيلة بعد الاعلال متغير. والمستثنى من اعراب عصا حيث قطع اللفظ بالواو بعد الاعلال  
وان اعتبر قبل الاعلال فلا شك ان اعراب عصا قبل الاعلال مستثنى من اعراب مسيلة وهذا ظاهر في اللفظ  
بالنقد في عصا وبالاستثقال في مسيلة تحكم بمعنى قيل اعتبار النقد والاستثقال باعتبار اللو في تقدير اعراب  
وكاشك ان الموت في تقدير اعراب في عصا ما بعد التعليل من النقد وفي مسيلة ما قبله من الاستثقال فان اعراب مسيلة  
في حالة الرفع بالواو وثقله قبل الاعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابها بالحركة وثقله قبل الاعلال يوجب ثبات  
الواو بالالف كالاسكان وتقدر بالحركة بن الموجب في تقديرها ما بعد الاعلال من النقد فافهم فانه فرق دقيق وكان  
انه يجاب عن بيان الاعلال على نوعين نوع سبق اعتباره من حالت التركيب الذي يبحث عنه النحاة وهو ما اخذ اعتبارا  
عن حالة التركيب فالنوع الاول مثل عصا فان اعلاها يتوقف على التركيب بليل انه يعمل في حالة النقد والرفع والنوع  
الثاني مثل مسيلة فان اعلاها يتوقف على التركيب الذي يبحث عنه النحاة لان اجتماع الواو والياء واجتماعهما مبنى  
على اعتبار الاضافة بين مسيلون وياء المتكلم وضافة شئ الى شئ امر يتعلق بالتركيب فمثل عصا بلع النحاة من اعراب  
المفردات مطلقا بل بالواو والياء في استحقاق اعراب بعد التركيب فقد تقرر في اعراب اذا الالف لا يقبل الحركة فحذفوا  
تقدير اعراب في مطلقا سواء كان قبل التركيب او بعد بخلاف مسيلة فانه بلغهم من واسع المفردات بالواو ورفعا  
بغير عمل بالالف والادغام فلا استحقاق اعراب بعد التركيب فقامت اعراب في الواو ورفعا والياء بصيا وجو الان الذي يشبه  
حالة الاضافة الى ياء للتكلم واجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فحكوا بالاستثقال اعراب في رفعا وحلوه  
معل الا بالالف والادغام للوضع اللفظ وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احديهما بالسكون يلزم قلب الواو  
ياء وادغام الياء في الياء ما مضى وجرى لفظه لغير ان علامتها الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بالصواب في  
عن بيان اعراب النقد يري شرح في بيان اعراب اللفظ فقال ولا لفظ كاي في اعادة اى فيما عدا ما تقدم واستثنى  
وقيل الضمير بلد الياء ما قبل للذكر لان ضمير الواحد لا يعود الى اثنين وفي الاصل ان الواو والياء اللغويين والضمير عليه واجب  
افراد لان اولاد الاوين غير اثنين يقال لزيد اعمر قايم ولا يقال قايمان فلاحاجة الى التاويل ثم المذكور في النحوي قول من غير  
فصل لان تعريفه في اللغويين ما فيه من ان كلمة موصولة مبتدأة متقدمة الجزاء وجزئ النحوي وهو مبتدأ وخبر وان  
يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوقف في الابدان التي يعرف عنها عند اشتراكها بما في النحويين الذين يكونون متداخلا  
هو عليك بالحركة غير السكون وهذا كذلك في النحويين متداخلا وهو النحوي في معرفة ويكون سكونه موصولة  
جزا وقوله في اللغويين مبتدأ وخبر ان تعريفه بالاضافة الى المعرفة فلا قل من التفسير في قول صاحب من جزئ من شرح  
اكثر من شرح تعريفه في اللغويين موصولة وقوله سلطان فاعى في الكلام على الوصول الى النحويين في جملته وفيه  
خبر في اللفظ او الابدان موصولة وقوله في النحويين من مطلقا كالتاويل من حكمه والتاويل في سائر  
العبارات التي هي موصولة كمن ذكرها في اللغويين او في شرحه في تعريفه في النحويين في تعريفه في اللغويين



ان يكون الامو كذا لفظا بمعنى تلك الجمل في قول من كان مشهورا  
 بالشجاعة اذا نزل في الجاهلية عن النون اذ هو من معول اذا قيل هو من الضرك وذا كان في قبضته الضرك وذا كان في النون زائدا  
 وما قيل ان ضبة على انكحاية عن حاله في قولها يجمع الصوف كذا وكذا والنون زائدا اخلا عامل ههنا ينصبها وفيه نظرا لان الاعراب  
 انما يجر اذا كان معهودا كقولك راضت زيدا بعد قولك هذا زيد اما اذا لم يكن معهودا فالمراد بالفتح نفي عن الالف والياء  
 وسد باب التخييل في الكلام العربي لان كل مرقي ومنصوب ومجرور يحتمل حكاية الفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب  
 ان لا يكون تركيب من التركيب العربية خطأ وكذا من في قوله من قبلها الف بمعنى في الالف ان كلمة من تكون في الظروف  
 بمعنى في ولا يدخل على فعل وبعد وعند ولدي ولدان من حرف الجر الامن قوله الف فاعل من قبلها لانه قد عطف على النون  
 او على ذي حال او مبتدأ متقدم من الخبر والجمله الظرفية او الاسمية صفة لحوار ووزن فعول وهذا القول قريب ابي القول بانها  
 فتح مقرب الصواب واخر اخر ازاعن قوله من قال يا ما عطف وزاد شبه الف التانيث في اعرابها واخر اخر عن قولنا يا ما عطف وزاد مواز  
 الجمع في سريلا عن قولنا يا ما عطف وزاد نكر او التانيث في حمراء وجيلة ونكر الجمع في مساجد ومصايد ومرامات الا  
 في نحو اخر علماء وانما كان قول هذا الفرق جيدا عن الصواب لما فيه من جعل التبر اصلا واسمه والقول للتطور مقرب الى التخييل  
 لما ان للنظم ليس حفظا من النثر والقولياتها ضاع من بيها لا يمتنع اذ العلة في التخييل ثمانية لان الالف والنون الضمة  
 لا في التانيث لمخاض بالالف التانيث للضمة بينهما كما ان الالف واللام في الالف التانيث كذلك في الالف  
 عن بيان العلة في البيتين شرح في بيان امثلتها على ترتيب ذكرها في البيتين فقال امثل مثل عم مثل العدل واحر مثل الوصف  
 وطلحة مثال التانيث بالتاء والعرفة وزينب مثال التانيث المعنوي والعرفة وانما ذكر المتالين لنوعي التانيث اهتماما  
 لثانيتها الامتياز في اعتبار التانيث في التخييل لثانيتها في التانيث الفعل حيث لا يقال في التانيث  
 طلحة واسمهاهم مثال العجبة والعرفة ومساجد مثال الجمع ومعديكها مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون و  
 مثال وزن الفعل ثم لما فرغ من تعريف غير النصف وبيان الصلح والامثلة شرح في بيان حكمه فقال وحكمه حكم غير النصف  
 ان لا يستحق ولا تنوين كلمة لان مخفضة من المثقلة وصغير الشأن اسمها وكسرى بالفتح على انه اسم كاصبر في مخذوف اي لا  
 كسرى فيه فلاح اسمها وجزها خبر ان المخفضة وهي مع اسمها وجزها خبر قوله وحكمه ولا تنوين بالفتح عطف على كسرى  
 ويحذف في قوله كسرى كالتنوين خمسة او جمع على ما عرف في كسرى والاولى ان كسرى في النصف كسرى والتنوين كسرى  
 يشبه الفعل في الفريتين لان الفعل له فرعية من جهة افتقاره الى الفاعلية وحرية من جهة اشتقاقه من المصدر  
 وكذا خبر النصف لان فيه علتين فكل علة فرع اصل المرفوع ان العدل فرع العدل منه والوصف فرع الوصف  
 والتانيث فرع التانيث والعرفة فرع العرفة والعجبة فرع العجبة والجمع والتركيب فرعا الايراد والالف والنون فرعا  
 التانيث ووزن الفعل في الاخر وزينب اسم فاعل للثانية مع الالف التانيث وهو التانيث في حاله  
 في واجبه جهة الاسم من الالف والاصناف وغيره من الممكن وهو التنوين وانما الف في التانيث في الالف التانيث  
 المشابهة والفريتين في الالف التانيث فاحتاجت في حصولها الى ما يشبهها في الالف التانيث في الالف التانيث  
 مثال الكسرى والتنوين في غير النصف مع تحقق الفريتين مما استلزم بالعين كافي في الالف التانيث والفتحة  
 في مستعمل الالف التانيث من جهة غير النصف فكيف يستحق قوله وحكمه كسرى كالتنوين قبل ان يتم التخييل



والتونين فيهما منع أما في الضرورة والتناسب فظاهر لأن الضرورة تنبج المخطورات والتناسب  
 أمر مقصودا هم عندهم وأما في مسلمات فلان منع تنوينه لفوت المقابلة المقصودة في المنقول عند ومنع جزم  
 بجمله على النسب يقرب تبعيته اذ النسب فيه تابع ولا متبوع وكوفيل بالضرورة كما ذهب إليه البعض فلا يرد شئ  
 واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف مشهور قال قوم انه ممنوع تبعاً للتونين  
 وقال قوم انه ممنوع قصداً كالتونين ودلائل الفريقين مذكورة في المطولات وفي كلام المصنف إشارة  
 الى اختيار مذهب الفريق الثاني حيث قدم الكسرة على التونين ثم لما فرغ من بيان حكمه شرع فيما هو ضده  
 لان الثاني يتبين بضده فقال ويجوز صرفه اى صرف غير المنصرف للضرورة اى لا يضطر الشاعر لان  
 الضرورات تنبج المخطورات كقول امر القيس ويوم دخلت الخدر خدر عيني قالت لك الويلان انك امر  
 وكقول صاحب المنظوم فرقاوى زفر جده ما هو قول الشاعر وحده اول للتناسب لان التناسب

**سلاسل**

مقصودا هم عندهم مثل قوله تعالى **سلاسل** وسلاسل وسلاسل وسلاسل وسلاسل وسلاسل  
 وسلاسل وسلاسل قال التناسب دون الضرورة لشهيق نظايرها بخلاف نظاير التناسب فان قيل صرف  
 غير المنصرف لاجل اضطرار الشاعر واجب ورجل التناسب جاز حتى قرى في قوله تعالى وسلاسلنا منونا  
 وغيره فكيف يستقيم قوله ويجوز صرف للضرورة والتناسب قيل للادب بالجواز ههنا الامكان العام فيكون  
 معناه ان سلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز وقد مر تقسيم  
 الامكان العام في الهماء الستة او تقول للادب بالجواز ههنا عدم امتناع اى لا يمنع صرفه للضرورة  
 والتناسب فيتناول الوجوب والجواز ايضا فان قيل عدم الصرف عند الصنف عبارة عن وجود العلتين  
 وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجزم والتنوين فالصرف عند عبارة عن انتفاء العلتين كما يطلق  
 الصرف ههنا على وجود الجزم والتنوين وما خلفه للتفريق في غير الشعر وانهم ههنا حيث اطلق الصرف ههنا على وجود الجزم والتنوين  
 دون انتفاء العلتين لان غير المنصرف عند الضرورة والتناسب

يدخله الجزم والتنوين ويمنع من الصلتان قيل يمكن ان يحمل كلامه على حذف المتناوين اى يجوز ان يحكم  
 صوته وهو وجود الجزم والتنوين للضرورة والتناسب فلا مخالفة ويمكن ان يحمل الصرف ههنا على  
 المعنى دون الاصطلاحي فيكون المنع ويجوز صرف هذا الحكم عن الضرورة والتناسب فلا مخالفة قط هذا  
 كان الصريح في قول صرف ما يدل الى الحكم دون غير الصرف ويمكن ان يراد بقوله صرفه تنوينه مما اراد على طريق  
 ذكر المنزوم واردة الا انه فلا مخالفة بين كلامه وكلامه لا تقمين قولنا ذكر في حديث المنصرف او احاطت

**الجمع والف التائيت**

سببان الجمع الذي هيئة منتهى الجمع والالف المقصود والممدودة والجمع مقام العلتين لان  
 معنى الجمع الالفية الجمع بحيث لا يفتك هذه المصنف عندهم حال جعل لزومها بمنزلة جمع فان  
 انما يقوم مقامها لزومها هذا ايضا حيث كانت الكسرة منها في

بمثلة ثابت فان تم ما بين لعل الشئ جملة وليست من الحدود ما وشرايط تأثيرها شئ في بيان  
ذلك قال **فالعدل** الفاء للتفسير الامر لهذا الذي سبق ذكره **خروج**  
**عن صيغة الاصلية** اي خروج الاسم عن صيغة اى هيئة الاصلية الى صيغة اى هيئة  
اخرى والعدل مصدر مجهول اي كون الاسم معدولا ولا فاشه وبالمخرج دون الاخراج ولو كان بمعنى مصدر  
محرول لم يعهد تفسيره به لعدم اللطابق وللاذ بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خروج معناه كذا في  
المعاشي اعلم ان كلمة او في قوله او خروج معناه لترديد في العبارة اي سواء اريد بخروج الاسم خروج  
الاسم او خروج معناه نحو عم مثلا فانه يعبر ان يقال انه قد اخرج مادته وهو العين والميم والراء عن صيغة الاصلية  
وهي عامر الى صيغة اخرى وهي عم وكذا يعبر ان يقال انه قد اخرج معناه وهو العلية عن صيغة الاصلية وهي عامر  
الى صيغة اخرى وهي عم على هذا سائر امثلة العدل فان قيل هذا الحد صاحب على التغيرات التصرفية بتمامها قيا  
او شاذة قبل معناه خروج الاسم عن صيغة الاصلية خروج غير تصويفي او خروجا في الهمزة عنه في النون غيريته  
ان المتكلم نحوى وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغيرات التصرفية بتمامها فان قيل هذا الحد يصدق  
على الترخيم والتضغير والتقدير ونحوها قيل معناه خروج الاسم عن صيغة الاصلية خروج غير تصويفي لا المعنى  
والتخفيف فلا يرد الترخيم والتضغير ونحوها ويقال للراد بخروج الاسم خروج مادة عن صيغة الاصلية فيخرج الترخيم  
لانه يصير المادة لاخر وجه عن صيغة الاصلية وللقدر ليس يدخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروج عن صيغة  
الاصلية وقوله **تحقيقا** صفة مصدر محذوف اي خرجا محققا وهو ما لا يقال بجولية لضيورة  
منع الصوف وكالتيه الاخوات ولا تحقق البناء بل يبدل اخر وقوله **كثلت ومثلت**  
صفة اخرى للمصدر المحذوف اي خرجا محققا كالتا كخرج **كثلت ومثلت** او خرجت بناء محذوف  
اي هو كخرج **كثلت ومثلت** فانما معدولان عن ثلاثة ثلثة لا يستعملها بمعنى التكرار من غير تكرار في اللفظ  
وكذا احاد وموحد وثلاثي ومثنى ورباع وجمع الجاهل على الخنا او قيل الى عشرة وعشرة عسكرا بقوله  
خاسى وسدسسي والجمادى ان النسبة لفظية مبدئية ومعنوية واخرها معدول عن الاخر فيضم المثلث او عن  
من بقره العنقا عدود الانجم اخرى وهو ثابت اخر هو اصل التفضيل وهو ما اشتق منه ما يلزم احد كل  
المثلثة الامر او الاضائة او من وتقدر الاضائة لوجب التثنية او البناء او الضائة اخرى مثلها نحو حثث  
وياتيهم على وليس في اخرى من ذلك فمعين كونه معدولا عن احد الاخرين فلن قيل لو كان معدولا عن  
اخر اوجب ان يكون مجردا كالاراذ العدل تغير لصيغة به وتغير المعنى وهو تكلف بمقال **كثرت** حال  
كثرت في اختلاف آخر واخر غير فاعلم ان اللفظ اصل المعنى والتعريف امر بالادى فلا يشترط التثنية فان قيل  
لو كان معدولا عن الاخر اوجب ان يكون مبنيا للمعنى معنى الامر كما منس فان معدول عن كالمسوق  
تغير معناه فكان بناء باعتمار له مقم معنى الامر لا باعتبار انه معدول عن كالمسوق بخلاف آخر  
فانه تكلف فكان معدولا لا متضمنا فلم يبين فان قيل لو كان معدولا عن اخر من اوجب ان يكون مبنيا  
للمعنى معناه من كالمسوق فان قيل ان المعنى من كالمسوق معناه من كالمسوق معناه من كالمسوق

زيد ورجل آخرى غير زيد وان كان معناه في الاصل اشد لخر من زيد في معنى من المعاني ويجوز ان حيث  
المطابقة مع موصوفه افراد او ثلثية وجمعا وتذكير وانما يقال جاء في زيد ورجل آخر ورجلان آخران و  
رجال آخر ولو كان معنى التفضيل باقيا في لاشي وجب ان يدخل التفضيل المستعمل عن كان مفرغ امذكار  
لا غير فان قيل آخر ضم الهنقا جمع واخر بفتح الهنقا الممدود مفرغ ولا يجوز ان يكون الجمع معدا ولا عن الفرد فكيف يكون  
اخر معدا ولا عن اخر من قبل اخر من معنى الجماعة دون المفرد كفضل في قوله طاعة افضل من علمهم وانما يرجع  
لما من افضل التفضيل لو استعمل عن كان مفرغ امذكار لا غير ثم اعلم ان بين العدل والتضمن هو ما وخصوصا  
من وجه اذ قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا رجل فانه يتضمن لعنى من وليس معدول وقد يوجد العدل  
ولا يوجد التضمن نحو اخر فانه معدول عن الاخر او اخر من وليس يتضمن وقد يوجد التضمن والعدل جميعا  
نحو امر فانه معدول ويتضمن للدخل اللامر في الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد في  
نحو يوم الجمعة في صمت فانه ليس بمعدول وان صمت في يوم الجمعة لعدم كون في داخله في الهيئة نحو ان افضل  
بين الجار والمجرور بالحرف الزايد ولا يتضمن لان معنى في يفهم بتقديرها لا يفسر قوله صمت يوم الجمعة  
ويجمع فانه معدول عن جميع ضم الجرم وسكون اليم او عن جماعي او جمادات لا يجمع جمعا وهو ان كانت صفة  
كان حقها ان يجمع على كجماء وجمع ان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع في التثنية على فعلى وفي التصدير على  
وان كجماء صحارى او صحرا وان ولما جاء فعل يضم الفاء وفي العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكر ان قيل هذا  
منفرد من يجمع للمجموعا المشادة كايئب واقوسا اقباس ايباب واقواس على ما عرف ان الا جوف ولو كان  
او بائيا لا يجمع على فعل فينبغي ان يكونا معدولين عما هو القياس قبل اوزان العدل المشهور في اصطلاح الاستقراء  
وهما اليسا على اولاد العدل المشهور في جملة ان على الشذوذ دون العدل وقوله **او تعدل** علم على  
قوله متحققا فيكون صفة مصدر معدول مثل اي خروجا مقدرا اي مفرضا اما الصواب في ما منع  
المعروف كمر حيث قدر في العدل لضرورتها مع صوفية لم يوجد في الاستعمال الاطلاق غير مضمون وغير  
المعروف لا يكون في في الخليلين ولو وجد في علمه سوى الهيئة فقد في العدل كما كان وقد غيرنا حفظا  
فان علمه كان عدول عن عام العلم ولما تحقق البناء نحو حصار وظل من ذوات الريم من فعال التي هي  
الاعيان التي هي في كذا في العدل لغيره انما على الكسر الذي هو سبب الامالة الواجبة لتقليل الريم  
من حيث وفنا انكار انما يتا في البناء بتقدير العدل لمتحقق الشبهة فعال التي هي في كذا في الوزن والعدل  
نحو قولك **وقال** ولما العمل على الاواني في حقه وقطار في المثل المخرقة في **تفسير** حقيقته  
العدل عندهم لان كذا من كذا وطار من ذوات الريم من فعال التي هي في كذا في الوزن والعدل  
العدل عندهم لان كذا من كذا وطار من ذوات الريم من فعال التي هي في كذا في الوزن والعدل  
من كذا في الوزن والعدل لان كذا من كذا وطار من ذوات الريم من فعال التي هي في كذا في الوزن والعدل  
العدل عندهم لان كذا من كذا وطار من ذوات الريم من فعال التي هي في كذا في الوزن والعدل

وطار ثقل الرأ فوجب التخفيف بالامالة وهي لا يتأتى بدون البناء على الكسر وانما  
 قال في قيم لان اصل الحجاز يتوزن على الكسر كوزن الراء لتحقيق التشبه بفعل التي هي بمعنى الامر فلا يكون  
 من باب غير المنصرف وان كان معدا كما عندهم ايضا الحاصل على الاحوال فالتفريق في قيم غير محتاج اليه راسا لانتها  
 العدل التقديري وانما هو محتاج اليه لكونه مع باب غير منصرف ولما ادب باب قطار ساكن من اعلام الاعيان الموشة على  
 وزن فعال معدون عن فاعله ولا يكون في آخره وبعض الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطار محتمل على  
 نزول وتراك وفيه نظر لانه ان اعتبرت فيهما في الوزن فخط يلزم العدل في ذهاب وسحاب وكلام وسلام وان اعتبر في  
 الوزن والعدل جميعا لم يرد بحيث قدر العدل فيه لاجل المشابهة في العدل الاتري انك لو اعتبرت شبه الالف  
 والنون في سكران بالفعل التائيف في حراء في حق منع الصرف كان باطلا لانه يستلزم الدور وهو منتج لاستلزامه  
 تقدير التائيف على نفسه وهو محال والصواب ما ذكرنا ان تقدير العدل في العمل على نحو حضار وطار باعتبار كون كل  
 واحد من اعلام الاعيان الموشة ثم لما فرغ من بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال **الوصف شرط**  
 الوصف في منع الصرف ولما زاد الوصف المانع من الصرف **الوصف** اي في الوصف في الوصف  
 في الاصطلاح يطلق على معينين احدهما كونه تابعيا يدل على معنى في متبوعه وثانيهما كونه والاعل ذات باعتبار  
 معنى هو للقصور وهو المراد ههنا وهذا اولى مما قيل كونه موضوعا لذات باعتبار المعنى للقصور لانه حيث  
 يكون الشرط المذكور مستقيا عنه لا يابق في ذلك والمراد ان يكون في الاصل جزءا لا يوازيه احتراز عن قول من قال  
 ان اهي للجنة واجلد للصفر واخيل للطاير غير منصرفي لثوهم الوصف الاصل في هذا على ما سيجيء فان قيل الوصف  
 موثر في منع صرف ثلث وليس فيه وصفا اعطى لانه وضع للعدد لا للوصف قيل الوصف في اصله كالانه لم يستعمل  
 العدل الاوصفا فكانه موضع الوصف فكانت غير المنصرف للعدل والصفة الحكيمه فان قيل الوصف موثر في  
 منع صرف اجمع على قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع ان الوصف فيه ليس باصل لانه وضع للتأكيد  
 دون الوصف قيل الوصف في اصله تقدير اللفظ معنى اللفظ فهو في الاصل وصف اللفظ لا يجري على موصوفه فقد  
 الوصف ولما قيل ان يقول انه في الاصل من اي الصفات امن باب اعمل الصفة كما حرماء امون باب افضل  
 التفضيل كالافضل والفضيل لا يستقيم الاول كجمد على جمعون ولو كان من باب اجمع بالواو والنون  
 بل كان جمدا بالنظر الى اصله على جمع مثل مودود وهم في جمع مودود وبالنظر الى نقله الى الالف في الغلبة  
 على اجمع مثل اسود واداهم اما اجمع مثل اسود في الالف والجمع والاولى والاولى لا يستقيم للثاني لكونه موشة على  
 خلافه ولو كان من باب الفاعل كان موثرا على جميع افعال اخرى به اجيب بانه يحتمل ان يكون من باب اجمع بل ليس ثابتة على  
 جملة الالف جمع على اجمعين فكذا يحتمل ان يكون من باب اجمع بل ليس جمدا على اجمعين وعلم كون معنى الالف والنون  
 وانما الالف تليق على جملة فكذا يقال في المنصرف لوزن الفاعل والصفة التوكيدية اما على قول من اعتبر التعريف  
 التوكيدي في اجمع معناه غير منصرف لوزن الفاعل والتعريف التوكيدي كما سيجيء في قوله المعروف في قوله  
 عليه فان قيل الوصف موثر في ابي وتسمير ادور اجمع على من الوصف في ليس باصل لانه لم يستعمل في  
 وصف اصلا بل باعتبار من التفسير فيكون الوصف في باب الالف وهو كونه موضع الوصف اعتبارا

كان غير معروف بوزن الفعل والصفة للاعتبارية والفاء في قولهم **الغلبة اجراء** شرط  
 محذوف اي واذا كان كذلك فلا تقبل الوصف بنات الائمة العارضة والوصفة للامسية  
 لان العارض لا يعارض الاصل لان معنى الغلبة تخصيص اللفظ لبعض ما وضع له فلا يخرج التسمية عن غلبة  
 الائمة عن مطلق الوصف وانما يخرج عن الوصف العام **فلذلك** اي فلا يجب اشتراط كون الوصف  
 في الاصل وعدم مفرق الغلبة اياه **صوف اربع في مفرات بسنوق اربع** وان اجتمع في  
 الوزن والوصف لعروض الوصف لان وضع للعهد المخصوص في قول صرف اربع يجوز ان يكون لكفة  
 قابلاً للتاء لاحتمال كون الوصف الاصل فكيف يجوز هذا التعريف قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياساً  
 في الاربعة **تلقى التاء** على خلاف القياس اذا القياس ان تلقى  
 التاء للمؤنث دون للذكر **وامتنع** عن الصوف **واسود** واسمان **للحبة السرة**  
 او على سبيل الغلبة العارضة **واذ** اسم للقييل على سبيل الغلبة العارضة كما صالت الوصف  
 وعدم مفرق الغلبة لان اسود في الاصل بمعنى ذي سواد وارقم بمعنى ذي رقم وادهم بمعنى ذي دهم  
 اي سواد فان قيل ما لهم اعتبار الوصف الاصل جعلته الائمة ودرجتها واحدا بعد الغلبة في نحو امر  
 على قيل لان العلية وضع تان فوجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفة للتضاد بينهما بخلاف غلبة  
 الائمة فانها عارضة فلا تعارض الاصل على ان غلبة الائمة لا يخرج الصفات عن مطلق الوصف ما وجد  
 صيرورتها على فانها تخرج عن الوصفية بالكلية فحاصل الفرق ان غلبة الائمة لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف  
 وفي العلية عدم ملاحظة غالباً فكم من اسود معي باهر وباله كس فان قيل ما وجه اجتماع اللفظ للقييل **وقيل**  
 فلذلك قيل التاء للنتيجة واللام للتعجيل كما يتبدل على اعتناء صوف اربع وامتنع اسود وارقم  
 المشار اليه بلفظ ذلك هو اشتراط كونه في الاصل وعدم مفرق الغلبة اياه وهذا الاحتناء اثر الاشتراط  
 المذكور في غير التاء للنتيجة واللام للتعجيل فعلى هذا كان قوله صوف اربع الى اشتراط كونه في الاصل وقوله  
 وامتنع الى عدم مفرق الغلبة اياه في غير التفسير فصرح **في مفرات بسنوق اربع**  
 لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل **وامتنع** اسود وارقم وادهم بحل  
 عدم مفرق الغلبة اياه فيكون في قوله فلذلك من وفي قوله صوف اربع كذا وامتنع كذا انما قيل كيف غلب  
 اسود وليس في سبب سوى الوصف الاصل لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل  
 للتاء حيث يقال للحبة التي اسودت فكيف مع التفرقة التي في قوله قد ذكرنا ان المراد بالتاء التاء اللاحقة  
 قياساً في اسود تلقى على خلاف القياس اذا القياس ان يقال في مؤنث اسود لكن التاء ملحق بسبب غلبة  
 الائمة العارضة فلا يخرج لقبها للتاء ان يفرق بين الاربعة في قوله **واسود** واسمان **للحبة السرة**  
 عن العيون واسود وقيل عن الصوفية باعتبار اللفظ **واسود** واسمان **للحبة السرة**  
 مؤنث **واسود** واسمان **للحبة السرة** واسود واسمان **للحبة السرة** واسود واسمان **للحبة السرة**  
 في الاربعة **واسود** واسمان **للحبة السرة** واسود واسمان **للحبة السرة** واسود واسمان **للحبة السرة**

في الاسم جها لا وما ضعف **منع** فخرج من الصوف وهو اسم **للحيتة** و**اجدل** اسم للصقر  
**واجيل** اسم للطائر الذي يفره سواد وبياض التوسم الوصف فيها اسما على توهم  
اشتقاق لفع من القوة بمعنى الكثرة و**اجدل** من الجدل بمعنى القتل و**اجدل** من الجدل بمعنى جعل  
ان يكون لفع مشتقا من القوة وهو الحيتة فيكون **اجدل** بمعنى الحيتة وسمى الحيتة بحيتة لاجدل  
وهو القتل فيكون **اجدل** بمعنى القوي وسمى الصقر لاجدل من الجدل بمعنى جعل فيكون **اجدل** بمعنى جعل  
على الجسم من القوط والقو فيكون **اجدل** بمعنى ذي خيلان وسمى الطائر الذي يسمى به لانه يمشي على  
وتنويش فاقبل هذا الاسم من صفوات هذا الصنف كما هو مذاهب الجمهور لعدم الجهر في الوصف وهو شرط  
عندهم فكيف الوصف منع الفع الى آخره بل التي انقول بوجهها فيقولوا واستمع اسم الفع قبل معناه ووضعت مع  
افع من الصولان منعها لفظ قول الجمهور فكان ضيقا ثم لما فرغ من بحث الوصف شرع في بحث التانيث فقال  
**التانيث** يلقاها افعالها وصف التانيث اي التانيث الكائن بالتاء **تشرط** في منع الصوف  
**العلية** اي علمية الوقت اي كون الزمان كما في قوله التانيث مبتدأ وقوله شرط مبتدأ ثان وقوله العلية خبر للبتدأ  
الثاني والجملة خبر للمبتدأ الاول فقامت العلية في التانيث ليعبر الا ان التانيث لا يربط بالعلية لانه لو كان  
ذلك التانيث في معرض الزمان لكان معدوما من وجه فلا يورث في منع الصوف ولا يثبت للاسم عن اصله وهو  
الانفصال من اللفظ فيكون ذلك هو التانيث من كل وجه والعلية توجب لزوم التانيث كما وضع ثاب مانه عن التفسير  
كما عرف وقد كلفه وصف قاي في مرثت بامراة فارجع تحقق الوصف والتانيث بالتاء من غير العلية فان قيل لم  
اعتبر الزمان في منع الصوف لانه شرط في هذا البناء حتى في الاصل واحد عشر ويزيد ونحو ذلك من غير  
علية التاء مع كون التاء اعلم من منع الصوف في خلاف الاصل ان سلب اعراب الامم بالعلية اشد من سلب اعراب  
والتنوين قيل كان على البناء فثبت حتى اثر شرطه بخلاف على منع الصوف فانها ضعيفة حتى لا تؤثر في غير معانها  
ومعانية وانما قيد بقوله بالتاء اعراضا عن التانيث بالالف الحمد مودة والقصود في كراهه وجيل فان العلية  
لا يشترط فيها لان التانيث بالالف لا يربط العلية فيقوم مقام العلية **والتانيث المعنوي** وهو  
الذي لم تظهر تاءه **لذلك** اي كالتانيث بالتاء في اشتراط العلية في منع الصولان ولو كان على الكافة  
التانيث في معرض الزمان فلا يكون لانها والتانيث المعنوي هو الاثر ولهذا فخرج في مرثت بامراة جري  
مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلية وكذا جوف اوبت مع تحضي ووزن الفعل والتانيث  
المعنوي من غير العلية فلهذا شارك التانيث الوصف المعنوي الوصف في كونها مقروبا اليها العلية وذكرها هو  
المشتركة بينهما اذ في بيان شرطه في بيان ما هو مختص بالوصف المعنوي فقال **وشرطه**  
**تانيث** اي شرط وجوب تانيث التانيث المعنوي وهو اشتراط ان العلية شرطه وان يثبت بان  
وجوب تانيثه فلا يكون العلية **التي** **تعمل** **التانيث** اي تلك هي التي **او** **تترك**  
**الا** **وسيط** اي ان لا يثبت له في غير ذلك **الجملة** اي ان لا يثبت له في غير ذلك  
المشتركة في غير ذلك **الجملة** اي ان لا يثبت له في غير ذلك **الجملة** اي ان لا يثبت له في غير ذلك

منه من صفة

ثلاثة ساكن الاوسط غير عجمي في غاية الخفة التي من شأنها ان يمازج من احد السببين فتزاحم تاثيرهما وتلازم  
احدهما الامور يكون الموثق ثقيل فيخرج بتقلبه عن الخفة وتقل الاثر لادل ظاهر كذا الثاني لان حركة الوسط  
حكم الحرف الرابع في اعادة الثقل وكذا الثالث ان لسان العجم يقتل على العرب وتقليل من يقولون بالحي احدى الامور  
الثلاثة شرط تحكم تاثير الثالث للمعنى ولم يجعل ذلك شرط العلية التي فيخرج ان الخفة في مثل  
هند وورد كما قلنا من قبل التانيث تعارض قبل العلية ايضا ولو جعل ذلك شرط تحكم من قبل الموثق المعنوي  
لكان اصوب اللهم الا ان يجاب بان العلية سبب قوي حتى كانت سببا يتقسطها في بعض الحروف وهو طاني  
البصق والوثق منفردة في منع الصرف عند المكوففة فحالان لا يارض الخفة ثقلا مما يخالف التانيث المعنى  
فانه سبب منيعف فتعارض الخفة ثقلا فاشترط الخفة تاثير احد الامور الثلاثة وانما اختصت حكم تاثير الموثق  
المعنوي بهذا الشرط دون التانيث بالتاء لان التانيث بالتاء مع العلية واجب التاثير على كل عمل لقوة بقاء  
علامته في اللفظ فان قيل نتائج الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اوردت المصنف في قوله وشرطت الخفة تاثيره  
انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلاً وهما غير يقبل فلا يخل بها كما في قوله تعالى **فقد يجر**  
**صوف** كقولهم عن جميع شرايط الخفة ولم يجب صرف لوجود التانيث والعلية **وزينب** اسم امرأة  
كهند **وسقر** اسم جهم **وماه** وجور اسمان **ممتنع** خبر لقوله وزينب وما عطف عليه  
اي عطف كل واحد منهما عن الصواب لوجود شرط وجود التاثير وهو الزيادة على الثلاثة في زينب ونحوها الاوسط في  
سقر والعجم في ماه وجور فان قيل شرط تاثير العلة العلية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة ولم يجعل  
واحد من هذين الامرين في ماه وجور فكيف تؤثر العلة فيه ما قيل ان احد هذين الامرين شرط كون الخمسة سببا  
مؤثرا في منع الصرف والعلة في ماه وجور غير معتبرة في كونها سببا مؤثرا في منع الصرف اعني في كونها من شأنها  
والثقبية له اذ لو كانا كان الاكتم في غاية الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقلا ولا يلزم من كونها امر غير معتبر  
سببا مؤثرا في منع الصرف فالحاصل ان تاثير الشيء على نوعين على طريق الشطبة والزيادة على الثلاثة في التانيث  
المعنوي او على طريق السببية كالعادل في ثلث والعجم في الاصح الثاني الساكن الاوسط من القسم الاول  
لو كانت سببا فيلسم يتولد ويخرج من معنى في كلام ضيق او غير ضيق ولم يسم **فانيس** بما هي  
بالموثق المعنوي **مات** **الزيادة** على الثلاثة ليكون الحرف الرابع في حكم تاء التانيث  
**فقال** ان سمي بذلك **منصرف** لفوات التانيث لفظا لكونه خاليا من علامتي التانيث وحكما  
لفوات الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث ومعنى لكونه اسما مذكرا فلا يقبل الخفة ان يكونه منصرفا  
لوجود تاء التانيث حكما لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث ولذا قالوا في  
الخطبة وحلوي حذفت لانه وقها اول مجزوا في نحو **فانيس** لكونه اسما مذكرا منصرفا  
حذوا نحو في بزيادة جاري فلم يخروا في الاصل لانه اسما مذكرا منصرفا  
الحرف الخامس في ابدال الميثاق الاوسط في حكم الحرف الرابع في نحو **فانيس** لكونه اسما مذكرا منصرفا  
**فانيس** انما هو **منصرف** انما هو **منصرف** انما هو **منصرف**

نحو كلاب صوف معقود ولو هو من مذكر ومع وجود الزيادة وكذا نحو باب علم امره ايضا نحو مذكور ومع وجود الزيادة  
 قبل الراء فلو ان الراء في غير ما بينه التاء والواو من مذكر ومع وجود الزيادة وكذا نحو باب علم امره ايضا نحو مذكور ومع وجود الزيادة  
 وكذا يخرج نحو باب حيث كان في الاصل منه كمن معناه ثم نقل منه وجعل علم امره فاذا جعل جده علمه  
 لا يكون غير مضوف لانه يخرج بعد ضمنية للمذكر به الى زكوة الاصحى ولم يصح التاينث المتخلل بين المذكر بين  
 كما لم يصح الطهر المتخلل بين اليمين في الراء عن مجت التاينث شر في مجت للعرفة فقال **العرف**  
**شرطها ان تكون علمية** اراد بالعرفة التعريف اذ العلم المانعة للصفوف في التعريف لا المعرفة  
 اذ المعرفة هو الاسم الذي فيه التعريف كما ان النكح في كلام الذي فيه التكبير وانت تعلم ان الاسم الذي في  
 التعريف ليس بعلة كما ان الاسم الذي في التاينث او العجته وهو اللوثك والاعج ليس بعلة بل العلة هي التاينث  
 والعجته وانما اختار للعرفة لواقعة مذكر في التعداد وما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن وتقاليد ان يقول  
 ان ياء الضميمة مع التاء في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اي كونها علما وان المصدرية في قوله ان تكون ايضا تفيد  
 معنى المصدرية فيلزم تكرار الكون حيث يعبر المعنى المعرفة شرطها كونها علما فلا يستقيم من قوله علمية على الضمير المستعمل  
 في قوله ان يكون فالحق ان يطرح قوله ان تكون ويقول المعرفة شرطها علمية اي كونها علما واجيب بان لو طرح قوله  
 ان تكون لم يكن مستقيما لانه لو قال المعرفة شرطها علمية فيمكن ان يخلو اما ان يجري قوله للعرفة على حقيقة او يراد به الضمير  
 لا يستقيم الاول حيث يعبر المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت عرفت من قبل ان العرفة ليست بسبب وكذا التاينث  
 حيث يصير المعنى التعريف شرطها كونه علما وانت تعلم ان التعريف ليس بحلم بل التعريف صفة توجد في العلم فلا يستقيم  
 على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله ان تكون ومن ارادة التعريف من المعرفة ولا يلزم تكرار الكون لان الياء  
 المختاتبة في العلمية للفسحة والتاء الفوقانية للتاينث دون المصدر فيصير المعنى التعريف شرطها  
 منسوبا الى العلم لا الى غيره من الضمات والمهملات واللام والاضافة حينئذ سببية التعريف ويستقيم الحمل ولا يلزم  
 تكرار الكون فافهم وانما شرط في التعريف ان يكون بالعلمية لانه ان كان بالاضمار والابهام كان الاسم منبيا مانفيا  
 للانه منع الصرف وهو الازراب والمنافي للانه منافي لللام وان كان باللام والاضافة كان موثرا والاضافة  
 او في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلزم ان يؤثر في منع الصرف فيلزم فساد الوضع وليريق الا التعريف بالعلمية  
 وبعضهم اعتبر التعريف للمبهم العربي المقطوع عن الاضافة كائنتاينث اي وقالوا انه غير مضوف للتاينث  
 والتعريف الابهامي وهذا المصنف ونكح منصرف كما ذهب اليه البعض بدليل سكونه عن تعريف للمبهم اذ لو كان  
 مضرا عنه لوجب ان يضم مع العلمية تعريف للمبهم العربي المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبر تعريف التوكيد  
 كما في جمع وقالوا انه غير مضوف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع تأكيدا للمعاني بلا علاقة التعريف يقال  
 قرأت الكتاب اجمع وهذا المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي اصلا كما هو مذهب الجمهور بدليل سكونه عن هذا التعريف  
 ولم يداجله في الشعر كما في النكح كونه من وزن البكر يوما الصالحين مع صرفه لوزن الفعل والصفة للقد  
 على ما بينا في مجت الوصف والضمير في سبب العلمية والاعراب في سبب العلمية سبب العلم في بعض النسخ  
 الترخيب على التقدير المروي في العلمية على التقدير ان الراء كانت العلمية تيرموز في منع الصرف منها كيف فلا



ومن افسح علة موثوق بل الواجب ان يقول وما فيه معرفة موثوق قيل كلام آخر

جار على اصطلاح غيره او محمول على التجوز بارادة التعريف العلي بالعلية بطرق ذكر المنوم و ارادة اللان مراد العلية يستلزم التعريف العلي فلما فرغ من بحث المعرفة شرع في بحث العجمة فقال العجمة هي كون الكلمة من غير اوسام

العربية شرطها ان تكون علمية اي كونها منسوبة الى العلم في العجمة هي اللغة العجمية وتترك الاوسط عطف على قوله ان يكون او زيادة على الثلثة اي

ثلثة احرف اي العجمة شرطها في منع الصرف كونها علميا في اللغة العجمية مع تحريك الاوسط او مع الزيادة على الثلثة وانما اشترطت العلية في تأثير العجمة لانها لو كانت جنسا تصريف فيها العرب مثل تصوفات كلامهم

من اضافة وا دخال لام وتنوين وغيرها فيصير كالا اسماء العربية فلا يعتبر العلية وان وجدت بعد ذلك نحو ليام وفرند بخلاف ما اذا كان علمية في العجمة فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف لوجود العجمة والعلية

وانما اشترط مع العلية تحريك الاوسط او الزيادة على الثلثة اذ لو كان الاسم في غاية الكثرة التي من شأنها ان تغاير احد السبعين فتراحم تاثيره فان قيل العجمة موثوق في فالون اسم احدهم اذ قرأه نافع مع انه لم يكن

علميا في العجمة بل كان اسم جنس لكونه اسما المجيد ثم سمي به احدهم اذ قرأه نافع ابو عيسى لوجود قرأه قيل انه لما جعل علما بعد النقل قبل ان تصروف في العرب فكانه كان علميا في العجمة فان قيل العجمة موثوق في ماء وجور مع ان

ليس فيها تحريك الاوسط ولا الزيادة على الثلثة قيل جوابه ما بينا من قبل من ان العجمة فيها غير معتوق في كونها سببا بل اعترفت لترجيح امر اللاتين ولا يلزم من كونها مرتجة كونها سببا موثوقا فان قيل ما جعل تحريك الاوسط

او الزيادة على الثلثة في العجمة شرط تاثيرها حتى كان نوح منصرفا للينة وفي التائين المعنوي شرط تختم تاثيره حتى جاز صرف هند وتوك صرفه قيل لما ان الزيادة موجودة في الموثق التلا في تقدير لان التاء مقدر فيه بدليل مرجح

في التصغير نحو هينيدة ودعيق فكان مع التاء المقدر في تقدير الرباعي فكان التائين اقوى من العجمة فتخرج زيادة النقل في حق جواز التاثير على ان العجمة لو جاز تاثيرها بدون التحريك والزيادة لسمع نحو نوح ولو طر غير مصروف في

كلام فيصير او غير فيصير كاسم ذلك في نحو هند ودعد ولم يسمه فعلم ان التحريك والزيادة في العجمة شرط تاثيرها وفي التائين المعنوي شرط تختم تاثيره هذا على اختيار المصنف وعند غيره الزيادة او تحريك الاوسط شرط تختم تاثير العجمة

كما انها شرط تختم تاثير الموثق المعنوي وما ذهب اليه المصنف احمد فبق منصرف لعدم تحريك الاوسط وعدم الزيادة على الثلثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولو طر هند ودعد ونشتر بفتح الشين والتاء

بقية و ابراهيم متنع كل واحد منهما عن الصرف لترك الاوسط في شتر والزيادة على الثلثة في ابراهيم ولو قال فوج وفرند مصروف ونشتر و ابراهيم متنع لكان اولي ليكون نوح نظير فوات الشطر الثاني وهو تحريك الاوسط

والزيادة على الثلثة ووند نظير فوات الشطر الاول وهو كونها علمية في العجمة ففي ذكر نظير الشطر الثاني وتوليد نتيجة الشطر الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذلك نتيجة الشطر الثاني لانه مختلف فيلان العجمة مع اللان

السكن الاوسط موثوق عند البعض وغير موثوق عند البعض فذكر نتيجة اهتما بالشأنه بخلاف الشطر الاول فانه متفق عليه كانه في احد لان العجمة النكرية غير موثوق بالاتفاق فلم يصح تذكر نتيجة شرطها من غير بحث العجمة شرعا في

نشا

# فقال الجمع شرط في منع الصرف صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي أو

مفتوح وثالثها الف بعدها حرفان أو ثلاثة أو سطرها ساكن وقيل هي الصيغة التي لا يجمع متق آخرى جمع التكمير ويجوز أن يجمع جمع السلامة نحو صوابات جمع صواب وقيل هي صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مبتاد ومصاير فان قيل تخرج من هذا التفسير نحو صواب وجعلنا واساور وانا عيم فانها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل بل وزن الاول فواعل ووزن الثاني فعائل ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع افاعيل مع ان هذا الجمع موثق في منع الصرف واجيب بان المراد الوزن العروضي وهو المساواة في الحركات والسكنات

لا التضمين وهو تغيير الزيد بالزيد والاصيل بالاصيل فلا يخرج امثال هذا الجموع وقوله **بغير هاء** حال عن صيغة منتهى الجموع اى حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغير هاء والمراد بالهاء التانيث اى بغير تاء التانيث انما اطلق عليها الهاء لتضمير في الوقف هاء وانما اشترط في تانيثها صيغة منتهى الجموع لتكون صيغة

لازمة مصونة عن قبول التكمير والتصغير فيوثق وانما اشترط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء لانها ان كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كقرانته فانه على وزن كراهية وطواعية فيدخل في قوق جمعية فتور فلا يقو مقام العليتين فان قيل لوقال بغير هاء وتاء النسبة لكان او ليخرج مدايني اسم بلد فانه منصرف مع تحقق

صيغة منتهى الجموع قيل انه ليس يجمع لاني الحال ولا في الاصل بل هو مع ياء النسبة اسم بلد بعينه مفرد صحيح ايا واما الجمع مداين وهو لفظ اخر اذا وكان جمعاً لرد في النسبة الى الواحد كما عرف ان الشيء اذا نسب الى الجمع رد الى الواحد فلفظه جمع ومعناه مفرد كالانضاري والاعرابي والانياري فلا حاجة الى اخرجه بخلاف

قرانته فانه جمع وقيل يخرج مدايني بدلالة قوله بغير هاء لان تاء التانيث وياء النسبة من واد واحد من حيث ان تاء التانيث كما يدخل في الموثق الحقيقي واللفظ كفاطمة وطلحة فكذا ياء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقي والناظر كبعوي وكريسي ومن حيث ان كل واحد منهما ما يكون فارقاً بين الجسور ولاحقاً نحو مرقع وفرد روي

درود ومن حيث ان كل واحد من الاعراب نحو بصري وقائمة ومن حيث ان كل واحد من الموثق والمنسوب يصير يدخلها فرعاً فان المنسوب فرع المنسوب اليه كما ان الموثق فرع المذكر وقيل المراد بالجمع الجمع بجميع حروف الواحد فيخرج مدايني لانه جمع ببعض حروفه حيث حذف عنه التاء التي في واحد وفي هذين الجوابين نظر لما

ذكرنا انه ليس يجمع لاني الحال ولا في الاصل بل هو مفرد صحيح دائماً وانما يجمع مداين وهو لفظ اخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم قيل اشترط صيغة منتهى الجموع اولى من اشترط عدم النظر في الاحاد حيث يرد عليه اكلب واجمال فانها جمعان لان نظير لهما في الاحاد واجيب بان المراد عدم النظر في الاحاد من كل وجه ونحو اكلب واجمال وان عدم نظير لهما في الاحاد موثق الا انها يماثلانه في قبول التضمير والتكمير

على لفظ لانها على جميع القلة وجمع القلة في حكم المفرد في قبول التكمير والتضمير فلم يعيد في عليهما على النظر في الاحاد من كل وجه **كساجد** مثال الجمع الذي بعد الفجر فان **ومصاير** مثال الجمع الذي بعد الفجر فان **واما قرانته** جمع فزودن وهو مشتق من الشطب **منصرف** لفوائ شرط تانيثها يجمع بسبب التاء وانما ذكر مثال انشاء القيد الاخير

وهو قوله بغير هاء دون مثال انتفاء صبغة منتهى الجموع من نحو رجال وحرشهم امثلة هذا او اكثرها وقلة  
امثلة ذلك وانما قال فيصرف على صبغة المذكور ولم يقل فيصرف مع وجود تانيث للمبتداء وهو فرازة لان المراد  
مجرد اللفظ وهو مذكور قل قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون مما فيكون فرازة ههنا علما فينبغي ان يكون  
غير منصرف للعلية والتانيث وقد اشبه منونا قيل هو ههنا غير منصرف وتوينه لمشكا كد سماه واه  
في غير المنصرف تنوين التمكن لان تنوين المشاكلة قد قيل لما كان هو غير منصرف ههنا فكيف يصح الحكم عليه  
منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار سماه دون اسمه وسماه منصرف اذ ليس فيه سبب التانيث  
فان قيل التاء في فرازة عارضة والعوارض تعتبر في حكم العلام فلم لا يعتبر هذه التاء في حكم العلام فلا يدخل  
في قوع جمعيتها فتور فينبغي ان تؤثر صبغة منتهى الجموع مع التاء العارضة قيل انما لم يعتبر التاء في حكم العلام  
لانها وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغيير الوزن كما في وزن الفعل نحو جعله فانه منصرف وان كانت التاء  
عارضة لان لها اثر في تغيير الوزن على ان التاء في وزن فالله موضوعه مع الكمال لعدم استعمال التاء  
وفرازة وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاحاطة باحوال المتكلم وذا مستحيل ولذلك اوجب  
الشهادة على النفع ما لم يكن مبنيا على دليل واجب بانها لو كانا مستعملين لهما في موارد استعمالها ولما  
لم سمعنا حكما بانها غير مستعملين فيكون هذا النفع مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله واما فرازة  
لا يخلو اما ان يكون لتفصيل ما اجده كما هو اكثر استعماله او للاستيناف لا يستقيم الاول لعدم  
التعدد واما التي للتفصيل يجب تعدد ذلك الثاني لسبق كلام اخر اما التي للاستيناف يجب عدم  
سبق كلام اخر قيل هن بعض المشارعين الاستيناف بعد سبق الاجمال وهذا كذلك فيجب ان يكون  
للاستيناف ثبوت هذا اشكاله هو ان صبغة منتهى الجموع بغير هاء لا يوثق بها الا الجموع **وحضبة**  
**علم الضبع** اي جنس الضبع وهي انثى الضبعان **غير منصرف** اتفاقا مع انتفاء  
معنى الجمع فيه والحكم يفتي بانتفاء العلة المنعوية فينبغي ان يكون منصرفا فانما بانها لا تسلم  
ان العلة هي الجمع منسقة فيه بل هي موجودة اعتبارا لا انثى لان حضارة منقولة عن  
**الجمع** لانه في الاصل جمع **حصبه** وهو عظيم البطن سمى به الضبع لعظم بطنها على المباشرة فهو غير  
منصرف بالجمع الاصيل القاييم مقام العليين مع وجود الشرط كما ان اسود اسم الحجة غير منصرف بالوصف الاصيل  
ولقائل ان يقول فعله هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون في الاصل كما قلنا في الوصف واجب بانه يمكن  
ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادة في الحال او في الاصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه ولقائل  
ان يقول مالا اعتبر في حضارة الجمعية الاصلية ولم يعتبر في التانيث من العلية لانه علم للضبع وهي لا يطلق الا على  
الانثى والذكر ضبعان واجيب بان الجمعية اثبت من التانيث مع العلية لان حضارة منصرف معرفة وتكث  
ولم يوجد في التثنية العلية بخلاف الجمعية فانها توجد في المعرفة والتثنية فالحاصل ان حضارة منصرف  
بعد التثنية ايضا فلا بد من اعتبار سبب يزول بالتثنية وهو الجمع ثم اعلم ان قوله وحضارة مبتداء وقوله غير  
منصرف خبر وقوله على حال من غير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في غير هذا

في حكمه لا النافية حيث يكون **أرأيتما** غير ضارب كما يجوز أن يزيد الضارب وما وقع في بعض الشرح انه مفعول اعني  
 فيه نظرا لان الضمير يقدر اعني لم يعرف الا في مقام المدح والذم والترحم والاختصاص وهذا له يوجد شيء منها في بعض  
 الصنع وقع عليه بالرفع فيكون بكذا او جزم مبتدأ محذوف اي هو علمه والجملة منقضية ههنا سوال آخر وهو ان هل  
 الصيغة لا يوثق فيها الا بالفتح او المنقول عن الجحيم وسراويل اذ **الم يصرف وهو الاكثر**  
 اي عدم صوفه اكثر استعمالا وهو مذهب اكثر النحاة ليس يجمع ولا منقول عند لانه مفرد بمعنى سرالة فلما  
 عنه بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله **فقد قيل** انه لفظ **العجيب** وقع في كلام العرب **جاء على**  
**موازنته** اي ما يوازنه اي يوافق في الوزن من العربية نحو انا عيم وقناديل لان ال**عجيب** دخل وللجمل كبد  
 يلتمس بفتح والموازن بالالتحاق اليق والحر لانه جنسه وال**الجمل** قيل الجسد فيكون جمعا حكما وهذا قول سيويه وثانيها  
 ما اشار اليه بقوله **فقد قيل** انه لفظ **عرج** جمع **سراويل** اي فرضا لانه لا وجد غير مضمون وعرف من قواعد  
 العرب ان هذه الصيغة لا يوثق فيها الا بالفتح او المنقول عنه ولا يوجد شيء منها في فقهيل اجمع تقديرا بغير ضمير والفتح  
 استعمال بمعنى السراويل او بنسبة كل قطعة من السراويل والاحتفاظ بالقاعدة العرب كقديرا للعدل في عمره علم ان قوله وسراويل  
 مبتدأ وكله اذ في قوله **الم يصرف** للشرط وقوله وهو الاكثر جملة معترضة وقوله **فقد قيل** جاء الشرط والجملة الشرطية جزاء قوله  
 وسراويل وقوله **العجيب** جنس مبتدأ محذوف اي هو **العجيب** والجملة بتاويل هذا القول مفعولها **الم يصرف** في اعله والالفحوا **ما**  
 ذاعا لفيها مفعول الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل على موازنة صفة **العجيب** او جزمه بضمير مبتدأ محذوف اي هو **العجيب**  
 محمول على موازنة وقوله عربي جزم مبتدأ محذوف اي هو عربي وقوله جمع **سراويل** خبر بعد خبر مبتدأ المحذوف وقوله **تقديرا**  
 مصدر محذوف العامل اي قد تقديرا او مصدر ليقيل اي قيل هذا القول قولنا تقديرا وفرض او مفعول له اي قيل جمع  
**سراويل** لفرض ذلك **واذا صر** سراويل وهو الاقل دل عليه قوله وهو الاكثر **فلا اشكال** والحاجه  
 حينئذ الى الحمل والتقدير فان قيل يتشكل حينئذ منع مصابيح وقناديل من الصرف حيث وجد في الصاد نظيرها والجمع  
 مشروط بعدم النظير في الاحاد فكيف في جنس الاشكال قيل **لعمري** فلا اشكال في اي سراويل باعتبار انتفاء الجمع  
 والاشكال المذكور في مصابيح وقناديل لانه واما الجواب عن اشكال منع مصابيح وقناديل مشكل اللهم الا ان يقال ان محي الفخ  
 على هذه الصيغة قليل غاية العلة اذ لم يعرف على هذه الصيغة مفرد سوى سراويل فلا يجاب به ولما قيل ان يقول ان كلمة  
 اذا تدل على ان صرف سراويل كثير الوجود لانهما تدخل على شرط كاي مقطع الوجود وليس الامر كذلك فلو قال وان صرف  
 مكان واذا صرف كان اوله ليدل على ان صرف قليل الوجود لانهما تدخل على شرط مشكوك الوجود **ونحو**  
**جوار** والملاذ بنحو جوار كل جه منقوص على وزن فاعل سوله كان يابيا كجوار او واويا كدواع ولم يتعذر الواوي  
 لصيرورته بعد الاعلال مثل اليايى فنحو **هذه البحر** **رفعا** **وجرا** منصوبا على الظرفية اي في الرفع والجر **كاف**  
 خبر لقوله **ونحو جوار** مثل قاض في اسكان الياء لثقلها عليهما وحذفها لاجتماع الساكنين وتقوية التثوين  
 عنها كجبر النقصان وفي النسب كضوارب كحفنة وهو غير منصرف في الاحوال الثلث منها كجمهور وهو اختيار  
 المصنف لان الياء ثابت تقديرا فيكون هذه الصيغة ثابتة تقديرا وذهب الزجاج الى انه منصرف في الرفع والجر  
 والتثوين للتمكن من انتفاء صيغة منتهى الجموع لفظا لانه صار بعد الاعلال مثل كلامه **وسلامه** وهذا بناء على ان ال**اعلال**

مقدم على منع الصرف عند الجمهور منع الصرف مقدم على الاعلال ودليل الفريقين مذكورت في المطوع  
 ثم اختلف الجمهور في اصله فقال اكثرهم اصله في الرفع والجواري وجواري منونين بنقله عن الاصل في الاسم  
 الاقصر ان فاسكت الياء استثناة الا وحذفت للسالكين وجعلت التنوين التي كانت للفتحة عوضا عن الياء  
 المحذوفة واعترض عنها معنى التمكن وخلصت للتعويض فلم تستقط عن غير الصرف اذ المنوع فيه تنوين فتكن دون  
 العوض نظير ما اُخت وبنت فانها كانت للتائيد حيث كان اصلها اخوة وبنوق بالفتح فحلت بعد حذف  
 اللام عوضا عنها حتى طوات في الخط ولا يصير في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع جواري مرفوعا غير منون  
 لمنع الصرف فاسكت الياء استثقالا وحذفت الكفاء بكسرة ما قبلها كما في بيدم اللام وعوضت عنها التنوين  
 بنقله حذفتها لئلا يلزم الجمع بين العوض والعوض في الجري جواري مفعولها عنوعا عن الصرف فتزلت الفتحة  
 الواقعة في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكت الياء وحذفت وعوضت عنها التنوين وبعضهم يبيح الفتحة  
 في الجر نظرا الى صورة الفتحة متمسكا بقول الفرزدق + ولولاه عبدالله مولى هجوتة + ولكن عبدالله موكول بالياء +  
 والصواب موال لان الجر يقع للسعي للصوق وهذه الفتحة جزء من البيت واد على خلاف القياس او يجوز  
 على الترخيم بان كان اصدا موال في تجزئته للتكلم فزخم موال بجذف اللام لانها صارت اخر المطول مدة حذف الياء  
 ثم اشبهت فتجزئته ليضاد موليا وقد جاز الترخيم في غير النادى لضرب الشعر وقيل عوضت التنوين في الرفع  
 والجر عن حركة الياء وحذفت للسالكين ثم لما فرغ من بحث الجمع شرع في بحث التركيب فقال **التركيب**  
 وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بجزء فيهما احد الجزئين فلا يورد النجم ويصيرى عليهما بشرطه في منع الصرف  
**العلمية** ليلزم التركيب اولي تحقق السبب الثاني **وان لا يكون باضافة**  
 لان التركيب الاضافي يخرج الاسم الى المعروف والى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يكون في منع  
**ولا اسناد** لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف المنصوب للاعراب  
 الثاني له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون باضافة ولا اسناد ولا الجزم الثاني صوتا ومنقضا  
 للحرف قبل العلية ليجزى نحو ميبويه وخسنة عشر على اقل عدم اشتراط كون الجزم الثاني صوتا ظاهرا لانه مبني و  
 كلاما في العرب فتركه اعقاد على ظهوره وخسنة عشر على غير صرف عند البعض بتاثير التركيب فلعل للمصنف  
 اختار هذا للذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزم الثاني متضمنا للحرف وقوله **متن عليك** خبر مقدم  
 محذوف اي وهو مثل جعلك فانه مركب من جعل وبكر والبعول اسم ضم واليك لا كسر فرجل علم بلد بالشام فليفرغ  
 عن بحث التركيب شرعا في بيان الالف والدون **الالف والنون اذا كانا في الاسم** غير متضمنا **فقط**  
 اي بشرط ذلك الاسم **العلمية** اي كونه علميا ليقع السبب الثاني اطمئنت الياء فيحقق التشبيه بالقياس  
 اولي ليلزم الزيادة بالعلمية **كمران** اي مثل مران او **وصفة** عطفت على قوله اسم اي او اذا كانا في صفة  
**فانتفاء فعلان** اي شرطها انتفاء فعلان لئلا يقع تشبيه التي للتائيد بدخول التاء المنوع عنها  
 يعني كما ينتفع امرأته بلفظ سكرته وتوقيل شرطها **وجود فعل** بعد ان كان على فعلان ليقع تشبيهها  
 باللف الثاني باختلاف صيغة الذكر والوئمة **وليتنفع** فعلان لوجود فعل لان كل فعلان في جملة كايح موصوفتان

وفيه نظير قوله الاول انه منقوض في رهن حيث ينتفي فيه فعلا من دون وجود فعل فلا حاجة الى وجود فعل لا انتفاء  
 فعله واجيب بانه نادروا التادرك المعدوم على ان انتفاء فعله لا تعرض لاختصاصه بالاسم تقاد العارض غير معتبر  
 والثاني انه لو كان للقصور من وجود فعل انتفاء فعله حصل هذا المقصود في رهن لا بواسطة وجود رهن بل كانه  
 خصصوا هذه اللفظة بالله تعالى فلم يضعوا منه موقفا لمن لفظه بالتاء وكان غير لفظه اعني فعله فوجب ان  
 يكون غير منصوف بالاتفاق والثالث ان لا اسم لان وجود فعله مطلوب لاجل انتفاء فعله بل هو مقصود بذاته  
 لانه يحصل بوجودها مشاكهة بين الالف والنون وبين الف التائيت الاختلاف صيغتي الذكر والمؤنن واجيب  
 عن هذا بان هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشاكهة الا انه ليس وجهها للمشاكهة ضرورة يا بحيث لا يؤثر الالف  
 والنون بدونه مثل تاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصاف مروان وعثمان لجرد انتفاء التاء من غير وجود فعله

فوجب ان يكون غير منصوف بالاتفاق وكلمة من في قوله **ومن قرأ خلف رحمان**

السببية ولم يفتقر التاء وتشد يد الليم للاشاق الى المكان العبيد وههنا للاشاق الى المكان الاعتباري ونزاد  
 فيه هاء السكت عند الوقف ويكتب في الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها على  
 تقديرها كما ابتدأ بها والوقف عليها ولذلك يكتب لا زيدا وانه عمدا بالهاء لانه اذا وقعت عليها قلت لا وقوله  
 ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف عليها وقولهم ثمة بالتاء من غلط العامة اى لاجل ان بعضهم شرطوا في  
 تاثير الالف والنون انتفاء فعله وبعضهم وجود فعله اختلف في رحمان حيث يصرفه من اشتراط وجود فعله لعدم  
 رهنه ويمتنع من اشتراط انتفاء فعله لانتفاء رحمانه وهو الوجه لان وجود فعله ليس بشرط بالذات بل استثناء  
 انتفاء فعله الذي هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الخيرون انتفاء فعله في رحمان لا اختصاصه بالله تعالى وهو  
 عارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس على النظائر ودون في قوله **وسكران**

**ونزهان** ظرف اختلف يعنى اختلف في رحمان ولم يختلف في سكران ونزهان بل اتفق على منع سكران

لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانه ووجود فعله وعلى صرف نزهان لانتفاء الشرط على كلا القولين  
 لوجوده ثمانية وعدم ندي واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او في قوله او صفة محل نظر لا يراها احد الشرطين مقتضا  
 ان لا يتحقق للشرط وهو الالف والنون الا في احد الشرطين اى في الاسم او في الصفة وليس الامر كذلك بل يتحقق في كلا  
 الشرطين اى في الاسم والصفة فكيف يجوز التميز بين الشرطين بل يانه توريدين للشرطين باعتبارهما ضد الشرطين في الشرطين  
 الا احد الشرطين لا باعتبار ماهية المشروط حيث اجتمع في الكلام كلا الشرطين فيصير الترجيد تماخضا عن مجت الالف و  
 النون شره في مجتبه في الفعل قفلا **وزن الفعل شرطه** في منع الصرف ان يختص به اى شرط

اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد في الاسم الامنقولا عن فعل او محم فان قيل لا فايق في هذا الجوزان  
 الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المنقوص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل  
 وفي تكرار الاطال تحت هيل كثيرا ما يضاف الشيء الى الشيء الجرد النسبة بينهما دون الاختصاص كما تقول زيد ابو عمرو  
 واخوه او اسنادا لا نحوها من الاضافات التي لا يراد بها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل العام الى الخاص  
 بمعنى اللام لجرده النسبة للاختصاص بدليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل اذ لا اختصاصه في ذلك

قسيم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف **كتم** مبنيا للفاعل مشددا **وضرب** مبنيا للمفعول مشددا  
ومخففا وكذا استخراج واقتدر ونحوهما عالم يوجد في الاسم المنغول من الفعل ونحوها مخفضم وبقه **أويكون**  
عطف على قوله ان يختص به وقوله **في اوله** خبره يكون قدام على الاسم وهو **في زيادة** اي مزيدا على حقيقة و  
قوله **كزيادة** صفة زيادة اي كايته كزيادة الفعل وهي احدى حرف ايتين نحو زيد وتقلب واحمد ونحوه في حال  
ان شرط وزن الفعل في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله بالتحقق  
الفرعية وانما قالوا ويكون في اوله زيادة كزيادة ولو لم يقل او يغيب فيه كما قاله البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل  
في اوله سبب للعلبة فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة معتبرة في المبنية على السبب او يقال انما قال هذا  
لأن ذلك ليكون الوزن غالبيا في الفعل غلبة معتبرة غير تفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة  
الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب على الان وزنه وان كان غالبيا في الفعل في الواقع لكن الغلبة التفاقية غير مبنية  
على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يوثق في منع الصرف ولو قال او يغلب فيه ورد ذلك لان وزن فاعل في الالف  
الكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة معتبرة كان وزن الفعل معتبرا في ضارب عما لم يعتبر بالاجماع فان قيل  
قد يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في فعل فان وزنه ليس بغالب في الفعل كانه في الاسم تارة  
او افعال التفضيل نحو افضل وافعل الصفة نحو احر وافعل الاسم نحو ارب واحد واخيل وفي الفعل نوعان افعال الماضى  
من باب الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو اخرج فكيف يكون وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل سببا  
للغلبة ودليلا عليها قيل ليس الامر كما عزم بل وزنه غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو  
وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله وبين الغلبة ان افعل في الاسم تثنية كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة او افعال  
افعل التعجب نحوما الحسز زيد وافعل المتكلم من المضارع من باب افعل الصفة نحو اخرج من حمر حمر وافعل المتكلم من باب  
اخر نحو اخرج وافعل الماضى من باب الافعال مما جاء لا ابتداء الفعل غير مبنية على ثلاثي نحو اخرج واشفق وافعل الماضى  
من باب الافعال عماله ثلاثي نحو اخرج فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة يعارضه افعل المتكلم من باب  
وافعل الاسم الفاظ محصورة تعارضها افعل الماضى مما جاء في باب الافعال لا ابتداء الفعل فيبقى افعل المتكلم من المضارع  
من باب اخرج وافعل الماضى من الافعال عماله ثلاثي سالما عن المعارض فثبت غلبة في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة  
مشكل لان اول اخرج من الزيادة فيلزم اعتماد الطرف والمطروف فيلزم الامكان لك بل بينهما معلوم ونحوه  
من وجه فلان الزيادة قد يكون في الاول وقد لا يكون وكذا الاول قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يعطى مظارفا  
للاخص ويقال معناه اول حرفه الاصول زيادة او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله **غير قابل للتاء**  
حال من ضمير المفضل في اوله اي غير قابل لتاء التانيث المتحركة وانما اشترط كونه غير قابل للتاء لانه ان قبلها خرج عن وزن  
الفعل فلا يتحقق شبهه فان قيل اسود قابل للتاء لمجى اسودة للجنة الاثنى مع انه ممنوع عن الصرف للوصف ووزن +  
الفعل وكذا اريج قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما لم يمنع عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة  
قياسا وفي اسود يلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مونة سوداء لكن التاء للمجرد بسبب غلبة كميته  
العارضة فلا يخرج بقوله التاء وفي الاربعة ايضا يلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء للمونة وذلك لان

او نقول المراد بجم قول التام عدم قبولها باعتبار الالزام من غير ان يكون اسود عتيق عن القول باعتبار الكيفية وهو بهذا الاعتبار لا يقبل اذ لا حيث يحى موثقه هذا الاعتبار اسوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير متنع عن الصوف فمحققه الوصف ووزن للفعل وهذا كما ذكرناه في بحث الوصف **فرضنا** اي ولاجل اشتراط عدم قبول التام امتنع **احرى** عن الصوف للزوم وجود الشرط عند وجود الشرط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم قبول التام فيوجد الشرط وهو امتناع عن الصوف وفي جعل وجود الشرط علته للشرط نظر لان وجود الشرط لا يؤثر في وجود الشرط اذ الشرط لا يوجد بعلته عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احرا لان يقال انه شرط في حكم العلة كحكم البير في الطريق فيؤثر في وجود الحكم **واضروف** يجعل مع الوصف الاصل يقال جعل يعمل اي قوسى على العمل اما اضروف للزوم عدم الشرط وعند عدم الشرط لا يبياه عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم الشرط وقد عدم الشرط ههنا لان جعل قيل التام نكرا حيث يقال ناقة بعلته اي قوسى على العمل فيعدم الشرط وهو الامتناع عن الصوف اما اذا سمى به بان غير مضروف لانه غير قابل للتام حيث قد لا فرغ عن بيان عمل مع الصوف شره في بيانه ما ذهبت اليه من هذا العلم بانه فقا **ما في علمية موثوق** كلمة موثوق

اي الاسم المذكور النوع الذي علمية موثوق اي موجبة مع غير هاتين الصورتين كما في الشرطية والاشارة

والعجمة والتركييب والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن الفعل وفيه احترام عن نحو مساجد وحراب وجبل اذا سمى بها فان العلية في موثوق فيها الا بطريق الشرطية والاب طريق السببية لان مع صوفها لا اجل الجمع الالف ولزوم التانيث لان الدال على الجمعينة والتانيث امر لفظي يتحقق بعد العلية وقبلها فان قيل قد جعل للصف من قبل التعريف موثوقا والعلية شرطها وههنا قد جعل العلية موثوقا ولم يقل وما فيه تعريف موثوقا فما هذا لا يتناقض قيل انما جعل العلية ههنا موثوقا بناء على اصطلاح غيره اذ على التجوز بارادة التعريف العلم من العلية على ما مر في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله **اذا** فكر للشرط وهو الظاهر او للظرف فان كانت للشرط كان قوله **صوف** جواب الشرط والجملة الشرطية وقعت جزاء للموصولة وان كانت للظرف كان قوله صوف جزاء للموصولة وقوله اذا انكر ظرف لقوله صوف اي الاسم الذي فيه عملية موثوق صوف ذلك الاسم وقت تكبيره نحو رب سعاد او قطا ثم وتكبير العلم اما بتاويله بواحد من جنسه وذلك اذا وقع في الشركة الاتفاقية بان سمى جماعة بزيد مثلا فنقول كون زيد لقيته اورد بزيد لقيته واما بتاويله بجمع جنس وذلك اذا اشترى صاحب بصقر من الصفات فحينئذ جاز تاويله باسم جنس الى على تلك الصفة كما يقال لكل فرعون موسى اي لكل جبار مقبل **صوف** وكما يقال رب حاتم اي رب جواد وانما صوف وقت تكبيره **لما تبين** اي للدليل ظهر قبل هذا بطريق الالتزام **مزانها** بيان ما هي من ان العلية لا يتخامع حال كونها **موثوقه العلية شرطية** ما عباق عن سبب منصوبة المحل على انه مستثنى مفرغ مفعول يتخامع اي لا يتخامع سببا من الاسباب كما كونها موثوقه الاسباب هي اي العلية شرطية في ذلك السبب وهو التانيث بغير الالف والعجمة والتركييب والالاف



والنون اذا كان في اسم وقوله **الا العدل ووزن الفعل** استثناء عاقي بعد الاستثناء كاول اي لا  
تجتمع موثوق غير ما في شرط فيها الا العدل ووزن الفعل كقولهم واحمد فانها تجتمع كموثوق حيث امتنع عن العدل و  
العلية واحمد لوزن الفعل والعلية مع انها ليس بشرط فيها حيث امتنع ثلث واحمد من غير العلية ثم قال وما فيه علية  
موثوق اذا انكروا كان لو انهم ان يتوهم ان هذه الضابطة ليست بكافية لجاز ان يفرض اسم يجتمع فيه تلك اسباب  
العدل ووزن الفعل والعلية فاذا انكر ذلك الكلام في هذه سبب العدل ووزن الفعل بل ان العلية ليس بشرط فيها  
حتى ينعدم الشرط عند عدم الشرط فذم وهو يفتق **وهي اي العدل ووزن الفعل متضادان** لا خلاف  
او زانها فلا يكون **الاحدهما اي** فلا يوجد الاحدهما اذ المتضادان لا يجتمعان فلا يبقى بعد التنكير  
سببان وفي هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل في معناه فلا يوجد سبب الاحدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في  
التأخر سبب غيرهما وان قيل في معناه فلا يوجد سبب احدهما كما هو الظاهر كان استثناء الكل من الكل لان قوله  
احدهما اي يوجب احد معين وهو ايضا معني احد منهما فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب منهما الا سبب منهما و  
يمكن ان يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غيرهما في شرط فيه الاحدهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه نظر لان استثناء  
الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غير ما في شرط فيه ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل  
المعنى فلا يوجد سبب من العدل ووزن الفعل الا احدهما اي احدهما واجيب بان مفهوم قوله غير ما في شرط فيه  
عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد منه ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث  
اللفظ والمفهوم كاف لهما الاستثناء وان كان ما صدق عليه خاصا الا ترى ان الرجل اذا كان له اربع سنونخ فقال  
حسانى طواق الافلاكة وفلاانة وفلاانة وفلاانة من الاستثناء حتى لم تطلق واحدا منهن مع انه استثناء الكل من الكل  
من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله حسانى ليس الا هذا الارب المستثناة لكنه جعل استثناء البعض من الكل باعتبار  
ان مفهوم قوله حسانى عام يتناول الارب المستثنات وغيرها وان كان ما صدق عليه الارب المستثنات فالخاص  
ان استثناء الكل من الكل لفظا باطل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لا كان تعوقا في التكملة بشرط صحة التكملة لا حقا  
الحكم فانهم فاذا انكر ذلك الكلام اي الكلام الذي كانت العلية فيه موثوق بقية بلا سبب في ما في موثوق فيه بطريق  
المنطوية حيث ينعدم الشرط عند عدم الشرط فلا يبقى سبب **او على سبب واجل** ما في موثوق فيه بطريق  
السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن الفعل **وخالد سيبويه** الاخصر بنصب الاخصر كغير  
**مثل الحر اذا قبل امر كل ما كل صفة في احدى مقترنا بسبب آخر فيدخل في هذا الحكم مثل سكران**  
حال من معنى المائلة اي خالف سيبويه الاخصر في اطلاق امر كل كونه على او غير عن التام بالاضافة من ان عن الوصف  
اي في امر كل امر على معنى المثلها زيد في امر كل زيد منها طين تتعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم  
حينئذ خلاف سيبويه حال العلية وليس كذلك بل الخلف حالة التنكير بل عليه قوله اذا انكر فانه طرف خالف  
سبويه الاخصر في مثل حرقت تنكيرا وذكر في بعض النسخ في الاولي لفر الاخصر لان الاخصر ثلث احدها  
استاء سيبويه وهو ابو الخطاب والذوات تليق وهو ابو الحسن مصدق سعة والثالث فرينه وهو ابو الحسن  
على بن سليمان والاربعون تليق كذا صرح المصنف في شرح الفاضل فلو ذهب الاخصر كانت نسبة الخالف

فصل الى الاستناد وهي غير ملائمة برتبته وفيه نظر لان شبهة المخالفه قصد الى التليد اجد من الملائمة لانها توجب الحقوق  
وكو هاتفت المخالفة لاظهار الحق لا باسرها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا فيء باقية  
الفقره في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف معني خالف ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا  
لابي حنيفة ربح فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاختصاص بل الصواب هو النصب فعلى هذا الكلام من حيث  
الحق استثناء من الضابطة المذكورة كما نقله وما فيه علمية موثوق اذ انك تعرف الامل مثل احمر فانه اذا انكر جده العلية يبقى على  
سبويه غير مضمون **اعتبار الصفة الاصلية بعد التنكير** كما اعتبرنا الصفة الاصلية في اسود  
لحيتة بالاتفاق والاختصاص لم يعتبرها لان الساقط بالعلمية التي هي وضع ثان ساقط عن درجته لا اعتبار بخلاف اسود  
اصلا لحيته فان الوصف فيه معتبر عند لان غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الاصل ولان غلبة الاسمية لا يخرج الوصف  
عن مسمى الوصفية بالكلية على ما مر بخلاف ما لو جعل علما فانه يخرج الوصف عن مسمى الوصفية بالكلية حتى جاز شبهة  
الاسود بالاحمر وبالعكس واجيب بان الساقط لما مر يعتبر مجرد ال مانع وللأختصاص يقول ان الوصفية تزول  
بالعلمية لا تضاد بينهما والعلمية لا تزول بالتنكير لان تنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية بان يجمع جماعة باحمر او بان يجمع  
احمر جنس نحو كل من موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين لا يوجب احمر بعد التنكير الى معناه الاصل وهو من كل  
الجموع فكيف يعتبر الوصف الاصل مجرد ال مانع واجيب بان ليس المراد بالاعتبار ان الوصف ربح بعد التنكير بل المراد  
انه كما ثبت في النور اصليهما زال ما يضافه ولذلك قالوا في جمع احمر وان كان علما وفي احد احامد فلولا اعتبار  
الوصفية فيه لما علم ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان نصب قوله اعتبارا  
علما مفعول له اي خالف سبويه الاختصاص لاجل اعتبار الصفة الاصلية وعلى انه عين عن شبهة في مثل احمر اي خالف  
سبويه الاختصاص من حيث اعتبار الصفة الاصلية او على انه حال محذوف مضاف اي خالف سبويه الاختصاص  
كونهذا الاعتبار للصفة الاصلية او على انه ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينما اي خالف سبويه الاختصاص وقت  
اعتبار الصفة الاصلية او على انه مفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة مثل ربح الفهري او مجرد  
مضاف اي خالف سبويه الاختصاص مخالفة اعتبار الصفة الاصلية وضافة المخالفة الى الاعتبار من قبيل  
اضافة للسبب الى السبب وان كان مفعولا كما مر في بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز  
بجميع ما ذكرنا من الوجوه لا كونه مفعولا لعدم اتحاد <sup>الفعل</sup> فاعل المفعول وفاعل المفعول له لان المخالف حينئذ هو  
الاختصاص والمعتبر للصفة الاصلية هو سبويه وهو شرط نصبه ويكون حينئذ ان يكون بدل اشتمال من قوله سبويه  
ايضا محذوف الضمير اي خالف الاختصاص سبويه اعتبار الصفة الاصلية وانجارا والجور في محل النصب على انه  
مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا يعني ان سبويه يعتبر الصفة الاصلية  
في مثل احمر بعد التنكير في حال العلمية فهنا اشكال يرد على سبويه في وجه المسئلة المذكورة وتقرى ان يقال انه  
ان اعتبر الوصف بعد التنكير وان كان زائدا فيلزم ان يعتبر في حال العلمية الاصلية ايضا ففهمنا من العرف  
للو وصف الاصل والعلمية فاجاب منه بقوله **ولا يلزم** اي سبويه **بأوجه** كما ذكرت حيث لم يعتبر  
في الوصف الاصل والراحيات **ان كل علم كان في الاصل** ومفاهم مقابلة العلمية **بالمعنى اعتبارا** اعتبارا

## في حكم واحد

وهو الوصف والعلية في حكم واحد و هو منع صرف لفظ واحد وداعتق كالأصل  
اعتبر كل من موثرات التوافق والموثوق على التوافق وان اعتبر خبر الموثوق اجتماع الضدين كان غرضه ان  
اذا كانت ذات جزئين يلزم منه ثبوت اجتماع كلا الجزئين معا فمقتضى العلية وحكم الواحد انهما معا في الحقيقة المتحققة لا يجوز  
اعتبار العلية في حكم واحد في ذاته في اعتبار الوصف من المفردات ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد لكنه وحده فمقتضى هو  
جائز ووجه التضاد بين العلية والوصفية ان العلم للمخصوص والوصف للمعموم فان قيل اعتبار الضدين في  
حكم واحد في ذاته بما يلزم لو كان امتناعا بالعلية والوصفية القاين وليس للذي هذا بل للذي ان سيبيويه لا يعتبر  
الأصل بعد التنكير في الامر وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حالة العلية كما هاتية ايضا فينتج من جهة من العلة لصفة  
الأصلية الزائلة والعلية القايمه لان الوصف الأصلي معتبه عند الاصل لله وان كان زائلا كما في امر بعد التنكير كما في سورة  
جد علية الاسمية ولا نقا ادين العلية القايمه والصفة الاصلية الزائلة اذا التفتا في بين كون الشيء وصفا في الأصل  
وبين كونهما في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد الوصف الزايل والعلية القايمه قيل سلمنا ان العلية  
قايمه والوصف زايل لكن كون الوصف زايدا والعلية قايمه ينافي لا اجتماع ولا ينافي التضاد فتحققت  
الضدية بينهما فلما امتنع نحو حاتم من الصروف لزم اعتبار الضدي في حكم واحد كما هاتية فان قيل قد جاء اعتبار التضاد  
في حكم واحد كثيرا كما اعتبار الحركتين المتضادتين في حصول اختلاف آخر الكلمة وتمثل الضدين لتغير العالم وتعدله  
والعلية ليس ابعدين حقيقتين طبيعيتين يمنع الصروف بل جعلتاه جليلتان واعتباريتان لمنع الصروف والله ان الضد  
وجعلهما علتة حكم واحد عن منع بخلاف العمل لتحقيقه الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف آخر  
الكلمة وتمثل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك لا مرد للحفل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجودات شرايع  
اعتبارهما لثبوتها في كل حال والحال كما اعتبارا ونقل القيمة الضد وانما كقولنا حكا واحدا ظاهر كما هاتية من الحكيم  
معنى لكونه عبارة عن تحقق حاته وروا حاته اخرى فيلزم من حيث المعنى اعتبار الضدين في حكيم كافي

حكم واحد فان قيل لما يلزم متعلق بقوله كما يلزم والثقة اذا دخل على فعل فيه قيد بوجوه ما توجب ذلك التقى الى ذلك  
القديم وبقي اصل الفعل مثبتا كقولك لم يأتك القوم اجعون ولو بقي اصل الفعل هو ما يشاء الضد المعنى حيث  
يشتبه بواجب ان لو ظهر اعتبار متضادين في حكم واحد ليس الامر كذلك بل انه متعلق ايقظ الفعل كالفعل المنفرد اي انفرد

باجتماعه على سيبيويه بل يلزم من اعتبار متضادين في حكم الواحد  
<sup>وقال</sup> **جميع كتاب الامر والاخبار** اللاحق واللاحق اللاحق واللاحق  
السيرة ومتعلق بغيره اي قوله بغير المتضادين للامتنان في جميع الكتاب واللاحق  
اللاحق فيستحسن للاخبار فلا بد من حسن وتجزؤا في الايات في قوله ما ذكره ان يقول جميع كتاب الامر واللاحق في قول  
ليس كذلك لانه لا يتعدى الحاطة واللاحق واللاحق واللاحق واللاحق في قول  
السيرة في قوله بغيره اي قوله بغير المتضادين للامتنان في جميع الكتاب واللاحق  
في قوله بغيره اي قوله بغير المتضادين للامتنان في جميع الكتاب واللاحق  
في قوله بغيره اي قوله بغير المتضادين للامتنان في جميع الكتاب واللاحق  
في قوله بغيره اي قوله بغير المتضادين للامتنان في جميع الكتاب واللاحق  
في قوله بغيره اي قوله بغير المتضادين للامتنان في جميع الكتاب واللاحق

لا يميز كما يميزانها ولا يحد ثلثا في معنى الاسم شيئا وان يقوم ان مقام القون فلم يحد بها فلهذا غير المنصرف  
 بها وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجريسيق عن ثبوت القون قلا انما يحد لان الجريسيق منه تبع القون  
 اسقط لشبه الفعل وهما يسقط لتثنية العزل بالهمزة والاضمة يحد الاسم غير المنصرف لبقاء السبعين ثملا فرء من تقسيم

المعرب باعتبار الانصاف وعدم شدة في تقسيم اخر العرب باعتبار اقسام الاعراب فقال **المفعولات**  
**هو ما اشتمل** كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب او جملة الفعلية صفتها اي هو اسم او معرب  
 اشتمل على **الفاعلية** اي علامتها وهي الرض والواو والالف نحو جاء في زيد او ابى او الزيد

سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا فيدخل الاعراب اللفظي والتقديرى لان اللفظ يشق لها دون اللفظ  
 اذا لا احرى الجمل لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاء هو مرفوعا ومفعول المجرى وهو لو كان مفعولا لم يجره قوله المفعول مبتدأ وهو المفعول  
 محل لفظ الاعراب هو عايد الى المفعولات وانما ذلكا ووحده مع ان المفعولات جمع موبنت نظر الى خبر المفعولات

اولا انه عايد عليها بالتاويل كل واحد اوله عايد الى المفعول المذكور معنى الولاية للمفعولات عليه لان المفعولات جمع المفعول  
 دون المفعولات لان افراد الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات غير العقلاء ايضا نحو الجمل  
 الراسخات والكواكب الطالعاف وانا اعاد الضمير الى المفعول دون المفعولات لان التعريف انما يكون للجنس والخصيصة

دون الافراد وانما ذكر المفعولات على صيغة الجمع وليقل للرفع هو كذا اليشتمل الباب على جميع مسايلها ويكره ان يكون  
 قول المفعول مبتدأ محذوف في التقدير هذا كالمفعول قوله هو مثل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المفعولات فكان  
 سايلا قال ما للمفعولات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية محتمل ان يكون تطابقة الموضوع والياء

للنسبة اي المختصة بالنسبة الى الفاعل فيدخل للمحققات ويجعل ان يكون التاء والياء لا فاد لا معنى المصيبة  
 اي كونه فاعلا غير اذ كونه فاعلا حقيقة اذ حكم اليدخل للمحققات وانما قال على علم الفاعلية ولم يقل على الرفع ليقترن  
 الاعراب بالحرف ولئلا يميز تعريف التثني بما يساويه في المعرفة والجهالة وليشير الى اصله الفاعل في باب

**مبنى الفاعل** مبتدأ تقدم خبره والفاء للتفسير اي فن ما اشتمل

على علم الفاعلية الفاعل او فن للمفعولات الفاعل وتذكيره وتوجيهه بما عرف من التاويلات في هو ما اشتمل  
 وانما تقدم الفاعل على ساكن المفعولات لانه اصل للمفعولات وسائر المفعولات ملحق به على الصيغ لان وضع الكلام  
 للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملة في الاخبار اذ الاصل ان يجر بالفاعل لكونه لم يوضع

لكونه واذا كان الفاعل هو الاصل فاجتزأ عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا بخلاف المبتدأ فانه ليس  
 بجزء المشابة ولان عاملة لفظي واصل للمبتدأ بمعنى واللفظ اقوى من المعنوي واذا كان عاملة اقوى كان

ضروريه ولان الفاعل اشهد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا جسد شي مسدود بخلاف المبتدأ وغيره نظر  
 لان الركنية لا ينافى في ليدف الا ترى التايلبتداء والتميز كان وقد كان حذوها كما هو حذو الفاعل لا يهل  
 على الركنية فكيف يدل على كونه اشهد في باب الركنية ولان في الفاعل لا يميز بالواو لانه بخلاف المبتدأ فان

الرفع قد لا يميز بان دخلت وكان وفيها ايضا نظر لان الفاعل قد يميز ايضا بخلاف المفعول الذي لا يميز  
 وما جاء من احد واجيب بان الزيد على الايديها قول اصل للمفعولات للمبتدأ وهو مبتدأ

لانه باقى علمها هو الاصل فى السند اليه وهو التقدير ولا يمحى عليه بكل حكم كما اذا اشتقنا فان الخبر  
 به اشتقاق وجوده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قائم فكان أقوى بخلاف الفاعل فانه لا يمحى عليه كما بالاشتقاق  
 لان عاملة لا يكون الاشتقاق والان المبتدأ يحكم عليه بالحكم متعلدة فى تركيب واحد نحو زيد عالم +  
 عاتل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا وهو ما اسند اليه **الفعل او**  
**شبهه** اى الفاعل اهم اسند اليه الفعل او شبهه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول واسم التقدير  
 ولما قل ان يقول قد يسند اليه معنى الفعل ايضا كالظرف نحو زيد فى داره لا يوجب عنه معنى الفعل لا يشبهه  
 بقوله او شبهه اما ان يندرج تحت ما هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله +  
 فى الحال ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكر هنا ايضا او معناه ولا يجب  
 بان العامل فى الاسم ان يرفع بعد الظرف هو الظرف عند البعض لقيامه مقام العامل المعنوي للمصدر <sup>كقوله</sup>  
 ذهبوا الى الاخر وعند الاكثرين هو المفعول لانه اسم لقال الا فلا يندرج جامدا ولا تاما بل يندرج هنا منه <sup>كقوله</sup> كذا  
 وانما قال او شبهه ليتناول زيد قائم وعمر وحسن وجمهم **وقدم عليه عطف على قوله اسند او حال**  
 بتقدير يرد اى وقد قدم ذلك الفعل على ذلك الاسم وفيه اخترا عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه ما اسند اليه  
 الفعل لكنه موخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير ونه قيل بل اسند اليه <sup>ايضا</sup> والاسناد فى الكلام  
 حيا اسناد الفعل والاسناد للضمير <sup>كقوله</sup> كذا الضمير <sup>كقوله</sup> كذا الضمير الى زيد اسناد الفعل اليه تانيا فيتكلم الاسناد وتيقوى الحكم  
 كذا فى المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه كذا وهم من توهم ان الفعل فيه مسند الى زيد  
 كالاخترا عنده فقل بتقدير يستلزم ان الفعل فيه مسند الى الضمير فقط لا الى زيد فى بعض التنوين وقع مقدا عليه  
 مكان وقدم عليه وقوله **على جهة قيامه** حال بعد حال اى واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل <sup>بذلك</sup>  
 الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اى لا يكون على صيغة المجهول وفيه اخترا عن مفعول  
 ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد مضموم غلامه فانه ما اسند اليه للفعل او شبهه وقدم عليه لكن على جهة  
 قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر ولا النحوي وغيرهما هذا التقيد فى حد الفاعل  
 لان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما  
 به لئلا يجرى نحو مات زيد وطلعت الشمس فان اللون ليس بقائم بزيد وكذا الطول ليس بقيام بهم ولكنهما على جهة  
 انهما قائمان بهما فان قيل يخل فى هذا الحد تارة الفاعل بندا او عطفًا نحو جاء فى زيد نحو كذا وكذا وقام زيد وعرجت  
 اسند الفعل اليها على جهة قيامه به لقيل للرادى في جميع حدود الرفعات والمنصوبات والمجوزات المذكورة  
 غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه العبارات فيكون المعنى ما اسند اليه الفعل بلا تبعية  
 او غير تارة **متقاربان** مثل الفاعل الذى اسند اليه الفعل ويؤيد فى بعض التنوين ويؤيد قيام اى  
 يكون متقاربا للفاعل الذى اسند اليه الفعل <sup>كقوله</sup> كذا الفاعل <sup>كقوله</sup> كذا الفاعل <sup>كقوله</sup> كذا الفاعل <sup>كقوله</sup> كذا الفاعل  
 فقل **والاصل ان يلى الفعل** اى الاول ان يقارن الفاعل للفعل لا يلى اسند اليه <sup>كقوله</sup> كذا الفاعل  
 لا يخل بينه وبين الفاعل فنى من المفاعيل ولو اختلفا لان الفاعل كما لم يندرج فى الفعل لا يندرج فى

والاولى ان يلية كمان اخصر واوضح واحسن اما الاول فلعله الفعل واما الثاني فلان الاصل يقتل المعاني بخلاف  
الاولى فانها لا يقتل سوى معنى واحد واما الثالث فلما اعادة الاشتقاق وهي من المحسنات على ما عرف في س  
البدية **فلذلك** الفاء للنتيجة واللام للتعليل على ما مر في بحث الوصف اي ولا جعل ان الاصل في ٤  
الفاعل ان يلي الفعل **جاءه غلام زيد** بنصب غلامه ورفع زيد اي جاز هذا التركيب لتقدم  
معاد الضمير وهو كقولنا تقدم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر **وامتنع ضمير غلام**  
**زيد** برفع غلامه ونصب زيد اي وامتنع هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر لتأخر المعاد وهو  
المفعول لفظا ورتبة بناء على اصله تقدم الفاعل عليه وهذا عند الجمهور بخلاف الاضطرار ان جري  
فانما جوز اذ مقتضاها يقول الشاعر **جري ربه عندي اجام** ٤ جراء الكلاب العاجزا وتفضل ٤ فان  
ضمير ربه عائد الى العدي وهو متكرر وارجو ان الضمير للمصدر كعدي اي جري ربه الجاء كدالة تجرى للمقدم  
عليه كقولنا **سحقك عدو** او اقرب للتقوى فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير **الضمير** كما اعتبر  
في تنازع الفعلين عند عمل الثاني قيل الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير يقتض بالحق والضمير في غلامه  
مضاف اليه وهو غير عطف الاتري انه لا يضمن المفعول في الاول اذا عمل الثاني عند تنازع الفعلين  
مع كون الاسم الظاهر مقسرا وما قيل ان الضرورة قد دعت الى الاضمار قبل الذكر في التنازع لتساق اقضا  
الفعل الفاعل والاولى كرهنا اذ المفعول فضلا عن ان الفعل المتقدم في اقتضا الفاعل والمفعول سواء فان كما يتوقه تصور ماهيته على ما  
يتوقف تصور ماهيته على المفعول كما قلنا فانه استعمال الة الناديب في محل قابل للايلام وهو كما ان يتصور بدون  
من يستعمل تلك الة لا يتصور بدون ذلك المحل غاية ما في الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت  
بفواته والمفعول به ليس بركن فتمتقت الضرورة في كلتا الصورتين واجيب بان اللاد بالضرورة ان ضرور  
تصحيح الكلام دون ما ذكره من الضرورة يعني الاضمار قبل الذكر في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث  
التنازع في كلام العرب فيحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا الصنعة محل ما  
على غير الاضمار لما في بيان بعض احكام الفاعل شرعا في بيان حكمه آخر وهو وجوب تقليده وتأخيرها فقال  
**واذا انتفع الاحراب فيها** اي في الفاعل والمفعول لفظا تعين اي من حيث اللفظ  
**والقرينة** عطف على الاحراب اي واذا انتفع القرينة حالية كانت او مقالية على فاعلية  
احدها ومفعولية الاخر نحو ضرب موسى عيسى واكرم هؤلاء هؤلاء **او كانت** الفاعل  
**مضمرا متصلا** سواء كان للمفعول اسما ظاهرا نحو ضرب زيد او مضمرا منفصلا  
نحو ما ضربت الايالك او مضمرا متصلا نحو ضربتك **او وقع مفعولا** اي مفعولا  
الفاعل **يجل** اي نحو ما ضرب زيد **او بعد** اي بمعنى الا  
وهو ما فانه بمعنى الا في افاوة الفروع على ما هو المشهور عند النحاة نحو ما ضرب زيد **او**  
ثم انما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان في جعلها بمعنى الا ضاعل ثم كونها بمعنى ما والا  
اختيار المصنف والا فالد كور في الفتح وغيره هو ان اضا متضمنة بمعنى ما والا انه بمعنى ما والا

وقوله **وجي تقي** مخرجاً لقوله واذا انتقم مع ما عطف عليه اي وجب تقدير الفاعل على  
المفعول اما في الصورتين الاولى اي في صورتها انتفاة الاعراب فيهما والفريضة فللمخرج عن الالتباس  
بخلاف ما لو وجد ت فريضة مقابلة نحو ضرب سعدى موسى وضربت موسى سعدى وضرب  
موسى العاقل عيسى العاقل الاول ورفع الثاني فان بهما فريضة مقابلة وهي تذكير الفعل في التثنية  
الاول تائين في الثاني واعراب الصفة في الثالث او حاليتها نحو كل الكثيري موسى فان فيه فريضة  
حاليته وهو عدم صلاح الكثيري للفاعلية فحينئذ لا يجب تقدير الفاعل لعدم الالتباس فان قيل قد  
اعتبرتم في الالتباس ههنا ولم يضر في تقدير المفعول على الفاعل في هذه الصورتين نحو موسى ضوب  
عيسى واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتدأ والجملة الفعلية خبراً والثاني ان يكون موسى  
مفعول تقدم على الفعل وكن في اقايم من ياجيز الوجهان احدهما ان يكون اقايم مبتدأ وما يجب له  
فاعلة السادة مسد الخبر والثاني ان يكون اقايم خبراً تاخراً لمبتدأ وكذا في غيرهما مما اجيز فيه الوجهان  
او الوجه فلا يد من بيان الفرق بين صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجه قبل الفرق مبدئ  
على تهيأ اصل وهو ان احد الوجهين اذا كان على خلاف الاصل والاخر على الاصل فقصد ما يجازي  
الاصل ملبس عتق باللتباس اذا السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستمع  
فينحل بالمقصد وان استنويا اصالة ومخالفة للاصل كما تاجازين على الاختلاف حيث لا يتبين احد  
بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازها  
من باب الاجمال دون الالتباس والاجمال جائز والالتباس ممنوع واذا عرفت هذا فاعلم انك  
اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا فريضة حالية ومقابلة وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبس  
حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى  
فاعلية موسى وانت لم تقصد الا فيلزم التباس المقصود بتغييره بخلاف موسى ضرب عيسى  
حيث يجوز في موسى الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول  
على الفعل وهو خلاف الاصل وابتدائية توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف الاصل اذ ال  
في الخبر افراد فيستويان في خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وكذا اقايم زيد حيث يجوز في اقايم  
الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل على ما سبقين ذلك في موضوع ان شاء الله تعالى  
وعلى هذا ففسر سائر الامثلة هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين  
او الوجه واما في الصورتين الثانية اي في صورتها كون الفاعل ضميراً متصلاً فلان اتصاله  
مانع من تاخير الامتناع الفصل مع الاتصال والملاذ يتقدير الفاعل ان كان متخلاً للمفعول بين  
وبين الفعل فلا ينتقض بنوعه اذ ضربت واما في الصورتين الثالثة اي في صورتها وقوع المفعول  
بعد الاوصاف فلا بد لو اخرج الفاعل لا قلب القصر وذلك لان المقصود ذهنه فصار الفاعل  
على المفعول فلو وقع المفعول على الفاعل لا قلب ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ سعتي تو

ما ضرب زيد الامر وكان زيد ليس ضاربا لاحد الا عمرو فاما امره فجازان يكون مضروبا بالخير وبقتدير المفعول  
اي بقولك ما ضرب عمرو الا زيد ينعكس في هذا اذ وقع المفعول فقط بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا  
او معناها كلاهما فترده على زيد نحو ما ضرب الا عمرو زيد فانه جائز عند الاخفش وعبد القاهر سواء  
قصد استثناء عمرو و تقدير الامر على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين من امرين اي ما ضرب احد  
احد الا عمرو وزيد حيث لا يتقلب الاختصار المقصود وذلك لان الاختصار انما يقع فيما يلي الا فلو ذكر  
الفاعل بعدها فالاختصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا زيد فمكنت قلت الضارب زيد لا غير ولو ذكر  
المفعول بعدها فالاختصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا عمرو زيد فمكنت قلت المضروب عمرو ولا غير فذكر  
الاكثر والى انه لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عمرو و تقدير الامر على زيد او قصد استثناء امرين  
من امرين اما الثاني فلترى استثناء شيئين من شيئين باداة واحدا بلا عطف وهو لا يجوز لضعف  
الحرف واما الاول فلترى ولا يتناسب الثاني فلما بين المواضع التي وجب فيها تقدير الفاعل على المفعول  
شرح في بيان المواضع التي وجب فيها تأخير عنه فقال **و اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول**  
اي ضمير عايد الى المفعول نحو قوله تعالى واذا ابتغى ابراهيم ربه **او وقع الفاعل بعد الا**  
بضم ما ضرب عمرو الا زيد **او بعد معناها** اي معنى الا وهو انما نحو ما ضرب عمرو زيد **او**  
**اتصل به اي بالفعل مفعول** اي مفعول الفعل وهو اي الفاعل غير  
متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني الا انت وقوله **وجب تأخيرا** جواب الشرط  
السابقة اي وجب تأخير الفاعل عن المفعول واما في الصورتين الاولى اي في صورة اتصال ضمير المفعول  
فلترى عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما في الصورتين الثانية اي في صورتين وقوعه بعد الا او معناها  
فيلد ينقلب الفاعل المقصود لان المقصود منه قصر المفعول على الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول  
لا ينقلب ذلك الى قصر الفاعل على المفعول اذ معنى قولنا ما ضرب عمرو الا زيد ان عمرو ليس مضروبا لاحد الا زيد  
فما زيد فجازان يكون ضاربا بالخير وبقتدير المفعول اي بقولك ما ضرب زيد الامر ينعكس في هذا  
اذ وقع مجرد فاعله بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما فهو ما ضرب الا زيد فانه  
جائز لبقاء الاختصار المقصود على حاله وقبل الحاجة الى هذا التقييد كما هو ملاحظ المصنف لان مثل  
هذا التركيب محمول على كلامين فيكون عمرو مفعول فعل محذوف ليس فيه تقدير فاعل على مفعول واما في الصورتين  
الثالثة اي في صورة اتصال المفعول لان اقبال المفعول مانع عن تأخير الفاعل لئلا ينافى الاتصال بالفعل  
واما قاله هو غير متصل اجترارهما اذا كان الفاعل متصلا ايضا مثل من ربك فانه يجب تقدير الفاعل  
على المفعول على ما مر **وقد يحذف الفعل** كلمة قد للتقليل واللام للعهد اي قلما يحذف  
الفعل الراجع للفاعل **لقية فنية** اللام بمعنى الوقت كالعلة لان قيلم الفنية شرط للجد  
كعلة بل العلة الايجاز والاختصار اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين الجمل  
وقد **جواز** من مصدر محذوف اي قد يحذف حذف جازا للايجاز والاختصار مع



مع حصول الغرض بالقرينة **كقولك زيد** من مبتداء محذوف والقول بمعنى المقول أي هو مثل  
 مقولك وزيد بدل من المقول أي كزيد والرفع محذوف في بعض النسخ في مثل زيد في موضع كقولك زيد وهو ظرف  
 لقوله جوازاً فاعل هذا يكون زيد مضاف إليه والرفع محذوف على التقديرين وقوله **قال** الجار والمجرور صفة  
 زيد وكلية من موصولة وقاله أي زيد المقول للذي قال **من قام** كلمة من هذا استفهامية مبتدأة  
 وقام خبرها والجملة الاستفهامية مقول قاله زيد الواقع في الجواب فاعل فعل محذوف أي قام زيد فخذ  
 الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكور في السؤال فان قيل لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد  
 قام ليطابق الجواب السؤال وهو من قام لأنه جملة اسمية فوجب ان يكون الجواب كذلك ولن يكون ذلك  
 إلا بتقدير الخبر قيل لوجعل هذا من باب حذف الخبر يطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى لان قوله  
 من قام سؤال عن الفاعل من غير تودد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم ينكر الألسنة فلا يطابق  
 الجواب السؤال من حيث المعنى ويقال حذف الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف شرط  
 والتقليد في الحذف أولى ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السؤال للمحقق كما في المثال المذكور يكون بقرينة  
 السؤال التقدير كقول ضار انتم في مرتبة يزيد بن نمش **وليك زيد ضار** لخصومة  
 أو أو في قوله ليك ليست بدخلة في البيت بل هي من عبارة المصنف لعطف مثال على مثال وهو لم  
 غائب مبني للمفعول وقوله يزيد غير منصرف للعلية ووزن الفعل مرفوع على انه مفعول مالم نبيم فاعله لقوله  
 ليك وقوله ضار فاعل فعل محذوف لان الشاعر أمر بالبكاء بقوله ليك زيداً في بيعة المجهول حرث  
 السامع ان يسأل قائلاً من يبكيه وجعل هذا السؤال المقدر للمحقق فاجاب بقوله ضار أي يبكيه  
 ضار أي عاجز عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل لدلالة السؤال المقدر عليه واللام في قوله لخصومة  
 بمعنى الوقت متعلق بقوله ضار وان لم يعتقد بتثني لان الجار والمجرور يكفيه لاجبة الفعل أي يبكيه من غير  
 عند الخصومة أو بقوله يبكيه المقدر والمراد بالخصومة خصومة غيره مع أو خصومته مع غيره وأما  
 يبكيه وقت الخصومة لضخم حاله وقلة أخواته فإن يزيد كان ظهير المضارعين ومعين الضعفاء قبل  
 اللام للعلية ان أريد خصومة غيره معه **وفي** نظر لان الخصومة لا تنظر لعلته للبكاء بل العلة عجزه وقت  
 خصومة غيره أياً وكون يزيد ظهير المضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى الوقت على كلا التقديرين  
 واجب بان حمل اللام على العلة على تقدير ان يكون قوله لخصومة متعلقاً بقوله ضار لا بقوله يبكيه المقدر  
 أي ضار لاجل خصومة غيره مع أي يبكيه من غير عند خصومة غيره مع هذا البيت من كتاب سيبويه  
 وأخره ومختبط مما نظير الطوايح قوله **ومختبط** عطف على ضار أي يبكيه ضار ومختبط وهو  
 سائل العطايا من غير وسيلة وأما يبكيه مختبط لان يزيد معطى السائلين من غير وسيلة وقوله  
**عاطية الطوايح** أي عاتية تلك الحوادث ماله متعلق بقوله يبكيه المقدر أو بقوله  
 مختبط وكله من السببية وما مصلية والمضارع بمعنى حكاية حال ما صيته والعلية هو الأهل  
 والطوايح جمع مطيعة على خلاف القياس كلوا الرجوع لخصومة والقياس مختبط والطوايح الحادثة للملك

اي يبكيه محتبلا لاجل اطاعة الطويح فانه اي لاجل اهلاك المهلكان ماله او متعلق بقوله ليبيك اي ليبيك  
زيد لاجل اطاعة الطويح يزيدي اي لاجل اهلاك المهلكات يزيد ومعنى البيت ان يبيغ ان يبكي على يزيد كل ذليل  
لا ناصر له وكل فقير سائل اصابته حوادث الزمان واهلكت ماله ولم يجد من يفيئه فان يزيدي ناصر كل ذليل وجابر  
فقر كل فقير وقوله **ووجوباً عطف على قوله** ووجوباً عطف على قوله ووجوباً عطف على قوله **ووجوباً عطف على قوله**  
**من المشركين استجارك فاجراً** اي مثل هذا الكلام وقوله احد مر فوج على انه فاعل  
فعل محذوف تفسيره استجارك وتقديره واذ استجارك احد من المشركين استجارك والمراد بالمثل كل ما قسمه  
المحذوف في فيه المحذوف ليلد يلزم الجمع بين المفسر والمفسر قال قيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر باي وان  
وعطف البيان نحو رايت غصفاً اي اسداً ونحو قوله ونادينا لا ان يا ابراهيم ونحو جاءني ابو الفضل زيد قيل ذلك  
تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف ووجوباً عطف على قوله ونحو قوله ونادينا لا ان يا ابراهيم ونحو جاءني ابو الفضل زيد قيل ذلك  
فلا يكون المفسر تفسير للمحذوف ثم لا فرق عن محذوف الفعل وحذف الفعل والفاعل جميعاً  
وقال **وقد يجزى فافعلاً** اي الفاعل لقيام قرينة نظرية **مثلاً نعم لم يقل** الجار والمجرور  
صفة نعم اي نعم المقولة لمن قال او حال اي مثل نعم مقولة لمن قال **اقام زيد** تقديره نعم قام زيد فحذف  
الفعل والفاعل بدلالة نعم التي لتضديق ما سبق وحذف الجملة هنا جازيلاً واجب ونعم قرينة مسددة الجملة  
كذا قالوا ولما قيل ان يقول ان سد الشئ مسد غيراً فليكون بان يفيد فائدة كما في اقام زيد ان ولا شك ان  
تفيد فائدة الجملة المحذوفة فيكون السؤال قرينة المحذف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف  
الجملة هنا واجباً على ان الجملة لم تستعمل بعد حذف التضديق في موضع وذا اشارة الوجوب والجواب عنه  
ظاهر فليتامل ثم لا فرق عن بيان بعض احكام الفاعل شره في بيان حكم آخره وهو الاضمار عند التنازع وذكر  
سائر احكام التنازع استطراداً فقال **واذا تنازع الفعلان اسما ظاهراً بعدهما** اي  
بعد الفعلين قوله ظاهر مفعول تنازع لان نازع متغذي الى مفعولين تقول نازعت الثوب فيتعدى تنازع  
الى واحد فيكون من باب نجا فبنا الثوب كما من باب تضارب زيد وقوله بعدهما صفة ظاهر اي ظاهراً واقفاً  
بعدهما وانما ذكر الفعلين لاصالة الفعل والتنازع لا يختص بالفعل بل يجري في غيرهما من الصفات ايضاً نحو  
زيد ضارب ومكرم عمر اوبكر شريف ومكرم ابو بكر وغير ذلك وهذا بيان لاقول ما يتحقق فيه التنازع ولا يختص  
التنازع بالفعلين بل يجري في اكثر منها ايضاً نحو ملجاء في انصلاوح الماثور كما اصلبت وسلمت وباركت  
ورجت وتوجت على ابراهيم فان هذه الخمسة تنازعت في على ابراهيم وانما قيل بالظاهر احتراماً عن المضمرة فان  
التنازع لا يجري فيه بل يلحق باي يلية وليس في جوار اعمال كل واحد منهما فاذا قلت ضربت واكرمت على صيغة التكلم  
وضرب واكرم على صيغة الغائب او ضربك واكرمك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين انضمت بهما يقتضيهما  
ولا يمكن اعمال احدهما فيما انضمت بالآخر لانه المنضمت بهما يمتد بها هو كجزءه ولا يتصل بهما من آخر  
فلا يرتفع في المنضمت بل يرتفع في المنفصل طرد اللباب وانما قيد بقوله بعدهما لان الكلام الظاهر اذا كان متقدماً  
او متوسطاً يلتحق بالفعل الاول اذ يستحقه هو قبل الكلام بالثاني فلا يكون في مجال نزاع فلا يكون من هذا

كقولك زيد اضربت وكهنت وضربت زيدا وكهنت فان قيل التنازع لا يتحقق في تركيب ما عند احد لان التصريح  
ذهبوا الى اعمال الثاني واضرار الفاعل <sup>في حذف</sup> المفعول ان استغنى عنه والاظهر والكوفيين الى اعمال الاول وانما  
الفاعل وللفعول في الثاني لان عينه مانع فيظهر ولا على ما ياتي في المتن فكيف قالوا اذا تنازع الفعلان <sup>الآخر</sup>  
فيل المراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى واذ قصد توجه الفعلين الى اسم واحد في  
القلب والفاء في قوله **فقد يكون جواب** اذ افعل هذا يكون الفاء في قوله فان عملت للتفسير ويجعل  
ان يكون الفاء للتفسير والجزء محذوف تقديرا واذ تنازع الفعلان ظاهر بعدهما جازا اعمال كل واحد  
منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان عملت ايضا للتفسير ويجعل ان يكون الفاء للتفسير جزاء للشرط قوله  
فان عملت الثاني الى <sup>الآخر</sup> اي فقد يكون تنازع الفعلين واقعا في **الفاعلية** اي فاعلية الاسم الظاهر  
وبناء النسبة مع التاء فينمى معنى المصدرية اي في كونه فاعلا **مخوضتي وكهنتي زيد**  
**وقد يكون واقعا في المفعولية** اي في مفعولية الاسم الظاهر اي لونه مفعولا  
**مخوضت وكهنت زيد** وقد يكون واقعا في **الفاعلية والمفعولية**  
**مختلفين** في الاقتضاء بان يقتضى احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية معا  
مخوضتي وكهنتي زيد وانما انصاف قوله مختلفين على انه حال من الفعلين التقديرين اللذين هما فاعل  
المصدر المضاف اليهما المدلول بالضمير المستكن في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة  
العطف اي وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية معا حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء  
فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك المصدر فيتحد عامل الحال وصاحبها وتقابل ان يقول لو كان ذلك  
حالا من الفعلين التقديرين وعامل المصدر المدلول بالضمير المستكن في قوله فقد يكون يلزم اعمال الضمير العائد  
الى المصدر في الحال وصاحبها لا محالة وذا هتمت ويمكن ان يجاب بانه حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير  
فيكون حالا من مفهوم الكلام وعامل المصدر المفهوم من الكلام والحال يجز ان يكون عاملا معنويا  
مفهوما من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب اعمال مفهوم الكلام لان باب اعمال الضمير يمكن ان  
يقال انه جز كان المحذوف اي ان كان الفعلان مختلفين عمدا بان كان احدهما رافعا والاخر ناصبا وقوله  
**ويختار البصريون** بكسر الباء والقياس الفجر وكان الكسر لا يقيمه الفصل بين المنسوب الى المدينة  
وبين المنسوب الى المدينة بمعنى الجارية اي يختار النخاعة المنسوبة الى البصوق **اعمال الثاني**  
عطف على الجاء المحذوف اي واذ تنازع الفعلان ظاهرا جدا يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون  
اي نخاعة البصوق اعمال الفعل الثاني مع تجويزه بان الاول فالأختلاف في الاختيار والاولوية دون الجواز  
واحتجوا بان الفصل الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذ اقدس وبيان اعمال الاول يستلزم  
الفصل بين العامل والمفعول وهو خلاف الاصل اذ الاصل في المفعول ان يبي عاملا وباستفاضة  
الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء منه قوله تعالى ها يوم اقرءوا كتابيلا حيث عمل الثاني  
اذ لو عمل الاول لقبيل اقرءوا لاختيار اضمار للمفعول في الثاني عند اعمال الاول ومنه قوله تعالى

الاولي اخرج عليه فخرجت اعمى لئلا اذا لو عمل الاول فيقول لزيد لم يرد منه قول الشاعر ومكنا مودة كان موتها بحجر فوقها واستشعر لومها  
 حيث عمل الثاني والاولين واستشعرته لما ذكرنا ومن قول الآخر قطع كل ذي بين فوقه زرع ونق اعطوا من حق غيرها بحيث عمل الثاني لا يفتور  
 اما في المصراع الاول فلانه لو عمل الفعل فوفاه لما قلنا واما المصراع الثاني فلانه لو اذ لك ليقبل معنى هو غير ما بانها والضمير مطر لانه صفة  
 ثم غير من حيث وقع جز العزة وهو صفة الغريم حيث استدل به الصنف اذا جرح على غير من اخرج

ابراز الضمير في الرفع والجر  
 ميراد الرفع

لم يبرز الضمير على انه قد عمل الثاني بخلاف ما لو كان الغريم معولا لقوله معنى فانه لا يجب ابراز الضمير في  
 مطول لانه وان كان صفة جرت على غير من هي له حيث وقع جز العزة وهو صفة الغريم لان ضميرها اضم ضمير بنية  
 التفسير لان الغريم تفسير لضميرها فلا يجب فيه ابراز الضمير **ويختار التثنية** اي غداة الكون  
**اعمال الفعل الاول** مع تجويز اعمال الثاني واحتموا بان الاول اسبق الطالبين فهو اولى باعطاه  
 المطلوب وبان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر وكذا ان الثاني اعمال الاول فكان اولى ويقول المرء  
 بالخير فلوانما اسع كادني معيشة + كفات ولم اطلب قليلا من المال + فان كفات ولم اطلب قليلا في قيس و  
 عمل كفات في حق الزنقة به مع امكان اعمال الثاني وهو اولى اذ لا تتفاوت في النظم بين نصب قليل  
 ورفوع مع ارتكابه بخلاف الاصل وهو حذف المفعول بالاتفاق فلولا اعمال الاول لمختار للمختار الشاعر  
 البصير كما يختار الالوجه المختار في الاختلاف على ان اعمال الاول هو المختار وجوابه ياتي في المتن ثم يبين  
 ان المختار اعمال الثاني عند البصريين واعمال الاول عند الكوفيين شرع في تفسير مذهبها وبيان كيفية  
 الاعمال فقال **فان عمل الثاني** الفاء للتفسير وانما بدأ بتفسير اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر +

استعمالا اي فان عملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقضيا للفاعل والمفعول

**اضمير الفاعل في الفعل الاول** اذا اقتضى الفاعل على **وقوع الظاهر** اي على موافقة

الاسم الظاهر الواقع جمل الفاعلين في الافراد والتثنية الجمع والتذكير التانيخ وتثنية واكثر زيدا وصبيان والهاء الزيد وصوتها واكثر زيد  
 وهو واكثر وصيا واكثر مستعدين وصنعتي واكثر هذات وقولهم **دون الحذف** ظرف

اضمير اي دون حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه الا اذا  
 سئل عن مسده كما في ملجاء في الازيد وفي ضرب زيد على هيئة المجهول بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جائز  
 في العطف بشرط التفسير بخلاف هو الله احد ونعم جلا فلان قيل لم يظهر الفاعل في الاول عند اعمال  
 الثاني ليلزم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قبل لظاهر ذلك لزم التكرار وهو قيد فلا يصار اليه

**مع امكان الاضمار خلافا للكسائي** مفعول مطلق افضل محذوف اي يخالف القول +

بالاضمار دون المحذوف خلافا للكسائي فانه يقول بحذف الفاعل دون اضماره تخرا عن الاضمار قبل  
 الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جائز نحو نعم جلا وقيل هو الله احد بخلاف  
 حذف الفاعل بدون سلاشي مسدا لانه لو وجد في كلامهم اصلا فان قيل قل جله حذف الفاعل  
 بل دون سلاشي مسدا لا نحو قوله تعالى اسمع بام وابصر حيث حذف بام في الثاني وهو فاعل عند

وبمهما قام وما قصد الا انا حيث حذف الا انا في الاول وهو الفاعل وهو اذ حيث حذف الفاعل وهو الواو  
 وبمهما اكرموا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظا ليلين في ساكنان وان بقيت خطا ليلين يتبس كجم  
 بالواحد وبمهما اطعموا في يوم ذي مسغبة حيث حذف فاعل المصدر قيل ان المصدر قاصو في العمل لا يجب قبال  
 وجود الفاعل فتوارة العلم في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد كما من باب حذف  
 الفاعل ولا مثله السابقة من باب تقدير الفاعل كما من باب حذف نسبا منسيا والمخروف في باب التنازع هسيا  
 منسيا ويظهر اثر الخلاف بين التناهيين بالاضمار بين الفاعلين المحذوف في التثنية والجمع دون الواحد لكون  
 الضمير بارزا فيهما ومستتر فيه فيقال في الاضمار ضرباني والرمي الزيدان وضربوني والرمي الزيدون وفي المحذوف  
 ضربني والرمي الزيدان او الزيدون بخلاف ضربيني والرمي زيد حيث لا يظهر اثر الخلاف في صورته بل  
 معترفان الفاعل في الفعل الاول مضمرة مستتر عند الفاعلين بالاضمار ومخروف عند الفاعلين المحذوف وقوله  
**وجاز جمة مضمرة اياد** بخلاف الفراء والواو اعراضه اي وجاز اعمالا الثاني عند اقتضاء الاول  
 الفاعل وقوله **خلاف للفراء** مفعول مطلق اي يجازي القول بالجموع بخلاف الفراء فانه منح جواز  
 ذلك للزم واحد المخطورين الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل وروى عن الفراء شريك الراغبين والاضمار  
 بعد الاسم الظاهر كما في صوتق تاخير الناصب يقال ضوبي والرمي زيد هو وضوبي والرمي زيد هو وروا  
 التثنية غير مشهور في قوله **وحذفت للمفعول** عطف على قوله اضمرت الفاعل اي وان  
 اعلمت الثاني حذفت المفعول ان اقتضى الاول للمفعول **ان استغنى عنه** هذا شرط استغنى  
 عن الجزاء لتقدم ما يغني عنه والجزاء والمجور اعني حذفت مفعول ما للريم فاعدا اي حذفت المفعول  
 ان كان ما استغنى عنه بان لم يكن مفعولا لافعال القلوب نحو ضربت وضربني زيد واعطيت واعطيتني  
 زيد وهالان المفعول فضة فلا ضور في اضمار قبل الذكر فيعذف للذكر الاسم الظاهر عليه وانما يذكر  
 مثل هذا المفعول تخيرا عن سماجها للتكرار وانما لم يفرخ كك تخيرا عن الاضمار قبل الذكر في الفضة واما الاضمار  
 في قولهم بربرجلا فتاذا **والاداء** اي وان لم يستغن عن اي وان كان عاملا يستغن عن اي وان كانت  
 مفعولا ثانيا من باب علمت وكان الادل مذكورا الظاهر المفعول نحو حسبي منطلقا وحسبت زيدا  
 منطلقا فان حسبي وحسبت لما تنازعا في منطلقا لا غير واصلي في حسبت وجب اظهار مفعول  
 حسبي وهو منطلقا الاول ليلين كما اقتضاه على احد المفعولين ثم لا فرغ عن تفسيره ذهب البصريين  
 وبيان كيفية افعال الفعل الثاني شرعا في تفسيره ذهب الكوفيين وبيان كيفية افعال الفعل الاول فقال  
**وان علمت الاول** عطف على المشطية السابقة وهي قوله فان علمت الثاني وان علمت الاول كما هو  
 الكوفيين سواء كان مقتنيا للفاعل او المفعول **اضمرت الفاعل في الفعل الثاني**  
 اذا اقتضى الفاعل على **وقال الظاهر** بالاتفاق نحو ضربت وضربني زيد وضربت وضرباني  
 الزيدين وضربت وضربني الزيدين **واضمرت المفعول** ايضا في الفعل الثاني اذا اقتضى  
 المفعول على **المختار** على وقف الظاهر نحو ضربي وضربته زيدا وضربني وضربته الزيدان

وضرهي وضربهم الزيدون وانما اظهر للمفعول في الثاني لان اضمائه ليس قبل الذكر لتناقض الالام الظاهر بالفعل  
الاول وهو مقدم على ما يضم في الفعل الثاني حكما فلا يحدف مع امكان اضمائه **الا ان يمنع مانع +**  
**مظهر** استثناء مفرغ ابي اضمخت المفعول على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الامكان  
فحينئذ وجب اظهار للمفعول وهو ما اذا كان مفعولا ثانيا من باب علمت مع ذكر المفعول الاول غير مطابق  
للتاخر مثل حسبي وحسبته ومنطلقين الزيدان مطلقا فان حسبي وحسبته ما تنازعا في مطلقا +  
فاعمل الاول وهو حسبي فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا لاهم المفعول الاول في حسبته ما  
واظهر الثاني وهو منطلقين لما منع يمنع اضمائه وهو انه لو اضم مفرجا خالف من هو له وهو المفعول الاول  
وذا غير جائز لوجوب المحال واما ايضا صدق عليه في هذا الباب ولو اضمه في خالف المعاد وهو قوله منطلقا  
فما امتنع كما صار وجب اظهاره وان كان مطابقا للظاهر فيمنع نحو حسبي وحسبته اياها زيد منطلقا لانه مفرغ  
من ذلك شرعا في جواب ما نسك به الكوفيون بقول امر القيس من ان كفا في ولم اطلب ان غا في قبيل واعمل  
كفا في فقال **وقول امر القيس +** فلو انا اسع لادنى معيشة + كفا في ولم اطلب قبيل من  
المال ليس منه القول عجزى المفعول ابي مفعولا ليس من باب التنازع **لكنها المعنى** ابي لاجل  
فساد معنى البيت على تقدير توجهها الى قبيل من المال حيث يلزم التناقض وخلاف المقصود لان  
كلمة لو يجعل المبتدئ من شرطه وجزائه وما عطف على احدهما منقيا والمنع من كل واحد من ذلك مثبتا  
فاذا قلت لو اكرمتهى اكرمتهى فاكره امان منفيان واذا قلت لو اكرمتهى لم اكرمتهى فالامر امان مثبتان وهذا قوله  
معيشة لانه انما سئل عن معيشة ابي انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت وقع في سياق لو وكذا قوله كفا في قليل  
من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم  
كونه طلبا لقليل من المال لانه صار مثبتا بالعطف على جزء لو قبله من المصراع الاول ان لا يكون طالب  
لقبيل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من الاول انتفاء كفاية قليل  
من المال ومن الثاني ثبوت طلبه وهو غير مقصود فثبت ان الفعل الثاني غير متوجه الى ما توجه اليه  
الفعل الاول بل الاول متوجه الى قليل من المال والثاني متوجه الى المجد الموكل المحذوف بدلالة البيت  
الثاني وهو قوله ولكفا اسع لجد موثل + وقد يدل على المجد للوئيل مثالي فيكون للمعنى لو ثبت سي لادنى  
معيشة كفا في قليل من المال ولم اطلب المجد للوئيل ابي الملك العظيم ولكفا اسع لجد موثل فلا يكون من باب  
التنازع اذ شرطه ان يكون الفصلان متوجيين الى شئ واحد وقالا الفارسي الواو في قوله ولم اطلب للمحال دون  
الطيف فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى ما ثبت في لادنى معيشة  
وما كفا في قليل من المال والمحال التي لم اطلب قليلا من المال فيكون من باب التنازع باعمال الاول وفيه  
نظر في المحال فيبدا العامل فيمتلزم كون الشرط ملزوما للكفاية للقياس بانضمام الطلب وليس كذلك  
لتحقق السمع لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا سواء طلبه او لم يطلبه نعم يمكن ان يكون  
البيت من هذا الباب باعمال الاول وحذف المفعول من الثاني على غير المختار ان كان قوله ولم اطلب

عطا على مجموع الجملة الشظية دون الجزء او كان اعتراضا حيث لا يكون جيتذ في سياق لو فلا يصير  
مقتبا فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امر القيس مبتداء وقوله ليس منه خبرا وقوله كفا في  
في البيت جواب لو وفي الكافية بدل من قول امر القيس وازاحة الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل  
ثم المصنف لما اخرج مفعول ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرعا في تعريفه بجعل على حرف  
فقال **مفعول ما لم يسم فاعله** اي مفعول فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل بينه كما فصل  
المبتداء لثقله متعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا **كل مفعول حذف فاعله**  
**واقيم هو مقامه** كلمة كل لبيان الاطراد فلا يكون ذكرها ههنا مستتكر او قوله حذف  
فاعل صفة مفعول وهو تأكيد للضميمة المستتر في اقيم اي واقيم ذلك للمفعول مقام الفاعل وانما الكلايلا  
ينوهم اسناد اقيم الى قوله مقامه قال قيل هذا الحد صادق على الريح في قولهم انبت الريح البقل حيث  
كان في الاصل مفعولا في اي انبت الله البقل وقت الريح فهو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام  
فيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا لصديق حد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف  
ثم لما فرغ من تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرعا في بيان شرطه فقال **ونشرطه** اي شرطه منقول  
ما لم يسم فاعله **التعريف صيغة الفعل الى فعل او يفعل** وصيغة الصفة  
الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افعل واستفعل وعزها ما ابني للمفعول  
فيل في الكلام حذف مطوف اي الى فعل وفعل ونحوها ما ابني للمفعول او يقال للراد بقوله **فان فعل**  
مجرد اللفظ واللفظ اذا الريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم هو تاويله بصيغة اشتهر سماه بها كما في لكل  
فرعون موسى اي لكل جبار عادل والصفة المشبهة في اللفظ فعل ويفعل كونه ماضيا مجهولا ومفعولا  
مجهولا او كونه صيغة للبنى للمفعول فيكون المعنى ان تغيير صيغة الفعل الى الماضي المجهول والمضارع المجهول  
او ان تغيير صيغة الفعل المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول ما لم يسم  
فاعلها موهوبا بان كل مفعول صالح لا قامته مقام الفاعل شرعا في بيان ما يقع من المفعولات مقامه وملايقة  
فقال **ولا يقع للمفعول الثاني من باب علمت** مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند  
الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لم يكن مسندا ومسندا اليه مطامع كون كلا  
الاسنادين تاما بخلاف المحبى محروب زيد فان محروب وان كان مسندا ومسندا اليه لكن اسنادا الى  
الفاعل غير تام وكذا لا يقع للمفعول **الثالث من باب علمت** مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول  
الثاني من باب علمت في كونه مسندا وكذا الثاني مفاعيل عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف  
علمت زيدا عنده امة **والمفعول له والمفعول معه** اي المفعول  
له وللمفعول معه مثل للمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب علمت في انهما لا يقعان مع  
الفاعل ما الاول فلان للمفعول له جواب لم ويبطل السؤال عن اللمية قبل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا  
الدليل يوجب ان لا يجوز اقامة للمفعول الصجداظهار اللام ايضا لان جواب لم وقبحا ذلك بالاتفاق

يقال ضرب للتأديب وما يقال لا نسلم انه بعد اظهار اللام جواب لرفقيه وهاء لا يتخلفان المفعول له بلام انما  
يقع جوابا للهم لكونه صالحا للجواب للهم ولا يتفاوت تلك الصلاحيته بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتأديب  
بمجر جوابا لمن قال لضربت كما ان تأديبا صحيحا كذلك وهذا المريف بالوجود ان كمالا برهان وعلى بعض المشتاق  
بان الضرب فيما قصد عليه مشعر بالعلية فلواقيم مقام الفاعل صاعدا فمفعول كالتأديب بالعلية وفيه نظر  
يلزم من هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة تشعر بالعلية وليس الامر كذلك بل اللغ مطلق وكان هذا الدليل  
يقضي امتناع اقامة الضرب ايضا لان الضرب فيما قصد به مشعر بالظرفية فلواقيم مقام الفاعل فاما  
الضرب والتأديب وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو استدل به الضرب فلا  
يجوز اما ان يجذف او او عند اسناد الفعل اليه اما لان حذفه بتغيير ماهية المفعول مع حذفه من كونه  
مفعولا معه وان لم يجذف ينتج التناد اليه اذ لا او يمنع الاسناد اليه ثم لما بين المتاعيل التناهي لا يقع موقع  
الفاعل شره في بيان ما يقع موقعا هناك **واذا وجد المفعول** بلا واسطة ان الكلام مع غيره  
من ساير المتاعيل التي تقع موقعا وفي المفعول المطلق الذي ليس بالأكيد وظرف الزمن والمكان والمفعول  
بواسطة حرف جر **تعيين** اي تعيين المفعول بلا اقامته بفعل الفاعل اي الاستناد الفعل اليه وانما  
تعيينه لان الفعل للجهول بقوله وسند اليه حقيقة والى غير ذلك من الملايسات مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة  
مع امكانها فان قيل لا يخرج المفعول المطلق والرهان على المفعول به باعتبار ان كل واحد منهما جزء من لول الفعل  
لان الفعل يتبع المصدر والرهان وكذا المكان باعتبار انه مستلزم مدلول الفعل لان كل مصدر يستلزم  
المكان بخلاف المفعول به فانه مقتضى مدلوله من حيث ان المصدر يقتضى المحل من جهة الوقوع عليه و  
لا يستلزمه فان الضرب في ضرب زيد امثلا وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار  
المصدر فيه بل باعتبار الصفة التقليدية فان فسر المصدر يمكن ان يكون بدون المفعول به كالقيام والقعود وغير  
هما من المصادر اللازمة فثبت ان احتياج الفعل الى هذه المتاعيل اشدهم احتياجه الى المفعول به فلم يشتر  
في عينه بل يخرج من عليه ان الفعل للجهول غير معنى لو احل من هذه المتاعيل فكان راجحا عليها ولذا  
**تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير** بن اشديد في **اسلا**  
**فتعين زيد** التمام للتعليل وهذا تعليل على القليل المذكور انما قيل تقولا كذا فتعين زيد فكانه  
قال مثاله كذا الة تعين فيه زيد كما ترى من وجود غير من المتاعيل التي تقبل للاقامة فان قوله يوم الجمعة  
ظرف زمان وقوله امام الامير ظرف مكان وقوله بن اشديد مفعول مطلق لتسوية باعتبار الصفة وقوله في اسلا  
مفعول به بواسطة حرف الجر ان المفعول به بلا واسطة حرف جر اقيم مقام الفاعل ولما قيل ان يقول ان  
قوله في اسلا مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث  
يجوز تقديره في شرط نصب للمفعول فيه كشرط نفس المفعول فيه فيلزم ان يظهر ظرف المكان وتوابعه نظير المفعول  
به بواسطة وايضاله ان يقول ان كلام المصنف غير منظم فان قوله اذا وجد وقوله تعين وقوله يقول  
اسلامه مستنقذ وقوله تعين زيد ما من اللهم الا ان يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى يوم



ويؤيد في الصور ففرع من السموات والأرض **فان لم يكن** تامة لانها قد اى فان لم يوجد المفعول بلا واسطة في الكلام **فجميع سواء** في جميع الفاعيل مستوية في الاقامة لاستواء الجميع في عدم ميباء الفعل بالجهول او كون الاسناد اليه مجازا فان قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو ان الكلام لا يوجد جميع الفاعيل مع مفعول كاستتقيم لا يتايبه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ماسوا المفعول به فجميع سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل للراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ماسوا سواء في جواز الاقامة وعند وجود كانت سواء في عدم جواز الاقامة او يقال للراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكر في التركيب المذكور من الفاعيل سواء وان وجد فجميع ما يذكر منها فيه ليس لسواء لترجح المفعول ولو قال والا فالبواقي سواء كان انحصرت في فعل للشرط واوضح لان لفظ الجميع يوهم حذف المقصود على ما عرفت **والمفعول الاول من مفعولي باء اعطيت** وللراد بياني اعطيت كل فعل متعدد الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول كسوف اى المفعول الاول من الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول **اولى من المفعول الثاني** في اقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول من اعطيت زيدادرها في معنى الفاعلية اذ هو ما يط اى اخذ وكذا المفعول الاول من كسوف زيداجبة في الا معنى الفاعلية اذ هو مكشوف في الثاني منها معنى المفعولية لانه ما اخذ ومكشوف وما في الا معنى الفاعلية فهو اثنان والبق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطيت زيدادرها فان كل واحد من مفعوليه يصلح ان يكون اخذا وما اخذ اختلف اعطيت زيدادرها فان الثاني لا يصلح ان يكون اخذا بل يعين لكونه ما اخذ اذ لا يسرى في اقامته ثم لا يخفى من بحث الفاعل ومفعول ما لم يكن فاعله شرعا في بحث المبتداء والخرف قال **ومنها المبتداء والخبر** مبتداء متقدم والخبر والمجمل عطف على قوله فانه الفاعل اى من الرفعات المبتداء والخبر ات الضمير ههنا لتاينث العا وذكره لتذكير الخبر وفي بعض النسخ ومنها المبتداء والخبر اى وما اشتمل على عمل الفاعلية المبتداء والخبر وفي بعض النسخ المبتداء والخبر فلهذا يكون المبتداء مبتداء محذوف والخبر اى ومنها المبتداء والخبر اى وما اخذ والخبر الكفاء بما ذكر في الفاعل ولذلك حذف ذلك في سائر الرفعات الايتية وانما جمع المبتداء والخبر في فصل واحد لكان للذم بينهما على ما هو الاصل اذ الاصل فيما اذا ذكر احد ههنا ذكر الاخر ما حذف احدهما فحذف الاصل ولا شتر كما في كون عامهما معنويا وغير ذلك **فالمبتداء هو الاسم** والعوامل **القضية** قوله المبتداء مبتداء وهو ضمير الفصل كالحل من الاعراب وقوله الاسم خبر وقوله مجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق بالخبر وقوله القضية صفة العوامل اى العوامل المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الخبر الى الكليات وعلى الاول يكون اللفظ معنى التلقظ اى العوامل المنسوبة الى تلفظ لفظ ذلك العوامل فيكون العوامل منسوبة الى اللفظ وعلى الثاني يعنى الملفوظ اى العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة ملكية والعوامل بعض جزياتها وفي قيد الاسم اختراز عن الفعل فانه لا يقع مبتداء والراد بالاسم اعم من كونه

اسما لفظا او تقديرا فيدخل في الحد سواء عليهم ان ذكرهم ام لم تذكرهم وشمع بالمعدي خيزون ان تراها  
 ونحو ان زيد منطلق وفي قيد المجرى عن العوامل اللفظية اخر ارض عن الاسم الذي يدخل فيه عامل لفظي  
 وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرهابياي كان وان وعلمت كما فسرهابياي العالمة جار الله الذي  
 في المفصل لا تعرف المبتداء وحده فيالحكمي ان يطلق بخلاف جار الله حيث قصد بيان ماهو المشترك  
 بين المبتداء والخبر قايلاها الاشهاد المجرى ان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشاركة بينهما المجرى  
 عن العوامل التي من شأنها ان تدخل عليها وهي الابواب الثلاثة وفروعها ليس الا الايراد على  
 المصنف قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك مبتداء وليس مجرد عن مطلق العوامل  
 اللفظية لان الباء زائدة والحروف الزائدة لا يعتد به وقوله **مسند اليه** حال  
 من الضمير المستكن في قوله المجرى والمجرى ومفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا وهو  
 انما عمل لانه حال معقق على ذي الحال وفيما اخر ان عن خبر المبتداء والقسم الثاني من المبتداء  
 فانه خارج من هذا القسم فان قيل ماله اني ضمير الفصل في حد المبتداء والمجزون حد الفاعل و  
 مفعول ما لم يسم فاعله قيل الكثرة في بعض الحدود بالمحصر المستفاد من المقام كما كان الاطراد و  
 الانعكاس وصوره بذلك في بعضهم ليكون صور التصريح دالة على صور الاكتفاء وقيل صح بالمحصر  
 هنا ح اعلم من ثم ان اسم الفاعل مبتداء و فاعله مسند الخبر كما قيام الزيدان لانه مسند له كما مسند  
 اليه ولانه اسم الصفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضي قصر الخبر  
 على المبتداء دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق مقصورا على زيد لان زيد  
 مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرى عن العوامل اللفظية المسند اليه والصفة الواقعة  
 في الخبر لا يشترط مقصورا على المبتداء لان المبتداء مقصور على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا يحصل  
 بضمير الفصل زعمه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتداء بلا خلاف ولجيب بان قد يجيء تقضى  
 المبتداء على الخبر كما يقال الكرم هو التقوى ومنه قوله تعالى **واولئك هم المفلحون** اي اولئك هم المفلحون  
 على الفلاح كما يتعدى الفلاح منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتداء مقصورا على الاسم  
 المذكور والصفة المذكورة فلا يكون المبتداء غيرها فيحصل به زعمه فان قيل الخبر يرد عن العوامل  
 اللفظية يقتضيه سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب يقتضيه سبق وجود الثياب ولم يوجد  
 في المبتداء عامل قط قيل سلمنا ذلك لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك **لخمار ضيق** فم  
 الركبة والركبة البير وقولك سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الغنبل وقوله تعالى امتنا  
 اثنتين واحيينا اثنتين بضميمة العلم اهل امانة وههنا من هذا القبيل فان قيل الخبر يرد  
 في الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتداء هو الاسم الذي  
 لم يوجد فيه كل عامل لفظي وفي الكل في الوجود لقولك لم يقم كل انسان لا عموم اللفظ لقولك كل انسان  
 لم يقم وقد عرفت ان معنى العموم لا يبيد في الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يبيد في الحكم عن كل

أفراة فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لأن التجريد عن شمول الوجود كما يكون شمول  
 المعام يكون بالاتفاق أيضا قيل هذا انما يريد اذا كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك  
 بل هو سلب على وجه العدد واد النسبة ايجابية كقولك الحمد لاسي وانبات التجريد عن جميع  
 العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم المفعول لا يبقى العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي لم يوجد  
 فيه عامل لفظ او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط فيفيد في العموم <sup>في</sup> العموم <sup>في</sup> التناول العلم و  
 الاتفاق فتعين أحدهما وهو شمول العدم بالدليل الخارج كما في قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال  
 فخور وان الله لا يحب كل افكاريتم ولا تطع كل حلافي وذلك الاليل ههنا شتمة الاصطلاح على ان  
 المبتداء هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظ ويمكن ان يقال ان الالف في قوله العوامل الجسد و الاستغ  
 فيبطل معنى الجمعية اي المبتداء هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظ فلا يريد ما ذكر اصلا وقوله

**او الصفة عطف على قوله الاسم اي المبتداء هو الاسم المذكور او الصفة الواقعة بعد  
 اللف او الف الاستفهام والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة**

بجها كما المنسوب نحو ما قرنتي اخوك وانما قيد الصفة بكونها واقعة بعدها ليحصل الاعتقاد وفيها  
 اخترا عن قولك قايم زيد فان الصفة ليست بمبتداءة لعدم اختلافها للاخيش والكوفيين وكلية  
 اولع الخلود والجمع وليست للشك والتشكيك فلينا في التعريف او هي لتقسيم الحمد و  
 الحمد وضابطة تقسيم المحدود ان يذكر في صدر الحمد ما يتناول كلا القسمين وهناك ذلك فان قوله  
 الاسم يتناول كلا القسمين اذ المراد بالاسم ما هو قسيم الفعل كما دل عليه كلام المصنف في شرحه  
 لا تقسيم الصفة كما زعم بعض الشارحين فان قيل ان اريد به قسيم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين  
 فالظاهر ان المراد قسيم الصفة ليحصل التقابل قيل التقابل بين القسمين يحصل بالنظر الى المجموع او

يقوله مسند اليه فان المبتداء في القسم الاول مسند اليه وفي الثاني مسند به ولا يجوز ان يراد قسيم  
 الصفة لانه يلزم حينئذ تقسيم الحمد اذ ليس في صدر الحمد ما يتناول كلا القسمين وقوله **رافعة**  
 حال من ضمير الواقعة اي حال كون تلك الصفة رافعة **ظاهر** بان كل صفة مفردة والظاهر  
 الذي بعدها مني او مجبوعا وانما قيد بالظاهر اخترا عن الصفة الرافعة لضمير نحو ايمان الزيد ان  
 فانما رافعة لضمير عليه الى الزيد ان ولو كانت رافعة للظاهر لم يجرى تقيدها للمعرفة ان رافع الفاعل اذا قدم  
 عليه لا يثنى ولا يجمع فكانت خبر اليسر الا ان قيل يخرج من هذا الحمد مثل اقام انتما فان الصفة رافعة  
 للمضمرة انها مبتدأة قيل المراد بالظاهر معناه اللغوي وهو خلاف المستتر فلا يخرج ذلك فان قيل  
 فان قيل الصفة الواقعة بعد هل الاستفهام الرافعة لظاهر مبتدأة ايضا بالاعتقاد على هل الاستفهام  
 نحو من قايم زيد فلو قال بعد حرف اللف الاستفهام كان اشمل قيل الصفة الواقعة بعد هل اختلفوا  
 في ابتداءية قال بعضهم انها مبتدأة وقال بعضهم انها خبر فالمصنف ان اخترا الاول كان ذلكم الالف  
 لاصالته وان اخترا الثاني كان ذكرها تقييدا واخر از عن هل فان قيل الصفة الواقعة بعد لام الموصول

الرابعة ظاهر مبتدأه أيضا بالاعتماد على الوصول نحو القايم ابوة زيد فلو قال بعد حرف الينف لوالف الاستفهام  
اولام الوصول كان اشتمل قبل ان لم يعتبر وقوع الصفة بعد لام الوصول لان هذا القسم من المبتدأ ضروري  
يصار اليه لعدم وجب آخر ولا ضرر في ههنا لزوم اعراب الصلة باعراب اللام الموصولة كما عراب ما بعد  
الابعاد غير باعرابه توضيحه ان حرف الاعراب ان يكون على الوصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام  
الحرفية والحرف لا يمتحن كما عراب فنق اعرابها الى صلتها فاعربت باعرابها عارية كما ان الاسمية الكائنة  
بمعنى غير لما كانت في صورة الالحرفية فنقل اعرابها الى ما بعد ما فاعربت باعرابها عارية **مثل زيد**  
**قايم** مثال القسم الاول من المبتدأ **وما قايم الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد الف استفهام فالصفة في هذين المثالين  
**واقايم الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد الف استفهام فالصفة في هذين المثالين  
مبتدأه وليس مسند اليها والزيدان فاعلها السامد الحرف في تمام الجدة **فان طابقت**  
**مفح** اي فان واقفت الصفة الواقعة بعد حرف الينف او الف الاستفهام اسما مرفوعا مفعلا او مفعلا  
بعدها بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعدها مفعولين **بجمل الاعراب** احدهما كون  
الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها السامد الحرف في تمام الجدة التالي كون الصفة جزا ما بعدها مبتدأ بخلافه اذا طابقت شقوا  
نحو ايام الزيدان واقايم الزيدان وفانما جيتن جليس الا فان قيل هذا القسم للمبتدأ ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجب  
اخر فلما جاز وجب آخر انتفت الضرورية قبل الضم وتبقى هنا على تقدير مخصوص لا مطلقا وهو على تقدير  
جعل الاسم الظاهر فاعلا لانك اذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا فلا وجب في الصفة سوى رفعها على  
الابتداء فتمتقت الضرورية فان قيل اعتبر في منع تاخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل  
ولم يخرب جيتن وجهان ولم يعتبر الالتباس هنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق بين جميع صور  
الالتباس جواز الوجهين قيل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهو ان احد الوجهين ان كان على خلاف الاصل  
والآخر على الاصل فعصدا ما يخالف الاصل ملبس عتق الدلتابن اذا السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذ  
اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيجمل بالمقصود قام زيد من هذا القبيل لانك لو قصدت ابتداءه  
زيد كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخير المبتدأ عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه  
خلاف الاصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصد فيلزم التباس المقصود بغيره فلا يجوز فيه  
الانفاعلية مخلوها عن مخالفة الاصل وان استوى الوجهان اصلا ومخالفة للاصل كانا جازين  
على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصلا حتى يسبق ذهن السامع اليه بل محتاج الى التامل والاستفهام  
فيكون جازهما من باب الاحتمال والاحتمال جازين والتباس عتق وذلك **مثل قايم زيد** فان جميع  
مستويان في مخالفة الاصل اذا ابتدأ به توجب وقوع المسند به مبتدأ وهو خلاف الاصل وجزيته  
توجب تقدير الخبر على المبتدأ وهي ايضا خلاف الاصل فاستوى الوجهان فجوز هذا هو الفرق بين جميع  
صور الالتباس وجوز الوجهين فترافع عن بيان المبتدأ به في بيان الخبر فقال **والخبر هو**  
**الخبر** عن العواصم اللغوية **لمسند الخبر للصفة** المذكور في اي

لا يكون صفة واقعة بعد حرف الينف والف الاستفهام افتر اظاه فقولاه للمجرد شامل للمبتدأ  
بقه يه وقوله المستند به احراز عن القسم الاول منه وقوله الغاير للصفة المذكورة احراز عن  
القسم الثاني منه وانما قيل هو الاسم للمجرد لان الخبر قد يكون جملة والجملة من حيث هي ليست  
باسم ولا فعل ولا حرف فترك ذكر الاسم ليشاؤل الاسم والجملة معقل انما لم يقبل هو الاسم للمجرد انما بما  
قال في المبتدأ والجملة التي وقعت خبرا بين الاسم فان قيل يدخل في الخبر يضيوب في زيد يضيوب ابوع و  
ليس خبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المستند به الى المبتدأ فيخرج ذلك لانه مسند الى الفاعل دون المبتدأ  
وعلى هذا قوله للغاير للصفة المذكورة تأكيد لان القسم الثاني من المبتدأ فيخرج جملة العناية ثم الخبر مبتدأ  
وهو ضمير الفصل والمجرد خبر والمستند بصفة التمجيد والغاير صفة اخرى ثم لا بين المبتدأ والخبر خبر في  
بيان احكامها على الترتيب فقال **و اصل للمبتدأ التقديم** اي الاولى في المبتدأ ومقتضا  
الدليل في ان يكون مقدا على الخبر لانه موصوف معنى والخبر صفة والموصوف مقدر الصفة لانه عندق الينا  
والخبر عمق الافادة والبيان اهم والا هم اليق واخرى بالتقديم بخلاف الفاعل والفاعل فان الا هم  
هو الفاعل دون الفاعل لان الفعل يدل على التجرد والحدوث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة  
على التجرد والحدوث بخلاف المبتدأ والخبر فان الا هم هو المبتدأ لان الغرض من الجملة الدلالة على  
الثبات الدوام **وشري** اي ولا جل ان اصل المبتدأ التقديم **جاز في ذان زيد**  
مبتدأ متقدم الخبر والجملة تتاويل هذا الكلام فاعل جاز وانما جاز ذلك مع كون الضمير عابدا الى زيد  
لتاخر لفظا للتقدم نية لمكان اصالة تقدمه **وامتنع صاحبها في الدار**  
الحار والمجرد خبر لقوله صاحبها والجملة تتاويل هذا الكلام فاعل امتنع وانما امتنع هذا الجود الضمير  
الى الدار وهو في الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ونتيجته لا فرغ عن بيان بعض  
احكام المبتدأ شره في حكم آخر له فقال **وقد يكون المبتدأ نكرة** كلمة قد للتقليل  
اي قد لا يكون المبتدأ نكرة في الاصل في المبتدأ التعريف لكونه محكوما عليه  
والاصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فانه انما جاز تنكيها مع كونه محكوما للتقدم حكمة عليه الفاعل  
المنكر تخصص بتقدير الحكم عليه وذلك اي التكنية **اذا تخصصت** اي قل شيوعها  
وابهامها وحصل فيها نوع تعين **بوجرم** كلمة ما ز ايق اوصفة بوجه اي بوجه اي وجب  
فان قيل بيان التكنية عند بيان اصالة التقديم غير ملائم فكان الاولى ان يذكر هنا قوله واذا كان  
المبتدأ مشتقلا على ما صدر الكلام الى آخره مما وجب فيه هذا الاصل او تخلفه قيل في المبتدأ  
اصلان التقديم والتعريف فين احدهما بالتصريح والاخر بالالتزام لان بيان قلة التكنية ليست  
اصالة التعريف فكانه قال وقد يكون المبتدأ نكرة واصلة التعريف او يقال لما بين اصالة تقديم المبتدأ  
شره في بيان ما يلزم فيه تاخره فيجوز ان هذا الاصل وذلك اذا كان الخبر مصححا نحو في الدار رجل  
فعل هذا المقصود من بيان وجوه تخصيص التكنية قوله في الدار رجل وذكر ساير الوجوه مستظلا

فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم بهذا التلخيص والبلاغة وفيه نظر لان ذكره بعد ذكره لو كان بهذا  
التلخيص كان ينبغي ان تقدم قوله في الدار رجل على ساير امثلة وجوه التخصيص فتاخيرها عن ساير امثلة  
ياي هذا التلخيص **مثل ولعبد مومن** حيز من مشرك فان قوله ولعبد مبتداء +  
تخصص بالصفة لان قوله ولعبد محتمل للمومن والكافر فاذا وصف بالمومن صار مخصوصا  
وحصل فيه نوع تعيين **وارجل في الكلام** فان قوله ارجل مبتداء تخصص  
بالعلم بثبوت الخبر كاحد الجنس لان المتصلة المعادلة للهنئة للسؤال عن التعيين  
بعد العلم بثبوت الخبر كاحدهما عنده فاذا كان الخبر معلوما صار هنئة الصفة اذ الصفة من شأنها  
ان تكون معلومة للسامع قبل اجراءها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولا  
لقبل اجراءه على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات فصارت  
المبتداء كأنه تخصص بالصفة وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار  
لفظ امر التي تدل على ثبوت الخبر كاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجهول لذلك وقوعها في  
سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المعنى هذا الجنس في  
الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا بعينه ولا بعينه كذا في العباب **وما احد خير**  
**منك** فان قول احد مبداء عند بني تميم تخصص بصفة العنوم لان النكرة في سياق  
التيقن نعم وفيه كما نجمع بين الضدين لان معنى العنوم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل التخصيص  
مع العنوم وكيف يوصف اللفظ الواحد بالخصوص والعنوم جميعا واجيب انما يلزم الجمع +  
بين الضدين لو اريد بالتخصيص هنا التفرد انتهى هو ضد العنوم والشمول وليس كذلك  
بل المراد تقليل الشيوخ والاهتمام بالحاصل في النكرات وهناك ذلك لانه لا ينافي عن كل واحد من جميع  
الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم ينق السامع اشتباها لانه الاشتباه انما يكون اذا اراد واحدا  
من الجملة من غير تعيين فيشبهه على السامع ان ذلك كاحد من هو بالتخصيص ههنا يحصل بالعنوم  
بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا القليل لا يستدعي على مذهب بني تميم  
لان ما ولا المشبهتين بليس لا يحصلان عندهم على ما يعرف **وشراهم ذاناب**  
فان قوله شراهم مبتداء تخصص بالصفة المقدرة تقديرا شرعيا عظيما امر الكلب لا شره حقيقا وذلك لان التوثيق  
فيه للتعظيم فيدل على صفة او يكونه فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل امر شراهم يجعل شره كامن  
الضمير المستتر في امره والبدل من الفاعل فاعل معنى ثم قدم ليفيد المحصر لان تقديره ما حقه التأخير  
يوجب المحصر فيكون المعنى ما امر ذاناب الاشر وانما قلنا التقدير والتأخير مع انه وجب بعيدا عن الفهم  
لضرورة تقديره وقوع النكرة مبتداء ثم اعلم ان المراد للكلب بالنيابة المعتاد قد يكون خيرا بان يكون  
المجانبي جيبا او تاجرا او محببا غير مستحقا وقد يكون شرا بان يكون المجانبي لصا او عدوا لله والكلب بناه  
غير معتاد يتشاور به ويخشى منه السوء وهذا لا يكون الاشر افعلا الاول بعد الفهم بالنسبة **وهذا**

وعلى الثاني لا يجر العصر لأنه لا يكون إلا شرا فيقدر الوصف حتى يعبر القصور فيكون المعنى شر عظيم لا حقيقيا  
 ٢ هـ خ اناب وهذا على قوا من قال بان التقيد بالوصف يدل على نفى ما عداه فمخرج طويل جاء في معنى  
 لا ضمير وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا قولهم كلب في وقت لا يجر في مثل الاسوء  
 فكان موردة هريرا يشاوم به ويمشي منه السوء والمراد بذي ناب الكلب **وفي الدار رجل**  
 فان قوله رجل مبتدأ متخصص بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل في الدار علم  
 ان ما بعلا موصوف باستقراره في الدار فكانه متخصص بالصفة بخلاف نحو قايمة رجل فانه لم يتعين  
 لكونه حكما يجوز ان يكون قايمة مبتدأ ورجل بدل كامة فلو قلنا بانه خبر يلزم الالتباس فلم يخرج ذلك  
 وفيه نظر حيث يعبر قايمة رجل مع ان هذا الالتباس موجود فيه **وسلام عليك**  
 فان قوله سلام مبتدأ متخصص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ معناه سلمت سلاما عليك فحذف  
 فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل من النصب الى الرفع ليقصد الاستمرار  
 والدوام في الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما عليك  
 لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سلمت معناه قلت سبحان الله وليت قلت ليبيك  
 فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتدأ  
 منك فاحتاج في تخصيصه الى تقدير آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى الابد والاحتياجي فيلزم التسلسل  
 ان زعمت ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلاما عليك الاول لزم الدور حيث يحتاج سلمت سلاما  
 عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والمقول يحتاج في تخصيصه الى احتياجي الخبر  
 يوجب احتياجي الكل لكون الخبر محتاجا اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بينا قيل لا نسلم  
 ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه سلمت الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج  
 الى تقدير فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدرا سلمت الذي معناه قلت  
 السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك  
 مقول قولي فلا بد من ذكر خبر قولي لئلا يكون المبتدأ بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى  
 قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه تعيين الخطاب  
 بالارادة من اللفظ الصالح وقد صاحب العباد سلمت معرضا من تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمت اي عليك  
 بعد استيفاء المفوضة ثم لا فرق من حكم المبتدأ شرعا في حكم الخبر فقال **والخبر الاسم للعهد اني المبتدأ قايمة**  
 كما يقع بالخبر يجر بالجملة لان الخبر صلوة عليها وقرآنها في الاصل في الخبر لا فراد لكونه خبرا في الكلام ثم قوله الخبر مبتدأ  
 قد يكون خبرا فيصير مبتدأ لقوة الخبر والجملة مطلقا سواء كانت خبرا او انشائية وهو الصحيح وقال ابن ابي عمير وبعض اللغويين  
 لا يكون جملة انشائية بدون تاويل نظيرة بالجملة الخبرية **مثل زيد ابوه**  
**قايمة** فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ ثان وقايمة خبر للمبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر  
 المبتدأ الاول **وزيد قام**

وقام دخل وابوه فاعله والجملة الفعلية جزئ المبتداء الاول ونظير الجملة الاثنائية قوله تعالى بل انتم لارجوا  
بكم وقولك نعم الرجل زيد على قول من جعل المخصوص بالمدح مبتداء متقدما الخبر وعند المخالفين الجملة الاثنائية  
انما يقع خبرا بالثاويل اي بل انتم مقول في حقه كما مر جيا بكم وزيد مقول في حقه نعم الرجل وفيه نقصان واذا كان  
الخبر جملة **فلا بد من عايد** يعود من الجملة الى المبتداء لان الجملة من حيث هي مستقلة  
بنفسها فاذا اتعلق بشئ يحتاج الى عايد اي الى رابط يربطها صتيها كان ذلك الرابط او غيرها كاللام في  
نعم الرجل فانه اما لاستغراق الخبر كما ذهب اليه البعض والخبر مشتق على المخصوص وغيرها فجزئ اثنائية  
عبري الذكر اللفظي واما لتعريف المجهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير  
وكوضع المظهر موضع المصغر في نحو قوله تعالى احماقة ملحاقة وككون الخبر تفسير للمبتداء في قوله تعالى  
قل هو الله احد ثم قوله بل مفتوح كانه اسم اللفظ الخبر وقوله من عايد خبر لا وزعم بعض المشايخ ان  
الحجار والمجور ومنعلق بقوله بل وجزء لا محذوف وتقديرها لا بد من عايد وفيها وفيه نظرية على هذا يصير قوله بد  
مضارع للمضارع فيكون منصوبا لا مفتوحا على نحو حافظا للقران عندك والبد هو الفراق اي كذا في  
من عايد **وقد يخالف** العايد بقرينة نحو البر الكريستين والسمن منوان بلهم اي الكرم  
والمنوان من بقرينته ان بايع البر والسمن لا يسع غير ذلك ومنه المحذوف في المثال الاول حال من  
الضمير المستكن في بستان والحال وان لم يتقدم على العامل المعنوي الا انها اذا كانت ظرفا تقدمت  
عليه حيث اشترط في الظرف ما لا يتسعم في غيرها وفي المثال الثاني في محل الرفع على انه صفة المرفوع وهو منوان  
اي منوان كايان منه ولذلك صح وقوع عنوان مبتداء **وما وقع ظرفا فالكل من**  
**مقدر جملة** اي الخبر الذي وقع ظرفا نحو زيد في الدار وعمر من الكرام فالكثر النجاة على انه  
مقدر جملة متعلق بفعل محذوف من الافعال العاقلة لالة الظرف عليه وذلك الاصل في العمل  
المفعل فتقديره عاملا في الظرف احري دلالة اذ وقع صلة بقدر جملة لا محالة فكذا اذا وقع خبرا  
ولان الظرف للمستقر يعمل لقيامه مقام عاملة فيجوز رفع الفعل الذي هو الاصل في العمل اولى  
من جعله فرعا للرفع وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد حاصل في  
الدار لان الاصل في الخبر الافراد ولان المقدر لو كان فعلا لافاد نحو زيد في الدار التقوى و  
ليس كذلك ولان المقدر حال عن الضمير لا مثقاله الى الظرف والقول مجاز الاسم عن اولى من القول  
يخلو الفعل عن ثم قوله لمبتداء وقوله ظرفا حال وقوله فالكثر مبتداء ثان وقوله انه مقدر جملة خبر المبتداء  
الثاني محذوف على اي على انه لان حذف حرف الجر من ان وان قياسي مستمر والجملة خبر المبتداء الاول  
وانما دخلت الفاء في الخبر لان المبتداء متضمن بمعنى الشرط لكونه موصولا ليفعل فان قيل ما معنى الباء  
في قول جملة وما مطر قوله مقدر جملة والمقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف فيل المقدر بمعنى  
المفروض وقول جملة حال اي فالكثر انه مفروض بل متصفا بجملة ثم اختلفوا في الخبر قال بعضهم  
الخبر هو الفاعل المقدر لا الظرف الساد مسند وقال بعضهم هو الظرف الساد مسند وهو



وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او  
محدوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام صاحب اللب والدياب وقال  
السيرافي انه محدوف مع الفعل واليه يشير كلام المصنف فاعرف ثم لما قال او لا ان اصل المبتدأ  
التقدير شرح في بيان موجبات تقديمه وتأخيرها فقال **واذا كان المبتدأ مشتقاً**  
**على ما له صدر الكلام** كالتفهام **مخو من ابوك** والشظ بمخو من  
يكريهني فاني اكرم وضمير الشأن مخو زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدأ مخو زيد  
منطلق والتعجب مخوما احسن زيد ثم قوله ما موصولة او موصوفة وقوله صدر الكلام فاعل  
الظرف وهو قوله او مبتدأ متقدم الخبر والجملة صلة اوصفة ومن في قوله من ابوك مبتدأ  
وابوك خبر فان قيل من نكح وابوك معرفة ولا يجوز ان يكون المبتدأ نكح والخبر معرفة قيل من  
نكح ظاهر ومعرفة معني لان معناه اهدا ابوك ام ذلك او ازيد ابوك ام عمر ووامر غيرهما مثل  
قولهم ما رايتك منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدأ مع كونه نكح ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة لان منذ معرفة  
من حيث المعنى وان كان نكح من حيث الظاهر لان معناه اول المدة التي اتفقت فيها الامة يوم  
الجمعة **او كانا معرفتين** اي او كان المبتدأ والخبر معرفتين مخو زيد المنطلق او  
المنطلق زيد **او كانا نكحيتين متساويتين** في رتبة التخصيص **مخو افضل منك**  
**افضل مني** فان افضل منك مبتدأ وافضل مني خبر وكلاهما متساويتان في رتبة  
التخصيص **كلاهما افضل** التخصيص مع من وانما يقول او متساويتين وان كان موصوفه موثقالا ان  
تاينث لفظا التثنية غير مرتب على التذكير فلا يجيبه امة فان قيل لو قال او كانا متساويتين يتناول  
التساوي في التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فمواجه الاطراب قيل لو قال ذلك  
يوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف كما اشتراط التساوي في رتبة التخصيص وليس كذلك فان  
قولك زيد المطلق لهما معرفة بالعلمية والآخر باللام وكذا زيد ابوك احدهما معرفة بالعلمية  
والآخر بالاصافة وقد وجب فيما تقدير المبتدأ على الخبر فصح بقوله او كانا معرفتين مخو زيد عن هذا  
الوهم وتبينها على وجوب التقدير في المعرفتين مطلقا **او كانا خبر هلاله عطف**  
**قوله او كانا معرفتين واللام للعهد اي** او كان خبر المبتدأ مقاد للمبتدأ **مخو زيد قام**  
**فان قام خبره وفعل للمبتدأ وقوله** **وحقيق لهم** جاء الشرط السابقة اي **وحقيق لهم**  
المبتدأ على الخبر في هذه المواضع اما في الاول فيلزم لا يبطل صدارة ولا يورد زيد من ابوك لتصدر  
من على جلته فلا يبطل صدارة واما الثاني والثالث فيلزم لا يلبس المبتدأ بالخبر واما اذ المر  
يلبس بان قامت قرينة على تعيين المبتدأ فلا يجيب التقدير مخو بنوا بنوا بنوا بنواتنا  
بنوهن ابنا الرجال الا باعد فان بنوا بنوا مبتدأ وبنوا خبره لانه لو جعل بالعكس  
تقلب المعنى لان ابنا الابناء منزلة الابناء منزلة الابناء منزلة الابناء منزلة الابناء

وكذا قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان قوله ابو يوسف مبتدأ و ابو حنيفة خبره لان ابا يوسف منزل منزلة ابو حنيفة لان ابا حنيفة منزل منزلة ابي يوسف ذهب الامام فخر الدين الرازي رح الى ان تقدير المبتدأ في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الكلام متعين للمبتدأ تقدم او تاخر لانه يدل على الذات والصفة للجنسية لا مما تدل على المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدأ بالخبر وهذا السر سيد يد لان الخبر يحجر ان يكون جامدا او مشتقا في الصيغة مع ان الجامد لا يدل على المعنى النسبي ولان الاسم يحجر وقوعه جزاء بمعنى السمع يكذا والصفة مبتدأ بمعنى الذات الذي انصف بكذا فللمنتطق زيد بمعنى الذات الذي انصف بالانطلاق مسمى بزيد واما الراجح فليلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قيل الخبر في اقايم زيد فعل للمبتدأ ولم يحجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفاعل الاصطلاحي دون اللغوي واقايم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فان قوله ياتي هذه الاشارة فالاولى ان يراى به الفعل اللغوي في ضمن الاصطلاح فيخرج اقايم زيد فان قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان فعل للمبتدأ مع انه لم يجب تقديم المبتدأ بل جاز يقومان الزيدان لعدم اللبس لان الفاعل هو الضمير المنقلب في يقومان فلا يصح الزيدان فاعلا اذ الفاعل واحد ليس الا قيل المراد بالفعل الفاعل المفرد فيخرج الزيدان يقومان لان الخبر جملة وفيه نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الضابطة فان قام مع فاعله جملة واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان يقومان او يقال معناه اذا كان الخبر فعلا كجملة باعتبار الصورة فيخرج نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صوت لا فعل بخلاف زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صوت اذ الضمير المستكن لم يعتبر اى ان صورى ولذا جعل ابن في ابن زيد خبرا مفردا مع ان فيه ضميرا مستكنا ثم لما فرغ من بيان موجبات تقديم المبتدأ شرعا في بيان موجبات تاخيرها فقال **واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام**

كالاستفهام ونحوه **نحو ابن زيد** فان ابن زيد مفرد مشتمل على ما له صدر الكلام وهو كالتفها فلن قيل الخبر في ابن زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فلاكثر انه مقدر جملة فكيف قال انه جزء مفرد قيل جوابه ما مر من ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صوت اذ الضمير المستكن امر اعتبارى لا صورى **او كان الخبر ظرفا** **مصححا** اى للمبتدأ المنكر ومحصاله **مثلك في الدار** فان قوله في الدار خبر مختص بالمبتدأ وهو محل تقديمه **او كان متعلقا ضميرى المبتدأ** اى المتعلق الخبر ضميرى المبتدأ بان يتصل بالمبتدأ ضمير يعرج الى الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلقه الساد مسدده **مثل على التمسك مثلها زيدا** فان قوله مثلها مبتدأ وقد انفصل به ضمير عايد الى متعلق الخبر وهو التمسك المتعلق بالمجار والمجرور يحصل او حاصل الذي هو خبر وهذا المتعلق ساد مسد الخبر او يقال الخبر هو مجموع قوله على التمسك ومتعلق الخبر هو التمسك فقط متعلق الخبر بالكل والضمير المنقلب بالمبتدأ عايد الى التمسك الذي هو متعلق الخبر قوله زيدا ضمير عن التمسك بالاضافة منزلا عن التمسك او حصل او حاصل على التمسك زيد مثلها في المقادير وانا قال هذا الكلام لان

توكل في العرب مع الزيد فالاصم الميم المحتاج الى التميز هو للثقل لا بهامه **او** كان الخبر خيرا عن  
 التاي عن مفردان المفتوحة بان تقع ان مع اسمها وخبرها الماولة بالمفرد مبتدأ **مثل عند**  
**انك قائم** فان ان للمفتوحة مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ وعندى خبراى عندي قيامك  
 وقوله **وجي يقي** خبرا لقوله واذا تضمن مع ما عطف عليه اى وجي يقيها الخبر على التبتد  
 في هذه الوضع اما في الاول فليلا يبطل صدرها ولا يرد عليه زيدان اى ليقضه اى على جملة فلا  
 يبطل صدرها واما في الثاني فليلا يبيح المبتدأ بلا تخصيص واما في الثالث فليلا يلزم الاضمار  
 قبل الذكر واما اذا الير يلزم ذلك وذلك اذا لم يسد متعلق الخبر مسددا فلا يجب التقدير كما في قولهم  
 على الله عبدك متوكل فان قوله عبدك وان كان مبتدأ انقل بضمير عايد الى متعلق الخبر وهو الله  
 لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذي هو خبر لكن لم يجب تقدير الخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل  
 الذكر لعدم سد متعلق الخبر مسددا واما في الرابع فليلا يلبس ان المفتوحة بالمكسوة اللهم  
 الا اذا لم يلبس بخول انك قائم حتى كان كذا **وقد يتعد الخبر** كلمة قد للتقليل او للتصديق  
 اى قد يتعد خبرا لمبتدأ فيكون اثنين فصاعدا وذلك اى التعداد جائز وواجب فالجائز ان ترف الخ  
 بدونه وقد يتعد خبرا لمبتدأ فيكون اثنين فصاعدا وذلك اى التعداد جائز وواجب فالجائز ان ترف الخ

**مثل زيد عالم عاقل**

ان لم يلزم للعنى بدونه نحو الخنجل ملوحا مض ولا يلق اسود ابيض وجماعا لم وجاهل ثم لا فرغ عن  
 بيان الحكم تخفركي واحدهم اشرف في بيان ما يتعلق بما قال **وقال يتضمن المبتدأ**  
**معز الشرط** وهو كون الثاني ملتا ومثال اول وقيل كون الاول سببا للثاني ويرد  
 عليه قوله تغل ك وما يلزم من نعمت من الله فان قوله وما منبتدأ متضمن بمعنى الشرط وقوله فمن الله  
 خبرا اى ما حصل بكم من نعمة فهو صادرة من الله تعالى مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين  
 ليست بسبب لصدور النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله تعالى  
 سبب لا يصلها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية الكلمية او للاختيار عن اى ما حصل بكم من  
 نعمة فيحكم او فيغيرها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التي حصلت بهم سبب الحكم والاخبار  
 يكونا صادرة من الله تعالى والما في قوله **في خبر دخول الفاء في الخبر** لاطف وهو

محطوف على قوله يتضمن واللام في الخبر للعهدي اى يحذف دخول الفاء الجزائية في خبر المبتدأ اذا  
 قصد سببية الاول لثا او ملتا **انك للدول الافلا** اى ان قصد ال بينة الملائكة فالقوة في الخبر ليدخل قصد السببية او اللان  
 واللام عن ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وانما قال في خبره ولم يقل فيمكن ان قصد السببية او اللان  
 في خبرا يجوز دون الوجوب او يراد بقوله **يصلح ان الفاء عند قصد السببية** او اللان  
 جائزا لا واجبة لان الخبر كالجاء فمن حيث ان ليس خراج الشرط حقيقة تجاز بغيرها مع قصد السببية او اللان  
 نحو الذي ياتي في لدرهم **وذلك اى المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط هو الاسم** كقولهم  
 اى الاسم الذي وصل **بفعل او ظرف او التركة** الموصوفة بما اى

والنكرة التي وصفت بالفعل او الظرف ولقائل ان يقول ينبغي ان يقول والنكرة الموصوفة به لان  
العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يعرف يقال زيد او عمرو قائم ولا يقال قايمان لان محل على حذف  
المضاف من المقدم اي الموصوفة باحدهما اي باخذ المذكورين نظير الموصول **مثل الذي**  
**ياتي اوفي الدار فلدرهم** الفاء جواب المبتداء الذي تضمن معنى الشرط وقوله  
اوفي الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبايق على عبايق اي يقال يا اوتيقا في الدار كما  
يأتيك ومثله نظير النكرة الموصوفة وهو **وكل جلي ياتي اوفي الدار فلدرهم**  
**درهم** اي يقال ياتي اويقا في الدار موضع ياتي فان قيل عبارة الشئ كثير الى ان المبتداء  
المتضمن لمعنى الشرط منحصري في هذين القسمين اي في الاسم الموصول بفعل او ظرف وفي النكرة  
الموصوفة بهما لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضي الحصر وللمبتداء الدخول عليها ما نحو اما زيد  
فمنطلق والمبتداء المتضمن بمعنى حرف الشرط نحو من ياتي فلدرهم وما علمت لليوم فانت تجزي  
به عدا والمبتداء الموصوف بالاسم الموصول بفعل او ظرف كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون  
منه فملا قلوبكم من هذا الباب ايضا فكيف يستقيم الحصر قيدها كلامنا فيما اذا دخل الفاء في الخبر  
لتضمن المبتداء معنى الشرط والفاء في القسمين الاولين حرف الشرط لا لتضمن المبتداء معنى  
الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثاني فلان كل واحد من من وما يتضمن معنى  
حرف الشرط ويجري فيه احكام الشرط والخفاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم والجواز والامتناع  
في مظاهرها ويجعل الماضي مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتداء المتضمن بمعنى  
الشرط فانه لا يندرج في خبر الفاء وان كان جملة اسمية لما ذكرنا ان قصد السببية والملازمة  
انما جاز لا واجب كما يجعل الماضي معنى المستقبل فتقابل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجوز المصارع  
فذكر القسمين الاولين في هذا الباب ليس جديدا واما القسم الثالث فالحق بالموصول بفعل او ظرف  
فصير **المصروع لبيت ولعل** اذ دخل على المبتداء المتضمن معنى الشرط **مانعان** دخول  
الفاء في الخبر **بالاتفاق** اي باتفاق الثوريين فلا يقال لبيت او لعل الذي ياتي اوفي الدار  
فلدرهم وكذا لا يقال لبيت او لعل كل رجل ياتي اوفي الدار فلدرهم ثم انهم بعدما اتفقوا على  
كونها ما تضمن دخول الفاء اختلفوا في تعليل ذلك بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتداء  
معنى الشرط وقد بطل لان الشرط وهو الصداق بدخولها فبطل الشرط لان الشيء يتبع بانتفاء  
لازمه وعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتداء معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولها  
لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير وجود المبتداء وهما يعجزان الجملة من القطع الى الشك  
لانادتهما التقني والترجي فلن قيل باء كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء في الخبر بالاتفاق  
فما وجه تخصيص لبيت ولعل قيل تخصيصهما بيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل لفظا  
فالمعنى وبيت ولعل من بين الحروف المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق فان قيل لم يتم تخصيص بيان الاتفاق

ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا ما نغان بالاتفاق قيل وجه ٤  
التخصيص ان باب كان وباب علمت لا يفارق بعضها بعضا في المنع والاتفاق بخلاف الحروف  
المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض **والتبعض انهما اي الحق**  
بعض النحويين وهو سيديويه ان المكسورة المشددة ببيت في منع دخول الفاء في الخبر  
ليطلاق صد ارة الشرط بدخولها خلافا للاختصار فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير معنى  
الشرط بل يؤكداه ونقل بعضهم الخلف على العكس الصحيح الجواز بدليل قوله تعالى  
ان الذين قتلوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان  
الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم واجاب عنه المانع بان الفاء في مثل هذه الايات ليست  
بجزائية بل هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الايات نحو في  
قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين آمنوا  
وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون التقدير في الآية الاولى ان الذين قتلوا  
المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا لهم جزية في الاخرة لان لهم عذاب جهنم وفي الآية الثانية  
قل ان الموت الذي تفرون منه لا ينفعكم الفرار منه لانه ملائكم وفي هذا الجواب وهاء  
لا يخفى لان حملها على الزيادة على خلاف الاصل فلا يحل عليه بلا مانع وضروقه وان حملها  
على التعليل يا بابه الموق والذوق وتركها مع ان في بعض الايات لا يوجب كونها مانعا فلا  
على كونها زائدة او للتعليل لان دخولها في المبتداء الذي تضمن معنى الشرط في جزم الجواز لا في جزم  
الوجوب فان قيل كما اختلف في ان المكسورة اختلف ان المفتوحة وفي كان ولكن فارجع تخصيص  
ان المكسورة ببيان الاختلاف قيل لعز القول بالمنع في ان المكسورة مرجوع بدليل الاستعمال  
القراني فيها ففيها خلاف للاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان المكسورة ان الحاقها  
بها قول البعض على خلاف الاكثر كذا قيل وفيه نظر لانه يمكن ان يكون الحاق ان المفتوحة وكان  
ولكن ايضا قول البعض على خلاف الاكثر فلا وجه للتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف و  
اجيب بان وجه الاستعمال القراني ان المكسورة دون غيرها تحمل القول بالمنع على انه مرجوع وفيه  
ان الفاء في الاستعمال القراني محتمل الزيادة والتعليل واجيب لانه خلافا لظاهره فلا يحل عليه  
بدون ضروقه ثم لا فرغ عن بيان ذكر المبتداء والتميز شرعا في بيان حذفها فقال **وقد يجد**  
**المبتداء لقيامه في** اللام بمعنى الوقت اي وقت حصول قرينة لفظية او  
عقلية هو الصفة مصدر محذوف اي حذفها جازا للايجاز والاقصاع مع حصول الخبر  
بالقرينة **كقولك استعمل خبره** مبتداء محذوف والقول بمعنى المقول اي نظيره مثل قوله  
طلب الهلال اود افع الصوت عنده وية لالهلال **المبتداء** اي هذا الهلال  
والقرينة حال تراهي الناس للهلال فان هذا الكلام انما يقال اذا اجتمع الناس للنظر والمطلع

الهلل فلا حجة الى المبتداء ولو ذكره كان عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم يجعل من باب  
حذف الخبر بتقدير الهلل هذا قيل ان المقصود نفس الهلل لا تعيينه بالاشارة وانما اتى بالقسم ليلا  
يتوهم ان اخر الهلل ساكن لاجل الوقت وحينئذ لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا  
على تقدير ابصار انما خسر القسم جريا على عادة العرب فان عادتهم ان يذكر والقسم في كلامهم كثير  
فان قيل كما جاء حذف المبتداء بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما في المخصوص بالمدح والذم  
نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر وتقدر بهوزيد عندهم من ذهب الى ابن المخصوص خبر مبتداء محذوف  
وكما في الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وانما وجب حذف المبتداء ههنا ليعلم  
ان اللفظ كان في الاصل صفة فقطح لفضد المدح او الذم والترحم فلوظهر المبتداء لم يتبين ذلك  
وكما في زيد الخبز اكله بنصب الخبر اذ لا بد من اضمار ناصب الخبر لكون اسم الفاعل الذي يعلق مشتغلا  
عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا باية خبر زيد والتقدير زيد اكل الخبز اكله واذا كان مرفوعا لا يجوز  
ان يكون اكله ايضا خبرا له لاستغناء المبتداء عنه ولا يجوز ان يكون تأكيدا للخبر المحذوف لان اللوكن  
لا يحذف فيكون خبر مبتداء محذوف ضروريا اذ لو لم يحذف للمبتداء لا يكون في رفع اكله وجدا وانما لزم  
حذف المبتداء لئلا يتوهم انه كلام اخر غير مفسر فلم يذكر هذا القسم اعنى حذفه بطريق الوجوب قيل  
حذفه بطريق الوجوب قليلا جاء في مواضع معدودة فلم يذكرها المحققون للتقليل بالمعذور فكانه لم يجز  
وزعم البعض ان حذفه بطريق الوجوب لم يجز في كلامهم وعلوه بكون المبتداء ركنا في الكلام وحذف  
الركن غير شايع وهذا ليس بسديد لان الركبنة لا تنافي وجوب الحذف بموجب الاتوى ان الخبر كان  
في الكلام ايضا وقد يجذفه قريبا فرغ عن بحث حذف المبتداء شرعا في بيان حذف الخبر فقال  
**قد يحذف الخبر جوارا اي حذفه جارا لقيام قرينة ونظيره مثل خرجت فاذا**  
**السبع** فان السبع مبتداء خبره محذوف اي فاذا السبع موجود او حاصل والقرينة  
لحذف هذا الخبر هي اذا المفاجاة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ولا يطر  
ان يكون اذا خبر الالف زمان عند الرجاء وهو اختيار العاقلة وهو لا يطر خبرا عن الجثة والفا  
فيه معنى المفاجاة والفاء للعطف وهو معطوف على قوله خرجت اي خرجت ففاجات زمان السبع  
والجاء للمضاهاة اليها اليها يجرى اللفظ اي خرجت ففاجات زمان وجود السبع فكل من حيث العطف الفعلية على الفعلية فان قيل  
المفاجاة المقدر متعدي فيكون اذا مفعولا كظرف فادلة لانه على الخبر المقدر عام قيل للمفاجاة المقدر ههنا تنزل منزلة الالف  
فلا يتقلب لظرف مفعولا به بل يبقى ظرفا ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر خصوصا اي خرجت فاذا  
السبع واقف او حاضر فلا يكون ظرفا مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة بل يكون ظرفا ملحقا  
والظرف الملحق بالخبر عن الجثة وفيه نظر لان حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة صالحة ولا تنافي  
ههنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر بالقرينة وهو لا يجوز وذهب  
المخرج الى ان اذا المفاجاة ظرف مكاذ فيصير خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى

فذلك المكان السبع فان قيل هذا لا يطرح في جهة قولك خرجت فاذا السبع بالباب اذ لا معنى لقولك  
خرجت ففي ذلك المكان السبع بالباب قيل يجوز ان يكون الخبر هو قوله ففي ذلك المكان وقوله بالباب يدل  
منه لا خبر وقوله **وجوبا** عطف على قوله جواز اي وقد يحذف الخبر حذف اوجبا وذلك **فيما**  
**التزم في موضع غير** كنه ما موصوفة اي في تركيب التزم فيه غير الخبر في موضع  
الخبر اي في تركيب سد في غير الخبر مسد الخبر مع قرينة او مصدر قرينة حينية اي في وقت التزم  
غير الخبر في موضع الخبر نظيره **مثل لو ان زيد كان كذا** فان زيد مبتدأ محذوف  
الخبر اي لو ان زيد موجود وانما حذف الخبر لوجود القرينة وسد غير مسد اما القرينة فلولا ان  
لا متناع الشيء لوجود غيره فيكون مشعرا بهذا الخبر واما السد مسد فجواب لولا والراد بمثل لو ان زيد كان  
كذا كل اسم وقع بعد لولا وكان خبرا عاما يجذف لسد جوابها مسد اذ اذا كان الخبر خاصا لا يجب  
حذف لعدم دلالة لولا عليه كقول الشاعر **ولولا الشعر بالعمائر** لكنني اليوم اشعر من لبيد  
وقال الكوفيون ان قوله لو ان زيد كان كذا من باب حذف الفعل اي لولا وجد زيد كان كذا الشبه لولا  
بجواز الشرط ولا اختصاص لولا بالتخصيص بالفعل فحصل لولا الامتناع عليه **ومثل ضربي زيد**  
**قايا** يعتمد اذهب ذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيد حاصل اذا كان قايا ضربي مبتدأ  
مضاف الى الفاعل وزيد مفعول ضربي وحاصل خبر المبتدأ وقايا حال من الضمير المستكن في كان العائدة  
الى زيد فيكون كان عاملة فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم حذف الخبر وهو حاصل بدلالة الظرف  
المستقر لانه يدل على متعلقة العام ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا وهو يصير خبر الضمير الخفية ثم حذف  
اذا كان لدلالة الحال وهي قايا عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فيبقى ضربي زيدا قايا وانما وجد  
الخبر بمصداق القرينة وسد غير مسد لان قايا يدل على لفظ اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان  
يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقة العام فقد كما يدل على الخبر لان الدال على الشيء دال على ذلك الشيء  
فبقيت الحال سادة مسد والضرب عام على الاصل لان معناه كل ضرب مني وقع على زيد فانه حاصل  
في حال قيامه وذلك لان المصدر واسماء الاجناس والجموع اذا ضيفت تكون عامة بدلالة الاستعانة فيكون  
ضربي زيدا قايا اخبارا عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم من انه لم يضر به في غير حال القيام وانه لو ضربه  
مرة في غير حال القيام كان مناقضا لقوله ضربي زيدا قايا لا يجوز ان يكون كان المقدر ناقصة وقايا خبر  
لانه لو كان خبرا لم يكن فيه دلالة على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قايا حال من زيد لانه حينئذ يكون القا  
يه ضربي فيكون من تامة المبتدأ ومتعلقاته وما كان من تامة المبتدأ لا يبعد مسد الخبر ان مقام  
الخبر بعد تمام المبتدأ بخلاف ما اذا كان حال من ضمير كان لانه حينئذ كان من تامة الخبر ومتعلقا بالخبر  
فيكون ان يبعد مسد وقال الكوفيون تقديره ضربي زيد قايا حاصل يحصل قايا حال من زيد او  
متعلقا بقوله ضربي وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف الخبر بدون سد شيء مسد  
لما ذكرنا ان قايا لو كان محذورا لضربي كان من تامة المبتدأ وما كان من تامة المبتدأ لا يبعد مسد الخبر

واما معنى فلانه يلزم تقييد المبتدأ المقصود به عمومه بدلالة الاستعمال لان قايما لما كان  
 متعلقا بقول اضربي كان المعنى كل ضرب منى وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا يلزم منه  
 انه لم يضرب في غير حال القيام وانه لو ضرب مرة في غير حال القيام يكون مناقضا لقول اضرب  
 زيدا قايما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان وقال الاخضر تقديري ضرب زيد اضربي او ضرب قايما  
 بحذف مصدر مثله واقفا جزاء وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود  
 لان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه هو مبتدأ لا جزاء كونه  
 الفاعل كقايمة الزيد ان بمعنى يقوم الزيد ان بمعنى ضربي زيدا قايما ضربت زيدا قايما وهو ضعيف ايضا لانه  
 لو كان كذلك لزم الكلام بضمي في زيد بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل ضربي زيدا  
 قائما كل مبتدأ كان مصدرا صورا او بتاويله مضافا الى منسوب الى الفاعل او الى المفعول او اسما  
 كليهما وبعده حال مفردة او خبر محذوف زيد قايما او قايما او قايما او قايما او قايما او قايما وان ضربت  
 زيدا قايما او قايما ومضاربتنا زيدا قايما او قايما لكون المفاعلة للمشاركة ضمنا فكان ضمير المتكلم كناية  
 عن الفاعل والمفعول جميعا او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو اكثر شربي السويق ملتوتا  
 واخطبها يكون الامير قايما اي افضل او ان الامير حاصل اذا كان قايما وانما يجب حذف الخبر في مثله لسد  
 الحال مسددا على ما قررنا ومثل كل رجل وضيعته فكل مبتدأ مضاف الى رجل وضيعته  
 معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبرها محذوف تقديره كل رجل وضيعته اي حرفته مقتربان او متقاربان  
 وانما وجب حذف الخبر هنا الحصول القرينة وقيام غيره مقامه لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية  
 الخبر وهي المقارنة والابتن الخبر وهو وضيعته قائم مقام الخبر وقيل حذف الخبر هنا غالبا ولجب لان الخبر  
 المحذوف من نحو مقتربان خبر المبتدأين فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسددا اذا المبتدأ  
 لا يكون سادا مسددا للخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثاني يسد مسددا للخبر المحذوف من حيث ان الخبر المحذوف  
 خبر المبتدأ الاول فيجب حذفه من هذا لوجوه من حيث انه خبر المبتدأ الثاني ولا يشترط لوجوب حذف  
 الخبر مسددا الشيء مسددا من كل وجه والاولى ان يقدر الخبر محذوف او يعطف وضيعته على ضميرها ويكون تقديره  
 كل رجل متقاربان وهو وضيعته وللإشارة على كل رجل وضيعته كونه مبتدأ عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وانما وجب حذف الخبر  
 في مثله لان الغناء الواو التي بمعنى مع عنه وسد هامسدا وقيل الكوفون ان هذا الكلام تام لم يحذف عنه الخبر  
 زعمنا منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته كما لا يخفى الى تقدير الخبر  
 فلما هذا والجواب ان الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصل وبقاء العطف الاصل عن خبره لان الخبر لا يعطف على المبتدأ  
 فلا بد من تقدير الخبر ثانيا لكون المبتدأ بلا خبر مختلفا مع ضيعته فان من طرف حقيقة قايما مقام متعلقه وهو  
 كاي فلا يحتاج الى تقدير الخبر ومثل كل رجل وضيعته كذا العرف بالقرينة والضمير البقاء الا انه مستعمل  
 في القسم بالقرينة حتى لا يجوز فيها لا يشار الا الحذف فيه لكثرة دلالته على المعنى به على السننهم وكن ذلك محذوف  
 الخبر وتقديره اي بقاؤه في نفسه او ما قدم به واستعمله في القسم على وجهين بغير اللام وباللام



فان لم تان باللام نضبة نضبة المصدر وقلت عمر كذا فلان كذا ومعنى عمر كذا احلف ببقايتك واذا دخلت عليه اللام رفعت بالابتداء وقلت عمر كذا فلان كذا او اللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وانما وجبت الخبر لوجود القرينة والسادسده ان المقسم به وهو الخبر يدل على خصوصية هذا وان جواب المقسم قائم مقام الخبر المراد بمثل عمر كذا فلان كذا اكل مبتدأ يكون مقسما به ثم يفرغ عن بحث المبتدأ والخبر شرع في بحث خبران واخواته ان قال خبران واخواتها اعطى على ان خبران وجزا اخواتها اي امثالها واشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة بالفعل وهي ان وكان ولكن وليت ولعل قوله خبران مبتدأ محذوف الخبر بقريظة ما سبق اي ومنه خبران واخواتها وقوله هو المسند بعد دخول اي احدي هذه الحروف ابتداء كلام او يقال ان قوله خبران مبتدأ وقوله المسند خبر وقوله هو ضمير فصل وقوله بعد ظرف للمسند واخبره بقوله للمسند عن كل ما هو ليس بمسند وقوله بعد دخول هذه الحروف عن غير خبران واخواتها فان قيل يدخل في هذا المحذوف في ان زيدا يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول ان مع ان ليس بخبران بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المستدالي اسم ان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله فلهذا يكون قوله بعد دخول هذه الحروف تأكيد حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف فان قيل يدخل في هذا المحذوف في ان رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم ان لا خبرها قيل المراد بالمسند المستدالي اسم بلا تسمية بقريظة ذكر التوابع بعد ذلك مثل ان زيد قائم فان قائم مسند بعد دخول ان وانما قدم خبران على خبره لا التعلق بالجنس مع ان كلا منهما من ملحقات الفاعل لان خبرا فرغ خبران لان لا انما جعل لمشاكلة ان على ما عرف وعلى اسم ما ولا بمعنى ليس الا <sup>نهما</sup> فرغ معمول الفعل الجامد مع شدة في لا يخلو خبران واما كما خبر المبتدأ اي حكم خبران مثل حكم خبر المبتدأ او شانه مثل شانه في اقسامه وشرايطه واحكامه **الذي تقدم** استثناء مفرغ من كلام موجب على نحو قرات الا يوم كذا اي واما كما خبر المبتدأ في جميع احكامه الا في حكم التقدير حيث يفترقان في الكلام جوارا وامتناعا فقد جاز تقدير خبر المبتدأ على المبتدأ ولم يخبر تقدير خبران على اسمها لان في تقدير الكلام قلب صورته على المقصوح به الا انحطاط عن عمل الفعل وهي تاخير المنصوب عن المرفوع وتعاقل ان يقول الضمير في قوله تقديره لا يخلو اما ان يكون عايدا الى خبر المبتدأ او الى خبران وكل ذلك غير مستقيم اما الاول فلانه يلزم انتشار الضمير لان الضمير في امها عايد الى خبران وكذا الثاني فان حكم التقدير غير متحقق في خبران فلو قال الا في التقدير بدون الضمير لان صوب ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحكم ان عمر من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقدير من حيث السلب متحقق في خبران فليست تقدير عود الضمير اليه في قوله **الا اذا كان ظرفا** استثناء مفرغ من كلام متغى اما الا في تقديره فانه لا يجوز في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فحينئذ يجوز ان يتقدم على الاسم حيث يتوسع في الطرف ما لا يتوسع في غيره ثم يفرغ عن بحث خبران واخواتها شرعا في بحث خبرا التي تقع بالجنس فقال **خبر لا ينفك عن**

الجار والمجرور صفة لا اى لا الكاينة لئلا ينفى الجسراى لئلا يحكم الجسراى اذا جعل قائم مثل لئلا القيام عن جسر  
 الرجل لا لئلا جسر الرجل وقوله خبر لا مبتدأ محذوف الخبر اى ومنه خبر لا وقوله **هو المسند**  
**بعد دخولها** استئناف وقوله هو صفة فصل والمسند خبر واحترز بقوله المسند عن اسم  
 ولا عن كل ما ليس بمسند ويقول بعد دخولها عن خبر خبر لا وللا بد بالمسند المسند الى اسم كلابا تتبعه  
 بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يدخل في المحذوف في لارجل يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول لا وليس بمنزلة  
 لابل الخبر مجموع الجملة ولا حسنا في نحو لارجل حسنا في الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بمنزلة بل صفة رجل  
**مثل غلام رجل ظريف فيها** فقوله ظريف مسند بعد دخولها وقوله فيها خبر بعد خبر والهاء  
 عائد الى الدار اى في الدار وهو مذكور لان هذا الكلام جواب سايل هل في الدار غلام رجل ظريف  
 كذا قيل وتعالى ان يقول لو كان جوابا له كان كذا لا وحده يكفي الاخرى انه اذا قيل هل في الدار رجل  
 فالجواب ان يقال نعم او لا وانما يتعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنظر اذ كل غلام رجل فيكون قوله  
 فيها من باب تعدد الخبر ومما على نحو الابق اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحيد كما يمكن ان يكون من  
 باب تعدد الخبر جواز اعلى نحو زيد عالم عاقل ان قيل بانتفاء لزوم الكذب في الظمان من حيث انهم غلمان  
 بالمبالغة والادعاء ويقال انما في يتعدد الخبر ليكون مثلا لنوعى خبرها الظرف وغيره ولا يصلح ان يكون  
 قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اختار هذا المثال وعند  
 المثال المشهور وهو قوله لارجل في الدار لا يقال حذف الخبر جعل في الدار صفة رجل محمولة  
 على المحل والمثال وان صح محتملا ولا يقرب اذا تخرج المقصود ولكنه اذا استوى الاحتمالان فهو قريب واذا  
 انحط المقصود كان اقرب فيكون المثال المشهور فيحذف خبره لا كثيرا كما قال الشيخ **و**  
**يخالف كثيرا** اى يحدف خبرا واحدا كثيرا او نهائيا كثيرا بخلاف المثال الذى اختار لان  
 غلام رجل حرب لا يجوز ان يقاء صفة محذوف على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف فلا يجمل **فقط**  
 ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو متعين للخبر **وقوله وينق تميم لا**  
**يلب تونما** اى لا يشتون خبر لا يجمل معين احدهما انهم لا يشتون خبرها اصلا اى لا لفظا ولا  
 تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال انفق الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثاني انهم لا  
 يشتون خبرها لفظا قائلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لارجل قائم ومثل  
 قول حاتم الطائي وهو من بني تميم طاكريم من الولد تصبوح قيل انهم يجملون امثال ذلك على الصفة  
 المحمولة على محل لامع اللفظ دون الخبر ثم لا فرق عن بحث خبر لا لئلا الجسراى شره في بحث اسم ما ولا  
 المشبهتين بليس فقال **اسم ما ولا المشبهتين بليس** في اللفظ المجرى كالبطريق المبالغة  
 وفي الدخول على التبتاء والخبر قوله اسم ما مبتدأ محذوف الخبر اى **اسم ما ولا** وقوله  
 المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس يتعلق بقوله للمشبهتين وقوله **هو المسند**  
**اليه بعد دخولها** استئناف وقوله هو صفة فصل والمسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد

المسند اليه واحترز بقوله هو المسند اليه ما ليس بمسند اليه ويقول بعد دخولها اي بعد دخول ما ولا عن  
 غير اسم ما ولا والمراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبره بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل  
 في الحد ابوة في ما زيد ابوة قائم حيث لم يسند اليه خبرها اذ الخبر مجموع الجملة فعمل هذا يكون قوله بعد دخولها  
 تأكيد حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخولها وكذا لا يدخل اخوك في ما زيد اخوك قايلا انه تابع  
 اي بدل من قوله زيد نحو ما زيد قايما واولا **الفضل منك** وانما اتى بالذكرة لان لا تعمل في الذكرة  
 مجازا فانه جعل الذكرة والعرة **وهو في شاذ** اي اجزاء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه بليس  
 في كاشاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لثبتي الحال ولا لثبتي الاستقبال في المضارع والحال في الاستفهام  
 عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر صدى عن نيرانها فان ابن قيس لا يبرح ثم لا يخرج عن الرفوع عات شرع  
 في بيان المنصوبات فقال **المنصوبات هو ما مثل** اي اسم او معرب اشتمل **على علم**  
**المفعولية** فقوله المنصوبات مبتداء وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وقوله هو ما مثل  
 خبر ويجوز ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما مثل  
 جملة مستأنفة لانه لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سايلا سال ما المنصوبات فقال هو ما مثل  
 على علم للمفعولية وهو نصب الالف والياء نحو رايت زيدا او اياه او الزيدين والتاء في المفعولية  
 يجوز ان يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اي الحصلة المنسوبة الى المفعول فيدخل المتعاقبا  
 وانما قدم المنصوبات على المجرور لكثرتها وخفة النصب **فمنها المفعول المطلق** مبتداء  
 مقدم الخبر والفاء للتفسير اي فيما اشتمل على علم للمفعولية او فمن المنصوبات المفعول المطلق سمي  
 مطلقا لان نصبه غير مفيد بحرف بخلاف ساير المفاعيل وانما قدم المفاعيل على ساير المنصوبات  
 لانها اصل المنصوبات وسائر المنصوبات ملحقة **ما قدمتها المفعول المطلق** لان مفعول ينصب بلا  
 تفيد بحرف بخلاف المفعولية فانها قد يتفيد بالحرف فاخرج من غير مقدم على المفعولية والمفعول  
 له والمفعول معه لان كلاهما مفيد بالحرف جميعا لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوف الزوم كما في  
 اللازم النصب ويكون في اللفظ بلا واسطة البتة فتقدم على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع  
 افراد لا تقدم على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا **هو** اي المفعول المطلق **اسم**  
**ما فعله فاعل فعله** **مذكور** **منا** **كلما** **عبارة** عن حدث لان ما فعله فاعل فعل  
 هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو زيدا وجندا لانه مفعول مطلق وليس يحدث لان معنى الترتيب  
 التراب ومعنى الجندل الجرحها اسماعين ولجب بان يحدث حكما لان قولهم تريا وجندا دعاء و  
 في الدعاء لم يرد بها المعنى الحقيقي بل اريد المعنى المجازي وهو الهلاك لان الدعاء يستعمل الفعل  
 فاجري المصداق اذا قال الداعي تريا وجندا فكانه قال هكذا هلاكا بالتراب والجندل ويرد  
 على قوله فاعل فعله مذكور ضربا على صيغة المجهول فانه مفعول مطلق ولم يفعله الفاعل اذ للصدق  
 مجهول بل فعله مفعول مذكور وكذا يرد عليه مات موتا وجسم به سامة وشرف شرفا فان كلاهما

بلا المفعول

مفعول مطابق وليس من جنس مفعله فاعل فعل مذکور واجب عن الاول بان المفعول لما قامه قامه يقال  
 اخذ حكمه فكانت فاعل حكما وعن الثاني بان الفاعل لما كان قابلا للسوت والجسامه والشرف عد فاعلا  
 لها حكما ويرد على قوله فعل تخويزه ضارب ضربا فاعله مفعول مطلق وليرفعه فاعل الفعل بل فاعل المفعول  
 واجب بان المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو المحدث لا الاصطلاحي الذي هو قسم الكلام اي هو اسم حد  
 فعله فاعله حدث مذکور فيتناول الفعل الاصطلاحي والصفة ان يرد على قوله مذکور قوله تعالى فاضرب الرقاب  
 من حيث ان فعله غير مذکور واجب بان مذکور تفديرا اذ التقدير فاضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله  
 بمعناه ضربته سوطا فانه مفعول مطلق وليس مفعله فاعل فعل مذکور بمعناه واجب بان اصله  
 ضربه ضربا بالسوط او ضربه ضوب سوطا فكان مفعله فاعل فعل مذکور بمعناه تفديرا فظهر لك ان جميع  
 الفاظ هذا الحد واقع على التسامح وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقة  
 والحكمه من ذلك ويرد على هذا الحد انه فيرطد لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به  
 لا مفعولا مطلقا واجب بان يخرج باعتبار الحيشية <sup>التي</sup> فاعله فاعل فعل مذکور بمعناه وقصد فيه هذا  
 الحيشية فيخرج ذلك لانه وان كان حد تفعله فاعله فاعل مذکور بمعناه لكنه لم يقصد فيه هذه الحيشية  
 بل قصد فيه حيشية محل وقوع الفعل للذکور كما في كرهت قياي لكن اعتبار الحيشية يغني عن بعض القيود  
 الا يخرج ما اخرج بها باعتبار الحيشية ويكون المفعول المطلق للتاكيد حيث لا يريد دلالة  
 على دلالة الفعل والنوع حيث دل على بعض انواع الفعل والعدد حيث دل على العدد نحو  
 جلست جلوسا نظير للتاكيد وجلست جلوسا بكسر الجيم نظير للنوع اي +  
 جلست نوعا من الجلوس وجلست جلوسا بفتح الجيم نظير للعدد اي جلست مرة واحدة  
**فالاول** اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دل على الماهية المعروفة عن الدلالة على  
 التعداد والتثنية والجمع يستلزمان التعداد ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا امام مفهومه  
 مفهوم الفعل بخلاف نحو اي اخوى الاول وهما اللذان للنوع والعدد فان كلاهما  
 يحقل التعداد فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي لفظ الفعل هذا  
 عند اللبس والكساي وعند سبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه فتقولك جلوسا في  
 نحو **فعلت جلوسا** منصوب بقعدت عندها وعليه اكثر من ويجلست المقدر عنده  
 ويشكل مذهب نحو خلقت يمينا اذا فعل له من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون  
 من لفظه الا اذا لم يكن فعل من لفظه فحبيذ يكون من غير لفظه ضرورا فلا يرد ذلك اذ ليس للبيان +  
 فعل غيري عليه فان قيل ان اريد بقره غير لفظه غير صيغة يجب ان يكون نحو صهبت ضربا من هذا القبيل  
 لتعابير الصيغة وان اريد به بغيره فانه يجب ان لا يكون نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل  
 لتعابير الصيغة دون المادة قيل يمكن ان يراد به بغير مادة ولا يحيل نحو قوله انبتكم من الارض نباتا  
 من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه مادة او بابا فينبه في نحو قعدت جلوسا وانبتكم من الارض

بناءً أما الأول فلتنغير للمادة وما الثاني فلتنغير للبناء فأنهم وإنما برز هذا القسم مع صدق حذف المطلق على كونهما على هذا القسم  
**وقد نجد الفعل الهم للعود الفعول التي المنفردة لظن لقيام فرية** أي وقت حصول قرينة حالية  
 أو مقابلة جواز أصفة مصدر محذوف أي يحذف حذفاً جازماً لا يجوز ولا اختصار مع حصول الفعل  
 بالقرينة **كقولك لمز قدم من سفرة خيو قله** فإن خيراً سم قضييل ومصدر يرتبها  
 باعتبار الموصوف أي قدمت قدوماً خيراً مقدم فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه فاختصمها وأما باعتبار  
 المضاد أي لأن اسم التفضيل لحكم ما أضيف إليه وإنما حذف الفعل لأن مشاهدته الحال يدل عليه لأن هذا  
 الكلام لا يقال إلا لمن ظهر عليه علامات القدم وقوله **ويجوباً** عطف على الجواز أي يحذف حذفاً  
 واجباً وقوله **لسماعاً** صفة لقوله وجوباً أي حذفاً سماعياً أو حذفاً سموعياً أو مفعول مطلق أي حذف  
 سماع **مخوسقياً** أي سقاه الله سقياً **ورعباً** أي رعباً **السرعيماً** وخيتي أي خيتي  
 خيبة **وجهداً** أي جدها وهو قطع الألف **وجهداً** أي حمدت حمداً **وشكراً** أي شكرت  
 شكراً **وتجياً** أي عجبت عجباً فإن عامل هذه المصادر وحذف سماعاً بمعنى أنه لم يستعمل لها إلا في كلاً  
 فإن قيل كيف زعمت أنه يجب حذف الفعل والمشهور بين الناس قولهم حمدت الله حمداً وشكرت الله شكر  
 وعجبت عجباً قيل ذلك من استعمال المحدثين ممن استعمل العرب وكلامنا في استعمالهم لا في استعمال المولدين  
 على أن البعض قد واد جوب المحذوف في نحو حمد الله وشكره باستعماله مع اللام فلا يتوجه الأشكال أصلاً وقوله  
**وقياساً** عطف على ثمة ما وقوله **في مواضع** خبر مبتدأ محذوف أي وذلك في مواضع منها  
 أي من تلك المواضع **ما وقع** كلما موصوفة وبالجملة صفة محذوف الضمير أي موضع وقع المصدر  
 حال كون ذلك المصدر مثبتاً فيه **خبراً** عن نحو ما زيد سيراً فانه يجوز لها فعل نحو **يبدى سيراً** أي  
**يلازم** أي لا يلازم **أولاً** أي بعد ما هو منتظم من اللفظ كما في **أنا داخل**  
 قيل ضمير داخل أي إلى اللفظ ومعنى اللفظ يتأويل كل واحد منهما وفيه نظر لأن الضمير الرجوع إلى المعطوف  
 والمعطوف عليه بكرة أو يجب أفزادة يقال زيد أو عمر قايم ولا يقال قايمان فلا حاجة إلى التأويل بل هو عائد  
 إليها بدو والتأويل أي داخل ذلك اللفظ أو معنى اللفظ **على** **أسماً** فيه خبراً عن نحو ما سرت الأسيير البريد  
**لا يكون خبراً عنه** أي لا يصلح ذلك المصدر خبراً عن ذلك الاسم بل هو خبر ذلك الاسم عن ذلك المصدر اسم معنى  
 باسم المعنى لا يخرج عن الجثة وفي خبراً عن نحو ما سيرى الأسيير شديد فانه لم يصلح ضمه **أولاً**  
 المصدر **مكة** أي لا يكون خبراً عنه وإنما يذكر هذا التقيد الكفاء بما ذكره أولاً وإنما جمع بين الضمير  
 وإن كان كل واحد منهما ضابطة على حدة لا اشتراكهما في الوقوع بعد اسم رايكون خبراً عنه **مخومات**  
**الاسيير** أي ما أنت **الأكبر** أي هذا من مثلاً لوقوع المصدر ومثبتاً بعد في داخل إلى  
 آخر أي ما أنت الأسيير **سيرا** ويقال هذا المسافر الذي لا يزال يبتعد ثمومات الأسيير البريد أي الأسيير  
 سيرا مثل سيرا البريد والبغلة البريطة في الرباط تعريب دمر بريدك ثم يرمي به الرسول المحمول  
 عليها ثم استعمل في شيء عثريلاً وكان من عادة الملوك أن يبنون للربط ويقفون البغال فيها ويقطعون

اذ ناهيا وكانت موقوفة فيما لا يصلح الخرج والاداء بل انهما لهما من بلد الخرج لاداء الهما ليقال بانفا رسيته يدا واما انما وادفنا  
لا الاول نظير المصدر للكتابة والكتابة نظير المصدر للكتابة فيقتضيه على ذلك الكيفية في المصدر المنكسر للخرج واما انما تيسير مثلا وقوة المصدر  
منبتلج قد اخل الخرج اما انما تيسير او تيسير امثال وقوع المصدر وكما انما تيسير او تيسير امثال وقوع المصدر وكما انما تيسير او تيسير امثال وقوع المصدر  
وقوة الخرج اذا دخلت الاخر كذا كما وقع مكره اوله يحذف الفعل قيل هذا الحذف فيما اذا وقع المصدر المكره في موضع الخبر غير ان  
ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان وقع مكره الكمال لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله خبر مبتداء  
وانما وجب حذف الفعل في الضابطين لوجود القرينة والسادس حذف المصدر اما القرينة في الضابطة الاولى  
فهي ما المشبهة بليس فانها يقتضيه خبرا ولا يصح خبرا الا فعل هذا المصدر واما السادس حذف المصدر فهو  
الاكاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المتبدا فانها تقتضيه خبرا ولا يصح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الثالث  
مسد المحذوف فهو المصدر الاول وكلمة او في قوله او وقع مكره امانعة الخلودون الجمع بدل ايل قولهم  
ما انت الا سيهية ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع للمصدر في حال كونه  
تفصيلا لا في موضعها لاجل تقدمتها اي سابقا على المصدر وفي قيد الاثر اخترا  
عما يقع تفصيلا لمضمون جملة دون ان يضمنونها مخوزيد يسافر قريبا او بعيدا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر  
عما اذا وقع تفصيلا لا في موضعها من مفرد مخوزيد يسافر قريبا او بعيدا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر  
في هذا المثال تفصيل لا في موضعها من قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل الاولى ان يقال في المثال لمزيد  
سفر فاما يجر صفة او يختلص اغتناما ولزيد ضوب فاما يتاد ويتاد با او تملك هلاكا او المتفاد من اخترا  
عن المتأخر نحو اما يتاد بزيد بالضوب تاديبا او يملك هلاكا فاضوبه واما تفتون فتد متا او فتدون  
فداء فتد واما بعض الشارحين التفصيل اما يكون للمجمل المتقدم لان المفصل لا يكون متأخرا عن  
التفصيل فذكر متقدمة توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لا في موضعها من جملة متأخرة ايضا وحينئذ لا  
يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمة للتحريم عند ذلك كما هو مخوزيد فاما يتاد بزيد بالضوب تاديبا او يملك  
هلاكا فاضوبه على ان التفصيل قد يكون متقدما على المفصل اما لا هتاهم ثبانه او له عايتة للشيخ كما قال ضا  
التخيص وعلم من البيان ما لم يعلم فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم يعلم فله عليه عاية للشيخ واجب  
بان الكلام في مثل هذا الواضع محمول على التقدير والتأخير فيكون ذلك التقدير في حكم التأخير مثل  
قوله تعالى حتى اذا اثنتموه فسجدوا الوفاق اي السلاسل والاعلال فاما ما  
بعد واما فداء فقولها فاما ما بعد واما فداء وقع تفصيلا لا في موضعها من جملة متقدمة لان قوله  
فسجدوا الوفاق جملة متقدمة ومضمونها شد الوفاق واثر شد الوفاق ذلك التفصيل وهو القتل والاشتراف  
او المن او الفداء فوجب حذف فعلها اي فاما تفتون منا واما فتدون فداء والفداء مصدر التلا في  
منه فدى يهدي مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل في هذه الصور لسبب الجملة المتقدمة مصدر المحذوف  
لما نسبتها له من جملة التفصيل لا في موضعها ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع  
وقع في المصدر للتشبيه اي لاجل تشبيه المصدر والتشبيه هو اللاتصال مشاركة كذا

ومعنى وفي آخره عن مخميرت به فاذا له صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس للتشبيه بل هو بدل  
 من الاول **علاجاً** حال اي حال كون ذلك المصدر والاعلى الحدوث كالفعل وفيه اعتراف مخميرت به فاذا  
 لم يزد هذا الصلحاء او علم علم الفقهاء فان الواجب فيه الرفع لفقدان المعالجة اللد التي على الحدوث لان الزهد  
 والعلم يعدح فلا يدن على الحدوث **يجعل** ظرف وقع وفيه اعتراف عن خصوصت زيد صوت حمار فان  
 صوت حمار مصدر وقع للتشبيه والاعلى الحدوث لكنه ليس **جمله** مشتقة من صفة **جمله** على اسم  
 متعلق مشتقة **بمعناه** صفة اسم اي مشتقة على اسم كاي بمعنى للمصدر وفيه اعتراف عن مخميرت بزيد  
 فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس على الصوت **وعلى صاحبه** عطف على اسم اي ومشتقة على  
 صاحب ذلك المصدر وهو الذي صدر منه ذلك المصدر وفيه اعتراف عن مخميرت بالبال فاذا به صوت صوت  
 حمار لعدم اشتغال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي قام به المصدر والوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل  
**مخميرت بزيد فاذا له صوت صوت حمار** فقوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه **علاجاً**  
**جمله** وهي قوله صوت وهي مشتقة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتقة على صاحب الصوت وهو  
 الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في ذلك لان راجع الى الشخص الذي صدر منه الصوت فوجب حذف فعله  
 اي يصوت صوت الحمار بمعنى يصوت صوتاً مثل صوت الحمار **وصراخ** عطف على الصوت الاول اي  
 فاذا الصراخ **صراخ التكل** اي يصرخ صراخ التكل بمعنى يصرخ صراخاً مثل صراخ التكل الصراخ هو الصوت  
 والتكل الراء التي مات ولدها وانما اوردهما لئلا يظن المصدر الاول مضاف الى التكلة والثاني الى المعرفة  
**ومنها** اي من تلك المواضع **ما وقع** اي موضع وقع فيه المصدر بحال كون ذلك للمصدر **مضمون**  
**جمله** لا محتمل لها غير **الجملة** صفة جملة اي محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر او غير ذلك  
 المضمون وفيه اعتراف عما سياتي في الضابطة الاية **مخوله** اي لفلان **على المخرج** **اعترافاً**  
 قاله درهم مبتداء **وعلى غير ذلك** وله متعلق **المخبر** وعلى العكس واعترافاً المصدر وقع مضمون جملة وهي قوله  
 على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه فوجب حذف فعله اي اعترفت بهذا الالف اعترافاً  
 والاعتراف الاقرار بالشئ من معرفة وفي بعض النسخ وقع اعترافاً وكان اعترافاً وهو اسم من الاعتراف وهو  
 ينصب نصب المصدر **وليس** هذا المصدر **توكيد لنفسه** اي تقرير الذات لا تخادم لول المصدر  
**والجملة** ومنها ما وقع **مضمون جملة** اي من تلك المواضع وقع المصدر وفيه حال كون  
 مضمون **جمله** محتمل **غير** **الجملة** صفة جملة لتلك الجملة محتمل غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون  
**مثل** **زيد** **قايماً** **حقاً** **مصدر** وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قايماً لان مضمونه الصديق والحق  
 ولها محتمل غير **وهو** **الكتاب** **والباطل** **فوجب** حذف فعله اي الحق هذا الكلام وهذا الخبر **حقاً** اي صدقاً و  
**ليس** هذا المصدر **توكيد للخبر** اي تقرير الخبر لا لامر هنا للتعليل دون الصلة والمضاف  
 محذوف اي **توكيد** **للجملة** **لرفع** **غير** **وهو** **الكتاب** **والباطل** **اولاً** **لجمل** **احتمال** **غير** **مخلاف** **لامر** **في** **قوله** +  
**لنفسه** **فان** **صلة** **التوكيد** **يمكن** **ان** **يكون** **لامر** **هنا** **ايضاً** **للمصدر** **لان** **قوله** **زيد** **قايماً** **محتمل**

والمحكم بغاير المختل وصفا وان اتخذ امراد فيكون المعنى وليس له توكيد المايعاير وصفها ومنها ما  
**وقع متنى** اى ومن تلك المواضع موضع وقع المصدر في حال كونه **لا على التكرير والتشهير** +  
**مثل ليك** اى التبت لطاعتك البابا بعد الباب اى اقيم لطاعتك اقامة بعد اقامة اى مرة بعد اخرى  
اى مرارا **وسعد يك** اى اسعدك اسعاد بعد اسعاد اى اعيتك اعانة بعد اعانة والمصادر في  
هذا الباب سماعية وان كان الحذف قياسا لان معني على ظابطة كلية لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع في  
بحث المفعول به فقال **المفعول به** الجار والمجرور في الاصل كان مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول  
لان معناه الذى فعل به وصار لان جزء الاسم المصطلح عليه والضم للمجرور عايد الى اللام الموصولة في المفعول  
وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه **هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل** وليريد  
الاسم هنا الكتفاء باسبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو خلق الله العالم وماضويت  
زيد فان العالم وزيد اكل منهما مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع عليه حقيقة او عبارة بان  
جعلت عبارة كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم وزيد اوان لم يكن فيها حقيقة  
الوقوع لانه جعلت العبارة في التقدير كان الفعل وقع عليها كذا قيل وفي نظر لان هذا اسلم في خلق  
الله العالم لاقى ماضويت زيدا فانه عبارة عن الوقوع لاجزاء الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيد او  
اجيب باننا اسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع في الاصطلاح كما ان ضرب زيد عبارة الصدور في الاصطلاح  
فاقدم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه الفعل ما يتعلق به الفعل بحيث لا يتصور كانه نفي كان او اثباتا فلا  
يخرج ذلك فان العالم وزيد ما يتعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما فان قيل ذكر الوقوع وارادة التعلق  
حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على  
الشيء في عرف النحاة عبارة عن تعلقه بحيث لا يخفى الا به فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا  
يلزم دعوى الوضع وبيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر للزم  
واراد الازم فان قيل ان يريد بالوقوع التعلق يخرج من الحد زيدا في ضربت زيدا حيث لا يتوقف عليه  
تصور الضرب بل يتوقف على شئ مخصصا يصح للمضربية قيل انه ما يتوقف عليه تصور الضرب على البدلية  
وان لم يتوقف عليه بالتعيين فان قيل يدخل في الحد للمفعول فيه الزمان لان الزمان ما يتعلق به الفعل بحيث  
لا يخفى لانه قيل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود الفعل لازما كان  
او متقدما لا يخفى ماهيته بخلاف المفعول به فانه ما يتوقف عليه تصور ماهيته الفعل المتقيد +  
كضربت زيدا اذ ان الضرب استعمال التاديب في محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون ماضويت  
تلك الالة فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل او يقال انه يخرج بقيد الكيفية فانها ملحوظة في جميع الحدود  
اسما الحد ود النونية فيكون هو ما ذكر بحيث يتم عليه فعل الفاعل المفعول به اى ان يكون ماضويتا ماضويتا  
في قوله الفاعل ولوقال ما وقع عليه الفعل كان اخصوا لان يقال الماضوية في مقام التعريف انب  
نحو ضربت زيدا امثال المفعول به ثم لما فرغ عن تعريف المفعول به شرع في بيان احكامه فقال



# وقد يتقدم على الفعل

أي قد يتقدم للمفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول قوي متعلق  
بجاءد فتعلق به متقدما ومتاخرا الا ان عينه مانع كوقوعه في جيزان وغير ذلك وانما خص الفعل لاصالته وان  
كان التقدم لا يختص بالفعل بل يجري في غيره من العواصم ما لم يتبع مانع او اراد بالفعل العامل أو في الكلام حذف  
معطوف أي على الفعل وغيره من عوالمه **مثل زيد اضربت** وجر ممررت ثم لما فرغ من بيان معنى  
احكام للمفعول بشره في بيان حكمه آخر فقال **وقلت تجد في الفعل** الناصب للمفعول بال  
**لقيامه** أي وفي حصول قربة دالة على الحذف وتعين المحذوف **جواز** أي حذفها اذا  
**كقولك زيد لم يقل الجار والمجرور** صفة زيد أي زيدان للمفعول ان قال من **اضرب** مقول  
قال يتدبره اضرب زيد المحذوف الفعل بقرينة السؤال **وجوبا** عطف على جواز أي ويجذف الفعل  
حذفًا واجبًا في **اربعين ابواب** وفي بعض النسخ في البقرة مواضع كان ابواب وفي المحصر على الاربعة  
نظر التحق وجوب المحذوف في المنصوب على الاعراء بتقدير يخو الزم ومحافظة نحو شانك وأجج والصلوة الصلو  
وكذا في المنصوب على اللوح والنمراو الترجمة بتقدير أعنى نحو الحمل به الحميد وانا في زيد الفاسق وممررت به  
المسكين **الاول سماع** مبتداء وخبر أي الباب الاول سماعي أي مقصور على السماء وانما قدم السماع  
على القياسي لانه اقدم **مثل قول العرب لم** أي ترك كثيرا مع نفسه أي اترك كل امر مع نفسه  
**ومثل قولك أنت واخيرا لم** أي أنتوايامعشر اللصاي عن التثنية أي عن قولكم ان الله ثالث ثلاثة  
واقصد واخيرا لم وهو التوحيد وقال الاعراء هو صفة مصدر محذوف أي انتهاء خيرا لكم وفيه نظارة عن طريق  
في نحو قولهم انه امر قاصد لان قول امر لا يحتمل ان يكون صفة لاسم جنس فعيان انه مفعول به لفعل محذوف  
أي منه عن الافراد والتفريط وانما امر قاصد أي متوسط بين الافراط والتفريط أي بين الغلو والتقصير  
وقال اللساني هو خبر يكن المحذوف أي انتهوا عن التثنية يكن الا انها خيرا لكم وفيه ايضا نظارة لانه كان  
بلا حرف شرط شاذ فلا يحتمل عليه مع امكان الوجد القياسي وانما اخذ هذا للتظير وان كان عظيم القدر لا يخلو  
من القرآن لان له مساسا من وجه دون وجه ما نحن بصدده على ما بيننا من الاختلاف **ومثل قول الاعراب**  
**اهلا وسهلا** أي اتيت اهلا لاجانب ووطيت سهلا من البلاد كما اخذنا الحرف في قوله  
وسكون الزاء لكان التحضر والصلب هذا الكلام بقوله المزور المضيف للثائر والضيف لتطبيقه في ذاتها  
الاخر من جهته يعني انما من اهلك واتيت اهلا لاجانب ومنزلي لك سهل لين لا مشتقة  
عليك في منزلي ثم لما فرغ من السماعي شرع في القياسي فقال **الثاني** أي الباب الثاني من الابواب  
الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به **للمنادي** وانما وجب حذف الفعل  
لان حرف النداء نايب متابه فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النايب والندوب **وهو المطلب**  
**اقبال** مفعول مالا ريم فاعله **المطلب** أي وهو الذي يطلب اخذوا لك الاسم **مخبر**  
متعلق بالمطلب أي بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة وهي يا وليا وهيا واهي والهنقا وقول  
**ناي** صفة حرف وقوله **مناب** ظرف نايب وانما حذف في فيه من انه ليس من الجهات الست لانه

جاء مجرى لفظ المكان لكونه ذاميم في معنى الاستقراي واسطة حرف قاي ومقار لفظ **ادعوا** و  
انادي وفيه احتراز عن اطلب اقبال زيد وانادي زيدا وادعوك ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال  
لكن لا بواسطة حرف نايب مندب ادعوا فان قيل يخرج من هذا الحمل قولنا يا الله فانه منادي ولا يصدق  
عليه لكونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب الاجابة فيكون منادي بهذا  
الاعتبار وقيل ان نداء الله تعالى استعارة تخيلية وطلب الاقبال منه ادعائي كانياب المنية في قول  
الشاعر + واذا المنية اقتتبت اظفارها + الفيت الف قيمة لا تنفع + وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه  
الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخيلية لا تنفك عن الاستعارة الملكية عنها  
فيلزم تشبيه الله تعالى اولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من  
هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه مني عن الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا جبال ويا سماء ويا ارض ويا السماء ويا  
للأرض ونحو قول احد المتعانفين لصاحبه يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قيل في الجواب  
عن الاول بان مطلوب الاقبال هو النداء ومنه عن الاقبال بعد توجهه فاختلاف الجهتان وبانه مطلوب  
الاقبال حكما لكونه مستويا لاجابة كما قيل في يا الله وعن البواقي بانها من باب الاستعارة بالكنية حيث  
شبهت هذا الاشياء بما يكون مطلوب الاقبال ونداءها استعارة تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائي  
وقوله لفظا **او تقدير** تفصيل للمنادي او الحرف وهو الاظهر اي وذلك الحرف اما ان يكون ملفوظا  
مثل قوله يا داود او مقدر مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا قوله فان فرغ عن بيان حقيقة المنادي شرع  
في بيان حكمه فقال **ويبنى المنادي** وجوبا **علما يرفع يمينه** قبل النداء اي حاله الاعراب من حركة  
او حرف اي يبني على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضم وعلى الالف ان كان رفعه بالالف وعلى الواو ان كان  
رفعه بالواو فان قيل الضم في رفعه عايدا الى المنادي فيكون المعنى ويبني على ما يرفع المنادي به من حركة او حرف  
ولست تعلم ان المنادي لا يرفع بحال قيل انه مستند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه فيكون المعنى ويبني  
على ما يرفع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل يمكن ان يكون فيه ضمير عايدا الى الاسم دون المنادي فيكون المعنى  
ويبنى على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه يمكن لكنه بعيد لان الضمير في قوله ويبني عايدا الى التاء  
فلو كان الضمير في رفعه عايدا الى الاسم لزم انتشار الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مستند الى به ولا ضمير  
فيه اي يبني على ما يرفع به الرفع من حركة او حرف **ان كان المنادي مفرقا** ليس فيه اضافة ولا شبهة بالاضافة  
وفي الخبر ان من اللصاف والمضارع **لمعرفة** ما صفة معرفة او جزاء كان لا يرفع للتعهد اذا الحكم لا يتم باحد  
الخبرين وفيه احتراز عن التكرار نحو يا جبال وغيره من الالاد بالمعرفة امر من ان يكون معرفة قبل النداء او وجه  
ولهذا اورد للثالين للضمير ليكون **مثلي زيد** مثال للعرفة قبل النداء **وكما جبال** مثال للنداء  
جد النداء **ويزيد** ان مثال اللف **وياسيد** ان مثال اللفي بالواو فالالف والياء  
فيهما اليسا للاعراب بل مجرد التشبيه والجمع فان قيل العلم اذ اني وجه لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيد  
ويا زيدون بلا لام قيل انما هو ذلك لقيامه بمقوله اللام وكوفا في حكمها في اضافة التعريف ولو استعمل

هناك من اجزاء التي التعريف وهو من دور جرد او انما ينسب للمنادي للفرقة الحرفية لشبهه بكاف ادعوك في  
 وقوم عوقها وانما ينسب بكاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبني الاصل كخطاه من  
 الاعراب لغد المصالح الموجبة للاعراب الا اذا كان على ما موصوفان مضاف الى الحرفين كما في اختيار فمحت  
 كما سيأتي ويجوز تهوين المنادي المفعول المعرفة عند من وادى الشرع نحو سلام الله يلمط عليها ولا يسر عليك  
 يامطر السلاطع حيث نون المطر الاول وهو فقيح والمطر اسم رجل والاضحية في علمها راجع الى امرأة المطر  
 هي جملة ثم لما فرغ من بيان بناء المنادي شرع في بيان ما يجز من عليه ويصيرها بافعال **ويختصر**  
**المنادي باسم الاستغاثة** او التعجب او التمجيد او التهديد يحمل الكلام على حذف المعطوفين ويمكن  
 ان يحمل الكلام على حذف المضاف اي نحو لام الاستغاثة اي بلاه يدخل المنادي وقت الاستغاثة  
**مثلا يزيد** ووقت التعجب نحو اللباء ووقت التهديد نحو يا ليلك لا قتلتك وانما هرب للناد  
 بعد دخول اللام مع كون مفعول امر فتخرج عن تأثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول الجار وال  
 يامد اشبه للمنادي بالحرف وبدخول اللام صار المنادي بعيدا عن مدار الشبه وهو ياد ان المنادي  
 يخرج عن الافراد بالتركيب مع اللام وفي كل نظر اما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه  
 الفعل ولهذا كان الاسم غير منصوب بدخول نحو هربت باسجد فكيف يخرج عن تأثير شبه الحرف فلو قويت  
 جهة الاسم بدخول يخرج عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خارا والاصل  
 فالقول يخرج عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل تحكي محض على ان اللام الجارية كثير  
 ما تدخل على الاسم المبني ولم يصير معها بدخولها كقولك هذا المال الخمسة عشر رجلا وهو لاء الرجال  
 واما الثاني فلان لام الاستغاثة قد تدخل على كاف الخطاب الذي هو منادي مستغاث نحو يا ليلك  
 تزيد تعلم ان المنادي المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرته  
 بعيدا عن مدار الشبه بدخول اللام واما الثالث فلان المفعول ههنا يقابل المضاف والمضارع  
 ويا يزيد ههنا الثابتة فلا يخرج المنادي عن الافراد بالتركيب مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتاد  
 حيث جاز الفصل بينه وبين الجار والحرف الزاخر في السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضارع اليه  
 وقيل انما عرّب المنادي بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن الغاوة وان كان زيدا وفيه  
 ايضا نظر لانه انما لا يمكن الغاوة في العربيات دون اللينيات بل ليل انه يصح حيثك ومن قبل ومن بعد  
 واما فمحت اللام الجارية ههنا مع انها تكسر اذا دخلت على الاسم الظاهر لان المنادي واقف موقع كما الخطا  
 واللام اللاحقة على الضميمة كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخل على ما هو واقف موقعه ولذا بقيت على  
 الكسر اللهم الثانية نحو يا زيد لله ويا الله للسلين وانما اختيرت اللام من بين الحروف للاستغاث  
 والتعجب لان الاستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا التهجئة مخصوص بالاستغاث  
 ثم هذه اللام تتعلق بدعوى المقدر بوجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها لا تتراد الا في موضع  
 الاستغاثة والتعجب والتهديد سماعا ونقرا **المنادي** **الحق** **الفهائي** **الاستغاثة**

لموافق الالف **مثال** وكذا يضم ويكسر بواو الاستغاثه وياء اللام والاضمة واللام  
 في المندوب نحو يا مندوب في المسح بينه ويامنيك في المسح بينك **فلا** لام فيه حينئذ اي حين اذا دخلت الالف  
 تحذف عن الجمع بين حرفي الاستغاثه وعن الجمع بين العوض والعوضه لان الالف عوض عن الالف كذا روي عن  
 الخليل واما قدم بيان البناء والمخضر والقرع على الضب لقلتها بالاضمة الى الضب ولطلب الاختصار بالتعظيم  
 في قوله **وينصب سواها** اي ما سوى المفرد المعرفه من كل وجه والمستغاث سواها كان مع  
 لام الاستغاثه او مع الفها كذا في الشرح ويرد عليه المنادي المتعجب منه والمهذو لان ما سوى المفرد المعرفه  
 والمستغاث وليس اهما منصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عائد الى المفرد المعرفه من كل وجه والدخل عليه  
 لام الاستغاثه او نحوها او ان الالف الاستغاثه فلا يرد المنادي المتعجب منه والمهذو وما سواها النكرة +  
**موصوفة** او غير موصوفة والمضاف والمضارع له **مثال** **عبد الله** نظير المضاف **ويا**  
**طالع الجبل** نظير المضارع للمضاف والمربوب بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف فعلق  
 شئ هو من تمام معناه اما معمول الاول كالمثال المذكور في المتن واما معطوف عليه على ان يكون +  
 المعطوف مع المعطوف عليه اسم الشئ واحد نحويا ثلثة وثلثين علما واولا واما صفة هي جملة او ظرف نحو يلاحظ  
 كاليشي ويا شاعر كاشاعر اليوم مثلا والاضمة من ذات عرق فان كلام من ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف  
 بصفة هي مفردة فانه نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين الموصوف بصفة هي  
 مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف في كون الاول نكرة وكون الثاني معرفة مضارع للمضاف  
 مع ان كلامها موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادي في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف بقطع النظر عن الوصف  
 ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادي فلا يحصل التعيين ولا يفيد التعريف بخلاف  
 المنادي الموصوف بالجملة او الظرف فان المنادي فيها هو الموصوف بالاوصاف المذكورة والوصف  
 فيها سابق على النداء ذكر للتاكيد فكانه من تمام المنادي لا وصفه فيحصل التعيين ويفيد التعريف فاعرف  
 فانه فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة فكيف  
 عمل قوله طالع الجبل في قوله جبلا قيل المعتمد لا يلزم ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدر او  
 مهنما مقدر تقديره يا رجلا طالع الجبل او يا انسانا طالع الجبل كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل  
 في بابي ارجلا صالحا ذلك معرفة بدليل تعرفت صفة عند غير الكسانى يقال يا طالع الجبل الطريف جبلا  
 يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل امتناء تعرفت صفة لا يقال يا رجلا صالحا والصالح وعين ان يقال انه معتمد  
 على موصوف معرف تقديره بدليل تعرف صفة والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اي للاختصار  
 ثم حذف اللام لئلا يجتمع التا التعريف ثم نصب طالع الجبل لانه مضاف للمضاف على انه محتمل ان يكون هذا  
 المثال على قول الاخضر والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد **ويا** **عبد الله**  
**صالح** الجبل والمجروحان من قول يا رجلا اي لرجلا حال كونه مقول لرجل غير معين كما في قول الالف في  
 مثال النكرة واما اخر مثال للنكرة عن مثال للمضاف والمضارع ان النكرة خرجت عن المفرد المعرفه بقيد التعريف

المؤثر بخلاف المضاف والمضارع له فانها خرجا عنه بقيد الافراد للقدم ثم لما فرغ من بحث المنادى شرع في  
 بحث توابعه فقال **وتوابع المنادى المبني** اختر اذن توابع المنادى العرب قلما ان كانت  
 غير البدل والمعطوف غير ذي اللام في لا تكون الا منصوبة كتوابع المضاف او النكرة او مجردة كتوابع المتأ  
 المستغاث باللام والمراد بالمنادى المبني غير المستغاث باللام فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير  
 الميم لان صفة الرفع لا ترفع الرفع ولا تنصب كما سيحى وقوله **المفرد** لا يرفع على انه صفة لقوله توابع والمراد  
 بالمفرد المفردة من كل وجه وفيه اختر اذن عن التوابع المضادة والمضارعة لها وقوله **من التأكيد**  
 صفة توابع اي التوابع الكائنة من التأكيد او حال من الضمير في المفردة اي كائنة من التأكيد والمراد بالتأكيد  
 ان التأكيد المعنوي لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه برفعا وبضبا  
 لقول الشاعر + ابي واسطار سلطان سطرًا + لقابيل بانصر وضوضًا + وهو غير غالب ويمتثل اذ يكون  
 المختار عند المصنف اعرابه برفعا وبضبا كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التأكيد ولم يقيد بالمعنوي فقال  
 من التأكيد **والصفة وعطف البيان والمعطوف قبله في الممتنع**  
 مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف وفاعل قوله **دخول ياعليه** اي المعطوف  
 بالحرف الذي يمتنع دخول ياعليه ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وفيه اختر اذن عن المعطوف بالحرف  
 غير الممتنع دخول ياعليه وهو المعطوف بغير اللام نحو يا زيد وعمر ومن المعطوفات فان حكمه وحكم البدل  
 حكم المنادى المستثنى كما سيحى وقوله **حزب لقوله توابع المنادى** اي توقع تلك التوابع حمله  
**على لفظي** اي لفظ المنادى لشبهه بصفة بالرفع في العروض والاطراد اما الاطراد فلانه يعبر ان  
 يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال كل فاعل رفوع واما العروض فلان صفة المنادى عرضة  
 بدخول ياعليه عرضتها في الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لا بد له من رافع وههنا اي شئ هو  
 قيل رافعها الا انها المشبهة بصفة المنادى بالرفع في العروض والاطراد شبهه موجب الصفة بالرفع  
 في كون اشركل عارضاً مطلقاً او لم يظهر اشركل هذا الشبه في المنادى لكان البناء فظهر في التابح لاحتياج  
 الى المؤثر **وتنصب تلك التوابع حمله على محل** اي محل المنادى لان محله التنصب على المفعول  
 فلا قيل انهم بنوا صفة اسم لا التي لفظ البناء موصوفها نحو لاجل ظريف فلم يربط بين صفة المنادى  
 لبنائه قيل العلة ببناء الصفة في لاجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى  
 لكان الفصل بلام التعريف ولان وجوب بناء الصفة في لاجل ظريف كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى  
 ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه البناء اليها فانظر قافية الصفة **متشابهة**  
 بالرفع **ويبرز ذلك الحال** بالنصب ونظير التأكيد يا قميم اجمعون وابعين ونظير عطف البيان يا غلام  
 بشر وشر ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول ياعليه نحو يا زيد والحارث والحارث واما الاقضية المصنفة  
 على نظير الواحد للاختصار واما فقه نظير الصفة من بين التوابع من القول من قال ان المنادى لما قام مقام  
 المضموم للضم لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرغ الصفة عنده على انه حيز مبتداء محذوف ونصب بقيد

والصحيح جواز الصفة لانه وان وقع موقع المضمرة كمنما خرج عن كونه ظاهرا اثر لما بين جواز الوجهين في تواج  
 المنادى المنادى شرعا في بيان الاختلاف الواقع في اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف  
 الممتنع دخول يا عليه فقال **والخيل** ابن احمد استناد سيويسي **لمعطوف** المذكور  
 اي المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه **يختلف الفح** الجملة من لفظة الخيل اي يقول باولية  
 الرفع وانما يختار الرفع من منادى ثان معنى لانه ايضا مطلوب، اقبال الحرف نائب مناب ادعو لان الواو  
 قامت مقامه بالانزاع فيقتضى الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشارة يا اختار فيجر كنهى اشرى اليها  
 على انه منادى ثان معنى ولم يبين لان اللام تمتع دخول يا عليه صحيا **وابوعرو** بن العلاء يختار  
 التصديق لان اللام لا يباشرة يا حقيقة فامتنع فيجر كنهى اشرى يا اختار فيجر كنهى اشرى يا **وابوالعباس**  
 المبرج يقول **ان كان** المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه **كالحسن** في جوار تزعم اللام منه وقيل  
 في كونها علما ذال الهم ويدخل نحو الرجل علما على الاول دون الثاني وهو التجر يدخل على الثاني دون الاول  
**فكأن الخيل** خبر مبتدأ محذوف اي فهو كالمخيل في اختيار الرفع والجملة جزء الشرط والشرعية  
 خبر لبقوله وابوالعباس وانما اختيار الرفع في مثل الحسن لان اللام لما كانت في معرف للشرع ولم يعتد بها او  
 لان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها **والافكار** اي وان لم يكن المعطوف  
 المذكور كالحسن بان لم يجر تزعم اللام منه وان لم يكن علما اذ الهم فهو مثل ابي عمر وفي اختيار النصب  
 وسياسة هذه الاعلام من الطاليف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث التواضع المفردة شرعا في بحث التواضع  
 المضافة فقال **والمضافة تنصب** اي تواج المنادى المضافة اضافة معنوية تنصب  
 لانها لو وقعت مناداة لا يجوز فيها الا للنصب فكذا اذا كانت تابعة لان التواضع لا تكون اقوى من +  
 متبوعها تقول في الصفة يا زيد صاحب القوس ويا بشرخ اجمحة والجملة بالضم الشعر الذي يكون <sup>سفل</sup>  
 من الاذن وفي التاكيد يا تعال نفسك وفي عطفت البيان يا اعلام ابي عبد الله وفي المعطوف بالحرف  
 يا بكر وعبد الله وانما قيدنا المضافة بالاضافة المعنوية احترار اعن اللفظية فان حكمها وحكم التواضع +  
 المضارعة للمضافة حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية في حكم الافصال والتواضع المضارعة للمضافة  
 مفرد حقيقة وصورة فنقول يا زيدن الحسن الوجه بالرفع والنصب كذا تقول يا زيد جيرا من عمر وبالرفع و  
 والنصب قال الشاعر + يا صاح يا ذا الضامر الحشر + فان اسم الاشارة وهو ا منادى مفرد معرفة و  
 الضامر مرفوع على انه صفة او ان كان مضافا لان الاضافة اللفظية في حكم الافصال والتقدير يا ذا  
 الضامر عشيرو الضامر من الضمير بالضم وهو الهزال يقع على الناقة والجمال والضمير بالفتح الناقة الصلبة  
 اي الشديدة فان قيل ما لهم اعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية والمضارعة للمضافة  
 حكم الاضافة اذ وقعت مناداة حتى اوجوا فيها النصب وحكم المفرد اذ وقعت تابعة حتى جوزنا  
 فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية مضارعة صورة ومفردة حكما والمضارعة  
 للضمير مضافة حكما ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبار في الحالين وعليه ان تحقق وجه علم

العكس في كل منهما والبدل من المنادى المبني والمعطوف على المنادى المبني

غير ما ذكره صفة المعطوف او بدل من اي غير المعطوف الذي ذكره من قبل اي غير المتع  
دخول يا عليه بان لم يكن ذلك **حكمة** **حكمة** **حكمة** **حكمة** **حكمة** **حكمة** **حكمة** **حكمة** **حكمة** **حكمة**

اعراباً وبناءً فقوله والبدل مبتداء وحكمه مبتداء ثان وقوله حكمه المستقل خبر المبتداء الثاني  
والجمله الاسمي خبر المبتداء الاول وما عطف عليه **مطلقاً** ظرف اي زماناً مطلقاً اي  
شواء كانا مفرجين او مضارين او مضارين للمضار او متكبين او مختلفين لكونهما في حكم تكرير العا  
تقول في البدل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبالاً ويا زيد رجلاً صالحاً وفي المعطوف  
يا زيد وعمرو ويا زيد ويا اخا عمرو ويا زيد طالعا جبالاً ويا زيد رجلاً صالحاً فان قيل ما الفرق بين العلو  
على المنادى المبني وبين المعطوف على اسم كالمبني في ان الاول يجب فيه البناء وان الثاني لا يجوز فيه

البناء بل وجب الاء جازفاً ونصباً مثل لا اب وابن او ابنا قيل جوابه ياتي في موضع ان شاء الله  
ثم لما فرغ من بحث التوابع التي وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال و

المنادى الذي هو العلم الموضوع بان اي بلفظين وموثه وهو ائنة حال كون ذلك  
الابن مضافاً الى العلم **اختار فحة** اي فحة المنادى الذي هو العلم المذكور ولو

حركة الابن وقصد التثني لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط حينئذ الف ابن وموثه  
خطا يقول يا زيد بن عمرو وباهن بنته بشره في قوله يختار فحة إشارة الى جواز البقاء على الضم ايضا  
وتما قيد بقوله الى علم اختار عن نحو يا زيد ابن اخينا وباهن بنت عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط

حينئذ الف ابن وموثه خطأ ثم لما فرغ من التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث **المنادى**  
فقال **واذا نودي للعرفي باللام** اي واذا قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى واذا نادات

القران فاستعد بالله اي اذا اردت قرأته **قيل يا ايها الرجل** بتوسيط اي وهاء التثنية ويا هذا  
بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط اي وهذا جميعا فالرجل صفة هذا وهذا منقضي لمشاركة اسم الاشارة الى ذلك كالم  
اي او غل في الايام لتناول للفرج والشعر والجمع والمذكر والثؤنت بلفظ واحد فان قيل الجمله للشبهة لا يسم بالشبهة كقولنا

نداء المعرفي باللام اي معرفت كان نحو الرجل والفلان والاشنان ونحوها والجزاء جزئي وظاهر ان الجزئي  
لا يترتب على الكلي حيث يلزم ملزمية الكلي الجزئي قيل الكلام محمول على حذف المعطوف اي قيل  
يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل ونحوها او على المجاز لان المراد بقوله يا ايها الرجل ويا هذا

الرجل ويا ايها الرجل هذه الالفاظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلامة تؤول بصحة  
استزها صاحبها نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار قاهر عدول ونحوها يسم الالبسة للسطح او كذا  
فيكون المعنى قيل كلام وسطية اي مع هاء التشبيه وكلام وسطية اسم الاشارة وكلام وسط

فيه كلا الامرين فيكون الشرط والجزاء كلتيه فيتم الشبهة ولا يلزم ملزمية الكلي الجزئي واما وسط  
اسم الاشارة عزراً عن لجام اللق المعرب صوتي وان كان في احداهما من العايد ثم ما ليس في الاخر

فان قيل التخصيص عن ذلك يحصل يتوسط احداهما فلا حجة الى الميم الثاني في اي هذا الرجل قيل الميم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه لكن في اتيان ميمهم بعد ميمهم فتاخير البيان فايدة وهي زيادة التشويق والتوجه في البيان بزيادة التشويق والتأخيفيه **والتزموا** اي التزم النخاعة **رفع الرجل** في مثالي اي هذا الرجل وبهذا الرجل وان كان صفة وكان حقا اجاز الوجهين كالمثل **لان المقصود** اي كان الرجل هو المقصود الاصطلاح بالنداء الا اي واسم الاشارة بل هما وسيلتان لتذرية الا ترى انك لو حذف الرجل بطل النداء ولو حذف الظريف لم يعطل **التزموا** رفعه تنبيها على انه منادى حقيقة وان كان صفة لا ي صورا فان قيل فلهذا اصدق عليه بدل دون الصفة قيل انه مقصود واقعا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا ثبت بدلية على ان البديل في حكم تكبير العامل ولو كان الرجل بدلا لزم دخول يافي المعرف باللام حكما فظهر انه ليس ببدل **وتواجعا** **فقط** **نحو** **الرجل** **الذي** **التزم** **الخو** **رفع** **تواج** **الرجل** **مفردة** **كانت** **امضاة** **نحو** **يا ايها الرجل** **الذي** **يرى** **يا ايها الرجل** صاحب الفهرست **لأن تواج الرجل تواج** اسم معرب مرفوع يكون مرفوعا كمتبوعها بخلاف يازيدن الظريف فانه تاج مبدى فان قيل هذا الدليل غميا بما لان تواج المعرب قد يجعل على اللفظ وقد يجعل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التاج قطعا بل يجوز ان يكون المتبوع منصوبا والتاج منصوبا او مرفوعا جلا على اللفظ والمحل كما ان يذات ايام ومردو وان يكون المتبوع مجرورا والتاج مجرورا او منصوبا كما في تعجبي ضرب زيد وعمرو وكما في قوله ويذهب في نجد وغورا غائرا وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا قيل معناه تواج معرب لا محل له سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظا ومحلا فالمتبوع هناك باعتبار تعدد اعرابه معربا لا معربا واحدا بخلاف تواج الرجل ههنا فانها تواج معرب واحد فلا يتبع غير ذلك ويقال ان احدي المقدمين من الدليل محذوف اي لانها تواج معرب وتواج المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محل له سوى ذلك **الاعراب وقالوا** **يا الله** **تقطع المنقح خاصتنا** هذا جواب سوال يرد نقضا على القاعدة المذكورة وهو من حيث المعصفتي من القاعدة المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها الوجهين لانهما ان التوسيط فيه عمتح لان ايا يستلهم التقدر وهما للتنبيه والله تعالى يتعالى عن التقدر والتنبيه وهذه الاشارة المحسنة والله تعالى يتعالى عن ذلك وليس له جوارح على التجوز كما في ذلك الله لبي كان محمولا على اى طرف اللباب والثاني ان الله في اليمين للتعريف بل صارت جزء الكلمة بالعلية وكانت في الاصل عوضا عن هنة اليه فاصحل في جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلاف اليمين فان الله فيه وان صارت جزء الكلمة بالعلية لكنه في الاصل ليس يجوز عن شيء وبخلاف الناس فان الله مرفوعا صارت جزء الكلمة بكونها عوضا عن هنة اناس بضم الهنق **لا** **ك** **نه** ليس يعلم فلا قيل فعل هذا الوصل الناس على الوجوه صحت ان يقال يا الناس وليس ذلك يصح بدليل قوله خاصة قيل ان العلية لا يوجب مجرانا اصلها بالعلية لانه بعد العلية يستعمل بعناء الاصطلاح وهو جملة الاناس **استعمالا**



شأنها بخلاف يا الله فان عهده لوجب هجران أصله بالكيفية لانه بعد العلية لم يستعمل بمعناه الاصل أصلاً  
وهو مطلق للعبود حقاً كان او باطلاً فافتقر فاقوله خاصة مصدر اقيم مقام الحال من يا الله اى حال كون قد  
خص بذلك القول خصوصاً لما فرغ عن بحث المنادى غير المكرر ثم فرغ من بحث المنادى المكرر فقال  
أصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهناك ذلك اى جازيك او جازيك في مثل  
قول جبريل يا ايتيم تيمر عدتي لا ابا لكم ولا يقينكم في سورة عمّ + اى فيما لكم فيه المنادى في حال  
الإضافة الضم فاعل جازا المقدم او مبتدأ متقدم الخبر اى يجوز لك او جازيك الضم والضم  
اى ضم الاول ونصبه اما الضم فانه منادى مفرج معرفة واما اللصّب فانه مضاف الى عدى المذكور  
الثاني تأكيد لفظه ولما كان حكم التأكيد اللفظي في الاغلب حكم المنادى المذكور في الاعراب والبناء كما مر  
حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافاً الى الاول محذوف التنوين للإضافة وانما جاز الفصل  
هنا بين المضاف والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضمور نحو الشعر بالظن لانه لا يترك اللفظ  
الاول بلا غيره صارت الثاني هو الاول فكانه لا فصل بينهما ولهذا جاز ضرب ضروب زيد عمر وهذا مذهبي  
والخليل وذهب المبرج الى انه مضاف الى عدى المحذوف لكاملة الثاني عليه تقدير عدى تيمر عدتي  
على نحوين ذراعى ووجهة الاسد اى بين ذراعى الاسد وجهتها كما فعل على هذا كانت الإضافة الثانية تأكيد  
لفظياً للإضافة الاولى هذا هو الظاهر ولا يجوز في الثاني الا النسب لان الاول ان كان مضموراً  
على انه منادى مفرج معرفة كان الثاني تابعاً مضافاً فكان نصيباً وان كان منصوباً على انه منادى مضاف  
الى عدى المذكور او المحذوف كان الثاني تابعاً للمنادى المضاف فكان نصيباً ايضاً والمنادى المضاف  
**الياء المتكلمة يجوز فيها اربعة اوجه** اوجه واحد **يا غلامى** يسكون الياء واصليها الفم كان  
الكلمة الذى يبنى على حرف واحد كان مفتوحاً ككاف الخطاب والسكون للتخفيف لكون الياء حرف علة  
**والثاني يا غلامى** يفتح الياء على الهمزة **والثالث يا غلام** مجذوف الياء والاكتماء بالكسرة  
لكسرة دوونها **والرابع يا غلاماً** ما يقبل الياء الفاء والكسرة فتحة كحقة الالف والفتحة او مجذوف  
الياء وتقويض الالف عنها وشذ فيها يا غلام مجذوف الالف والاكتماء بالفتح فالماصل من المنادى المضاف  
الى ياء المتكلمة يجوز فيها تركيب مفتوح الياء وساكناً ومجذوفاً ومقدوراً الياء **الفاء والها ووقاي**  
ويكون بالحق هاء السكت في الوقف لبيان حرف المدومى الالف فيقال يا غلاماً كذا في بعض الشرح  
وقيل معناه يكون بالحق هاء السكت في الكل وقفا وهو الصواب لان هاء السكت كما يحى لبيان الالف  
يحى لبيان الحركة بان يزداد في آخر الكلمة ليستقر حركة الكلمة في الوقف بها فيقال يا غلامى ويا غلامى  
ويا غلامى ويا غلاماً ثم قولها وياها وبقا عظم الحجة الظاهرة على صحة الفعلية اي المضاف اليها المتكلمة يجوز فيها كذا  
ويكون بالماحل كونه مؤنثاً او مطلقاً على مؤنثاً يجوز فيها كذا بغير الهاء وياها في الوقف او خبر مبتدأ محذوف  
اى وهو ياها في الوقف او متعلق بفعل محذوف اى وقف عليها بالهاء وقفا فيكون قوله وقفا حالاً او  
ظرفاً او مصدر الفاعل المحذوف وفي اكثر النسخ لم يذكر الثاني وهو فتح الياء فيكون المعنى يجوز فيها

الثلاثة كجاء يا غلامى بفتح الياء واما شربت تلك الثلاثة بكسرة الاصل **وقالوا يا ابني ويا ابي**  
يعنى اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظا بام وجر مجوزا في سائر الالفاظ للضافته  
اليها نحو يا غلامى مع زيادة وجه الخبر كتحقق استعمال نداءيها في رد السماع على ذلك فقالوا يا ابني ويا ابي على  
القياس **وقالوا يا ايت ويا امت** بالبدال الياء تاء على غير القياس وقوله **فتخا وكسرا**  
حالان اى حال كونها مفتوحين ومكسورين اما الفتح فلهو افتقار حركة الياء المبدل منه التاء اذا الاصل  
في الياء الفتح على ما مر واما الكسر فلهو افتقار طبيعة الياء المبدل <sup>للمبدل</sup> اذا الكسرة يناسب الياء فالفتح يكون  
بدلا من حرف متحرك بالفتح والكسر يكونا بدلا من حرف يناسب الكسرة ويجوز فيها ضمير التاء ايضا  
جرها مجرى المفعول ولم يذكر هذا القلة اعلم ان التاء فيها للتانيث مع كونها عوضا عن الياء ولهذا فترما  
قبلها ويوقف عليها بالهاء وانما طوالت وان كانت للتانيث لكونها عوضا عن الياء كما طولت تاء بنت  
واخت وان كانت للتانيث لكونها عوضا من الواو لكن تاء ايت وامت يعبر في الوقف هاء مجازا وتاء  
بنت ولخت فاما لا تعبر في الوقف هاء وذلك لان اصل هذه التاء اى تاء اخت وبتت اصل لانها  
عوض عن الواو الاصلية واصل تلك التاء زائقة لانها عوض عن الياء الزائقة فيفتقران ذكر في تفسير الجاز  
البيان ان تاء التانيث في ايت للمبالغة كعلمته **وبالالف** عطف على محذوف اى وقالوا يا ايت  
ويا امت بغير كالف وبالف فقالوا يا ايتا ويا اماتا ببدال الياء تاء والقامرة فيكون فيخرج بين البدلين  
وذلك جازي وقيل هذا كالف الف الاشباع **دوز الباء** حال اى قالوا ذلك متجاوزين عن الياء  
يعنى لم يقولوا يا ابني ويا امتى تخبر عن الجمع بين البدل والمبدل لان التاء فيها عوض عن الياء  
**ويا ابن امرويا ابن عم خاصته** اخصها اخصها **متي علي** فجميع وهو يجر اذا كان المنادى المضاف لفظا <sup>فصل</sup> <sup>فصل</sup>  
وعوم مضافين الى ياء المتكلم جازي في المنادى المضاف الياء المتكلم من الوجه فقالوا يا ابن ابي ويا ابن عمي بالسكون ويا ابني اى  
ويا ابن عمي بالفتح ويا ابن امرويا ابن عم محمد والياء والاكتماء بالكسرة ويا ابن امرويا ابن عم ابابال الياء القامع زيادة  
وجها خرجت لم يقولوا يا غلام محذوف الف والاكتماء بالفتح الا على وجه الشذوذ **وقالوا**  
**يا ابن امرويا ابن عم** محذوف الف والاكتماء بالفتح كتحقق الاستعمال وطول اللفظ و  
تقل التضعيف وانما قال خاصة بعد جوازها جاز في المنادى المضاف الياء المتكلم في غيرهما فلا يقال  
يا ابن اخي ويا ابن خالي على الوجه المذكور في المنادى المضاف الياء المتكلم بل على ما جاز في غير المنادى  
المضاف الياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو غلامى وتوونى وذلك لانها اكثر استعمالا كتحقق يا غلامى هو من  
معاملته بخلاف غيرهما فان لم يكن كذلك قلنا بيا مل معاملته ثم لا كان الترقيم من خصائص النداء  
شرا في بيان فقال **وترخيه المنادى** في سعة الكلام اى من غير ضرورة **وقالوا**  
**غير ضرورة** منه يوب على انه مفعول للمنادى الترقيم في غير المنادى جازي اضره <sup>فصل</sup>  
الشعر ولا يضره الرفع لانه حينئذ يكون المعنى والترقيم في غير المنادى ضرورة <sup>فصل</sup> ولا معنى له كذا قيل  
ان قيل لا يضر النصب فيه ايضا لان شرط حذف اللام في المفعول له ان يكون فاعلا واما ما وجد

وهنا ليس كذلك لان المصطلح الشاعر والجوازقة الترخيم قيل انه مفعول له لفعل الترخيم دون جوازقه  
والتقدير يفعّل الترخيم في غير المنادى للاضطرار الى لاضطر الشاعر والمضطر واحد ويمكن رفعه  
على انه جوهريته محذوف بمضاف اي هو في غير الترخيم وقتا او هو جوهري على المبالغة على نحو زيد على

فاذا جوهريته لم يمنع رفعه كما ظن بعض الشارحين **وهو اي الترخيم حذف في آخره**  
اي اخره **مختصا** مفعول له لاجل التخييف فلان قيل هذا المحذوف على نحو يدوم وقاصدا  
قيل معناه حذف في آخره مختصا لالتقاون تقوي وسمع لغوي او يرد بالحذف في آخره في حال التركيب

دون الافراد فلا يرد حذف الاخر في يدوم ونحوها في ما فرغ عن تعريف الترخيم شرعا في بيان شرطه  
فقال **وشطره اي شرط جواز الترخيم في المنادى ان يكون المنادى مضافا لان آخر**  
المضاف وسط حكما والترخيم يختص بالآخر والمضاف اليه غير المنادى فلما سمع للتخيم في خبره ما وبتا

في ياصحبي شاذ **وان يكون مستغنا** ولا مندوبا لان المطلوب فيه تمام الصوت ولهذا  
زيد في آخرها الف لظهار الاستغناء والتفجيع والحذف ينافيه ولم يذكر المندوب لانه غير المنادى عند  
المصنف بدليل انه عرف المنادى على تمطخر منه المندوب لانه غير مطلوب الاقتال ولا يجوز تخيل

غير المنادى في السبحة فلا حاجة الى ما ذكرها يانها **وان يكون جملة** نحوياتا بطشرا ويا برق  
لان الاعلام المنقولة عن الجملة محذوف كما هي ثم لما فرغ عن بيان شطره اللغوي شرعا في بيان الوجودي فقال  
**ويكون اي وشطره ان يكون المنادى اما علما** **ثلاثة** **الحرف**

اما كونها علما لعدم الاشتباه فيها لشهرة بخلاف غير العلم وما كونها ايدا على التثنية فليدلمر  
اخلال البنية واجاز الكوفيين تخيم التثنية في الحركات الاوسط نحويا عم في عم لقيام حركة الوسط مقام  
الحرف الزايد كما في منع الصوف مؤسفر وهو منعيف لان جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرح في كل مكان

ولا لكان مثل هليلج ومخيط غليلط خماسيا وليس كذلك واجاز بعضهم تخيم التثنية في الساكن الاو  
ايضا نحوياتي في يلازيد لان الاخلال ثبت بجازن الترخيم فلا يعجز وهو اضعف من ذلك **واما**  
**بناء التانيث** فحينئذ لا يشترط العلية ولا الزيادة على التثنية نحوياتة علما او غير علم

لان اخلال البنية حينئذ لو كان كان من قبل الواضح لان تمام التانيث ليست بداخلية في البنية  
بل هي كلمة اخرى فالاخلال ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا لك فلا يشترط الزيادة على التثنية  
ولا العلية لعدم الاشتباه حيث يقع ما قبل التاء على التثنية في الترخيم محذوف التاء وان لم يكن علما

لما فرغ من بيان شطره الترخيم شرعا في تفسير كيفية المحذوف فقال **فان كان في آخره اي**  
اخره الذي اريد ترخيمه **يلدتان في حكم الواحده** مسته زيادتان اي زيادتان +  
كاقتان في حكم الواحده بان يكونان زيادتان معا المعنى واحده في اعتباره فاضطررنا الى الواحده واحده

اخره عن نحو اظافة فلان التاء والكاف زيادتان ولكنهما ليستا في حكم الواحده لان الكاف زيدت او  
لا كما في زيدت التاء للتانيث فلا يقال يارسط في اسطره فان قيل في حكم الواحده في الزياتان +

وليست الزيادة تان في حكم الواحدة فكيف يستقيم الظن فيتم قيل هو الظرف اعتباري لا حقيقة اوله بارئ  
 محبته على القلب كاسماء وزنه ففلاة واصله وسما من الوسامنة فقلبت الواو همزة كما في احد و اناة وفي  
 بزخ زيادتان وهي الالف والهمزة في حكم الواحدة **وكذا الالف والنون في مروان** يعنى الالف  
 والهمزة في الاسماء زيد تامعا المعنى للتاينث والالف والنون في مروان زيد تامعا المعنى للتدكير وكذا اياء  
 النسبة في بصري والالف والنون في زيدان و الواو والنون في زيدون والالف والنون في هذات  
 يقال فيها باسم **وياء ويا بصري ويا زيدا ويا زيدا ويا صندا** وعطف على قوله زيادتان اي او كان في لخر الكلام  
 الذي اريد ترجمته **حرف صغير قبلها** اي قبل ذلك الحرف **مكة** وللدلالة حرف عطف  
 ساكنة حركة ما قبلها يوافقها والمراد بالفتح ههنا للدلالة الزايدة ليلا يرد نحو مختار فانه لو خرم لا يجذف منه  
 الالف لانه الالف اصل **وهو الاكثر** ان الواو والحال اي والحال ان الكلام الذي في آخر حرف صغير  
 قبله **مكة الاكثر** نحو مضمور و **عما** او **ادريس** وفيه اختراع عن نحو سعيد و  
 ثمود وعاد فلما لا يجذف منها حرفان ليلا يلتمز اخلاص البنية بجذف الحرفين وقوله **حذف**  
 جزء الشرط اي حذف الحرفان فاذا خرم نحو مضمور و **عما** و **ادريس** قيل يامنص وياعمز و **يا** و **ادريس**  
 قيل يدخل تحت القسم اسماء ومروان ايضا لان في اخرهما حرف صغير قبله **مكة** فما وجد كالمقسمين  
 قيل بين القسمين عموم ونصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم الاول دون الثاني كبعوثي وربما  
 يصدق الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء ومروان فلذا لم يكن بذكر احد القسمين وان  
 كان الكلام الذي اريد ترجمته **مركبا** غير المركب الاضافي والاسنادي كعبلتك وخمسة عشر عليين  
**حذف الاسم الاخير** فيقال في عبلتك يا بعل وفي خمسة عشر يا بعل لان  
 الاسم الاخير منزلة تام التاينث في كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من الكلمة **وان كان**  
 الاسم الزخم **غير ذلك** اي غير ما فيه زيادتان في حكم الواحدة وغيرها في الحرف صغير قبله مثل  
 هو الاكثر من اربعة حرف **حرف واحد** اي فالمحذوف منه حرف واحد كحصول المقصود  
 وعدم ما يوجب حذف اكثر من حرف واحدا ان اتى هنار **الجملته**

الاسمية لكون هذا القسم  
 كثيرا مستمرا يقال في ياحارت ياحار وهو اي المحذوف للترخيم من اي منادى كان  
**حرف الثابت** اي الموجود على الالتصاق **الاكثر** فيتم ما قبله كما كان **يقال**  
 القائم للتصديق اي كانه يقال او جواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فيقال او للتعطف على النسبة  
 السابقة ماثلة بالفعلية كما في قيل يحيل المحذوف ثابتا فيقال **يا صبرا** بكسر الراء في ياحاد  
**ويا قلوبا** وواو ساكنة بعد ضمة في يا قلوبا ولو جعل المحذوف مسنيا والواو اخر الواو قبلها  
 ياء وكسرها قبلها لوقوعها طرف بعد ضمة كادل **ويا لرو** وواو مفتوحة بعد فتحة ولا قلب الواو  
 الفاعل كها وانفتح ما قبلها التثنية والواو وهو وقع الساكن بعد الواو كالف المحذوف الذي في حكم الثابت

ولو ليكن في حكم الثابت لقلنا او الفاء وتقبل ياء الارتفاع للمناع **وقد يجعل** المخرج او ياء بعد الحذف  
**اسما برأسه** اي اسم مستقلا بنفسه غير مبني على ما كان يجعل المحذوف شيئا كانت له محل  
 عند شئ فيكون له في بناءه واعلاله وتفصيلا حكمه نفسه **لا حكم الاصل فيقال يا حلا**  
 بالضم في ياحارت على انها اسم برأسه كانت اسم مفرد معرفة فيضم **ويا نعي** في ياقود لانه لما جعل هو  
 اسما برأسه صارت الواو ظرفا بعد ضمة فلا جرح قلت ياء وكسرها قبلها **يا حلا** في ياء وان  
 كانت لما جعل **يا حلا** واسما برأسه ارفع مانع الاعلال وهو وقبح الساكن بعد الواو فانقلت الفاء حكايا و  
 انفتاح ما قبلها **وقد استعملوا** اي استعمل العرب **صيغته النداء** اي حرف  
 النداء وهي يا فقط **في المنادى** اي في الكلام الذي يندب مسماة اي يبيك عليه كاشترتكم  
 في الاختصاص يكون كل منهما مدعوا **وهو** اي المنادى **الاسم المتفجع عليه**  
**اي** الاسم الذي يتفجع ابي يتخزن لاجله **بيا او** الجار والمجرور صفة المتفجع عليه والياء  
 للاتصاف اي المتفجع عليه المتصق بيا او او وفي جعل الياء للسبية او الاستعانة نظر لان ياء  
 والياء بسببين للتفجع اذا لا تأثير لهما فيه فلا يكون للسبية وان ياء الاستعانة تدخل في الة الفعل  
 نحو كتبت بالقلم ولا يتوهم كون ياء الة للتفجع فان قيل لم يذكر المتفجع منه نحو او يلا او امصبتا  
 وواخرها وواحدة ونحو ذلك فلو قال هو المتفجع عليها او منها بيا او والكان او لي قيل هو داخل في +  
 المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة **واختصر** المنادى **بوا** يختم ان يكون الياء  
 داخله في المختصر دون المختص به اي انفرد وبالمنادى يعرف لا يدخل واغنى المنادى ويختص ان يكون  
 الياء داخله في المختصر دون المختص كما هو الاصل اي انفرد المنادى بواغلب الالكون نضا على المنادى  
 بخلاف بافانه ليس بنصر عليه فكان المنادى به قليلا **وجعل** اي حكم المنادى **في الاعراب**  
**والبناء** تميز اي من حيث الاعراب والبناء مثل **حكم المنادى** اي حكم اعراب  
 المنادى وبنائها مثل حكم اعراب المنادى وبنائها لانه لما جرى مجرى المنادى صيغته جرى مجراه  
 في احكامه وكاشترتكم في الاختصاص يكون كل منهما مدعوا يعني ان كان للمنادى مفرد معرفة  
 يضم وان كان مضافا او مضارا له ينصب ولا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وكذلك تواجبه  
 كواجب المنادى **ولك زيادة الالف** اي جاز لك زيادة الالف  
**في آخرها** اي المنادى سواء كان معيا او والمد الصوت المطلوب في النية فقولك زيادة +  
 الالف مبتداء مقدرا الخبر وفاعل جاز المقدر واخذ الالف الزيادة الى الالف من باب اضافة الصك  
 الى المفعول **فان حفت** بزيادة الالف **الليسر** اي ليس ذلك اللفظ بغيره عدلت  
 عنها اي غيرها من حروف اللام مناسبة لما في آخر الكلام من كسرة او ضمة فاذا اندبت علامتك بمخاطب  
 الموت قلت **واعلامك** بالياء لانه لو زيدت الالف وقيل واعلامك لهم  
 ليس مخاطب الموت بمخاطب المذكور زيدت الياء المناسبة لانه الكاف وان اندبت علامتك

بخطاب الجمع قلت **واغلامك** بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامك كما انه من جنس  
خطاب الجمع بخطاب التثنية زيدت الواو المناسبة بحركة الميم اذ الميم اصل الضمة وقيل زيدت  
الواو للمناسبة للجمع **ولك الهاء في الوقف** اي جاز لك وجاز لك زيادة الهاء  
اي هاء السكت لبيان حرف المد وهي الالف في الوقف لاني اللام واختير الهاء مع زيادة الالف  
والواو والياء فيقال وايزيداهن واغلامكسوق واغلامكيا فالهاء مبتداء متقدم الخبر وفاعل جاز  
المقدم وقوله في الوقف حرف قوله لك او ظرف جاز المقدر او ظرف الزيادة المقدم المضافة الى الهاء  
**وايندب الالمعروف** مستثنى مفرغ اي كايئدب اسم الكلام المشهور والمعروف  
وهو الذي يعرف ذاته ومسماه سواء كان عالما او غير علم فلو كان عالما غير معروف لم يخبر نديته ولو كان  
معرفة غير علم جاز نديته فلذلك جاز واين حرف يرفع كانه لانه بمنزلة واعبد المطلبية من حيث انك  
حافظها وقد اشتهر بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروفا كان النادب معذورا في نديته والتعجب  
عليه لان نديته لاظهار الخبر والآن كذلك يحصل بالمعروف **فلا يقال واسجلا**  
**لرجل غير معين** اي فلا يقال هذا اللفظ **وامتنع** عطف على قوله لايندب دون قوله فلا  
يقال لانه يتبع ما سبقت فلو عطف هذا عليه لزم ان يكون متبعا لما سبق ايضا وليس كذلك  
اي امتنع هذا القول وهو **وايزيد الطويل** بالحق الف النديته في صفة المندوب  
لان الف النديته انما يلحق الكلم للتفجع عليه وهو قوله بالوصوف والصفة ليست من جنسها  
بل هي اسم استخراجي للتوضيح ولا ناعز فتخرج بالوصوف حيث جال الفصل بغير الطرفين في سعة  
الكلام لقوله تعالى وانه لقسر لو تعلمون عظيم فلو احق ذلك في الصفة التي في غير المندوب فلا  
يقال وايزيد الطويل بل يقال وايزيد الطويل بخلاف المضاف اليه حيث احق الف النديته به يقال  
وايزيد للموقية واعيد المطلبية لان المضاف والمضاف اليه مجلداً الى ابن علي السمي بجملة فالمضاف  
اليه مع المضاف لكل زيد لشدة امتزاجها حتى امتنع الفصل بينهما في السعة واما قرارة ابن عامر قتل  
او كادهم شركائهم وفتح قتل ونصب الالف كاد كجسر كائهم والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف  
اليه وهو شركائهم بالمضول وهو او كادهم قواد على الشدة **مخلافه** اي يتلف هذا  
القول وشراخلافه فانه لجاز للاحاق علامة النديته في صفة المندوب كالمضاف اليه كالف المتخارين  
الصفة والموصوف معنى لا يقصر في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك  
لان الصفة عين الموصوف كاني الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد ويزيد في قولك غلام زيد  
عن الغلام والامتزاج المعنوي يقع من الامتزاج اللفظي فلا جاز في قولها كما انظر في بيان الالف في قوله تعالى  
له باختيار الامتزاج للمعنى بالمراد في الاولى وجوابه ان الاحاق لم يلفظ بالامتزاج اللفظي في المضاف  
لاني للصفة ويجوز حذف حرف النداء لقيامه بنية الومع اسم الخبر  
حذف اي في جميع الايمان الا ان مقارنته اسم الجنس او حال اي في جميع الاحوال الا مقارنته اسم

الجنس غير ائى وللاذ من الجنس ما لا يكون ، بالالف والهم اى ما كان نكح قبل النداء لان نداء لم يكن  
 كشرق نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الهم الى انه منادى فيلبس للمنادى بغيره وكان  
 المعروف للجنس هو حرف النداء فلو حذف لم يلبس المعرفة بالنكح وكان ياقبه نايبة عن اللام في التقر  
 فلو حذف يلزم فيه حذف النايب والنوب وتقال انه يقول فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز حذف حرف  
 النداء فيما يجوز حذفه لان حرف النداء نايب من اذ هو فلذا حذف حرف النداء لم يمحذف النايب  
 والنوب اللهم الا ان يقال ان حذف حرف النداء ليس من باب حذف النايب والنوب بل من باب  
 التقدير كما في المستثنى للفرع نحو ما جاء في الاذ **واسم الاستغناء** كانه كاسم الجنس  
 في الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يا رجل وبهذا **واسم الاستغناء** والندبة  
 لان المطلوب فيها امتداد الصوت لانهما الاستغناء والتفجح والحذف بنايبة واعلم ان حرف  
 النداء يجوز حذفه من العلم وائى والمضاف ومن الوصول **مثل قوله تعالى يوسف**  
**اعرض عن هذا اى يا يوسف بقرينة المقام** **ومثلا اى يا ايها الرجل** اى يا ايها الرجل  
 لان صورة ايهما يختص بالنداء ومثلا من كيرال محسنا احسن الى اى يا من لا يزال ومثلا قوله تعا  
 بنا اتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة اى يا ربنا **ومثلا قولهم اصبر ليل وقولهم**  
**افعل مخنوق وقولهم اظركم** ان النعامة فى القرى هذا جواب وان يرد وهو  
 ان ليل فى قول العرب اسم جنس مع اتمام حذفوا منه حرف النداء وكذا مخنوق وكذا اكر وجابه  
 انه شاذ لا يقاس عليه ومعنى اصبر ليل ادخل فى الصباح ياليل اوصى صيحا ياليل فالهنة للذو  
 او للصبر وحق هذا فى الاصل قول الالة التى طرقها امر القيس مستغيثة الى الليل بالاقضاء لتقص منه  
 صار مثال يضرب فى شدة طلب الشئ ومعنى افعل مخنوق افند نفسك يا مخنوق اى اعط الفداء وخلص  
 نفسك يا مخنوق اى يا من عسكر حلفه الغفر هذا مثل فى التفرقة على تخلص النفس من الشدائد ومعنى  
 اظركم الخفض عنك يا كرم وان لتصاد فان من هو اكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من  
 البدو الى القرى وقيل معناه اسكت وانظر الى الارض يا كرم وان فان من هو اعلى واقوى منك قد صيد  
 وحمل من البدو الى القرى يقال اظرك الرجل اذا سكت ونظر الى الارض والكر وان طائر ضعيف يطير  
 العنق وقيل هذا القول رقية للعرب يصاد به الكروان وذلك لان الكروان يخاف من النعامة اذا لم  
 ير النعامة يعيش على هيبه يد عنقه ويرفع راسه فاذا ربه يلتمس بالارض كيو تراه فصار مثلا يضرب  
 فيها من شخص ضعيفا بالانقياد اذا التقاد من هو اعلى واقوى منك وفى كما شذوذ بثلاثة اوجه  
 حذف حرف النداء من اسم الجنس وتزجيم غير العلم وجعل الخبر اسما براسه على ما سبق بيانه **وقد**  
**يجذف المنادى لقيام قرينة الله على حذوه وتصويبه** **حوال اى حذوا**  
**مثل قوله الكسائى ابا اسحق** افا انما يخفف الهم على نفسه ويخفف على يابوه  
 حرف نداء ويبتدى السجد والبصر الهمنى فلهذا القراءة كان المنادى ممدوقا اى ابا فهو السجد والبصر

امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف من قرأ **الاسجد** و**استشهد** او **سجد** و**عظ** صيغة للضارع  
 فلنليس من هذا الباب **والباب الثالث** من الاواب كالاية التي يجب فيها حذف الفعل الناصب  
 للمفعول به **ما اضر عامله على شريطة التفسير** اي اسم الذي اضر اي قد  
 عامله الضار واقعا على شرط تفسيره كالعامل بلفظ ما بعد او بمعنى لفظ ما بعد او بلفظ مفعولها كما يجب حذفه  
 ليدل على الجمع بين المصدر والمفعول اضافة الشريطة الى التفسير **وهو تفسيره بما بعده وهو اي ما اضر**  
 عامله على شريطة التفسير **كل الهم منضوب ثبت يعان فعل** مبتدأ وقوله **بعان**  
 خبر وفاعل قوله **بعده** والحجة صفة اسم **او تشبه** عطف على قوله فعل اي تشبهه الفعل وهو  
 اسم الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة المشبهة وافعل التفضيل والشبهه بمعنى المشابه  
 كالمثل بمعنى المماثل وقوله **مشتغل** صفة فعل يدل على افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر  
 لان الاشتغال في تشبهه الفعل شرط ايضا فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب انه صفة  
 فعل او تشبهه وانما افرد الضمير لان العايد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان  
 او لاحد الامرين غير معين فيكون صفة لاحده المذكورين ايما كان اي معر على كل واحد منهما عن ذلك  
**الاسم ضميره** اي سبب نصبه في ضمير ذلك الاسم نحو زيد اضربته فان زيدا اسم **بعان**  
 فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم **او** سبب نصبه في متعلقه الضمير عايد الى الاسم اي  
 متعلق ذلك الاسم نحو زيد اضربته غلامه فان زيدا اسم **بعان** فعل مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم  
 وهو الغلام وقيل الضمير عايد الى الضمير وهو اولي لقرينه اي متعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام  
 المضاف الى ضميره فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق ضميره كما قد يكون مضافا اليه اي الى ذلك  
 الضمير كما في هذا المثال او موصوفا بما مله اي بعامل ذلك الضمير نحو زيد اضربت رجلا مجيها او موصوفا  
 بعامله اي بعامل ذلك الضمير نحو زيد اضربت الذي يجبه وعيظه لك من المتعلقات **لوسائط**  
 الجملة الشرطية صفة ثانية لفعل او تشبهه اي لوسائط نفس ذلك الفعل او تشبهه لفظا  
**عليه** اي على ذلك الاسم **هو** تأكيد للضمير سلط وانما اكد ليظهر ان يعطف عليه قوله **او**  
**متاسبه** اي لوسائط مناسب ذلك او تشبهه في موضع **لتصير** اي نصيب ذلك الفعل  
 او تشبهه ذلك الاسم متناسبة بمعناه او لانه فيدخل نحو زيد اضربت غلامه ويزيد اضربت به  
 ويزيد احسنت عليه فان كل واحد منهما لم ينصب زيدا بعد التسليط ولكن نصبه متناسبة وهو اهت  
 وجاوزت وكلاهما وانما قد ناقولنا لفظا لان كل واحد لوقتي انقلبه ما دخلت عليه والتسليط ثابت  
 تقديره فلا بد من تقييده وفي قوله **لوسائط** عليه هو متناسبة نصبه اخرا عن الاسم الذي **يعبر**  
 تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل **لنات**  
 حرف له صدر الكلام كجاء النافية وكحرف الاستفهام واحداى الحروف المشبهة بالفعل وحرف  
 الشرط والتعقيب وكلام الابتداء ونحوها مثل قولك زيد اضربته ويزيد اضربته واما زيد فاني اكرهه



وكان البواقي فان ازيد اسم بعده فكل مشتغل عنه بضمير لكن لا يجر تسليط الفعل ولا مناسبة لئلا تقدم  
ما في هذه الحروف عليها واخر از عن الاسم الذي لا يجر تسليط الفصل ولا مناسبة عليه من حيث  
المعنى لقوله ثم وكل شيء فعلوا في الدير كما يستعمل **مثل زيد اضربته** نظيرما اشتغل  
عنه بضمير لوسلط عليه نفسه لنفسه **زيد اضربته** نظيرما اشتغل عنه بضمير لوسلط عليه لغيره  
**وزيد امرت** اي نظير ما اشتغل عنه بضمير لوسلط عليه معناه  
وهو جاوزت لنفسه **وزيد اجلس عليه** اي انتظرت لاجله نظير ما اشتغل  
عنه بضمير لوسلط عليه لانهم معناه وهو لا يستل نصيبه **ينصيب** تحليل لقوله  
**مثل زيد اضربته** الى اخره اي كانه ينصب **يقعل** ممدود **يقسر** صفة اي يقسر  
ذلك الفعل **ما بعدك** من فعل او تشبيه او مناسبة المشتغل بضمير او متعلقه  
**اي يقسر ما بعدك** يعني المراد بما بعدك **ضربت** في زيد اضربته لان كان تقديره  
**اهنت** في زيد اضربته غلامه اي اهنت زيد اضربته غلامه لانه لانهم معناه لان  
اهنته المولى من لوان ضرب غلامه وان قدرت ضربت كذبت لانك ضربت غلامه كايده  
**وجاوزت** في زيد امرت به لانه معناه لان معنى امرت المتعدي بالياء جاوزت  
اي جاوزت زيد امرت به وان قدرت ضربت كذبت لانك ضربت غلامه لانه لانهم معناه لان  
في زيد اجلس عليه لانه لانهم معناه لان كونه مجوزا لاجله يستل كونه ملاكسا وملازا قال  
فالمحصل انما لم يكن تقديرا نفس الفعل المفسر قد وان لم يكن فان امكن تقديره  
الفعل المفسر قد وان لم يكن قد لان معنى الفصل المفسر **ويختار الرفع** فيه اشارة  
الى جواز النصب اي يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني كلام الذي بعده فعل او شبهه  
مشتغل عنه بضمير او متعلقا بالابتداء اي يكونا مبتدأ **عند علم** اي عند  
انتفاء قرينة خلافا اي خلافا للرفع وفيه نظر لان انتفاء قرينة خلافا للرفع يجب الرفع  
لانها يختار واجيب بان المضاف محذوف اي عند عدم قرينة خلافا لاختيار الرفع من قرين وجود  
النصب واختياره ومساواته الرفع ووجوب الرفع لانها اذا اقدم قرين خلافا لاختيار الرفع كان  
الرفع واجبا نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما لكن  
قرينة خلافا لاختيار الرفع منتف وقريته اختيار الرفع متحقق وهي السلامت عن التعدي اذ في  
النصب يلزم حذف الفعل المناسب والاصل عدم الحذف **او عند وجود قرينة**  
**اقوى منها** اي من قرينة خلافا للرفع يعني بوجوب قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع  
اقوى من قرينة خلافا **كما المقارن مع غير الطلب** قوله عند وجود اقوى منها  
مخولقت القوم واملايد فالمرته فان اجتمعت الفعلية السابقة قرينة النصب لانها على تقدير  
النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية فيناسب الجملتان واما التي تضمنت معنى

الابتداء قرينة الرفع لانها تتضمنها بمعنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يدليها اللفظ الا الاسم لكن قرينة الرفع  
 اقوى لسلاطة عن المحذف الذي يلزم في النصب فكان الرفع مختاراً اذا ما قيد بقوله غير الطلب  
 احتراز عن اماع الطلب نحو بيت القوم فاما زيدا فلا تكرمه فان في هذه الصوفا يختار النصب لان  
 قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضة لزوم كون الابتداء خبراً اسلاطة المحذف لكن  
 المحذف اهون من لزوم كون الاقتداء خبراً لان المحذف كثير شايخ ووقوع الابتداء خبراً بعيداً جداً  
 حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبراً بدون تاويل فكان قرينة النصب اقوى منها فاختر النصب  
 لان من ابتلى ببلتين يختار اهوتهما فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتثنية و  
 الدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فكيف اطلق الطلب قيل شرط ما افهم  
 عامله على شريطة التفسير ان يسهل تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهي والدعاء يمتنع +  
 تسليطها على ما قبلها تتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقيد  
 فان قيل لو قال كما ماع الخبر لكان اخصى فوجه الاطلاق قيل لان في قوله غير الطلب اشتراك في الاقتداء  
 المعنى الموثر في اختيار النصب كالمعنى الموثر في اختيار النصب بعد اما هو الطلب حيث يلزم في  
 الرفع ووقوع الطلب خبراً كما بينا وهذا المعنى متف هذا اي في غير الطلب فاختر الرفع **واذا**  
**للمفاجأة عطف على اما اي وكذا للمفاجأة** مخروجة فاذا زيد لقينته فان الجملة الفعلية السابقة  
 قرينة للنصب واذا المفاجأة التي تقع بعدها الجملة الاسمية غالباً قرينة الرفع لكن هذه القرينة  
 اقوى للسلاطة عن المحذف فاختر الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف ان اذا المفاجأة بين  
 بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا سر حجابها لانه وما ههنا توافق قيل اراد بالزوم فيه العطف  
 والذوم الاستعالي الاختياري المبني على الترجيح لا الزوم الحقيقي فلا تناقض او يقال ان القياس يقتضي  
 وجوب الرفع بعد المفاجأة للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير هذا الموضع لكن النصب في هذا الموضع  
 انما جازيناه على السام **ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم المذكور بالعطف**  
 اي بعطف الجملة التي وقع فيها الاسم الذي بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بصيغة **على**  
**جملة فعلية للتاسيب** بين الجملتين اي بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها  
 عليها مخروجة فرياً لقينته فان السلاطة عن المحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية قرينة  
 النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان المحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير شايخ بخلاف +  
 المخالفة بين الجمل في الاسمية والفعلية فانها قليلة جداً فاختر النصب **ويختار النصب مع جواز**  
**الرفع في الاسم الذي وقع بعده في الاستفهام** نحو ازيداً صوتيك **وبعد حر والتمني**  
 نحو ازيداً صوتيك **وبعد اذ الشريطة** اي المتسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا صوتيك **وبعد جيت**  
**وبعد جيت** نحو جيت زيدا **والتمني** فالرمة وانما خصوصاً او حيث من بين ساير ادوات  
 الشرط لان ساير ادوات الشرط يجب النصب بعدها او دخلت على مثل هذا الاسم كما ياتي وللبر

اوجب النصب بعد اذ الشرطية ايضا كان الشرطية وفي الامر عطف على قوله جدي يختار النصب  
 في وقت وقوع الامر والتمى بعد الامم المذكور نحو زيد اضربه ونحو زيد الاضرب اذ هي  
 اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذ الشرطية، وحيث وما قبل الامر والتمى مواقع الفعل  
 اي مواضع وقوع الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون  
 الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم سرسوخها في الشرط وكذا ما قبل الامر  
 والتمى موضع وقوع الفعل ليلابح الاختتام خبرا فلجزم بمختار النصب بتقدير الفعل بخلاف ساير  
 الادوات فانما راسخة في الشرط فوجب الفعل بعدها فلا جزم بموجب النصب بعدها بتقدير الفعل  
 اذا دخلت على مثل هذا الاسم ليحفظ نية ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه **وعند**  
 عطف على قوله في الامر اي ومختار النصب في الامم المذكور عند خوف ليس المقصود  
**بالصفة** يعني ان ما يكون مفسرا على تقدير النصب يلبس بالصفة على تقدير الرض وبالصفة  
 لم يحصل المقصود **مخوله تعالى انا عملنا خلقنا لا يقدر** ينصب كل شئ  
 على انه مفعول لخلقنا المحذوف الذي يفصح المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من  
 الاعراب والمعنى انا خلقنا كل شئ حال كونه كايما يقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو عموما  
 القدر في جميع المخلوقات اما لوضع على ابتداء وجعل قوله خلقنا خبرا لقوله كل شئ ويقدر حال  
 والمجموع خبران فيفيد الآية المعنى المقصود ايضا حيث يصير معناه كل شئ مخلوق لنا حال كونه  
 كايما يقدر وهو المقصود لكنه محتمل ان يخلط بعض فيجعل خلقنا صفة مخصصة لكل شئ على ما  
 هو الظاهر في الصفة ويقدر خبرا لقوله كل شئ فيكون المعنى كل شئ هو مخلوقنا كايما يقدر وهذا  
 ليس بمقصود حيث يكون قوله خلقنا حينئذ قيدا على ما هو الظاهر في الصفة فينوب عنهم كون بعض  
 الاستياء الموجود غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية فالحال  
 انه على تقدير الرض محتمل ان يكون قوله خلقنا خبرا لكل شئ فلا يفوت المقصود ومحتمل ان  
 يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرض اولى لما فيه من القياس المقصود بوضوح وكان  
 النصب اولى لما فيه من النص على المقصود وبهذا حصل الجواب عن الاشكال الذي اوردنا  
 الرض في هذا المثال حيث قال لا فرق بين النصب والرض من جهة المعنى سواء جعلت خلقنا خبرا  
 او صفة وذلك لان مرادة تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كلا اوردنا وسواء جعلت خلقنا صفة  
 مع الرض او خبرا عنه وذلك لان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اللتمى كانه  
 تعالى لم يخلق جميع الممكنات التي لا تنتاهي ويقع على كل واحد منها اسم للشئ فنحناه على تقدير ان  
 يجعل خلقنا خبرا له كل مخلوق بمخلوق يقدر وعلى تقدير ان يجعل صفة له كل شئ مخلوق كايما يقدر  
 والمعنيين واحد الى هنا حاصل كلامنا فان قيل ينبغي ان يجوز هنا الوجهان على سبيل التساوي  
 اي النصب على انه مفعول به باضمار عاملة على شرطية النصب والرض على انه مبتدأ وخلقنا خبرا

وقدر حاله كما جاز الوجهان في انا يزيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان  
 قيل ينبغي ان يجب النصب اذ التفرغ عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس لا اللبس ولذا سماه خوف اللبس  
**وليس تنوي الكبري** اي الرفع والنصب في الاختيار اي يا قصد منها يكون مختارا  
**في مثل زيد قام وعمى الكبري** اي فيما اذا اعطت الجملة التي وقع فيها ذلك الاسم  
 على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية <sup>التي</sup> الجملة الفعلية فانها ذات وجهين احدها كونها جملة  
 اسمية وهي الجملة الكبرى <sup>التي</sup> المعنى المبتدأ والخبر والثاني كونها جملة فعلية <sup>التي</sup> اطلاق الفعل والقاعل  
 فيصدر رضاء على الابتداء ونضيه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لمحصل التناسب فيما بين  
 الجملتين في الاسمية والفعلية ففي الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي  
 اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قيل على تقدير النصب و  
 العطف على الصغرى يلزم حذف الفعل وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان  
 الرفع راجحا لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامة الحذف بقرب المعطوف عليه على تقدير  
 النصب فاستوى الوجهان كذا في الشرح وفيه نظر لانهما اذا اعطقت على الكبرى هي ايضا <sup>تكون</sup>  
 غير مفصولة بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها بشي اخر فلا يتفاوتان في واجب سلطنا انهما لا يتفاوتان  
 في اوجبا باعتبار عدم الفاصل لكن معنى العطف اعادة الكلام على كلام سابق فيضرب في العطف ابتداء  
 الكلام السابق انما هو فساقفة ابتداء المعطوف عليه ان كان قريبا فاقرب وان كان بعيدا بعيد  
 وان كان انما المعطوف عليه متصل غير منقضي في كلا الصورتين والاو <sup>ل</sup> ان يقال  
 ان قصد العطف على الكبرى اختيار الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى فحينئذ  
 لا يخلو اما ان رفع على انه عطف اسمية <sup>على</sup> فعلية او نصب على انه عطف فعلية <sup>على</sup> كلاً  
 الوجهين خلاف الاصل اذ في عطف الاسمية على الفعلية لزم عدم التناسب بين الجملتين  
 وفي عطف الفعلية على الفعلية لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب  
 لان الحذف كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب فالحذف الذي  
 هو كثير الاستعمال يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود فاختر النصب ولم يعترض  
 هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم فان قيل لا يجر العطف على الصغرى في المثال  
 المذكور لاشتراط صلاحية المعطوف على الخبر ان يكون جزءا وهذا ليس كذلك لان الجملة اذا وقعت  
<sup>عبر</sup> <sup>او</sup> <sup>وجوبه</sup> الضمير العابد الى المبتدأ وليس في المعطوف من ضمير يعود اليه اذ التقدير اكرمته  
 على قيل هذا بعض التركيب وقامه ان يقال زيد قام وعلا كرمته عند او في ذلك او نحو ذلك و  
 انما ذكر بعض التركيب ولم يذكر الضمير لان الضمير لا يبين جملة اسمية جزءا جملة فعلية ونحو المثال  
 انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع على ان المناقشة في المثال ليس من دابة  
**المصنفين ويحى النصب في الاسم المذكور بعد حرف الشطب**

كان من يحاكي في ان ولو غير اما او تقصدا كما في متى وفيها حيثما الا اذا لم يكن راسخا في الشرط كما اذا الشرطية  
 وحيث وانما يجب المنصب بعدها لان الشرط يستلزم الفعل وذلك لان الشرط انما يدخل فيما كان  
 فيه احتمال وتردد وما ذلك الا في افعال بخلاف اما فانها وان كان حروفاً شرطية لان الرفع مختار بعدها  
 على ما تقدم **وبعد حرف التخصيص وهي هلا** والاولى ولوما وانما يجب المنصب بعدها  
 لاختصاصها بالفعل لانها وضعت للتوهم والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى الحث  
 والتوبيخ على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها اسم وجب ان يقدر فعل  
 ناصب له يفصح ما بعدها ليلا يخرج عن وضعها وهو اختصاصها بالفعل نحو **ان زيد  
 ضربه ضربة** مثال حرف الشرط التخييري **زيد اضربك والزيد اضربته**  
 مثال حرف التخصيص اي الاضربت زيداً اضربته **وليس مثل زيد ذهب مني**  
 حيز ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما اضمع عاملة على شريطة التفسير لان شرطه انما هو  
 الفعل الواقع بعدها او مناسبه عليه لتصديه وهذا ليس كذلك لان ذهب به على بناء  
 لفظ الماضي المجهول لو سلط على زيد لم ينصب هو زيد او كذا لو سلط مناسبه واذا كان  
 كذلك **فالرفع** مبتدأ محذوف والخبر او فاعل فعل محذوف اي فالرفع واجب او فيجب الرفع  
 على الابتداء **ولذلك** اي ومثل قوله ان زيد ذهب به قوله تعالى **وكل شيء فعلوه**  
**في الزبر** اي في الزبر اي في كتب المحظرة وهي صحف اعمالنا وهم لم يفعلوا فيها شيئاً فيكون كل  
 شيء مبتدأ وفعل وصفة للشيء وفي الزبر خبر والمعنى وكل شيء هو مفعولهم لان في الزبر وهو  
 المقصود **ومحذوف** على قوله وكل شيء اي وكذلك بمثله **تعالى الزانية**  
**والزانية** في وجوب الرفع **فاجلدوا كل واحد منهما**  
**الفاء بمعنى الشرط عند ابي العباس المبرح** يحتمل ان يكون قوله ومثله  
 وقوله الفاء مبتدأ تاني وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدأ الثاني والخبر المبتدأ الاول وعند  
 خلاف لقوله بمعنى الشرط لانها ظرف مستقر ويحتمل ان يكون قوله ومثله على قوله كل شيء  
 فعليه وقوله الفاء مبتدأ وقوله بمعنى الشرط خبر الخبر معلقة لقوله وكذلك نحو الزانية  
 والزانية اي ومثل قوله ان زيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزانية فاجلدوا في الزانية من  
 هذا الباب اي من باب ما اضمع عاملة على شريطة التفسير وان كان جميع شريطة هذا الباب  
 حاصلة فيها لان اسم بعدها فعل مشتغل عنه بما يتعلق بضميمة لان قوله تعالى منها صفة  
 لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء قد جعل فاعلها لقوله تعالى **ويذكر**  
**فكبر فينتبه ان يختار فيه المنصب** لوجود ترجمته اختيار المنصب وهو الطلب الا ان الفاعل المبتدأ

لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقر به بالنصب الاشارة فتمثل الفخامة لاجراء عن الضابطة المذكورة اي  
 ضابطة ما اجتمع عملها على شرط القسيير ليلزم اتفاق الفاء على اختيار من حيث ان الرفع في المطبوع مختار  
 على تقدير الاية كوز المطبوع بقا في القول ابو العباس المبرج الفاء بمعنى الشرط وليست بليغة لان اللام  
 في قوله الزائنية والزاني بمعنى التي وللذي والمبتدأ اذا كان موصولا صلته فصل تضمن معنى الشرط  
 فلم يكن من هذا الباب كاستنطاق تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتضمن الرفع على انه  
 مبتدأ متضمن معنى الشرط وقوله فاجلدوا خيرا بتاويل مقول اي لاقى نرت والذبي زني  
 مقول في حقها اجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة بخلاف الفاء في نحو وراك فكب فانهما  
 زايقة وما بعدها جعل فيما قبلها والكلام جملتان **عند سيبويه** في قوله  
 الكلام اي حكمه يكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزائنية مبتدأ وقوله والزاني  
 عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزائنية والزاني فيما سبقت عليه او خبر مبتدأ محذوف  
 على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزائنية والزاني وقوله فاجلدوا بيان حكمها  
 وهو ابتداء كلام والفاء فيه عنده زايقة او للتفسير فيمنع التسليط لانه جزء جملة لا جعل في  
 جزء جملة اخرى فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظاير حمل الفاء على الزيادة لا يليق بخلافه  
 نظم القرآن وحملها على التفسير غير ظاهر لانه غير محتاج اليه **والا فاختار النصب**  
 اي وان لم يجعل على ما حمل المبرج وسيبويه بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة  
 كان النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لكنه ليس مختارا والى لزم اتفاق القراء السبعة على  
 غير المختار فيلزم حمل الكلام على ما حمل من كون الفاء بمعنى الشرط او كون الكلام جملتين ايتمت  
 التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يجعل فيما قبلها وكذا اجزاء جملة لا يجعل في جزء جملة اخرى هذا  
 دليل على ما ذكر على صورته القيليس الاستثنائي والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار  
 سلب التالي وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر وسلب  
 انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك ان لم يكن الشمس طالعة فالليل موجود لكن الليل  
 ليس موجود فالشمس طالعة فان الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس موجود سلب التالي  
 وهو وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس وسلب انتفاء طلوع الشمس  
 اثباته **الباب الرابع** من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به **التنزيل**  
 وانما يجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الغرض في ذكره واقتضاء المقام حذفه لان ذلك  
 يقال وما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والتقدير يخاف ان اشتغل باظهار الفصل يقع  
 المحذور في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر المحذر منه ثم الرابع اسم فاعل لبيان الحال اي  
 رابع الاربعة المذكورة في التحذير والتعبير ان ايدي بالنسبة الى الثلثة السابقة اي رابع الثلثة  
 المذكورة في قوله المذكور في الاربعة التحذير وهو في الاصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسما لزوج

النوع من انواع المفعول به وهو **مجمول** اي مفعول به يتقبل يراى في نحو من  
 احذر وباعد وجانب واجتنب وفي تقدير اتي ساجدة اذ لا يقال اتقت زيدا من الاسد بمعنى  
 تميتة ولو قال بتقدير تح او بعد كان اولي **تخذ يراى** انتصاب بتقدير ايا  
 على انه مفعول مطلق وكلية ما موصولة او موصوفة والظرف ضلته او صفة والجملة صفة  
 لقوله معول اي حذر ذلك المعول تخذير من الاسم الذي او من اسم ثبت بعد ذلك المعول  
 اما مفعول له للتقدير او لقوله ذكر المحذوف اي ذكر ذلك المعول المحذوف **تخذ يراى** واما  
 ظرف اذ المصدر قد يجعل حينما الى قدر وقت تخذير المعول **تخذ يراى** وفي قوله بتقدير اتي احذر  
 عن المعول الذي لم يكن بتقدير اتي مخزيا في جواب من قال من اضوب فانه ليس من هذا الباب  
 يجوز ان ذكر فعله وفي قوله **تخذ يراى** عن المعول الذي بتقدير اتي لكن لا للتخدير عاين  
 نحو اياك في جواب من قال من اتي فانه ليس من هذا الباب يجوز ان ذكر فعله **او ذكر المحذوف**  
**صنعه** اروي قوله ذكر على لفظ المصدر والماضى للمعول وفي كلتا الروايتين  
 نظرا اما الاولى فلان التخدير اسم لنوع من انواع المفعول به، والذكر ليس مفعول به بل المفعول به  
 هو المحذوف منه المذكور مكررا واما الثانية فلانه ليس في ما يعطف عليه للفعل وان المعطوف  
 باو اذا كان مخالفا للمعطوف عليه في الفاعل واللام او كان فيه زيادة على قدر صحة العطف  
 يكون او اوضاوية بمعنى بل نظير الاول نحو انك قدير او امشى فانه بمعنى بل امشى ونظير الثاني  
 ما قال سيبويه في قوله تعالى ولا ظم منهم اثما او كفورا اذ لو قيل او لا صلح كفورا للتخدير  
 المعنى وكانت او بمعنى بل لان اظهار الفاعل في المعطوف زيدا على قدر صحة العطف وهما  
 لو عطف قوله او ذكر على قوله معول تخالف المعطوف عليه في الفاعل واللام فيكون بمعنى  
 بل وحينئذ يقصد للمعنى وهذا ظاهر ولا يحتاج الى البيان ويمكن تعبير كلتا الروايتين اما الاولى  
 فلان المصدر ان كان على لفظ المصدر للرفع كان الذكر بمعنى المفعول اي المذكور المحذوف من  
 مكررا او هذه الاضافة من باب جرد قليفة اذ الاصل او محذوف منه مذكور مكررا فكان عطف على قوله  
 معول فان قيل لو كان عطف على قوله معول لمر ان لا يكون القسم الثاني معولا بتقدير اتي على  
 تقنية كلمة اتي التي توجب التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من  
 القسمين معول بتقدير اتي قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار التقيد و  
 هو قوله **تخذ يراى** فان التقدير في القسم الثاني وان كان معولا بتقدير اتي لكنه ليس  
 محذوف عاين وان كان على لفظ المصدر للمعطوف كان عطف على قوله **تخذ يراى** كل واحد  
 من المصدرين حينما اي قلما وقت تخذير المعول **تخذ يراى** او وقت ذكر المحذوف منه مكررا  
 واما الثانية فلان الماضى للمعول يمكن ان يكون عطف على ما ناسب لقوله **تخذ يراى** وهو ذكر  
 المحذوف في كان ذلك مفعولا له او حذوف المحذوف ان كان ذلك مفعولا مطلقا اي سواء

ذكر ذلك المصنوع المحذير بما جده او ذكر المحذير منه مكرراً او حذف ذلك المصنوع محذيراً  
 بعده او ذكر المحذير منه من نوعيه مكرراً والجملة الثانية اعني حذف ذكر مع معبوتها في محل الصفة  
 لقوله مصنوع فان قيل الجملة الثانية ليس فيها ضمير يعود الى المصنوع فكيف يكون صفة له قيل  
 الرباطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من اليا اي هو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون  
 عطف على قوله محذير ولعل جعل المصدر حقيقياً وتزويل الفعل منزلة المصدر الحقيقي اي قد رقت  
 تحذير المصنوع مما بعده او وقت ذكر المحذير منه مكرراً ويمكن ان يكون مطلقاً على الجملة الظرفية  
 المقدره بالفعلية وهي قوله بتقدير اتي اي ثبت بتقدير اتي وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف  
 عليه باعتبار القيد وهو قوله محذير مما بعده والامر ان لا يكون القسم الثاني بتقدير اتي وفي  
 قوله او ذكر المحذير منه مكرراً اخترا من قوله الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب

**مخوياتك والاسد** هذا نظير القسم الاول واصله انقلك والاسد الا ان ضمير  
 الفاعل والمفعول اذا كانا شيئاً واحداً وجب ابدال الثاني بالنفس في غير افعال القلوب  
 فصار اتي نفسك والاسد فلما حذف اتي لضييق المقام حذفت النفس لزوال ضرورة وتمازجاً  
 ضميرى الفاعل والمفعول فابدل المتصل بالمنفصل لعدم ما ينضل به وقوله والاسد معطوف  
 على اياك ومعناه اتي نفسك من الاسد واتي الاسد من نفسك اي اتي نفسك ان تعرض

للاسد واتي الاسد ان يهلك فان قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغي  
 ان لا يكون تحذيراً وليس كذلك بل هو ايضاً محذير بقيل هو تايم للتحذير والتقاير خارجة عن  
 هذه الحدود ان بدليل ذكرها بعد فلرف **واياك وان تخذف** هذا ايضا

نظير القسم الاول اي اتي نفسك ان تعرض للحذف واتي الحذف ان تعرض لنفسك ثم التحذير  
 في القسم الاول اما ان يكون ظاهراً او مضمراً والظاهر يكون الامضاً والضمير مخاطب نحو  
 راسك والسيف والمضمر لا يجي في الغالب الا مخاطباً وقد يجي متكلماً كقول عمر بن ابي اي وان يخذل  
 احدكم الا رب الحذف الرى بالعصا كما ان الحذف بالخيار والذليل المعجتم الرى بالعصا اي اياي  
 وان يري احدكم العصا الى الارب اي نخي عن مشاهق حذف الارب ونحو جدها عن مشاهق  
 وانما هي عن رمى العصا الى الارب لان ذلك يقتضاها فلا بد من **والطريق الطريق**

نظير المحذير منه مكرراً اي اتي الطريق او بعد ما ذكرنا الصبي الصبي والجدار الجدار والاسد الاسد  
 اي اتي الصبي ان يظلمه واتي الجدار ان يستطاع عليك واتي الاسد ان يهلك وتكرار المحذير  
 من تلك التكرار **وتقول اي** وذلك ان تقول فيها عبارة اخرى وهي **اياك من الاسد**  
 اي بعد نفسك من الاسد **وتقول اياك ان تخذف** بتقدير من الجار والمجوز

حذف اي ملتصقاً بتقدير من اي اياك من ان تخذف اذ حذف حرف الجر من ان والى كثير من افعال  
**تقول اياك الاسد** بتقدير اياك من الاسد كاستثناء تقدير في الكلام المجرى بتقدير اياك من الاسد اما في الاشهر اياك من الاسد فانه



الى الشرح عام وللشرح جالب + يتقدير اياك من المراء فتشاذ + او محمول على ضرورة الشعر والكلام في  
 السطر او على حذف فعل واياك اياك من باب الاعداء والاعداء اتق نفسك واترك المراء الى الجدل  
 وهذا قول سيويها والخليل او جار مجرى ان تمانى لان المراء مصدر والمصدر يتقدير بالفعل مع ان  
 فان تقديره بجنى ضوب زيدا عجبتى ان ضوب زيد وهذا قول ابى اسحاق الزجاج وفيه نظر لان على  
 هذا يلزم ان يجوز ذلك في ساير المصادر نحو اياك الضوب كاشترى العلة لان كل مصدر يتقدير  
 الفعل مع ان وليس بجائز اللهم لان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس بوجه قياسى  
 وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولقائل ان يقول ان المراء معرف باللام فلا يصح  
 ان يتقدير بان والفعل ولهذا لا يعمل المصدر العرف باللام على الاكثر كاشترى يتقدير بان والفعل ثم لا يفرغ من غير المعقول  
 بحث المفعول في **فقال المفعول** الجار والمجرور في الاصل مفعول  
 ما لرقيم فاعله والضمير عايد الى اللام الموصولة وقولها للمفعول فيه اما مبتداء محذوف  
 الخبر اى وصفه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتداء محذوف اى هذا بيان للمفعول  
 فيه فعل هذين الوجهين يكون قوله **هو ما تعرف** جملة مستأنفة واما مبتداء  
 خبره ما فعل فيه وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب والمضاف محذوف اى للمفعول في  
 اسم ما فعل فيه اذ المفعول فيه فى الاصطلاح اللفظ الذى سماه شى فعل فيه **فعل**  
**مذكور** المراد بالفعل الفعل اللغوى وهو المحدث لا الفعل الاصطلاحى الذى هو قديم  
 الاسم والحرف فتناول الفعل واسم الفاعل والمفعول وللمصدر وفى قوله مذكور اخر اى من نحو يوم  
 الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل الاحالة لكنه ليس مذكور وقوله **من زمان** و  
**مكان** بيان ما والزمان ما يصير جواب متى والمكان ما يعلم جواب اين والمراد بالزمان والمكان  
 ههنا اعم من ان يكونا حقيقتين او اعتباريين فالحقيقتان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلقك فان  
 يوم الجمعة زمان حقيقى وخلقك مكان حقيقى ولا اعتباريان نحو قولك جلست قدوم زيد الشمس  
 بنصب الشمس فان قدوم زيد زمان اعتبارى اذ المصدر قد يجعل حيناً والشمس مكان اعتبارى  
 اذ العين قد يجعل مكاناً اى جلست وقت قدوم زيد فى مكان ظهور الشمس فان قيل يدخل  
 فى هذا الحد نحو اغتتم اليوم الذى صمت فيه فان اليوم فعل فيه الصوم وهو مذكور وليس  
 هو مفعول لانه لفعل الصوم قيل يخرج ذلك بقيد الحيشية لانها منطوقها في جميع الحدود ولا يها  
 الحدود اللغوية فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور واليوم فى المثال المذكور  
 لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال مضاهما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان  
 فعل الصوم ليس عامل فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فعل هذين الوجهين كان ذكر قوله  
 مذكور مستغنى عنه الا ان يجعل على التاكيد ثم لا يفرغ عن تعريف المفعول فيه شرع فى بيان  
 شرطه **نصب** يقال **ونشر** اي نصب المفعول فيه **تقدير** لانها اذا اظهر

لأنه لا يخرج من الظاهر في غير شايخ وفيه إشارة إلى أنها إذا ظهرت نحو قولك خرجت في يوم كذا خرجت كان  
مفعولا فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عند المصنف حيث عرّف المفعول فيه على مفعول يدخل ذلك  
فيه وذهب الجمهور إلى أن تقدير في شرط المفعول فيه وإذا اظهرت كان مفعولا به أو مستترا حرف الجر  
لا مفعول فيه إذا المفعول وزنه عندهم هي المقدرة بقية من زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور

**وظروف الزمان كلها** أي سواء كان مبهما ومحدودا أو سواء كانت معرفة أو نكرة  
**يقبل ذلك** أي تقدير في أو النصب بتقدير في نحو خرجت حينما أو حين فعودك وخرجت يومًا

أو يوم الجمعة إضافة الظروف إلى الزمان من باب إواب السابح وأسموتها الذهب بمعنى من أي  
الظروف التي هي الزمان وكلها تأكيد الظروف واللام في الزمان للجنس أي ظروف هذا الجنس وكذا  
اللام في المكان وذلك مفعول قهين وفاعله ضمير العايد إلى الظروف والجملة خبر لقوله وظرف

**الزمان وظروف المكان** أي ظروف الذي هو المكان **أصل** أي فيهما أي أن كان من الجهات  
الست وما أتى بها على تفسير المصنف **قتل** النصب بتقدير في نحو جلست خلفه **والأخبار**

أي وإن لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير في فلا يقال صليت المسجد بل يقال صليت في  
المسجد ذلك لأن المبهم من ظروف الزمان جزء مدلول الفصل كالمصدر فيصير انتصابه به بلا واسطة  
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لا شتر أي في الذات أي في النهاية والمبهم من المكان محمول  
على المبهم من الزمان أيضا لا شتر أي في الوصف أي في الأقسام ولم يحمل المكان المحدود على الزمان  
المبهم لا اختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان المبهم مع اتحادهما في الذات لأن المكان  
المبهم محمول على الزمان المبهم فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعانة من الاستعانة

والسؤال من الفقير **وهو المبهم** من ظروف المكان عند الأكثرين من المتقدمين وهو الذي  
اختاره المصنف **بالجهات الست** سواء كانت معرفة أو نكرة وهي إمام وخلفين

وشمال وفوق وتحت وذلك لأن قولك جلست خلف زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل ظهره إلى  
انقطاع الأرض وكذا اللوحي وهو البعض المبهم من ظروف المكان بما هو التلويح منها ويخرج منها  
خلفك وإمامك فإنه منصوب على الظرفية بلا خلاف وأنه معرفة والبعضها هو غير المحصور  
مما يخرج منه مخوف منه فإنه منصوب على الظرفية بلا خلاف وأنه محصور لأنه مقدر بأشئ

عشر الف خطوط والبعض باله اسم باعتبار ما لم يدخل في منهاه كالغوق مثلا فان هذا الكلام  
يطلق على هذا المكان بلاضافة إلى تحت وكذا غير من الجهات ولا شك أن تحت يخرج أصل

في صفة الغوق وكذا غير ويندرج في هذا التفسير نحو عند ولدي لأن اسم عند ولدي لا يطلق بأشئ  
ذات المكان بل باعتبار المضاف إليه وليس بلا دخل في مسماها فلا حاجة إلى الحمل ولما ذكرنا الأكثرين

والمصنف بالجهات الست وركب عليها عند ولدي وللفظ مكان وما بعد دخلت فأنما يقبل النصب  
بتقدير في على الظرفية مع أنها غير الجهات فاجاب عن كل من ذلك بقوله **وكل عليها**

اي على المكان المبهم وهي الجهات الست **عندي لذي وشبهها** مخدودون و  
سوى نحو جلست عند زيد ولدي زيد واعطيت زيدا دون عمر فدورها وجاء القوم سوى زيد  
**لاجرها** اي لا يجرها عند ولدي وكن اما هو وشبهها اي مشابهة تمامان قولك جلست  
عندك لا يتناول مكانا معيناً بل يتناول جميع الامكنة التي هو اليك كما يتناول قولك جلست  
خلف زيد جميع ما يقابل ظهر زيد الى انقطاع الارض **وحمل عليه لفظ مكان** وما بعدها  
اذا كان الفعل موافقاً له في افاضة معني الاستقرار نحو جلست مجلسك وقت مقامك  
ووضعتك موضع فلان الى غير ذلك من ذوات الميم ما يجري هذا الجرى **لكن** في مخدودون  
ايها مبه اي لكثرة استعماله فينا سببه التخفيف بحذف في فيقال جلست مكانك و  
حمله **ما بعد دخلت** نحو دخلت الدار ونزلت الجبال وسكنت العرقة  
**على الاصح** اي حذوا واقعا على القول الاصح لانه كثيرا الاستعمال في طلب فيه التخفيف  
بالحذف وانما قال على الاصح تنبيه على ما قال الجرمي ان دخلت وما يقابله افعال متعدية  
وما بعدها مفعول به كالمفعول فيه واجب بان كون مصادرها على صيغة الفعول التي هي في التقاء  
مصدر الاخر وهي الدخول والنزول والسكون وكون ضدّها الخروج والترك والارتحال التي  
هي لازمة اتفاقا بلرجمان لزومها وقيل معني قوله على الاصح اي على الاستعمال الاصح وذلك ان  
دخلت يستعمل تارة في وانا في بعض في تقول دخلت في الدار ودخلت الدار وعند سيبويه  
اظهار في شاذ فحمل ما بعد على الاستعمال الاصح دون الشاذ وانما قوله التاء في الحد اي  
في لفظ الست وليقل بالجهات الستة لان الجهات موشة وتايثت العلام من الثلاثة الى  
العشرة على عكس تايثت جميع الاشياء **ويصيب** المفعول فيه **مجان** مضمون  
بلاشريطة التفسير كقولك لمن قام في سرت يوم الجمعة اي سرت يوم الجمعة **وجان** مضمون  
وجوبا نضاً واقفاً **على شريطة** التفسير كل يتصب المفعول به وضابطة كل ظرف  
بعد لا فعل مشتغل منه بضمير او متعلقه او سلب عليه هو او مناسبه لتصبه نحو يوم الجمعة  
صمت فيه او يوم الجمعة اكلت في غداً او يوم الجمعة فويت الصوم في ليلتي وهو كون نصبي  
على شريطة التفسير واجبا ومختاراً ومسأوباً بالرفع ومربوحاً مثل المفعول به فيجب بعد حرف  
الشرط وحرف التخصيص نحو ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه ويختار بعد  
اذ الشرطية وحرف النفي وحرف الاستفهام نحو اذ يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف على جعل فعلية  
نحو اطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيها ويستوي الامر ان في زيد سار يوم الجمعة  
سرت فيه مصر ويتخرج الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافاً وعند وجود اقوى منها كما اذا  
المفاجاة نحو يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه وعند ليس المنسب  
بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف واما الظرف الذي يتوسط بينه وبين الفعل الزامية

حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام ونحوها نحو يوم الجمعة ما صمت فيها ويوم الخميس  
 اسرت فينا فيحتمل ان يكون المصيب ممتعا والمرقم واجب كما في المفعول به للمباح وهو بطلان +  
 صد الا ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب يلزم تقدم ما في جزئها عليها ويحتمل ان يكون نصب  
 مختارا حيث يتسع في الظرف ما لا يقسم في غيره بخلاف المفعول به فاما من عن حيث للمفعول فينا  
 شرع في بيان المفعول له فقال **المفعول لى** مبتداء محذوف والخبر هو المفعول للاخر محذوف للتبديله  
 اى هذا بيان المفعول لى هو ما فعل لاجله اى اسم ما فعل لاجله بدلالة ما سبق في  
 المفعول المطلق وفي هذا القيد اخر من عالم يفعل لاجله فعل كسائر المفاعيل والمخفات والمخ  
 بقوله **فعل مذكور المحدث** كالفعل الاصطلاحي فيتناول الفعل وما اشبهه من اسم  
 الفاعل والمفعول والمصدر وفي هذا القيد اخر من نحو العجبي التاديب فانه فعل لاجله لا محالة  
 لكنه ليس بمذكور للمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صوتا كون الفعل محذو  
 ثم للمراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من ان يكون علة موثقة او علة غائبة وهي اثر و  
 لهذا اورد المثالين ليكون **مثل ضربت تاديبا** نظيرة العلة الغائية لا التاديبية اعم من الضرب  
 حيث فعل لاجله الضرب **وقعدت عن الحرب جينا** نظيرة العلة الموثقة فان الجين  
 علة موثقة للقعود ولو قال في موضع قعدت جينا حاربت شجاعة لكان احسن ولقال ان يقول  
 يدخل في هذا الحد كرهت التاديب الذي ضوبت لاجله وضربت والعجبي التاديب فانه فعل  
 لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد شرط الحثية اريد فعل الفاعل مستغنى عن قيد مذكور ايضا ونحو  
 ان يقول ما فعل لاجله مضمون عام له يدخل الفعل وشبهه لان مضمون العامل اعم والخبر  
 نحو كرهت التاديب الذي ضوبت لاجله وضربت والعجبي التاديب لان ضربت ليس بعامل في  
 التاديب واجيب بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوي وهو المحدث فيتناول الفعل  
 وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب الذي ضوبت لاجله بقصد الحثية وفيه نظر لان الفعل عند  
 الاطلاق يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فالارادة اللغوي ابراهم في التعريف فالحق ان يقول  
 مضمون عام له ليتناول كلا القسمين في اول الوصلة من غير تامل في القران وان قيد الحثية لا  
 يفرض عن قيد مذكور **خلاف النزاج** اى كلابى اسحاق النزاج اى يخالف هذا القول  
 النزاج خلافا والجملة معرضة للتبيين على بيان الاختلاف **فان** اى فان للمفعول له **عقد**  
 اى عند النزاج **مصدر** من غير لفظ الفعل النوع بقرينة تاديبا وجيبا مثل مرج الفقه  
 وله وجهان احدهما ان قولك ضوبت تاديبا بمعنى ضوبت ووقعدت عن الحرب جينا بمعنى جنت  
 في القعود عن الحرب جينا او بمعنى ضوبت تاديبا وتقدمت في القعود جين وقيل لا يقال قعود  
 جين الايمان وفيه نظر لان الجين سبب للقعود وازدادة السبب الى السبب ليس بمجازية  
 اصولها الظاهرة فانها ان للمفعول له علة المصدر فيقام مقامه كما اقيمت له المصدر مقامه  
 فيضربته سويا بمعنى ضوبت في الضوم او بمعنى ضوبت في الضوم سويا والجواب عن الاول بان

بان صحته تاويل نوع بنوع كايدهرجه في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف فتاويل المصدر  
بالمفعول به من حيث ان معنى جاء زيد اكبما جاء زيد وقت الركوب معوضا ليدانوا اشد من زيد  
من غير ان يخرجنا عن حقيقةهما وعن الثاني الجواب بان الالة الذم للفعل من العلة لاحتمالها  
ذاتا حيث لا يتصور الثابتة بدون القلم ولا الضرب من غير الة من سوط ونحوه ولا يجوز غير ذلك  
وكذا ساير الافعال المتعلقة بالآلة بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج اليها اذا التحقق ايجبت اى  
لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له مستدعى الفعل لاستلزامه فلا ياتي من اقامته ما هو  
الذم للفعل من العلة اقامته كما ترى لما فرغ من تعريف المفعول له شره في بيان شرط نصبه فقال  
**وشرط نصبه اى نصب المفعول له تقدير اللام** لانها اذا اظهرت لزم الجر وفيه اشارة  
الى انه اذا اظهرت نوجبتك للسمن كان مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف  
يدل عليه جملته لكنه خلاص اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب اجماعا <sup>بط</sup>  
**وانما يجوز حذفها** اى تقديرها فيكون قوله حذفها من باب وضع المظهر موضع المضم  
وانما عير عن التقدير بالحذف للتبديع على جريان الاصلاح باطلاق كلا اللفظين اى لا يجوز حذف  
اللام عن المفعول له **الا اذا كان المفعول له فاعلا للفعل المعلن**  
اى اتخذ فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه اختار ما اذا كان عيناً وعملاً اذا كان فعلاً تغير  
فاعل الفعل المعلن فيجئ يذبح اظهار اللام نوجبتك للسمن او ليجتلك اياى اذا كان  
**مقارنا له** اى للفعل المعلن في الوجود اى اختلفت زمان المفعول له وزمان الفعل المعلن وفيه  
اختار ما اذا الين مقارنا له في الوجود فيجئ يذبح اظهار اللام نحو اكرمتك اليوم لوعداى بذك  
امس وانما اشترط حذف اللام عنه بهذه الشرايط لان المفعول له عند استجماع هذه الشرايط يشبه  
المفعول المطلق فانه فعل فاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فينتقل بالفعل بلا واسطة  
لتعلق المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختلفت شئى منها وكان اكثر على الافعال كذلك في وجودها يكون  
ظاهراً في العلية موافقا لما هو الغالب فيستغنى عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختلفت شئى منها كان ذلك  
المصنف في شرح المفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف اللام عنه ان يكون نكرة كانه يشبه المخلو  
الغير وهما نكرتان وقد بين اخارج في قول الشاعر واعرض عوراء الكريمة اتخارح + واعرض عن  
شتم اللئيم تكهما + معرفة وقد حذف عنه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه شره في قوله وانما يجوز  
حذفها اشارة الى الجواز اظهار الموصول هذه الشرايط لكن ينبغي ان اظهار اللام مع التنكير ضعيف  
وقيل هو غير جائز كما فرغ من بحث المفعول له شره في بيان المفعول مصره فقال **المفعول مصره**  
الظرف مفعول ما لزم فاعله الضمير وايد الى اللام الموصولة وقوله المفعول معه اما مبتدأ مستد  
اخر اى منه المفعول <sup>تقرينة</sup> ما سبق لوجوه حذف المبتدأ اى هذا بيان المفعول مصره فيكون  
قوله هو اسم **مذكور** يستيف به مبتدأ <sup>مذكور</sup> وهو ضمير متصل اى المفعول معه

هو الذي يذكر بعد الواو التي بمعنى مع وفيها احتراز عن ساير المقاميل لمصاحبة  
**معمول فاعل** اضافة المصدر الى المفعول فيه احتراز عن نحو كل رجل وضعته فان

وضيفته مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فاعل وانما قيل لمصاحبة فاعل  
فعل كما قال الاخرون لتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيد ادرهم فان قولهم  
وزيد ادرهم معناه وانما ليس يصاحب للفاعل بل مصاحب للمفعول لان معناه كفاك وزيد

درهم ومنه قول الشاعر اذا كانت الهبياء واشتقت العصاء فحسبك والضمالك سيف  
مهتد + اي اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعات كفاك والضمالك سيف مهتد اي مطبوع من  
حديث الهند وقوله **لفظا ومعنى** خبر كان المحذوف اي سواء كان الفعل لفظيا او +

معنويا فان قيل يدخل في هذا الحد وعمل في خصوصيت زيد او غيراذا كان الواو بمعنى مع ومخطوف  
على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل  
وقصد في هذه الحديثية فيخرج ذلك لاشارة بقصد في هذه الحديثية وانما عدل عن المفعول معه

الى العطف في هذه المستند فان كان الفاعل للتفسير وكان ناقصة او تاما اي فان وجد +  
**الفعل** اللام للعهد اي الفعل الذي قصد مصاحبة للمفعول معه بمصولة لفظا خبر

كان احوال اي لفظيا او ملفوظا او ضميرا اي من حيث اللفظ **وجاز العطف** مطف جملة  
على جملة احوال بتقدير يرد اي وقد جاز العطف اي عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل **فلو جازها**  
جائز ان العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما مثل جنهيتاء محذوف اي نظيرها

ثابت في مثل **جيت انا وزيد** اذ النصب والرفع فالنصب على انه مفعول معه والرفع  
على العطف وجاز العطف فيه لتأكيد الضمير للرفع المتصل بالمتنصب **والا تعين النصب**

اي وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه  
حيث لا وجه لسو مشجيت **وزيد** امتنع فيه العطف لعدم تأكيد الضمير للرفع  
المتصل بالمتنصب فتعين النصب على انه مفعول معه **وان كان** تاما اي وان وجد

الفعل **معنى** حاله او معنويا او ضميرا اي من حيث المعنى **وجاز العطف**  
عطف على كان احوال اي وقد جاز العطف عطف ما ذكر بعد الواو على ما قبله بان لم يقع عند  
مانع **تعين العطف** لتقدير النصب مثلها **وزيد وعمر** كلمة ما

استفهامية مبتداء ولزيد خبر اي اي شئ حصل لزيد فان تعين العطف فيه ليكون العامل  
حينئذ لفظيا وهو اللام في المثال لان العطف تنكير العامل فلا حاجة الى جعله معنويا الحال  
الذي هو عامل ضعيف فلا يصر اليه بلا حاجة وذهب النحوي الى ان العطف مختار وان

**تعين النصب** اي وان لم يجز العطف فيكون الفعل من غير النصب على انه مفعول معه  
لتقدير العطف فيجب الرجوع الى تقديرها **مثلها** **وزيد وعمر** +

استفهامية مبتدأة وذلك خبرها اي اى شئ حصل لك مع زيد وما شانك وزيد  
كلمة ما استفهامية وشانك خبرها اي اى شئ لراك مع زيد وانما عجز العطف في المثالين لان الكاف  
ضمير مجرور ولا يجوز العطف على ضمير المجرور بلا اعادة الجار وانما تعين النصب على المفعول معه اذ لا  
وجه سواه فان قيل لم لا يكون قوله وزيدا في المثال الثاني عطفًا على الشان قيل لانه خلاف المعنى  
اذ المعنى حينئذ ما شانك وهنئ زيد وسؤال السائل عن شانها لانه عن شان احدهما ونفس الاخر قوله  
**لان المعنى ما تصنع** دليل على كون المثال الثاني من باب العامل المعنوي وانما خص هذا  
المثال بالدليل دون الاول لان دلالة الظرف على معنى الفعل ظاهر وكذلك لفظ الشان لانه اسم كالمثل  
تضمن معنى فعل بل يتضمن معنى الفعل بقرينة الشان لانه بمعنى الفعل والصنع فيكون بمعنى المصدر الذي  
فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام بل كان على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شره في بيان للحقا  
بها وهي الحال والقيز والمستثنى المنصوب بلا للقيز الجنس وخبها ولا المشبهتين بليس فشره لان في  
بيان الحال فقال **الحال ما تبين هيئة الفاعل للمفعول** وفيه اخترازم عالميين  
هيئة وعن القيز فانه يبين الذات لا الهيئة كالماء لمنع الخلودون الجمع فيقع الحال عن الفاعل والمفعول  
به جماد تفرقا نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته مصعبا ومخدرا اي كان احدهما مصعبا اي مرتفقا الى موضع  
مرتفع والاخر مخدرا اي نازلا من موضع مرتفع وقوله **لفظ او معنى** تفصيل للفاعل والمفعول  
به بعد تمام المحل فالوقلت زيد قائما **خولك** لم يخبر احد م الفاعلية في زيد لا لفظا ولا معنى فان  
قيل قد يقع الحال عن المفعول مع **جيت** انا وزيد راكبين قيل انما يقع الحال عنه لكونه في معنى الفاعل و  
المفعول **كثما** اي اياهما في مصدر الفعل عن وقت وقوع الفعل في الحال عن المفعول المطلق **جيت** الفاعل شديدا في الحال عن المفعول  
لا يقع **كثما** في الحال عن المفعول بل في الحال عن المفعول **كثما** الفاعل شديدا في الحال عن المفعول بل في الحال عن  
المضاف اليه نحو قوله تعالى قل بل نتبع ملة ابراهيم حينئذ وقوله ايجب احكمه من ياكل لحم اخيه ميتا  
قيل الحال عن المضاف اليه انما يجوز ان كان المضاف فاعلا او مفعولا به بحيث لو حذف واقيم للمضاف  
مقامه لاستقام المعنى كما في **الاي** فانه لو قيل بل يتبع ابراهيم حينئذ لاستقام المعنى وكذا الوكيل وان ياكل  
اخاه ميتا لان **العم** **نحيب** فيكون المضاف في مثل هذا الموضع في حكم المضاف فيكون  
فاعلا او مفعولا به كما فان قيل يدخل في الحمد صفة الفاعل والمفعول به فيجاء في زيد الراكب وركبت زيدا  
الراكب فانما يفيد بين هيئة الفاعل والمفعول به قيل معنا علمت بين هيئة الفاعل وقت صدور الفعل  
عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه **فخرج** الصفة لئلا تنال على هيئة الموصوف مطلقا فيفيد  
بوقت الصدق والوقوع او يقال انما **فخرج** فيفيد كهيئة **فانما** الراكب هيئة الذات مطلقا لانه حيث انما فاعل  
او مفعول به بخلاف الحال فانما **دالت** على هيئة الذات من حيث هو فاعل او مفعول به **صت** **ضربت**  
**زيد** **اقليها** مثال الحال عن الفاعل والمفعول **الخطيب** لان ما ياجتفل ان يكون حاد على **العام**  
وهو فاعل لفظا ويجتفل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول به لفظا **وزيد** **الذاري** **اقليها**

مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظر لان قايا حال من ضمير المستكن في قوله في الدار لما عرف ان ضمير الفعل  
ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظ مثل قولك زيد خرج قايا اللهم الا ان يجاب بان  
الظرف المستقر اس معنوي لما فيه معنى الفعل فيكون الضمير المستكن فاعلا معنويا بخلاف الفعل فان  
اس لفظ فكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا **وهذا زيد قايا** مثال المفعول المعنوي  
المعنى اشير الى زيد قايا ثم لما بين ان الفاعل والمفعول قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا شرع في بيان ما يكون  
بشبهه الفاعل والمفعول اللفظيين والمعنويين فقال **وعاملها هي عامل الحال الفعل**  
لان الاصل في العمل نحو ضربت زيدا قايا **او تشبيهه** اي تشبيه الفعل لمكان التشبيه وبغنى تشبيه  
الفعل ما يجعل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم للمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل  
وللصدر نحو زيد اذهب راكبا وزيد مضيوب قايا وزيد حسن صاحبا وهذا اسم لطيب من شرطها وضوي زيد  
قايا **او معناها** اي معنى الفعل ونعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفاعل ولا يكون منزهة كلفظ المستقر  
الاشارة الى ان اللفظ المعنى والتركيب والتشبيه غير ذلك مما يعلق معنى الفعل نحو زيد في الدار قايا وهذا زيد قايا وعليك زيد  
راكبا ويا زيد قايا ولتلك عندي قايا وامله في الدار قايا وكانت اسد صائلا والحال من المنادى مختلف فيه  
فاجازة البصر منهم للبرد واستقبال الاخر منهم الماذني والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف شرطه  
عن تعريف الحال وما يعمل فيها شرع في بيان شرطها فقال **وشرطها ان تكون نكرة** اي تشبه  
الحال كونها نكرة لئلا يلبس بالصفة في حالة النسب نحو ضربت زيدا راكبا وحلت حالة الرفع والجر  
على حالة النسب طرح الباب ولان النكرة اصل والغرض يحصل منها فالتعريف زايد على الغرض **وجزاها**  
**معرفة** اي صاحب الحال معرفة كانت محكوم عليها في المعنى فكان اصله التعريف كالمبتداء وكانت اذا كان  
نكرة كان بيانا بالوصف او من بيان المحدث المنسوب اليه بالحال كانه لشره الاتقاد بالوافقين بين  
الحال وصاحبها في جميع الاحوال ففي جعلها حالا ابقاء المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها في  
بعض الاحوال وجعلها مستقلة كذلك اذ الصفة على وفق الموصوف في الاعراب جزما ومعلوم ان في اثباتها  
والعرب عن المخالفة دخول في حد للنسبة لقوله وصاحبها مرفوع على انه مبتداء وقوله معرفة مرفوع على انه  
جزء الجدة عطفا على الجملة السابقة ولا يستقيم ان يكون قوله وصاحبها مجرورا عطفا على الضمير المتصل قوله  
وشرطها وقوله معرفة منصوب عطفا على قوله نكرة لان تعريف متا الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله  
**غالب** فان هذا قيد راجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيره ولا الى تنكيره الاقار وهو ظرف متعلق بغيره وقوله  
وصاحبها معرفة اي يتعرف صاحبها في غالب الاستعمال او صفة مصدر محذوف او زمان محذوف اي يتقدم  
صاحبها تعريفه غالبا او زمانا غالبا وانما قلنا غالبا لان صاحبها قد يبيح نكرة عند تقدير الحال عليه  
كما ذكر في المتن وعند كون نكرة موصوفة او مضافا الى النكرة نحو خرجت رجلا عالما قايا ومررت بفلاحه رجلا  
مليحا وفي ذلك مما يوجب تخصيص النكرة **واسئله العراك** ومرت به **وجزاها**  
**وتحقيق** متاوجاب سوال وهو ان العراك في قول الشاعر اسئله العراك ووجزاها في قول الشاعر



به وجه حالان وهو معرفتان فالجاب بان حل واحدهما متاؤل بالنكح وفي تأويلها وجهان احدهما انما حالان  
نكران معني وان كانا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها معتركة ومررت به متوحدا اي منفردا والثاني انما صك  
اقبام مقام الحال والتقدير وارسلها بغيرك العراك ومررت به منفردا اي مفردا افرادا والجملة حال وقام البيت  
وارسلها العراك ولم يزد بها ولم يشفق على نفض النخال المراد بالارسال هنا الايراد والضمير للمستكن في ارساله  
للعير وهو الحمار والمراد هنا حمار الوحش والبارز الاثن وهو وجه اتان وهو انش الحمار والعراك مصدر عاريا  
يعارك معاركه وعراكا وقيل اصله اعترك بغيرك اعتركا الا انه جاء فيه الاعترك ايضا والعراك والاعترك الاك  
والرود هو الطرح يعني رائدن والاشفاق الخوف والضمير للمستكن في قوله ولم يزد ولم يشفق عابدا الى العير  
ونفض النخال عبارة عن عدم تمام الشرب يقل نفض نفضا اذا لم يتم مرادة وكذا البعير اذا لم يتم شربه  
والدخال بكسر الدال وهو ان يشرب البعير ثم يرد من العنق الى الحوض، ويدخل بين حير بن عفتا اي يشرب منه ماء  
لأنه لم يكن يشرب يعني ارسلا حمار الوحش الا ان الى الماء معتركة اي مزجته مرة واحدة ولم يطرح ولم يخف ان لا  
يتم شربه بعضها بالراحة والارحام والضمير في قوله ونحوه راجع الى كل واحد من المثالين اي ونحوه من الاحوال  
التي جاءت معرفة ظاهرة نحو قوله جاؤا قضمهم يقضيهم فانه متاؤل بالنكح ايضا اي جاؤا كثيرا وذلك  
ان القضم الحصى الكبار والقض الحصى الصغار فعني جاؤا قضمهم يقضيهم اكبرهم مع اصغرهم وهو حال  
يعني جميعا وقاطبة وقيل القضم هو الكسر والتفريق هنا يعني القاض اي الكاسر والقضيم معنى المقضوم  
اي المكسور يعني جاؤا اكثرين من حين يميت يكسر بعضهم بعضا لكثرة قضمهم وانهم حاصمهم فكان بعضهم كاسرين  
وبعضهم مكسورين نحو قوله من منبتهم البهائم الغفيرة فانه ايضا متاؤل بالنكح اي ساترين وجه الارض اكثرهم  
وذلك لان البهائم بالمد اسم بمعنى الجموع من الجود وهو لهم والغفيرة هي الغارة وهو الساتر من الغزوه هو الستر  
الغفيرة صفة البهائم كانت قلت مررت بها يقين غافرين اي جاءهم بين اقاربهم وعشائيرهم ساترين وجه الارض  
لكثرتهم **فان كان صاحبها حال فلكم محضته وجب تقديمها**  
اي تقدير الحال على صاحبها ليقتض من النكح بتقديمها يقال جاء في راكبا رجل بخلاف ما اذا كان  
صاحبها نكح محضته نحو جاء في رجل كره راكبا لم يحج بتقديمها وليلا يلبس بالصفة في النصب نحو  
رايت رجلا راكبا ثم قدمت في ساير الاحوال حذ الباب وفي كلا الدليلين بحث اما الاول فاني صاحبها  
المنكر فالتخصيص بتقديم الحكم متى فلا يجازي الى تخصيصه بتقديمه حكمه الا ترى انه وقع فاعلا والفاعل  
محكوم عليه ولا يصل فيه التعريف فلا يكون مثل هذا المنكر مختصا بتقديم الحكم لما هو وقوعه فاعلا ويؤيد  
ما ذكره للم في شرحه في بيان تخصيص المتكلم في قوله في الدار رجل ان الخمر في معنى الصفة كما انك كما عديلا  
قبل ذلك فليرات الابدان صلواته موصولا ترى ان الفاعل لما كان الحكم عليه مقدم لما هو معرفة وتعلق  
الى هذا لفظه وما ذكر في الجواب ان الضمير الراجح الى نكح مختصته بل الحكم يكون الاحكام نكح بخلاف الراجح  
اليها وهي خمسة حكوم الاحكام نحو جاء في رجل ضربته فان معرفة كان هذا الضمير لهذا الرجل الجاهلي دون  
تعلق الى هذا لفظه وما ذكر في الضمير الراجح الى نكح مختصته وهو معرفة نحو جاء في رجل ضربته

والا فهو نكح كآية وجلا لانه يخصص المنكر للوجود اليه بحكم اولاد انتهى لفظه وهذا كله دليل على ان الفاعل  
المكسر قد تخصص بتقدير الحكم عليه من انكر هذا التخصيص فهو منتصت واما الثاني فلهذا اذا القيس بالصفحة  
فليز الوجوهان كونه حالاً وكونه صفة كما يجوز كونه داخل وصيداً منه عند تقدير الحال اي في قولك سترت  
راكبا رجلا وكما يجوز كونه حالاً ومميزاً في طاب زيد فاريسا وجيب عن ضابان الحال عن التكرار خلاف الاصل  
فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم القياس المقصود يعني بخلاف الوجهين في صورتها التقيد  
لان كليهما خلاف الاصل اما كونه داخل فللتكبير واما كونه صيداً منه فلكونه في حكم التخصيص والتكرار فيستوي  
في كونها على خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فاريسا لاستوائهما في كونها على  
الاصول ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي اي عامل معنوي كان عند سيبويه متصفا  
فلا يقال زيد قائما في الدار ولا قايما لك درهم الا اذا كان العامل المعنوي ذا المحدثين اي اذا كان على المحدثين  
فعلق به الحال ان فتح بلان مران على كواحد منها بمنعته اي محدثه بخمزيد قايما كقولهم لان العامل في الحار هو  
وهو ما يدل على حديثه حديث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام يتعلق بمحدث  
المشبه ليجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بمحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو وهو كون قوله  
كعمرو عاملا في الحالين لكن في قايما باعتبار حدث المشبه وهو معنى التشبيه وفي قاعدا باعتبار حدث  
المشبه به وهو معنى التشبيه بالشيء وقال الاخفش يجوز تقدير الحال على العامل المعنوي اذا كان الحال  
المعنوي ظرفا او جارا مجرورا بشرط ان يكون المبتداء مقدما على الحال بخمزيد قايما في الدار وامامع تاحنيز  
فوافق سيبويه في المتع فلم يجوز ايضا قايما زيدا في الدار ولا قايما في الدار زيد **مخلاف الظرف الذي**  
لم يقع حالاً فانه يتقدم على العامل المعنوي بخمزيد اليوم في الدار كل يوم لك قوب فتوب مبتداء ولك  
خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك وانما جاز تقديره لان الظرف اتسع فيه فلا يتسع في قول  
لكشع دوسخ في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتداء محذوف اي وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة  
معتزلة وقيل انها حال من فاعل لا يتقدم اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها ملتصبا بمحدثه  
وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيلزم ان يتقيد عدم تقدم الحال على العامل المعنوي بخلافه نظر  
يتقدم على العامل مطلقا اللهم الا ان يقال انه حال دائمة وهي لا يقيد التقيد **قوله على الجور**  
عطف على قوله على العامل المعنوي ولا يبيح لتأكيد النفي **قوله تعالى عيا المعضوب عليه**  
**والضالين** اي ولا يتقدم الحال على صاحبها الجور فلا يقال من حيث الركبة بهند ولا ركبا  
زيد **قوله عطف** لقوله لا يتقدم على الجور وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان  
بعد الجار لزم الفصل بين الجار والجور وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز تعلق  
المبتوع وهو ذو الحال لان الجور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم متابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل  
يقضي ان لا يتقدم ركبا على جاء في الجاء في زيد ركبا لانه تابع لزيد ولا يتقدم على جاء في فليفتحه  
تابعه عليه وكهيبان الفاعل من حيث هو مستند اليه محله قبل الفعل كانه لا يجوز تقديره جازع

الانبياس بالمبتدأ بخلاف المجرور فان عمله بعد الجار فكذلك اجاز ابن كيسان تقدير الحال على جها  
 المجرور وشكاقوله تعالى وما ارسلناك الا كلمة للناس فان كافة حال من الناس المجرور اذا المعنى وما ارسلناك  
 الا للناس كافة والجواب ان كافة حال من الكاف وفيه نظرا في الكاف من كبر والكافة موت والحال يجب  
 ان يكون مطابقا لصاحبه واجيب بان التام فيه البياضة لا لتنايفت كعلامة والمعنى وما ارسلناك الا  
 اى ماغة للناس عن الشر والكبار وذكرها جرح الكشاف ان التمام بكافة على المصدر اى ما ارسلناك  
 الا رسالة كافة للناس اى علمه شاملة لهم ثم الاختلاف في تقديرهما على المجرور بحرف الجر اما المجرور بلا ضامة  
 فلا يجوز تقدير الحال عليه بالانفان مخويز بد ضارب مستدقائمة ثم لما كان اكثر الضامة شرطوا في الحال ان يكون  
 مشتقة وما وجدوا غير مشتقة اولوا بالمشتق وتكلموا في تاويله شرع في رد قوله فقال **وكل**

**مادل على هيئة كلمة كل مبتدأ وما موصولة وما بعدك صفة اى وكل لفظ دل على هيئة مشتقا**  
 كان او غير مشتق **صح ان يقع حال الجملة خبر لقوله كل اى هو** قوعه خالا لصدق حال الحال  
 عليه كان الحال ما بين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما ذهبوا **مثل**  
**قوله هذا جربا طيبه طيبا** فان جربا وطيبا وقع حالان لانها على هيئة البيرية  
 والطلبية مع انها ليسا بمشتقين معناه هذا المر الشا الىه مفضل حال كونه جربا على نفسه

حال كونه رطبا ولا يلزم تقضيل الشئ على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البيرية مفضل عليه باعتبار  
 حالة الطلبية ولا يعبدان يكون الشئ الواحد مفضلا باعتبار مفضلا عليه باعتبار ولو لا اختلاف الاختيار  
 لما جاز لك ثم انهم اختلفوا في عامل جربا بعدما اتفقوا على ان العامل في رطبا طيبا قال بعضهم العامل  
 طيب وهو الاصح فان قيل اسم التفضيل عامل متعين لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن فكيف  
 يتقدم ههنا قيل ان في الحال اختصاصا بمجال العامل الضيف فيها متاخرا عنها كما نظروا توسعا وانما اخر القائل  
 ههنا لان اسم التفضيل عامل ذو وحدتين اى دال على وحدتين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اعنى التقضيل  
 والتفضيل على الشئ لا اشتقاله على معنى التقضيل وهو نسبة يقتضى طرفين وقد ذكرنا من قبل ان العامل اذا  
 كان حذو او الاصل حذو يتقارب به الى الاصل بل انما يتقارب به الى الاصل حذو او عماله والبيرية تعلق بالتقضيل على اليد وهو هذا  
 والرطوبة تعلق بالتفضيل على اليد عليه وهو غير منه المتضمن للذكر المفضل عليه في صح كون طيبا عمالا في الحالين  
 لكن في جربا باعتبار حدث المفضل وهو معنى التقضيل وفي رطبا باعتبار حدث المفضل عليه وهو معنى  
 التقضيل على الشئ وفي هذا كان معناه هذا المر الشا الىه طيب حال كونه جربا من نفسه حال كونه رطبا وقال  
 بعضهم العامل فيه تمام الاشارة وهو فاسد وجهين الاول انه لو كان كذلك لتقبلت الاشارة بحال البيرية  
 لان لكل قيد العامل فلا يستقيم ان يقال هذا الكلام لا في حال البيرية ولا يسر كذلك بل لو قيل عند كون  
 المشار اليه رطبا او جربا او غير ذلك مستقيما والثاني انه لو كان كذلك لكان جربا من تمامه هذا في طيب  
 عمالا في رطبا او جربا فيكون طيبا باعتبار حالة واحدا وفي حالة الطلبية لان البيرية لا تعلق باليد  
 قال هذا المر الشا الىه في حال البيرية في طيب من نفسه حال كونه رطبا فيلزم تقضيل الشئ على رطبا باعتبار

حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه كان المحذوفة التامة والمعنى هذا اذا وجد سيرا طبيب من رطب  
وانما كانت تامة لعدم مجيئ سيرا وطبا معرفة ولو كانت ناقصة لجاز استعمالها معرفة وهو قاسم بلوحي  
المذكورين ايضا تامل تعرف فلما فرغ من بيان الحال المفردة شرع في بحث الجملة الواقعة حالا فقال **وتكون**  
**الحال اجزائية** لان بيان الهيته كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وانما قيد الخبرية لان الاشتائية  
لا يقع حالا ولا صفة ولا صلة وكذا لا يقع جزءا من البعض بدون تاويل لان الاشتائية لا يثبوت لها في نفسها و  
اشتائية الشيء في ثبوتها في نفسها فلابد ان الحال يكون جملة وهي متنوعة تليكون اسمية وقد يكون  
فعلية اما معدة بالمضارع او بالماضي وكل واحد منهما مثبتا او منفيما شرع في تفصيلها وبيان ان اى جملة  
يجوزها الواو اى جملة يقع فيها الواو اى جملة يجمع فيها الامران فقال **والاسمية بالواو**  
**الضمير** اى الجملة الاسمية التي وقعت حالا منبسة بكلام الرطبين نحو جاء في زيد ووجه تاييد وانما  
احتاجت الى الضمير لان الجملة من حيث هي مستقلة فاذا تعلقت بشئ يحتاج الى رابط وانما احتاجت  
الى الواو لان الاسمية تالي عن وقوعها حالا لانها لا تلتصق بالثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال  
وهو الانتقال وعدم التغير فاحتاجت الى زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوع للربط لكونها بالجمع **او**  
**بالواو** وحدها نحو لقيته والجيتر قادم وانتيه والشمس طالعة لاني الحال في المعنى ظرف اذ المعنى  
لقيته في حال قدوم الجيتر وانتيه في حال طلوع الشمس فكما جاز ان تخلو الظرف عن الضمير جاز ان  
تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير وتقابل ان يقول الحال ملتين هيتا الفاعل او المفعول به وهي في هذين  
المثالين لم يتبين هيتا شئ منها واجيب بانها متبين هيتا الفاعل اذ المعنى لقيته مقارنا بقدوم الجيتر وانتيه  
مقارنا بطلوع الشمس او يقال انما لما بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لا يفر الفاعل فكما يتبين ذاته  
فهو مبينة لهيتا لانه الفاعل فاعرف **او بالضمير وحده** كضعف يتعلق بقوله  
او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير ضعيف نحو كنته فوه الى قى ومنه قول الشاعر ولو ارجنان الليل ما اب  
علم الى جعفر بالله لم عزق وانما ضعف ذلك لان الضمير رابطا بما لا يدل على ارتباط خاص بالحالية مع تحقق  
ما ياباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها لانها دالة على ارتباط الخاص وهو ارتباط  
الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالا منتقلة اما اذا وقعت حالا موكدة فلا يجوز في  
الواو بل يجزيه الضمير وحده لانها موكدة بما قبلها فيكون جملة تقع توكيدا لخرى **والمضارع للمشت**  
الواقع حالا منبسر **بالضمير** يعني الجملة الفعلية المبسو بالمضارع المشتب الواقعة حالا منبسر  
**وحال** حال تاويل مفعول او مفعول مطلق اى يفر بالضمير بقراء او الجملة حال نحو جاء في  
زيد يضرب فلانه كان المضارع المشتب كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول صفة غير ثابتة مقارنة  
للحال تاما دالة على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فلامثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت  
واما المقارنة فلكونه مضارعا واو الاصل في الحال ولا يستقبل مجازا الا هو فاجري مجازا في الاستغناء  
عن الواو واحتياج الى الضمير وحده والواو ان يقال ان الصلح المشتب على وزن اسم فاعل لفظا ويتبين

معنى فيمتنع دخول الواو فيه وانما ما جاء مع الواو من قوله تعالى انما من الناس بالبر وتشتون انفسكم ومثل  
قول بعض اصحاب العرب قمت واصك وجاى اى غر واضوب وجوه فحذف الواو من المبتدأ اى وانتم تشتون انفسكم  
واناصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضاً **واسواها بالواو والضمير اى**  
ماسوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثنى من المضارع المنفرد والمماضى المثنى والمنفرد ملقبين بالواو و  
الضمير جميعاً **واي احد** اي لا يصدق انهما كالأبطين وانما جاز في الجهم بين الابطين والاقصاع على احدهما اما المضارع والماضى  
المثنى فلان فيهما وجهين فخرج عن اسم الفعل المنفرد وجهه في الفعلية فاذا ثبتت فيهما متماثلان كما اذا اختلفت جوهراً  
حتى بالواو وحدها واذا اختلفت في جوهري بالضمير وحدها واما المماضى المثنى فبذاته يخالف الحال وبواسطة  
قد المقربة الى الحال يوافقها في اعتبار المخالفة حتى يما معاً وباعتبار الموافقة حتى يما **ولا يد في الماضي**  
المثبت الواقع حالاً اى في الجملة الفعلية المصدرية بلامضى المثنى من لفظ **قل** سواء كانت  
**ظاهرة او مقدرة** يعنى لا يقع المماضى المثنى حالاً الا ان يكون ذلك المماضى قريباً من العامل  
مقرباً بعلامة التقرب لفظاً او تقديرية لان الماضي الواقع حالاً سابق على زمان العامل لذلك اذا قلت جاءني  
زيد ركب ابوق كان الركوب مقدماً على المجئ وقد منع اختلاف الحال وعاملها زماناً فالترتبات قد المقربة الى  
الحال تقرب الى زمان العامل فيتحد زمانها حالاً لان التقريب في حكم المقارن ولذا لا يفهم وقوع المماضى حالاً  
فيما لا يجر استعمال قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا وقال فلان اليوم  
وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا لعدم التقرب وعدم استعمال صحت فقد اللهم الا بتأويل **ويجوز**  
**حذف العامل** اى عامل الحال اذا دلت القرينة عليه عالية كانت او عقالية اضافة المحدث الى  
العامل اضافة المصدر الى المفعول **لقولك للمسك** اى لمن يريد السفر **اشهد مهدياً**  
اى اذهب حال كونك مدلولاً على طريق المستقيم الوصول الى المقصد فحذف اذهب بقرينة حال الخطاب  
**ويجب حذف الظل في الحال الموكدة** وهى التي تؤكد ما في الجملة السابقة من المعنى الذي هو موجود  
في الحال وانما يجب حذف عاملها لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهارها اذ لو  
ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة **مثل زيد ابوك عطوفاً** فانه حال موكدة لما في  
الجملة السابقة من معنى العطف لان من لوازم الابوة **اى** زيد ابوك **احق** عطوفاً اى اثبتته  
والضمير يرجع الى الابوة اى اثبتت الابوة حال كونه عطوفاً قال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي  
ان يعقد رجحى عطوفاً فان قيل قايماً في قوله شهد الله ان لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قايماً بالقسط  
في قوله مدبرين في قوله تعالى ولو امدبرين حال موكدة ولم يحذف عاملها قيل قد اختلفوا النخاعة في ان الحال  
الموكدة هل تكون مقترنة لمضمون الجملة الفعلية او لا قال الجمهور لا يكون وقيل بعض المحققين  
تكون الا انه لا يمتنع في تلك الفعلية عاملها فذهب للمصنف ان كان كذهب القريني الاول كان الضمير  
في قوله وشروطها عائد الى الموكدة بدون حذف اى وشروط الحال الموكدة ان تكون مقترنة  
لمضمون الجملة الفعلية **فلا يرد** لان الحال فيها غير موكدة لعدم كمالية

وإن أسيمة حال دأمة في قولهم يكون الحال الدائمة واسطة بين المنتقلة والموكفة إذ المنتقلة منجددة لا تكرر مضمون ما قبلها سواء كانت ما قبلها مفرد الجملة اسمية أو فعلية والموكفة تكرر مضمون جملة اسمية والدائمة تكرر مضمون جملة فعلية وإن كان كذهب الفريق الثاني كان عايداً إلى الموكفة مع حذف مضافين منه أي وشروط وجوب حذف ما لها أي تكون مقراً لمضمون اسمية وإنما حذف المضافاً لبدلالة ذكر هذا الكلام عقب بحث وجوب فتح عاملها فلا يرد الإياد إلا الحذف إنما موكفة أي شرط وجوب فتح عاملها وهو الاسمية في قولهم لا واسطة بين المنتقلة والموكفة ثم المراد بالجملة الاسمية بالجملة الاسمية التي عقدت هاهن أسمين لا عمل لهما في الحال بن في شيء ثم لا فرغ عن الحال شرع في بيان التميز فقال **التمييز مبتدأ** وما بعده خبره أو مبتدأ محذوف الخبر أي من المنصوبات التمييز أو خبر محذوف للابتداء أي هذان بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله **ما يرفع الأبهام** خبر مبتدأ محذوف أي هو ما يرفع الأبهام **المستقر** أي الثابت في الوضع وفيها خبر من عن الصفة التي ترفع الأبهام عن المشرك مع ما رأيت عيناً جارية فان قوله جارياً ترفع الأبهام عن قوله لا شيء مما يجمل الجارية واللباصح وغيرهما لكنه غير مستقر في وضعه لأن العين لم يوضع مبهمة بل نشأه في الاستعمال بالخصيصة إلى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني على عقلة الواضع أو اختلافه **عز ذات** فيما احتراز عن الحال فانها ترفع الأبهام عن هيئتها عن الذات والجوارح وتعلق بقوله يرفع أي يرفع الأبهام عن ذاتها كقولهم عز ذات رجل أو عز ذات مقدرة

أي عز ذاتها عوضاً عن هيئتها في محذوف أو شبهها أو إضافة نحو قولك طاب زيد بنفسه فان نفساً ترفع الأبهام عن ذات مقدرة الأبهام وظا في ذاتها ولا أصل النسب فانها معلومة محققة وإنما المبهمة هو الكمال للقد فالعوض ظاً أمر من لا يرفع نفسه للكلمة بقوله نفساً فالمبهمة المحققة هو الشيء المنسوبة النسبته وقوله نفساً تفسيراً للشيء المحذوف لا لشيء النسبته الأبهام قالوا بآية تميز عن النسبته نظراً إلى أن الأبهام ناشئ عن جهة النسبته وكذلك قولك **زيد طيب** نفسياً والمعجبي طيبه نفساً وتقابل أن يقول زيد في ذلك صفة المبهمة نحو رأيت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاءني زيد أبو عبد الله واليدان ضمير الغائب أو مبهمة آخر نحو ضربته زيداً أو ضربت هذا زيداً والمجروح في خاتمة فضته وغير ذلك مع أن كلا منها ليست بغير وإن أوجب بان المعنى ما يذكر بحيث يرفع الأبهام المستقر وإنما لم يذكر بهذا المعنى فلهذا في المحذوف فلا نسلم ذلك صفة المبهمة وعطف البيان والمجروح في خاتمة فضته وإن أوجب بان المعنى ما يذكر بحيث يرفع الأبهام المستقر وإنما لم يذكر بهذا المعنى فلهذا في المحذوف فلا نسلم ذلك صفة المبهمة وعطف البيان والمجروح في خاتمة فضته غير وإن كان مجرداً بالاضافة ولا يلزم في التميز أن يكون ابداً منفعولاً بل قد يكون مجرداً بالاضافة وسائر ما ذكرنا من المقصود هنا غير التوابع بل لا بد من التوابع بعد ذلك لضعف قيل المستقر لا يرفع الضمير بها ما ذكرنا لا ولا يرفع الأبهام المستقر عز ذات مذكورة يرفع **عز** مفعولاً أو تقدير أو يجوز للشيء أو يوزن شيء فون الجمع أو بالاضافة والمراد بالمفرد ما يتقابل النسبته في الجملة أو في شبهها أو في الألف أي ما يرفع الأبهام عن مفرد يكون عن مفرد مفعولاً

صفة مفرد وهو ما يعرف به قدر الشيء وهو العلة والكيل والوزن والمساحة والقياس **غلباً** مفعول مطلق أو ظرف أي يرفع عن مفرد مقداراً مفعولاً أو مفعولاً أو مفعولاً أما في العادة صفتها قوله مفرد كما في العادة هذا من باب ظرفية الجزئي للكل نحو عندى عشرة دراهم **عز** تميز يرفع الأبهام المستقر عن ذات مذكورة هي مفرد مقدار وهو أحد هذه المثل بالعدد والتام بنون يشبه

نون الجمع وانما مثل مشرود در هادون احد عشر رها ليكون مثالا لامرين العدد والتام بالنون وسياق بيان  
العدد او ذكر تميز العدد **واما في غير** اي في غير العدد مع كونه مقدارا نحو عندى **طل زيدا**  
مثال المكييل والتام بالتون والترسل من بقى الراء وكسها والكسر هو الهم والراد بالطل ما يحال به كالتخشنة  
المضوونة وهميم وقوله زيدا يرفع اى بكمه **وعندى** **منوا** اسمنا مثال الموزون والتام بنون  
التثنية والنون تثنية صنا وهو مرادف الله **وعلى القرة مثلها زيد** امثال المقياس والثنا  
بالاضافة قوله مثلها مبتداء وقوله على القرة خبر واجب التقدير لانه معاد الضمير في المبتداء ومعنى هذا التركيب  
قد ذكرنا في المرفوعات **فيجوز** القيز عن المفعول جوبا **ان كان** ذلك القيز جنسا فيقال عندى **طل**  
او **طلان** او **اطال** زيدا لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجع والراد بالجنس هنا  
ما يقع لفظ الواحد المخرج عن تاء الوصل على القليل والكثير كالماء والذيت والقمر الضرب بخلاف رجل وقرس  
**او ان يقصد الالواع** مستثنى مفرغ وللراد بالانواع ما فوق الواحد او يفرغ في جميع الاوقات  
الا وقت قصد الالواع المختلفة في يجوز ان يثنى لقصد النوعين المختلفين ويصح لهما في المختلفة فيقال عندك  
**طل زيدا** او **زيوتا** في استثناء قصد الالواع دون قصد الافراد نظرا لانه اذا قيل **طالب زيد** جليستين  
بفتح الجيم يجوز باعتبار قصد الافراد كما يجوز جليستين بكسر الجيم باعتبار قصد الالواع فلو قال الا ان يقصد  
الالواع او الافراد كان اولى ويمكن ان يجاب بان حرك ذلك يفهم بالدلالة لانه لما جاز التثنية والجمع بقصد  
الالواع فلا يجوز بقصد الافراد اولى كل ملجاز في الالواع جاز في الاخص لوجود الامر في الاخص **ويصح**  
القيز ويثنى جوازا **في غير** اي في غير الجنس فيقال عندى عدل ثوب او ثوبين او ثوبا وانما ترك ذكر التثنية  
لان المراد بالجمع اللغوي فيشتمل التثنية والجمع الاصطلاحا ومعنى الجمع لغة شتملها ولان حكم  
التثنية يفهم بدلالة قوله **ويصح** لانه لما جاز الجمع والتثنية اوترا كانت لام الميز لفرع المقدار متساينتين  
لفظا لا تقديرا **او بتوز التثنية جاز الاضافة** اليانية الى القيز لمحصل الغرض بها  
وهو البيان مع الحقة بتوك التون والنون فيقال عندى **طل زيدا** ومنوا من وانا التزمنا الاضافة في تثنية  
رجال او مائة رجل طلبا للتخفيف بتوك التون لكنه استعمال العدد **والافراد** اي وان لم يكن الميز متسا  
بتون او بتون التثنية بل بوزن غيره فوالجمع اولا الاضافة نحو عشرة ذراعا ومثلها عشرة ذراعا لا وملاز النون فيجاء اما ان يخلف  
الاضافة والامر بالجمع بل بوزن غيره فون الجمع وان حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة واما مجاء من نحو  
عشر ودرهم وسنوك فذلك قليل جدا لكن يريد عليه الاضافة فيقول زيدون حسنوا وجهه فان الميز يكون  
متساينتين ولا بتون التثنية فوالاضيف الى وجهه واجيب بان كلامنا في تميز الفرع وهو قيز النسبة واما  
في الثاني فلانه يلزم اضافة المضاف فان قيل هذه الشطية اعرف قوله والافلا يميز مستقيما لان الميز  
ان كان متساينتا بوزن غيره فوالجمع اولا الاضافة نحو عشرة ذراعا وملاز النون فيجاء اما ان يخلف  
انفرادا من الايام في غير واحد جدا فلا يباين **ويصح** **قدا** عطفت على قوله عن مفرغ مقدار اي فالاول  
عن مفرغ مقدار او عن مفرغ غير مقدارها مفرغ كيدت بديل او وزن او عدة او مساحة او مقياس +

مثل خاتمه جليداً فان الخاتمة مبهمة باعتبار الجسرتان المتون فاقضى تميز اثنين بالاضافة الى نوعه  
**والخفض الاكثر** اي خفض القيز عن غير المقدار بالاضافة " اكثر استغناء من النقص كحصول الغرض  
وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب القيز لان الاصل في اليمهات المقادير فهي اولى بالقيز الذي  
ضبه نزع على كونه تميز اخلاف غير المقادير فانه ليس بهيمة المثابة لان ايمامه ليس كما يرام المقادير فهو اولى  
بالجزر لكونه علم الاضافة وليس ينص على كون المضاف اليه قيزاً **والثاني** اي ما يرفع الابهام المستقر عن  
ذات مقدراً يرفعه **عز ذلك** من نسبتها حاصلة في جملة فعلية او عن نسبتها حاصلة في **فما**  
**صتاهاها** من المضاهاة وهي المشابهة اي فيما شابهه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو كحوض  
متلاء ماء او اسم المفعول نحو الارض مفتوح عيوننا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجكا او اسم التقضيل نحو زيد  
افضل ايلان هذه الصفات مع ضمائرها ليس بجملة لكن يشابهها كما ان منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب  
الى فاعله **مخوطان** في نفسيا مثال القيز الذي وقع بعد الجملة وهو منزال عن الفاعل اي ثابت +  
نفس زيد **وزيد طيب ابا وابوق ودار او عملا** مثال القيز الذي وقع بعد ما ضاهى الجملة  
او عطف على قوله في جملة اي او من ذات تشابهت عن نسبة حاصلة في **واضافة نحو اعجبنى**  
**طيب ابا وابوق ودار او عملا** مثال القيز الذي وقع بعد الاضافة وهو غير صفة وانما اكثر  
امثلة ما يضاهاى الجملة والاضافة اشارة الى اكثر اصناف القيز حيث يكون اسماً المنتصب منه او متعلقه  
عيناً او عرضاً من الامور الاضافية او فيها فالاب محتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون متعلقه وهو عين اضافة  
والابوق والدار والعلم متعلقات فالابوق عرض اضافة والدار عين عير اضافة والعلم عرض عير اضافة وانما خص مثال  
الفرع اعنى ما يضاهاى الجملة والاضافة بذكر اصناف القيز ليبتدل به على ذلك في الاصل اعنى الجملة لانها اصل  
النسبة **ولدرج فارسا** مثال القيز الذي وقع بعد الاضافة وهو صفة فان قيل ما المنتصف +  
ذكر هذا المثال مثالا للقيز عن النسبة في الاضافة ولصاحب المقصود ذكره مثالا للتمييز عن المفرد قيل لاختلاف  
الوجهين في الضمير في درج فان كان مبهماً لا يعرف المقصود منه كضمير به رجلا وغيره جكا وساء مثلاً كان القيز عن  
المفرد كما ذهب اليه صاحب المقصود لان الضمير نكته محتمل ان يكون المراد منه رجلا او امرأة او صبياً او حراً او  
عبداً وان كان معينا معلوما يعرف المقصود منه يرجوه الى سابق معين معلوم كان القيز عن النسبة في الاضافة  
كما ذهب

اليه المصنف في الدرج في اللغة اللين وفيه **عز ذلك** كثير للعرب اذ به معاشهم فاريد به القيز  
اي سد خبز فارسا اي سد خبز فرسيته وهذا القول انما يستعمل في التمييز المميز الصادر عن الممدوح ليس للمسا  
عنه فهو من ضح الله تعالى اي سها صدر عن الممدوح **من غير ان كان** القيز عن النسبة **اسما**  
اي منسوبة **بجمله** **بما انتصبي** الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اي اسما هو جملة  
اسما لا انتصبي القيز منه ومعنا في عنده وهو ما نصب اليه عامل القيز كزيد في طالب زيد ابا وجمله منتصبا  
عنه من باب الجاز ان القيز من انتصبي عنده لانه كان شريفاً للغير حيث انتصبي بالاعتبار نسبة الفعل (الشيء)



لما انصب عنه جاز او يمكن ان يجعل الكلام على حذف المضاف من غير عنده اي لما انصب التبع وهو عامله يد  
 في مثال القومين جاز ان يكون له اجملة جاز الشرط اي جاز ان يكون القين اسما لما انصب عنه وبين  
 عنه **ولمتعلقه اي متعلق ما انصب عنه والا فهو متعلقه اي وان لم يجر جعل القين**  
 اسما لما انصب عنه فهو اي القين اسما لمتعلق ما انصب عنه عند مثال الشرطية الاولى طاب زيد ايا فان قوله  
 ايا يجر ان يجعل اسما للزيد وعياقه عنه ويترجم بقولنا خوش است زيدان ان كما او يدر است ويجر ان يجعل اسما  
 متعلقه وعياقه عنه ويترجم بقولنا خوش است زيدان ان روي كما او يدر است ومثال الشرطية الثانية طاب  
 زيد عما فان قوله على الراجح ان يجعل اسما للزيد فتعين كونه اسما فان قيل الشرطية الاولى منقوضه بقولك نفسا في  
 طاب زيد نفسا فان يجر ان يجعل اسما لما انصب عنه مع انه لا يجر ان يكون اسما لمتعلقه قيل لا نرد ذلك لان  
 يجوز ان يجعل اسما لما انصب عنه مع انه لا يجر ان يكون اسما لمتعلقه قيل لا نرد ذلك لان نفسا يجوز ان يجعل اسما  
 لما انصب عنه ولمتعلقه اي طاب زيد من حيث انه ضم من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس +  
 تعلق به فثبت ان كل موضع يجر جله اسما لما انصب عنه جار فيه كذا الامر في كونه له وكونه لمتعلقه  
 وان كل موضع لم يجر جله اسما لما انصب عنه تعين كونه لمتعلقه قال الشيخ الاستاذ فذا انصب وروحي هذا  
 مما لم يجر كذا كثير من المتعارفين وهو حسن بديع ومحل الشارحون في تفسير الشرطين بامور لا يجر كل من ذلك  
 عن اشتباه فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اي ان كان اسما يجر جله  
 لما انصب عنه ولمتعلقه حاز ان يكون له ولمتعلقه فلا يرد طاب زيد نفسا حيث لا يجر كونه لمتعلقه وبين  
 نظر لا يجر هذا يجر الشرط والجزاء واحد **ولجيب بان اختلاف الشرط والجزاء باعتبار الحيثية لان**  
 الصفة في جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد او حيثية غير التميز والمجاز في جانب الجزاء باعتبار حيثية  
 التركيب او حيثية القين فيكون للمعنى ثمران كان اسما يجر جله لما انصب عنه ولمتعلقه فزاد او غير  
 جاز كونه لكل واحد منهما تركيبا او قين او قائل ان يقول مع هذا التكلف والتحمل لا يستقيم كلام الشيخ بعد لانه لو  
 حذف المعطوف يندرج ذلك للمعطوف في الشرطية الثانية ايضا فيضم المعنى وان لم يجر جله لما  
 انصب عنه ولمتعلقه وهو فاسد حيث لا يترب عليه قوله فهو متعلقه اذ تقع المجموع كما يكون في كل جزو  
 يكون يقع البعض اي جنس كان واللفظ في الشرطية شيان صلاحية له وصلاحية لمتعلقه ولا شك انه على  
 تقدير انتفاء هذا المجموع يقع صلاحية لمتعلقه لا يترب عليه صلاح كونه لمتعلقه **في نطاقه فيما**  
**قصد اي في نطاق القين في صورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتشبيه والجمع اي ان كان المقصود**  
**الافراد يوتي بالمفر د وان كان المقصود المشي يوتي به وان كان المقصود الجمع يوتي به الا ان يكون**  
**القين جنسا** استثناء عن افعال القين في صورتين المذكورتين الا ان يكون القين جنسا او يجر جله  
 مما يجر جله القين في الاصل كما يجر جله القين في الاصل كما يجر جله القين في الاصل كما يجر جله القين في الاصل  
**او ان قصد انواع** استثناء  
 مطروقة ايضا والارجح ان ما فوق الواحد اي فرد القين اذ كان جنسا في جميع الاوقات الا وقت قصد  
 القين في نطاق ما قصد من النوعين او كلاهما فيقال طام زيد عليان او عليا وعليان بن يقول لا مال

هذا فيهما ما قصد في كل واحد من هذين الاستثناءين مستثنى عن الآخر ان قصد  
 قصد النزهة والمثل وان قصد الاداء فاجمع فالتمييز على كل تقدير مطابق للصفة **واركان التميز**  
 عن التميز حقيقة بان كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة واسم تفضيل كانت له  
 اي كانت تلك المصنفة صفة لا انتسب منه لان الصفة مستثنى موصوفا فللكول اولى بجمل الصفة  
 عليه فاذا قيل طاب زيد لانه كان والده زيد فلا يجعل ان يكون والده عجلا ولا اسم هو طاب زيد ابانا  
 بحيث ان يكون الاب هو زيد ويجعل من يكون له اب كائنا وكانت **طقي عطف على له والطبق بمعنى**  
 المطابقة كالتحسين بمعنى التماثل بمعنى المماثل والاشبه بمعنى المشابهة اي وكانت تلك الصفة  
 مطابقة للتشخيص في الازدواج والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها جاملة لصيغة فيقال طاب  
 زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فارسا **واختلت الحال عطف على**  
 كانت له اي واخفت تلك الصفة الحال لان المعنى كما يستقيم على التميز يستقيم على المعاني التي هو  
 طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا **وان يتقدم التميز على عامله**  
 اذا كان له العامل اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي زيتا طاب ولا سمانا من ولا درهما عشرة ولا كاهنا  
 عامل ضعيف فلا يجعل **مؤخره والاصح اي اصح المصاحب ان لا يتقدم التميز على**  
**الفعل** ايضا مع قوته في العمل وذلك لان التميز بيان والبيان قبل الاجمال عطف وكان التميز ان  
 كان مفعولا غير الفعل فهو صنف العمل فلا يجعل مؤخره وان كان مفعولا للفعل فهو من حيث المعنى فاعل  
 هو طاب زيد ابا اي طاب ابوه وفي كلا الدليلين بحث اما الاول فلان البيان قد يكون مقدا على الاجمال  
 للاهتمام ببيان اوله كما قاله صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم يعلم فان قوله من البيان  
 بيان لقوله ما لم يعلم قد مولى لرعاية السمع وتجب بان الكلام في مثل هذا الموضع ممول على التقدير  
 والتلخيص يكون ذلك للتقدير في حركه التأسيس واما الثاني فلان هذا الدليل يقتضي امتناع تقدير التميز الذي  
 هو فاعل من حيث المعنى اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقولنا تعالى ونحونا الا نحن عيون فان معناه نحن نا  
 عيون الارض فلا يقتضي امتناع تقديرهما واجيب بان التميز الذي هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن  
 فاعل للمعنى الذي هو فاعل لظلم ذلك الفعل كما ان قيل في قوله عيون الارض فحرف ميمنا  
**حلا في التميز والمبني** اي لا يفتان الماثل في اي الصياغ المبنية وهو توكيد الظاهر  
 وهو الذي في المعنى الاخير الذي هو توكيد سبوي وهو استئنافي فانما اجاز القدماء  
 الفاعل اذا كان هلا او اسما الفاعل او المفعول ووافقه الفاعل وهو توكيد الكسائي وهو استئنافي  
 احد الفاعل المسبوع لظلم الى قوله فاعل واستنكاك لولا التمام لضمير يربط بالفارق جيبا وما كان  
 ضمير الفارق تطيب ضمير الاستئنافي في قوله فاعل توكيد وفي قوله فاعل توكيد في قوله فاعل  
 اي وكذا الشأن فلهذا في هذا المقام ظهر غرضه في توكيد ان الذي في قوله فاعل توكيد  
 فاعل التمييز عليه المراد ان يكون التمييز في قوله فاعل توكيد في قوله فاعل توكيد



لذبا وتناقضا وهو باطل لان هذا الاستفهام موجود في القرآن وهو يتقالي ان يوجه في كلامه الكتاب المناق  
وان لم يكن داخل فيه لم يتحقق الاخراج عن المقدر وهو شرط كما ذكر المعري قبل انه داخل في كلامه من حيث الافراد  
واللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم كما الاستثناء بيان التفسير لوقف حكم صدره على آخره كما في من بيت زيد  
راسه والمحتمل زيد على فلا يلزم شي مما ذكره لاختلاف الجهة **والمقطع** مبتداء خبرا قوله المذكور  
اي الكلام المذكور **يجل** ما اى بعد الاخير الصفة واخره غير **غير** عن متقدم نحو ما جاء في القوم  
الاخبار ثم لما كان المستثنى في اعراضه مشتبها على خمسة امزج شرع في بيان كل واحد منها على التفسير  
فقال **وهو منقطع** في عود الضمير تقييد ان اريد بالمستثنى المذكور لفظه وكان محل المتصل  
والمقطع على محل الدلول على الدال كان الضمير عايدا الى المستثنى وايراد ما هو المشترك بين المتصل  
والمقطع على سبيل عموم الجواز لفظه وكان في الكلام من الحسنات صنعتا تستخدم وان اريد به ما هو  
المشترك بين القسمين على وجود عموم الجواز كان الضمير عايدا اليه ولو كان في الكلام الاستفهام وقد سبقت  
الى هذا التفسير اشفاقا وقيل الضمير عايد الى المستثنى المذكور يقسم اللفظ عن كونه متصلا ومنفصلا  
ومنه نظرا لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز ويجب بانه ليس من عموم المشترك بل من قبيل عموم  
الجواز حيث يراى ما هو اعم من المتصل والمقطع اذا كان المستثنى واقعا **على الا غير الصفة**  
احتمل ان عن الا التي للصفة فانه لا يجب التصيب بعدها اذا ما بعدها تابع لما قبلها في الافراد نحو ما جاء في  
رجل لا زيد ورايت رجلا لا زيد او مررت برجال لا زيد وفيه نظرا لانه لا حاجة الى هذا التفسير لانه قوله  
وهو راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان والا التي للصفة لا يستثنى بها فلا يكون المذكور بعدها مستثنى  
فلا يحتاج الى اخرج الهم لان يقال انه قيد واقع لا احترازى او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة لصوتها  
الاستثناء **في كلام موجب** تام فيخرج نحو قرات الا يمكن انما صيغة الجھول ورفع اليوم فانه  
وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتام والمراد بالموجب ههنا ما ليس بنفي وكما في الاستفهام نحو جاء في القوم  
الا زيد **الاحتراز** عما اذا وقع في كلامه غير موجب كما في ليجر واجب التصيب بل يختار التصيب البطل ان كان  
تاما ويعرب على حسب العول ان كان ناقضا على ما سببه **او مقدا** اعطف على قوله بعد الا اى و  
اذا كان المستثنى مقدا **على المستثنى** سواء كان في كلام موجب او غير تام نحو ما جاء في  
او ما جاء في الا زيد احد والجوار والجرور اعنى من مفعول ما ليس فاعله لقوله المستثنى والضمير الجار  
عايد الى الموصول في المستثنى **او منقطعا** اعطف على قوله مقدا اى او كان المستثنى منقطعا  
عن المستثنى متبنا ان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير تام  
وتام والتصيب في المستثنى في المواضع الثلاثة المذكورة لا استقامة الضمير لشيء بالمفعول في كونه  
فصلته و تشبه الخاص بالمفعول مما يتعلق به اسما الخوف مع امتناع الموصول في هذا الوجه اما في واقع  
ه الا في كلام موجب فلان البطل في حكم تركيب العامل على قدر تذكره في كلامه في المستثنى والضمير  
فصلته و تشبه الخاص بالمفعول مما يتعلق به اسما الخوف في واقع الموصول في المستثنى

بخلاف غير المعجب حيث يمكن تكثير بر اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم من النفي في المستثنى والمستثنى  
 منه ولا في المبدل منه في حكم النفي فيكون المستثنى في حكم التفریح وهو متمنع في الايجاب لعدم استتقا منه  
 المعنى ببيان ان القوم لو سقط في جاء <sup>الاول</sup> الازيد ان في جاء في الازيد او هو باطل لان معناه جاء جميع الناس  
 الا زيدا وهو محال وفي كلا الدليلين نظرا لما الاول فلا تناقض <sup>في</sup> وما الايجاب في المستثنى والمستثنى مترحيث  
 يمكن تكثير بر العامل النفي بقريته ان الابعه الاثبات يوجب النفي وذلك لان حكم ما بعد ما يخالف ما قبلها بالافتقار  
 كما في قررات الايوم كذا فان في تقديم ما قررات يوم كذا فلا يلزم عكس العرض وخلاف المقصود واما الثاني  
 فلا يتم بوجوب الابدال فيما بعد فيه التفریح في الايجاب كما في قولك قرى زيد ايام الاسبوع الا كذا وليس  
 كذلك واما فيما اذا كان المستثنى مقدا فلا يمنع تقديم البديل على المبدل منه كما تناهجا ولا يجوز تقديم  
 التابع على المتبوع واما في المنقطع فلانه لو كان بدلا فلا يجر اما ان يكون بدل الكل او بدل البعض او بدل  
 الاشتمال او بدل العاطف والكل منف اما الاول والثاني فلانهما لا يتفقان بدون اتحاد المجلس اى بدون  
 المجامعة بين البديل والمبدل منه لا تجاد بينهما اى لا يجانستيهما في المنقطع واما الثالث فلانه لا  
 يتحقق بدون الملازمة بين البديل والتبدل منه ولا ملازمة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل  
 البديل المبدل منه ويشتمل المبدل منه البديل واما الرابع لعدم وقوعه في كلام القصاص وقية نظر لان  
 المعنى بحيث عن اصل الجواز لا عن القضاة والبلاغة والاولى ان يقال في الدليل على امتناع ابدال المنقطع  
 ان لو كان في الايجاب نحو جاء في القوم الاحرار الزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه كما في حكم  
 تكثير العامل فيصير معناه جاء في القوم الاحرار وهو خلاف العزم ولو كان في النفي نحو لم يجر في  
 القوم الاحرار الزم الغلط في العامل والمفعول جميعا حيث يكسر فيما اصل العامل ويتروك النفي العارض ليلزم  
 يلزم من النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط في العامل والمفعول جميعا حيث يصير معناه ما جاء  
 القوم الاحرار في حار والغلط في هذا التبدل في المفعول فقط فاعرف قوله **والاكثر** ظرف منصوب  
 المقدر المحل للتعصب على قوله اذا كان متقطعا بواسطة اعطفت اى وهو منصوب اذ كان منقطعا في قول اكثر القوم  
 وهو خبر مبتدأ محذوف اى هو اعنى التعصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية للتبعية على المخلاف واما  
 قيد المنقطع بقوله في الاكثر **احترار** قول بعض النحاة فانهم يجوزون فيه الرفع على البديل  
 تمسكا بقول الشاعر وبلقاء ليس لها انيس الا العافرة الا العيس فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا  
 يتناولها الا خلافا للمجنس واجواب انه جعل مستثنى متصلا على وجه الاستتقا حيث شبه العافرة  
 والعيس ويكون موثقا للجوار وما هذا الكان كما انها مؤنسان او يقال انه مستثنى مفرق وعامله محذوف  
 تقدير ليس لها انيس وابيض الا الياقوت والياقوت **او كان** عطف على كان الاول اى وهو منقطع  
 اذ كان **واقابل خلافا** **والاكثر** لكونها تامين عنى بنفسها وخلافا بعد الاتصال  
 يعرف من والمستثنى بعد المفعول به نحو جاء في القوم خلا زيدا وهذا هو ما قال في الاكثر **احترار** قول  
 بعضهم فانهم من الجوع لا يفرقون عندهم قال السبكي **والاكثر** في جوار **احترار** **والاكثر**

كان بعد ما خلا وما عدل وانما الزم النصب بها لتعين فمع ليقها بالمعنى

نحوه اسم في اخوانك

ما خلا زيد او ما عدل عمر وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد  
ووقت مجاوزتهم او مجاوزتهم مجيئهم عمر ودوى ابن التمام عن الاخصر الجزى بها جعل ما مررتك لامسندة وكذا  
عن الجزى ايضا ولعل هذا الرقيت عند المصنف اذ لم يمتد خلاصته حتى لم يقبل في الاكثر بعد ليس واولئك  
لكونهما من الافعال الناقصة الناصبة للغير نحو جازم في الفوم ليس زيد اوسيا في اهلك ليكون ضمرا وهما  
في التركيب في محل النصب على الحالية ولور اسمها في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مضاف اليه غير  
المستثنى منه اى ليس بعضهم زيد كما الزم اضا راعل خلا وعدا ثم لا فرغ عن مجت المواضع التي يجب فيها

نصب المستثنى شرعا فوا يجوز فيه النصب ويختار البدل فقل ويجوز فيها اى في الاستثنى

**النصب على الاستثناء ويختار البدل** اى بدل البعض اذ البدل بعد الا لا يكون الا كذلك  
فيما بعد الاكلمة ما موصوفة او موصولة اى في مستثنى وقع بعد الا وفي المستثنى الذى

وقع بعد الا في غير هو جازم ذكر المستثنى منها الجملة الفعلية ووقت حال

يتقد يوقد اى وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه المذكور فاجملة الاسمية حال

ايضا مثل قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا بالنصب على الاستثناء والاقليل

بالرفع على البدلية من الواو في فعلوا وفي قوله بعد الا اخترازا عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى

منه المذكور لكنه بعد خلو عدل او ليس الا يكون او غير اوسوى او نحو ذلك وفي قوله في كلام غير جازم

اخترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كالمس في قوله وذكر المستثنى منه اخترازا عما اذا

يذكر المستثنى منه فانه جازم على حسب العوامل كما ياتي فان قيل يدخل في هذا الصابغة المستثنى

المقدم على المستثنى منه والمستثنى المتقطع مع انها لا يجوز فيها الوجهان بل يجب النصب كما مر في قوله

ويجوز النصب ويختار البدل في مستثنى متصل متأخر اوفى المستثنى المتصل المتأخر بعد الا بدلالة قبيل للمعنى

بقوله ما فعلوا الا قليل بحال ما تقدم وانما يجوز فيها النصب ويختار البدل اما النصب فبطل الاستثناء

المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلانه مقوم في الكلام بخلاف ما اذا كان

منصوبا حيث يكون فضلا فان قيل بدل البعض يجب فيه ضمير عايد الى البدل منه ولا فخر ههنا قيل

بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب الضمير فيه فبطل الاستثناء المتصل لا فادته ان المستثنى بعض المستثنى

منه كذا في العباب فان قيل البدل تابع مقصود بما ذهب الى المتبوع وونه والمستثنى في كلام الغير الموجب

اذا كان بدلا كان كل واحد من التاب والمتبوع مقصودا والتاب مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود

بالنسبة السلبية لان حكم ما بعد الا مخالف لما قبلها بالانحياز قيل تعريف البدل حصوله على حذف المضاف

او ما هو مقصود باصل ما ذهب الى المتبوع وانما ذلك ان النسبة الثبوتية اصل والنسبة السلبية عايد  
البدل هنا مقوم بالنسبة الثبوتية او يقال التعريف بحسب الاصل في السلب حصوله على حذف المضاف

فله منعت التصيب فيقولون المراد بالامر مع انه مستثنى بعد الا في كلام غيره وجب وذكر المستثنى منه قيل  
لانه يوهم ويجاء اشتقاقا وهو الابدال من لفظه وانما امتنع الابدال من اللفظ لا من اللفظ المستثنى من اللفظ المستثنى من اللفظ المستثنى من اللفظ  
فيكون بدلا من معناه لا في معناه المرفوع على الابتداء وعامله معنوي وكذلك قولك لا رجل في الدال لا زيد في المرفوع  
عن بحث المواضع التي يجب فيها التصيب ويجوز فيها الوجهان شذوذا في بيان ما يجوز فيها الوجه الثالث فقال

### وعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور

وهي هذا المستثنى مفرغا للتفريع العامل الذي قبل الاله وعدم اشتغاله بالمستثنى منه والحسب التكا  
اي وعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبل الاله اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعني يرفع +  
المستثنى اذا كان العامل رافعا نحو ما جاء في الازيد وينصب اذا كان العامل ناصبا نحو ما جاء في الازيد او  
يجز اذا كان العامل جازا نحو ما مررت الازيد وفي القسم الاخير نظرا لانه قوله زيد مجرور بعامله لا عامل +

المستثنى منه كيف يكون مثلا لما يعرب على حسب العوامل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه وعرب  
على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه كما في المتاخرين او لا كما في مثالا الاخير فان قيل البديل اذا

كان المستثنى منه مذكورا ايضا معرب على حسب العوامل يقال ما جاء في احد الازيد وما لبت احد الازيد +  
وما مررت باحد الازيد فاجوز تخصيص هذا القسم بكونه معربا على حسب العوامل قبل معناه وعرب على حسب

العوامل بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور وللبديل فيها اذا كان المستثنى منه مذكور معرب يتبع  
المبدل منه بخلاف المستثنى المرفوع فانه لما حذف المستثنى منه واقدم هذا مقاصد سمى باسمه حقيقة او

مجازا على حسب الاختلاف وعرب على اقتضاء العوامل بلا اعتبار تبعية فان قيل اذا كان عامل المبدل  
متحركا جازا تكرر في البديل كقوله تعالى للذين استضعفوا امن من منهم فالبديل الذي بعد الاله اذا

المبدل منه حرف جازا تكرر في البديل ايضا نحو ما مررت باحد الازيد فهذا النوع من البديل معرب بعامله  
بلا تبعية ايضا كان المستثنى المرفوع في قولك ما مررت باحد الازيد معرب بعامله بلا تبعية قيل معناه وعرب على +

حسب العوامل بلا تبعية البنية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل المذكور وان اعرب بعامله كقول  
ليس كذلك البنية بل يجوز فيها امره نكرة في العالم بلا تبعية ويجوز الازيد في تكرير عامل المبدل منه في المذكور جازا واجب

فان في الالف في قوله وهو الخلل اي والحال ان يكون ذلك المستثنى منه واقفا في غير الواجب  
وانما اشتراط ليقيد الكلام او الاستثناء وانما ترك معنوا لانه مثل فلان خط ويمن والمعنى ليس هو الا فاد

وذلك ان المستثنى منه لا يقدر الا على ما في جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في اللفظ نحو ما مررت باحد  
زيد اي ما هو في احد الازيد او على مرضي جميع الناس يمكن بخلاف جاء في الازيد بتقدير جاء في كل واحد

الازيد فلو منع كما لا يقدر كان الاستطالة ولا في بيته على تقدير المستثنى منه الطام وكذلك معنوي الازيد  
بتقدير رضوي كل واحد الازيد فان قيل لا يجوز ذلك عند قوله للتيه على العاقب كما يقال في جواب من قال هل

جميع اهل بيتي جاء في الايتك فان المعنى جاء في جميع اهل بيتك الايتك وايضا لا يجوز ذلك  
معنى وهو سألته الفلانة فقلت لك اخذت اهل بيتي من بيتي اهل بيتي الفلانة التي لم يخلف في بيتي

ثم عدم الجواز هنا هذين الاعتبارين لانهما راجعان في صوت الاستقامة وفيه ظلال منع المصنف مطلقا على ان  
صاحب المفتاح قد مرر لصحة الاستثناء المفرغ عند قلم القرينة على تقدير المقام **الاول** **الاستثناء**  
**المعنى** مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب اى لا يعرب على حسب العوازل  
في الموجب في جميع الاوقات والوقت استقامة المعنى في الموجب بان يكون الحكم عما يعبر ان ثبت في  
العالم في عرب في الموجب **ايضا مثل قرأت او يوم كذا** اى قرأت في جميع الايام الا يوم  
السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فاذ التزمه حكمه يحتمل ان يثبت في جميع الايام وكذا اقطعت الرجاء الا من  
الله تعالى اى قطعت الرجاء من كل احد الا من الله **ومرشم** الاشارة الى المكان الاعتبارى اى  
من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوازل لعدم الاحجاب واستقامة المعنى في الاحجاب  
**ليخرج من ال زيد او عالما** لانه استثناء من الموجب لان ما في مازال للنفى وزال ايضا في معنى  
النفى والنفى اذا دخل على النفي صار معناه الاثبات فيكون المعنى زيدا ابد على جميع الصفات الا على صفة العدم  
ولا يستقيم ذلك مكان الاستثناء فان قيل جازا لا يستقيم للنفى على صوم المستثنى منه في غير الموجب  
نحو مامات الازيد وما خلق الا بشر فالنفى والاثبات سياتان في ذلك فينبغي ان يبدل الحكم على استقامة المعنى  
لا على عدم الاحجاب قيل لعله اعتبر الخالب اذا الغالب في الاحجاب عدم استقامة المعنى لا على عدم الاحجاب  
وفي النفي عكس فان قيل افادة اصل المعنى متحققة في الاحجاب والنفى على العموم والمخصوص ولكن الاتفاق  
في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظائف النحو الا ترى ان يجوز قولك رايت بحرا من المسك ولقيت  
الفهراء والسماء تحتها والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز جاءني الازيد وعزبي  
الازيد لكنك ثم قوله ما زان زيد الاعلام يتاويل هذا التركيب او هذا الكلام فاعل لم يجوز واذا **تعد البدل**  
**على اللفظ** الجار والمجرور اما متعلق بالمحل المحذوف اى واذا تعدر محل البدل على اللفظ اى لفظ  
المستثنى منه ولما حال عن البدل اى واذا تعدر البدل محمولا على اللفظ المستثنى منه **فعل الموضع**  
اى فيحصل او محمول على الموضع اى على محل المستثنى منه على المختار على قدر **الاستثناء** **مثل ما من احد**  
**الازيد** فانه بدل محمول على فعل من اسد لانه صريح المحل على انما فاعل **ولا احد فيها اى في الدار**  
**الازيد** فان زيد محمول على محل اسم الازيد المحسوس برفع الصيغة على الاستثناء او ما زيد شيئا الا شيئا فانه يدل محمول على محل جازا  
بعضه من يوم المحل على انما **استثناء** او ما زيد شيئا الا شيئا فانه يدل محمول على محل جازا  
شئى وانما وصف المستثنى بقوله لا يصاب به ليكون المستثنى مقابرا للمستثنى منه وهذا اى تعدر البدل  
في الامثلة الثلاثة المذكورة **لان كل من لا يزداد بعد الاثبات** فالمستثنى من النفي اثبات  
فلو ابدل قوله الازيد في المثال الاول من لفظ احد الجور ومن الزيادة لانه من في الاثبات لان البدل  
حكمه تكرير العامل وهذه الكلمة الزائدة لا يزداد في الاثبات على احد المذاهب فتعين ابداله من محل احد  
الموضع علىفاعلية وعامله الفعل دون من الزيادة **ما ولا** عطف على قوله من اى ولا من ما المشبهة بليس  
ولا التعلق المحسوس **تقدر ان** لانه لفظ زمان **عاملتين** عطف على لفظ الله لقوله قد لا



على تضمين النقص معناه الجمل التي لا تجوزان عاملين بعدة اى بعد الاثبات لانهما اى لان ما اول المذكور ان عملنا  
حيث علمنا **النقص** اى لاجل النقص لانه علمنا على ان وجز ملة عمل ما على ليس لا عرف ان النقص الجمل انما فعل  
لانما نقيضه ان كانا تأكيد النقص كما ان لتأكيد الاثبات فعمل النقص على التقدير وما انما فعل لانما شبيهه به ليس  
النقص وللدخل على الاسمية فعمل عليه عمل التطير على التطير فثبت ان النقص علمنا عمل على ان وجز علمنا عمل على ليس وهو  
علمنا منصرف له **وقل انقص** ذلك النقص **بالا** في المثال الثاني والثالث لانها بعد النقص بوجه الاثبات و  
انتفاء العلة المنحصري بوجه انتفاء الحكم فلو ابدل قوله الازيد في المثال الثاني من لفظ احكامت كعامله في البديل  
وان لم يعمل في المبدل منه المبنى فيلزم عملها في الاثبات لما ذكرنا ان البديل في حكمه تكرير العامل وكذا لو ابدل  
قوله الاثبات في المثال الثالث من لفظ شيا كما كانت ما عامله في الاثبات فتعين ابدالها من العمل اذ جعل المبدل  
منه في المثال الثاني الرفع على الابتداء وفي الثالث الرفع على المحذوف وعاملها معنوي وهذا **بجلا** **ليس**  
**شيا** **الاشياء** حيث يجوز ابدالها من اللفظ لانهما اى لان ليس علمنا **الفعلية** اى كونها فعلا للنقص  
فلا اثر فيها لنقص **معاني** **النقص** انقص هنا مصدر مبنى للمفعول اى لانقصان معنى النقص **بالا** **البقاء** **الامر**  
**العالم** **لوجه** متعلق بمفهوم قوله فلا اثر اى انقص معنى النقص لبقاء الامر الذى علمت ليس لاجل ذلك كما  
وهو الفعلية وانما ابرز فيها العاملة لانها صفة جارية على غيرها له ولهذا اثبت **وتنجز** **الاشياء** الى المكان الاعتبارى اى من اجل  
ليس علمنا الفعلية وانما انقص معنى النقص في انتفاء عملها **بجلا** **ليس** **الاشياء** اى بما بالنسبة الى خبر ليس مع انتفاء فيها  
بالا لبقاء الفعلية **بجلا** **ليس** **الاشياء** اى بما بالنسبة الى خبر ليس مع انتفاء فيها  
يتاويل هذا الكلام وهذا التركيب فاعلم ان قوله عن ذلك شرع في بيان المواضع التي يجب فيها **البحر** **قال** **وهو**  
اى المستثنى محذوف في بعض النسخ ويخضع **بجلا** **ليس** **الاشياء** **سواء** **بلا** **صانعة** **كان** **كلامها** **لانها** **لا** **تكون**  
**نقوله** **سواء** **مقصود** **وقد** **اختار** **كسر** **السين** **وهو** **الشهور** **وقد** **فها** **سواء** **عدد** **بقدر** **السين** **وجاهتها** **بمنه** **ويؤيد** **على** **الحكاية**  
وان نوتها **بجلا** **ليس** **الاشياء** **سواء** **بلا** **صانعة** **كان** **كلامها** **لانها** **لا** **تكون**  
**قوله** **ليرج** **فانه** **على** **قوله** **قد** **يكون** **مفلا** **مفوق** **تجا** **كافي** **انها** **كالمفوق** **الهم** **اغفر** **في** **ولم** **يصح** **دعائى** **حاشا** **الشيطان** **فرا**  
**او** **كل** **عزى** **في** **الاستثناء** **وهو** **اسم** **مفك** **كذلك** **له** **من** **الاعراب** **بشر** **في** **بيان** **اعراب** **فقال** **واغراب** **غير** **مستعمل**  
**اى** **في** **الاستثناء** **ك** **الاستثناء** **اى** **مثل** **اعراب** **الاسم** **الذى** **استثنى** **بالا** **على** **التفصيل** **الذى** **سبق**  
**ذلك** **في** **المستثنى** **بالا** **من** **وجوب** **النسب** **في** **المستثنى** **من** **الوجوب** **للقدم** **والنقطع** **وجوان** **مع** **اختيار** **البديل** **في** **غير**  
**الاول** **الاصح** **العوامل** **في** **الاستثناء** **وهو** **مفك** **كذلك** **له** **من** **الاعراب** **بشر** **في** **بيان** **اعراب** **فقال** **واغراب** **غير** **مستعمل**  
**غير** **بلا** **بالمرفوع** **على** **البديل** **والنصب** **على** **الاستثناء** **وهو** **مفك** **كذلك** **له** **من** **الاعراب** **بشر** **في** **بيان** **اعراب** **فقال** **واغراب** **غير** **مستعمل**  
**بعض** **الاکان** **ما** **يلا** **مستثنى** **فيستقر** **ما** **يلا** **للمستثنى** **وهو** **مستثنى** **من** **اعراب** **لان** **له** **وجه** **الاجل** **لانما**  
**وغير** **لا** **وجلا** **اعراب** **فما** **كبرى** **ان** **بشر** **اى** **يعود** **ما** **يجوز** **على** **قريظة** **المحتاج** **ما** **فمن** **عن** **ما** **بجلا** **وهو**  
**اعراب** **المستثنى** **فان** **قبل** **الاعراب** **من** **بشر** **كونه** **بعض** **الحرف** **قبل** **للاضافة** **فما** **بجلا** **ليس** **بجلا**  
**لما** **ذكر** **في** **الاستثناء** **بين** **ان** **ذلك** **بطل** **في** **الاصطلاح** **فقال** **واغراب** **غير** **مستعمل** **بجلا**

بقوله صفة في الاميل او هو بعض صفاي يقال مررت بجبل فزيد اي صفاي **جملت على كذا** ان  
 الصفة للصفة او غير يتاويل الكلمة او باعتبار محل الصفة عليه الجمل للعلية منقولة منقولة او مستأنفة لانها تارة  
 كان سايلا فالكيف يكون استثناء قال جملت على **الاستثناء** حال اي حال كونها الواقعة في الاستثناء او غير كذا  
 انما واقعة في الاستثناء ووظيفة ظهور الكلام اي جملت على الاشارة كذا في الاستثناء فالاستثناء محل الشركة فكان نظرا كما  
**جملت الصفة** مصدر محذوف على امثال محل **اجلها** اي على غير الصفة حال وتبعا ووظيفة طرفة  
 في الاستثناء اذا كانت تابعة **منكرو** ظرف لقوله جملت الا اي كجملت الاعيان في الصفة اذا كانت  
 تابعة لجميع منكر اي واقعة بعد جمع منكر **غير محصور** اي غير متعلق بتناول المستثنى وعدم تناوله وانما جملت على  
 الصفة حيث لا تغل كل النامين من **الاستثناء** لظهوره في قوله المنقطع يلزم عدم دخوله في مادة الجمع المنكرو  
 غير المحصور يتناول جملة غير معينة لا يجوز فيها تناول المستثنى ولا بعد تناوله فقد فيها كذا النامين من الاستثناء وفي  
 قوله جمع منكر اخبر عن الجمع المعروف حيث يراه الاستغراق في العهد فان اريد به الاستغراق يعلم التناول حال  
 اريد به العهد يظهر عدم التناول جزا فلم يتغذر الاستثناء وفي قوله غير محصور اخبر عن العدم نحو لقان على مائة الا واحد  
 لان حيث لا يتغذر الاستثناء متفردا **لو كان فيها الهة الا لله** اي لو كان في السماء والارض الهة  
 فلهذا الهة غير الله خرجنا عن هذا الظاهر فلا في الآية واقعة بعد جميع منكر في محصور وهو قوله الهة فصلت على الصفة  
 وفي هذه الضابطة نظير او عكسا اذ لا يتغذر الاستثناء في المحصور ايضا نحو جئت مائة رجل الا زيد فانه تابع لجميع منكر  
 محصور ومع ذلك يتغذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن دخوله فيها واما لا يتغذر في منكر غير محصور فوجه  
 رجاء الاظهار الصفة الاستثناء المنقطع كذا المستثنى ولا وجب للمستثنى منه فلا ولي ان يدرك الحكم على تغذر الاستثناء لا على  
 انما منكر غير محصور الا اله الا انهم اعتبروا الله الذي لا يوجد هذا الظاهر في الاستثناء وعند عدم صحة الاستثناء **ضعف**  
**جملت الصفة في تخيرها** اي في غير الجمع المنكر المذكور نحو قول الشاعر وكل اخ مفارقة اخي + لعمريك الا  
 الفرقان + فانه لا يتغذر ههنا الاستثناء لاستغراق كل خروج ذلك محل اللفظ الصفة اي غير الفرقان اذ لو كان اللفظ  
 حقيقتهما لقال الا الفرقان لانه مستثنى من كلام موجب وفي البيت طغفان اخرا احدثا توصيف المضاف دون المضاف  
 اليه والقياس توصيف المضاف اليه مقصود وكل جمل كاحاطة افرادها والثاني الفصل بين الصفة والموصوف بالجزء هو مقار  
 اخي ثم لا يخرج عن بحث الارب غير شره في بيان ارب سكو وسواه فقال **واعرابه وسواه** اي  
**على الظرف** اي على انما ظرفا مكان من حيث المعنى لانك اذا قلت جمل في القوم سكو زيد كلك قلت جمل في القوم  
 زيد اي بدل هو وظرف صلا امتشاء لان البدل والبدل من لا يتغذر انما اخراج زيد من الجمع الحق فكانت جمل في القوم  
 والذم يبدل على الظرفية وقومها بالوصول تغزل ربيت الذي سواك كما تقول ربيت الذي منك وكل  
 ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلتها وانما **على الاحم** نفي القول من غير ما يجوز في جواز وقوعه كغير  
 ظرف فيجوزون في السخر مررت بجوارك سبيلك ثم اخبر عن المستثنى شره في جملها وانما فقال +  
**جمل** مبتدأ محذوف والخبر في غير ما سبق اي ومنها جملها **ولم** اي ولما جملها كان  
 وسخر فيها في قسم الفعل وتبعا هو **المستند** جملها اي دخولها في جملها كان ولما

٢ نحو التما وفي قوله المسند آخر من كل ما هو المسند اليه في قوله جدد نحوها اخترا من عن جبر ابتداء والمفعول الثاني  
 من باب عدلت وهو ذلك كان قيل يدخل في هذه المحل يضرب في نحو كان زيد يضرب ابوعب فانما مسند بعد دخول كان وليس  
 يجوز كان بل الجبر مجموع الجملتين قبل المراد بالمسند الاسم كان يخرج ذلك لانه ليس مسند اليه بل الى فاعله فان قيل يدخل  
 في المحل صلحا في نحو كان زيد جلا صلحا وهو منقطع بها لانها قبل المراد بالمسند المسند اليه اسم كان بلا تبعية بليل  
 ذكر التوامع بعد ذلك **مشكوك في زيد** بما فان جاء مسند جدد دخول كان وانما ذكر جبر كان وانما التما في المنفرد  
 ولم يذكر اسمها في المرفوعات لانه فاعل لا يعلق به فلم يذكرها على حقا بخلاف خبرها فانه يعلق بالمفعول وليس مفعول فلذلك  
 على حدة وقال بعضهم ان اسمها ايضا يعلق بالفاعل وليس يعلق لا تقا لان الفاعل وهو تمام الكلام **وليس**  
 اي حركه خبر كان ونحوها كما في خبر **المبتدأ** في اقسامه احكامه وشرايطه **وتقدم معرفته ظاهرة**  
 الاعراب اي يتقدم خبر كان وانما على اسمها حال كونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لا سيما بالقرينة وهي النسب  
 كان المنطلق زيد بخلاف اذا لم يكن ظاهرة الاعراب في خبره كقوله زيد منتهى اللزوم واللبس نحو كان موسى  
 عيسى وبخلاف خبر المبتدأ فانما اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب فانه لا يتقدم على المبتدأ كما في اللبس **وقد يجز وفعله**  
 اي طارح خبر كان وواو انما عند قيام قرينته وانما انضمت كان بالحقف لكثر تواليها ويجز في ذلك **ومثله قول الناس**  
**مجزون عالم اخبر اخبر ان شراقتهم** كان وعلمهم خبر اخبر وعلمهم خبر اخبر وانما علمهم خبر اخبر وهو خبر  
 خبره فكان واسمها لا لا تحرف الشرط الذي لا يبيها الا الضم عليها ووجه المبتدأ ايضا لان الفاء التي في الشرط على حدة  
 جملة اسميتها **ويجوز مثلها** اي في مثل هذه الصورة او في مثل هذه المسألة هو كل موضع يجوز على الشرطية  
 وجزاؤها بالفاء وبعدها اسم مفعول **اربعاد** اوله وبعدها اول والثابت بعد ركان مع الاكس في الموضوع ان كان  
 علمهم خبرا فيكون خبرا وشرطا والثابت بعد ركان مع الخبر في الاول وتقدم المبتدأ في الثاني اي ان كان في علمهم خبر  
 خبرا وشرطا والثالث نصب الاول ورفع الثاني اي ان كان علمهم خبرا في الخبر والرايم ورفع الاول ونصب الثاني اي ان كان في علمهم  
 خبرا فيكون خبرا وشرطا **ويجوز الحذف** اي حذف كان **في مثل اما انت منطلقا انطلقت**  
**لان كنت منطلقا انطلقت** اي كالحال انطلقت فحذف الاسم اخبارا لكثر حذوه في الخبر من ان  
 المصدرية ثم حذف كان بكالته ان المصدرية فانما تستدعي للفعل كاستدعاء ان الشرطية اياه ولادليل على الخامس  
 فقد العلم انما يوجد الصريح منطلقا وهو كان فابدل الخبر المنفصل بالضمير المنفصل لانه متصل به وهو كان فصار  
 انت منطلقا خبر زيد ما عرفت من كان فصار ان ما انت منطلقا فحذفت التوون في الميم لقربهما فصار  
 انت منطلقا فوجب الحذف لولا يلزم اجتماع الضمير والمفعول في الخبر فتصوبوا رخصت بالزيادة ليجها انما كان  
 تقابل اخبارا من الله وكثرة مشابقتها ما هو انما هو ليس لولا ان من الخبر المنفصل في التقدير في قوله العرف في ما واما على نقل  
 كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت ثم انزل ان يبيد في يجوز في الفعل مع ان الكسوة في قوله اليك كما تبين في  
 في السببية فالفرق بين خبرا وواو انما في بيان اسم ان وواو انما في ان **ان** من انما هو في الخبر  
 اي واما اسم اي **وانما** اي انما في الخبر المستغنى للمصوب بها وتوون هو المصوب بها  
 في خبر من انما هو المسند اليه بعد دخول اي واحد وانما في الخبر انما هو المسند

اليه بغير دخول ان او حدى احوالها في الخبر الذي هو ان زيد ابوه قاير فانه مستند اليه بعد دخول ان وليس  
باسم ان قيل المراد بالمستند اليه الذي اسند اليه خبره فخرج ذلك حيث لم يستند اليه خبرات فان قيل يدخل في هذا  
في ان زيد الخا في الدار فانه مستند اليه بعد دخول ان قيل المراد الذي اسند اليه خبره بلا تعيينه بل ليل ذكر التوابع بل  
فيخرج ذلك كما تباع اي يدل من قوله **مثلا زيدا** فان زيد مستند اليه بعد دخول ان وانما انصب  
ان واخواتها كشبه بالمفعول فوقعه جوازا يقتضى ما وراء الرفع لاني كونه فضلا حيث يشتر كونه الحال والقيروا للمستند

المصوب في الخارج عن اسم ان واخواتها شرع في المنصوب بلا التي لنع الجنس فقال **المنصوب الذي لنع**  
**الجنس** قوله لنع الجنس صفة التي والموصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بجملة التي لنع الجنس اي لنع المحرك عن الجنس  
وانما قيل اسم لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوب بل قد يكون مبنيا نحو لاجل في الدار وانما ليقول المنصوب  
به والمنصوب كان واخواتها والمصوبان واخواتها ومخوذك مع ان بعضها مبني لان المراد بالمنصوب امر من  
ان يكون منصوبا لفظا او تقدير او محلا والبنى من المفعول به وخبر كان واسم ان منصوب محلا  
فتكون من المنصوبات **مخلاف** المبني من اسم لان فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه  
وابتاعه فلا يكون من المنصوبات **وذهب** بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب  
لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبني رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدأ محذوف الخبر

وقوله **هو المستند اليه** استئناف وفيه اختراجهما لم يكن مستندا اليه وقوله **محل**  
**دخولها** ظرف المستند اليه في خبره عن التبتدأ وسائر اشياء المستند اليه من غير دخول النافية للجنس  
وقوله **يليهما** الضمير المستكن عائد الى المستند اليه والباشر الى اي يلى المستند اليه والجملة الفعلية اما حال  
من الضمير في اليد او من الضمير في دخولها وحديث لا يجيب ابرار الضمير وان كان جاريا على غير ما صوله لان الولي فصل  
المستند اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حاله عند عدم اللبس لاختلاف الوصفين تانيثا وتكثيرا نحو  
هذي يد يضرب بخلافها لو كانت الصفة جارية على غير ما هي لخصيذ يجب ابرار الضمير نحو صند يدا صانته في حاله اصل ان  
الضمير اذا اسند اليه صفت جرت على غير ما هي **وجاء** ابرار الضمير في صورة اللبس ونحو زيد عمر صانته هو هذي يد  
صانته هي اما اذا اسند اليه فعل جرى على غير ما هي **وهو** ابرار الضمير عند اللبس نحو زيد عمر يضرب هو عند عدم اللبس  
عند يد تضرب وقوله **نكته** حال من ضمير المستكن يليهما اي حال كون ذلك المستند اليه نكته وكذلك قوله **مضما** اي حال

ذلك المستند اليه مضما **او مشبه** اي بالضاف في تعلق شيء هو من تمام معناه واخترت بقولها **نكته**  
عما يكون مفعولا بينه وبين الرفع وما يكون مفعولا في خبره فيجب الرفع والتكثير ويقوله مضما او مشبه ما بين النكته  
فانما مبنيته والمراد بالمستند اليه الذي اسند اليه خبره في تعلقه بل ليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحد اي في الرفع اي  
قاير حيث لم يستند اليه خبره اذا لم يجرم الجملة وكل الرفع غلاما في الاغلام من رجل غلاما حسنا عند كانه تابع  
**مثلا غلام** **حرف** **فيها** نظير المضاف وقدرت في الرفع وتحت تحقيق قوله **نكته**

**من مالك** نظير  
الشبه بالضاف ثم الخرج عن تعريف المنصوب بشرح في بيان قوله **نكته** المذكورة في ذلك التعريف فقال +

**قوله** اسم الذي لم يجره **مفرد** أي غير مضافه كمشبهه ولا يجوز أن يكون الضمير عليه إلا المنصوب  
 بلا حركه كاستفهامه لكان المنصوب بلا ليس بفتح ولا يرتب على مضافه **فهو مثنى** لأن هذا الضمير مثنى  
 لأن عابدًا اليه أيضًا فيضم للضمير لأن الضمير ان عليه ان إلى اسم لا المذكر أو مثنى إذا المطلق مذكورين كآلة المفيد  
 فاسم لا مثنى **على ما ينصب** الفعل مستند إلى الضمير أي على ما ينصب هو به أو ان قوله به أي ما ينصب  
**والاول**

اصوب لأن اسم كالتنقيب اذا كان نلقا مضافا او مشبهما به رجمًا ما تنصب هو به حمله الاعراب من حركة او حرف  
 على ما ينصب حتى ان كان نصب بالحركه من غير ما نحو لا رجل في الدار وان كان نصب بالحرف بين عيها نحو لا غلامين  
 ولا ناصبين في الدار والنون في المثنى والجموع لا تقع البناء على الصيغ كما في يانيدان ويانيدون وذهب المبتدأ إلى  
 اعراضها مستند كلاب النون فيها بمثابة النون فكانت منافية للبناء كالتنوين ثم اعلم ان نصب اسم لا تنفي الجمن  
 قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون بالالف نحو لا ابا رجل فيها ولا ياله وقد يكون بالياء نحو لا على رجل  
 فيها وبناء اسم كالا يكون كالبفتحة والياء ذلك كالمبتداء اذا كان مع جأ والاسماء المنتمية ان يكون اعرابها بالالف  
 نصبها اذا كانت مضافة او مشبهما بالماضف وانما ينفي لتضمن من الاستفهامية لان نحو لا رجل في الدار مثنى على سوال  
 كما تنفي من رجل في الدار في رجل في الدار اي لا من رجل فيها **وان كان اسم لا معرفة او**

**مفعول بغير الفاعل** مفعول الاسم فلهذا يجر اسم لا ويترك الرفع على الإبقاء **والتكبير** نحو لا زيد في الدار ولا يورث الدار  
 والاعراب ما اخرج للمفيدة فلا تستلزم ان لا فيها لأنها لا تنفي الجمن وذلك لا يتحقق الا في التكررة واما الرفع في المفعولة  
 فلنصف عملها لكونها عاملة لغيرها على رولا يورث مع الفضل فاذا لم يكن موزعا يراجح الى اصلها وهو الرفع على التكبير  
 واما التكرير فلطابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار ولا عمرو جواب من قل زيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار  
 رجل ولا امرأة جواب من قل اني الدار رجل لم لدة **ومثل قوله قضيت ولا ايا حسن لها منته**

جواب سوال وهو ان يقال بالحسن مفعولها لكونها عاملة وانها كقضية على ابن ابي طالب ولا ربح فيها ولا فكر من فاجاب  
 بانه متناول بالتكثير اي بتقدير المثل اي هذه قضيت ولا مثل ابي حيدر لها وهو في المعنى نكح فحذف المضاف و  
 اقبل المضاف اليه مقلبه او تصفتا اشهد هذا الضمير بما اي هذه قضيت ولا حكم لها وذلك لان عليا رضي الله عنها  
 كان مشهورا بالحكمة قال عم افضاله على وطيرة قوله لكل فرعون يوسى اي لكل جبار قاهر عادل قيل هذا قول  
 السموات كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضيت مشكلا لا طير بل فكر فيها غير اني الحسن رضي الله عنها او  
 معناه هذا حكم وليس الواجب حاضرا فيها **وفي مثل لا قوة الا بالله** اي في قوله لا تنكح

مجان من فضل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه مستند **او** عا اذ لا فتحها اي في قوله لا تنكح  
 والمعطوف عليه على ان لا يفتح المعطوف وللثاني في الاول على ان لا يفتح المعطوف **ونصير الثاني** على ان لا يفتح  
 في قوله لا تنكح والمعطوف على لفظ الاول لمشاركة فتحه القريب في العرو من والاول كقمة المبادئ اما  
 الاطراف الثانية في قوله لا تنكح المعطوف مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب واما العرو من فلان فتحه اسم  
 عرو من في قوله لا تنكح والمعطوف مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب واما العرو من فلان فتحه اسم

اي رفع الثاني على ان لا يرفع الثالث لثقله التثنية وانما مطوف من ص الاولى حمله الرفع على الابداء والرفع  
اي رفع اليمين على علم البناء والحمل على الابداء بمطابقة السؤال انه حينئذ جواب من قال حولنا القوة في ذلك

٢ غير المقبول بمناسبة السؤال وان كان فيه مخالفة قياسية و **الخامس رفع الاول** على ان لا  
يعنى ليس وهذا ثابت على **الضعف** لان اليمين ليس تعبيراً لغوياً شبيهاً به على ما سبق ذكره و **فتح**

**الثاني** على ان لا يرفع الجسور ان قيل ما ترك الوجة السادس الذي ذكره الراجح في الفصل وهو رفع الاول  
على ان لا يرفع الرفع الجسور رفع الثاني على ان لا يرفع الرفع الجسور لان هذا الوجه وجوه مستقيمة باعتبار الصوتين

الوجه الثالث وهو اعتبار اختلاف الوجة لادوات الوجة على الستة النصب في الرفع الجسور ان يكون الرفع الجسور  
ان يكون لا زيادة لتأكيد الرفع او يكون لا يعنى ليس ثم قيل في تفسير قولنا حولنا الرفع الابداء من رفعنا رسول الله

لا حول من عصيته الله تعالى الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور  
الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور

الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور  
الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور

الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور  
الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور

الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور  
الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور

الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور  
الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور

الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور  
الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور

الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور  
الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور

الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور  
الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور

الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور  
الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور

الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور  
الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور

الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور  
الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور الرفع الجسور

او مقبها وكون اولى بالاعراب ولا قوله بل هو احسن من المفعول ومنها المنعرب لا غير نحو لا غلام  
 فيها ظرف لان الفاصل يقع بين الموصوف والصفة شيئا واحدا **والا** اي وان لم يكن  
 المنعت كذلك بان كانت تحت العرب او غير ذلك او مضافا او تشبها به او مفعولا **فكالحرب** مبتدأ  
 المحذوف والمجمل **الخط** اي فالاعراب واجب رضا ونصب العدم على البناء حينئذ كما ذكرنا في قوله لا غلام  
 كما في قوله لا غلام لا يجره الاصل الكبر من غير ان يجره في الدلالة كما جرت في انذار كبره في قوله لا غلام من بيان حكم المنعت  
 المبنى شريح في بيان حكم المعطوف عليه فقال **والعطف على اللفظ**  
**على الحال** مجازا اي عمل المعطوف على اسم المبنى على العطف وعلى الحال جازي يعني يجوز  
 ان يكون منصوبا مفعولا على العطف ومرفوعا محلا على مصدره هذا اذا كان المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة  
 وجب رفعه محلا على الحال نحو لا غلام لك والغرض لعدم تاثير التاثير في العطف في المعرفة فوجب جملته على الحال  
 ومحل الرفع على الابتداء وعمله معنوي وتغيير عمل العطف على اللفظ على الحال ثابت **مثلا** في اللفظ  
 في مدح عبد الملك بن مروان **لا ابي اينا** وابن مندر وان وابنه اذ هو بالمجد ان يمدح وتاثيره في  
**الابن** يجوز باللفظ الرفع محلا على اللفظ والحال لا يجوز في العطف لتمام كمال العطف على العطف عليه باللفظ  
 يجوز في حكم المستقل كيازيد وعمل العطف الفصل بلا التوقف اذا عطف على المنعرب اذ هو لا يجوز ولا يوافق  
 ولا يجمع فيه ولا خلافة ونسفت تاثيره حتى يجوز في اسمها الرفع عند التكرير فيجب عند التعريف والمضمر وبدون  
 التكرير التعريف والمضمر يجوز ذلك ايضا عند التبع بخلاف ما كان قبله من ذلك حكم المنعت والعطف دون  
 حكم ساير التوابع فيلزم ان حكم سايرها لا يرفع منها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكرنا  
 في التامر **ومثلا اياه** باثبات الالف **ولا غلام** له ولا تامر له بمجمل انون **مجيزا**  
 مع انه ليس مضاف لعدم التعريف والتاثير المشايخ لان له ولا غلامين له ولا تامرين له على البناء على  
 ما يتصير **بها** هو القياس **تشبيهها بالضم** مفعول له للفعل المفعول اي جازي تشبها  
 لمتلا اياه ولا غلام له ولا تامر له بالضم او مفعول مطلق اي تشبها تشبها بها والمجمل مفعول لا يكون مفعولا  
 بالضم **لمشاركته له** اي لمشاركته لمتلا اياه ولا غلام له ولا تامر له **مقتضى اصل**  
**معناه** اي معنى الضم ولا تضام ولا تضام ولا تضام لان الضم ماضة للبناء فلذا ما يشابهها  
 فكان كمن ماضيا كما ان اثنان الالف في اياه ماضة للضم في التامر ولا غلام له تشبها بالاضام فهو  
 من قوله اي ولا جازي او جازي للتشبيه بالضم للمشاركة في اصل معناه وهو لا تضام **مجيزا**  
**ايا** فيها ولا غلام فيها ولا تامر فيها لعدم مشاركتها بالضم في اصل معناه وهو لا تضام **والضم**  
 قوله اياه ولا غلام له ولا تامر له **بعضا** في الالف **لغنى** المعنى تشبها تشبها تشبها تشبها  
 لو كان معناه ايا كان معرفة غير كالمشرك بين المعرفة وهو لا يشارك بين الالف وهو انك في المعنى  
 وهو ناسخ لا تضام اتحاد معنى الضم ونسختها بغيرها فكيف ارضى نظير لان الاضام جازي في العطف  
 باعتبار وجه الكثرة على التامر لعدم مشاركة الالف في المعنى جازي وتتم المشاركة

المعين لعدم تعدد دلالته ولا استواء بينهما في المعنى باضروقه النكح على المعين لا يستلزم الاتفاق بينهما في الوجود  
والمتنع الاتفاق بينهما وضحاها لا تتوافق بينهما معارض الا في وجهك ووجهك متساويان في المعنى معارض وقوا  
النكح على المعين لعدم تعدد وجه الخطاب وان كانا مختلفين وضحاها وكذا راسك وراسلك وقبلك وقبلك  
وصدرك وصدرك وجهك وجهك هو زيد ونحو ذلك على ان الاتفاق بين المعرفة والنكح ايضا اعتوا  
فقد يوجد الموافقة بين المعرفة والنكح في المعنى كما في وجهك ووجهك وراسك وراسك فان كلاهما مفيد  
التعريف وان كان متوفاهما نكح من حيث الوجود غير متين الاتفاق بينهما اذا كان من كل وجه وذاهما معنوي  
اذا الاتفاق جهتها من وجه وهو ان كلاهما مفيد الاختصاص **مخلاف السبب** فانه ذهب الى ان كل  
واحد من قوله ابا وعلاي وناموس ومضا فالى الهاء واللام زيدا لتأكيد الاضافة اولتا كيد اللام المقدر  
ولا واه حق كلف موقوف النكح وهو الذي اختار صاحب الفصول ولا فساد في موافقة المعرفة والنكح في المعنى  
كما في وجهك ووجهك وراسك وراسك فغير ان قيل لو كان مضافا لزيد م عمل لاني المعرفة بدون الرقم والنكح  
وهو غير جائز قيل انه وان اشترفتا لكنه يشبه النكح بصوت الفصل بين المقاد والمضاف اليها باللام فلا يلزم الرقم  
والنكح **ويحذف كثيرا** اي يحذف اسم الحذف كثيرا عن قيام قرينة قياسا على حذف المبتداء لانه  
هو المبتداء في الاصل كما في **تقول عليك اي كابر عليك** والقرينة ههنا دخول كابر على الخبر  
هذا الكلام يقال لتعريف امر قولا فزع عن اسم كاشرة في بيان خبرها ولا يعنى ليس فقال **خبرها واه**  
**المتبهمتين** بليس في النفي والدخول على الجملة الاية قوله خبرها مبتداء محذوف الخبر اي من خبر  
ما ولا وقوله هو المستند بعد دخولها اي دخول ما ولا ابتداء كلام او مبتداء خبر المستند  
وهو فصل والخبر بقوله المستند ما هو مستند اليه وقوله بعد دخولها عما اذا كان مستندا بغير دخولها كخبر  
المبتداء ونحوه فان قيل يقال في المحذوف في ما زيد يفرض فانه مستند بدخول ما وليس محذوف ما بل الخبر محذوف  
اي محذوف قيل المراد بالمستند الذي استند اليه كالمادة لا يفرض ذلك وفيه نظر لانه على هذا اتفق قوله بعد دخولها مستند  
فلا ولي ان يقال ان الخبر يقصد الحبيثية حيث لم يقصد في اسناده كونه بعد دخولها فان قيل يدخل في المحذوف  
في نحو ما زيد يفرض من خبر ما بل مستند خبرها قيل المراد بالمستند الذي هو غير تابع بليل ذكر التواب بعد  
خبر ذلك لانه تابع **وهي** اي انتصاب خبرها ولا والتا نيت باعتبار الخبر هو لغز **اهل الحجاز** وعندني  
قيم ما لا يعلم ان اذ القياس في العامل ان يختص بالغير الذي يعمل فيه من الكلام والفعل ليكون مقمنا بشوته في  
مركزه كالجوارح والجوارح وما لا يختصان بتعيين واحد بل يدخلان في الكلام والفعل واهل الحجاز اعني اهل الحجاز  
بليس المختص بتعيين واحد وهو الكلام ثم انما في من يراد بها اشارة في بيان ما يبطل به علمها فقل **واذا**  
**ان مع ما بان** ريد بين ما و اسمها لتأكيد الخبر في قوله **واذا** فانه لا يتقدم الاشارة الى الخبر  
**او انقض النفي** بالوجه للثبات بعد النفي او تقدم الخبر على اسمها  
نحو ما زيد الاقرب وما قارب **بطل العمل** اي بطل ما ولا ههنا نظرا في الشرط الاول  
مفيد ما وجد فلا يترب عليه كالمعروف الاول ان يقال معناه بطل ما حصل في شئ من ذلك مما هو موقوف



زيادته ان فللفصل بان بين ما ومعمولها مع ضعفت في العلة واما في صورتها تقدير الخبر فلتغير الترتيب المألوف مع  
ضعفها في العلة واما في صورتها انتفاض النفي بالانفاد في علمها باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبتنى على  
النفي فينتج بانتفاء النفي اذ الحكم ينتج بانتفاء علة المنصوح او جزئها ونقل عن يونس جوامع الاعمال مع الانتفاض فسكا  
يقول الشاعر وما الدهر الا محونا باهله وما صا الحاجا الامعنا باولجيب باننا ليس في البيت تنصير على الاعمال  
لو ان يكون من نكاحنا على هذا الفعل ايوم الدهر لا يشبهونا فيكون مفعولا لجزا وهو كذا في النفا وهو الدهر لا دورا محنونا على جعل هذا معك  
ميميا وجعل التركيب ما يزيد الاسير اي وما الدهر لا يدور دورا محنونا وما صا ح

الحاجات الا يعذب معذبا ثم لا يفرغ عن بيان ما يبطل به علمها شره في بيان ما يبطل به عمل ما عطف على جزئها  
**نقال واذ عطف عليها اي على جزاها ولا يجوز** بلسا الحميم اي بحرف منبت اي بحرف  
يفيد اثبات النفي كبل ولكن فانما يقيد ان الاثبات بعد النفي **قال في** اي فرغ المعطوف واجبا على محل  
الحرف اذ محله الرفع في الاصل على الجزية لبطلان علمها لانها علمت المشابقة ليس في النفي وقد بطلت بانتفاء  
النفي فيبطل علمها نحو ما يزيد قابيل قاعا لرحيل قائما لكن قاعا ثم لا يفرغ عن المنصوبات شره في الجزورات

منه  
الجزورات

**نقال المحذرة** مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف اي هذا ذكر الجزور وهو في **هو مثل** فعل  
مبتدأ ما خبر الجزور او خبر هو المسمى **عزل المضاد** وهو الجزور اليه وهو اي للمضاد **كل الهم**

**نسب اليه** الذي بواسطة **حرف** اي حرف كان ما يليه المراد الحذف وانما قال كل اسم ينتمي  
على ان المضاد اليه يكون اسما ونحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ويوم ينفع في الصورة تاويل المصدر اي

يوم ينفع الصادقين ويوم النفي في الصورة فيكون اللادب لاسم اعمر من ان يكون حقيقة او حكما فانما قال شيئا متبينا  
على ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا نحو غلام زيد ومررت بزيد واما ما يزيد وانما قال بواسطة حرف

الجزا خبر انما نسب اليه شيئا بواسطة حرف الجزر كمنبت الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة وقول **الهم**  
**لفظا او تقديرا** خبر كان المحذوف اي ملفوظا كان ذلك الحرف نحو مررت بزيد واما ما يزيد او

مقترا نحو غلام زيد وخاتمة فضة او فمير اي بواسطة لفظ حرف جزا وتقديره وقال صاحب الرضي انه حال اي حال كون  
ذلك الحرف ملفوظا او مقدر او في معنى وقوم المصدر حال اسماعى لا يباين **واجيب** بان وقوم حال اسماعى عنه سيوي و

عند البرج قياسي فهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك ليس بقياسي عندك مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع  
عامه حتى يجوز ان ياتي زيد سرعة ولم يجوز ان ياتي زيد ضحاك وهذا ليس كذلك **واجيب** بل العامل ههنا بواسطة

لان معنى التوسط والاشارة ان المصدر ان المذكور ان من انواع التوسط لان تعطف حرف الجزر قد يكون لفظا وقد يكون  
تقديره وقوله **مراد** اي حال كون ذلك المقدم مراد اي ظاهر ان اي مجردا ما جعل وفيه نظر لانه على هذا

يلزم اللذ ولاخذ المضاف اليه في تعريف المجرور واخذ المجرور في تعريف المضاف اليه **واجيب** بان تعريف المجرور  
بما ذكره لفظي لا حقيقي فلا يتوقف ولا دور في قوله مراد الاختلاف عن موصفت يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم  
اليه بالحرف المقدر وهو في لكته غير مراد اذ لو كان مراد الظاهر شره وهو الجزر ويظهر من هذا الكلام ان الجزر المضاف  
اليه في قوله غلام زيد وخاتمة فضة بواسطة حرف الجزر المقدر لا الد كما هو مذهب الجمهور فان قيل يجوز من هذا المحذوف

الحسن الوجه ما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من داخل حرف فاعل فلا وجه فيها لتقديرها قيل ان من باب  
الاضافة الى المشبه بالمفعول بليل ان فاعل الحسن من كمال المصنف في الصفة المشبهة ومثى رفعت بها  
فلا صفة فيها والاقتناء صير الموصوف فلوكان من باب الاضافة الى الفاعل لزم بعد الفاعل وانما اضيف المحسن  
الى الوجه مع انه ليس فاعل له لانه لما احتجنا بتبيين محل المحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيما تقدروا من البيان  
كما في خاتمة فضة لان الحسن هو الوجه كما ان المماثل هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل في نحو المحسن الوجه بعد الاضافة  
واضمار الفاعل خرج عن حيثية فاعلا لفظا لتلايلهم فقد لفظا فلا صفة في تقديره كقولهم اوقوا الجمر ان صدر فيها الامم الزينة  
لضرب تصحير الجواز الاضافة الصورية فتصدق صورا الامم معناها والاكات معنوية ولا شك ان الفاعل في قوله الجواز الزينة كقولهم وكما  
شهد اوقوا لان المحسن الوجه هو في خاتمة فضة في تقديره حيث ان المحسن هو الوجه كما ان المماثل هو الفضة ويرد بتقديره في الحقيقة او كما قاله  
الفاء للتفسير بقية من قوله شرطه ان يكون للمضام اسماء لا فعلا مفعلا لفظا الحرف حيث لا يشترط فيها ان يكون للمضام اسماء نحو  
متره يزيد بقوله التقدير مبتداء وقوله شرطه مبتداء ثان وقوله ان يكون للمضام اسماء مبتداء الثاني الجملة خبر المبتداء  
الاول اي شرطه كون المضاف اسما مجردا تنوين مفعول ما اليريد م فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله  
اسما والعبارة محمولة على القلب والمقلوب مقبول عند السكاكي مطلقا سواء تضمنت نكتة لطيفة او لا في مجردا  
هو عن تنوينه او ما يقوم مقامه من وثى التنينة والجمع لا جملها اي لاجل الاضافة كغلام يزيد وضارب  
عمر وحسن الوجه وضارب يزيد وضارب يزيد ولا يجوز الغلام يزيد والضارب يزيد لسقوط التنوين لاجل الامم لاجل  
الاضافة ولقائل ان يقول يشكلك ذلك في نحو الحسن الوجه فانه جازيا لا اتفاقا مع سقوط التنوين لاجل الامم لاجل  
الاضافة واجيب بان المراد يكون مجردا تنوينه لاجل الاضافة حقيقة او كما فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيف  
اليه فاعله الذي كالجزم منه اذا اصل المحسن وجههم والمضام اليه قايم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضام  
فكان حذف من المضاف لمكان الجزئية فان قيل يشكلك ذلك في نحو الضارب الرجل فانه جازيا لا اتفاقا وان لم يكن  
مجردا تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضيه عدم جواز ذلك انما جازي جلا على الحسن الوجه على ما ياتي فكان في  
حكمه فان قيل يشكلك ذلك في نحو رجل وضاربك وهو جازي بيت الله حيث لم يكن بينهما تنوين حتى مجردا لاجل الاضافة  
قيل المراد بالتنوين اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهي مجردة عن التنوين التقديري والمقدر كالمفوض عندهم  
هي اي الاضافة بتقدير مجرد للبر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تقيد المعنى في المضاف بقرها و  
مخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون المعنى فالمعنوية في الاضافة  
المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معيولها قوله مضافة صفة  
قوله صفة فكون المضاف غير صفة مضافة الى معيولها يشترط ان المضاف اما غير صفة اي اسم جامد نحو غلام  
زيد ويقام مجرد او صفة لكنها مضافة الى غير معيولها نحو كبر البلد فان الكبر صفة غير مضافة الى معيولها فان البلد  
ليس معيولها اذ لا يقال كبره البلد بل يقال كبر من في البلد وكذلك مصارع مصروفان مصارع صفة غير مضافة الى معيولها  
فان مصارع ليس معيولها وكذلك الاضافة في هذا ضارب زيد اسرقان المضاف اليه ليس معيول المضاف فكان في  
قوله غير صفة اخرا عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه لان المضافة الى معيولها اختار عن غير ذلك

مصارع معروفة بالبلدان للمضاف صفة مضافة الى غير معهودها فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة  
على قوله فالمعنوية كما يستقيم لان الاضافة المعنوية هو اضافة غير الصفات والصفة الى غير معهودها لا كون المضاف  
غير صفة مضافة الى معهودها قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتداء او الجزاءى فصاحبة المعنوية كون  
المضاف كذا او المعنوية ذات كون للمضاف كذا اثرها في بيان الاضافة المعنوية مشهور في بيان اقسامها فقال  
**وهي اى الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيعني الجنس المضاف وظرفه**  
اى فى المضاف اليه الذى يعدل لجنس المضاف وظرفه اعنى اذا الربك المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه وهو  
ما كان المضاف اليه مابين للمضاف نحو غلام زيد او اخض من مطلقا نحو يوم الاحد وعلم الفقه **او بمعنى**  
**من جنس المضاف** اى فى المضاف اليه الذى هو جنس للمضاف اراد يكون المضاف اليه جنسا  
للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كى تر فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة  
قد يكون خاتم وقد لا يكون بخلافه اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه مطلقا  
فحينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد بتاين وبين اليوم  
والاحد عموم وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون واحدا وقد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه  
فان العلم قد يكون قضا وقد لا يكون والفقه يكون الاعلى لهما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد  
اليوم او مسأله كليلت اسد فلا ضافة متميزة وما ذكرنا ههنا ان المراد يكون المضاف اليه جنسا للمضاف  
ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين من ان المراد يكون المضاف اليه جنسا  
للمضاف ان يعبر اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى غيره ايضا كما يحتمل اطلاق الفضة على الخاتم وغيره فيكون الاضافة  
فى بعض القوم بمعنى اللام حيث لم يعبر اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه  
وكذا الاضافة فى ربيع القوم وثلاثه ويذريدا ووجهه وللضافة فى يوم الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وعز زيد و  
طور هينا وسعيد كزير ايضا بمعنى اللام حيث لم يعبر اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى  
البيان **او بمعنى فى ظرفه** اى فى المضاف اليه الذى هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان  
او ظرف مكان نحو ضرب اليوم وقيل كربلا وهو قليل اى كون الاضافة بمعنى فى قليل فى الاستعمال  
والدوران يجعل الاضافة الى الظرف بمعنى اللام كما ذهب اليه بعض المحققين لان اذنى ملاجسته واختصاصه  
يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كما فى سائر اصناف الاضافة يادنى ملاجسته فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص  
باليوم ملاجسته الوقوم فيها كقولك كوكب الخمر لسهيل اى كوكب له اختصاص بالملاء الخمر لانه ملاجسته انما كثره القميما  
التمنى لاسباب المشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء لمدن القميته لادوم في احيائها فاعرف والمضار  
الاضافة المعنوية على الاقسام الثلاثة المذكورة استقر اثنى لاعتق والازاد الاقسام على الثلثة وقيل انما انحصرت  
على هذه الاقسام الثلاثة لان هذه الاضافة اما تنصب المضاف بالمضاف اليه او تنصب المضاف الى المضاف اليه  
للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه المعاني فكانت هى المعنوية للتقدير **مثل غلام زيد** مثال الاضافة  
بمعنى اللام **وخاتم فضة** مثال الاضافة بمعنى من **وضرب اليوم** مثال الاضافة بمعنى فى

فان قيل الاضافة اللفظية ايضا مخصوصة على هذه الاقسام الثلاثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه وسارق اللبلة  
فما وجه تخصيص الاضافة المعنوية بما قيل حرف الاضافة في اللفظية غير مخصوصة في الثلث المذكور بل يقيد  
بحسب اقتضاء تعدى اسم الفاعل والمفعول كالي في بالذم البلد وعند عدم اقتضائه كما في حسن الوجه وضارب زيد  
اللام الزائدة لضرورة تفهيم الخبر لما ذكرنا ان الاضافة التصويرية تستدعي صوت اللام لا معناها والا كانت معنوية  
او يتقلد الاضافة ان حرف الاضافة مقدر فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه  
ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير من ونحو سارق اللبلة ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في فلهذا يراد بتفصيل حرف الخبر في  
تعريف المضاف اليه حقيقة او حكما ونحو بعض الشارحين ان هذا على مذهب الجمهور وهو الذي اختاره المصنف  
اما على مذهب من قل ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة الى تقدير حرف الخبر فبيننا نظرا لان الهم على ما قال  
ابو علي ايجل في هذا الباب ان النهاية عن حرف الخبر فاذا لم يكن حرفا لم يقيد بغيره كقولك يارب العالمين ان يجاد عينه بان  
على الخبر لما شبهته للمضاد الحقيقي بخبره عن التوهم او النون لاجل الاضافة حقيقة او حكما **وتقيد الاضافة المعنوية**  
سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او معنى في تعريفها اي تعريف المضاف مع المضاف  
اليه المعروف نحو غلام زيد ليس اية التعريف اليه عن المضاف اليه لكان الاتصال والامتزاج بينهما فان المضاف اليه  
منزلة منزلة تزويج المضاف الذي لا يتصور فيه الاتصال فيجب ان يسمي اليه تعريف المضاف اليه كسائر التاليفات  
في قوه سقطت بعض اناطه في اوطال المضاف والمجهود فاذا قلت غلام زيد يرا دبه وضط غلام له مزيها خصوصية  
زيد اما بكونه اعظم غلاما او اتمهم بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين من اطبك بحسب الخراج او الذهن ومجيبه  
لغير معينه على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثل فانها لا يتعرفان وان عينا الى المعرفة لتوغلها في الابهام  
الاهم الان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل مشتبه فحينئذ يتعرف لعدم الابهام نحو عليك بالحق كما فيها  
السكون وفلان مثل خاتره والا في حسبك وشرك وكفنيك ونحوها فانها ايضا لا يتعرف لكونها بمعنى الفعل اي  
بمعنى كفاك والا في واحد ايه ونسبه حكما هو عبد بطنه ضد البضخ فلا لاكثر كانه يتاويل كير ويليم  
يقال فلان واحد اما اي كير وفلان عبد بطنه اي كير فكان فكرا وعلل بعضهم بعود الضمير المضاف اليه الى  
المضاف وفيها نظر لان هذا التعديل يوجب ان يكون نحو فلان مدبر بلك وطس قبيلة كذلك ولا يقبل به احد  
**وتقيد تخصيص النكته اي مع المضاف اليه المنكر نحو غلام رجل وذلك لان الاضافة الى النكته**  
تقيد تقيد الشيوع فانك اذا قلت غلاما كان شايعا في امتة فاذا قلت غلاما رجل زال عنه بعض الشيوع حيث  
لم يبق صالحا لانه يكون غلاما لمرأة فحصل التخصيص وقل الشيوع الثابت في النكته **وشروطها اي شرط**  
**الاضافة المعنوية بتحديد المضاف من التعريف** لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحو  
من المعارف فان قيل الخبر يفتضى سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد تعرف حتى مجرد من قبل المراد بتحديد  
المضاف من التعريف اخلاوقا منه حقيقة بل كان ذا الهم في حذف لامه او علمنا في قول بالنكته او حكما كما في  
غلام زيد يتنزل اليه المكان منزلة للمتحقق كقولهم ضيق في الركبة وسبعان الذي صغر حجم البعوض وكبر حجم الضفادع  
التي لم يزل يفتضح الاضافة لان المعرفة لو امتدحت الى النكته بان قيل الغلام رجل لكان طلبها لاواني وهو التخصيص

مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعروف والاعلى في التعريف فيحصل الحاصل وهو محال فلما لم يقدرا انهما  
تعريفا كما انهما كانت ضابطة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه من المضاف فانما في المعرفة تعيد للمضاف وهو  
مرتبة المضاف اليه في التعريف فيصير واللام اذا اضيف الى العلم والعلم في حكمه فلا يكون ضابطة ولا يتركب  
الحاصل قيل هلا فابق تابعه فلا يصح بدون اصل التعريف او يقال لما اتفق ان زيادة المرتبة في الاضافة الى  
المسماة وحمل عليه صوتا الاضافة الى الاعراب نحو الغلام مريلد الغلامك طرح اللباب فان قيل لا فرق بين اضافة  
المعرفة وبين جعلها على نحو الجرح والصق والتمزيق قد اذن لا كان وابن كرام في لزوم تعريف المرفوع مع اختلاف جهتي  
التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعراف فباللهم جرح هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان اعراف  
باللام والاضافة نحو الفزدق وابو الانوار اذا جعل علم يقصد به العلم التعريف ويكتب بالتعريف الاصل باللام والاضافة  
لان التعريف في العلم بالقصد بالالامة وضع التعريف التقصدي يمكن كالتأخير ووجهه فجاز للتكلم تغييرا يحصل بقصد فلا يلزم  
تعريف المرفوع بخلاف التعريف باللام فانه بالالامة دون القصد ولا يمكن خلع التعريف متماح قيامها الا انه وضعي  
فلا مجال للتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرفة باللام لانه ليست من تعريف المعرفة ولهذا المعنى جوف في الاعلام  
لا مكان خلع التعريف عنها ومنعوا انداء المعرفة باللام لا امتناع ذلك ولقائل ان يقول فلماذا لم يجر اضافة الاعلام  
بخلع التعريف العلم او اكتفاءم بالتعريف الاصل بالاضافة ولماذا اجوز انداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلع  
التعريف الاضافي عن الاضافة مع قيام الاضافة غير ممكن واجيب عنه بان الاضافة على الاطلاق ليست موجبة  
للتعريف الاضافي ومنعوا كما الامة فكانت قاصدا ليرتقوا الامة الموصوفة لهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء  
والاضافة دون الامة ليلاليم التوينة بين القوي والضعيف وما اخطا الكوفيون من  
عدم تجريد المضاف من حرف التعريف في كل احد مضاف الى معدود نحو التلافة الاثواب وشبهه  
نحو الخمسة الائمة والمائة دينار فتمسكوا بان المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدق عليه فان الخمسة  
في الدينار فلما كان المضاف في الاعداد هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحد فلم يحصل التعريف في  
المضاف بواسطة المضاف اليه اذ يعرف شرط بان يكون مغايرا للمعرف فاذا اراد التعريف ادخل حرف التعريف  
في الجزء الاول لانه محل التعريف لا المقصود تعريف العدد وذا العدد كما في خمسة عشر لم يخل الثاني عن  
لا المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصل المعدود دون العدد وهذا اعني التمسك بالاعتقاد بيننا فيما  
صدقتا عليه غير صحيح لانه يتركب من جوارز الحائز الغنمة ايضا بوجود الاتحاد بينهما فاصدق عليه فان الحائز هو الغنمة  
ولم يقل جوارزا احد ثم قوله ما ابتداء وخرج قوله ضعيف اي ما اخطا الكوفيون من كذا فهو ضعيف  
لانما خلاف القياس وخلاف استعمال القصاص اما لاداء القياس فاذا ذكر من لزوم تخصيص الحاصل والمثالا  
استعمال القصاص فثبت منهم من عدم استعمال اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفزدق لا لال  
من عقلا يداها ان لزمه قسما وادرك خستيا الاشياء وغير ذلك وامسا في الحديث قوله من ما سلف  
بالالف دينا فحصل على البدل دون الاضافة ثم لا فرغ عن بيان الاضافة للعنوية شرعا في بيان اضافة  
والاضافة اللفظية ان يكون صفتا وهي اسم الفاعل والمفعول والاضافة اللفظية

المشبهة **مضافة الى معيولها** اراد بالمعول ان يكون مجرد اللفظ او مرفوعا او منصوبا معنى وفي

قوله ان يكون صفة اخذت عما اذا لم يكن صفة لفظا مزيدا فانه اضافة معنوية وفي قوله مضافة الى معيولها عما اذا كانت الصفة مضافة الى غير معيولها نحو مصارع مصر وكرير البلد وضارب زيد اسرفا اضافة معنوية اعلم ان

حمل قوله ان يكون صفة **عنه** قوله + +

اللفظية ليست مقيد الا بحذف المضاف من الابتداء او الخبر اي علامة الامانة اللفظية كون المضاف صفة

او اللفظية اذا كون المضاف صفة **نحو ضارب زيد** اضافة اسم الفاعل الى المفعول **وحسن**

**الوجه** اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها فاعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابد اللفظية لا سيما ابد

عاملة وكذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلها السببي ابد اللفظية لجواز عملها فيها مطلقا سواء كان يحذف

الاقتبال نحو زيد مسعود وجهه او بمعنى المعنى نحو زيد خارج ابوع اسود ذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفي

لرفع لشأن الاختصاص به ولما اضافة الى المفعول فانه يكون لفظية اذا كانا بمعنى الحال والاقتبال **ولا**

**تفيد** الاضافة اللفظية فايقة **الامتثيفا في اللفظ** اي في لفظ المضاف بحذف التوین

ويزي التشبته والجمع حقيقة او كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بحذف التوین المقدر نحو

حواج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها

في تقديرها لا انفصال لان ما هو مجرد في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه وضارب زيد فان

قيل يد عليه مرت برجل ضارب امرأة فانه اضافة لفظية وقد افاد تخصيصا فكيف يجوز الحصر قيل انها لم

تقد تخصيصا عند الاضافة بل هو محال قبلها بخلاف مرت بغلام رجل فاذا الاضافة تفيد تخصيصا عند الاضاف

فان قيل ما فايقة قوله في اللفظ قيل فايقة الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق التقابل بين الاضافة اللفظية

والمعنوية **وتنضم** اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الامتثيفا **بجاء مرت برجل**

**حسن الوجه** حصول المطابقة بين الصفة والموصو تنكيلا حيث لم تفيد الاضافة اللفظية تعريفا

ولو افاد التعريف لا تمتنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل ثم اشارة الى الحصر المذكور جواز هذا الكلام يقتضي على

عدم افادة التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تغلق لعدم افادتها التخصيص في كل من ههنا اشتراك الى ما

هو المفهوم من الحصر المذكور لانه لما قال لا تفيد الامتثيفا فهم منه انما لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فهذا تفرج على

انما لا تفيد تعريفا اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا **بجاء هذا الكلام** **وامتنع مرت برجل** +

**حسن الوجه** لعدم حصول المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة

لان الاضافة اللفظية لا تفيد الامتثيفا ولو افاد التعريف لجاء ذلك حصول المطابقة بينهما **وجاء**

**الضارب زيد** حصول التخفيف بحذف تون التشبته **والضارب زيد** حصول التخفيف

بحذف تون الجمع **وامتنع الضارب زيد** لعدم حصول التخفيف بهذا الاضافة اذ التوین

حذف لاجل الالام فلم يحصل بلاضافة تخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بلاضافة وهو ذلك لعدم

التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا فان قيل لم يحل الضارب زيد

على ضار يزيد كما حمل الضار بك على ضار بك قيل لو حمل على ذلك لربح لا شراط التحقيف فابتدأ في صوغها ما  
**خلاف الفاعل** أي يخالف هذا القول خلافا لغيره فإنه إذا دخلك قول بقدره الاضافة على اللام فحصل

التخفيف في الاضافة قبل اذلال اللام ثم اذلت اللام بالتعريف واجيب بان الاضافة على هذا تكون ضايعة بقاء وان كانت  
مفيدة ابتداء فيلزم بطلادخال اللام عليه عدم بقاها وادرجع الى النصب الذي هو الاصل لئلا وان ما عرضت الاضافة  
لاجله بيان ان الاصل في ضار ج زيد النصب وانما عرضت الاضافة لاجل التخفيف فاذا زال التخفيف باذخال  
اللام لم يزل ان يتروك الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول يتأخر اللام المتقدمة لفظا وحسنا معج الدعوى  
مخالفة الظاهر **وضعت الاعشى الواهب المائة المبعيد ها عود اشج**

خلفها اطلاقها يكون هذا الكلام باعتبار عطف قوله وبعدها على قوله المائة من باب الضار ب زيد والحسن  
وجهه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب بعيد ها وان كان قوله الواهب المائة من باب الضار ب الرجل المحمول على الحسن  
الوجه على ملائق عليه فان قبل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناع دون ضعف قيل  
لما كان التابع بحيث قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في التتبع كما في رجب شاة وسخلة ما وباريد والحارث ونحو ذلك حيث لا

يجوز ريب سخلة ما وبالحارث لا امتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول ريب على المعرقة  
احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فكل ضعف دون امتناع ونقائل ان يقول لما كان المعطوف بحيث قد يتحمل فيها  
ما لا يتحمل في المعطوف عليه لزم ان لا يحكم بضعف ايضا كما لا يحكم بضعف المثاليين المستشهدين ولو حكم بضعف  
لزم ان يحكم بضعفها ايضا لان مثلها فما السرى ان يحكم بضعف دونها واجيب بان عدم الضعف في باريد والحارث

باعتبار ان حرف النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على المنادى محله باللام او باعتبار ان المعطوف  
في حكم المعطوف عليه الا انما يتحقق بالمعطوف عليه والتجريد عن اللام يتحقق بالمنادى لئلا يجتمع التنا التعريف فلا  
يتعدى الى ما عطف عليه وعدم الضعف في رجب شاة وسخلة ما باعتبار ان الاضافة في حكم الاضمار لعدم

قصد التعيين اي رجب شاة وسخلة ما فيجوز دخول رجب عليه او باعتبار ان الضمير في سخلة ما نكرة لانه ما يدل على  
نكرة غير مخصوصة بحكم الاحكام والضمير في ربه رجلا بخلاف ما اذا كان عايد الى نكرة فمختصة بحكم من الاحكام  
منجاء رجل ضمير من فانه معرفة لانه الضمير عايد الى هذا الرجل الجاشي دون غيره كذا في الرضى والعتبات ضعف  
هذا الكلام على نقد جرحه وبعدها اما اذا نصب جملا على محل اللثة او على انه مفعول وجه فلم يكن ضعيفا فاذا عر

هذا فلنرجع الى محل البيت فنقول قوله الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به اي الذي يهب المائة  
الهيان وهي النوق البيض وهي صفة المائة ابدال منه وقوله وبعدها عطف على المائة اي عبد تلك المائة  
والله بعدها رايها على الاستعارة اذ الرامي تايير بخدمة المواشي كما ان العبد <sup>تجدد</sup> المولى او على الحقيقة  
والاضافة باء في ملاجسته كوكب الخرقاء وخذ طرفك وقوله عودا حال اي حال كون تلك المائة حد شيان التنا  
قوله تربي اي تناسق **وافضل الضل الجمل** جواب سوال وهو ان يقال جاز الضارب الرجل

مع انشاء التخفيف لئلا والتوين باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جواز ذلك لانه انما  
يجوز على الوجه **المختل في الحسز الوهم** وهو جرح الواجب بالاضافة المفيدة +

للتخفيف بحذف الضمير عن الفاعل الذي هو كالجزم منها فالاصل المحسن وجهه وجه الحمل المشبه له كما في قول المضاف  
صفة والمضاف اليه جنسا مفرقا من باللام كما جاز الحسرت الوجع بالنصب جلا على الضار والوجه بالنصب كقولك لا باستثناء الاضائة  
المفطية عن التخفيف وانما قوله المضاف الى في وجهين آخرين وهما رفع الوجع على الفاعلية ونفيه على التثنية بالمفعول  
وجه كقولك محضار اسيح في المنفعة المشبهة افتقارها لتأخر قوله جلا مفعول له للفعل المفهوم اي فاجوز جلا او قوله  
جاز بجمله مصدرا مجهولا والوجه جلا للامر من اتحاد الفاعل الفعل المعلق فاعل المفعول له لان الحامل +  
التعوي والجاز هذه المسئلة المذكورة وناجاز الضار بك وينتهي نحو الضار به جواب سوال  
اخر وهو ان يقال جاز الضار بك وشبهه على الاصناف مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل الامر  
دون الاضافة وهذا في قول من قال وهو سيبويه ومن تابعه انما اي ان الضار بك  
مضاف دون من قال انما هي من قول الكافي مضمون المحل على المفعولية والتنوين محذوف لان اتصال  
الضمير بالوجه كالتخفيف جوازا الى المحل فاجل بيان القياس كان مقتضى عدم جواز ذلك لانه اما جاز حمله على  
ضار بك واطرافه فينبذ بحذف التنوين للمقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام  
والاضافة مقدرة كما اذا اعتبرت الاضافة سقطت من المقدرة في فصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر لللفظ  
وجه المحل مشاركتها في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط التنوين في ضار بك كالمضاف  
الضمير وان الاضافة وهذا قيل انما سقطت الاضافة حتى كان التخفيف فيه بحذف التنوين المحذوف قبل  
سقطت بالاضافة كان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيد فلم يتصور الانفصال علم انما +  
سقطت لاتصال الكاف بالاضافة كالمضاف في حذف التنوين للمقدرة وايضا موصوف  
الصفة لئلا يلزم الجمع بين الضدين لان الصفة من حيث انما صفتها يجب ان تكون تابعة للموصوف  
في الاعراب فلو كانت مضاف اليها كانت مجردة ولم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فيؤيد الى ان تكون  
مرفوعة وهو باطلا ولان الموصوف يلزم ان يكون اخرا مساويا للمضاف يلزم ان يكون اخر اوصافها  
ولا يجوز ان يكون اخرا مساويا على ما سبق ذكره ولا ايضا صفة الى موصوفها  
لان اضافة الموصوفها ليست من تقدم الصفة على موصوفها او تاخر المضاف اليه وكلاهما معتبرا  
وهو مشتمل على الجامع وجانب الغريب وصلاح الاول بقلته كالحقارة  
جواب سوال يرد على قوله ولا يضاف موصوف الصفة وهو ان يقال ان الجامع والغريب والاو  
والحقارة صفات حيث يقال المشتمل على الجامع والجانب الغريب والصلاح الاول بقلته كالحقارة وقد اضيف اليها  
موصوفاتها فلما جاز بان ذلك متساويا في الموصوف من المضاف اليه اي مسمى بالوقف للجامع وذلك الوقت  
الحقارة كان هذا اليوم جامع للشا في مشتمل على الموصوف وجانب الكان الغريب وصلاح الساعة الاول و  
بقلة الحقارة وانما اضيفت البقلة الى الحقارة لانها كانت من الحقارة وانما صفت هذه الحقارة بالحقارة  
تثبتت في سبيل اللام فخلق السبيل فكانت بنتها بسبيل اللام حتى منتهى مثل جرح قطيفته  
واخلاق ثياب جواب سوال يرد على قوله ولا يضاف الموصوفها وهو ان يقال ان الجرح و



والاخلاق صفتان للقطيعة والثياب حيث يقال قطيعة مجرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا الى موصوفها فاجاب بان ذلك **متاؤل** بحذف الموصوف من المضاف وايراد المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف لهما <sup>الوجه</sup> المضاف

لتخصيص حيث يفرق بينهما بحذف موصوفها فاصلة قطيعة مجرد وثياب اخلاق فحذف الموصوف ففيه الصفة <sup>الوجه</sup> المضاف

منهمة بحيث ان يكون صفة لموصوف اخر فاضيفتا الى ما كان موصوفاً للتخصيص والبيان يقطع النظر عن كونه موصوفاً وهذا كما قيل في قول التابغة والمومن العايدات الطير يسمونها + ركة ان ملكة بين الغيل والسندان الطير بيان وتخصيص <sup>الوجه</sup> يقطع النظر عن كونه موصوفاً لا لتقديم الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في مجرد قطيعة واخلاق ثياب من باب اضافة الاسم الى الاخص لتخصيصا وبياناً مثل خاتم فضة لان باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في الحواشي وتوضيح ان الجرد ليس صفة للقطيعة وكذا الاخلاق <sup>السبب</sup> صفة للثياب والى كان صفة في قولنا قطيعة مجرد وثياب اخلاق لاننا نحذف الموصوف استعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصارت الاستعمال كانه غير صفة بمازلة خاتمة تحصل الابهام وهو ان يجر من اي جنس هو وان الاخلاق من اي جنس هو مثل خاتم في انه من اي جنس هو فاضاف الى الجنس الذي تبين به كما اننا نوافقا تمامي فضاة وهو ما كان موصوفاً لها في الاصل لتخصيصاً وبياناً فالابال نظر الى انما اضافة الصفة الى موصوفها فاقوالواجر قطيعة واخلاق ثياب فحصل الذي اريد ان يجر او اخلاقا بحذف موصوفها واما مقام موصوفها متاؤل بانها غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى موصوفها فان قلت لما كانا محتاجين اثبات الموصوف <sup>الوجه</sup> فبقا لا يملك فلم يبق الكلام على امله كفاية لموتها كالحذ ثر الة قلت هذا الاحياج ما كان انما عمن بعد طول العهد المسمى للموصوف <sup>المعنى</sup> واما عند قرب العهد بحذف الموصوف فانما كانت الاذهان شاعرة بالموصوف فلم يبق الابهام اذ ذلك حتى لو كان الابهام اول وهلة لما عينا الكلام عن اصله فان قلت بعد الابهام حلاصة الكلام الى اصله قلت لان الصفة كانتا خرجت بهذا الاستعمال عن كونها صفة فلم تجز الى الموصوف بل احتاجت الى البيان والبيان بالاضافة هو الاصل ثم الجرد بمعنى الجرد هو العرياء والقطيعة كسلة له حمل كثير ومعنى قطيعة مجرد قطيعة متعيرة مجردة عن الحمل اي ذهب خيالها من كثرة اخلاقها واخلاق بغير الهمة جمع خلق بفتحتين **والايضا في اسم مماثل للثياب** اي لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة **في العنوم** ظرف لقوله مماثل اي مماثل به في العنوم **والخصوم** بان يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الاخر يعني لا يضاف احد الاسمين في العنوم والخصوم الى الاخرين **و** كانا متساويين كاشان وفاطون او مترادفين **كليت** **والاسد** مثال المترادفين من الاهليان **و** **حيسر ومنع** مثال المترادفين من المعاني فلا يقال ليت الاسد ولا منع الحيسر فان قيل قد جاء اضافة الليوث الى الاسد بضم الهمة وسكون السين في قول كعب بن زهير ليوث الاسد قيل هو متاؤل معناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث انما ليوث بالثابت الى سائر الليوث كما يقال هو لة القوامس **والاشارة** **لعدم الفايقة** المطلوبة من الاضافة وهو التعريف والتخصيص لا متاء كون المشي معرفة النفس ومتخصصاً بنفسه وهذا القيد اعني قوله لعدم الفايقة على ما تضمنه قوله لا يضاف اي صنعت اضافة اسم مماثل للثياب اليه لعدم الفايقة ولا يصدق المعنى بتوجه النفس الى القيد ببقاء اصل الفعل

مشتبا وهذا بخلاف كل درهم وعين الشيء الالام للعهد اي عين ذلك الشيء  
فأشياء الغاء للتعبيل اي فان المضاف اليه لا يماثل المضاف في العموم والخصوص بل يختص فان الكل

اعمر من الدرهم والعين اعمر من الشيء لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون درهما او دراهم او غيرها والعين قبل  
لاضافة يحتمل الموجود والمعدوم وبعد الاضافة يختص الكل بالدرهم والعين بالموجود لان الشيء لا يطلق الا  
على الموجود فكان المضاف عاما والمضافة اليه خاصا فلا يكون من باب اضافة احد المتماثلين الى الاخر وقولهم

سعيد كزوي نحو ما اضيف الاسم الى اللفظ كزوي نظمة ونيس فقه جواب ما يقال ان سعيدا  
يماثل كزوا في المفهوم من حيث انهما علمان اشخص واحد وتقدير الجواب انه متاويل بارادة المفهوم  
ان المسمى بالاقول واللفظ او الالام بالثاني فاذا اقلت جاء في سعيد كزوي فكانت قلت جاني مع مفهوم هذا اللفظ اذ مسمى  
هذا الالام اي جاء في سعيد المسمى باسم كزوي فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى عينه لان مفهوم اللفظ عين

اللفظ مسمى الالام عين الاسم ثم قوله وقوله مبتدأ وقوله متاويل واخره وقوله سعيد كزوي هم قولهم او بدل  
منه واذا اضيف الاسم الصحيح المراد بالصحيح في كلام النحاة ما ليس في آخره حرف علته +  
نحو غلام وثوب ودار وغير ذلك لان محتمم يقع عن اواخر الكلام او المتعدي اي بالصحيح والمراد بالمتعدي

بالصحيح ما اخرج واو او ياء فتداه ساكن كدلو وضبي وانما كان متعديا بالصحيح لان حرف العلة بعد الساكن لا يفتل  
فيها الحركة لمعارضة خفة الساكن ثقيل الحركة لان حرف العلة بعد الساكن مثلها بعد الساكن في الوقوع بعد استخار  
اللسان ولا يفتل عليها الحركة بعد الساكن يعني في ابتداء اللفظ المتحركة كانت لقوة التكلم في الابتداء لان هذه الحركة ترفع  
عليها بعد استخارة اللسان فيجوز كراهة نحو وصول ونيس وقاية ونحو ذلك فكذلك بعد الساكن لا يفتل عليها الحركة ابتداء

حركاته وقوله الياء المتكلم متعلق بقوله اضيف وقوله لسر آخره جزء لقوله واذا اضيف  
اي كسر آخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي وضبي والياء  
مفتوحة الحركات الاسمية حال او عطفت الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو الالف

الدرهم المفرد بضميرها وهو مطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو مطلق معطوف على  
الجملة الفعلية وهي بضميرها بارادة الثبوت في الثانية ولو لم يرع الثبوت كما ان المعنى لكن بضميرها وهو بمراد  
الانطلاق هو المراد فكذلك هو باراد بالثانية الثبوت فيمن عطفت الاسمية على الفعلية وانما فتحت الياء لان الأصل  
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لذلك يلزم الابتداء بالساكن حقيقة لكافة التنبيه وواو العطف وقاية

حكم لكافة الضمير في الالف والياء في غلامي ودلوي وضبي كذلك والاصل في الثاني على الحركة الفعلية للتحقق او  
ساكنة للتخفيف ثم لما فرغ من بيان حكم الاسم الصحيح شرع في بيان حكم المنقوص والمنقوص فقال وان  
كان آخره اي اخر الاسم المضاف الياء المتكلم القام مطلقا سواء كانت للثبوتية او لغيرها

تثبت تلك الالف عند الاضافة نحو عصا او زواي وقام اي اوزم الموجب للانقلاب و  
هذه بضمها المعروفة الالاسم قبيلة تغلبها اي الالف التي كانت في اخر المضاف الى ياء  
التكلم حال كونها كناية لغير للتنبيه بام وتقدم ذلك الياء المبدلة عن الالف في باب التكلم

رحي لانتم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة الياء لم يقدروا على جعل الالف في موضعها فاجتمع متجانسا واذا غلب  
 احد طرفي الخلاف ما اذا كانت للتثنية فانهم يشقون غلاما وذلك لان الف التثنية علامة الرفع فلو قلب ياء لاقتصر الرفع بالمعنى  
**المجوز واذا كان** اي اخر الاسم المضاف اليه المتكلمية سواء كانت الياء للتثنية او الجمع او غيرهما **ادعت** تلك الياء في ياء المتكلم لا اجتماع  
 التثنية نحو مسلمي بقم الميم ومسلمي بكبير الميم وقاضي انما عاد للمخروف في قاضي لان بالانعامه سقطت التثنية التي يلزمها واو من الياء  
 اجتماع الساكنين **والكاف** اي اخر الاسم المضاف اليه المتكلم **واو** ساكنة **تليتها ياء** **وادعت** تلك الياء للبدلة  
 من الواو في ياء المتكلم لا اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلمي الاصل مسلموي فاعلم ان الالف **فتحت الياء**  
 اي ياء المتكلم في الصور الثلث المذكورة اي فيما كان اخره الفا او ياء او واو او لم تكن للساكنين اي للثنية والياء الساكنين ولو فتح  
 السكون فيفتح شجر من ذلك واختير الفتح للثنية **واما الاسماء الستة فاحتمل** اي يقال في اضافة اخ واو الياء المتكلم في  
 ياء مخففة ولا يرد الاسم المخدوقه **والواو** كما لا يرد في غير الاضافة اجراء لها احد حرفي العلة انما ينسبها مجرى الصحيح مثل يدي ودي ولدايل ان  
 يقول لا وجه لتقدير الاخ على الالف الذي ذكر اللهم الا ان يقال ان الابدح اضافة الاخر الياء المتكلم اكثر بالنسبة الى اضافة الالف اليها  
**واجاز** ابو العباس **للبر داخ ولي** ياء مشددة لرد الواو المخدوقه وتقليد ياء وان علمه في ياء المتكلم وانما يرد اجراء  
 لها مجرى اضافة اليها الى الظاهر والمضمير غير الياء نحو ابو زيد وابوه واخو زيد وعمها بقول الشاعر **فاما كذلك** والمجوز افاضل عند  
 فانيضا الياء المتكلم فصار ابو ياتى في العلة عند الاضافة اليها المتكلم كائنا ما صدق الاشارة اليها في كلامه او في كلام غيره  
 فيقال ابو زيد وكذا ابو زيد وان كان ذلك شاذا كما قال الشاعر وقد بناها الى ياء فيقول ان يكون قوله اي جمع سلامة مجرور ابو العثم  
 اضعف الياء المتكلم منسفا من الجمع **وادعت** ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال يدفع التمسك فان قيل الجمع بالواو والنون  
 باللام العقلاء ومنه تم والاسم جسر في اللفظ مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة التي هي من جنس الالف كالواو والنون ومنه جعل الياء منها  
 والادب منقوص مثلها ولا يستبعد جمعها كجمعها لكن هذا الجمل ليس بقياسي وان كان كثيرا اذا جازيات كثيرة في البر داخ وانما يرد  
 المخدوف في اخي والي فقط ولا يرد في غيرهما وهو رواية جارية الله الرحمتي وروي يبن يعيش وابن مالك عند الرد في اخي والي و  
**وهي وتقول** في اضافة هن وحرم الياء المتكلم **وهي** ياء مخففة بلا رد المخدوف يعنى ان حكمها  
 حكم اخ واو وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخي والي مخدوف عن سببه الهن والحرم الى نفسه ولو قال ويقال  
 حسي وهي لكان اولي للتخريف عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحرم الى المخاطب غير صحيح لانه ابو الزوج ولا يضاف  
 الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قل حسي كان محولا على حذف المضاف اي حرم امراتي او يقال ان قوله و  
 تقول على صيغة الغائبة دون المخاطب بقية تحيى اي وتقول قايلة **ويقال** في اضافة نون الياء المتكلم في  
 بكسر الفاء وتشديد الياء **في الاكثر** والا فصح رد الواو المخدوقه وتقليد ياء وان علمها في ياء المتكلم وانما قيلت الواو  
 ميما في المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل فرعون بديل او اوه في وقت الحاجة لمشاكلة حرف العلة ثم قلبت الواو  
 ميما القرب مخربها لولا قلب الواو ميما لقلت الفالح كما واشتاق ما قبلها فوجب حذف الالف لا لتقاء  
 الساكنين وهما الالف والتثنية فيفتح الاسم العرب على حرف واحد وهذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة  
 لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين فترد الى الاصل ولا يقلب ميما **وقيل** في قلب الواو  
 ميما قياسا على حالة الافراد في بعض التثنية **وهو ليس بفرع** وان قلب الواو ميما في الافراد

للضرورة ولا ضرورة في الاضافة فانقاء الميم عند الاضافة غير فيروا **واذ اقطعت** هذا الاسم الاضافة

### قيل اخ وا ب لحم وهز وفم

مثل يد ودم يحذف لامهما وجعل الارب على عيناتها او ما هو  
الي من العين وجاء اخ هون اب لكونه مطلقا يقال هذا اخو واخوك ورايت اخو او اخوك ومررت باخو واخوك  
وجاء ابا واخا لعضا مطلقا يقال هذا ابا او اخا او اياك واخاك ورايت ابا واخا او اباك واخاك ومررت بابا واخا  
وابا اباك واخاك يقال في تشبيهها ابوان واخوان وفي جمعها ابا واخوة وجاء في تشبيهها ابان واخان وفي جمعها ابوان  
وابون وجاء اب و اخ مشددين وجاء ابك واخك معربين بالحركة مضافين الى غيرهم المتكلمة ثم قوله في يجوز بفتح  
الفاء وضمتها وكسرها وفتح الفاء **اقصر منها** اي من ضمها وكسرها لانه في الفاء عليها في بعض

النسخة لم يذكر قوله منها وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمتها مطلقا وقيل التشديد فيه مبني على الضرورة و  
ليس لغة فيه وجاء مقصورا مع التثنية في الفاء مطلقا وجاء اتباع الفاء الميم في حركات الارب **وجاء**

### حرم مثل يد اي حكمه مثل حكم يد في حذف اللام وجعل الارب على العين وخبايم في كونه مبهوتا

معربا بالحركات الثلاث **ودلو** في كون اخا واو اخالته **وعصا** في كونه مقصورا معربا بالحركات  
التقديرية **مطلقا** متعلق بالكل اي في حال الافراد والاضافة فاذا كان مثل يد يقال هذا حرم او حرك

رايت الحرم او حرك واذا كان مثل خبيث يقال هذا حرم او حرك ورايت حماء او حرك ومررت بحمام او حرك واذا  
كان مثل ذئب يقال هذا حم او حموك ورايت حموا او حموك ومررت بحموا او حموك واذا كان مثل عصا يقال هذا

حم او حمك ورايت حماء او حمالك ومررت بحمام او حمالك وقد جاء مثل ريشاء مطلقا يقال هذا حماء او حموك ورايت  
حماء او حمك ومررت بحمام او حمالك **وجاء هن مثل يد مطلقا** اي في الافراد والاضافة

فيقال هذا هن او هنك ورايت هنا وهنا وهنك ومررت بهن وهناك وجاء هن بتشديد النون مطلقا **وذو**

### لا يضاف المضمير بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة

لا يضاف المضمير بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى مضمير نحو اللهم صل على محمد وذريته اي اصحابه او مقطوعا  
عن الاضافة كقول الشاعر ولكني اريد به الذويت اي اصحابنا فشاء وجاء في ذوات التضعيف والقصر ثم لا يفرغ  
عن بيان المعربات التي اعرابها اصلية شرعية في بيان التعربات التي اعرابها بنية فقال **التوابع** اللام المحسن في

### كل ان كلمة كل لبيان الاطراد والجنس من حيث انه يشتمل التابع وغيره من جزكان وان جزر المبتداء و

المفعول الثاني والحال ونحو ذلك فانما ثوان وضل من حيث انه يخرج به ما ليس بثان نحو المبتداء والمفعول  
والمفعول الاول ونحو ذلك **باعرابها** اي اعرابها اصلية شرعية في بيان التعربات التي اعرابها بنية فقال **التوابع** اللام المحسن في

وفيما احتراز عن جزكان وان فانها وان كانا تانيين لكنهما ليسا باعراب سابقتهما من جهة واحدة  
اي من مقتضى واحد فرغ عاقل في جاء في رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفة لانه جهة فاعلية اخرى وكذا  
رايت اجلا عاقلا ومررت برجل عاقل فكذا ساير التوابع فاعرف فيها احتراز عن جزر المبتداء والمفعول الثاني

والحال ونحو ذلك مما هو ثاب باعراب السابق لانه جهة واحدة بل اعراب الثاني من جهة اخرى

اللام المحسن في

فان قيل المراد من جهة واحده ان يكون اعراب الثاني والسابق بمقتضى واحد وجزء المبتداء كذلك لان  
 ثان باعراب سابقه وهو المبتداء بمقتضى واحد وهو الفاعلية وكذا المفعول الثاني من باب علمت وعطيت  
 فان ثان باعراب سابقه بمقتضى واحد وهو المفعولية فينبغي ان يكون كل منهما تابعا قائل المراد بالوجه  
 الواحد وحدة فرج تبتا فيخرج المبتداء اذ يحقق رفع المبتداء وخرج متعدده نوعا وهو الفاعلية لا فردا  
 لان فاعلية خبر المبتدأ غير فاعلية المبتداء لان فاعلية المبتداء من جهة كونه مسندا اليه وفاعلية خبر  
 المبتداء من جهة كونه جزءا ثانيا من الجملة وكذا جهة نصب مفعولي باب علمت واعطيت متعدده نوعا وهو  
 المفعولية لا فردا لان مفعوليتي الثاني غير مفعوليتي الاول لان مفعوليتي الثاني من باب علمت من جهة  
 كونه محكوما به ومفعوليتي الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعوليتي الثاني من باب اعطيت من جهة  
 كونه مأخوذا ومفعوليتي الاول من جهة كونه اخذ فان قيل يخرج من قوله ثان الصفة الثانية وان  
 فضاء قائل المراد بالثاني المتأخر اى كل متأخر فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه فخرج  
 خبر زيد وان ان زيد قائم وزيد قائم زيد قائم فان كل واحد من ضرب الثاني وان الثاني والاول  
 الثانية تابع لانه تأكيد وليس باعراب سابقه قيل هذا تعريف التوابع من الاسماء اذ اليه تنضم كل خبر ذلك  
 او يقول المراد باعراب سابقه على تقدير ان يكون له اعراب ولو فرضا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله  
 سابقه جاء في هؤلاء الرجال قبل المراد ما هو اللفظ او محلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب  
 يازيد الحافل ولا رجل ظرفا لطريف قيل المراد ما هو حقيقة اوجها وضمه يازيد ونحوه لا رجل امرات  
 حكما من حيث انها يشبهان الاعراب في العروض والالطاد ثم لا فرغ عن بيان التوابع ثم في التفسير  
 خمسة النعت والعطف بالحرف والتأكيد والبدل وعطف البيان فقال **النعت** وانما قيل النعت لانه  
 جهات تبعيته لانه يتبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتشكيك والافراد والتثنية والجمع والتذكير  
 والثانيه بخلاف ساير التوابع **تابع** جنس من حيث انها يدخل فيها ساير التوابع وفصل من حيث انه يخرج  
 عند غير التوابع **يدل على معنى واحد ومتبوعه مطلقا** زعم الساجدون ان في قوله  
 يدل على معنى في متبوعه احترام من ساير التوابع وفي قوله مطلقا احترام عن الحال لان معنى قوله مطلقا  
 اى غير مقيد بحال صدور الفعل عنها او حال وقوعه عليه والحال وان دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال  
 صدور الفعل عنها او حال وقوعه عليه وفي كل منهما نظر اما الاول فلاقى التأكيد في مثل نحو جاء في القوم كلهم  
 اجمعون لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوعه واما الثاني فلان الحال فلا يخرج  
 بقوله تابع فلا حاجة الى اخراج بقوله مطلقا فالاولى ان يقال ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احترام  
 عن ساير التوابع سوى نحو جاء في القوم اجمعون وفي قوله مطلقا احترام عن نحو جاء في القوم اجمعون معناه اى  
 غير مقيد بحال التثنية والتأكيد في نحو جاء في القوم كلهم اجمعون وان دل على معنى في متبوعه وهو  
 ولكن مقيد بحال التثنية فانه شىء فاحفظ فهذا مما سطر به خاطرى فان بعض الناس  
 وهم من يتوهم ان الحال داخل في التوابع لا الاحترام عنه فان قيل يدخل في الحد يدل على الكل

اد  
اذ

وعطف البيان نحو جاءني صدقتك ان كان بدلا او عطف بيان وكذا يدخل بدل الاشتغال نحو  
عجبتني زيد علمه ونحو ذلك يتل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر بحيث يدل على معنى في  
مبتوعه بخلاف البدل المذكور فانه لم يذكر بحيث يدل على معنى في مبتوعه بل ذكر بحيث يكون مقصودا  
بالنسبة دون مبتوعه وكذا عطف البيان لم يذكر بهذه الحيثية بل ذكر بحيث يوضح مبتوعه  
فانهم فان قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاءني رجل حسن علامة فان حسنا اقترع ان  
لا يدل على معنى في مبتوعه بل على معنى في متعلق مبتوعه قيل المراد بالمتبوع امر من ان يكون حقيقيا

اوسببيا و **قائد** اي فائدة النعت **تخصيص او توصيف** التخصيص عند النجاة عبارة عن تقليل  
الشيوع والابهام بالحاصل في التكرار نحو هبل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا  
وصفه بالمرزالت الشيوع والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوصيف عبارة عن رفع  
الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عند تافان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما  
وصفه بالتاجر رفعت الاحتمال **وقد يكون النعت مجرد التثام اي المحض**

التثام من غير تخصيص وتوصيف وذلك انه كان للوصوف معلوما عند المخاطب بل ذلك الوصف قبل ذكره نحو بسم الله الرحمن الرحيم  
**او مجرد الذم** نحو عوذ بالله من الشيطان الرجيم **او مجرد التوكيد** اذ دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالتقن  
**متل في واحد** فان قوله واحدة نعت مؤكدا الواحدة يفهم بالتثام في نحو قوله يكون النعت لتكشبه نحو الطويل  
العريق العيق كذا والفرق بين النعت المؤكدا والنعت الكاشف ان النعت المؤكد يؤكد بعض مفهوم المثنى كالمسألة  
ناله واحد ونقمة واحدة وحسن لسين وهذا يشهد به شمس مبنين وبدر رفيع والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية المنعوت

كالامثال المذكور ولم يذكر النعت الكاشف المحال بالنعت المؤكد وقد يكون النعت للتجديد اي لانقاع التخصيص بنوع دون نوع  
نحو كان ذلك في يوم من الايام اي يقصد فيه وجوده يوما الا امر زيد على ذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة وكذا نحو كان ذلك  
من لونه في وقت صبحه او وقت الظهر وكذا نحو جاءني رجل من الرجال اي يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امر زيد على ذلك من كونه عالما للشعاع  
لما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا والبيد هب الرختشي والمالكي وما وجدوا غير مشتق اولو لا  
وتكلفوا في تاويله شرع المص في رد قولهم **ولا فضل ولا فتر بين ان يكون النعت مشتقا**

لعمري وعامر **او غير** اي غير مشتق لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في مبتوعه وهذا المعنى كما يحصل  
بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق وهم  
كثير من النحاة ان الاشتقاق شرط حتى او ان غير المشتق واختار المصنف انه لا فرق بين ان يكون مشتقا او غير  
اذا كان **وضع** قيد لكونه غير مشتق اذا كان وضع غير المشتق **لغرض المعنى** اي للدلالة على المعنى

**عموما** ان وضعه اسما او دلالته عامة يعني في جميع الاستعمالات **مثال** في قوله تعالى **وجعلنا**  
او دلالته ان كان واحدا مما يدل على معنى في مبتوعه في جميع الاستعمال او خاصا اي وصفا خاصا او دلالته  
خاصة يعني في بعض الاستعمالات كاي واسم الجنس والاشارة **نحو** **رجل اي رجل كامل**  
ان في اعيان المعنى في مبتوعه اذ وقع صفة لتكرره في موضع المدح ولم يدل في قولك رجل عندك **ومررت**

في وقت صبحه او وقت الظهر وكذا نحو جاءني رجل من الرجال اي يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امر زيد على ذلك من كونه عالما للشعاع

**بذل الجمل** فان اسم الجمل انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى تعين

حقيقة الذات فان قيل اسم الجمل يدل على الذات دون المعنى قيل ان المبهم يدل على الذات فتعين دلالة اسم الجمل على المعنى ولهذا لم يوصف المبهم الا باسما الاجناس **ومررت بزيد**

**هذا** ومررت بـ غلام زيد هذا ومررت بـ غلامك هذا ومررت بـ غلامه ولام هذا فان اسم الاشارة انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمصنف الى العلم او الى المصنف

او الى مثله ولا يقع صفة في قولك هذا زيد **وتوصف النكرة بالجملة النكرة**

وهي الجملة التي يحتمل الصدق والكذب نحو مررت بـ رجل قام ابوه ابوه ابوه لان الدلالة على المعنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة وانما يتعد بالجملة اخبارية اخترازا عن الجملة

الانشائية كالامر والتمني والاستفهام والفتي وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا بدون تاويل لان الانشائية لا يتوث لها في نفسها وايات الشئ المشي فرع بثوته في نفسه ولا توصف المعرفة بالجملة النكرة فلا يقال مررت بزيد قام ابوه او ابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها

المعرفة وانما كانت الجملة نكرة لان الجملة التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقتها و المفرد الذي يسببك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يتاسبه التنكير لان الاصل في

الحكم ان يكون مجهولا لا يفيد السامع ويبين ان يكون المراد من قال ان الجملة نكرة كذا في الرضي **ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة ليحصل الربط بينهما ويوصف**

**بحال الموصوف** اي بحال قائمة بالموصوف نحو مررت بـ رجل حسن فالحسن حال قائمة بالرجل و يوصف بحال متعلقة اي بحال قائمة بمتعلق الموصوف نحو مررت بـ رجل حسن

**غلامها** فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق الموصوف هو الذي بينه وبين الموصوف علاقة اما قريبة من نسب كمررت بـ رجل قائم ابوه او ملك كمررت بـ رجل حسن

غلام او مخالطة كمررت بـ رجل طويل ثوبه او بعيدة كمررت بـ رجل قائم غلام ابيه

**فالأول** اي الفت بحال الموصوف يتبعها اي يتبع الموصوف **في الاعراب** رفعاً ونصباً وجرّاً والتعريف والتنكير والامر

**والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث** لكان الاتقاد بين الصفة والموصوف فيما صدق عليه وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الامور في

كل تركيب اربعة الاعراب والواحد من التعريف والتنكير والواحد من الاقتران والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتأنيث **والثاني** اي الفت بحال

متعلق الموصوف يتبعها اي يتبع الموصوف **في الخمسة** الاول جمع الاول اراد بالخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير

ويوجد من هذه الامور في كل تركيب اثنان الاعراب والواحد من التعريف والتنكير

وفي الباقى

اي باقى الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتاثير مع الفاعل  
الظاهر الذي يربطه كالفعل مع الفاعل الظاهر الذي يربطه في المطابقة في التذكير والتاثير وتغير الافراد لان النعت في نفسه

يشبه الفعل من حيث ان كلامهما مسندا اليها بعد فكلما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل مذكرا ويحذفه اذا  
كان الفاعل مؤنثا حقيقيا ويجب افراده اذا كان الفاعل مظهر اثنى او مجموعا فكذا النعت  
والنسبة في ما بعد مجلادى الخمسة الاول فتقول من رف برجل قايمة جاريتا وبامراة قايمة غلامها و  
برجلين قايمة ابوها وبرجل ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريتنا وقام غلامها وقام ابوها وذهب غلامهم

وتنقسم بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره اي ولاجل كون النعت في هذا القسم في باقى الامور  
المذكورة كالفعل **حضر قام رجل قاعد غلما نرى** بافراء النعت وان كان فاعله جمعا  
كما حضر قام رجل يقعد غلما نرى **وضعت قام رجل قاعدان** غلما نرى كما

ضعف قائم رجل يقعدون غلما نرى لان النعت مع فاعله في هذا القسم كالفعل مع فاعله والفعل اذا اسند  
الى الفاعل للمظهر لا يثنى ولا يجمع وانما يمتنع بجواز كونه من باب اكلوني البراعيث ويجوز

من غير ضعف قائم **فعود غلما نرى** يجمع النعت مطابقا لفاعلها لان جمع التفسير في حكم المفرد  
فكانت لم يجمع ولم يجيء على صيغة لا توافي الفعل في حركاته وسكناته بخلاف قاعدون فانها يوازي الفعل

في حركاته وسكناته **والمضم لا يوصف** شئى لان فايقة الصفة في المعارف التوضيحية وصيغة  
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما يتخيل الحاصل وحمل عليه ما ضمير الغائب وعلى الوصف  
الموضع الوصف المادح والذم وغيرهما طرأ الباب **ولا يوصف بها** اي لا يوصف شئى بالمضم لان

الموصوفين من الوصف امسا ولولا شئى اعرف المضم ولا مساوله فهو وصفه ولا ان المضم لا وقع صفة فهو صفة لانه لا يطول ما ان يكون  
مضرا او غيرا الاستقامة الاداء والمضمر غير الموصوفين على ما بينه او كذا التلا في مادونه والتعريف لا يقع موصولا لان الموصوفين لا يكون  
من الصفة امسا او كما قال الشيخ والموصوفين امسا اي الموصوفين المعرفين بالكل تعريفه صفة او مساولها رتبة التعريف لا يكون الا موصولا من

فان يريشك هذا الامر فوجهه زيد صدقنا عند سيبويه ان الضمير المحاطب اعرف من العلم عند كون ايشكل ونحوه يريده عند سيبويه  
لانهم الاشياء اعرف من العلم عند كون ايشكل فوجهه بالرجل الذي قام اوجه عند الكوفيين لان الموصوفين الموصوفين باللام عند اولادهم  
في مذهبنا وقع صفة لغير الاعرف فوجهه عندنا ذلك المذهب صفة يقيد في المثال الاول ايدل عند سيبويه صفة وكذا اسم النعت في المثال

الاشد ايدل عند النحاة لاصفة وكذا المثال الثاني عند الكوفيين ويمكن ان يحمل ذلك المعنى باللام للموافقة في الصورة لكون الموصوفين الصفة  
معرفا لان الاعرف قائم ويمكن ان يحمل الاصغر والسا على اصطلح اهل النطق فيكون المعنى ما يظن عليه لفظ الموصوفين من افراد ما يطبق  
عليه لفظ الصفة او مساولا فيقول الكلام الموصوفين والسنك لا يرد ما ذكرتم لغيره في قوله جوا ناطة ان الموصوفين الاصغر من الصفة

لموصوف ان يكون اعرف او مساولا لم يوصف ذواللام اي ما فيه لام التعريف الا مبتداه اي بدى اللام نحو  
جاءني الرجل العالم او بالضاف الى مثلا اي الى ذي اللام سواء كان بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب  
القرعة او بواسطة نحو ردت بالرجل صاحب الجارم الفرس وانما لم يوصف باللام لان في من المعارف اعرف منه التثنية  
او الموصوف ذواللام غيرهما من المعارف كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو

بأنه من غير ان يكون اعرف من الموصوفين بل هو اعرف من الموصوفين لانه اذا وقع الموصوفون في الكلام فاعرف من الموصوفين هو الذي يوصفون به  
بأنه من غير ان يكون اعرف من الموصوفين بل هو اعرف من الموصوفين لانه اذا وقع الموصوفون في الكلام فاعرف من الموصوفين هو الذي يوصفون به  
بأنه من غير ان يكون اعرف من الموصوفين بل هو اعرف من الموصوفين لانه اذا وقع الموصوفون في الكلام فاعرف من الموصوفين هو الذي يوصفون به

الى سطر من احد النسخ الموصوفين



اختار المصنف وهذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه عند لا ورم بعضهم ان  
يوصف بجميع المضافات فالجاء مررت بالرجل صاحبك وصاحبك وصاحبك وهذا بناء على ان تعريف المضاف  
الى اى معرفة كانت او غير تعريف جميع المعارف عندهم وامثلة المذكورة على ما ذكر المصنف مبنية على البدل فان قيل  
ان ذاللام يوصف بالموصول بالاتفاق لقوله تعالى قل ان الموت الذى تقرون منه فكيف يعبر المحصر قيل ان الموصول  
في حكم ذى اللام وان كان تعريفه بالموصولين لا باللام لاشتراكه في الصورتين او لكونه مع الصلته بمعنى ذاللام  
فالذى ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخصر والمساوى على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ان ما يطلق  
عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فيتناول الكلمة المعرف والمنكر لكن  
يرد عليه قوله حيوان ناطق فالناطق ليس باخصر من الصفة كما مساويا بل الصفة اخصر فالظاهر ان المراد  
بالاخصر والمساوى ما ذكرنا اوله ولامه وقد اورد عليه قوله حيوان ابيض فان الموصوف ليس اخصر من الصفة ولا  
مساويا بل كل واحد منهما اعم وجزر واخصر من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض وكل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض  
وبعض لا ابيض حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف اخصر  
بالناطق مساويا للناطق وبعد التوصيف بالابيض اخصر من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخصر او  
مساويا للواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم لبيان اشتراط كون الشئ موصوفا ولقائل ان  
يقول لو اريد الاخصر والمساوى على اصطلاح اهل المنطق لا يعنى عليه قوله ومن ثم لم يوصف ذواللام الا بغير  
او بالمضاف الى مثله فان الظاهر في قولك جاءني الرجل العالم اخصر من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاخصر  
والمساوى ما ذكرنا اوله وانما التزموا به لئلا يقال لما استوى ذواللام والمضاف الى ذى اللام في رتبة  
التعريف فالاسم الاشارة التزم وصف بذى اللام دون المضاف الى ذى اللام وهو جواب ما يقال ان اسم  
الاشارة اعرف من المضاف الى ذى اللام لكونه اعرف من ذى اللام فينبغي على الاصل المذكور وهو اشتراط  
كون الموصوف اخصر او مساويا ان يجوز وصفه بالمضاف الى ذى اللام كما يجوز وصفه بذى اللام كلتا ابيهما في  
رتبة التعريف قياسا على وصف ذى اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام وبالمضاف الى ذى اللام  
وتقدير الجواب انما التزم وصف هذا اراد بباب هذا اسما الاشتقاق بذى اللام وبالذى  
والتي الممولين على ذى اللام للصوت او لكونها مع الصلته بمعنى ذى اللام لا يهاهم اى لا يهاهم المقضى  
لبيان الجنس وذلك اعنى بيان الجنس لا يتصور باسم الاشتقاق لانه لا يهاهم ولا بالمضاف الى شئ من المعارف لانه اكتسب  
البيان من المضاف اليه فلو اكتسب المبهم البيان من كان كالاستعارة من المستعير والسؤال من السائل  
المحتاج والضمير والعلم بعجزه عن كونها وصفين لشئ لفقدان معنى الوصفية فيها وهو الالتماس على المعنى فلم  
ينق لبيان الالتماس وما الحق يرون الذى والى وانما يقتضى المبهم بيان الجنس لان مبهم الذات فيقتضى  
صفة تعين ذاتها ويدل على ذاتها والكلام الالتماس على الذات من اسماء الجنس ونحوه اى ومن  
اجل ان المقصود من صفة المبهم بيان الذات وكشف الجنس **ضعفت مررت بهذا**  
**الابيض** وان كانت الصفة ذاللام من حيث ان البياض اسم لا يخفى بجنس واحد لانه يوجد في الالتماس

التي هي فلا يكون في بيان الجسر وحسنه **تجهز العالم** لان العلم يختص بجنس واحد

وهو الانسان فيبين به انه انسان ويبين الجسر ثم يفرغ من النعت شرع في بيان العطف بالحرف  
ويسمي عطف التسق ايضا فقال **العطف** بالحرف تابع مقصود بالنسبة مع

**متبوعه** واحتمل بقوله تابع مقصود بالنسبة عن غير المبدل من التوابع لانها غير مقصود بل +  
متبوعا لها ويقول مع متبوعه عن البدل كما مقصود دون متبوعه فان قيل يخرج من هذا الحد العطف ببدل

نحو جاء زيد بل عمرو فان عمرا ليس مقصودا بالنسبة مع متبوعه وان كان كذلك بل للاضراب عن الاول والاشارات  
للتالي والاضراب كما يجامع الفصد قيل المراد بكونه مقصودا العم من ان يكون مقصودا ابتداء او انتهاء او

المعطوف عليه بل مقصود ابتداء والمعطوف به مقصود انتهاء فيبدل الراسي فكلاهما مقصود ان  
يجهز الطريق هذا هو الفرق بين المعطوف ببل وبين بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا اي لا

ابتداء وانتهاء لانه يبتنى على سبق اللسان بخلاف متبوع المعطوف ببل فان مقصود ابتداء فاذا قلت +  
جاءني زيد بل عمرو وكنت قاصدا للاخبار محي زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك فنضرب عنه الى عمرو فقول

بن عمرو اما اذا قلت مرت برجل حمار فقلت قاصدا للاخبار بمرور حمار فسبق لسانك على مرور رجل فان قيل يخرج  
من هذا التعريف العطف بلا ولكن يخرج جاءني زيد لا عمرو فان العطف ليس مقصودا بالنسبة التي قصد بها المتبوع

بل المتبوع مقصود بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فان المتبوع  
مقصودا بالنسبة والتابع بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود باصل النسبة ولا يلزم قصد بكيفية النسبة من

السلب والاجاب فلا يرد شئ ثم يفرغ من حد العطف شرع في بيان شرطه فقال **ويتوسط بين**  
**اي بين العطف** **ويان متبوعه** اي متبوع العطف **احد الحرف العشرة**

**وسياتي** بيان الحروف العشرة في قسم الحرف مشتق من زيد وعمري فهو تابع مقصود +  
بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه الاو **واذا عطف للظفر على الضمير للرفع**

**المتصل للمنفصل** اي ضمير منفصل نحو ضربت انا وزيدا عطف على انا  
الضمير حدثنا كذا منفصل وانا كذا منفصل لان الضمير للرفع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو معتزلة الخبر

والمتبوع اسم مستقل والمستقل اقوى ومنه استقل الضمير لرفع عطف عليه لرفع عطف القوي على الضمير فيرفع عطف المتبوع من الرفع  
ومزين التابع على المتبوع وهو قهيم فاكد منفصل ليجد فيه جهة من الانفصال فيكون عطف على المتصل

من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل وجه ولغايل ان يقول هذا منقوض في البدل والتاكيد و +  
عطف البيان حيث جاز ان يكون كلا منهما متقلا ومتبوعا لها مقم امر فوعا متصلا كالتاكيد في المثال المذكور

في المتن والبدل في قوله تعالى واسر والنوى الذين ظلموا على قول من قال ان الذين ظلموا ابدل من الضمير الياسر  
في اسر او عطف البيان في قولك زيد جاءني ابو عبد الله فان قوله ابو عبد الله عطف بيان للضمير المستكن

في جاء فيلزم مزين التابع على المتبوع والمخطاط المتبوع من التابع واجيب بان التاكيد وعطف البيان وان  
كانا مستقلين لفظا لكما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فينبغي ان الضمير المتصل كذا

هو كما يجوز عدم استقلالها من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه مستقل من كل وجه لا استقلال له لفظا وحكما  
واما البديل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوع غير مقصود بحيث انه في حكم التخيبة فهو  
متبوع لفظا لا معنى فلا يغير في الخطا هذه النوع من المتبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئية +  
بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسوغ الخطا عن التابع او يقال لا يغير في استقلال  
التاكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانها لا كان اغية مقصودين بالنسبة كانا منخطين عن متبوعها  
والخطا لهما في عدم القصد يعارض استقلالها وكذا الاضحية جزئية المتبوع واستقلال التابع في البديل لان  
متبوعه وان كان متبوعا لكنه منخط في حكم التخيبة فتعارض هذه الحقيقة جهة المتبوعيته فلا يستقيم الخطا  
بجزئية مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع مقصود ان او يقال انما جاز تاكيد الجزء والبديل منه  
وعطف بيانه دون العطف عليه لتحقيق الفرق بين العطف عليه وبين تاكيد والبديل منه وبيانه ان التاكيد  
وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين لمتبوعها والبديل وان كان مقصودا لكنه غير مغاير  
لمتبوعه فيتاقي الخطا لهما عن متبوعها ولا يغير في استقلالها مع جزئية متبوعها تماخلف المعطوف فانه  
مقصود ومغاير للمتبوع فاستقيم استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما كان التاكيد غير مقصود ولا  
مغاير للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالغير والنفسر لا تاكيد منفصل اذ لا يغير في  
استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالغير والنفسر الا بعد التاكيد بمنفصل  
مع عدم القصد والغايرة لحوف اللبس بالفاعل لانها يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو  
جعلنا تاكيدين للمنتصل لم يكن بغير التاكيد بمنفصل لا لتبس التاكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو  
نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل واجمع حيث لا يصر وقوعها فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس  
وانما قال على المرفوع المتصل اخر انما اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المنفصل فانه يجوز مطلقا  
سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربتك وزيدا وما جاء الا انت وزيدا بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف  
عليه بدون التاكيد الا ان يقع **فصل** استثناء مفرغ اى الكى بمنفصل في جميع الاوقات الا وقت  
وقوع فصل بين المعطوف وبين المعطوف عليه **فيجوز تركه اى ترك التاكيد بمنفصل مثل**  
**ضربت اليوم وزيدا** فانه عطف على الضمير المتصل في ضربت وهو التاء بدون التاكيد بالمنفصل  
لما كان الفصل انما يجوز ترك التاكيد في صورة الفصل لطريان حد وثقنور في المعطوف باعتبار البعد عن  
المتبوع بالفصل فلا يلزم من التبع على المتبوع في الخبر باعتبار استقلال التابع واستقلال المتبوع لمعارضة هذا الفتور  
**واذا عطف على الضمير المجرور اعيد المخاض** سواء كان المخاض  
حرفا او مضافا **نومرت بك وبتريلا** ومررت بلامك وغلام زيد وانما يجب اعادة  
المخاض لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كما تجزء من الجار لشدة اتصاله بالجار من حيث  
انه لا ينفصل عن الجار اصلا فلو عطف عليه بدون اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل له  
يؤكد بضمير المنفصل لئلا يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلنا في العطف على المرفوع المتصل قيل تاكيد

الضمير المجرور غير ظاهر لا حناجرا استغناء الضمير المجرور بالضمير المجرور وبالضمير المجرور بكتبت وزيد اذ لم يوجد المجرور ضمير متصل كما وجد في قوله تعالى  
واما قوله تعالى يساء توف به والا حرام البحر عطفا على الضمير المجرور في قوله به فتشاذ وقيل الواو في قوله واؤه حرام  
للقسم دون العطف فان قيل فما تقول بعد اعادة الخافض تقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور  
ام تقول المجرور عطف على المجرور وقيل المجرور عطف على المجرور والعامل مائة ركن اختلفوا في جر المعطوف وقيل  
جره بالجار الاول والجار الثاني كالمعنى بدلين فوهم المال بيني وبينك فان ضمير المخاطبة عطف على  
ضمير المتكلم المجرور اعيد الجار وهو يزين وجعل كالمعنى ليتحقق اضافة يزين الى المتعدد لما عرف انه لا يضاف  
فان الى المتعدد وقيل جر المعطوف بالجار الثاني فلنيسر باقل من الجار المقوم والجر في الزيادة في نحو اسم  
السلام وكفى بالله فانها تبلغ مع زيادتها وهو الاصح **والمعطوف في حكم المعطوف**  
**عليه** فيما يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المائة الهجاء وعبدها وكذا الضارب الرجل وزيد  
لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما ان الضمير في الاول  
عايد الى المائة وهم معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة بخلاف  
زيد في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان قيل هذا الاصل ان المعطوف في حكم المعطوف  
عليه فيما يجب ويمتنع ينتقض في كثير من المواضع مثل لاجل زيد وباريد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه  
واعرب المعطوف فلو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمها امر بابا وبناء ومثل ياريد والحل  
صم ودخل يا على المعطوف عليه لتجرده عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف لعدم تجرده عن اللام ولو كان  
المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخولها في المعطوف باللام ومثل زيد  
شجاع وغلان حيث يشتمل المعطوف عليه الضمير وخلا عن المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم  
المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كبناء لاجل زيد وباريد وعبد الله  
فان البناء في اسم لا التي لتفر الجنس لتضم معنى من الاستغرافية وذا يختص باسم لا التكر فلا يتعدى  
الى ما عطف عليه وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوت وذا يختص بالمنادى المفرد المعرفة  
فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف او الاضافة فتح البناء وكالتجرده عن اللام في نحو ياريد  
والحارث فان التجرد عنها لرفع اجتماع التي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه وكاشتمال  
الضمير في زيد شجاع وغلان ونحو ذلك فان اشتمل الضمير في الخبر يختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما  
عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعدمه  
بان يوجد سبب البناء او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون  
المعطوف فيحتمل ان يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان المعطوف في حكم المعطوف  
عليه لوجب ان يمتنع نحو رب شاة وسخلة لامتناع دخول رب على المعارف قيل الاضافة في سخة ما في  
الافعال الطام ضد العير اي شاة وسخلة لامتناع دخولها وهو محمول على ان الضمير على سبيل الشدة ومثل جلا ونعم جلا في نظر الانكسار الضمير  
ليس قياسي وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح قياسه على جلا ونعم جلا

صرت اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع له مخزي ما زيد لبقام  
اوقايما واولاد اهب عمرو والرفع اي رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمرو وهو مبتدأ فيكون

عطف جملة على جملة ولا يجوز النصب ويجز بالعطف على معمولي عامل واحد اي يعطف ذاهب على قايما  
اوقايما وعطف عمرو على زيد امتناع عمل في خبرها المتقدم وقا بعض الشارحين انما لم يخز النصب ويجز  
لانه لو نصب او جر عطفا على الخبر المنصوب او المجرور لزم في المعطوف عدم ما وجب في المعطوف

عليه وهو الضمير العائد الى اسم ما لكونه خبرا مشتقا مثله وفيه نظرا لانه يحتمل ان يكون هذا بعض التركيب  
كما قلتم في زيد قام وعمرو اكرهته على تقدير العطف على الصغرى وتامه ان يقال ولا ذاهبا عمرو وعندها  
اوفي ذلك فلا يلزم ما ذكرتم واجيب بان عدم جواز النصب ويجز على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب

اما على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازها وانما جاز الذي يطير فيغضب  
زيد الذباب جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير في هذا الكلام صلة الذي وفيه

ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب لانه انما جاز هذا الكلام اما جاز هذا الكلام لانها  
اي لان الفاء في قوله فيغضب فاء السببية لا العاطفة كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة

ايضا كقولك اظلمت فاشبعته وسقيته فارويته فيكون فيغضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف  
عليه سببا للمعطوف فكيف ينفى كونه عاطفة وقيل انما فاء السببية وكف لها رابطة لانها توجب سببية

الاول والثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تغد من الرابطة فكيف يربطها رابطة هتا والاولى  
ان يقال انما فاء السببية وهو ان كانت للسببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملتين واحدة فتقف  
بالربط في احديهما عن لزوم في الاخرى نظير الربط في الاول الذي يطير فيغضب زيد الذباب قاله المحقق

اذ ايطير فيغضب زيد الذباب او الذي يغضب زيد بطيرانه الذي ياد  
ونظير الربط في الثانية يقال الذي يطير للذباب فيغضب زيد في خبر الذي وفاعل يغضب

الضمير المستكن فيه اي فيغضب هو زيد واذا عطف على معمولي عاملين  
مختلفين لم يخز في صورته ما نحو زيد في الدار وعمرو في كحرة ان زيد في الدار وعمرو في كحرة

ان الاوثر ضيق لا مقام عاملين مختلفين فتعمل عليهما ولان الواو في ان زيد في الدار وعمرو في كحرة اذا قام  
مقام ان ومقام في قد وقع بين في وبين محروفا فاصل اجنبي اذ التقدير في عمرو في كحرة وانما قال عاملين

مختلفين اخيرا انما اذا عطف على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرو واوشتر خالد  
لعدم المانع المذكور فان قيل لا يعرف الاستعمال اذ الماضي جود حسن لان استعمالهما يدل على وجود

العطف على معمولي عاملين مختلفين فكيف يثريت على وجود لعطف عامر الجواز قال صواب ان يقال ولو يخز  
العطف على معمولي عاملين مختلفين قيل في استعمال اذ والماضي ههنا اعتبار لطيف وهو الاشارة  
الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جواز ان وان ادعى المخالف غلبة وقوع بناء على  
وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل ولو يخز العطف خلا والفاء

فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على مفعول عامل واحد الاستثنائي مفعول اي لم يحذف في صوت ما الا في صوت تقدير المجرور على المرفوع والمنصوب كما في نحو **الدان زيد والحجة عمرو** فانه جازن وهو مذاهب الاعلم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختار المصنف فالحجة عطف على الدان والعامل فيه في وعمر وعطف على زيد والعامل في الدان ابتداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف في هذه الصورة لانه مسموع من العرب كما في قوله الشاعر كل امرئ تحسبن امرأ والمعار توفد بالليل نارا فان قوله المعار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل وقوله ونار عطف على امرأ المنصوب والعامل في كلين وكما في مثل وما كل سوداء عرقا ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور والعامل في كل وقوله شحمة عطف على عرقا والعامل فيهما قاصد المجرور على صورة السماع لان العطف فيهما سمي عطف على صور السماع وليس في تقدير المجرور **خلاف لسيبويه** فانه منع مطلقا واليه ذهب

البصريون المتقدمون وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وإبقاء المضاف اليه على اعرابه والتقدير كل نار توفد بالليل نارا ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءة يزيدون عرض الحجة الدنيا والله يريد الاخرى بالجراي عرض الاخرى ثم ابقاء المضاف اليه على اعرابه وان كان شاذا لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شئ اخر قياسا تقريبا فرغ من العطف بالحرف شرح في بيان التاكيد فقال **التاكيد تابع يقرام للبتوع** اي شانه في النسبة اي نسبة الحكم الى المتبوع نحو جاء في زيد نفسه وعينه فان قولك جاء في زيد قبل ذكر نفسه موجبة نسبة الفعل الى نفس زيد ويحتمل ان يكون نسبة الى غيره مجازا وهو متعلقة وهو غلام زيد ورسوله وما كتوبه فاذا قلت نفسه قرهت نفس زيد في نسبة الفعل اليه

**الشمول** اي شمول نسبة الفعل الى المتبوع نحو جاء في القوم كلهم فان قولك جاء في القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة الى جميع القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد اكثر القوم مجازا بطريق اطلاق اسم الكل على البعض فاذا قلت كلهم قرهت امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة تميز عن نسبة في اضافة الامر الى المتبوع اي يقرام نسبة المتبوع او شموله او تميز الذات المذكورة التامة بلاضافة وهو الامر واخره بقوله تابع عن غير التابع ويقول يقرام المتبوع من ساير النواع سوى الصنف الموكف فانها تقرر امر المتبوع وذلك في عطف البيان والعطف بالحرف والصنف غير الموكف ظاهر وكذا في البدل لان متبوعه من غير مقصود فلا يكون تقريرا مقصودا وقولهم ان لا بدل للتقرير مضاهاته لتقرير ما صدق عليه البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصنف الموكف فانما ايضا تقرر امر المتبوع نحو فتى واحدا قاله واحد وامر الدار فلا يخرج بهذا القيد بقوله في النسبة او الشمول عن الصنف الموكف لان تقريرها في المعنى الافرادي لا في النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التاكيد وبين الصنف الموكف وخرق المصنف بان يقرر الصنف الموكف بالتضمن وتقرير التاكيد بالمطابقة وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاء في القوم كلهم جمعوا ايضا يقرام المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه بدل عن الشمول والاجتماع وهذا يدل

على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تأكيداً لفظاً الصريح هو ما ذكرنا اولاً فان قيل قد ذهب الزجاج والمبرد  
الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو المختار فعلى قولهم جاءني القوم اجمعون ان مجيهم كان  
مجتمعا فقد اتاد هذا ما لم يفسد الكلام الاول لان كلام الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف  
يكون تأكيداً عندها بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاءني القوم جميعاً قيل كونه حالاً  
على صفة الاجتماع لا ينافي كونه حالاً على الشمول مقرباً له وتقرير الشمول بكلامهم لا ينافي تقريره باجمعون  
وانما علمه لانه قد تقرر الشئ مراراً ولا يسلمنا ان يدل على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول  
اصلاً فنقول المراد تقرير امر المتبوع في نفس الشمول او صفة واجمعون تقرير امره في صفة الشمول  
وهو الاجتماع فان قيل يخرج بهذا التعريف ان زيد اقام لعدم التقدير في النسبة والشمول في هذا الخبر من  
التاكيد وهو التاكيد الالهي فلا يخرج التاكيد المحرف وفيه نظر لان قوله ويجري في الالفاظ كلها غير  
الى ان هذا التعريف بجنس التاكيد سواء كان اسماً او فعلياً او حرفياً واجيب بان المراد تقرير امر  
المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان المكرر حقيقة نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طلية  
لا ابتدائية فالنسبة الانكارية هي التي ينكرها السامع والطلية هي التي يطلبها السامع لكونه  
متروداً فيها والابدائية هي التي لا ينكرها السامع ولا يطلبها بل هو خالي الذهن عنها ويمكن  
ان يجعل التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الالهي والضمير في قوله وهو لفظ ومعنوي  
الجنس التاكيد دون التاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها على دخول التاكيد  
المحرف في المحدود فان قيل يصدق هذا المحدود على نحو ما زيد زيد وقد ذكر صاحب المفصل انه بدل قيل  
لو كان ذكر زيد الثاني بحيث يفرق بين زيد الاول في النسبة فلا شك انه تأكيد وان كان ذكر زيد الاول  
بحيث يكون توطئة لذكر غير زيد الله ان يقصده دون غيره فذكرنا ثانياً بهذا الطريق ولا يصير في كون الشئ  
الواحد مقصوداً او غير مقصوداً لا اختلاف الزمان فافهم فان قيل ما صاحب المفصل جعل يا زيد زيد  
بدلاً وجعل رايت زيد ازيد انا كيد اقول ان باب الاخبار يجوز فيه المتسامح والتعجب فيجوز فيه التاكيد  
لا ليد ان يانه لا تستامح فيه بخلاف باب النداء فانه لا يدخل للتسامح فيه لان المنادى لا ينادى شخصاً  
الابعد ان يتصور من ذلك الشخص امر ايدعو الى ندائه فلا يتسامح في ندائه لسكوت عنده ثم لا يخرج  
من تعريف التاكيد شرعاً في تقسيمه فقال **وهو لفظ ومعنوي** فان قيل لا يجوز ان  
يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظ بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المكرر  
لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل لمعنيين بمعنى المتابع المذكور ومعنى التكرير فاراد بلفظ التاكيد  
المذكور المعنى الاول وبالضمير المعنى الثاني وهو من باب صفة الاستخدام فعلى هذا يكون معنى  
قوله والمعنوي بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بمخبريات مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى التاكيد  
المذكور ويجعل قوله تكرر لفظ الاول على ما به تكرر اللفظ ويجعل قوله بالفاظ مصحوقاً على حقيقة  
اي التاكيد المعنوي كاي بالفاظ مخصوصة فاعرف **فاللفظ تكرر اللفظ الاول**

على الصفة الكاشفة عنها تقرير اللفظ بالمعنى فينبغي ان يكون تأكيداً

اي فالتقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول او فالتاكيد اللفظي ما يه تكرير اللفظ الاول نحو جاء زيد زيد  
 فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير لفظ الاول بعينه يخرج منه ضربت انت ومنوبت انا وضربتك اياك  
 وجامع ونالغ وليت واسد اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلا منهما تأكيد لفظي وان  
 اريد تكرير لفظ الاول حقيقة او حكما بايقاع المرادف لا يخرج ذلك لكن يدخل ابعوز والكوزوا بتعوي  
 لتزاد فيها وهو تأكيد معنوي لا اللفظي قيل المراد الاخير بتزاد هذه الالفاظ ممنوع على ما سئيت ولفظ  
 ان يقول كما لا تزاد بين الصبح واتبع كذلك لا تزاد بين حيث ونبئت لان نبينا ما حوذ من نبئت  
 المشري استخرجة فكون الصبح واتبع تأكيد معنويا وكون حيث ونبئت تأكيد لفظيا مشكل اللهم  
 يمنع كون نبينا تأكيد ليل يجعل نبينا صفة اخرى لموصوف حيث قليا من قيل ان الضمير المرفوع المنفصل  
 في ضربتيك اياك بدل لا تأكيد بخلاف الضمير المنفصل في نحو ضربت انت فانه تأكيد قالوا ان الضمير  
 المنفصل منصوبا او محذورا الا يؤكد الا المنفصل مرفوع كضربتك انت ومررت بك انت ولو قلت ضربت  
 اياك ومررت بك اياك كان بدلا لا تأكيد كذا في المصاح قال صاحب الرضي وهو عجب لعدم الفرق بين

الضميرين في المتناهين والفرق بينهما ان المضمون في باب البدل اولى لان البدل في نبئت استيناف  
 التعلق كذا في اللوح في شرح المفتح ويجري التاكيد اللفظي في الالفاظ

كلها اي في التسماء والادعاء والمحروف والمجمل والمركبات التقيدية وغيرها نحو جاءني زيد  
 زيد وضربت ضرب زيد وان اذ زيد قائم وزيد قائم زيد قائم زيد قائم زيد قائم زيد  
 علام زيد وقد تزاد في التاكيد اللفظي حرف عطف هو والله ثم والله وكلا سوف تغلون ثم كلا سوف  
 تغلون ولا تحسبن الذين يفرعون بما اتوا ويمنون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمقارنته  
 من العذاب فان قوله فلا تحسبنهم تأكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب سورة كلاس  
 وجاء ربك والملك صفا صفا ونبئت له حسابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد  
 ولا من شيء من التوابع وجعل تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى والثاني غير الاول معنى واعراب  
 الاول والثاني اعراب واحد لتا ويلهما بلفظ واحد اي قرأت الكتاب مسورا وجاء ربك والملك  
 صفا صفا ونبئت له حسابا ميبوا ومفصلا وجاء القوم مثلين وانما ظهر الاعراب في موضعين تخيرا

عن التبرج بلا مرج والمعنوي بالفاظ محصورة اي والتقري المعنوي كالمبتس  
 بحرفيات معدودة او على حقيقة اي التاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وفي بعض النسخ وقع محصور

مكان محصور وهي اي تلك الالفاظ المحصورة بنفس وعينه وكلاهما معناه  
 اثنان وكله واجمع واكثر واتبع واصبح بالصاد المهملة وقيل بالصاد  
 المهملة كذا في الرضي ثم الثلثة الاخيرة موكلات كاجمع وقيل كالمعنى لها مفردة كحسرتين فان  
 قوله ليسن كالمعنى لها مفردة بل يضم الي حسرتين الكلم لفظا والقوية معنى وقيل  
 اكتب من حوز اكتب اي تام واصبح من يصبح العرق اي سال واتبع من اليتيم بفتحتين وهو طول



العقود مع شذوذها والجمع بينهما الوكادة والظهور **فالاولون** اى النفس والعين يعبان  
يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث اى يولد بها كل واحد منها ملتبس **بأختلاف**  
**صيغتها وضميرها** بحسب الموكد نحو قولك فى المذكر الواحد جاء زيد نفسه وفى المؤنث  
الواحد جاءتنى المرأة نفسها وفى تثنية المذكر والمؤنث جاءنى الزيدان والمرتان أنفسهما  
وانما قيل فى التثنية بصيغة الجمع كالمخافا بالجمع لكونها اقل المجموع وبعض العرب يقول فى التثنية  
نفساها وعيناها والاول اولى **وفى جمع المذكر العاقل** جاءنى الزيدون أنفسهم وفى جمع المؤنث  
وفى غير العاقل من المذكر جاءتنى النساء والافراس **انفسهن والثانى** اى كلاهما الله النفس والعين  
اولين منه التاليت تانيا فقال والثانى للمثنى تقول فى المذكر المثنى نحو جاءنى الرجلان كلاهما  
وفى المؤنث المثنى جاءتنى المرأتان **كلتاهما والباقي** بعد التثنية المذكورة وهو الكل واجمع  
الى اصبغ **بغير المثنى** مما وجع حقيقة نحو جاءنى القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان مفردا  
فأجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله **بأختلاف**  
**الضمير** دون الصيغة فى الكل تقول قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها  
واشتريت العبد كله وتزوجت النساء كلهن **بأختلاف** الصيغ دون الضمير فى الكلام  
**البواقي** تقول فى المذكر الواحد **اجمع واكع واتبع وابع** وفى المؤنث الواحد  
والجمع يتاويل الجماءة **جمعا كنعاء تبعاء بصعاء** وفى جمع المذكر **اجمعون**  
**اكتعون اتبعون اصبعون** وفى جمع المؤنث **تجمع وتكع وتبع وبع**  
و جاز الاختلاف اجمعان وجمعا وات وهو غير مسموع ولا يولد بكل واجمع المثنى **اذو**  
**اجزاء مفردا** كان او جمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء اى ذوا امور  
متعددة **يصح افتراقها** اى افتراق تلك الاجزاء حسا نحو الرجال والقوم او حكما  
نحو العبد فانه يصح افتراق اجزائه حسا بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع ولا يفترق اجزائه  
حكما بالنسبة الى بعضها كما لم يذهب **نحو ائمت القوم كلهم** تأكيد القوم هذا نظير ذى  
اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم يصح افتراق اجزائه اى افراده فى الحس ويزيد وعمر وكبر وغيرهم  
**اشتريت العبد كله** تأكيد العبد هذا نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يصح افتراق  
اجزائه فى الشرع لانه يجوز شراء نصفه او ثلثه او ربعه **بخلاف** جاءنى زيد كله فانه لا يصح  
لعدم صحه افتراق اجزائه زيد حسا وهو ظاهر **وهو ظاهر** فى حكمه **لانه لا يمكن** محى زيد نصفه او ثلثه او ربعه  
انما اشترط ذلك لان الكلية والجماع لا يتحققان الا ذى اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما وهما قهرا من اول  
من فاعل يصح او مفعولان مطلقان كقوله سوطا اى يصح افتراقها افتراقا حسا او حكما او خبر كان المحدث  
اى سواء كان افتراقا حسيا او حكما او مالا لان بملف مضاف اى يصح افتراقها ذى حسا او حكما او خبر  
ذلك واذ **الضمير للرفع المتصل** اى واذ اريد تأكيد الضمير للرفع المتصل

سواء كان مستكنا او بارزا بالنفس والضمير لانه لا ينفصل اى بضمير المنفصل ثم اكد بالنفس والعين بخلاف كل وجمع واخواته  
 مثل ضربت انت نفسا تكيد لئلا الضمير يعود عليك بمنفصل وكذا الضرب هو نفسه وانما الذي ينفصل لانه من قبل ان النفس  
 والعين يقعا فاعلى كثير نحو نذر نفسك ونفسه فخرج عنه فلو جلا تاكيد برب التمسك المستكن بغير التاكيد بمنفصل لزم  
 التباس التاكيد بالفعال فمثله نذر نفسك ونفسه فخرج عنه ولما اتم في هذا الصواب اى فيما اكد الضمير للتصديق المتكسر  
 الزموا فيما اكلهم ذلك ايضا اى فيما اذا اريد المرفوع المتصل البارز بهما فوضعت انت نفسك وضربها  
 انفسها وضربوا هم انفسهم طرد اللباب بخلاف كل وجمع حيث لا يعبر وقوعها فاعلى فلا حاجة الى  
 التاكيد بجملة اللبس والكتع واخواته اى اخواته اى مثلا ونظيرة وهما نتج وابتج وابتج  
**اتباع اجمع استعمال فلا يتقدم عليه الفاء للنتيجة اى فلا يتقدم الكتع وابتج وابتج**  
 على اجمع لكونها ابتداءا لانه لم يتقدم الكتع على اخويه في القيمة ثم ابتج على اجمع عند المفسر وبتت المصنف  
 رح فيقال جاء في القوم كلهم اجمعون الكفون استبعون اصبغون وعند البغدادى راجح ولى يقدم اجمع  
 على ابتج وقال الفهريسان ابتداء بابتين شئت بعد اجمع **وذلهادونه ضعيف** اى ذكر  
 الكتع وابتج وابتج دون اجمع ضعيف للزوم ذكر التوابع بدون ذكر الاصل ثم لما فرغ عن التاكيد شره في  
 بيان **البدل فقال البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع**  
**دونه اى دون المتبوع وهو ظرف او حال اى يتجاوز عن المتبوع** اخبر بقوله تابع مقصود بما  
 نسب الى المتبوع عن ساير التوابع سوى العطف بالحرف وبقوله دونه عن العطف بالحرف فان قيل يصدق  
 هذا الحد على المعطوف بيل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه قيل معناه تابع مقصود بما نسب  
 الى المتبوع دونه ابتداء وبقاء فلا يصدق الحد عليه لان منبوع مقصود ابتداء ثم انما هو مقصود المعطوف  
 فكلاهما مقصودان بهذه الطريقة ثم لما فرغ عن تعريف البدل شره في تقسيمه فقال **وهو اى البدل**  
 اربعة انواع احدها **بدل الكل من الكل** وثانيها **بدل البعض من الكل** وثالثها **بدل**  
**الاشتمال** ورابعها **بدل الغلط** الاضافة في بدل الكل والبعض بمعنى من اى بدل هو  
 كل للبدل منه وبدل هو بعض المبدل منه وفي بدل الاشتمال بمعنى اللام اى يدل يختص غالبا باشتمال  
 المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او باشتمال المبدل منه على البدل نحو سب الوكيل عن الشريك  
 قتال فيه قل قتال فيه وفي بدل الغلط اضافة المسبب الى السبب لان الغلط سبب لذلك البدل  
 اى يدل ذكر لاجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف كيفية الاضافة بكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام  
 وبعضها اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غيرها وفيه نظر لان المضاف ههنا واحد والمضاف  
 اليه مختلف كالاضافة في غلام زيد وعمرو ويكرو وخالد وكالاضافة في خاتم ذهب وقضيت ووصاص  
 وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة في الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة لا يكون  
 بمعنى الحروف المختلفة الا ان يقال المضاف مقدر في كل مضاف اليه باعتبار العطف والمقتضى  
 كالمفوض ويكون الاضافة متعددة تقديرها وحكما فالظاهر ان الاضافة في الجميع مطروحة بمعنى اللام

ملايشته اى بدل يحضرون ينسب الى الكحل والى البصر والى الاشمال والى العاطفات **فالنوع الاول** اى بدل الكحل **مدلول الاول** اى مدلول المبدل منه نحو جاء زيد او جاء

فان قيل ان قولك انك اقول زيد على الحق المخاطبه ولا يدل عليها ايد فكيف يكون مدلول عين مدلول زيد ولا يكون مدلوله لو كان عين مدلول زيد كان تأكيد الابدال قيل مرادها انها مستخدمان فيما صدقا عليه اى بطلان عادات واحده والنوع الثاني اى بدل البصر **مدلوله جزء الاول** اى جزء مدلول الاول

**النوع الثالث** اى بدل الاستعمال **بينه** اى بين المبدل **وبين**

**الاول** اى بين المبدل منه **ملايشته** **بغيرها** اى بغير الكليه والخبريه نحو سلب زيد ثوبه **والعجيب** زيد علمه **ولقائل** ان يقول في اطلاق قوله ملايشته بغيرها يدخل بضر اى الغلط

نحو ضربت زيد اعلمه او حاك لوجود الملايشته بين المبدل منه والمبدل بغير الكليه والخبريه فالاولى ان يقال المراد بالملايشته بين البدل والمبدل منه بحيث توجب النسبه الى المبدل منه النسبه الى المبدل اجمالا فبقيت النفس عند ذكر المبدل منتظرا لبيان البدل نحو عجبت زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجمود والشجاعه وغيرها لا باعتبار ذاته فتضم نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيد اجمالا او ضربت زيد اعلمه لان نسبة الضرب الى زيد تامه اى غير محتمه كغيره من صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط فانهم **والنوع الرابع** اى بدل الغلط **ان تقصد اليه** بكسر الصاد من باب ضوب يضوب اى ان تقصد الى البدل **بعد ان غلطت** اى بعد غلطتك **بغيرها**

اى بغير المبدل وهو المبدل منه نحو عجبت زيد اجمالا او غلامه انما قال بعد ان غلطت بغيرها ولم يقل بعد ان غلطت بالمبدل منه لان المتبوع لان المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثه كونه ميلا منه ولا متبوعا بل بحيثه كونه غلطا فلم يذكر باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولقائل ان يقول لا يستقيم

حمل القصد اليه على بدل الغلط لان بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه بعد غلطت بغيرها واجب بان في العبارة تسامحا والمعنى والرابع يحصل بان تقصد اليه اذ حذف حرف الجر من ان وان كثيرا يتشابه **ولكونان** اى يكون البدل والمبدل منه في الانواع المذكورة اربعة انواع **معرفية** نحو ضربت زيد اعلمه ونكحته فجملة كذا ومختلفين نحو بالناصية ناصيته كاذبه وجاء رجل غلام زيد فهذه اربعة اقسام البدل ايضا على ما ذكرنا اربعة اقسام فتصير هذه الاقسام اربعة يضرب تلك الاقسام الاربعه فيما استتمت

عشر قسمًا **واذا كان البدل نكرة** بالنصب علم انه جركان اى واذا كان البدل نكرة + مبدله من معرفة وفي بعض النسخ هو مرفوع على انه فاعل كان التامة اى واذا وجد نكرة

مبدله من معرفة **والنعت** اى فغنت تلك النكتة واجب كما قال البعض وظاهر لفظ النكتة يشير الى هذا وحسن كما قال البعض **والى ذهب الى محشرى مثل** قوله تعالى **بالناصية**

**ناصيتنا كاذبتنا** فان قوله ناصيتنا نكرة ابدلت من المعرفة **بشر الناصية** فوسفت بصيغة

بشر الى هذا وحسن كما قال البعض **والى ذهب الى محشرى مثل** قوله تعالى **بالناصية** ناصيتنا كاذبتنا فان قوله ناصيتنا نكرة ابدلت من المعرفة **بشر الناصية** فوسفت بصيغة

كاذبة وذلك لان البدل هو المقصود بالنسبة فلو لم تتغنى تلك النكرة كان المقصود منخطا عن غير المقصود من كل وجه فاني بالفتن ليختصر النكرة وتقرب من العرفة ولان النكرة بعد العرفة ابهام بعد البيان من كل وجه فاني بالفتن ليختصر النكرة ويقال الابهام وايضا البدل بواسطة الفتنة المرفوعة المبدل منه المرفوع فلا يكون المقصود انقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشئ وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب فان قوله شديد العقاب بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم يوصف بشئ <sup>بمخوف</sup> فلو لم يوصف بشئ بمررت يزيد ضارب ابوة فان ضار بدل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح وبالحقيقة مخنفة البدل والتقدير قل هو الله واحد والله شديد العقاب ومررت يزيد رجل ضارب ابوة ويمكن ان يحمل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم او احد لا تنريك له او غير ذلك ويمكن ان يجعل قوله لم يبد صفة قوله احد وقوله الله الصمد اعراض ويمكن ان يجعل ذلك على قول ابي على الفارسي فانه يجوز ترك الوصف اذا استفيد بالبدل <sup>استفد</sup> بالمبدل منه نحو مررت بالاشنان رجل ونحو بالواو والمقدس طوي اذ لم يجعل طوي اسما للواو بل بمعنى المكرر فقد يسهل لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف عندك ايضا نحو مررت بزيد حل ثم الفتحة انما يجب اذ ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيرها من الابدال فانها لا يجب ثم الفتحة نحو مررت بزيد حمار ونحو ويلونان اى البدل والمبدل منه في الاقسام الاربعة **ظاهر** نحو جاءني زيد اخوك **ومضمين** نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشارحون بنحو ضربت اياك وفيه نظر لانا لا نسلم ان اياك بدل بل هو تأكيد لصدق حد التأكيد عليه مثل انت في ضربت انت و اياك بيننا من قبل ان الضمير للمضمر منصوبا او مجرورا لا يوكده الا بمفضل مرفوع فاذا قلت ضربت اياك كان بدلا لتأكيد الا ان المقصود في باب البدل اولى لان البدل في بيته استيناف التعلق وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصود ايا النسبة كان بدلا وان ذكر بحيث يكون مقصود الامر الاول في النسبة يكون تأكيد او التحيات معتق في المحل ود **ومختلفين** نحو اخوك ضربته زيد او اخوك ضربت زيد اياه باعادة الضمير الى الارج الذي هو زيد ومثل الشارحون بنحو ضربت زيد اياه في نظر لانه يصدق عليه حد التأكيد واجيب بما مر من الوجهين في شك اياك وهذا اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام **الاقسام** بغير هذه الاربعة في تلك الاربعة سنة عشرها **ولا يبدل** اسم **ظاهر من مضمين** **بدل الغل** فلا يقال ولي المسكين ولا بك زيد **الا من الغائب** مستثنى من قوله مضمين اى لا يبدل الظاهر من مضمين اى مضمين كان بدل الكل الا من الضمير الغائب فانه يبدل الظاهر منه بدل الكل **نحو ضربه زيد** او انما لم يبدل ظاهرا من مضمين مضمين و مخاطب لئلا يصير المقصود انقص من غير المقصود مع اتحاد ما صدق فاعلية تكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب فان فيه ابهاما كالظاهر وبخلاف غير بدل الكل من

من الابدال الى لعدم الاتحاد فيما صعدا عيدا اذ ادت البدل ما يفده المبدال منه فيجوز نحو من يتقى راسي  
 في بدل البعض وجذبتني في الاستقبال وايتتني غلاما في بدل الغلط وقال ابن مالك  
 الضمير الواجب الاستتار في الفعل وتقبل ان فعل لا يتبدل عنه بدل ما سواء كان بدل الكل او غير الاستقبالا  
 كذا ان الظاهر بعد الابقع ضمير ايا انما لا يظهر لفظه لما فرغ عن ابداء شمع في عطف البيان فقال  
**عطف البيان تابع غير صفة بوضع متبوعه** اخترت بقوله غير صفة عن الصفة  
 في قوله بوضع متبوعه عن البدل وعطف النسق والتأكيد فاذا قيل جاء زيد ابو عبد الله فقوله  
 ابو عبد الله ان ذكر بحسب انه

يكونه قصودا بالنسبة يكون بدلا وان ذكر بحيث انه وضع مقبوعه يكون عطف بيان مثل قول اعرابي حيث اتى  
 عمر بن الخطاب وقال ان الله يعيد وان علي ناقة وبر او عجماء فقيل اعرض ما ان بها من ثقب ولا دين  
 فانظروا اعراب الاءاء وقال **اقسم بالله ابو حفص** ما ان بها من ثقب ولا دين اعقر له  
 اللهم ان كان في قوله عطف بيان لقوله ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب **وقوله**  
**من البدل** صفة الفصل اي فرق عطف البيان الكائن من البدل لفظا اما قديمه لان الفرق  
 بينهما معرط مطرد وذلك ما عرفت في المحل من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدال منه للتوطئة وعطف

البيان غير مقصود بها وانما المقصود بها المتبوع وذكره لايضاح المبدال المتبوع **فمثل** قول المرار  
**انا ابن التاركة البكري بشر عليه الطير ترقيا وقوعا** اي قوع الطير في الهواء  
 ينظر مودة فن قوله بشر عطف بيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم تلبس العامل  
 فيكون المعنى التاركة بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد والمراد بقوله في مثل كل مكان عطف بيان من  
 المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضاربي ارجل زيد والتاركة البكري بشر كما  
 يظهر الفرق في هذا الصورة يظهر في الداء ايضا نحو باعلام زيد ان جعل زيد بدلا لا يجوز فيه الا الضمير لان  
 البدل في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت من قبل  
 ويمكن ان يراد بقوله في مثل كل ما يختلف حكم عطف بيان وبدا لا يستأول صورة الداء ايضا قال بعض النحويين  
 في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك ابنتي فاطمة وكان اسمها عائشة فان اراد عطف البيان  
 صح النكاح فان الغلط وقع فيما هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع  
 فيما هو مقصود بالنسبة فلما فرغ من بيان المعربات شرع في المبنيات فقال **المبني ما تناسب**  
**مبنى الاصل** اي ما تناسب المبني في اصل وضعه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف و  
 هو المشهور وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه  
 لا يقع ما علا ولا مفعولا ولا مضادا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب لانها بانها  
 لا تقع ما علا ولا مفعولا ولا مضادا اليها فلنا كذلك لكننا تكسى اعراب المفعول لقيامها مقام المفعول  
 فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبني الاصل كالحرف والماضي والامر بغير اللام

هذا هو البناء

لا يكون لها اعراب لالفاظا ولا نقدا ولا محلا فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم تخرج عن شمولها معنى الاصل بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبيئات فاقضى مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب البناء كما اذا وحيث وجوازا جواز البناء كاللوم والليله والحين والوقت والمراد بالمناسبة المناسبه المعترية اي ما تناسب المبنى في اصل وضعه مناسبه معتبره وفي هذا القيد اختار عن المناسبات التي لم يعتبر تضعف او معارضتها مناسبه غير المنصرف فعل الماضي في الغريتين ومناسبه اي الحروف مع لزوم الاضافة المانعة للبناء وقد ذكرنا فيما سبق في تعريف المعرب على الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعلم من ان يكون بوجه ترتيب اي بلا واسطه نحو نزال او جريد اي بواسطة نحو فساق وانما اثر تناسب على شابه ليشا ول ما تضمن معنى مبنى الاصل كايين وما قام مقام كصه وغير ذلك ثم تلك المناسبه بستة اوجه علمنا سبق ذكره في حد المعرب فان قيل مبنى الاصل نوع من انواع المبنى واخذ النوع في تعريف الجنس بوجوب الدور قيل هذا تعريف المبنى من الاسماء لا تعريف مطلق المبنى فلا دور له وما وقع حال كونه غير مركب تركيبا استناديا فالضاد اليه على هذا قيل التركيب الاستنادي مبنى فيكون السكون في غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اي غير مركب مع عامله فالضاد اليه على هذا قيل التركيب الاستنادي معرب لان ذلك مع عامله فالضاد او حرف الاضافة المقدر وسكونه سكون وقف لا سكون بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف المعرب بنوابت ونحو النقاد يجوز زيد عمر وبكر خالد ونحو الاصوات التي لا تركيب فيها وكذا اوساغة الخلودون الشك فلا ينافي في التعريف فان قيل في اي حد يدخل نحو غاق في قوله غاق صوت الخراب وليس فيه مناسبه مبنى الاصل ولا علم التركيب قيل هو داخل في الحد الثاني والمراد غير المركب اعلم من ان يكون حقيقة او حكما وهو غير مركب حكما بناء على قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير المركب حقيقة وحكما اي حكمه المبنى ان لا يختلف آخره اي هيته اخر المبنى لا اختلاف العوامل فان قيل حكمه المبنى ان لا يختلف العوامل لا يخالو اما ان يتعلق بمعنى المنع وهو عدم الاختلاف او الفعل المنع وهو لا يختلف لا يستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس بوجه لعدم اختلاف آخره واما الثاني فلان المنع اذا دخل على فعل فيفيد بوجه ما توجه اليه وذلك القيد في اصل الفعل مشتاقا لاصل الفعل ههنا منبئا له في المعرفه حيث يلزم منه ثبوت اختلاف اخر المبنى عند عدم اختلاف العوامل قيل يمكن ان يتعلق بالفعل المنع والفعل بعد توجه المنع الى القيد يكون جازي الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت اختلاف اخر المبنى عند عدم العامل في المسمى جازي الثبوت فهو من الرجل ومن زيد ويمكن ان يكون اللام معه في المعنى وقت اختلاف العوامل فيصعب ان يتعلق بمعنى المنع ايضا فلا يرد توجه المنع الى القيد والقابله اي القاب البناء ضم وفلح وكسر وقت وهذا عند البصوين والوهيزين يطلقون القاب الاعراب على البناء وبالاعراب وما ذكر الشيخ في الاعراب الانواع حيث قال وقام رفع ونصب وحرف في

البناء الإلقاب اذ الالعاب مابه الاضلاف فيكون كل من الرض واخوته نوع منه والبناء صباة عزصقة في  
المبنى وهو علم الاختلاف لاعن الحركات والسكوزين الحركات والسكوز مابه البناء فلا يكون كل من الضم  
واخوته نوعا من بل يكون لقبيا واسما لما في آخر من الحركات والسكوز فلو قال انواع البناء لسبق الالهن  
الى كوز كل من الضم واخوته بناء طما في انواع الالعاب وليس الامر كذلك بل هي القاب لما في آخر من الحركات  
والسكوز فيكون المعنى والقاب اى القاب حركات واخوه وسكوز ضم وخواتها وانما سمي الضم ضمًا لجهوله  
بضم الشفتين. والفتح فتحا لانتحاح الفرفى التلظبه والكسكس لانكسار الشقة السطفي التلظبه والو  
وقفا لوقف النفس في عن الجوى **وهي** اى المبني بسبقة ابواب كذا في بعض الشرح وفيه نظر لان  
المص لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالزمخشري بل ذكرها في اغلاطها فيكون المبنيات عنده  
ثمانية ابواب بخلاف الزمخشري فانه ذكر الاصوات في باب اسماء الافعال فيعجز قوله وانا اسوق اليك

**بما عاينه العرب في سبقة ابواب وانما انت الضمير مع كونه راجعا الى المبني لتاينك الخبر ومع الضمير**  
**واسماء الاثبات والموصولات واسماء الافعال والاصوات**

بالرفع عطف على اسماء الافعال وبالحجر عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وفي كلا الوجهين نظر  
لما اجر فلان المذكور من مخ وغاق ونحوها صوت لا اسم صوت الا ان يقال الاضافة بيانية واما الرفع  
فلان الصوت ليس باسم لانه لم يوضع ليعنى بل هو ال عليه بالطبع فكيف تذكر في الاسماء المبينة الا ان  
يقال ان الاصوات ملحقة بالاسماء لانهما يحصل بها فائقة كالاسماء فعملت معاملة ما واخرجت مجراها

**في البناء وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشك في ذكرها في الاسماء المبينة والمركبات**  
**والكنيات وبعض الظروف**

بل المبني بعضها وفيه نظر لان للركبات والكنيات ايضا كذلك فينبغي ان يقول وبعض المركبات والكنيات  
والظرف كما قال صاحب اللب **وانما هي الظرف** لانه محتاج الى المكاني عنه فاشبهت بالحرف في  
الاحتياج **وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره** قد  
فيه اخر من الاسماء الظاهرة فانما غيب لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيخرج لفظ الغائب فانه وضع لغاب

مطلقا لا يفيد ان تقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاثبات لكونها غير اكسابير الاسماء الظاهرة لكن  
بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب فيراد بهما وضع لمتكلم او مخاطب على وجه الكناية  
لانها وان وضع لمتكلم او مخاطب لكن لا يوجب الكناية او يراده اوضح لمتكلم او مخاطب ليس فيها  
حقة الغيبة فيخرج لانها حقة الغيبة لكونها من الاسماء الظاهرة او يرادها وضع لمتكلم او مخاطب مادة فيرجح ان لانها موضوعة  
لمتكلم ومخاطب صيغة لامادة او يرادها بالمتكلم او بالمخاطب لانهما في اللغويين فيرجح ان لانها  
لا يميزان متكلم او مخاطب في الاصطلاح او يرادها بالمتكلم ما هو في ان الحكاية عن نفسه وبالمخاطب  
ما هو في ان توجه الخطاب فيرجح ان لانها اعم ولا يدخل في الحد نحو امير المؤمنين بل هو كذا في قول  
الامير يريد انا امير بل ان كان مستعلا للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج عن الحد بقيد الوضع

وقيل عن اعني تقدم ذكره تقسيم الخائب غير اخل في الحد اي سواء تقدم ذكره **لفظا او معنى**  
**او حلا** فعل هذا يراد بالوضع الوضع على وجه الكناية فيخرج الاسماء الظاهرة ولفظ الغائب واسماء  
الاشارة فتأمل ان يقول ان هذا القيد لم يكن ولذا في الحد يدخل فيه نحو كذا وكذا فانه وضع الخائب على وجه  
الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقيده فكيف يكون غير اخل في الحد والمراد بقوله لفظا  
اعمر من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا وفيه  
نظرا لان داب المصنف انه جعل التقديس باللفظ لاقتسامه والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما يتقدم  
معاد الضمير نحو اعد لواء هو اقرب للتقوى اي العدل لتضمن اعد لواء ايا او يدل عليه سياق الكلام  
التراما نحو قوله تعالى ولا يوبى لكل واحد منهما السدس اي لا يوبى الميت اذ سوت الكلام لبيان الميراث  
وهو يستلزم سبق الميت ويمكن ادراج نحو ضرب غلامه زيد في هذا القسم لتقدم الفاعل تقديرا  
ومعنى وهو الحق والمراد بتقدم ذكره الفاعل حكما ان يعود الضمير الى ما احضر في الذهن من الشان والفضل  
او غيرها ولم يصح بقصد الابهام والاجل اول اثر التفسير ثانيا في مقام التخييم والتعظيم لان ذكر الشئ  
مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب في المفسر تفخيما وتعظيما فهو عايد الى المذكور حكما كقوله تعالى قل هو الله احد  
فهو عايد الى الشان المخصوص في الذهن ولم يصح بقصد تفخييم الشان بذكره مجعلا او لا ثم مفسرا ثانيا  
وكذا الضمير في نعم جلا فانه عايد الى الرجل المخصوص في الذهن ولم يصح لقصدا تفخييم ذلك الرجل بذكره مبهما  
او لا ثم مفسرا ثانيا وكذا الضمير في اجلا ولقائل ان يقول ما ذكرتم من وجه عدم التصحيح لا يطرده في باب  
التشابه نحو اكرمى وضويت زيد اعلم مذهب البصويين لعدم قصد التفخييم والتعظيم فالاولى ان يقال لم  
يصح بقصد الابهام تفخيما او للتحيز عن كثره التكرار في ما فرغ عن تعريف المفسر شرح في تقسيمه فقال و  
هو اي المفسر قسمان متصل ومتفصل والمتفصل المنفصل المسقبل  
بنفسه في التلقظ اي الذي يعبر التلقظ به منفردا في الاصطلاح والمتصل غير  
المستقل بنفسه في التلقظ اي الذي لا يعبر التلقظ به منفردا في الاصطلاح اي ما  
كان كالمقتضى لما قبله اي ما كان كالجزم لما قبله ويعبر حروفه وانما قيدنا بقولنا في الاصطلاح اذ هو التلقظ  
بالضمير المتصل البارز منفصلا ايضا وانما قال في التلقظ اخر اثر عن الدلالة على المعنى فان المنفصل والمتصل  
كلاهما مستقلان بنفسه في الدلالة على المعنى لانها اسمان والاسم ما يكون مستقلا بنفسه في الدلالة  
على المعنى ولم يذكر هذا القيد في بعض النسخ **وهو** اي المضمرة انواع الاعراب اقسام ثلثة مرفوع  
**ومتصوب ومجرور فالاول** ان اي المرفوع والمتصوب متصل ومتفصل  
لا يجوز ان يكون قوله متصل ومتفصل جزئ القوله فالاول لان كان المجرور كان مشتقا يجب ان يكون  
مطابقا للمبتدأ ولا مطابقة ههنا فحمل على انه خبر مبتدأ محذوف اي فالاول كل واحد منهما  
متصل ومتفصل والمجمله خبر المبتدأ الاول او يدل من الخبر المحذوف اي فالاول كل واحد منهما  
قدما ان متصل ومتفصل وعلى تقدير الخبر الجامدا اي ضمير متصل وخبر متصل في ايلزم المطابقة **والثاني**







بدليل اختلافها بالعامل جاني الضاريان والضاريون ورايت الضاريين والضاريين ومررت  
 بالضاريين والضاريين **واليسوع المنفصل** اي لا يجوز اتيان الضمير المنفصل  
**الاول تغذر المتصل** مستثنى مفرغ واللام بمعنى الوقت اي لا يسوع المنفصل في جميع  
 الاوقات الا وقت تغذر المتصل او على حقيقتها اي لا يسوع المنفصل لاجل شئ الا لاجل تغذر المتصل وذلك  
 لان وضع الضمير للاختصار كما نرى كنيات والاصل في الكلام الصريح والكناية خلاف الاصل فالعدول  
 عنه لا يكون الا للاختصار والمفضل اخو من المنفصل لكونه اقرب حروف من المنفصل فنتي امكن للمفصل  
 لا يسوع المنفصل اذ لا يسوع العدل عن الاصل الا عند تغذرا فلا يقال ضربت انت ولا ضربت اياك لعدم  
 تغذر المتصل **وذلك بالتقدم** اي تغذر المتصل كايضرب تقدم الضمير **على عامله**  
 نحو اياك ضربت لانه اذ تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال انما يكون باخر العامل  
 او المتصل كما تجزمه **او بالفصل** بين الضمير وعامله **لغرض** لا يحصل الية اذ لو حصل  
 لغيره لم يتحقق تغذر الاتصال نحو ما ضربت الانا وانا تغذر المتصل بالفصل **اذ الفصل**  
 تنافي الاتصال وتغذر الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل الية او **بالحذف** اي بحذف  
 عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به نحو اياك والشئ **او بلوز الفاعل**  
**معنويا** اي يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد **او يكون عامله حرفا**  
**والضمير مرفوع** نحو ما انت قائما ففوت ما يتصل به او الضمير المرفوع لا يتصل الا  
 بالفعل واما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز اتصاله بالحرف نحو  
 انتي وانتك ولي ذلك ثم قوله والضمير مبتداء وقوله مرفوع خبيث والجملة حال ولا يحتاج الى ضمير  
 الجملة في مثل هذا الموضع اجريت مجرى الظرف كما في قولك لقيتك والجملة مرفوعة اي وقت  
 قدم الجيش **او بلون** اي يكون الضمير مستندا اليه اي الى ذلك الضمير  
**صفتي** اي اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة **خرت تلك الصفة**  
**على غير منزهة له** اي على غير الذي تلك الصفة كائنة له نحو هذ زيد  
**ضاريتته** هي فند مبتداء وزيد مبتداء ثان وضاريتته خبر المبتداء الثاني وهو قاعل ضاريتته  
 فهي ضمير اسندت اليه ضاريتته وهي صفة جرت على غير من هي له فانما جرت على زيد حيث و  
 قعت خيرا له وهي صفة لهذ حيث قام الضمير بها فابرز الضمير وانما وجب ابراز الضمير حينئذ لخصو  
 اللبس في بعض الصور نحو زيد ضاريتته هو حيث لا يعار ان الفاعل زيد والمضروب عمرو او على العكس  
 فابرز الضمير ليبدل الانفصال الذي هو خلاف الاصل عودا الى البعيد الذي هو خلاف الاصل واما  
 حصل اللبس في هذه الصوق وجب ابراز الضمير وحصل صوت عدم اللبس في الصفات على صوت  
 اللبس طر اللباب كما في هذ زيد ضاريتته هي فانه يعلم ان الضاريتة هذ والمضروب زيد وهذا  
 عند البصير والكونية فلا يلزمون ابرازها في صوت عدم اللبس قياسا على الفعل فان قيل ما الفرق

بين الصفة التي جرت على غير من هو له وبين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير  
 في الصفة مطلقا عند البصير وحل صوتك عدم اللبس على صوتك اللبس وفي الفعل اقتصرت ابرازك على صوتك  
 اللبس يجوز زيدا ويضرب هو مجازا وهذا زيد تضربه حيث لا يجوز تضربه هو لعدم اللبس ولا يجوز فيه صوتك عدم اللبس على صوتك اللبس  
 اللبس فيل انما محل صوتك اللبس على صوتك اللبس في الصفات والافعال تحصل لا تقربها وبين الانواع في محال الضمير ولا يعكس ان الفعل  
 اولى بالتخفيف وذلك باستتار الضمير فيه ثم الحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة التجارية على غير من هي له وبين  
 الصفة التجارية على غير ما هي له لكنها ذكر الاصل وهو من المختصر بالعقلاء ثم لانزع عن بيان مواضع تقدير الاتصال  
 شرح في بيان امثلتها على الترتيب فقال **مثل اياك وضيت** مثال التقديم على عامله **وما**  
**ضربك الا ان** مثال الفصل لغرض **واياك والشرك** مثال حذف العامل اذا صله اتق  
 نفسك والشراي اتق نفسك ان تعرض للشرك واتق الشرك ان يهلكك على ما سبق بيانه في التحذير **وانا**  
**زيد** مثال كون العامل معنيا **وما انت قا** مثال كون العامل حرفا وانضمير مرفوع **وهي**  
**تزيد صاريتها** مثال الضمير الذي استدل عليه صفة جرت على غير من هي له فانه استدل  
 اليه الضمير التجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهو صفة طهيد حيث قام الضمير بها وانما اختار بالمشي  
 صوتك عدم اللبس لو استدل به على صوتك اللبس بخلاف ما لو عكس ثم انضمير البارز فاعل لا تاكيد والا كان  
 في صورته

الفصل لغرض وقيل هو تاكيد الضمير المستكن في ضاربتك لانه تاكيد كالمفعول كفاعل بديل الزيد ون العمرون  
 الضاربوهم نحن حيث جمع الضاربون ولو كان نحن فاعلا لضعف جمعه لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم  
 لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعف قام رجل قاعدون غلماة على ما عرف من قبل وروى عن الهمشري الزيد ون  
 العمرون ضارباهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل **واذا اجتمع ضمير**  
**وليس احدهما مرفوعا** الاول للحال اي والحال انه ليس احد الضميرين ضمير مرفوعا  
**فان كان احدهما اي احد الضميرين اعرف** من الآخر **وقدمت** اي قدمت الآخر  
**فلك الخيرة في الثاني** اي في اتصال الضمير الثاني المؤخر وانفصاله نحو **الذمهم**  
**اعطيتك** و **اعطيتك اياها** و **ضربك** و **ضربك اياك** اجتمع في المتبادر  
 ضمير ان كلاهما مرفوع لضمير ما في اعطيتك وجر الاول ونصب الثاني في ضربك واحدهما اعرف وهو ضمير  
 الخطاب في اعطيتك وياه المتكلم في ضربك وقدم الاعرف فيما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال  
 وانما ورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا فان  
 قيل قد سبق انه لا يسوغ المنفصل الا لتقدير المعنى فهنا لا يتخلوا اما ان تغذر الاتصال او لا اذا احد  
 الضميرين واقع لامالة فان تغذر وجب ان يتعين الانفصال وان لم يتغذر وجب ان يتعين الاتصال فها  
 وجه الجواز قيل تعارض فيه جهتا التغذر وعدم اما جهة التغذر في اعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضمير  
 وعامله وقد عرفت ان الفصل يتأني الاتصال واما جهة عدم التغذر في اعتبار عدم الفصل حكما لان تلك الفصل





فأعرف وإنما تركت النون في قولهم عساي حملا على لعل في النرجي والاكتر عساي مع النون وإنما تركت النون في قول الشاعر غدا مع قوم كعدي الطيسران ذهب القوم الكرام ليسى حملا على المغلي وأجاز الكوفيون ترك النون في فعل التعجب فقالوا أما أحسن وما أجل بترك النون **وانت مع النون في** أي في المضارع **ولدن وان واخواتها** من غير معين واللام في النون للعهد وفيه صفة النون أي أنت مع نون الاعراب الكافية في المضارع **ولدن وان واخواتها** سوي لبت ولعل وهي ان كان ولكن مخير بين ايتان النون وتركها نقول يضرب لبت ويضربوني ولدني بالتشديد وانى وانى وكلنى وكلنى وينبزي ويضربوني ولدني بالتخفيف وانى وانى وكانى وكلنى وانما استثنى لبت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء الجانبين ولا يستوي الجانبان فيهما بل ايتان في لبت والترك في لعل مختار كما قال الشيخ من بعد ويختار في لبت وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجها عن التخيير لعدم استواء الجانبين فيهما اللهم الا ان يقال التخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوازها ورجحان احدهما لا ينافي التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختيار الايتان كما في لبت واختيار الترك كما في لعل قسما من صورة التخيير فلا يدل كلام الشيخ بعد على خروج لبت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى الاستثناء ههنا وانما خير فيها بين الايتان والترك اما الايتان فللمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون البنائي الذي هو الاصل في البناء في لدن واما الترك فمخير لدن للخروج عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهر واما في المضارع مع نون الاعراب فعند لموق نون الثقيلة وفي لدن فلكونه اسما مستغنيا عن هذه النون فان قيل اجتماع النونات في ان وان وكان مسلم وفي لبت ولعل غير مسلم قيل اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما في لعل لان اللام تشبه النون لقربها في المخرج ولكونه موهولا على اخواتها وهي لعن وعن وان كما في لبت لكونه موهولا على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وهو اجتماع النونات ونحو الداعي الى ايتانها وهو قصد المحافظة على حركات البنائية والحمل على الاخوات خلاف الاصل لاختير فيه الايتان ولما ازداد المانع في لعل وهو انفة نقل كثر في الحروف مع ثقل اجتماع اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخرين الحرف واحد وهو العين اختير فيه الترك **ويختار لموق نون الوقائية لبت** من بين اخوات ان استعمل الايقال لبتى اذ لا يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يجذف النون في لبت الا لضرورة الشعر نحو قوله زيد الخليل كيتته جابر اذا قال لبتى اصافه وافقد بعض ما لي **وفي من وعن وقد و** **قط** وهما بمعنى حسب فيقال سى وعنى بالتشديد وقد في وقطى بمعنى حسي اى كفا في الايتان في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة حيث لا يلزم محافظة لانها ليست باصل في البناء والترك فيها قياسا على لموق السكون الا انما هو من **من** ومن الرجل **وعسها** اي عكس لبت **لعل** اي يختار فيما تركها فيقال لعل ان اللامات وكثر في الحروف وحدهم لبتى وحيث فتوحتهن واللام ساكنة وهو بمعنى حسب

لعمري فقال نجل بعضي كفا في كراهة لامساكنة قبل النون **وتوسط بين المبتدأ والخبر قبل**  
**دخول العوامل اللفظية** عليها من نحو كان وان وعلت واخواننا وفرعها من نحو ما  
 ولا المشبه بغير بليس **وبعد ها** ان بعد دخول العوامل اللفظية **صيغة مرفوع منفصل**

نحو زيد هو القايم وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور **والجواب** هو القايم وما زيد هو الكريم وانا قال صيغة  
 مرفوع منفصل وليقل ضمير مرفوع منفصل لكان الاختلاف في كونه ضميرا على ما سبب نزول لا يمكن الاختلاف  
 في كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم في المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة والجماز لانها قبل دخول العوامل  
 عليها ما مبتدأ وخبر حقيقة وبعد دخولها جماز من باب تسمية الشيء باعتبار ما كان قبل الجمع  
 بينهما ما جاز باختلاف الجهة بيانه ان عدم جواز الجمع بينهما للتناق في ولا تنا في عند اختلاف الجهة اي عند  
 اختلاف القرين كما يقال لانتم ما لكم ابون عقد او طيا فانه ايدي بقوله ما لكم الحقيقة بقرينة قوله وطيا  
 والجماز بقرينة قوله عقدا ومنه قوله تع وان كانوا اخوة رجالا او نساء عند من يجوز الجمع بينهما حيث  
 ايدي بالاخوة الاخوة والاقوات بقرينة قوله بعد ها رجالا ونساء فكذا انها يراد بالمبتدأ والخبر الحقيقة  
 بقرينة قوله قبل العوامل والجماز بقرينة قوله وبعدها ويمكن ان يحمل الكلام على عموم الجماز فيجوز الكلام  
 عند الكل فيراد بالمبتدأ المستند اليه المقدم وبالخبر للسند الموح بالمرتبة او يراد بالمبتدأ الخبر الاول  
 من الجملة الاسمية وبالخبر الخبر الثاني ممتا او نحو ذلك مما يصح او يقال ان الاشكال انما يتوجه اذا كان الطرف  
 احق قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتدأ والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال  
 اصلا كما للطرف في قولك رايت هذا الشباب في شبابه وصياحه متعلق بقوله رايت وليس بصفة للشباب  
 قطعا هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة فافهم واما تحيت صيغة المرفوع لانها ال على الخبر لان مرفوعين  
 كثير في كلامهم واما تحيت صيغة المرفوع لتفصيل كانه امر في موضوع على صوت الانفصال واسم مبتدأ  
 والمبتدأ اذا كان ضميرا كان الانفصال وقوله **المبتدأ** صفة اخرى اي مطابق له في الافراد والاشتراك

والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة نحو زيد هو القايم والزيدان هما القايمان  
 والزيدون هم القايمون وهذا القايم وان ترن انا اقر منك وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور **والجواب**  
 واما كان مطابقا للمبتدأ لكونه عيانا عنه وقوله **وليس فضلا** الجملة صفة اخرى اي تسمى  
 تلك الصيغة فضلا واما يتوسط هكذا الصيغة بين المبتدأ والخبر **لتفضل تلك الصيغة** **بقرينة**  
**نعتا وخبر** او ليفيد نوعا من التاكيد هذا على التوسط لاعلة التسمية لان هذا الغرض لا يحصل  
 بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور في المتن ثم قال الخليل وسيبويه انما يسمى فضلا لانه يفصل بين ما قبل  
 وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في خبر الاول ونيسر من صفاته وتممته وقال المتأخرون انما يسمى فضلا  
 لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت وما ل كلا الوجهين واحدا واما الفرق في العيانا وهذه التسمية  
 عند البصريين والكوفيين يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت  
 والضمير في قوله كونه عيانا الى الخبر وان كان المذكور سابقا للمبتدأ والخبر لتعيينه بالقرينة



اذ هي المتعين اصل خبر المفعول دون المبتدأ ويمكن ان يجاد الخبر الى ما بعد جموعته المقام اي بين كونه مفعولا  
 مقبولا نقتضى ان حال اوجبه لكونه قال قيل الاحتياج الى الفصل ان يكون اذا امتد اعراب المبتدأ والخبر وكان المبتدأ  
 ظاهر المصنوع للبسر نحو زيد هو القائم اما اذا اختلف اعرابهما نحو زيد هو القائم وكان زيد هو القائم او كان المبتدأ ضميرا  
 نحو كنت انت الرقيب واذ هو الفجر الخبر فلا احتياج اليه لعدم البسر قبله حصر البسر في بعض الصور حين صورته عدم  
 البسر على صورة اهل الباطن والشرط اي شرط هذا للتوسط او شرط الفصل او شرط المذكور من الصيغة ان  
**يكون الخبر اى خبر المبتدأ معرفة او ملحقا بالمعرفة مثلا افعل متركب او ما شرط ان يكون الخبر معرفة**  
 لان الفصل اما يحتاج اليه اذا كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلينس الخبر المقت فلا يحتاج الى الفصل واقل  
 من ذلك اما خبر المعرفة لا يحتاج دخول اللام فيه لقيامه في مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لابقا زيدا الا فصل  
 من عمر فاجاز ابو عمار المآل وقوعه قبل المضارع لمتشابهة الاسم المعرفة في امتناع دخول اللام فيه كقوله تعالى  
 ومكر اولئك هيبو واجب بانه لا يتعين في الآية كونه فضلا لاحقا لان يكون مبتدأ وما بعد خبره او توكيدا لما قبله  
 كما في قوله تعالى وانه هو اهلكك اليك وانه هو امان واى متساويان **زيد هو افضل من عمر** وهذا  
 مثال كون الخبر افضل من تاما ذكر مثلا كون الخبر مفعول من كذا فعل فتقول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر  
 قبل العوض مع انما اصلان لان الفصل اما يحتاج اليه فيهما لرفع البسر بخلاف كون الخبر افضل من كذا وكون الخبر بعد  
 العوامل فانما اعمال لعدم الاحتياج فيها الى الفصل لعدم البسر فيها غالبا فاختار بالتمثيل للفرق في استدل  
 على الاصلين بخلاف ما عكس وكان كون الخبر معرفة وكون الخبر قبل العوامل مستغنيان عن المثال لكثرة تماثلها بخلاف  
 المفعولين فانما يحتاجان الى المثال لقلتهما **واما موضع له** اى اصل ضمير الفصل من اعراب **عند**  
**التحليل** لانه عنك حرف على صيغة الضمير وضع للفصل يتغير بتغير المبتدأ فيكون بمثابة كاف الخطاب وذلك  
 ذلكا ذلك وقام الخطاب فانت انتما انتم فلما ان هذه الحروف اصل لها من اعراب فكذا هيها وعند بعضهم  
 اسم مفعول ليس مفعول ولا عامل واستبعد التحليل الغاء الاسم وقوله هذا التحليل متعلق بقوله له لكونه ظرفا  
 مستقرا اى الاموضع كائن له هذا التحليل او متعلق ببعض الخى اى انتقع الموضع له عند التحليل **وبعض**  
**المرجعية** اى ضمير الفصل مبتدأ وما بعد خبره **خبره** يجوز ان يكون قوله خبره  
 بالرفع فيكون قوله ما بعد مبتدأ وقوله خبره خبره وبجملة حال ويجوز ان يكون بال نصب فيكون ما بعد  
 على اول مفعول يمس وخبره عطفت على تالي مفعول يجعل اى بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ مفعول  
 ما بعد خبره فلا ينصب في انت انت الرقيب وعلمت زيد اى الملتظون وبعضهم يجعل هذا الضمير كليا **المقتضى**  
 وادبانه يجوز دخول اللام لا مبتدأ على هذا الضمير لو كان توكيدا لما جار ذلك فدخل اللام منه كونه توكيدا  
 وبعضهم يجعل تاجلا ما بعد في اعراب ويرى ان كون الشيء تاجلا ما بعد ليس مفعولا في كلامهم على انه  
 ينتظر بقوله كنت انت الرقيب فاذا الرقيب مقبوع وانت ضمير رفع ولو كان ضمير الفصل تاجلا ما بعد  
 لوجب خلافه بالتحالف المتبوع فوجب ان يكون كنت يا ا الرقيب وكذا ينتظر نحو كان زيد هو قائم  
 وعلمت زيد احوال المنظر فانه لو كان تاجلا ما بعد لوجب ان يكون تاجلا ما بعد المنظر ان المتبوع منصوب

بأنه لا ينفصل

اتباع ضمير منصوب وهذا التقدير يجوز على من يجعل تأكيد الما قبله ايضا لان لو كان تأكيد الما قبله لوجب ان يقال ان زيد اياه الله امر وعلمت زيد اياه المنطلق لان التأكيد ابد يتبع المؤكدة والضمير ان يقول هذا من باب استعارة  
الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في ضربتك انت وانما تعينت الاستعارة لما ستر ان الضمير المرفوع ادل على التخيير  
لان مرفوعه كثيرة في كلامهم ثم افرغ عن بيان ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الشان والفقته فقال و  
**يتقدم قبل جملة ضمير غائب مرفوع على انه صفة ضمير ليسه ضمير الشان**  
**الفقته يفسر الجملة صفة اخرى** لقوله ضمير اي يسه ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا لقوله تعالى  
قل هو الله احد وضمير الفقته ان كان مؤنثا لقوله تعالى ولما كان له انجيله علمه بنى اسرائيل اي اوله تكن الفقته  
واما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والابحار لان ذكر الشيء ميمما ثم ذكره مفصلا يوجب انفس تقطعا واحلا  
ولذلك يفوت الكلام من السامع عند غفلته واماي يسه هذا الضمير ضمير الشان والفقته لانه عائد الى ما هو الجهد  
في الذهن من شان او فقته وقيل انما يسه ضمير الشان لان هذا الضمير يجوز دخوله الا في كلامه له شان عظيم فلا  
يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيامه امر اعطاه وقع في قلوب الناس ويختار تانيث هذا الضمير لوجه  
الفقته اذا كان في الجملة المفسرة مؤنثا غير فصلته لقصده المناسبة لقصده انداج ذلك المؤنث لقوله  
فانما لا تفرق الابصار فان قيل قوله قبل حتمولا فائدة في اذ الغرض من يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب  
ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقدم الوقوع مقدما واريد به هنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل  
الجملة كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبيك ليلا حيث اراد بالاستمرار مجرد الاذهاب بالليل بل لانه  
قوله ليلا اي ويقع قبل الجملة ضمير غائب ويكفر ان يخاله القليلة ان استفيد بقوله يتقدم لكنه صرح بتأكيد التقدم  
لان تقدم الضمير على معاده غير ظاهر في الجوى ان يؤكد وقوله يسه صفة بعد صفة لقوله ضمير غائب اي يفسر ذلك  
الضمير كما يسه **بالحال** الطرف صفة الجملة اي بالجملة الكاشفة او الواقفة بعلم اي بعد ذلك الضمير وانما  
وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان والفقته وذلك لا يكون الا جملة والقرائن يجوز تهيئها با  
لمفرد لما اول بالجملة مما كان قايما للزوال وانما لا يبالى بالجملة دون بيان الموضوع موضع الضمير لانه لا يفرق بين  
في الذهن لان عود ضمير الشان الى الجملة خلافها على شان الضمير وكان من مضان التأكيد وانما ذكر قوله بعد  
مع انه مستند له بقوله ويتقدم الجملة لكان التأكيد لما **ويكون منفصلا ومتصلا**  
**ومستترا او بارزا** فقوله يكون منفصلا ومتصلا لتفسير ضمير الشان والفقته وقوله مستترا وبارزا  
تفسير المنفصل اي يكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا مستترا وذلك المنفصل او بارزا **على حسب العوامل**  
اي انفصاله واتصاله مستترا كان او بارزا على حسب العوامل فان كان عاملا معنويا بل كان الضمير مقبلا كان  
منفصلا لغوات ما يتصل به نحو هو زيد قائم وان كان عاملا عطفا فان كان حليا لاستمرار الضمير كان مستترا نحو  
كان زيد قائم والاية تراى ان كان الضمير منصوبا وعاملا فعل او حرف كان الضمير بارزا  
نحو سمعت زيدا قائم ونزله نطقه بقول الشيخ هو زيد قائم مثل النضر وكان زيد  
قائم مثل المنفصل المستترا **وان زيد قائم مثال المنفصل البارز وحده اي ضمير الشان**

حاله كونه منصوبا ضعيفا لعدم الدليل عليه بعد حذره لان الخبر كلام مستقل ليس فيه رابطا والجواز لكونه على صوت الفصاحة ولما قل ان يقول قد يقوم الدليل عليه بعد حذره كرفع زيد في ان زيد قائم وانما قال منصوبا لان حذره من فاعلا يجوز لان كان فاعلا فظاهر وان كان مبتدأ فلعلم الدليل عليه بعد حذره على ما مر مع كونه ركنا **الامع ان** مستثنى مفرغ اي ضعيف مع كل عامل الرفع ان المفتوحة **اذ** اخفت ظرف لقوله الامع ان لمعنى المقارنة او لمعنى الاستثناء اي الامقر وتا بان وقت تخفيفها واستثنى وقت تخفيفها **فانما** اي فان حذره **لا** اما القول بوجود هذا الضمير فلان ان للكسوة والمفتوحة كل واحد منهما يعلان لمساختهما الفعل على ما عرف لكن المفتوحة اقوى شبهة من الكسوة به كان صيغة مثل صيغتها مد وشدة نقلنا بوجود هذا الضمير ليكون ان المفتوحة عاملة اعتبار القوة مشبهها بالفعل واما امتناع التلغظ بهذا الضمير فكونا المقابلة صوتا محلا بتخفيفها وتغيير صورتها مقالة قوله تعالى واخرجهم ان الحمد لله رب العالمين **الاشارة** ما وضع لشار اليه كقوله ما جنس وقوله لشار اليه فضل خرج بغير اسم الاشارة قال قيل ان اريد بقوله لشار اليه الاشارة الاصطلاحية لغير تعريف الشيء بايساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة في المحدود اصطلاحية وان اريد بالاشارة اللغوية كما يستقيم التعريف حيث يدخل فيه ضمير الغائب و المعهود وغيرهما قيل للمراد الاول والتعريف لفظ وهو تعريف لفظ بلفظ اخر منه او يقال الاشارة في المحدود لغوية في الاصل صار هي جزء المحدود للمحدود اسمها الاشارة لا الاشارة او يقال المراد الثاني ويخرج ضمير الغائب ويصح باعتبار الحبيبية فان ضمير الغائب وان وضع للاشارة الى شيء بالمعنى اللغوي لكنه لا يقدرا فيه ذلك بل يقصد كونه غائب مقدم الذكر او يقال المراد بالاشارة الحبيبية وهو الاشارة بالجوارج اي ما وضع لشار اليه اشارة حبيبية فلا يرد ضمير الغائب ويصح فانه يشير الى المعاد اشارة ذهنية ويرد عليه في ذلك الله قال الله تعالى منيرة عن الاشارة الحبيبية واجيب بانه محمول على التعميم **وهذا اللبس** ولما قل ان يقول لا يستقيم جعل قوله ذ اخرج الفول وهي اذ لم يعطف على افعال من سائر اسما الاشارة فلا يصح جعل ذ ا على الضمير العائد الى اسما الاشارة ويمكن ان يجعل كلام الشير على تاويل وقسار وذ ا لربها احد ها ان قوله ذ مبتدأ محذوف الخبر اي ذ ا و حسنه وانما جعله مبتدأ لانه ان قوله ذ ا مبتدأ وذ ا خبره محذوف للمعطوف اي ذ ا و احواله وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اي وهو للمذكر ولما قل كذا والثالث ان قوله ذ ا مبتدأ وقوله ذ ا مبتدأ فان محذوف الخبر اي ذ ا و مناه ذ ا والخبر المبتدأ هو الاول وقوله للمذكر صفة ذ ا الراجح ان قوله ذ ا مبتدأ وذ ا مبتدأ ثان وللمذكر خبر ذ ا وقوله ذ ا مبتدأ هو الثاني الضمير ذ ا واما للمذكر محذوف الخبر اي ذ ا للمذكر والذي انشاءه وقوله ذ ا و ذ ا بل من الوصول المحذوف فانه يختلف في ذ ا فقال ان يشترط ان يكون ذ ا كلمة تناسخه وهي ذ من وما فلا يحتاج ان يبين اصله وقيل بان احكام الاسماء للمفصلة بالذات في هذه الكلمة حيث يختلف جمعها

هذا الكلام في قوله

فكبيراً ونشأوا فراداً وتثنيةً ومجا حيث يقال في الفرج المذكور ذى وفي الموث ذى وفي المثنى ذان وفي الجمع  
أولاً وهذا الية التقريف والتمكن وغلبة أحكام الأسماء المتكتمة والتمسك بجمع كوربها تشابيهة لأن بناء الاسم  
المتكتم لا يكون أقل من القدر الصالح فلا بد من بيان أصله وقيل أصله ذو وبالواو الثانية اعتباطاً أى بغير  
علته موجبة وقلبت الواو الأولى الفالحة وانفتح ما قبلها أى تشابهة الحروف فى الامتياز فذهب المتكتمون  
للبناء فصار ذاً وقيل نظر لأنه لو كان أصله ذو ولو وجب أن يكون تثنيةً ذو وان كعصوان تشبته عصا وأوجب بأنه انما يقبل  
تثنيةً ذو وان فقاين الاسم المتكتم وغيره وذلك لأن المثنى فى غير المتكتم صيغة من جملة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى  
أصله وقيل أصله ذى يى بالياء فمنذ فت الياء الاخيرة اعتباطاً وقلبت الأولى الفالحة وانفتح ما قبلها وقيل نظر  
لأنه لو كان أصله ذى بالواجب ان يكون تثنيةً ذيان كرجان تثنيةً رحي وقيل أصله ذوى بفتح العين فمنذ فت الياء  
وقلب الواو الفاء وقيل اسم الإشارة الذال وحدها والالف زنة **ولم تنال** أى مثنى ذان رفعا  
**وذان** نصبا وجرّاً واختلف النحاة فى مشناه فذهب الاكثر الى بئانه لقيام علة البناء وهى مشابهة  
الحرف فى الاحتياج وقيل معرب لأن آخره يختلف باختلاف العوامل والأول أصح لأن بناء الواحد والنجم اعنى  
ذو هو لام شاهد صدق على بناء المثنى وعلى ان اختلافه صيغة وضع غير مضاف الى العامل كما اختلاف صيغة الضاير  
مثل انا وأياى فيكون ذان صيغة من جملة المثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذان صيغة من جملة المثنى المنصوب  
كانا وأياى وكذا الخلاف فى اللذان والذيين وقد سبق ذكره فى حكم العرب **والموث تاوية**  
**وته وذى وذة وذيه وتمى** بقلب ذال تاء فى تا بقلب الالف ياء فى ذى و  
هاء فى ذة وبالجمع بين القلبين فى تى وته يعنى ان ذال قلبت تاء والفاء قلبت ياء فى تى وهاء فى ته وبالجمع بين  
البدلين فى ذهى وتمى يعنى ان الفاء قلبت هاء وباء **ولم تنال** أى مثنى الموث فان رفعا وتين  
نصبا وجرّاً على الخلاف المذكور فى ذان وذين **وجمعها** أى جمع المذكور والمؤنث عاقلان أو غير عاقل  
**اولاً صد أو فصر** أى سواء كان عدوداً أو مقصوراً والمقصود يكتب بالياء وقد يتون الممدود  
مكسوراً كصير ان كان اوله معرفة وصيه منوناً كتركى لفادة البعد وتنزله بالبعد منزلة النكرة **ولم تنال**  
أى يدخل فى اول اسماء الاشارة **حرف التثنية** وهى الهاء لأن الاشارة لا يلامر تنبيهه للمخاطب أو لا  
يقال هذا وهذان وهاتان وهاتان وهؤلاء **ويتقبلها** أى يتقبلها بآخر الاسماء الاشارة  
**حرف الخطاب** ليدل على الحول المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يقال  
ذالك ذانك وتلك تانكما وأولئك والذليل على حرفه امتناع وقوع الظاهر موقعه وقيل نظر لأن ضمير الفعل ايضا  
يتمتع وقوع الظاهر فى موقعه كل استنار ضمير الفاعل ويذكره ويجب بانه وان امتنع ذلك لكنه لما وجد فيه دليل  
الاسمية وهو الاستناد اليه كالمسماة **وهى خمسة** فى خمسة احوال الخطاب خمسة وهى  
كما ذكرنا فى خمسة اسماء الاشارة وهى ذان وذاو وان واو لا **فيكون** المجموع بضرب اسماء  
الاشارة الخمسة فى حروف الخطاب الخمسة **خمس وعشرون** خطاباً وهى اثنان وخمسة  
ان يكون حروف الخطاب ستة واشتراك خطاب الاثنان فى خمسة حروف يذكروا بواحد ومنها

اعتبر التثنية لثالث العدد المعروف ان يابن الطراد من التثنية الى العشرة على عكس تاييد جميع الاشياء **وهي** اي  
 تلك الخمسة والعشرون **ذالك الخ اكن** كلمة ههنا استفهامية ومعناه ذاك وما سواه الى ذاك فلا  
 يخرج ما بعد ها عن حكمها قبلها **وذالك وما سواه الخ اكن** بتخفيف النون وتشديد ها قال  
 الله تعالى فذالك برهانان من ربك وجه التشديد سند كرا بعد اسطر **وكن ذالك البوائى** اي  
 تارك الى تارك وكذلك سائر لغاتها وتارك الى تارك واولئك الى اولئك **ويقال ذالقريب**  
 اي للمشار اليه القريب **وذلك للبعيد** اي للمشار اليه البعيد **وذلك للمتوسط**  
 اي للمشار اليه المتوسط اي الذي بين القريب والبعيد **وتما قال** هكذا المتناسبة بين قلة المسافة وقلة  
 الحروف وكتلة المسافة وكتلة الحروف **وتما اخذ** للمتوسط عن الطرفين والظاهر ان يدرك في الوسط لتوقف  
 معرفة على معرفة الطرفين **وتما احال** المصنف الفرق الى غير ما حيث قال ويقال ذالقريب آله ولم يقل ذالقريب  
 آله لان المراد اي كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذامكان اخويه وبالعكس لم يتخلف مذهبه واحال الى غير ما  
 ويقال **وتلك وذالك وتلك مشددتين واولئك مشددتين**  
 خبر لقوله وتلك وما عطف عليها لفظ تلك وما عطف مثل لفظ ذلك في افادة البعد وقال الاذ ليسى كاذق  
 بين تشديد النون وتخفيفها قرا وبعيد او النخاعة فزرو او ذلك مذهب المبرج وجه التشديد ان احدى النونين  
 فيها نون القشيتية والاخرى بدل من اللام المحذوفة في الواحد عند المبرج وعوض من الالف المحذوفة في  
 الواحد عند غير ما لان الالف فيها الف القشيتية لالف الواحد وانتصاب قوله مشددتين على ان خبر كان المحذوف  
 اي ان كانتا مشددتين وينظر لان حذف كان بدون حرف الشرط سماعي وقيل انه حال من ذالك وتلك المحكوم  
 عليها بماثلة ذلك فيكونان فاعلين معني وفيه ايضا نظر لان معنى المماثلة في مثل ذلك عامل معنوي والحال كما  
 يتقدم على العامل المعنوي **واما ترفقة** التاء وتشديد الميم **وهنا** بضم الهاء وتخفيف النون  
**وهنا بفتح الهاء** وتشديد النون وهو الاكثر وماء بكسر الهاء ايضا **فالمكان** اي فلا تشابه  
 الى المكان خاصة اي اخصه خاصة اي خصوصا وبجمله موكفة يعنى ان هذه الاسماء التثنية للاشارة  
 الى مكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان لكن هنا يشار بها الى المكان القريب وههنا وههنا الى المتوس  
 وثم وههنا مشددة وههنا الى البعيد **واما قولهم** قال لكذا ومن ثم قلت كذا فلا اشارة الى المكان الاعتباري  
**الموصول** بنى الموصول لانه يفتقر الى الصلة ناشية الحرف في الافتقار الى الغير **مالا يتم**  
**جزء** من الكلام اي مبتداء او خبر او فعلا او محو ذلك وانتصابه على التمييز اي لا يخرج شيئا او حال اي  
 لا يتم حال كونه جزء من الكلام **الا بصلته** وعائل مستثنى مفرقة اي لا يتم شي الا بصلته و  
 عائل من الصلة فان قيل ان اريد الصلة الماخوذة في تعريف الموصول اللغوية لا يتم المحذوف بلزوم الاجمال و  
 الاشكال في المحذوف وان اريد الاصطلاحية فاما ان يوجد الموصول في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة الحوية  
 المبني للموصول اذ لم يوجد بان يقال الصلة هي الجملة الحوية وعلى الاول يلزم الدور في المراد بالموصول الكمال  
 اصلاحي وعلى الثاني يلزم ان يكون كل جملة حوية صلة وليس كذلك قيل المراد بالاصطلاح وليس تعريفها

بم

باعتبار أخذ الصلة فيه من باب تعريف الشيء بنفسه بل هو من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تفسير اخر من غير ان يعود الى المحل ود حتى يلزم الدور كما يقال العالم من قامه العلم ثم قال العلم صفة تليق بها المذكور لمن قامت هي به فكذلك هنا قال الموصول ما لا يخرج عن الاصله ثم قصر الصلة بقوله وصلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو اخص منه ولا يلزم منه ان يبيح كل جملة خبرية صفة بل كل جملة خبرية لا يتر الموصول جزء ابد ونها بكتابة التفسير فافهم وقال للصنف ٩ اريد بالصلوة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحى وبيده نظر لانه لو لم يرد الاصطلاحية لاتيتم المحل ويأتيها الاجمال والاشكال في المحل على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلته ولم اقل بجملة كما قال الراجح حتى جريا على اصطلاحهم فبيننا قاض كلامه فان قيل الموصول كما لا يخرج من الكلام الاصله وعائد مخرج له الذي قام الولى كذلك لا يتر فضله في الكلام الا بما نحو صيرت الذي قام ابو جابره فباوجه تخصيص الجرحية قيل الجرح اعلم من الركن فبيننا اول الفضلة لانها ايضا جرح الكلام وان لم يكن ركنها فبوت الكلام بقوته فان قيل لو قال ما لا يخرج عن الامله خبرية وضمير له كان اخضر واوخر قيل انه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب البلاغة او يقال انه قصد بيان الاسم المصطلح عليه تلك الجملة ولذلك الضمير وقيل انما قال بصلته اخترا عن الاسماء التي يخرج جزء من الكلام بدون صلته نحو زيد وولده وانما قال وعائد اخترا عن بعض الظروف المضاف الى الجملة بحيث واذا اذ هذه الاسماء على الير يخرج عن الاصله بعد هالكتها لا يحتاج الى عائد وليست بموصولة في الاصطلاح وفيه نظر لانه اذا اريد بالصله الاصطلاحية لا يحتاج الى خرجها الى قيد اخر لان جملة لا تسمى صفة اصطلاحا ولو اريد بكلمة مأكلة كان قوله وعائد اخترا انا عن الموصول الحرفى وهو ان وما وكي المصدريات واذا اريد بها الاسم بدلالة مورد التفسير كان ذلك خارجا عنها **وصلة** اى صلة الموصول **جملة خبرية** معلومة مضمومة للمخاطب وانما وجب ان يكون صلة مستلزما لان وضع الذى والى وشتاهما ومجموعهما معرض وصف للمخاطب بل جعل فعل اخواتها عليها وانما وجب ان يكون معلومته للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شائها ان تكون معلومة للمخاطب قل اجراؤها على الموصوف فلذلك جاء فى الذى قام الا لمن عرف قوامها وجهل مجيئها فان قيل الموصول مخرف فكيف تبين بالحجاء وتكون على ما عرف قيل كخبرية اذ قد قيدت الذكره ما لا تفيده المعرفة **وعائد ضمير** اى للموصول وانما احتاج الى عائد ليربط الصلة بالموصول والا كانت اجنبية غير مقيدة **وصلة الالف واللام** وهما من الذى والى صارتا بهما للتخفيف **اسم فاعل او مفعول** وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمنزلة ما جاز وان لم تكونا بمعنى الفعل لماح وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل والمفعول كالى اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو انما يدخل فى الجملة لكنها يشبه اللام الحرفية اعنى لام التعريف موقوفة وهو انما يدخل المفرد فيجعلت صلة ما كانا جرح معنى موقوفة على بالحقيقة الشبهه لاصفة شبيهة لتقسيم مشابها بها بالفعل ولا اسم تفتير لانه ليس معنى الفعل بسبب الزيادة المصدرية لا يفيد بالفعل الا بتضمنه ان وهو معناه التفتير المفرد وانما هو الاضرب ان يكون على اللام للموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف

وطا وديس ان يكون ذلك جملة خبرية لان الاختيار ان يكون صلة فاعلا

لا يحتمل الاعراب نقلها الي الصلتهما واعربت بغيرها كما في الاكاشرة بمعنى العير على ما مر في باب الاستثناء  
 فقيل جاء في الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب وهي اي الموصولات **الذات** للمفرد  
**المذكر والتي** مسبوقة المؤنث **واللذان** لثنى المذكر **واللتان** لثنى المؤنث مطلقا  
 بالالف **رضا واليام** ضميا **وجرا والاولى** على وزن العطف والمعدى **واللذين**  
 كلاهما جمع المذكر **واللهي واللام واللاتي واللاتي واللاتي**  
 كلاهما جمع المؤنث **وزيها** وما بمعنى الذي يستوي فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث  
 غير ان من يختص بذوي العلوم والخبر جابط في الحقيقة وقد يستعمل احدهما مكان الاخرى مجازا  
**وامي** للمذكر بمعنى الذي كقوله تعالى ايم الله على الرحمن عتبا **وايتي** للمؤنث بمعنى التي نحو ايتي  
 احسن من ههنا عندي **وذو الطائفة** **ذو المنسوبة** الى بقى طى اي ذوالتي يستعملها  
 بنو طى بمعنى الذي والذو اشر اعلم ان ذويهمي لمعينين بمعنى صاحب كما مر في الاسماء الستة ومعنى الذي  
 والقي في لغة بنو طى وهو المراد هنا والفرق بينه ما ان الاول لمعبر عنه وهذا مبنية لا يتغير بقول جاء في  
 ذوقام ورايت ذوقام ومررت بذوقام ويستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والمثنى والجمع  
 والغائب والحاضر كقوله محذوف لثني تغير بعض ما صنعته ولا يتغير للعظم ذوانا عازفا اي للعظم  
 الذي انا عازفك وكقول الآخر فان الماء ابي وجدي وميري ذوحرف وذوطويت اي التي تحفر بنا والتي  
 طويتنا **وذابعد** **ماللاستفهام** نحو ماذا صنعت اي اي شئ الذي صنعتها وكذا بعد  
 من الاستفهامية فمن ذا اكرهت وقيل ان ذامن الموصولات مطلقا **والالف واللام**  
 عطف على ما ذكر من الموصولات فان قيل قوله والالف واللام يوهم ان كلامنا موصول وليس  
 الا كذا ذلك بل هي موصولة قيل **الجمع** **بجوف الجمع** **كالمجمع** **بالمفرد** **الجمع** **كانه** **قال** **ومجوعها** **والعائد**  
**المفعول نحو رجل** **فما** اي الضمير العائد عن الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا  
 كان مفعولا لقوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا اي بعث الله رسولا وانما جاز حذف مثل هذا  
 الضمير لوصول العاربه لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى ان  
 المحذوف ضمير لا ظاهر مع كونه فضلا بخلاف ما اذا لم يكن الضمير محتاجا اليه حيث لا دليل حينئذ  
 على حذف الضمير بموصول الغرض وهو الاختصار بحذف الظاهر الذي هو الاصل فلا حاجة الى حذف  
 الضمير الذي هو خلاف الاصل وذلك بان لا يكون عايدا الى الموصول نحو سمع الله من جنك او اعدا اليه  
 ضمير آخر ايضا كما عرفت نحو الذي ضربت عنك غلاما وميخلائم سنة الله للموصول له ظهور الموصول فيها  
 فالضمير اجد ولاكل موصوليتها وبخلاف ما اذا كان في الصلة ضمير افعال لا يحدد فالحاصل  
 ان العائد الى الموصول غير اللام اذا كان فضلا ولا يكون ضمير بواحد يجوز حذفه للدلالة الموصول عليه بخلاف  
 ما اذا كان ضمير سواء نحو الذي ضربت عنك غلاما بخلاف العائد الى غير الموصول نحو سمع الله  
 لن جنك فلن الضمير عائد الى غير الموصول فلا يجوز حذفه من غير ان يحدد الموصول على الحذف

لاستعانة عند فاذا قلنا سمع الله لمن حمد قاصدا لقوله لمن حمد على ما هو شأن من يقصد اتباع المستند  
كان هذا غير جائز من جهة التعلل ومردف الضمير المستغنى عنه راذا فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن  
فبغني ان يقصد الصلوة كما جاء في بعض الروايات وبمخلاف هذه اللفظ الموصول المحذوف وهو الموصول  
فيها والضمير احد دلائل موصوليها فان قيل اي حاجة الى ذلك الموصول عليه فلم لا يجوز حذف العائد  
المفعول اذا كان في الصلة ضمير ان او كان الضمير عائدا الى غير الموصول قيل الاصل ان الضمير وان كان  
فضله لا يمحذف لان الاضمار خلاف الهمل وانما وضعت القماير للاختصار وبعد المحذف يستوى  
الظاهر الضمير فلا حاجة الى ارتكاب مخالفتي الاصل الاضمار والمحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار  
بمحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا اجتمع الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول يجوز  
حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الاصل وهما الاضمار والمحذف قطع هذا التحقيق لظهور اللام  
في العائد للعهد اي العائد الذي لا يقر الموصول الا به فخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه المتقد  
وانما قيد العائد بالمفعول للخروج عن العائد الذي هو فاعل وقية نظرا لانه كما يخرج العائد الذي هو فاعل يخرج  
العائد الذي هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان حيزه غير حيزه في صلة اي مطلقا نحو قوله تعالى ايمم اشهد  
على الحجر عتيا اي هو اشهد وفي صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وهو في السماء الر وفي الارض الا اي الذي هو  
في السماء المحذوف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليهما فانما قيد المفعول ثم اعلم ان العائد للمفعول  
يجوز حذفه الا اذا كان العائد ضميرا متفصلا واقصا بعد الالتماس الذي ما ضربت الاياه فحيتيد لا يجوز  
حذفه او لو حذف لا يعلم انه محذوف ضمير متفصل بعد الالتماس ان يكون المحذوف ضميرا متفصلا قبل  
الا وحيتيد يفوت الغرض من الذي لاجل الانفصال فقدم جواز المحذف ههنا للمانع **و اذا**  
**اخبرت** عن شئ هو جزء جمل **بالذي** او بالتي الباء للاستعانة باستعانة كلمة الذي  
وليست بصلة الاجناس الذي مخبر عنها لا ضمير بها **صدر** قها الجملة الفعلية مع ما عطف  
عليه جزء الشرط فلن قيل الخبر يجب ان يكون متاخرا عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل معناه  
واذا اردت ان تخبر عن شئ باستعانة الذي او باستعانة الذي وهذا الشرط مقدم على الخبر لا محالة اي  
او قعت كلمة الذي في صلة الخبر **وجعلت** موضع **المخبر عنها** اي في موضع الذي  
فقد اخبر عنها ضمير لها اي كلمة الذي **واخرت** خبر عنها اي اخبرت المخبر عنها  
حال كون خبر عنها اي عن الذي **فاذا اخبرت** الفاء للتفسير او للتغليل اي فاذا اردت  
الاخبار عن زيد من خبرت زيد **ابالذي** الجار والمجرور صفة زيد اي عن زيد الكائن من  
خبرت زيد او كلمة من تبعيضية اي عن زيد الذي هو بعض هذا التركيب **قلت الذي**  
**ضميرها** زيد بنقصير الذي وجعل الضمير في موضع زيد و تاخير زيد خبر الذي ولذلك  
اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية المتصرفة خاصة اي  
خصت الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي ضوم اليضربها و صلتها و



**اسم الفاعل او المفعول** من الفعل الذي في الجملة الفعلية اذ لا يجر بناهما  
من جملة اسمية فاذا اخبر عن زيد من ضرب زيد باللام قلت الضاربه انا زيد واذا اخبرت عن زيد من  
قام زيد بما قلت القائم زيد **واذا اتعد امرها** اي من الامور المذكورة اي شرط من الشرط  
المذكورة وهي تصدير الذي وجعل الضمير موضع الخبر منه وتاخير الخبر عنه خبرها **تعد الاخبار** المذكورة  
الاخبار بالذي **وتشتر اي من اجل انه** اذا تعدل منها تعدل الاخبار **امتنع** الاخبار بالذي في  
**ضمير الشان** نحو هو زيد قائم حتى العبارة ان يقول ومن ثم امتنع عن ضمير الشان لان ضمير الشان محبزه لا  
محبزه الا انه جعل المحبزه ظرفا على الامتناع على نحو الجاهة في الصداق وانا في حاجتك وانا امتنع الاخبار بالذي  
عن ضمير الشان لامتناع تاخير خبره عن الذي بان يقال الذي هو زيد قائم هو لانه يستلزم التقدم على  
الجملة المنسقة واما بقاء بالتفريع من الاخبار الاول احتيافا من القريب **و في الموصوف**  
الصفة فلا يجوز في ضرب زيد العاقل ان يخبر بالذي عن زيد ولا عن العاقل لامتناع جعل الضمير في موضع واحد  
منها لانه لو جعل في موضع الموصوف بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد ثم وقع الضمير موصوفا ولو جعل  
في موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل لزم وقوع الضمير صفة وقد عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف  
به ثم الاخبار عن الموصوف انما يمنع اذا كان بدون الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير ممنوع نحو الذي ضربته  
زيد العاقل **و في المصدر العامل** فلا يجوز في عجت من ذق القصار الثوب ان يخبر بالذي  
عن الذق لامتناع جعل الضمير في موضع لانه لو جعل الضمير في موضع بان يقال الذي عجت من ذق القصار  
الثوب ذق لزم اعمال الضمير وهو ممنوع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمنع اذا كان بدون الموصول اما  
اذا كان مع الموصول فلا يمنع نحو الذي عجت من ذق القصار الثوب **و في الحال** فلا يجوز في نحو جاء بيته  
زيد راكبا ان يخبر بالذي عن قوله راكبا لامتناع جعل الضمير في موضع لانه لو جعل في موضع بان يقال الذي  
جاء في زيد هو راكب لزم وقوع الضمير حالا وهو ممنوع لا يعرف ان الحال لا يكون معرفة **و في الضمير**  
**المشتق غيرها** اي بغير كلمة الذي فلا يجوز في زيد من ينه ان يخبر بالذي عن الضمير العائد الى المبتداء  
لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد من ينه هو في الضمير ان عاد الى الموصول لزم دخول المبتداء  
عن العائد وان عاد الى المبتداء لزم دخول المصداق عن العائد وكل منهما ممنوع **و في الاسم**  
**المشتق عليه** اي على الضمير المستق غيرهما فلا يجوز في زيد من ينه غلامه ان يخبر بالذي عن  
غلامه لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد من ينه غلامه فذلك الضمير ان عاد الى  
الموصول لزم دخول المبتداء عن العائد وان عاد الى المبتداء لزم دخول الموصول عن العائد وكل منهما ممنوع  
**وما الاهمية** انواع فيه احراز عن ما الحرفية كما النافية والعلانية والكافة اي ما النسوية  
الى الاسم نسبة الحرفية الى الكلي لان ما جزئي والاسم كلي اي ما الذي هي من جزئيات الاسم لامر جزئيات  
الحرف انواع ستة **موصولة** بمعنى الذي نحو اعجبني ما صنعت اي التي صنعت **واستفهامية**  
نحو ما ملك يمينك يا موسى **و شرطية** نحو ما صنعت اصنع **و موصوفة**

تعد الاخبار المذكورة

اذ في نحو **تورب** يا **تورب** اي مجازيكا واما بجملة كقول الشاعر **وربما يلك النفوس من الامرا** فوجه كل النقال  
 وما في البيت يحتمل ان يكون كافتة اي ماضية عن العمل مبينة لدخول رب على الفعل كقوله تعالى **يا يابود اليان**  
 الان النخلة اختار او كونهما موصوفة بمعنى شئ والعائد محذوف اي رب شئ تكلمه النفوس لانها لو كانت  
 كافتة لابد لها من حذف مفعول يلك جيبته وكان قد يركب الكلام وربما يركب النفوس شيئا من الامر حينئذ  
 بل هو حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجور وهو من الامر تمامه وذلك قليل الا بالشرط  
 المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكر للصف ٤ في شرحه وفيه نظر لانه لا يمنع ان يكون من متعلقات  
 بقوله يلك وهو ان يعض كافي اخذت من الدرهم شيئا ملاحة الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجور  
 عقلم فالامر ان يقال ان كل ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافتة والمثال يصلح محتملا لكن يرد  
 عليه ان المثال وان يصلح محتملا لكن غير المقصود اذا كان مساويا للمقصود كان قبيحا وان كان راجحا كان  
 اقبوحا ويدفع بان جعلها موصوفة راجحة هنا محل ريب على باية الكثير وهو كونها غير مكفوفة وفيه اخلة على  
**الفعل وتامة بمعنى الشئ** منكر عهد ابي على الفارسي ويعني الشئ معرفة عند سيبويه نحو قوله  
 تعالى **وان تبدوا الصدقات فتجاه اي فتعمر شيئا او نور الشئ** هي وانما سميت تامة لانها لا يحتاج الى الصلة  
 وصفة **وصفتها** نحو اكرمة بوجه ما اي بوجه اي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدة التاكيد والاهتمام والتكثير  
 نظما نحو الامرا مغلب او تخمير او تعظيما او توبيعا نحو اضرب مضرا ما وانما ذكر انواع ما في الموصولات  
 لانها ليس لها باب علاقة وانما موافقة الموصولة لفظا فهي ما في ضمن الموصولة **ومن ذلك**  
 اي مثل ما في اوجهها **الاولى التامة والصفة** فان من لا يكون تامة واصفة مثلا فالاولى  
 على الموصولة نحو اكرمت من جاءك اي الذي جاءك والشطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية  
 نحو من علامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد نحو قوله **ولف بنا فضلا على من غيرنا حيا** الذي محذورا اي  
 على شئ من غيرنا وبجملة نحو رب من جاءك قد اكرمته وبنام من وما الموصولتين لشبه الحرف في الانتقاد  
 وبنام الاستفهاميتين والشطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشط وبنام التامة والصفة  
**ثانيا** منها الموصولة لفظا **والثاني** لبيد كرمي الذي **والثاني** لبيد كرمي الذي **والثاني** لبيد كرمي الذي  
 في اوجهها اي تكونان موصولتين نحو اضرب ابيهم وايتمن لقيت واستفهاميتين نحو ايام اخوك و  
 ايتهم اختك وشطيتين نحو اياما تدعو اوله الاسماء الجسماني وايه طريقة سلكت سلكت وموصولتين  
 نحو يا ايها الرجل ويا ايها المرأة ولا يعرف كونها موصولتين في غير هذا المقام واجاز الاختصار كونها  
 موصولتين في غير هذا المقام ايضا نحو مرتبها اي محسن اليك فان قيل قوله **لكن يشير الى عدم كونها صفتين**  
 لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق نحو مرتب رجل اي رجل وامرأة اي امرأة رجل كامل وامرأة كاملة قيل  
 لعل الشيخ اورد في الاستفهام لان اصلها صفتين هو الاستفهام  
 لان اذا قيل **مررت برجل اي رجل** فكأنه قيل **مررت برجل عظيم** كقوله **فيسال عن شأنه** ويقال **اي رجل**  
 فنقل الى الصفة وجعل عجز عظيم فاعرب الموصولة بهذا المعنى في حق شئ الوجه **الاول**

في  
 قوله

واستقام

وانتفاء التامة والصفة فيكون التشبيه تاما ويجعل ان يكون التشبيه ضمن ثبوتها ملتبس فيه دون انتفاء ما في  
عنه فيكون التشبيه فاصلا فلا يرد مجيها ما صفتين دون من فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما  
فيكون انه ههنا طالما فينبغي ان يكون غير منصرف لوجود السبين العلمية والتايدت وقد نقل ههنا منونا  
قيل هو غير منصرف وتوينه لمتساوية مساهة والمنوع في غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة وقد  
سبق مثل هذا الكلام في قوله واما وازته فنصرف **وقوم عيتما** اي كلمة اي الموصولة معرفة  
**وحدها** حالها تايل التكرار او مصدر قائم مقام الحال اي يفرح افرادها والحكمة حال فان قيل  
سائر انواع اي واية سوى كونها موصوفتين ايضا معرفة فلا وجه للتخصيص كونها موصوليتين قيل افرادها في  
الاعراب بالنسبة انواع الموصولة مطلقا وهي معرفة من غير الموصولة وهذا الاشارة كما في الموصولة في الاعراب غيرها وذلك لانها  
المانعة عن اليبس لانها تنزل التنوين الثاني للبناء لكونها على امكنة الاسم فلما هو نال من غير ذلك وهو الاضافة  
ولا يرد نحو حيث فاما لارضا لضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة اعتبرت مانعة لارضا  
ووجه قد سبق في بحث غلامى ولا يرد نحو يومئذ ويوم يفتح الصادقين ويوم يفتح في الصور فان الاضافة  
واعية الى البناء فكيف يكون مانعة لان هذه الاضافة من حيث انها اضافة الى الجملة اولي اذ المضاف  
الى الجملة واعية لما عرف ان الجملة يشبه مبنية الاصل كما انهما من حيث انها قائمة مقام التنوين مانعة فيكون  
البناء توفيقا بين جهتي كونه داعية ومانعة **الاذا حذف صدر هلتها** اي صارة اي تخيبتنا  
يوزان بيني على الضم ان كانت مضافة نحو قوله تعالى انزع من كل شيعة ايهم افقد على الرحمن عتيا اي انزع  
من كل طائفة من طوائف البغي والفساد الذي هو اشتد على الرحمن في الطغيان والعلو في الكفر فعند  
اي في ادخاله في النار وصحب الكوفية الى انما معرفة مبتدأة استفهامية للموصولة ومن كل شيعة  
متعلقة بالذم ومن التبعض والجملة صفة شيعة بتاويل مقول فيهم لان الجملة الاشتباهية لا يقع صفة وجملة  
يؤمن على التعليل بالاستفهام ويلزم عليه التعليل في غير افعال القلوب وهو من خصائصها  
وفيه ان اخصاص التعليل بما ليس مذهب يوشنق لا يفر عليه ذلك وجملة الاختصاص على زيادة من في الاشارة  
كما هو منه فيكون كل شيعة مفعولا وجعل ايام مستانفة واما بيتي بعد حذف صدر هلتها لان البناء  
كان صفة اشتباهها واما لما اعني سائر الموصولة تشبهها بالحرف في الافتقار وهذا انما منع عن صفة اشتباه  
لاضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر هلتها اذ تشبه بالحرف لان زيادة افتقار بعد حذف صدر هلتها التي هي  
مبنية وموضحة له صار من هذا الجهة جهة اصنافها فاعاد مبنيا لان ما هو صفة التسمية يميل اليه كل شئ يادق  
سبب فيه وفيه انه منقوض باذا كان غير منصرف فحذف صدر هلتها نحو ايا افضل اي هو افضل حيث  
وجاز ان زيادة افتقار لا يحذف صدر هلتها وليبين لانه لم يجمع الاضغوا وانا ابي على الضم لانه لا يمكن فيه  
تقصان بحذف بعض ما يوضح ويبين وهو الصلة فانما المبنية للموصولة جبر ذلك للتقصان بالضم الذي هو  
اقوى الحركات كما قيل في قبل وجعل لا يمكن فيهما نقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك للتقصان بالضم الذي  
هو اقوى الحركات وقال سيبويه لا عراب بعد حذف صدر هلتها ايضا لقاعدة قال الجرمي خرجت من خلدن الكوفة

قوله اسمع احكامه المذكور في قول من ايم الاضطرار المضمون **وماذا صنعت** وكذا في من ذا الكرم  
**وجهاز احكامها** اي احكام الوجوهين ما الذي اي افاضة معنى الذي يكون ذا موصولا وما  
 استنفها ما بمعنى اي شيء اي شيء الذي متنا **وجوابه** اي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه  
**رفع** اي مرفوع اود رفع على انه خبر للفتحة المحذوف فالتقدير في قوله الاكرام في جواب من قال ماذا صنعت  
 الذي منعت الاكرام **والوجه الثاني** اي افاضة معنى اي شيء يكون ماذا بمنزلة اسم واحد  
 بمعنى اي شيء كان قبل اي شيء صنعت فيكون ماذا مضمونة المحل على انه مفعول به لقوله صنعت **وجوابه**  
 اي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه **فصب** اي منصوب اود ونصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام  
 في جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقيل في قوله تعالى قل الضوف في جواب ماذا يتفقون بالرفع  
 والنصب فالرفع على انه خبر مبتداء محذوف اي الذي يتفقون الضوف والنصب على المفعولية اي يتفقون الضوف  
 ومفعول الال ما يفضل عن النقة **اسماء الافعال** اي لقيامها مقام الامر والماضي كما استبان  
 الشيخ بقوله **ما كان بمعنى الامر والماضي** كلمة كان هذه مجتمعة الوجوه  
 الاربعة وهي ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى صار او اذلة اي ما كان كأننا بمعنى الامر والماضي  
 او ما وجد بمعنى الامر والماضي او ما صار بمعنى الامر والماضي او بمعنى الامر والماضي تكثر الاسر لان اكثر  
 اسماء الافعال مجنسة ويرد عليها اسماء الافعال قد يكون بمعنى المضارع مثل اف بمعنى التقط واو بمعنى  
 التوج فكيف يجد المحصور واجيب بان اصلها كونها بمعنى تغيرت وتوجت وان عبرت بالمنقلب مما زا  
 فلا يرد نقضا قال قيل نحو الضار ومعنى الذي منوب فينبغي ان يكون اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى الامر والماضي ومعاد  
 بمعنى الماضي بعارض نحو امر وفيه نظر لان اسم الفعل لا كان بمعنى الامر والماضي وضاعدا عليه حذو الفعل لانه دل على معنى  
 في نفسه مفعلة او احد لازمة الثلثة وضاعدا وحيث بنا وضعت اول اسماء لانها في الاصل اما مصدر او ظرف  
 او جار ومجرور وضاعدا بمعنى الافعال وضع ثان وهو وضع اعتباري استعمل في انما استعملت بمعنى الافعال  
 بعد النقل فلم يتناول تعريف اسم الفعل نحو المضارع لمس لعدم الوضع الثاني له ولم يخرج عن الاسماء  
 لتعذر الوضع الاول فيه فانهم قال قيل لم عرف ان هذه الكلمات ليست بالافعال قيل بالدليل و  
 ذلك لان صيغة مخالفة لصيغة الافعال وكان بعضها يبنون عند التكثير بخومر ومه واف واو وبعضها تدخل  
 فيه الامر وبعضها منقول عن المصدر والظرف والجار والمجرور كزيد فانه منقول عن المصدر لانه لا يصل تصغيره ولا  
 تصغيره الترخيم بحيث الزائد لقوله تعالى امهلم زيدا او زارة كانه منقول عن الظرف وعليه  
 فانه منقول من الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر على انيةها وبعضها يشبه ان يكون مصدر ولم  
 يثبت استعماله مصدر نحو وشكان بمعنى سرح وشتان بمعنى امتزق وهيئات بمعنى بعد  
 ونزل بمعنى انزل فان هذه الكلمات مجتمعة ان يكون منقولة عن المصدر لان وشكان وشتان على وزن  
 ليان اصله لويان وهو مصدر لوي يلوي على حذو يضر يضر وهيئات على وزن توتاة وهو مصدر  
 توتي وتزل على وزن ذهاب وهو مصدر يذهب يذهب على الاحتمال على ما هو منقول عن اليفان

قول  
 الشيخ

وجعل الكل منقولاً نحو **ويد زيد اي امه** نظير ما يكون بمعنى الامر وهو متعدي والمنقول  
عنه فيستعمل **وهي مات ذلك اي بعد** نظير ما يكون بمعنى الماضي وهو كانه والمنقول  
عنه فيه غير مستعمل وانما اضرار هذين المتالين ليشير الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر  
الماضي والى ما كان متعدياً او لازماً والى ما كان المنقول عنه فيه مستعمل او لا وفي محل هذا الاسماء  
من الاعراب مذهبان احدهما الرفع على الابتداء فيكون مع فاعلها الساد مسد الحيز فله كما قام الزيد ان  
نظر اى وفيه نظر لان معنى الفعل منح الا ابتداءً واجيباً بالاسلام ان هذا النوع من الابتداء يناهيه معنى  
الفعل لكونه مستنداً به لا مستند اليه الا ترى ان قايماً في قوله **قايمة الزيد** ان مبتداء وفيه معنى الفعل لا ترى  
معنى يقوم الزيد ان وللتاني الضبط المصدرة فزيد زيد امثلاً في تقدير **ارود زيد اذا** شتم  
حذف الفعل من **ارود** وانصغير الترخيم بحذف الزوائد وفيه نظر لانه يستند الى تقدير الفعل قبلها فله يكون  
حينئذ اسماء الافعال وانما محلها من الاعراب لصيرتها معناها معنى الفعل واخذها حكمه و  
**فعال** مبتدأ اي ما يوازن بفعال **معنى الامر** الجار والمجرور صفة فعال اي فعال الكائن  
بمعنى الامر من **الثلاثي** الجار والمجرور صفة الامر اي معنى الامر الكائن من **الثلاثي** او حال من ضمير  
**ثبت قياس** وهو جز لفظه فعال اي قياسى او ذو قياس ومعنى فعال بمعنى الامر من كل ثلاثي قياسى  
عند سيبويه يعنى ان كل فعل ثلاثي يجر ان يشق منه فعال بمعنى الامر **كثلاثي الكائن بمعنى**  
**انزل** وضرب بمعنى اضرب واكل بمعنى كل وكتب بمعنى اكتب وعلم بمعنى اعلم وفي غير الثلاثي  
سماع ليرى ان **انزرا** وعند البرج صحى بفعال مطلقاً سماعاً وهذا الاختصار مجيبه مطلقاً قياسى  
اعلم ان فعال الذى بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها ليس منها **فعال** مبتدأ  
**مصدر** حال عن ضمير قوله مسنى ولا يجوز ان يكون حالاً عن فعال لانه ليس بفاعل ولا مفعول به  
**معرفة** اي علم للمعاني **كفعال** علم للفحش او الفجور وهما من المعاني وانما قلنا انه مصدر لان العمل  
تغير الصيغة بدون تغير المعنى فيكون معناه المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قوله **فجار**  
القيية واما لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة **وصفة** عطف على  
قوله **مصدر** اي صفة مختصة بالنداء **مثل ياقان** وياجات او غير مختصة مثل جوار الشمس  
وخلدق للنعنية وقوله **مبني** خبر لقوله **فعال** اي فعال مصدر او صفة مبني وانما بقى فعال التى هي  
**مصدر** معرفة او صفة **لمشابهته له** اي لما يشابه فعال التى هي مصدر معرفة او صفة  
**لفعال** التى بمعنى الامر **عدلاً** و**زنته** يميز ان اي لمشايمته عدله وزنته لعدل فعال بمعنى الامر  
وزنته او حال اي حال كونه معدولاً وصاحبه زنته فعال يعنى كما ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر  
بذلك انفعال مصدر معدول عن المصدر للعرفة وصفة معدول عن فاعلة **وعلم**  
**للإعيان** الجار والمجرور صفة قوله **علم** وقوله **مؤنث** صفة اخرى لقوله **علم** اي علم الكائن  
للإعيان مؤنثاً مصوبياً والامر فى قوله **للإعيان** المحسوس يشهد معنى الجمع اي علم العين المؤنث للمعنى

فلا يرد ما قيل ان قطام ليس على اللاميان بل على اللعين فلا يصح التمثيل وفيه آخره اذا كان علما  
 للسعي كنجار والواو في قوله وعلماء داخله على قوله مبني للطف على قوله مبني السابق الواقع خبر المبتدأ  
 وهو قوله فعال ولا يجوز ان يكون قوله علما حال عن فعال المقدر بواسطة العطف لان ليس بفاعل ولا  
 مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبني في الجحاز معرب في تيمم يجعلها بمعنى خبر واحد اي اختلف فيه  
 حال كونه علما للاميان وان تعلق بكل من قوله مبني في الجحاز ومعرب في تيمم لانه توارد العامين على مفعول واحد  
 وان تعلق باحدهما لانه خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال كقطام وعلا بصي في الجحاز  
 لانه في الجحاز ونساق المشابهة بفعال التي بمعنى الاء على وزن **وعرب في تيمم**  
 اي في استعمال بني قيم لمجيئها في استعمالهم معربا على ما خلو اولان العدل التقديري لا يؤثر في البناء  
 لضعفه **الاما كان في آخره اسم كان** وقوله في آخره خبرها والجمل صلة او صفة موصولة  
 المحل على ان استثناء الموجب لانه مستثنى من قوله وفعال علما للاميان لانه بمعنى كل ما يوازن بفعال  
 فيكون علما فيستثنى من خارج عن حكمه وهو الاختلاف في بناء واعراب بين اهل الجحاز وجميع بني قيم  
 وفي بعض النسخ الاما آخره راء بدون كان وفي خاله مبني باقتان اكثر من تيمم لانه لم يعرف الامنياء ولعل  
 ذلك بناء على نقل الراء التي هي من حروف التكرير فوجب التحفيف فيها بالامانة وهي لا تختص بدون البناء  
 على الكسر **فوحصل** على كوكب ودلها اسم للمكان المرقوم وكر اسم محرقة تحرق بها النساء ازواجهن  
 ونحو ذلك **الاصوات** وهي ليست باسماء لعدم كونها ذاتها بالوضع وذكرها في باب الاسماء  
 المبنية لاجزائها مجازيا واخذها حكمها وينتج مجازيا ما لا تركيب فيها من الاسماء يجوز يدغم ويقلد  
 وانما قال الاصوات ليقول اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات ما يصوت به الانسان بجملة كلف عند اناخه  
 البعير او تشبهه بغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا يبين الاسماء الالهة على الاصوات من نحو صوت  
 اناخه البعير وغاق صوت الغراب **كل لفظ حله هو صوت** وليس المراد به حكاية بل  
 الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولا استواء التسمين فيه حيث يقال ايضا نحو صوت اناخ  
 البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما يشبه به انسان بصوت غيره من بيممة او طائر او غيرهما اي  
 لفظ صوت به مثل صوت بيممة او طائر او غيرهما كما يفعل بعض الصائدين عند الصيد لئلا يفر الصيد للصوت  
 والتصويت بمعنى واحد يقال قاصدا الشيء يصوت صوتا وكن ذلك صوت الانسان تصويتا او  
**صوت به الجحاز** والمجرد مفعول ما له اسم فاعله اي كل لفظ صوت بذلك اللفظ **للمبائر**  
 لخرها اورد عائشا او خثيما او خثيما او غير ذلك مثل عدس زجر للمبائر وليس دعاء للغنم وخرج خشى  
 للكلب اي طرده وسمع حشا الاجل والعرص بهذا التصويت انقياد اليها اثر عند سماع هذه الاصوات وذلك  
 لاجراء اليد تعالى العادة بذلكه فان قيل لم يرد ذكر ههنا قسما ثالثا وهو ما هو صوت الانسان ابتداء من  
 غير لغتي العبر كوي صوت التنجيب يقال وي ما اغضله اي انجب من كمال عقلته قال الله تعالى وي كان لا  
 يغير القاصرون اي ما اشبه الحال بان الكافر ينالون الفلاح وكاوه صوت المتوج يقال اوه اي توج

سبي الجحاز

صوت

وتخوذ كقيل لان حكمه علمه لا كانه اولي الاقسام وذلك لان هذين اللفظين لما كانا ملحقين بالاسماء  
المبينة كجزيها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كان كون ذلك القسم ملحقا بما اولي لكونه صوت الانسان من غير  
تعلق بغيره او يقال في الكلام حذف معطوف اى او صوت به للبيان او غيرهما فلا يخرج ما صوت به لتعجب  
كوى او توج كاذر والحذف بقربيه ان هذا القسم اولي الاقسام **والاول** اى ما حكم به  
صوت كغاف كجاية صوت الغراب بان صوت به انسان تشبهه بالاعراب **والثاني** اى  
ما صوت به الهماء **لكن** مشددة او مخففة صوتا بناحة البعير **المركبات** اللام للعهد اى  
المركبات التى كونت من قبل اى فى حصر الاسماء المبينة **كل المركب من كلمتين** اى مركب من  
كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلها كلمة واحدا بالامتزاج وفي كل اسم على المركبات  
نوع فسامح اى المركب كل اسم من كلمتين وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين لئلا يخرج كجنت فشر  
لان ثاني الجزئين فعل واسم كذا يخرج منه علم مركب من مهمليتين نحو جنت فنتق على ان المهمل ليس  
بكلمة لعدم الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو سيويو لان ثاني الجزئين صوت لاسمه وفيه  
نظرا لانه لو يكن اسما فاهو ان قيل انه حرف فهو قول لم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف  
لعدم كونه دالبا لوضع بل قد تم راجع فخرج من كلمتين ايضا اذا الكلمته يكون الاسما او فعلا او حرفا او قال  
من لفظين كان اولي لفظين نحو سيويو جنت فنتق على ان يمكن ان يراى بالكلمتين الملقنان على طريق  
ذلك الاخص واردة الاحمر ويمكن ان يقال كلامنا فى المركب الذى سبب بناءه التركيب وسيويو ليس كذلك  
فكان خارجا عن البحث فلا حاجة الى الحرجه عن هذا التعريف **ليس بيدهما السنتما** الجزاء صفة كلمتين  
اى ليس بين تلك الكلمتين سنية كاسنية استاد ولا سنية اصنافه ولا سنية على ولا سنية افادة ولا سنية  
صنة تابطشرا وعبد الله ونزيد والنجمة اعلاما فان قيل تابطشتر امينى فكيف يخرج عن اسم قيل الكلام ههنا  
فى المركب الذى سبب بناءه التركيب وهو ليس كذلك **فانضم الجزء الثاني من المركب حرفا يينا**  
اى ينى الجزء ان على اللفظ الاول لكونه صارا وسطا بالتركيب والوسط ليس بمحل الاعراب والثاني يكون  
متصفا للحرف كعشمة عشمة او اصله عشمة عشمة فذات الواو فصل القرع الاسمين وتركيبها واحد وعشمة عشمة اى اليباء والياء  
كعشمة وهو لا يفر وجازسكون الياء تخفيفا وكذلك كركر فيا عشمة عشمة عشمة اى اخوات حادى عشر الى سبع عشر  
يقول ان بناء حادى عشر واخواتها متشكلا لان الجزء الثاني لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من اجزاء  
عشر وهذا المعنى لا يستقيم بتقدير حادى وعشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادى عشر يعنى احاد وعشر عشر  
اذ اريد بيان حاله وموتبته فى التعدد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب الى واحد من احد عشر حتى واحد  
من احد وعشر بتغير الجزء الاول وهو الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد اى الى صيغة الحادى فانه  
مقلوب من الواحد بليل امثلة اشتقاقا فخرج الواو عن الدال وقد مت الحاء على الالف فصارت الحاء و  
وثر قلبت الواو ياء كما قلبت فى الداعى وفى الثاني عشر الى التاسع عشر لا قلب فلا يلزم استقامة معنى  
الواحد والعطف بها للتغير فى الاعراب والبناء فى المنقولات باعتبار المنقول هذه والمعنى باعتبار المنقول اليها

الاسماء  
المبينة

ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال التعدد بني الجمل على الذي لبيان المتعدد فحادي عشر محمول  
على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات هذا الا انني عشر مستثنى من قوله بينا لان اخواتنا  
انني عشر ليس من اخوات حادي عشر اي بني النجزة ان الاثني عشر فانه لا يبني فيه النجزة ان لم يبني الثاني ويعرب

الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعلى احكام المضاف والاعراب  
الثاني اي وان لم يتصرف الثاني جزا اعرب الجزء الثاني لعدم سبب بناءه مع امتناعه عن الصرف لوجود

### السبب في اى العلية والتزكيب كيعطيك وبني النجزة الاول على القدر في الاصل

اي اصل الوجود لتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الاول  
مضافا الى الثاني مع امتناع الثاني عن الصرف لوجود السبب وقيل مع اضافة الكنايات

اي بعض الكنايات اذ جميع الكنايات ليست عينية موقوفة وفلا تة كنايتين عن الاسلام وهن وهن  
كنايتين عن الاجناس فانها مبريات ثم الكنايات الفاظ مبهمة تغيب ما عن شئ وقع مفسرا في كلام متكلم  
اما يجعله مبهما على المخاطب اولسببانه هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وقيل نظر لانه يخرج من هذا  
التعريف كوكذا لانه غير معتبر بها عن شئ وقع مفسرا في كلام متكلم وانما يعرف الكنايات في المتن واكتفى  
بذكر النجزيات لانها معدودة منصوصة معلومة بالتم بين فلاحاجة

مستثنى

تعريفها ومن جزئياتنا كوكذا العدد صفة كذا اي كذا الكائن للعدد او صفة كوكذا اي كوكذا  
الكائن للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت والاحد ونحوها و

### كيت وزيت للحمليت والفقة ولا يستعملان الا مكررين تقولان كان بيتي وبين فلان كيت كيت

او زيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة واصلا ما كيت وذيت بالفتنيد فمخفا  
وانما بنيت الكنايات لتزكيب كذا عن مبيين الكاف وذا وفتنير كرا الاستفهامية حرف الاستفهام

وجمل الخبرية على رب التي هي نقيضها لكونها للتكثير وكون رد التقليل او على الاستفهامية لانها مثابها  
في اللفظ وحمل كيت وذيت على الجمل الملكي عنما بما وهي تشبه معنى الاصل على ما عرف في الاستفهامية

اي اللام على الاستفهامية ميمزها اي ميمز كرا الاستفهامية منصوب على التمييز مفرد  
نحوك درها عندك كرا رجلا صيرت فكر مبتلاء وميمزها مبتداء ثان ومنصوب جز المبتداء الثاني والجملة

### جز المبتداء الاول والخبرية اي ميمز كرا الخبرية مجذب المضاف والا ليرى الجمل مجزوع

على الاضافة مفرد مرق وجموع اخرى نحوك رجل او رجال عندي وانما كان ميمز الاستفهامية  
منصوبا مفردا وميمز الخبرية مجزوعا او مجموعا لانها لما اتى على العدد باعتبار كونها كنايتين عنه اخذتا

حكم العدد وهو نوعان احدهما للمضاف الى الميمز ثانيا الميمز بالمنصوب ففرق بين كرا الخبرية والاستفهامية  
حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد الميمز بالمنصوب فنصب ميمزها واعطى الخبرية حكم

العدد للمضاف الى الميمز فمخفف ميمزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان  
مضاف للمجموع وهو من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو الامة والالفجرى في حكم كليهما وانما



وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية لما حملت على العدد  
وحملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين  
دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو لاثثة وما فوقها لثلاثة ايام من الترخيم بلا مرجح و  
المتوسط راجح لان خير الامور اوسطها ولا كثيرا ولا كثيرا لما حملت على العدد حملت على العدد المضاف لاثنا  
لثلاثة رجب فكان الحج بعد ما افق واخرى ثم الحج بعد الحجية انما يجب اذا لم يفصل بينهما وبين غيرها بشئ فان  
فصل بينهما فالجواز للضرب حمل على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل فقول كرم في الدار رجلا  
فان قيل قد قالوا ان كرم الحجية كاشياء التكثر فوجه الجمع بين كون كرمية وكون جملة اشياءه والتساوي  
بين الحجية والاشياء ظاهر ولهذا الحج التصديق والتكذيب في الحج دون الاشياء قيل لانت في بيتهما الاختلاف  
الحجية نحو كرم رجل ضربت اجار ضرب كثير من الرجال واشياءه لا تستكثر الضرب ولهذا يقال له كذبت  
ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال له كذبت ما استكثر الضرب كما لو قال ما اكثر هرجم ان يقال ليسوا  
بكثيرين ولم يجر ان يقال ما تعجت من كثرتم فاختلف جهنا الاشياء والحج ولاتساوي مع اختلاف  
الحج وتدخل كلمة من اليياقبة فيما اى في عمير كرم الاستفهامية ويميز كرم الحجية كقوله  
تعالى وكرم من قرة واذا كان الفصل بينهما وبين غيرها بفعل متعد وجب دخولها لئلا يلبس بحجها بمفعول  
ذلك المتعدى كقوله تعالى وكرم اهدنا من قرة وكراتينا هره من آية بيينة وها اى لكم الاستفهامية  
والحجية **صد الالف** اى لا يعمل فيها ما قبلها من الفعل فلا تقعان فاعلتين وصفيتين لان  
الفعل والصفة واجب التاجير وانما استتمتا الصد لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام و  
الحجية يتضمن معنى الاشياء في التكثر كما ان رب يتضمن الاشياء في التقليل او الحمل على الاستفهامية  
**وكلاهما الضمير عائد الى كرم الاستفهامية والحجية فان قيل لو قال وكلتا هما كان اوفق لتاينت**  
**الاستفهامية والحجية قيل يمكن ان يعود الضمير اليها بتا ويل التذكير اى كل واحد من كرم الاستفهامية**  
**والحجية او كلا النوعين وهما كرم الاستفهامية وكرم الحجية يقع مرفوعا منصوبا و**  
**مجرورا اى يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا ومجرورا في نفس كونهما مرفوعين ومنصوبين**  
**ومجرورين فقال **فعل مابعك** الفاء للتفسير كقوله ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر**  
**لان الموصولة معرفة فكلمة كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احاطة الاجزاء دون الافراد و**  
**حينئذ لا يستقيم وذلك ظاهر فيكون موصوفة والضمير في بعده عائد الى ما اى كل لفظ من كرم**  
**الحجية والاستفهامية وقع بعده **فعل مابعك** اى غير مرفوع عن كرم حسب**  
**تعلق بضمير مابعك استغناء كان منصوبا في مكان العائد الى قوله كل مابعك**  
**اسم ومنصوبا خبرا والحجية للبتداء وهو كل مابعك وانما كان منصوبا لتوجه الفعل اليها**  
**وعلم فيها **مجرورا** اى على حسب العمل وذاته اى على حسب ما يقتضيه العمل**  
**انما هو العمل فيكون منصوبا في كرم الحجية كقوله **فعل مابعك** اى على كرم الحجية وكرم الاستفهامية**

خبر كان منصوباً بالخطب نحو كرم جلا كان فاعله كرم جلا وهو خبر ما على ذلك نحو كرم جلا خبر ما  
ضرباً

سبب تعلق ضميرها المتعلقة لا يمنع انضمامه على شريطة التفسير وتبسيط مثل ذلك الفعل عليها فلا شك في  
جواز النصب في نحو كرم جلا او رجل ضربه على شريطة التفسير بقوله كرم جلا او رجل ضربه في قوله كرم جلا  
او رجل ضربه علامه لان الناصب في صيغة شريطة التفسير اذا اقتضى المعول المصدر بقدره مؤخر

فلا فائدة في اشتراط هذا القيد لانضمامه اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد لانضمامه على سبيل  
الوجوب والنصب في نحو كرم جلا او رجل ضربه جائز لا واجب بل الرفع على الابتداء او كسلا من عن  
المحذوف فيراد بقوله منصوباً كونه منصوباً على سبيل الوجوب ويرد عليه ان قوله والا فمرفوع يقتضي

وجوب الرفع فيما اذا كان يعكس فعل مشتغل عنه بضميرها او متعلقة فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور  
ويلاحظ بان المراد بقوله منصوباً الوجوب وقوله والا فهو مرفوع الامكان العام المشتغل على الجواز والوجوب  
فيدخل في قوله والا فهو مرفوع نحو كرم جلا او رجل ضربه او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل عن لفظها  
او نقدر ان يادى نحو كرم جلا او رجل ضربه لان التقدير كرم جلا ضربه صيرته لا ذكرنا ان الناصب في صيغة

شريطة التفسير اذا اقتضى المعول المصدر بقدره مؤخر اقله هذا يراد بقوله منصوباً وبقوله والا فمرفوع الوجوب  
في كلا الوجهين على معنى وان لم يكن كذلك لا لفظاً ولا تقديراً فرفع او يقال انما يقدر به اجتهاد من نحو كرم جلا او رجل  
ضربه اذا جعل كرم مبتداء ولا يقدر بعكس فعل غير مشتغل عنه **وقيل صافياً** ما موصوفته كما موصولة

لما ترى كل لفظ من كرم الاستفهامية والحجبة قبله **حرف او مضاف** فحرف او مضاف  
الحاصلة بواسطة الحرف الجار للفظ والتقديري نحو كرم ودهما اشتريت الصديق كرم جلا مرفوع  
علامه كرم جلا ضربه وعيد كرم جلا اشتريت فان قيل كرم يدخل على المصدر فاذا دخل على الجار والمضاف  
لا يكون واخلاقاً في المصدر قيل اذا دخل الجار والمضاف عليه انتقل الصداق منها الى الجار والمضاف لكان

الاتحاد والحجبة بين الجار والمجور والمضاف والمضاف اليه **والا فمرفوع** اي وان لم يكن مع  
فعل ناصب غير مشتغل عن ضميرها او متعلقة ولا قبله جاراً ومضافاً فمرفوع لانه اذا لم يكن بعكس  
فعل غير مشتغل عنه بضميرها او متعلقة ولا قبله جاراً ومضافاً كان مجرداً عن العوامل اللفظية فيكون  
مبتداءً او خبراً فان قيل يمكن ان لا يكون بعكس فعل غير مشتغل عن ضميرها او متعلقة بل مشتغل عنه

بضميرها او متعلقة ولا يكون كرم مجرداً عن العوامل اللفظية بل يكون الناصب مفعولاً على شريطة  
التفسير نحو كرم جلا او رجل ضربه فيكون منصوباً على شريطة التفسير لا مرفوعاً قيل معنى قوله فمرفوع  
ان يرفع على الوجوب مرفوعاً كما في كرم جلا او رجل ضربه وعلى الادوية اخرى كما في كرم جلا او كرم جلا  
او ضربت غلاماً فان الرفع في مثل ذلك اوله بسلا من عن المحذوف وقوله فمرفوع خبر مبتداء محذوف  
فمرفوع مبتداءً **ان لم يكن** كرم الاستفهامية والحجبة قبله **وقيل صافياً** ما موصوفته كما موصولة  
فان اوقاير لصديق حد المبتداء وليس **وتجمل ان كان** كرم الاستفهامية والحجبة قبله

نحو كير يوم سيره وكير يوم سيره لصداق حد الحجة عليه ويعلم كونه ظرفا باليمين ان كان المميز ظرفا ظرفا والافلا  
 وقيل في الكلام حذف مضاف اي مبتدأ ان لم يكن مميزا الاستفهامية والحجة ظرفا وخبر ان كان مميزا  
 ظرفا فان قيل هذا الاصل منقوض بنحو كير يوم اذ كير يوم مادة سيره فانه ليس يخرج مع كونه ظرفا قيل المراد بالظرف  
 الظرف المستغنى فلا يرد ذلك لانه ظرف ملغ او يقال معناه مبتدأ ان لم يكن ظرفا وليس مابعدا ما يصلح الابتدائية  
 فلا يرد ذلك لانه وان كان ظرفا لكن مابعدا صالح للابتدائية وفيه نظر لانه على هذا يتقضى بمثل كير جلا وكير جلا  
 غلامك فان مابعدا صالح للابتدائية وليس مبتدأ بل هو خبره وكه مبتدأ واتييب بان مابعدا وان صلح الابتدائية  
 لانه ان كان متعينا للابتدائية اصطلاحا لان المبتدأ اذا تضمن صفة الكلام يعين للابتداء اصطلاحا على ما عرف  
 في من ابوك عند سيويه **ولذلك** اي مثل كير في محل الاعراب **اسماء الاستفهام**  
**والشروط** نحو من وما واين ومتى فان كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بغيرها او متعلقها كان محلها  
 النسب نحو من منيت وما صنعت ومن تغرب اعرب وما تفتح اصنع وان كان قبلها حرف جر او مضاف فتحلها  
 الحرف نحو من من رقت ولام من منيت ومن تسمى من من رقت وعلا من تغرب اميزه وان لم يكن بعدها فاعل غير  
 مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف فيحل اسماء الاستفهام التي على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام  
 وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال وانى قيامك ومحل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من ياتي فهو ملك  
 وما بعد ما لا انفكسك من غير تجدد وعند الله ولا ياتي فيها الحجة اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح  
 الابتداء ويهد علم الشبهة اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي اسماء الشرط في بعض الوجوه **وفي تقدير**  
**كعمرة لك يا جبر وخالته** فدعاء قد حلت على عشائرك **او جبر**  
 البيت للفروق يجوز اني جاء في تميزه الذي احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف الميزة ثلثة اوجه  
 النسب على ان كير استفهامية والخبر على انها خبرية وعلم الذين الوجهين يكون كير مبتدأ ولك ظرف مستغنى  
 صفة لقوله عمرة وقد حلت على عشاري خبره والرفع على ان عمرة مبتدأ ولك ظرف مستغنى صفة لها فيكون  
 المبتدأ نكرة مخصصة بالصفة وحذف خبره كير وقد حلت على عشاري خبرها على هذا الوجه تكون كير استفهامية  
 وخبرها وقع مصدرا كان المميز المحذوف حلته او ظرفا ان كان المميز المحذوف متوقفا اي كير حلة او كير عمرة  
 لك يا جبر وخالته فدعاء قد حلت على عشاري ويهد ظاهر ان تسمية عمرة تميز ليس باعتبار الوجه الثلاثة  
 بل باعتبار نصبها وجرها فقط ثم ان نصب عمرة نصب خالته وان رقتها رقتها وان جبرها جبرها  
 تابعين لها لكون خالته عطفا عليها ودعاء صفة لها ويحتمل ان يكون صفة خالته وان يكون صفة عمرة وخالته  
 بتاويل كل واحد منهما لكن جرهما في صورة النسب لا يوجب صرف ويلزم رفعها على خبر المبتدأ و  
 حينئذ يكون قد حلت صفة او حالا ونصبها على انما حال من خبر لك فدعاء المرأة التي اعوجبت  
 رقتها من كثرة الحمل او غير ذلك والعشائر بكسر العين جمع العشائر على وزن علماء وهي التي اتى على حملها  
 عشرة اشهر فكم الحجة بتدليل على كثرة حملها وعالمة كخالته عشائرها والاستفهامية بتدليل على كثرة حملها بحيث خرج على  
 من اخص الاستفهامية هذا الاستفهامية يتقضى المنقوض وهو حمل المخاطب على الاقرار بالبرء كقولك تعالى الرضعة

كير يوم سيره  
 كير يوم سيره  
 كير يوم سيره

صله له وينطق اوعاء وضح الامر بحيث يقرب المحصور عند الاستفهام عنه وتكثيره عما التفتير والتكثير او  
التقير وفي ذكر الاله في الك تخيص التسنانة بيان اختصاص مثل هذه الحمد والحمد والحمد الذائبة التي يا  
جرير مضمرة متضمنة كيقض شعاع ما ذكره والتصريح بتوجيه الشبهة اليه وفي قوله فعلمه ذمها بسوء الخلق  
او صبره وانما ذلك بكثرة حليب عشائر وانما ذلك الحليب لانه خدمت المواشي وهي يلبغ في اللفظ من خدمة الاماسي  
وحليب العشائر يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة لان العشائر تاذى من الحليب ولا تطلع الا من الفته وامتنان  
حلبه ويدل عليها العشائر استدا منه هذا الفعل منها والفت العشائر بما لان الشعر بها واستعمال على يدل  
على حلبها عشائر ومع كراهة ذلك واستنكافه من خدمتها وهذا كما يقال باع القاضى عيلده في دينه كانه  
يستنكف ان يحلب امثالها عشائر **وقد يحذف المميز اي يميز عما عند قيام وتبينة**  
**وفي مثل كم مالك** مثال حذف يميز كم الاستفهامية اي كم درهما مالكم **وكم ضربت**  
**الظروف المبنية ما قطع عن الاضافة** كلمة ما عبارة عن ظرف اي ظرف قطع عن الاضافة  
يحذف المضاف اليه وهو مقصود منوي اما اذا حذفه شياء غيرت المضاف مع التثنية نحو رب يعبد  
كان خير من قبل اي رب متاجر كان خيرا من مقدم **كقبل** ويجعل تقول جئتكم من قبل بضم الهمزة و  
من بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واو اعني قبل وهو بمعنى فوق  
تقول ايقنت من قبل بضم الهمزة اي من فوق وكذا تقول ابتداء بهذا الاول بضم الهمزة اول ضلك بضم الضاد اذا حضرت  
المضاف اليه نسيان قلت جئت من على بالبحر والتبنيون وما اول الضمير الذي اول ضلك بضم الضاد وسقيت الظرف للقطوع  
غاية لان غاية الكلام في النطق كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف المضاف اليه من غايات في النطق بها  
ينتمى الكلام وانما بيئت هذه الظروف لتضمن مع حرف الاضافة ولشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه  
فان قيل الحاجة ثابتة على قدر ذكر المضاف اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكرها قيل نعم لكن  
الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذا فبناؤه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه معارضنا لذلك المانع  
واختيار الضمير بحرف المقصود حيث تمكن فيه نقصان محذوف للمضاف اليه فخرج ذلك النقصان بالضمير لكونه اقوى  
الحركات **واجري مجازا** اي مجري الظرف المقطوع عن الاضافة في حذف المضاف اليه والبناء  
على الضمير لا غير **وليس كثير** وحسب وان لم يكن ظرفا اي لفظ غير هذا لا وليس لفظ حسب  
الابناء غير حيث لا يعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال في حسب تقول جاء في زيد لا غير وليس غير او حسب  
**ومنها** اي من الظروف المبنية **حيث** وانما هي حيث للضمير اضافة الى الجملة وهي تناسبي  
**الاصول وايضا** **الاولى** مستثنى مفرغ هي لا يضاف حيث الى شيء الا الى  
جملة اسمية كانت او فعلية لاحتياجها الى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول الى ملائمة الابه لان  
موصوفة مكان يقع فيه الضمير تقول اجلس حيث اجلس زيد او حيث زيد جالس اي مكان جالس زيد  
وانما يند بقوله **في الاكثر** استعمال الالة قد جاء اضافة الى مفرغ كقول امرئ حيث سميت **الاعلى**

Handwritten marginal note or signature in Arabic script, possibly reading 'بسم الله الرحمن الرحيم'.

بما يضئ بالشهاد ساطعا ومنها اي من الظروف المبينة اذ المستقبل اي

للزمان المستقبل الجار والمجروح اما صفة اي اذ الكائن للمستقبل او جزئ متبدا محذوف والجملة متضمنة  
اي وعمل للمستقبل نحو اذ يقوم زيد او اذ دخلت على الماضي يجعل بمعنى المستقبل نحو اذ قام زيد وقد  
استعمل في الماضي نحو قوله تعالى حتى اذا ساء بين الصديقين قال الفجر اوحى اذ بلغ مغرب الشمس وله  
نظائر كثيرة وفيها اي وفي اذ معنى الشرط فلن اذكر اي لاستعمال اذ في الشرط  
اختير بعد ها الفعل اي يطل اذ فعل ماضى مجزول من الاقتيار اي ولذا كقول باو  
الفعل بعدها اذ الشرط يقتضى الفعل لكنه لما كان غير وضعي في الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختارا  
وقيل عن المبرح اخضا صمها بالجملة الفعلية وقد يكون اذ للمفاجأة اي  
لوجود الشيء فجاءة اي بغتة اي يكايك المفاجأة والنجاء مصدر مهموز للامر من باب المفاعلة  
معناه كسى رابا كاه كرفن والنجاء بالضم نا كاه وسيدن من باب فتح وسمع فيلزم المبتدأ  
بعدها اي بعد اذ المفاجأة في الاستعمال غالبا نحو خرجت فاذا انزل بالياب ومنها  
اي من الظروف المبينة اذ للماضى الجار والمجروح اما صفة اذ انجز مبتدأ محذوف والجملة معترضة  
اي اذ الكائنة للماضى او هي كائنة لماضى اي للزمان الماضي نحو جئت اذ قام زيد واذا دخلت على  
المستقبل تجعل بمعنى الماضى نحو جئت اذ يقوم زيد اي قام وتقع بعدها اي بعد اذ الجملة  
اي الجملة الفعلية والاسمينه نحو اذ قام زيد واذا زيد قائم لان اذ للزمان الماضي وللماضى مستقرة ثابتة و  
المستقرة الثابتة من صفات الاسم فتناسب الاسمينه لثباتهما والفعلية لكونها بمعنى الماضي فضحت  
اضافتها اليهما ومنها اي من الظروف المبينة اين واين للمكان صفة او جزئ متبدا  
اي الكائنان للمكان او هما كائنتان للمكان استفهاما وشرطا انصب استفهاما  
اعلم انه يميز اي من حيث الاستفهام اي الاستفهام عن المكان او حال اي حال كون المكان ذا  
استفهام او ظرف اي وقت استفهام وانما ينص لخص حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن  
اكن والى يكون لى ولدا والى تذهب اذهب ويجئ الى معنى كيف كقول تعالى فاقول لى شتم ولا يجئ  
بمعنى كيف الا بعد لام فعل كذا فى الرضى واذا جزم بها كانت بمعنى اين لا غير ومتى للزمان  
فيها اي فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى يخرج اخراج وانما ينص لخص حرف الشرط  
الاستفهام واين للزمان الجرسار والمجروح صفتان اي ايان الكائن  
للزمان او جزئ متبدا محذوف اي هو للزمان استفهاما عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه امر وليا  
المجاز المتلخرين وهو غير صحيح من حيث استفهاما على انه يميز اي ايان للزمان من حيث الاستفهام اي للاستفهام  
عن الزمان او ظرف اي وقت استفهام او حال اي حال كون الزمان ذا استفهام ويختص بالامور العظام كقول  
تعالى يمشا لو نكس عن المسافرين من سبيلها وايان يوم الدين وايان وراقبته وانما ينص لخص حرف  
الاستفهام ثم قيل صلة اي او ان محذوف الزم مع السبيل الاخرى فيقرب ايان فادغم بعد القلب وقيل

اصلا اي ان فحقت بجزء المدة التي قبل الالف مع بقية الالف وفيه نظر لان غير مستعمل بلا كلام من موضوع مزاويل  
او الالف واللام وذلك ليس للتعريف ولهذا بي لتضمنها حرف التعريف واجيب بان عدم استعمال الالف لا يمنع تقيد  
الاصول كذلك وقيل زيد في ابن قتيبة والالف فخرية فقال وفيه نظر لان ابن هكمان وايبان الزمان فكيف يكون ذلك  
اصل هذا واجيب بانه محتمل التغيير حتى بعد التغيير لفظا فان كثيرا من الالف والكسرة والكحوف يتغير معانيها بعد التغيير

**وكيف للحال اي الكاشة للحال وهي كاشة للحال استنفها ما وقت استنفها**

او من حيث الاستنفها او حال كون الحال ذات استنفها وانما عليك في الطرف بناء على مذهبنا لا نقشن  
وا عند سيوية في اسم غير ظرف بل ليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحبه ام سيقم ولو كان ظرفا لا ابدلت منها  
الطرف فهو متى جئت اليوم احد ام يوم السبت والاقشن يقول معناه كيف انت في حال الصحة او في حال السقم  
بابدال الطرف او يقال انما عدا في الطرف لانه بمعنى على اي حال فاذا قلت كيف زيد معناه على اي حال هو

**من استنفها او الصلحا وغيرها والحال الظرف متقاربان وانما بي لتضمن حرف الاستنفها وملا**

اي مما ملد ومنذ وانما قلده مع كونه في المذلان مذ مقصور منه لكونه اخف من منذ وانما بينا لتضمن معنى  
الاضافة لان معنى مذ يوم الجمعة اول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة والتشبيه بالغايات في القطع عن  
الاضافة المنوية الا انها لم تجتبا الا مبنيين لانها ابدل مقطوعتان عن الاضافة المنوية بخلاف الغايات والحال

**على مذ ومنذ حرفين بمعنى اول المدة اما صفة ام مذ ومنذ كاشتان في اول المدة او خبر مبتداه معدا وهي كاشتان**

اول المدة يعني انما بمعنى اول المدة فيلبيها المفرد المعرفة اي يقترن بهما  
او يتصل بهما او يقع بعدها المفرد المعرفة الواقعة جزاء عنها لا المثني ولا المجموع ولا النكرة نحو ما رايتك مذ يوم  
الجمعة بالرفع اي اول مدة عدم رويتي يوم الجمعة واما المفرد فلان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او  
اشياء واما المعرفة فلان التو البسهول لا بداية كل معلوم لا كذا ولا حيل ان اشياء رويتي كائن وقت مالا محالة فلا مالة في ذلك  
فلا بد من الخبر والمعرفة هو الاصل في التعيين فلا يجوز العدول عنه الى النكرة المخصصة وقت المثني نحو ما رايتك  
مذ اليوم لان صاحبا فيهما وكذا النكرة المخصصة نحو ما رايتك مذ يوم لقيتي كحصول التعيين وهو المقصود

**وثانها بمعنى اجمع اي جميع المدة فيلبيها الزمان المقصود بالعدد معرفة**

كانت او نكرة اي يقع بعدها الزمان الذي قصد هو مع عد اي المدة التي قصدت هي مع عددها فالباء بمعنى  
مع حتى لو كان مقصودا ان جميع المدة انتفت بينهما الرتبة يومان قيل ما رايتك مذ يومان اي جميع مدة عدم رويتي

يومان وذلك لما قصدنا جميع المدة ربه من ذكر المدة مع عددها فيقول ان المقصود بيان جميع المدة وذلك لا يستلزم

العدول عن ملامته مذ يومان هذا او شهرنا هذا او ايامنا هذه الا ان ذلك او من الاجزاء او اجمع يستلزم ذلك فلا بد من وقت وقوع المصداق  
او الفعل او ان المنقلة بوجهها نحو ما فرجت مذ هالك وما فرجت مذ هبت وما فرجت مذ اذهب فقد مر زمان مضاف لغيره  
فكان التقدير في ما فرجت مذ هالك من زمان هالك بمعنى اول مدة هو الراجح زمان هالك وفي ما فرجت مذ هبت  
من زمان هبت باضافة الزمان الى اليمين نحو يوم بلذ في الصور وفي ما فرجت مذ اذهب  
من زمان اذهب بمعنى زمان هالك فان قيل لم يذكر المنخفض في نحو ما فرجت مذ اذهب

قيل لعلمه ادرجها في ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معا او ادرجها في ذكر الفعل بارادة الفعل مجرد او مع  
 المصدرية وهو اى كل واحد من مد ومنذ مبتدأ خبر ما بعدك ومعه وقوعها مبتدأ  
 لنا ويليهما بالمعرفة اى بالاصانة لكونها بمعنى اول المدة او جميعها خلافا للنجاح فانزج  
 ما بعدك مبتدأ وما خبران مقدمان اى يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع المدة لانها فكرتان وما بعدهما  
 معرفة او نكارة مختصة بتقدير الحكم والحوادث ما ذكرنا من تاويل بالمعربة وانتصاب خلافا لانه مصدر اى  
 يخالف هذا القول خلافا للنجاح والجملة بغيره ابيان المخالفة ومنها اى من الظن **لدى**  
**ولان** بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغات غيرها وقد اشار اليها بقوله **وقد**  
**جاء لدن** بفتح اللام وسكون النون **ولدين** بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون **و**  
**لذن** بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولذن** بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون **ولذ**  
 بفتح اللام وسكون الدال **ولذ** بضم اللام وسكون الدال **ولذ** بفتح اللام واصل اللغات **لذن** بفتح  
 اللام وضم الدال وسكون النون كما ان عضدا بفتح العين وضم الضاد اصل لغات فاسكن العين بلا نقل ضمته  
 الى الفاء فالتفت ساكنان فحركت الدال فتخا وكسرا او حركت النون كسرا او حذففت النون او سكن العين بنقل  
 ضمته الى الفاء فحركت النون كسرا او حذففت النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ فتح  
 هذه اللغات بترتيب آخر وهو هكذا **لذ** بفتح اللام وضم الدال **ولذ** بفتح اللام وسكون الدال **ولذ** بضم اللام  
 وسكون الدال **ولذن** بفتح اللام والدال وسكون النون **ولذن** بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون **ولذن**  
 بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولذن** بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غير بحذف النون من  
 اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او بتحرك العين فتخا وكسرا للساكنين بعد  
 اسكانها بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او بتحرك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتامل ثم  
 اعلم ان **لدى** بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لتناهي الا ان يقال بنى لدن واخواته سوى التي كشبهها بالحرف وهي  
 من في لزومها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من عند ولد يلزمها من لفظا او تقديرا وحل لدى بمعنى عند  
 بغير معنى الابتداء عليه طرد اللباب وقيل بنى لدن ساير اللغات سوى لدى لتضمن معنى من هو ابتداء  
 لانها بمعنى من عند وحل لدى التي بمعنى عند عليها طرد اللباب وفيه نظر لانه يوجب ال لا يفي عند اطها  
 من في نحو من لدن لعدم التضمن حيث وقيل بنى لدى المحل على ذلك الموضوعه وضع الحرف وكذا ساير لغات و  
 فيه نظر لان وضع بعض اللغات وضع الحرف مبنى على بناءه وعدم التصرف فيه فلو بنى بناؤه على وضعه وضع  
 الحرف لزهر الدور واوجب باناسلنا ان بناءه مبنى على وضعه وضع الحرف ولكن لا ينسب اليه وضعه وضع الحرف  
 مبنى على بناءه وعدم التصرف فيه بل مبنى على شبيهه بنى في لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو  
 الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل المحصور حقيقة او حكما فتقول  
 عندى مال سواء كان المال حاضر قريبا عندك او بعيدا عندك لكن في حركه وحفظك لانه حاضر قريب عندك عندك  
 لدى فان لم يتعمل الحقيقه فلا تقول لدى مال الا ان يكون حاضر قريبا عندك ومنها اى من

المبنية **قط** بضم القاف وضم الطاء المشددة وقيل بالغات وهي **قط** بضم القاف والطاء المشددة المضمومة  
 وقط بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقط بضم القاف وفتح الطاء المشددة وقط بضم القاف وضم الطاء  
 المنخفضة وقط بضم القاف والطاء المنخفضة المضمومة **وهي الماضى المنقح عموماً**  
 بمعنى ما رأيت قط أي ما رأيت في جميع الأزمنة الماضية والآد بالمنقح أي من أن يكون لفظاً ومعنى بقول  
 الشاعر جاء بهدق من رأيت الذب قولاً وقد يستعمل في الإثبات نحو كنت أراه قط أي دائماً الماضى  
 إن كان صفة الزمان أي للزمان الماضى فاسناد المنقح اليه مجاز عطف من الأسناد إلى الطرف أي للزمان  
 الماضى الذي نفي شئ في الماضي وقوع شئ فيه وإن كان صفة العامل أي للعامل الماضى أي عامله ماضى  
 صفة نحو ما رأيت قط فاسناد المنقح إليه ظاهر وكذا الكلام في قوله وعوض للمستقبل المنقح أي للزمان  
 المستقبل المنقح وقوع شئ فيه أو للزمان المستقبل المنقح أي عامله يكون أمراً مستقبلاً متنبياً عموماً إلا أن  
 عوض أي لا إرادة في جميع الأزمنة المستقبلية بني عوضاً تضمن معنى حرف الإضافة ونسب الحرف في  
 الاحتياج إلى المضاف إليه مثل **قبل جلا وتغرى عومراً** <sup>تضمين</sup> يدل على استعماله كذلك وأعرابه جينث  
 مثل قبل وبعد لذلك بني على الضم كقبل وبعد والمعاوض الباقي على وجه الأرض أي وقت يقام اليقين وبناء  
 قط لتضمن معنى لام الاستغراق واختيار الضم للحصول على عوض ولو قال ومنها قط وعوض للماضى  
 والمستقبل المنقح على وجه اللف والنشر كان أحسن لتضمنه أحد الوجوه المحسنة وسلامته عن تكرير  
 لفظ المنقح لكنه لما كان مما يختص بالجمع بين الماضي والمستقبل في كليهما عدل عنه إلى التكرار والظرف المضاف  
 إلى الجملة وإذا يجوز بناءها أي يجوز بناء تلك الظروف على الفتح نحو يوم ينقح في الصور ويوم تنقح المصادقين  
 صدقهم ويومئذ وحينئذ إذا المعنى يوماً إذ كان كذا وحين إذ كان كذا وأما جازينها حالان الجملة مبنية  
 من حيث هي حتى ذهب البعض إلى أنها من مبنيات الأصل وذلك لأن المراد مبنية الأصل ما لا يحتاج إلى  
 الأعراب من حيث أنه لا يفتح فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً إليهما والجملة كذلك فإثباتها بنفسها لا يحتاج إلى  
 الأعراب لأنها لا يفتح فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً إليهما إنما كان اكتفاء الأعراب لقيامها مقام  
 المفرد أخيراً عن كونها مبنية الأصل لأن ما هو مبنية الأصل كالحرف والماضى والأمر غير اللام لا يكون لها الأعراب  
 لا لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً ونحو مرتب رجل ضرب مجرور المحل في الجملة لا مجرد الماضى فخرجت الجملة عن كونها مبنية  
 الأصل ولم يخرج عن ثبوتها بمبنية الأصل لأنها تشبه مبنية الأصل في عدم وقوعها فاعلاً ومفعولاً ومضافاً  
 إليها بل هي مبنية قوية بالنسبة إلى غيرها من المبنيات فاقضى مناسبتها بالاضافة إليها ولو أسلمت كافي  
 إذا المضاف إلى الجملة جواز البناء واختيار الفتح المنقحة أعلم أن جواز البناء في الظروف إنما يكون في المضافات  
 إلى الجملة جواز الكسرة وليدة وحين ووقت وزماناً أما الظروف المضافات إليها وجوباً مثل إذ وإذا وحيث ولما  
 كان بناءها واجباً على صاعف وكذلك أي مثل الظروف المذكورة في جواز البناء على الفتح مثل وعجز ما أي مقروناً  
 مع ما وإن وإن يعني إذا أضيف مثل وغير إلى ما وإلى أن المنخفضة أو إلى أن المثقلة يجوز بناءها على الفتح مثل  
 الظروف المذكورة كقوله تعالى مثل ما أنكرت نطقون وكقول الشاعر لم يمنع الشوب منها عزلاً نطقت الجملة في



عضون ذات اوقال جمع وقل هو شجر المقل وهو شجر معروف وفي الكلام قلب اى الى اوقال ذات  
 عضون وانما قلب لضرورة الشعر والحكمة عند العرب ذات طوف كالفاختة والقهرى ونحوها و  
 لقولك لم يعنى من الجولس غير انك قائم تى مثل فى المثال الاول ايضا فلهذا ما انك وعزيرى المثال  
 الثانى لاصافته الى لا نطقته وفى المثال الثالث لاصافته الى انك قائم وانما تى لاصافتهما  
 الى الجملة صوتا وشبها بالظرف للايهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكر  
 بناءهما فى بحث بناء الظروف وان لم يكونا من الظروف ضمنا لكونهما متشابهتين بالظروف ثم  
 لما قسم الاسم اولا الى العرب واليهي وبين احكام قسميه شرح فى تقييدهم الاخر للاسم باعتبار  
 وضعه لمعين او غير معين فقال **المعرفة ما وضع لشيء بعينه** الجار والمجرور **شئ**  
 المشعر بلبس جينى لشيء معين وقد ذكرنا انما يوضع لشيء من الماد شئ معين اعلم من ان يكون فردا معيناً كزيد  
 والرجل لمعهود خارجى وانوات وهو او جنسا معيناً كاسامة فانه علم للجنس الاسكوا لاسد  
 محله بلام الجنس او جماعة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والتجس  
 المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا الحد المضمرات والمبهمات لانها ما وضعا لشيء معين لانها  
 كلييات الوضع لان انا مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشياء  
 الى كل شئ قيل معناه ما وضع للواقع على شئ معين فى التركيب اى فى الاستعمال فتدخل المضمرات و  
 المبهمات لانها وان كانت كلييات الوضع لكنها جزئيات الاستعمال فان انا فى التركيب لا يستعمل  
 الا المتكلم معين وانت لا يستعمل الا للمخاطب معين وهذا لا يستعمل الا المشار اليه معين او يقال  
 معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئى كالاعلام والمصروف والمبهمات او بوضع كلي وقاعدة  
 كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد نحو وجهك ورأسك فانه فكله مع انه يقع على شئ +  
 معين لعدم تعدد وجه المخاطب ورأسه لان وضع امثاله لغير معين وان وقع على معين يعارض  
 توحيد وجه المخاطب ورأسه وكذا لا يرد نحو ادخل السوق بعرف باللام العهد الذهبى فانه معرفة مع انه  
 يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك فى الخارج ولهذا توصف بالجملة نحو ولقد  
 امر على الليم ديبينى لما مر ان الماد شئ معين اعلم من ان يكون فردا معيناً كزيد والرجل لمعهود  
 خارجى او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محله بلام الحقيقة ولا شك ان المعرف  
 بلام العهد الذهبى وضع للواقع على حقيقة معينة مثل اسامة وان كان الفرد غير معين اذ هو المعهود  
 بينك وبين مخاطبك فى الذهن او يقال انه فى حكم التلحق لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف  
 بالجملة فليكن خارج من الحد وفيه نظر لانه لو كان فى حكم التلحق لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه  
 مستدام وادخاله وصفا للمعرفة وموضوعا فاما ونحو ذلك وذلك لان المعرف بلام العهد الذهبى  
 موضوع لشيء معين فان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس اى للاهتية المعهودة ووقوعه على فرد غير معين  
 يعارض لموق الفريضة كالدخول مثلا فان الدخول فى ماهية السوق من حيث هو غير ممكن بويكى ما ذكر فى

دلالة  
 شئ

المعروف وغيره ان الفرق بين التوكيد وبينه ان التوكيد اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف  
المعروف باللام العهدية نحو ادخل السوق فان للادخول حقيقة والبصيرة مستفادة من القرينة  
كما لدخول متلا وهي اى المعرفة والمعارف ستنت بالاستقراء **المضمرات** نحو انا وانت و  
**الاعلام** نحو زيد وعرو **واللمبها** اى الموصولة واسماء الاشياء نحو الذى وهذا وانما سمي  
مبهين لان اسم الاشياء من غير اشياء حسية الى مشار اليها مبهام عند المخاطب عند النطق به لان بعض  
المتكلم اشياء محتمل ان يكون مشا اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهام عند المخاطب ولم يقولوا  
المضمر الغائب مبهام لان ما يعود اليه مقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا اللام العهدية  
كذا فى الرضى **واعرف باللام** العهدية او الجسدية والاستغرافية نحو الرجل والفلان وفى ذكر  
اللام اختيار مذهب سيبويه وعلم مذهب الخليل حرف التعريف اللام مع الالف وانما قال ما عرف باللام ولم  
يقول ما دخل اللام لم يخرج ما دخل اللام الزائدة لتحسين النظم **او بالنداء** نحو يا رجل لفضل المغنين  
بخلاف يا رجل لغير معين فانه نكرة وفى ذكر المعرف بالنداء نظر لوجوه الى المعرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها  
الرجل ولهذا لم يذكر المتقدمون وانما لم يذكر المعرف بالميم مثل قوله عنده السائل ليس من اصحاب ميام  
فى اسفر كون الميم بدل من اللام فلا يعد ما دخله هي قسما اخر من المعارف **والمضاف الى اهل**  
اى احد الان رتبة المذكور كما معنى مفعول مطلق بخلاف مضاف اى اضافة معنى اى اضافة مفيدة  
معنى او مفعول او بخلاف مضاف اى اضافة معنى اى الذى اضيف الى اهل اضافة معنى او مفعول فيه  
لقوله والمضاف بخلاف مضافين اى رقت اضافة معنى وفيه اختراع عن المضاف الى احد المعارف الارب للذكر  
اضافة لفظية فانما لا تقيد تعريفها ثم الشيء ذكر هذه المعارف على حسب ترتيبها فى مراتب التعريف عند سيبويه  
وجمهور النحاة و اشار بالترتيب فى الاكرامى الترتيب فى المرتبة **العالم ما وضع لشيء بعينه**  
صفة شئ اى شئ ملبس بعينه اى شئ معين وانما خص العلم بذكر التعريف من بين سائر المعارف لان  
المضمرات والمبهمات والمضاف بين تعريفاتها قبل والمعرف باللام مستغنى عن التعريف فلا يرد خص العلم  
بذكر التعريف وكله ما موصولة او موصوفة عباتى عن اسم او لفظ والمراد لشيء بعينه اعم من ان يكون فردا  
كزيد او جنسا كاسامة وكذا اعم من ان يكون عينا كزيد او معنى كخيار وخبث انسانا كما مر وغير انسان و  
ذلك مما يتخذ يولف كاعوج على من ليقى للال او لا كاسامة على الحسن بن مثنى وغيره انتصاب غير على  
وانتصاب غير على انه مفعول به لقوله متناول فان يتل بدخل فى هذا الجمل المضمرات والمبهمات لاننا وضعت  
لشيء معين غير متناول غير فى تركيب واحد قيل معنى غير متناول غير فى شئ من التركيب فيخرج المضمرات و  
المبهمات والمعرفات باللام والمبهمات لتناولها فردا اخرى فى تركيب اخر ولا يرد عليه علم الجسدية متناولها  
حيث يقع على افراد غير معينة لانها وضعت لان يقع على حقيقة معينة غير متناول غيرها وان كان ما صدر  
على افراد غير معين فلفظها كلفظها ايضا كقول الرجل والامر على من كان يقع على حقيقة معينة مثل اسامة فانما لا يقع واحد لئلا يخرج  
المتكلم عن التعريف بذكر اسم من غير ان يورد لفظه لشيء بعينه ويتناول غير ايضا لكنه يتناول غير باوصاف كثيرة



لا يوضع واحد فيصدق عليه غير متناول غير فيكون بوضع واحد ثم العلم ما وضع الشيء  
 واحد غير متناول بوضع واحد سواء كان منفوقا كقفل أو متجملا كمرال مفرقا نحو زيد أو مركبا نحو عبد الله  
 وبرزق نحو أسما نحو زيد أو لقباً نحو السديق أو كنية نحو أبو بكر موبوء العين كزيد أو معنى حدثاً كسبحان الله  
 علم السيرة أو فاعلاً كذرة أو لفظاً يونياً بنحو فعلان الذي مؤنثه فعلان أو مراداً محضاً لفظه كسعيد كزرا ومحض  
 عدد كسنة ضعف ثلاثة وإنما قال غير متناول غير فيكون ولم يقل غير متناول ما أشبهه كما قال الراجحي لئلا يخرج  
 لفظ الله لأنه لا يشبه شيء حتى يحكم أنه لا يتناول ما أشبهه وللراجحي أن يقول في جوابه إن السلب لا يشترط  
 فيما وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس موجوداً فلا يشترط لفظه تناول ما أشبهه وجود ما أشبهه موجباً  
 فيوجب ثبوت الشبه وذلك باطل وللراجحي أن يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة بقصور التصديق وتصور  
 ثبوت الشيء لا يوجب ثبوت في الواقع فيمكن تعلقه باللفظ مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما أشبهه أما  
 نفي التناول مع وجود ما أشبهه أو

التناول مع عدمه ما أشبهه وعدمه ما أشبهه ما يعلم الذات والصفة أو بعد الصفة فاعرف وأعرفها أي اعرف للعارف  
 أي اكملها تعريفاً المضمرة المتكلمة نحو أنا قرا مخاطب نحو أنت لاستحالة الاشتباه في المضمرة المتكلمة وقلة في  
 المضمرة المخاطبة إذا الخطاب في الغالبين أما الخطاب لغير معين فقليل كقوله تعالى ولوقى أذى الجورون  
 الآية ثم المضمرة العائبة ثم العلم ثم الاشتاق ثم الموصول والمعرف باللام أو بالنداء والمضاف إليها يعني  
 يعتبر بحسب المضاف إليه وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكر  
 هذا المذهب وفائدة الخلاف تطهر في الوصف فقط

**النكته ما وضع لشيء لا عينه**  
 أي لشيء غير معين من غير أن ينظر فيه الوضع للعين بوضع جزئي يخرج من غيره وفيه اخترا من المعرفة  
 فلا يرد وجهك ورأسك فانه نكته مع انه يقع على شيء معين لأن ذلك موضع لشيء لا عينه وإن وقع  
 على معين باعتبار عارض فقط التوجه للخطاب ورأسه ولا يرد نحو أدخل السوق فانه معرفة وقد وقع  
 على فرد غير معين لأن وضعه باعتبار وضع اللام للحقيقة المعينة ووقوعه على فرد غير معين بعارض  
 كالدخل مثلما كان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي ممنوع ولا يرد نحو أسامة حيث يقع على فرد  
 غير معين وليس بنكته لأنه لم يوضع لفرد غير معين بل لماهية معينة وإنما يقع على الفرد لأن الحقيقة  
 لا وجود لها إلا في ضمن الفرد وقد سبق هذا كما ذكرنا من تقسيم الاسم باعتبار وضع العين وغير معين  
 شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار لانت على الكنية وءامه فقال **أسماء العدد** فالأسماء  
 على نوعين اسم عدد وغيره واقف على ذكر أسماء العدد وأشار إلى أن كل ما سواه من القسم  
 الأكثر طلباً للاختصار ويقال لماذا ذكر النكته اعتمداً بذكر أسماء العدد التي يلازم أكثرها  
 لتفسير النكته ولوازمها عن المذكر والمؤنث كان أولى لتعلقها بمجرى التكبير والتانيث أيضاً  
**ما وضع لكينته أحاد الأسماء** والاحاد جمع الاحد وهو الفرد أي أسماء  
 الاحاد أسماء وضعت ليدل على مقدار أفراد الأشياء أي على مقدار المعدودات خرج بقيد الوضع نحو

والمصنف أن يرد ذلك بان نفي التناول وإن كان سلباً لكن الصلة في نفسه قوله لشيء

الراجحي

الراجحي

رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار سياق الاشياء لان التثنية في سياق الاثنان يحصل  
لا بالوضع وكذا خرج رجلا لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب عتيقاني في رجل ايضا  
ويجوز ان يضع ما قال صاحب الرضى انه يدخل في هذا الحد رجلا ورجلان لانها وضعت لكيفية الشيء وان كان وضعه  
مع ذلك لا هيته ذلك الشيء ايضا الى هذا عيارا لانه يقال انهما يخرجان بقوله احاد الاشياء لانه نقول  
انما لو خرجنا بهذا القيد يخرج واحد واثنان به ايضا وهما لم يخرجنا به على ما بيننا فلما لم يخرجنا به فلا بد مما ذكرنا  
فانهم خرج بقيد الكمية لان الكمية الشيء عدده المعين فانه قال اسم الحد وما وضع للعدد والعين يخرج الجمع  
لانه وضع للعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هي الصفة المنسوبة الى كراي الصفة التي يستفهم عنها بكر وهي  
العدد الخاص فلا يلزم منه التعين وانما يلزم التعين في الجواب فانهم بل خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكيفية وخرج  
بقيد احاد الاشياء ما وضع لكيفية المسافة دون الاحاد كالفرس والميل وكذا خرج به الخط والسطح والجسم  
التعظيم لانها لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط في اصطلاح اهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له  
طول وعرض والجسم التعظيم ما له طول وعرض وعمق وفيه يخرج بهذا القيد الزرع وفيه نظر لان الزرع لا يوضع لكيفية ما  
يذره به هي الكيفية المقترنة ولم يوضع لكيفية ما يذره به فيخرج بقوله ما وضع لكيفية ولا يحتاج خروج قوله  
احاد الاشياء واجيب بانه وان لم يوضع لكيفية ما يذره به لكن لا يخرج انه وضع لكيفية الكيفية المقترنة لانه  
وضع لكيفية متصفة بكيفية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكيفية فيحتاج خروج الية احاد الاشياء فان قيل  
يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاثنين والاختلاف عند الحاجة في انهما من اسماء العدد لصفحة ٢٠٦  
جوابه ان قال كرم عندك من كذا او لهذا عددهما من اصول الاعداد حيث قال اصولها اثنا عشر كلمة واحدا الى عشرا و  
مائة والالف قيل انما يذره لان على الاحاد بالرفعات وان لم يذره لانه عليه دفعة واحدا وقيل ان قوله احاد الاشياء في  
مقابلته اسماء العدد والجمع اذا قيل بالجمع يقتضي التقسيم الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء  
العدد وضع لكيفية شيء من العدد وان فلا يخرج من الحد وقيل معناه وضع لبيان مقدار العدد وادوات  
فيندرج فيه الواحد والاثنان لان الكمية الاشياء يعلم بها كذا في الشامل وقال بعض المشايخ ان قوله احاد الاشياء  
لكيفية كان اولي لثلاث يخرج الواحد والاثنان فانما من اسماء العدد عند الحاجة ولا يذره لان على كية احاد الاشياء  
فقوله احاد الاشياء مانع لاماميه وفيه نظر لانه حينئذ يدخل في الحد ما وضع لكيفية المسافة كالفرس والميل وكذا  
يدخل الزرع على ما بيننا فلا بد من هذا القيد فان قيل يخرج من هذا القيد نحو ثلث جماعات وثلثة جموع فانه يدل  
على الجماعات دون الاحاد فيقول كاشف ذلك بل يدل على احاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا واصولها  
١ اصول اسماء العدد اثنا عشر كلمة فقوله اصولها منبذاه وقوله اثنا عشر كلمة كلمة خبره و  
٢ الجملة مستأنفة كما ذكر تعريف اسماء العدد كما السامع ان يسأل ما قال اصولها اثنا عشر كلمة  
**واحد الى عشرا ومائة و الف** يعني ان الفاظ العدد التي يرجع جميع اسماء العدد  
٣ اليها اثنا عشر كلمة وما عد تلك الالفاظ متفرقة عنها بكتبتن كاشان والفاان او بجمع كعشرين واخوانه  
٤ اجازية مجرى الجمع او بلفظ كذا اثنا عشر وعشرين وكلمة ومائة وكذا احاد عشر واخوانه لان اصلها العطف او بانها متفرقة

موتلثاين وثلاثة الاف كذا في الرضى واليقاع قوله واحدا على انه جزئ من احد واحد وعلى انه بدل بعض  
من اثنتا عشرة وفيه نظر لان الضمير لا يرفع في بدل البعض وليس هنا ضمير واجب بان المراد باللفظ وفيه العطف والضرورة  
الاستعمال في فلا ضمير في تركه في بعض الاستعمالات على انه يمكن ان يكون الضمير محذوفاً والحصول العلم به كما في قولهم المذموم  
المذمومين والتقدير واحد منهما فان قيل كلمة الى في قوله الى عشرة ليست اسقاطية لعدم دخول ما بعدها وما  
قبلها حتماً فيكون امتدادية فيلزم ان لا يدخل العشرة في حكم ما قبلها عملاً بالغايبية قيل معناه واحد وغيره فيكون  
اسقاطية فيدخل ما بعدها في ما قبلها قوله ومائة عطف على قوله واحداً على قوله عشرة **وتقول على صيغة**  
**المخاطب دون الغائب والغائبة** اي تقول انت في الاعداد مركبة ومفردة ومعطوفة **واحد اثنتان**  
**للمذكر واحدة اثنتان او ثنتان** للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس بتذكير  
المذكر وتابيت المؤنث هذه الاعداد وما بعدها موقوفه لا تماثل كونها على طريق التعدد **وثلاثة**  
**الى عشرة للمذكر ثلث الى عشر** للمؤنث وهو غير جار على الاصل والقياس بل يتم في  
المؤنث وانما الحق في المذكر لتاويله بالجماعة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فياخرى ان ياول بالجماعة  
ليطابق اللفظ مدلوله وتوكل في المؤنث للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق فاحتجج الى تانيته اولا  
وكلمة الى في كلا الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما زاد عليها الى عشرة وثلث وما زاد عليه الى عشر اوصلا  
امتدادية ولا اسقاطية اي قولها انتهى الى عشرة و **ولم يأتوا ولا مفعول مطلق لقوله** تقول ثم لما فرغ عن بيان العدد **واللغز**  
**شعر في بيان العدد المركب فقال اجد عشر ثلث عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا**  
**عشرة او ثنتا عشرة** للمؤنث و **جار على الاصل والقياس بتذكير الجزئيين في المذكر تانيتهما**  
**في المؤنث ثلثتا عشر وما زاد عليهما الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة**  
**وما زاد عليهما الى تسع عشرة** للمؤنث يعني باسقاط التاء من العشرة واثباتها في النيد والمذكر  
وعكس ذلك التاء في تانيته الجزئ الاوّل ذلك لثباتها في المذكر كغيره الا انها في المؤنث بوجوه العشرة بعد التركيب الى الاصل دون  
النيد تميّكاً بخلاف الاصل النيد بالتشديد والتخفيف هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيد حتى يبلغ  
العقد الثاني **وقمير تكسر الشين** الى شين العشرة المركبة مع غيرها **في المؤنث قوله**  
**وقمير مبتداء وقوله تكسر الشين** جزء الجملة معترضة لبيان الخلاف في المؤنث لظرف تكسر وانما تكسر تحزرا عن  
توالي اربع فتحات فيما هو الكلمة الواحدة في احدى عشرة وثنثا عشرة وخمس فتحات في ثلث عشرة الى  
تسع عشرة احدى ما فتحة الحرف الاخر من الجزء الاول والباقي فتحات العشرة كلفظين بالتركيب والامتزاج  
صار يؤول لفظ واحد وانما تحزرا عن ان يجمع محركات مع فتح التركيب وما ذهب اليه فمضعيف كانه  
عدول عن الفهم الذي هو لاخت الى الكسر الذي هو الاثقل وهذا الخلاف في المؤنث واما في المذكر فالشين +  
مفتوحة بخلاف **وعشرون واخواتها** اي اخوات عشرون هي تقاطرها واشبالها  
**فيهما اي في المذكر والمؤنث** ومنعاً وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا في المفصل فقوله و  
عشرون من مقولات تقول على وجه التعدد والواو على الحكاية واخواتها منصوت بكسر التاء على نحو ايت +

هذات عطف على قوله عشرون وفيها ظرف تقول وان رفع اخواتها فهو مبتدأ مفعول في اخواتها واخواتها

والجمله مغرضة وان جعل عشرون مبتدأ واخواتها عطف عليه وفيها خبر يقطع سلسلة التقاد فيشكل قوله

احد عشرون حيث لا خبر هنا فلا بد من جعل هذا الامداد مقول تقول والرفع في عشرون

على الحكاية حتى اذا زاد على عشرون تقبل بالعطف في المذكر احد وعشرون وفي المؤنث احدى

عشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم ذكره اي بعطف عشرون واخواتها

على الينف حال كون الينف نسبيا بلفظ ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث بدون في المؤنث

فتقول ثلثة وعشرون الي ثلثة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الي تسع وعشرين امرأة وكذا في سائر

العقود تقول ثلثة وتسعين الي تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون الي تسع وتسعين

امرأة تقوله تريا العطف عطف على قوله تقول اي تقول كذا ثم تقول بس عطف عشرون واخواتها على

الينف <sup>١</sup> حال كون ذلك الينف ملتبسا بلفظ ما تقدم ذكره او مبتدأ للعطف اي العطف الملتصق بما

تقدم فان قبل الملتصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه عطف الينف دون العطف <sup>٢</sup> يكون منقاة العطف قبل ان

اللتصاق المعطوف عليه ثبتي يوجب التصاق العطف با كذا الشيء مائة و الف مائتان

والفان فيما اي في المذكر والمؤنث وصفا فقوله مائة الى آخره من منولات تقوله على وجه التقاد

وفيها ظرف تقول اي تقوله كذا وكذا وفيها ثم تقوله اي ثم تقوله قولا

ملتبسا بعطف الينف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما او بالعكس اي بعطف المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما

على الينف واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاضافة والتركيب

والعطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة وواحد او واحدا واثنان واثنان وفي الاضافة مائة وثلثة

رجال وثلث تسوق وفي التركيب مائة واحد عشر رجلا واحدى عشرا امرأة ومائتان وثلثة عشر رجلا او

ثلث عشرا امرأة وفي العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة وحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان

وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسعين امرأة ثم تقوله

مائتان وكذا او ثلثة مائة وكذا الى التسع مائة وكذا والالف وكذا

الف وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا مائة الف وكذا على ذكرنا من الالفاظ وعلى هذا

فقرورد ويجوز ان يعكس العطف في الكون فتقول واحدا ومائة واحدا ومائة واثنان ومائة واثنان الى آخر

ما ذكرنا وفي ثمانى عشرا فية الياء مبتدأ متقدم اخبر اي فية الياء كما ان في ثمانى عشرا وهو

الكثير الشائع فياسا على اخواته لان صلها للاعداد المركبة مبني على الفحة كثلثة عشر و جاز اسكانها

اي اسكان ياء ثمانى عشر تخفيفا وحذفها بفتح النون شاذ خبر تقوله وحذفها اي حذف

الياء مع فتح النون شاذ وانما جاز حذفها قولا بكمال التخفيف وانما فتحت النون جلا لهذا العدد بعد الحذف

على صوتك اخواته من انفتاح الصدور ويجوز حذف الياء مع كسر النون لليلة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف

الياء افراد اي غير مركب مع الضم والوجه النون معتقب الاعراب اي موضع اعتقاج الاعراب اي موضع

ملتبسا بلفظ ما تقدم قولا بلفظ ما تقدم حال عطف العطف عليه المفعول اي تقوله بلفظ عشرون واخواتها على الينف

لوقوع الاعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب العوامل نحو قولها ثانياً بالرفع حسان والرفع فنقرها ثانياً  
 ثم يرفع عن بيان كيفية استعمال الاعداد شرع في بيان حال الميزات اعني الملتصقة فقال **ثلاثة** وازاد عليها  
 الى العشرة **مخفوض** بالاصافة اي باضافة الاعداد الى الميزات **مجموع** لفظا **ثلاثة**  
 رجال **او معنى** كسبعة رجل وثلاثة زود وخمسة نفر وانما ابتداء بيان ميز الثلاثة لعدم  
 مجيء الميز الثلاثة وانما كان ميزها مخفوضا على الاضافة ولم يكن منصوبا على التميز كما ميز ما زاد على العشرة  
 لان ميز الاعداد موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة لان هذه الاضافة مثل +  
 اضافة اخلاق ثياب فلو نصب مثل هذا التميز يصير على صورة الفضلات فوجب مخفوضا لئلا يكون على  
 صورة الفضلات واما النصب فيما زاد على العشرة لانه امتناع الاضافة كما ستعرف وانما كان ميزها  
 مجموعا ولم يكن مفردا كميز ما فوق العشرة لان مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة فياخرى ان يفسر بالجماعة  
 ليطابق العدد المعد وكان العدد هو المعدود في المعنى فان الثلثة هي الرجال في المعنى واما افراد ميزها  
 فوق العشرة فلذلك ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا بتقوين ثلثة ونصب اثوابا في الشعر على التثنية وذلك  
 المجموع يجب ان يكون مكسرا او سلبا بالالف والتاء اذ لم يوجد غيرهما وقد جاء سبع سنبلات مع وجود  
 سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع السالم بالواو والنون اصلا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين  
 ثم المكسر يجوز ان يكون كل جمع سواء كان جمع قلة او كثرة ان تعين ولم يوجد غيرهما يقال ثلثة ارجل ورجال  
 اذ لم يوجد لواحد ما جمع ميزها فيكون هذا مشتركا بين القلة والكثرة وان وجد جمع كثرة وقلة غلبة +  
 الاضافة الى جمع القلة ليطابق العدد المعدود لان الثلثة الى العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة  
 الى جمع الكثرة مع وجود القلة فيكون جمع الكثرة مسنعا عن الجمع القلة كالاضافة في قوله **ثلاثة**  
 مع وجود اقراء وليس يقاسر وقال المبرد قياس والنكتة في استعمال جمع الكثرة في الآية مع وجود القلة  
 التيسر على ان الثلثة في الترميز في حق النساء لغاية شهواتهن الى الاذواج كقوله **الا في ثلث**  
**مائة** مستثنى مفرغ اي مخفوض مجموع في جميع المواضع الا في ثلث مائة وما زاد على ذلك **ال**  
**تسع مائة** فان ميز الثلث الى التسع في ثمانمائة الى تسعمائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم  
 يستعمل عشر مائة استثناء بلفظ **وكان قياسها** اي قياس لماية المضاف اليها ثلث الى  
 تسع ميات للثبوت **او ما تبين** لتذكر كنه ترك هذا القياس لكرهتهم ان يرجعوا بعد  
 التزام المفرغ في احد عشر الى تسعة وتسعين فمفرغ الى الجمع الذي طال جهدها في ثلثة الى عشرة +  
 فاستحسن الجمع على القريب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين  
 رجل في لزوم ايراد التثنية رجوعا الى المحققين عن ايراد حكم الثلثة الى تسعة من كل وجه فان قيل  
 اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلثة سنين  
 فكيف يقال كان القياس ثلث مائة قيل سماه قياسا من حيث هو جمع فقطع النظر عن كونه جمعا بالواو  
 والنون

لو كان كذلك لا كتفه بظن واحد ان قيل اجمع بالواو والنون يختص بذو العقلة فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعاو  
بالياء والنون نصيا جرا قيل جمع بالواو والنون شاذ وار كتاب هذا الشذوذ بحجر النقضان الواقع في مائة بحذف  
اللام فيجوز ان يجمع بالالف والتاء ككثافات جمع ثعت وبالياء والنون ككئين جمع ثين وان لم يكن الضلام وفي كلا

التقديرين الميم مكسورة وبعضهم يقول ميون رفعاو مبين نصيا جرا بضم الميم وقل الاضطر ولو خفت ميم  
ميات يكم مئين جاز **وهي واحد عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين منبو**

**مفرد** نحو واحد عشر جلا قال الله تعالى تسع وتسعون فجاءت اما للتصنيف فلامتناع الاضافة اما في احد عشر  
الى تسعة عشر فلامتناع تركيب ثلثة اشياء مع الامتناع المعنوي الناشئ من الاضافة الى المفسر بخلاف نحو واحد  
عشركه فانه تركيب ثلثة اشياء وحادي عشر واحد عشر فانه تركيب الربعة اشياء لعدم الامتناع المعنوي الناشئ  
من الاضافة للمفسر واما خمسين وما زاد عليها التسعة وتسعين فلامتناع جهة الوزن والبقاء ما عدا الامانة انما لا اضيفت مع حذف

الوزن **نحو** هذا اصله وصنعت مع الكملة ولو اضيفت مع بقاء الزم بقاء نون تشبه نون اجمع وكلها مستكراه  
واما الافراد فلان المفرد اصل فهو اخف من اجمع والجزء من التميز وهو التفسير والتبين يحصل به فلا

يسوغ العدول عنه بلا حاجة **وميز المائة والالف وتثنيتهما اي تثنيته المائة**  
والالف وهي مائتان والتان **وجمعهما اي جمع الالف هو آلاف والوف مخفوض مفرد**

واما قال وجمعه لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة ليست بمستعمل حيث يقال ثلثمائة الى  
تسع مائة ولا يقال مئتان او مئتان وانما كان ميز المائة والالف مخفوضا مفردا لانهما اثنيان الثلثة  
الى العشرة في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف وكذا

اثنيان احد عشر الى تسعة وتسعين في اللفظ لان كلامهما عدد الكثرة مع انهما يقران بهذا القسم  
فاعطى ميزهما احد حكم ميز الثلثة الى العشرة وهو المخفوض على الاضافة واحدا حكم احد عشر الى تسعة

وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين ولم يعكس اذ التميز اصله الافراد مع حصول غرض التفسير  
به **واذا كان المعدومون واللفظ الدال عليه من كذا كالمشخص**

المطلق على الراء او كان الامر بالعكس اي عكس ما ذكرنا بان كان المعدوم من كذا او اللفظ الدال  
مؤثرا كالشخص الطويل **فوجان اي في العدد وجان اعتبار التاييف واعتبار التذكير علا**

باعتبارين فقوله عندي ثلثة اشخاص من النساء اعتبار باللفظ وثلث اشخاص منهن اعتبار بالمعنى  
وكذا تقول عندي ثلثة نفوس من الرجال اعتبار بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبار باللفظ لكن اعتبار اللفظ اولى

وقابل تقول حتى هذا الحكم ان يذكر عند الاعداد التي تفرق تمايزا لثلاث واحد واحد واثنتان واثنتان وثلثة وثلثة كما يعلم بالامثلة والافراد  
حيث يتبينها التذكير لثلاث واثنتان ولا يميز احد واثنتان اي كذا كالمواحد لاثنتين يميز جدهما استغناء بلفظ التميز اي تميز كل منهما مثل رجل ورجل  
مثلا عنهما اي عن ذكر الواحد والاثنتين وفي ان ذكر التميز بعدهما يستغنى عن ذكر التميز من كذا مثل رجل ورجل فان ذكر التميز بعدهما استغنى

عن ذكرهما لافادته كما هو تميزها اي تميز الواحد والاثنتين مثل رجل ورجل مثلا النص المقصود بالعدو اي التمييز الذي قصد بالعدو  
وهو بيان الكيفية اي بيان الفرق الواحد في غير واحد والاثنتين في غير اثنتين فلا يميز ان يقع تميزا اذ التميز لا يعم ان يكون مقنيا



فإنه لا يحرك القيمة قصد المرين أي القيمة والمميز ليحصل الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما  
عن الآخر فان قيل الاستغناء من شيء لا يمنع ذكره على وجه تأكيد أو تشويق أو نحوها كما في آله واحد ولا يتخذ  
اليمين اثنين كجلا وريه جلا فيل كما كان غيرهما بلفظ يدل على نصوصية العدد وهي بيان العدد أي الواحد  
والاثنين فان رجلا مثل ايديا على الواحد ورجلين على الاثنين امتنع ايقاعهما قنرا لان كون القيمة مغنيا عن  
المميز خلاف ما عليه باب التميز بل باب القيمة على اعادة النسبتين اى النسبة الاجمالية والنسبة التفصيلية  
معا وعدم استغناء كل واحد عن الآخر كما عرف في عندي صوتان سمنا وقفتين ن ترا وعشرون درهما وملا  
عسلا واما نمر جلا وريه رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بها التقصير واما قوله تعالى آله واحد و  
قوله تعالى ولا يتخذ واليمين اثنين فان ذكر العدد بعد ذكر للعدد الدال على تلك العدد تأكيد وتوضيح أي  
صفة مؤكدة وموضحة مثل فتحة واحق وعكس ذلك لا يجوز اذا التأكيد لا يجوز ان يكون الزيد من المقصود بالعدد  
وفيه نظرا لانه ينبغي ان يجوز عكس ذلك ايضا يحمل المعد ود على كونه بدلا لا تأكيدا وفي بعض الشرح لا فائدة للنص +  
المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد أي الى ذكر الواحد والاثنين مع قيمتهما وهو رجل ورجلان مثلا لمصو  
المقصود بلفظ القيمة وفيه نظرا لان حصول المقصود بلفظ القيمة لا يمنع ذكرها على وجه التأكيد أو التشويق  
وفي بعض الشرح لا فائدة النمر المقصود بالعدد فلو ذكر معه أي ولو ذكر العدد اعنى الواحد والاثنين مع القيمة  
أي مع رجل ورجلين مثلا كان ضارعا وفيه ايضا نظرا لان ذكرهم مع يفيد التأكيد والتشويق مثل نمر جلا و  
ريه رجلا فلا يكون ضارعا وأجيب بما مر ان القيمة لما دل على نصوصية العدد امتنع ايقاع قيمته لان كون القيمة  
مفتا عن المميز خلاف ما عليه باب القيمة وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد نفس المقصود بالعدد لعدم  
دلالة على العدد المعين فلم يخج الاكتفاء به فاحتج الى ذكر العدد لبيان الكيفية فان قيل قوله استغناء مفعول له  
لقوله ولا يميز فليت ممنة فوجه اللفظ الى القيد ويقام الفعل مثبتا فيضيد المعنى قيل هو مفعول اللفظ للفعل  
يخذف مضاف لللفظ المنفي أي تركيبة واحد واثنين خوف استغناء أي مخافة استغناء أي مخافة لزوم  
استغناء أو هو مفعول لفعل محذوف أي يميز ان لا يكثر تركبها استغناء وقوله بالعدد متعلق بالمقصود  
على ما بينا أي لا فائدة التصريح الذي قصد بالعدد او متعلق بالنص أي التصريح بالعدد المقصود وهو التصريح  
بالوحدة او ضمرا واحدا الى واحد او التثنية **وتقول** على صيغة المخاطب دون الغائب والغائبة أي  
تقول أنت في **المفرد** أي في استعمال العدد في احد المعدود **عز المتعدا** الجار والمجرور واما  
صلة الافراد أي الذي اورد من المتعدا او ظرف مستقر فم صفة المفرد أي الواحد الكائن من المتعدا **باعتبار**  
أي قولنا ملتسبا باعتبار **تصيرة** اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف أي باعتبار تقييد  
ذلك للمفرد عدد انقص من عدد واحد اذ اذ الواحد **الثاني** مقول مقول أي تقول الثاني في المذكر أي  
ثاني الاول أي معية الاول اثنين يعني دو كثنائية **والثانية** في المؤنث أي ثانية الاولى أي **معية**  
الاولى اثنين أي العاشرة في الذكر أي عاشر التسعة أي معية التسعة عشرا يصحده كسنة منه **والثانية**  
**العاشرة** في المؤنث أي عاشر التسعة أي معية التسعة عشر اوانا بالثاني والثانية دون الاول وكلا

كلمة عدد انقص من الواحد حتى يصير واحدا وكلمة اليها اسقاطه اي الثاني والثانية وما زاد عليها الى العاشرة  
والعاشرة او صلا اي منتهى الى العاشرة والعاشرة **لا غير** مبنى على الفهم وكلمة الاعاطفة اي لا تقول غير ذلك مما  
قبل الثاني والثانية وهو الاول والاولى وما بعد العاشر والعاشرة وهو واحد عشر فضا على هذا المعنى اي  
بمعنى التصيير اما ما قبل الثاني والثانية فلا يرد عليه انقص من الواحد حتى يصير واحدا وما بعد العاشر والعاشرة  
قلعه مفعول ومصدر بمعنى التصيير في ذلك حتى يشتم من اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلث اثني عشر وربع  
ثلاثة عشرا ولا ثلث اثني عشر ورابع ثلثة عشر بخلاف الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة فان لكل منها  
فعلا مفيدا فانهم يقولون ثلثه الاحد شيبا وثلثه الاثنان ثلاثا وكذا ربت الثلثة الى عشرا وهو من حيث  
من النجاة وهذا هو القياس واجاز بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشرة ايضا في العقود فسيكباروى  
عندهم بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتم اي صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتم اي صيرتهم اربعين ومنهم من  
اجاز ذلك بما بعد العاشر والعاشرة في النيف فيقول انا ثالث اثني عشر وربع ثلثة عشر بمعنى صيرتهم ثلثة  
عشر واربعة عشر قلنا لا بأس بجملة ولكن سلنا صحتها وان كان محمولا على ثلث عقودهم وربع عقودهم وثالث نيف اثني  
عشر وربع نيف ثلثة عشر يتقدرا المضاف اي انما صير نيف اثني عشر وهو الاثنان ثلثة ومصير نيف ثلثة  
عشر هو وهو الثلثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال **وباعتبار حاله** اي وتقول في المفرد من المتعدد  
**باعتبار حاله** ومرتبته في المتعدد اي باعتبار رتبة واحد من المتعدد متصرف باله ثان او ثالث او غيره كذلك **الاول**  
**والثاني في المذكر والاولى والثانية في المؤنث** يعني يكمر ودوم الى  
**العاشر في المذكر والعاشر في المؤنث** يعني وهم وكلمة الى اسقاطية بمعناه وما زاد  
عليها من المفرد الى العاشر والعاشرة **والحادى عشر** عطف على الاول كاعط العاشر والعاشر  
يلزم تعدد الغاية اي وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرا من المركبات الحادى عشر في المذكر بتذكير  
**البحرين** يعني يازم **والحادى عشر في المؤنث** بتأنيث البحرين **والثاني عشر في**  
**المذكر والثانية عشر في المؤنث** وما زاد على ذلك الى **التاسع عشر في المذكر**  
**والثامن عشر في المؤنث** وانما قال الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس  
المراد ههنا اي في اعتبار التصيير بيان الحال اسم العدد بل المراد الاسم المشتق منه معنى الصفة فغير لفظ الواحد  
الى الاول كما غير لفظ الاثنان الى الثاني واختلف في وزن اول فقيل وزنه افعل وقيل وزنه فعمل ويؤيد الاول  
مجى الاول في مؤنثه ولو كان وزنه فعمل كان مؤنثه فعمله وهو المختار ويؤيد الثاني صرف في نحو ايتت اولاد ولو كان  
وزنه افعل كان غير مصرف للصفة وعلو الفعل واجب بان لا كان مشتقا مما افعل له كان معنى الوصفية فيه  
خفيا فليوث وصفيته في منع الصرف الراجح ذكر الموصوف قبل قول ايتت عاما اول اربع ذكر من التفضيلية بعد  
فانما علامتها الوصفية واذا دخلت عن صفة ويكون منصوبا الى الطرف نحو جيتت اولاد واحدا اولاد وانما هذا الاعتبار  
فيما زاد على العاشر والعاشرة ليجوز كون الثاني واحدا من احد عشر وما فوتره وانما ذكره في صورة التصيير العاشر  
والعاشر لا في غير ذلك في موثقا بيان الحال الى التاسع عشر والثامنة عشر لا غير انما قال الى انها غاية المركب

لا يرد عليه انقص من الواحد حتى يصير واحدا وما بعد العاشر والعاشرة قلعه مفعول ومصدر بمعنى التصيير في ذلك حتى يشتم من اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلث اثني عشر وربع ثلثة عشر بخلاف الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة فان لكل منها فعلا مفيدا فانهم يقولون ثلثه الاحد شيبا وثلثه الاثنان ثلاثا وكذا ربت الثلثة الى عشرا وهو من حيث من النجاة وهذا هو القياس واجاز بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشرة ايضا في العقود فسيكباروى عندهم بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتم اي صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتم اي صيرتهم اربعين ومنهم من اجاز ذلك بما بعد العاشر والعاشرة في النيف فيقول انا ثالث اثني عشر وربع ثلثة عشر بمعنى صيرتهم ثلثة عشر واربعة عشر قلنا لا بأس بجملة ولكن سلنا صحتها وان كان محمولا على ثلث عقودهم وربع عقودهم وثالث نيف اثني عشر وربع نيف ثلثة عشر يتقدرا المضاف اي انما صير نيف اثني عشر وهو الاثنان ثلثة ومصير نيف ثلثة عشر هو وهو الثلثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال

لا حاجة لبيان الحال فلا بيان الحال شامخ فيما فوق ذلك ليجوز كون المثنى واحدا فيما فوق ذلك فنقول الرجل العشرين والاربع  
العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة  
او الالف والمائة او الالف والحادي والمائة او الالف والحادية والمائة او الالف ضاعدا الى المائتين واما  
ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود من العشرين والثلاثين الى التسعين ودون المائة والالف لعدم التغير  
فيها الى بناء اسم الفاعل حيث يقال باعتبار الحال الرجل العشرين والرجل المائة او الالف بخلاف المركب حيث يتغير  
فيه اسم الفاعل ودون ما زاد على العشرين والمائة والالف لان تغييرها بمسبب تغير المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا  
حاجة الى ذلك وما ذكر العدد المركب مع انه ذكر العدد المفرد لان تغير المركب ينافي تغير المفرد التغير المفرد في اول  
المفردات الى الاول وتغيير المركب الى الحادي دون الاول فلا يلزم ذلك واذا لم يذكر لتبادر الذهن الى ان تغيير  
الى الاول ايضا **ومرثم** اي لاجل التجرى في الواحد من المتعدد الاعتبار ان اي اعتبار التصيير واعتبار  
بيان الحال **قبل في الاول** اي في اعتبار الاول وهو اعتبار التصيير **ثالث اثنين بالاختصاص**  
الى عدد القصر منه بدو اضافة العظيمة ولا يجوز اضافة ما يصح للتصيير اعداد القصر منه بدو اضافة  
ولا الى عدد يساوي عدده ولا الى عدد **فوقه اي مصيرها** ما تصير معنى ثالث اثنين اي مصيرها **ثلاثة**  
**ثلاثة** يعني سينور كندة وهو اسم فاعل **من ثلثتها** اي مصيرها **ثلاثة** بثلاثة سكره  
دورا وهو من الثلث بفتح الشاء وهو تصيير الاثنين بثلاثة يعني سكره ايدن **وفي الثاني** اي في  
الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال **ثالث ثلثتها** بالاضافة الى عدد يساوي عدده اضافة  
معنوية **اي احد لها** تفسير معنى ثالث ثلثتها اي احد الثلثة المتأخر بها يجتنب معنى سيوم  
سه وهو ايضا من الثلث بفتح الشاء ومعناه سه شدة ويجوز اضافة ما يصح لها ان الحال الى عدد فوقه  
فيقال ثالث اربعا وخمسة فضا على اي احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافة الى عدد القصر منه و  
**نقول** في اضافة ما زاد على العشرة ما يوضح بيان الحال **حادي عشر احد عشر**  
واحد من احد عشر متأخر بفتح حاء يعني ياردهم يارده **على الثاني** الجار والمجرور حال اي واما  
على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال **خاصة** حال من الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او  
مصدر للمفعول المحذوف اي خصص الاعتبار الثاني بذلك خصوصاً والجملة حال مؤكدة او معترضة **والث**  
**ثنت** مفعول محذوف بقرينة جواب الشرط اي وان شئت ان تقول **قلت حادي**  
**احد عشر** محذوف الجزم الاجز من المضاف تخفيفا الى **تاسع تسعة عشر**  
**فتعرب الجزء الاول** الانتقام التركيب الموجب للبناء وبينه الثاني لبقاء التركيب للتحقق  
للبناء وقوله فتعرب الاول عطف على الجزء او استئناف على معنى فالت تعرب الاول على قول الشاعر المر  
سأل الرب القواء فينطق + اي فهو ما ينطق اي له شال المنزل الخالي فينطق اخفا + وهل يجزيك اليوم  
يبداء سلق + اي المعاناة الحالية ثم لما فرغ من تفسير الاسم باعتبار وضع المعين وغيره من شمر في تفسير  
اجزله باعتبار التذكير والتانيث فقال **المذكروا الموثق** او يقال لما وقع ذكر التذكير لا يثبت

تفسير  
المذكروا  
الموثق

في باب العلامات الى ذكر هذا التفسير وانما قدم من المذكر على المؤنث لاصالة **المؤنث ما في**  
**علامة التانيث** وهي التاء التي تصير في الوقت هاء والالف المقصود والممد وودة كما ذكر  
 في المتن وكذا الياء في نحو هدى وتي عند البعض وانما علم المؤنث في البيان وما للاختصاص بيانه وتعمير التذكير  
 في كل ما يخالف كتمديد الاعراب التقديري وتعمير اللفظ في كل ما عداه ويمكن ان يقال انما قدمه اخذ في البيان من  
 القريب ولان المؤنث وجودي لانه عبارة عما وجد فيه علامة التانيث والمذكر عددي لانه عبارة عما لم يوجد فيه  
 علامة التانيث سواء كانت تلك العلامة مفعولة او مفعلة فالمفعولة نحو امرأة وناقدة وعرفة ونملة وطلحة و  
 علامة والتفدية نحو دار ونازل وقل وقدام وشمس وعين وغيرها من المؤنثات السماعية فان التاء في مثل ذلك فقد  
 بدليل رجوعها في التصغير فان قيل يخرج من هذا التفسير نحو صوب لاسيما اذا سمع به مذكرا ونحو حاضر وطاني من  
 الصفات المختصة بالتانيث بالمؤنث ونحو كلاب واكلب مما سمع مكسرة اذ ليس فيها علامة التانيث لانها ولا  
 تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلا مما لو كانت مقدرا فيخرجت في التصغير في المرد بقوله لفظا اعلم ان يكون  
 حقيقة كما ذكرنا وحكما كغفر لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرابع في المؤنثات  
 السماعية لسلا يجمع علامتا تانيث وكنحو حائض لانه صفة مختصة بالمؤنث ونحو كلاب واكلب لانه ما دل بالجماعة  
**والمذكر بخلافه** اي متلبس بمخالفة المؤنث اي ما لم يوجد فيه علامة التانيث لالفاظا ولا تقديرا  
 ولا كما وعلامة التانيث اي علامة التي ذكرت في حد المؤنث **التاء** التي تصير في الوقت  
**هاء والالف** سواء كانت **معدودة او مقصورة** ويضمم عد الياء في هدى وتي  
 التاء ذكر ان التانيث بالياء من خصائص اسم الاشارة فلعله قائم في اسم الاشارة بالتصغير تذكيرا وتانيثا وفراد  
 وتشية والمصنف لم يذكرها لان تانيث هذا يمكن ان يكون مبيعا عنها لابل لعلامة كتابت هي وانت  
 يعني هذه الكلمة بكمالها موضوعه للتانيث وكثيثة هذا الذي هو هذان واللذان على قول من يرى بناءها  
**وهو اي المؤنث حقيقة ولفظ الحقيقة** وهو الخلق ما بان انه كلفه ما صارت  
 عن مؤنث اي مؤنث كان بانه اي بمقابلته **ذكر في الحيوان** الجار والمجرور ظرف مستقر واقم  
 صفة لحيوان اي ذكر كائن في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد وانما قال في الحيوان  
 احتمرا عن الاشارة من الفلح لان بانه ذكر منها وتانيثه غير حقيقة وللمراد بالذكر ههنا خلاف الاشارة لاقتد الرجل  
**كامرأة في الانثى وناقرة** في البهائم اذ بان انما رجل ويعبر وكذا انفساء وحيول وانا وبنات  
 ونهائ ان يقول لو فرض انني ليس بارا ثم اذكر في الحيوان لا يصدق عليه هذا الحد فلو قال ما فرج لا ذكر كان  
 واجب بانه حينئذ يدخل الحقيق المذكر في الحد وجود الفرج فيه على ان اللفظ بالفرج سمي **واللفظ**  
 اي المؤنث اللفظ اي المسبوق الى اللفظ بوجود علامة التانيث في لفظ حقيقة او تقديرا او حكما بل التانيث  
 خلق في معناه **بخلافه** اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقة اي ما ليس بانه ذكر في الحيوان سواء  
 وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد **كظلمة وعين** وانما من للمؤنثات السماعية وطلحة  
 وحمق وكالمج المسك والمطخ بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان واحد هاهنا مؤنثا حقيقيا فاعلم ان

علامة التانيث في الالف المقصورة والهاء المقصورة والياء المقصورة والياء المدية والياء المشددة والياء المشددة المشددة والياء المشددة المشددة

اللفظ حقيقة ولفظ الحقيقة

الموت اللفظي اما ان يكون معناه مذكرا حقيقيا صريح علم او مفهوم علم كطلحة عمال الله او كصحة كعلامة صفة للمذكرا او  
 مسامي حين كعلمه ذكر او لا يكون مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كطلحة وعين فان معناها ليس بذكر حقيقيا ولا  
 مؤنثا حقيقيا كعلامة صفة بلها مؤنثا لفظيان بوجود صفة التانيث لفظا في طلحة وتقدير في عين والاول  
 لا يؤثر تانيثه اللفظي الا في حكم نفسه وهو منع الصرف فيمتنع طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يصرى تانيثه العلم  
 غيره من فعل او صفة او جزاء وحال فينصرف طلحة او طلحة القام وطلحة قام وصرى بطلحة قائما واما اعتبار التانيث في منع صرف  
 لا في الاسناد لان التذكير الحقيقي لا عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويصرى اليه واما منع الصرف في حال مختص  
 به كالبضرة وذهب بعض الكوفيين الى تانيثه يصرى اليه فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيثه عقب عمال للمذكرا  
 فان تانيثه يصرى اليه بالانفعال وتانيثه بخولة ذكر التانيث طلحة وعين لان التام فيها فان تانيثه بين الجنس  
 وواحدا لا بين التذكير والتانيث كالتاء في نخلة فيكون مؤنثا لفظيا فيجوز التام في فعله وعلى هذا لا يدل تانيثه قائما  
 نمة في قول تعالى قالت نمة على ان نمة انثى وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة عمال للمذكرا فلا يجوز التام في فعله  
 وعلى هذا يدل تانيثه قالت نمة على ان النمة انثى كما ان تانيثه قالت طلحة يدل على ان طلحة علم مؤنث وعلى هذا القول يصرى  
 ابو حنيفة في الاستحسان على ان طلحة في قوله تعالى ان تانيثه انثى او لو كان ذكر المذكر التام في فعله لا يجوز التام في فعل طلحة وذلك ان  
 ايا حنيفة كان صاحب راي في اللفظة كما ان كان صاحب راي في علم الشريعة لكنه استعمل بعلم الشريعة ولم يستعمل  
 باللفظة بخلاف محمد بن الحسن والشافعي رحمه الله فاما استغناء بكلمة ما حتى حد من علماء الشريعة واللفظة فيقتل  
 ان يكون راء في هذا الحكم موافقا لراي ابن السكيت في الاستدلال على هذا وقضية استند كانه ما روى ان فناد  
 رضى الله تعالى عنه دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضر و هو شام  
 فسأله من علم سليمان صلوات الله عليه كان ذكرا ام انثى فاجابهم فقال رضى الله تعالى عنه كانت انثى فيقول لمن ابن عمر  
 فقال من كتاب الله وهو قوله تعالى قالت نمة ولو كانت ذكر ليقول قال نمة كما يقال قال طلحة تارة علم انه اراد باللفظ  
 هذا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظ جعل ههنا مقابلا للحقيقة سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم  
 يوجد فلم يتناول الحقيقة وجعل من باب غير المنصرف مقابلا للمعنى سواء كان حقيقيا او لفظيا فتموسم في علم الشريعة  
 على ما اراد ههنا وموت اللفظ على ما اراد في باب غير المنصرف وللونثان السماعية مؤنثات لفظية على ما اراد ههنا و  
 معوية على ما اراد في باب غير المنصرف وعلى هذا فنقول **اذا اسند اليها الضمير عامدا الى الموتى** اذا كان  
 حقيقيا او لفظيا معنوية السباق حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر غير الحقيقة بالخيار اى اذا اسند الى  
 الموتى الحقيقة مظهرا او مضمرا الى اللفظ مضمرا ما لم يكن علم مذكرا فهو طلحة **الفعل قالت**  
 مبتدأ محذوف الجزاء قالت وايجابية في فعله للسند اليه نحو صرف المرأة والمرأة حضرت والشمس طلعت  
 وانا قد ترا واجتلا كاجارة بقرينة مقابلة التميز والجملة الاسمية جازية الشرط فلذا وجب الفاعل ولا يصح ان يكون  
 التاء فاعلا محذوف الفعلاى فوجب التاء كالتاء حينئذ امتناع الفاعل في الجزاء لم يعرف ان الجزاء اذا كان  
 ما ضميا منه فابيض قد امتنع فيه الفاعل واما وجبت التاء لان تانيث المسند اليه يصرى الى التانيث الفعل اما في الضمير  
 مطلقا كمال الاستمرار واما في ظاهر الموتى الحقيقة فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقة لقصوره

متن  
 في الا

وقصود في التائيت لعلها تكون حقيقيا فيما جرى ان لا يلزم فيه السليم بل يجوز بناء على قصور الامتناع باعتبار التائيت  
 والتائيت من وجوه دون وجوه تائيت باستنار اللفظ وعدم تائيت باعتبار اللفظ ثم التاء فانما يجب اذا كان الفعل  
 منصوبا للمؤنت الحقيقي من الاناسي وليرجع فصل بين الفعل والمؤنت الحقيقي اما اذا كان غير منصوب نحو نعم المرأة او  
 فان المؤنت من البهائم نحو سائر الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضر الفاضل امرأة لا يجب سرية التائيت الى  
 الفعل لجهود الفعل ويكون تائيت البهائم دون تائيت الاناسي ولكن الفصل فان قيل اذا كان وجوب التاء  
 مفيدا لهما القيود فلم اطلق الشبهة قيل تخلف الوجوب في مؤنت الفصل وكون الفعل جاملا وكون المؤنت +  
 الحقيقي من البهائم بالدليل وتختلف الحكم عن الفاعل بالدليل لم يشايح مستفيض فانه قال فالتاء الا اذا حل  
 دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا **وانت في ظاهر المؤنت غير الحقيقي** ما لم يكن  
 له المذكور نحو طلة اي انت في اسناد الفعل الى ظاهر المؤنت اللفظ وما في حكمه من مؤنت البهائم كسائر  
 ١٢ **انفة يا كخيل** خبر لقوله انت اي متلبس بخيارك بين التاء وعدمها بين تائيت الفعل وتذكيره  
 لانه مؤنت باعتبار اللفظ وغير مؤنت باعتبار المعنى فيجوز اوجهان اعتبارا بالجهتين وكذا المؤنت من  
 البهائم مؤنت حقيقته غير مؤنت حكمه كالمذكور في عامة الاغراض غالبا فجاز فيه الوجهان فيقال طلع الشمس  
 وطلعت الشمس وانما قال في ظاهر غير الحقيقي اخترازا عن مضمونها نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبه كدال  
 الامتناع كالمرة **وحكم ظاهر الجمع** غير المذكور السالم **سواء كان**  
 كسرا او ساكنا بالالف والتاء مطلقا اي سواء كان واحدا مؤنثا حقيقيا كالنسوة والمومنات او مذكرا  
 حقيقيا كالرجال والجموع **حكم ظاهر المؤنت غير الحقيقي** في جواز تذكير الفعل وتائيته نحو جاء  
 الرجال وجاءت الرجال قال الله تعالى اذا جاء ذاك المومنات وقال شوق وقالت الاعراب وانما جاز فيه الوجهان  
 لانه اول بالجماعة والجماعة مؤنت باعتبار اللفظ غير مؤنت باعتبار المعنى فيجوز اوجهان علا بالاعتبار بين  
 ولم ياول بما جمع للمذكر السالم كراهة اعتبار التائيت مع بقاء صيغة المذكر الا ممنين فان حكمه حكم الاجراء  
 ان كان صفة صيغة جمع المذكور السالم لعدم بقاء واحدا وهو ابن قال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل وكذا الجمع  
 بالواو والنون الذي واحدا مؤنت كسنين وارضين فان حكمه الجمع بالالف والتاء فيقال مضنت سنون كن  
 حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون في عوض من الالف والتاء وانما شبهت بظاهر الجمع بظاهر المؤنت  
 غير الحقيقي ولو طرقت حيث يقول **وحكم الجمع** في المذكور السالم مطلقا حكم المؤنت غير الحقيقي لا غير الجمع في المذكور السالم المكنون في التائيت  
 يستعمل التاء فقط نحو التاء مضنت من كذا يستعمل التاء والواو والنون في قوله تعالى او يستعمل التاء والنون في غير الكلام  
 نحو الليام مضنت او مضين فكان حكمه مضموم كذا مضموم هذا في الحاق العلاقة لاني خوف التاء وامتداد  
 ظاهر ان الجمع من باب جر وقطيفة واخلاق شباب فان قيل لفظ غير لا يعرف بالامتداد الى المعرف فكيف يتم حقيقة  
 الجمع قيل انه بدل لا مفعلة او مفعلة الجمع يجعل الالف زائدة او على القول بعرف غير اشتتمالها بمغاوة المضائق اليه  
 ان لم يتوقف فان جمع المذكور السالم مشهور بان يقتضيه الجمع المكسر والجمع السالم بالالف والتاء على نحو قولك الحق  
 ان كسر السكون ونحوه مطلقا في مفعولها في التثنية المفهوم من اتحاد الحكم فانه قال **وحكم ظاهر الجمع** في المذكور

السالم مثل حكم ظاهره الحقيقي في جميع الاحوال فيكون معنى التشبيه ماملانا في الظرف المستقر **وضمير**  
**العاقلين** غير المذكر السالم اي ضمير جمع المذكر العاقلين اي الضمير العائد الى الذكور  
العاقلين من جنس التكسير **فعلت** و**فعلوا** اي ضمير ياوزن فبفعلت وفعلوا وهو ضمير  
فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة التي هي اثناء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو نحو  
الرجال جاءت اوجاءه وبالهاء الساكنة للتانيث بتاويل الجملة او بالواو لكونها موصوفة لهذا النوع من  
الجمع وهو جمع العاقلين وفي بعض النسخ وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا فقوله غير المذكر  
السالم صفة جمع العاقلين وانما يندرج العاقلين بغير المذكر السالم لاختراجه عن العاقلين اذ اجمعوا السالم فان  
ضمير هو الواو فحسب يقال الزيدون او المسلمون جاءه والان الواو وضعت لهذا النوع من الجمع ولا يقال  
الزيدون او المسلمون جاءت بتاويل الجملة كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر وضمير نحو  
**النساء** من جمع المؤنث وما في حكمها من مؤنثات اللفظية والمعنوية وضمير نحو **الايام**  
من جمع غير العقلاء **فعلت** و**فعلن** اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء  
السكن للتانيث وضمير فعلن وهو النون نحو الايام صفت او مضمين بتاء التانيث بتاويل الجملة او  
بالنون اما في نحو الايام فلكونه جمعاً غير العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع  
العاقلين واما في نحو النساء فليحل على جمع غير العقلاء اذ الافانث لفة عقولهن لفة مجرى غير العقلاء  
ويمكن ان يراد بالنساء المؤنثات في اليوم المجاز اوجه المؤنث على ارادة الصفة المشهورة من لفظ النساء  
كما في كل فرعون موسى ثم لا فرغ من التقسيم المذكر للاسم شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية  
والجمع فقال **المثنى** فالاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى وجمع وبين التثنية وهما المثنى والمجموع  
ليعلم ان سواها المفرد وما للاختصار وقدم المثنى على المجموع لتسبق عدده على عدد المجموع ولتقر به بالفرق  
ولسلامة لفظ المفرد غير البتة والكثرة لعدم اختصاصه بشرطية بخلاف الجمع لاخصاص احد اقسامه وهو  
الجمع بالواو والنون بذكر العقلاء بان لا يكون اصل فعلاه ولا فعلا فاعلا ولا مستويا مع المؤنث ولا تاء تاء  
كعلامته واختصاص القسم الآخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بمذكر لم يكسر نحو ان فاعلا مت او كان من معان  
غير العقلاء نحو الجبال الرسفات او خماسيا نحو سفح جلات وان لا يكون فعلاه افعل ولا فاعلا فاعلا ولا مستويا  
مع المذكر ولا يجمع عن التاء من الصفة المحققة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بجمع  
الصيغة وتوفيق الوضوح **ما نحو اخوه الف** نحو المسلمان والزيدان وقوله اخوه مفعول نحو والالف  
فاعله واليهوق در سيدن **اوياء مفتوح ما قبلها** اي قبل الياء نحو المسلمين والزيدان  
وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكلمته ما مفعول ما لا جزم فاعله لقوله مفتوح عيانا عن حرف اى ياء نحو  
حرف قبلها لوفق ما قبل الالف **ونون مكسورة** لان الاصل في البناء السكون واما على  
هذه تخرج عن اجتماع الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر كحرف ولذا يثقل اللفظية والاشارة وهو  
فتحة ما قبل الالف والالف التي في سكر الفتحين ونحو النون ولتعاول ثقل الكسر في فتحه ونحو غيره

دلالة

التثنية واجمع السالم حرف العلة كدثرة دورها في الكلام لان الكلام لا يخلو منها او من اجابها وهي الحركات  
الثلاث فخص بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقليدا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية كدثرة وكونها من التثنية  
في الالف ولو قرأ غيرهما والالف وهو واو وخصت الواو بالجمع لانها في الفعل والالف في الجمع في العطف كما تجمع بين المعطوف  
والمعطوف عليه واحصوها بالجمع التثنيين ولو قرأ غيرهما في الفعل وهو عمو واستموات زيدات الياء تليها  
كأبنة التثنية والجمع السالم ليتوصل الى تقليد الاشتراك في الاحوال الثلث والالكان الالف والواو فيها  
في الاحوال الثلث وقرئ بينهما بحركة ما قبل الياء فتح في التثنية لوق ما قبل الالف وكسر في الجمع لوق الياء  
او فتح في التثنية لوق ما قبل الياء وكسر في الجمع فقا بينهما او كسر في الجمع لوق الياء وفتح في التثنية فقا بينهما  
قوله **ليدل** متعلق بحق والضمير عائذ الى كل واحد من الالف والياء وفيه نظرا لانه قد سبق لحوق الالف  
والياء والتثنية على تعيين الالف الياء قبل لانه عائذ الى ما تحي آخره ذلك وفيه نظرا ايضا لانه على هذا الاستقيم  
تعلق قوله ليدل بقوله لحي قيل انه عائذ الى اللوح وفيه ايضا نظرا لانه حينئذ يشتمل لحوق النون ايضا ولا دلة لها على  
ما ذكر في المتن فالخاتم يؤخذ كالمون عن قوله ليديل ويتقدم قوله ليديل على النون لان النون عوض عن الحركة والتنوين  
الثابتين في الواحد ولا تأثيرها في هذه الالفة اي في الالفة **على ان معنى الضمير عائذ الى ما هو**  
عياق عن اسم اي ليديل على ان مع ذلك الاسم **مثله** اي مثل ذلك الاسم في اللفظ فذكر الكالزيدين او جافركيالين  
وقومين **من جنس** اي من جنس ذلك الاسم في المعنى وفي قوله من جنس إشارة الى اشتراط جنسية المعنى  
واما اشتراط جنسية المعنى اخرا عن المشترك فانه لا يثنى الا يقال العينان للشمس والباصرة و القرآن للحيض  
والطهر خلافا للانداسي وفي اشتراط جنسية اللفظ نظرا لانه منقوض بنحو القرين للشمس والقمر والعربن لابي بكر  
وعمر رضي الله تعالى عنهما والابوين للاب واللامر وكذا منقوض بنحو العينين للشمس والباصرة ان ثبت جوابها  
كما هو مذهب الانداسي و آجيب عن النقص الاول بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليباً  
للمذكور على الموثق كما في القرين والابوين والمفرد على المراب كما في العربن والثاني بانه محمول على عموم المجازي المسميان  
بالعين وهذا الجواب يتأتى في التغليب ايضا بان ياد بالقرين زيرا كواكب السماء وبالعربن افضل من امته محمول على  
عليه من افضل الصلوات واكمل الخيرات وبالابوين المتسمين بالولادة وعلى هذا فغن سائر النظائر او يقال  
المراد بقوله مثله ما يمثله في الوجود بقريته قوله في الجمع ليديل على ان مع اكثر منه فلا يرد شيء من ذلك على هذا  
معنى قوله من جنس اي ولا واحد من خلاف جنس ولو اريد بقوله مثله في الوجود والجنس جميعا لاستدعى عن قوله  
من جنس كانه يفيد اشتراط جنسية في اللفظ والمعنى وفي اشتراط جنسية المعنى ايضا نظرا لان مشترك التثني  
فرد من افراد المثني وان كان هذا الفرد محتقعا واحتقاع فرد كائنا في كونه فردا من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية  
بما يخرج عن ذلك الفرد المحتقاع الا ترى انهم عرفوا مفعول ما لم يهيم فاعل بانه كل مفعول حذف فاعله واقدم هو مقامه  
ولم يحذفه واين المفعول له والمفعول مع والمفعول الثاني من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت في  
الحرف وعرفوا التثنية بانه حذف في آخره تصحيحا له بخروجها من غير الضان والمستغاث وعرفوا المصنف بانه المثل  
فليدل على تقليد ولم يخرجوا تفسير الضان ونحو من المتغاث الى غير ذلك وأتى ما ذكره الرافعي في الفصل

لثني



وهو ما تحت آخره اياذان الف اوياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون الاولي على الضم واحدا الى واحد  
والاخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين الى الواحد الى هنا على التثنية حيث جعل الالف او الياء  
علما على ضم واحد الى واحد من غير تقيد اتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف لشئ الصريح غير المتبع فلن  
يقبل لو كان الجسيمي في المعنى شرط للمثنى لما جار تشبيها العلم المشتركة نحو الزيدان فيل الماد بالجسيمي في المعنى  
ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الآخر والزيدان كذلك فالمقصود اي فالاسم المقصور وهو الذي في  
آخر الف مقصورا وسمى مقصورا للامتناع من اللد والفاء لتفسير الالف استنادا من غيره قوله ما لم يكن آخره كذا لا شتما له على

الصحيح والمدفوع والمقصور والمدود لكنه ترك ذكر الصحيح والمنقوص لظهور حكمها لعدم جريان تغييره تشبيها  
وبين حكم المقصور والمدود وفقا للمقصور **ان كانت الفه كائنة عن واو حقيقة كعصا او**  
حكما بان كان مقلوبة اصل ولم يزل الى الياء كالمسمى بالي ولدى **وهو ثلثي** او الواو والحال والحال ان ذلك  
المقصور ثلثي اي الثلثي المجرى اي ذو ثلثه احرف لا الثلثي الاصطلاحي يخرج الربيعة <sup>والثقة</sup> الزيدية نحو **مطعم** ومصطفى

**قلت الفه واو** فقبل عصوان في عصا والوان وتدوان في المسمى بالي ولدى اعتبار الاصل حقيقة  
او حكما مع خفة الثلثي بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد في الاصل مكان التثنية كعصا ومصطفى  
اشار بقوله **والا** اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحى او حكما بان كان مجهول الاصل او

عديم وقلاصيل كالمسمى عني ولي او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كعصا ومصطفى او زائقة كعصا و  
وحجج وجماري **فبالياء** اي فالفه مقلوبة بالياء فيقال وجبان في فرجى وميتان وبلبان في المسمى عني ولي و  
ومعيلان ومصطفيان وجلبان واطيان واما قلت ياء اعتبار الاصل فيما اصل الياء او حكما وتخفيفا فيما زاد  
على ثلثة احرف ولقايين ان يقول لوقال والاياء كان او في بقوله قلت واو اخصى الا ان يقال انما عدل عنه

لغصد الثبوت بايراد الكلمة الاسمية في الجزاء لكثرة صوتها وغلبة وجوده **والمدود** اي الاسم المدود  
**ان كانت ههنا** اي ههنا المدودة **اصلية** اي غير زائقة ولا منقلبة عن اصلية او  
زائقة كقراء جميع قارئ ثبت الههنة لكان الاصالة فيقال قراء ان وحك ابو علي الفارسي عن بعض

العرب قلبها واو بمؤخره وان حلا على اخوة من الحمراء والصفراء **وان كانت ههنا التائيت**  
كحرام وصحراء **قلت واو** تقول حمراوان وصحراوان واما لم تثبت كراهة وقوع صوتها علامة التائيت  
في الوسط فان قيل ان التاء في مؤسلة ايضا عاممة التائيت وقد وقع صوتها علامة في الوسط في التائيت

حيث يقال مسلمان فينبغي ان لا يثبت قيل ان التاء انما يثبت لتلا يلبس بنشينة المذكر واما قلت واو  
كالياء مخزنا عن اجتماع اليائين في الضب والجر وكون الواو اقرب الى الههنة من الياء المماثلة اياه في تعيينها  
عنها في الفتحة ووقفت **والا** اي وان لم يكن اصلية ولا التائيت بل كانت منقلبة عن اصلية واو اكشبا

اصلها كساواوياء كرام اصله رواي او كانت زائقة للاحق كعلياء فانه ملحق بغيره والعلباء رك كرون  
والسرواء كجاده شتر بزرگ وجمي لازم كدرويا بريد **فالوجهان** اي فقيها الوجهان او في  
الالف وجهان او فقيه الوجهان اي في الاسم المدود الوجهان الثبوت والقلب اما الثبوت فلكونهما في

مكان الاصلية باعتبار الانعاق بها او الانقلاب عنها واما القلب فلتشبهها بهنزة التانيث في عدم  
 كونها اصلية فيقال كساء آن ورواء ان وكساوان ورويان **ويحذف توترا** اي نون التشبيه  
**للإضافة** اي وقت الامتداد اذ النون لقيامها مقام التنوين الثابتة في الواحد توجب تمام  
 الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتداد فينتا بيان فان قيل لو كان نون التشبيه  
 قائما مقام التنوين الثابت في الواحد لوجب ان يسقط بدل خول اللام والعلامان لعدم التنوين في الواحد  
 قيل انما لم يسقط باللام حيث اعتبرها عوضا عما عن الحركة فقط فان هذه النون عوض عن الحركة والتنوين  
 كما في رجلان وعن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه ذهب بن عيسى وابن جني و  
 هو مختار بعض المتأخرين واما عند سيبويه فهو عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما عرف في المطولات

**وحذف تاء التانيث** الثابتة في الواحد عند التشبيه على خلاف القياس والتشديد  
**في خضيان واليان** دون غيرها تشبيه خضيته واليته والخضيان الخليلتان اللتان  
 فيما بينتان والقياس ان لا يحذف التاء لالتباس تشبيهة المؤنث بالمذكر ولكن هذا الالتباس  
 مرفوع فيهما فلذا خضيا بالمذكر قيل اما خضيا بالمذكر لانهما لالتصاقهما صادكشي واحد فنزلت لذلك منزلة  
 المفرد وتاء التانيث لا يفهم وسط المفرد واما نحو قوله ونحو مشرق اللون تديا حقان اي حقتان وقوله هذا  
 السابق لقتان من لبن نقيشبا والساو بعد اولا اي قصتان فمن ضرورته الشعر بخلاف خضيان واليان  
 حيث يحذف عنها التاء بدون ضرورته لكن جواز الاوجوب المجئ قوله متعلق بلفظ فري في توجيه رواق اليتك  
 وشتطارا وقوله البر الكحل وخضيتاه احب اليزهزاة من فزانى وقيل هي ايضا من ضرورته الشعر كما في قوله  
 كان خضيته من التذلل طرف يجوز في شتا حفضل وقوله ترجم اليام ارجاج الولب وقيل جاء خضى والى هما

لقتان في خضيته واليته خضيان واليان تشبيهة ما لا تشبيهة خضيته واليته فلا يكونان من باب حذف التاء  
 ثم لا فرغ من بيان المشي شمر في بيان الجوع فقال **المجوع هادل الى حاصصوفا**  
**مجوع ومفردة بتغيرها** الاحاد جمع احد وهو المفرد وقول مجوع متعلق بمفردة  
 وقوله بتغير صفة لقوله مفردة اي مادل على افراد قصدت فيه مجوع مفردة المتليس بتغيرها لانه  
 صيغة الواحد قبل التغيير والتغير اما زيادة كما في نوعي الجوع المجهول وكما في نحو جادل في رجل واجر في جمع  
 حجار ونفصال ككتب في جمع كتاب او تغيير هيئة اي حركة كما سدى في اسك فان قيل هذا يشكل في خوفك وهجان  
 حيث لا يتحقق فيه التغيير اصلا حيث يفتد فيها صيغة الواحد والجمع حرفا وهيئة قيل قوله بتغير ما يشير الى  
 ال التغيير الهندي كما في كان معناه اي تغييره كان اي سواء كان حقيقة كعامة الجوع او تقديره كما في ملك  
 وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع علاصيتين مثل الضمة والكسرة في اسد وهجان وفي الواحد  
 اصليين مثل الضمة والكسرة في نحل وجر تحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديره وفضا وفي قوله على احاد  
 مقصودة احتمل عن اسم الجوع نحو نحل وقوله لا كما على احاد غير مقصودة اذ المقصود بهما معنا هو  
 الجوع والاحاد اريدت باعتبار صدق الجوع عليها والاستعجال بينهما ما عرف ويمكن ان يكون قوله مجوع

نحو  
 قول

متعلق بقوله اى دى بحرف مفردة على اعداد مقصودة فلا يرد نخل وتراصلا للعلامة لانهما على الاحاد بحروف المفرد  
اذ ليس لها مفرد بل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد بينهما وكذا الفم والتمغ وفي قول بحرف  
مفردة اخرا من اسم الجمع بحرفها وقوم وايل وعلم وخيل فانما ليست بجمع حيث لم يوت فيها  
مفرد مفردة انما يقصد احادها بما فان قيل يصدق هذا الحد عن اسماء الجمع التي لها احاد من تركيبها  
مخورك وصحبا فيوافق الراكب في الحروف فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان مخورك جمع وان  
وافق الراكب والصاحب في الحروف لكن الراكب ليس مفرد بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد  
فيها من التصغير بلا رد الاصل مع كونه غير صيغ الفعلة وعود صيغ الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد بمفردة كذلك  
وقيل لا للمفرد ان يريد بالمفرد الواحد فيصده عليه قصد الاحاد بمفردة والاريد بكثرة الاصطلاح بل هو قولنا كونه معا فيلزم لانها لا  
الحد للجمع التي على غير لفظ الواحد مثل شجرة في جمع امرأة وعباديد وعبايد بمعنى الفرق لعدم حروف  
المفرد فيما قيل للمراد بحروف المفرد حروف حقيقة كرجال او اعتبارا او فرضا كما في الجمع المذكورة وذلك لانها  
انما كانت على اوزان الجمع واستعمالها في التانيث والرد في التصغير الى الاصل وامتناع النسبة ومنع  
المصرف عند تحقق منتهى الجمع اعني له واحد فرضا كعدل عمر من مخوعباد وعبود وفساء على وزن فعال  
بضم الفاء كغلام وغلمة بخلاف اسم الجمع بموايل وعلم وخيل وقوم ورهط حيث لم يفرض لها واحد لعدم  
الذي لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونها على اوزان الجمع المنخفضة او المشهورة فيلزم مانع فمن الواحد  
متحقق فيها وهو جريان احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله حروف مفردة كل حروف مفردة يرد سقاج  
جمع سفرجل وفوزد جمع فزرد وان اريد بل بحسب مجمل الاضافة على الجنس يلقى الحرف الواحد فوجب ان يكون  
سقاء وشجرة جمع امرأة جمعا على لفظ الواحد لوجود الهمزة والتاء في كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق  
على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل يراى به جميع حروف مفردة كرجال وجعافرا وبعضها كسقاج وفزرد ونحو  
**مخورك ليس بجمع على الاصل** بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجماعة وطائفة  
وهو قول سيبويه لبيان احكام المفردات استنجا لا والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع ان اسم الجنس يقع  
على الواحد والاشين ضاعدا بخلاف اسم الجمع فانه يقع على الثلاثة فصاعدا فان قيل للكلمة لا يقع على الكلمة و  
الكليتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا يميز في التزام كون الكلمة اسم جمع ايضا و  
انما قال على الاصل لان فيه جملا قال الاخفش جميع اسماء الجمع التي لها احاد من تركيبها كالجمل وبارك وركب  
وصعب وخدم وسفر جمع للذئابة على الاحاد فيجاء على جميع جمل وبارك جمع يبارك وركب جمع ركب وصعب جمع  
صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذلك اسماء الاجناس لها احاد من تركيبها كالف وقرق و  
نخل ونخلة واما اسم جمع او اسم جنس لا واحدا من لفظه بموايل وعلم فليس يجمع بالاتفاق والمراد بمخورك اسم  
جنس لا واحدا من لفظه بموايل وعلم فليس يجمع بالاتفاق والمراد بمخورك اسم جنس مما يفرق بينه وبين واحد  
التلم ومخورك مع اسم جمع ومخورك جمع لتخوة التفسير بقدرها على ما بينا وهو  
الجميع فيهما **صحيح ومكسر والصحيح للمكسر ومؤنث للمكسر** صحيح

المذكر الصبيح أو المذكر المصباح <sup>صحيح</sup> والجمله مستانفة لانها قال فالصبيح لمذكر ولثبوت كان سائلا قال ما جمع المذكر المصباح  
وما جمع الموثق الصبيح فقال جمع المذكر المصباح كذا وجمع الموثق الصبيح كذا وفي بعض النسخ فالمذكر فالفاء للبيان  
**ما كحق آخره واو مضموم ما قبلها** اي قبل تلك الواو او لوق الواو فقول آخره ٤  
مفعول الحق وواو فاعله وكلتا موصولة او موصولة مفعول ما اليه يسم فاعله لقوله مضموم او مبتداء مقدم  
أخيرا والجمله الاسميته صفة واو اي واو ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله **اوياء ملسو ما قبلها**  
اي قبل الياء لوق الياء **ونون مفتوحة** عطف على قوله واو اياء اي ما كحق آخره ٤  
ونون مفتوحة وانما فتحت ليعاد لثبوت الفتحة نقل الواو والفتحة **ليدل** متعلق بحق والضمير عائدا الى  
لموق الواو والياء وفيه نظر لانه قد سبق لموق الواو والياء والنون ولا قرينة على تعيين الواو والياء و  
فيل انه عائد الى اللوق وفيه نظر لان لموق النون لا اثر له في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين فالحق  
ان يقدم قوله ليديل على قوله نون اللهم الا ان يجد الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى لموق ذلك ليديل  
**على ان معه اكثر من** ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين فيستقيم الكلام على الف و  
النون والضمير في قوله هو عائد الى ما هو عبارة عن الاسم اي مع ذلك الاسم اكثر من ذلك الاسم فان قيل اسم التفسير  
يوجب ثبوت اصل الفعل في المقصود عليه ولا كثر في الواحد قيل بثبوت اصل الفعل ان يكون محققا او على سبيل  
الفرض وههنا كائن على سبيل الفرض يعني لو فرض الكثرة في الواحد كان ذلك في الجموع اكثر منه كما يقال فلان  
افقه من الحمار واعلم من الجدار يعني لو فرض الفقاهة في الحمار والعلم في الجدار كان فلان افقه واء المره تمام  
ومندبيت حاسمة اليوم اكثر من وبره والحق والنوم اكثر من وبره وما ولدوا او بر اسم رجل فان قيل لم يقل  
ههنا على ان معه اكثر من جنس الجرح المشتهر فانه لا يجمع كما لا يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر في التثنية  
ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك لانه اراد ههنا تعريف ماهية الجموع مطلقا بقطع النظر عن بونه صحيحا ومعتقلا فحيز  
الى هذا القيد كخارج الجموع **فان كان** الفاعل لتفسير الاقسام المستفاد من عموم قوله ما كحق  
آخره لا اشتغال على المنقوص والقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصيغ لعدم اختصاصها بحكم او سلامة عن  
التفسير وبين حكم المنقوص والمقصود فقال فان كان اسم كان اي آخر الاسم اسم خبر كان ٤  
**قبلها** اي قبل تلك الياء **كسرة** فاعل الطرف او مبتداء متقدم مخبر والجمله صفة ياء اتي ياء حصل ٤  
قبلها كسرة كفاص **حذفت** الياء لالتقاء الساكنين بعد النون والاسكان للاستثقال ٤  
**مثل قاضون** جمع قاض اصله قاضون فنقل حركة الياء الى قبلها لاستثقال الحركة على الياء ثم  
حذفت لالتقاء الساكنين **وان كان** اي الاسم **مقصورا** اي اسما آخره الف مقصورا  
بموصوف **حذفت الالف** المقصود بها لالتقاء الساكنين **وبقي ما قبلها** اي قبل  
الالف بما حذفت **مفتوحا** ليديل الفتحة على الالف المحذوفة **مثل مصطفون** جمع  
مصطفى اصله مصطفون قلبت الياء الفاقم حذفت لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف  
مفتوحا للدلالة على الالف ثم قوله مثل خبر مبتداء محذوف ومضاف ومصطفون مضاف اليه والرفح

على الخط

على الحكاية اى قطب من مسطوفون ونشيط في اي شرط الاسم الذي جمع بالواو والياء والنون ان كان  
 الاسم الذي اريد به اسم اى غير صفة **فقد علم يعقل** اي شروط الامور الثلاثة المذكورة و  
 العلية والعقل ان هذا الجهم اشرف الجموع لسبب انه الواحد فيتم والمذكر العاقل اشرف من غيره فان قيل اشرف بالاشرف  
 ثم اعلم ان قوله ونشيط مبتدأ وقوله فقد كذا خبر يعنى حصول مذكر والهاء زائدة والشرط معترض وفي هذا الوجه  
 ضعفت لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر كما يكون في الشعر ولم يوجد في السنة وزيادة الفاء في الخبر صغيفة  
 اللهم الا ان يحل الكلام على حذف اما فيكون الفاء في جواب اما وينبغي اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ  
 والخبر بالشعر او يقال ان قوله ونشيط مبتدأ والجملة الشرطية خبر الضمير العائد الى المبتدأ مقدر وجد الفاء اى ونشيط  
 ان كان اسما فهو مذكر وفيه نظر لانه على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة او اضافة خبرا وذا غير جائز كما صرح به  
 الشارح في محبت المبتدأ ولاجل هذا الاشكال في هذه العيايق قال الشارح الرضى هذه عيايق ريكه قال شيخنا  
 واستأذى طاب ثراه بلان تصحيحها بوجود احدها ان يقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة وكيفية  
 وايضا اى شرطه ان كان ذلك الاسم الذي اريد جمع بالواو والنون اسما فذلك الشرط حصول مذكر والثاني ان  
 قوله ونشيط مبتدأ خبر محذوف اى ونشيط ما يذكر وقوله ان كان الخبر استئناف اى ابتداء كلامه كما قيل نحو الرابطة  
 والثاني فاجلد وان التقدير الرابطة والراي حكمها ما ينكر وقوله فاجلد وابتداء بيان والثالث انه مبتدأ  
 محذوف والخبر اى ونشيط على الفصل وحذف هذا الخبرية ما يعنى من الجملة اى ان كان اسما فكذا وان  
 كان صفة فكذا والرابع انه مبتدأ والجملة الشرطية خبر يتاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتدأ محذوف  
 مضاف والجملة الشرطية خبر يتاويل مضمون هذا الكلام اى بيان شرطه هذا الكلام ان كان اسما فذكر علم  
 يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذي جمع بالواو والنون او الى المذكر في هذا الجمع اى شرط ذلك المذكر في هذا  
 النوع من الجمع وضمير كان عائد الى الاسم الذي اريد جمع بالواو والياء والنون او الى المذكر المجمع بذلك وعلى  
 الثاني كما ان افادة قوله فهو مذكر قوله يعقل هو لصفة او اضافة المسبوق اليه قوله المبتدأ المبتدأ محذوف اى ذلك  
 الشرط حصول مذكر او فذلك المذكر علم يعقل وقوله علم خبر مبتدأ المحذوف وقوله يعقل صفة علم ويهتسأ  
 اذ العاقل منه للعالم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر الذات المتصقة بالذوق يعنى المذكر الحقيقي يراد بقوله علم  
 ميبه العلم ويكون الحقيقي هو من اجزاء الوجود يكون المذكر على الضمير نحو عايد الى الاسم الذي اريد جمع بالواو والنون من التسامح  
 بخلاف مضاف اى فهو اسم مذكر ولا تسامح في يعقل اذ المذكر الحقيقي هو الموصوف بالعتق وان اريد اللفظ المذكر  
 اللفظ فلا تسامح في حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم مذكر لفظ ولا حاجة الى تقدير صفة علم لكونه قد يعقل  
 من التسامح اذ العاقل المذكر الحقيقي دون اللفظ ويكون قوله وان لا يكون تامة ثابت مثل علامة ضاعا نحو  
 باشارة التذكير اللفظ وحيث بان ذلك لرفع وهم من ينوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون اللفظ  
 فيجوز جمع علامة بالواو والنون لانه مذكر من جهة المعنى ايضا فاقول ان يقول لو لم يعلم مكان يعقل لكان  
 حيث يكون عطف الفاء نحو قوله تعالى لا يظن حق الله تعالى ولا يظن حق الله تعالى الا ان قال الشرط هو العقل  
 ونحوه غير الماهدون مذكر فيما جمع بالواو والنون بل الساجد هو بلغت من اليمين ضمير الباء جمع بلغة وبع

وهي الداهية اي بلغت من الدوام واتمام بالواو والنون لان الدوام مصدر منها فعل القلم وهو اصابة المحال و  
والكتابة اي العقوبة نزلت منزلة العقلاء فجمع لها هذا الجمع ويكون ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما يكون  
اطلاقه عليه سبحانه وتعالى لكون اسماء الله تعالى توقيفية ومنع الشرع لايتاني اطلاق اللغز كذا في بعض شروح المنار  
**وان كان صفة ضمير كان عائدا الى الاسم الذي قصد جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك**  
وعلى الثاني كان مدار افادة قوله **فمذكر** هو الصفة او ارادة المسمى اي ان كان المذكر المجموع بذلك  
مستحقا **فمذكر** اي مذكر غير علم او ذلك المذكر مذكر **يعقل** او فهو مذكر يعقل لكن اذا  
قد مر ذلك المذكر من كرا وهو مذكر كان قوله **وان لا يكون افعل فعلا** محمولا على حذف مضاف  
اي ذوعلمه كونه افعل واذا قدر حصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف او المعنى وحصول علمه كونه كذا والراد  
بالمذكر الذات المتصقة بالذكورة يتقدر مضاف اي فهو اسم مذكر وان اريد به اللفظ المذكر كان قوله وان لا  
يكون تمام تاييد مثل علاقة ضائعا كخروجه باشتراط التذكير اللفظي **وان لا يكون افعل فعلا**  
عطف على قوله **فمذكر** اي **فمذكر** ان لا يكون المذكر فيه صفة هذه الصفة اي ذوعلمه كون المذكر فيه صفة  
هذه الصفة وان كان تقدير قوله **فمذكر** حصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله **افعل فعلا** وانما  
اي فعلا ياد في ملائمة اي افعل الذي مؤنث فعلا لكن يرد عليه ان اسئل ههنا علم لما يوزن به من نحو اصغر  
واسم وعزيمها والعلم لا يضاف واجيب باناسلنا ذلك لكن العلم يجوز اضافة بعد تاويله بمنكر اي بواحد  
من جنسه وهنالك ذلك وكذا الحكم في فعلا في فعل مثل امر فانه لا يقال فيه امر ون للفرق بين فعل هذا وبين فعل  
التفضيل حيث يجمع افعل التفضيل هذا الجمع كافضون ولم يعكس لان معنى الصفة في فعل التفضيل كامل  
ولا يشكل هذا باجمع جماء حيث يجي جمعه بالواو والنون نحو اجمعون لان مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس  
اذ هو في الاصل افعل التفضيل لا افعل فعلا لعدم كونه من الالوان والعيوب والحل وافعل فعلا يختص به  
ومجيبه يكون تاييد على جماء على خلاف القياس فلا يتوجه الاشكال **وان افعل فعلا** عطف  
على افعل ولا زائدة لتأكيد التثنية واطافة فعلا في الفعل ياد في ملائمة كالفعل فعلا ولا فعلا في مؤنث  
فعل مثل سكران فانه لا يقال فيه سكران للفرق بين فعلا في هذا وبين فعلا في فعلا حيث يجمع هذا الجمع  
لذات النون **والاستواء** عطف على افعل ولا زائدة لتأكيد التثنية اي وان لا يكون المذكر مستويا  
**في** اي في ذلك الوصف **مع المؤنث مجرما** اذا كان يصف مفعول **وصور** فان  
المذكر فيهما مستوي مع المؤنث يقال رجل مجرم وصور وامراه لا مجرم وصور فلا يقال رجال مجرمون ولا صبورون  
لان لوجع مذكر بالواو والنون يجمع مؤنث بالالف والتاء ومجيبه يرتفع الاستواء المقصود فيه قال الشاعر  
اعلامه هذه العباقي سمعت اي الكواكب وانصفت من الاولى لان ضمير ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكر  
فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف  
يستوي الشيء في نفسه مع غيره وتقال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث كان شيئا الى هذا عيان وقال شيخنا  
واستادنا في قوله الله تعالى بالرحمة والعرفان ان ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكره

السخافة بضمير قوله ان كان صفة ان عاد الى المذكور دون الاسم بل لانه ان اليجت في المذكور لان صدر اليجت  
 المذكور ما فتح آخره فلا اشكال اصلا ولم يحج في الربط الى تقدير فيه في قوله وان لا يكون اضل فعلاء ويكون المعنى  
 شرطه ان كان صفة حصول مذكر وعدم كون المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث وكذا ان علو الاسم  
 لكن حيث يحتاج في الربط الى تقدير فيه في قوله وان لا يكون اضل فعلاء فيكون المعنى شرطه ان كان صفة فهو مذكر  
 يعقل وذو عدم كون المذكور فيه صفة افعل فعلاء وعلاء كون ذلك المذكور مستويا فيه مع المؤنث فلا يكون في هذه  
 العبارة سخافة اصلا كما ظن الشايع فانظر في تعيين الاضاف **وايضا التايث عطف على قوله**  
 اضل فعلاء اي وان لا يكون كائنا تاء تايث او عطف على قوله مستويا اي وان لا يكون ذلك المذكور كائنا تاء  
 تايث **مثل علامة** فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك ثلث تاء او ترك فان بقيت  
 لزم اجتماع صيغة المذكر وتاء التايث وهو مستكبر وان توكلت لفاق الغرض وهو المبالغة ولزم  
 لا تبا سرج ما فيه التاء يجمع مالا تاء فيه كعلام **ويحذف نونه** اي نون الجمع للاضافة  
 لانه نونه عوض عن التنوين المنافي للاضافة لان الاضافة يقتضى الاتصال والتنوين يقتضى الانقطاع **وقد**  
**شد نحو ارضين** بفتح الراء كل صنات وقرات **وسنين** وشين وقلين ونحو ذلك هذا جوا  
 اسوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنه والثبة والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو والنون مع اشتغال  
 شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والوصفية فاجاب بقوله وقد شد نحو ارضين وسنين  
 واركان هذا الشذوذ في نحو سنين وارضين كبحر النقصان الواقع في واحده وهو حذف العجز كالتاء  
 المقدرة في ارض لانها في التقدير ارضة بدليل تصغيرها على ارضة وكاللام في سنه فان اصلها سنوة  
 فحذف التاء واللام وجمعت بالواو والنون جبرالما دخل عليها من النقص يحذف التاء واللام وهذا العجز  
 ليسو قيا س وان كان ذا جزئيات كثيرة وهو الطالبين من باب التعليل حيث غلب العقلاء على غيرهم  
 لانهم اشرف الموجودات فيجمع لهم هذا الجمع ونحو بلغت منا البلغين اي الله وا ونحو قوله تعالى انما جدين  
 متا و ل لانه صدر فعل العقلاء وهو امانية الحال والتكاثرة من الداء وقيل السجود من الكواكب اجريت  
 مجرى العقلاء فيجمع لهم هذا الجمع **المؤنث** اي جمع المؤنث الذي يجمع او المؤنث للمجموع **صحا مطلق**  
**اخرا الف وتاء** نحو هنات ومسلمات **وشرطه** اي شرط الاسم الذي جمع بالالف والتاء  
 او شرط ذلك المؤنث في هذا النوع من الجمع **ان كان** الاسم الذي جمع بالالف والتاء او ان كان  
 ذلك المؤنث صفة **وله مذكر** او **والله اعلم** **ان كان** اسم مذكر **فان يكون مذكرا**  
 اي مذكرا ذلك الاسم او ذلك المؤنث **جمع بالواو والنون** لان المذكور اصل والجمع السالم  
 سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا حصل ببناء الواحد فيه والمؤنث فرم وجمع التكسير ايضا فرم  
 لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون  
 لا يجمع التكسير ويكون الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد والا يلبس منية الفرع على الاصل ثم اعلم ان هذه  
 العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فان يكون الى آخره خبر والفعل راجع والشرط مقرر من





١٣ جمع الكثرة كرجال في الرجل فهو مشتق لأن بين الفعلين الكثرة وقد يستعمل أحدهما الآخر مع وجود ذلك الآخر لثقلته كقوله تعالى ثلثة فروع وجود أفراء في تشريح في تفسير آخر التسميها اعتبار كونها متصلا بالفعل وغير متصل به فقال **المصدر** وإنما اخذ هذا التفسير عن جميع تقاسيم الكلام ليكون ذلك الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذلك الفعل وهذا التفسير ايضا من لطائف هذا الكتاب في تسمي الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اسم التفضيل والنظر والآلة والآداب بالاسماء المتصلة بهذا العمارة كاجل كالاتيها على معاني الافعال ولذا لم يذكر النظم والآلة لانهما لا يعملان وانما قد المصدر على سائر الاسماء المتصلة بالفعل لانه اصل في اشتقاق عند المصنفين اذ يقال انما قد يكون مضافة للاصالة لكان الاضداد بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعية اسم **الحرف الجاري على الفعل** وانما ذكر الاسم لان الحرف هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الذي لا المعنى وانما قد الحرف الجاري على الفعل اضرار عن اسماء المصادر نحو الوضوء والوضن الضم لعدم جريانها على الفعل مع دلالة الحرف ونفاذ ان يقول يخرج بهذا الفيد المصدر التي لا فعل لها من لفظها نحو فواجر واقتة وثقة ويحك ويوبك ويوبك الان يراد الجاري على الفعل حقيقة او فرضا وفيه نظر لانه على هذا يشكك الفرق بين هذه المصادر كما كان في هذا الفعل في كل منة ثم اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لجان جريان الشيء على ما يفرد وهو به مبتدأ وهو موقوف او احوال وموصول او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اي موقفة اياه في حركته وسكاته وجريان المصدر على الفعل اي تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبار لا تستعمل على مذهب المصنفين والكوفيين وانما واحدا من هذه المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الاجمالم في الحرف المذكور هنا جريان اسم الحرف على وهو مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم الاجمالم وهو اي المصدر من التثنية اي من الفعل الثلاثي او من بناء الثلاثي **سماح** اي مسموح او سماعي او ذوسماع يحفظ كاسمع من العرب ولا يقاس عليه ويرتقي الى اثنين وتلثين بناء المراد بالثلاثي الثلاثي المجرى اذ على ثلثة احرف بالثلاثي الاصطلاح والادخل نحو الكرم وكرم فاصلا قياسي الاسمي وكلتة من بيانته والجار والمجرور حال من عهدهم الكلام اي ضمير المصدر على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي او اربعة ايتي اي حال كونه مأخوذا من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتاتي على مذهب الكوفيين وفي جعل هذه الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس بقوله سماع فاعل مظهر وهو ظاهر فلا مضمرة مصدر وليس في المصدر ضمير **ورعين** اي غير الثلاثي قياس اي مقيس او قياسي او ذو قياس اي من شأنه ان يثبت من غير سماع بالقياس على سماع وقوله قياس خبر مبتدأ محذوف اي وهو من غير قياس وحرف هذا المبتدأ بقرينة السياق فيكون الكلام من باب عطف الجملة على الجملة ولا يلزم ان يكون من باب عطف على معمولي اثنين مختلفين يعاطف واحدا على قوله من غير عطف على قوله من الثلاثي وقوله قياس عطف على ما بعده تقدم المجرور لان قوله من الثلاثي منصوب المحل على الحال كما من اللهم الا ان يثبت الجواز في صيغة تعلقه بالوجه الجواز في الجواز والادوية في الجواز في قوله من غير عطف على قوله من الثلاثي وقوله قياس عطف على ما بعده مطلقا على ما عرفت من قبل ويخبر الشيخ مثل خرج اخرجوا واستخرج استخرج

الاسماء

الاسماء

وخرج تخرجا واستغفر استغفارا وقاتل مقاتلة وجتنب اجتنابا وبعثر بعثرة **وعمل المصدر عمل فاعله**  
 لما سبته بالفعل لكان الاشتقاق بينهما **ماضيا وغيره** حال من فاعل يعمل اي طال كونه ماضيا  
 وغير ماضى اي سواء كان بمعنى للماضي نحو اذ كرهني ام من زيد او غير الماضى اعني الحال والاستقبال نحو من يري زيد الآن  
 او عند اشديد ولم يشترط الاعماله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال كما اشترط الاعمال اسم الفاعل والمفعول لان عمله  
 باعتبار الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه الفعل ففرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم  
 الفاعل فانه يعمل لمشاكلة الفعل لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال اذ لو كان بمعنى  
 الماضى كان مشابها له معنى ومخالفا لفظا ومشاها للمضارع لفظا ومخالفا لمعنى فسقطت قوة المشابهة فلم  
 يعمل عمل واحد منها وهذا هو الاصح وفيه اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الا ان زيد اشديد لانه  
 يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان المصدرية اذا دخلت على المضارع  
 خلصت للاستقبال ثم المصدر لا يعمل **اذ لم يكن المصدر مفعولا مطلقا** اما اذا كان مفعولا مطلقا  
 فلا يصح ان يعمل بل العمل حينئذ للفعل لانه قوي والمصدر ضعيف ويتعلق الموصول بالضعيف وجدان القوي وكان  
 عمله لكونه يتقدر بالفعل مع ان واذا كان مفعولا مطلقا تقدر به بان مع الفعل اذ لا يصح تقدر به ضربت ضربا يضرب  
 ان ضربت واذا سمد الفعل يعجز ان لا يعمل المصدر قبل ثبوت مناب انفس كما سيح **ولا يتقدم معمولها**  
 اي معمول المصدر **عليها** اي على المصدر لانه ضعيف العمل ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهر ولا مضمرة  
 بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لتقصان مشابكة الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازاة في حركة  
 واما معنى فلعدم وقوع موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يوازى لفظا ومعنى كذا اسم المفعول على ما سيبين  
 في موضعه ولكونه يتقدر بالفعل مع ان ونشئ مما في جيرانه فيقتد مهالان **موصولة** والفعل الذي بعده اصلتها  
 ونفى مما حيز الموصول من الصلة ومعهونها لا يتقدم **والاضمير** اي ولا ضمير معموله اي فاعله  
 مستتر فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو من يري زيد او اما الاضمير الفاعل فيكون له ضمير في مشاكلة  
 مجموع لئلا يلبس للمثنى والكجوع بالواحد ولا يجوز انما في المثنى والكجوع لانه يستلزم التثنية في المثنى وهما  
 تثنية المصدر وتثنية الفاعل المضموع وجمع المجمعين في المجمع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل المضموع هو مستقل  
 ولو لم يكن المصدر ولم يجمع عند تثنية المضموع يلزم اللبس بخلاف اسم الفاعل ونحو ذلك اتحاد مع فاعله فيما صدقا  
 عليه فتثنية احدها وجمع تثنية وجمع الاخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف ولما قيل ان يقول  
 يجوز ان يخل المصدر ضمير للمثنى والمجمع ولا يثنى ولا يجمع كالظرف المستغرق اسم الفاعل قائما بتجانس ضمير المثنى و  
 المجمع ولا يثنى ولا يجمع ان يقال ياريد رويدا وياريد ان رويدا وياريدون رويدا هذا حاصل ما ذكر في الرضى  
 واجيب بان اللفظ في ظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامها مقام ما مفر فيه وهو الفعل الحقيقية بخلاف المصدر  
 فانه يقيم مقام غيره فافتقار **والايل** اي المصدر **ذكر الفاعل** نحو اعجبني ضربا زيدا ومنه قوله تعالى  
 او اطعم في يوم ذي مسغبة يتيما لضعف عمه **المصدر** ولهذا كان متصفا بمقتضى ما عند اللسان واما عند التقدير فانه متعلق  
 ولا يراى في الاصح فاعله **المصدر** الا ان كان في الاصح فاعله **المصدر** ان الفاعل لا يضم فيه **ويجوز اضافته**

١٢ إضافة المصدر إلى الفاعل

هو بمعنى ذوق القصار للتوب وهو الأكثر من أصا وتل إلى المفعول ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمراد

بالمفعول العزم من ان يكون مفعولا أو ظرفا أو غلما نحو اجتنب ضرب الصل الجلد ضرب يوم الجمعة وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوبا المحل ان قد لا يصلح بفعل معروف مع ان أو مرفوعا ان بعض المفعول مع ان

أعماله أي أعمال المصدر باللام

لأن مدار عمله تقديره بالفعل مع ان وإذا كان باللام لا يحل تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم ذلك لكنه صرح على قلة لان المانع عارض ومنه قوله ضعيف التكاية أعداءه كالجال الفلاد يرأى الاجل والمير جمعته ويجعلهم يتقديروا في أعداءه أو يتقديروا بمصدره فكر عامله أي ضعيف التكاية أعداءه وقيل ليرات في القرآن

ثاني من المصادر المعقبة باللام عامله في فاعل أو مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يجيب الله الجهر بالسوء من القول فإن كان مطلقا بليغة الفتيقيد بقوله إذا لم يكن مفعولا مطلقا والجمل للمق

معتبرات لبيان بعض أحكام أعمال المصدر عند ذكر عملها أي فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل بالفعل إذا المصهول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي وأن كان المفعول المطلق يد له من

أي من الفعل أي ساد مسد الفعل بعد ذلك فهو حمد الله وشكر الله كما أنما يحذف الفعل كاسم الفعل للتعين عمله دون الفعل فوجهان فاعل فعل محذوف أي فيجوز الوجهان أو منبذاه محذوف المحذوف قريبا الوجهان

والفار جائرة على الوجه الاول وواجبة على الثاني كما استعرف ان الخبز ان كان مضار علمت بتأيموز الفاء وإذا كان جملة اسمية تجيب بمعنى جازان يكون الفعل عاملا للاصالة وجازان يكون المصدر عاملا لنيابة كالمصيدة ولان المصدر قوي من حيث الذكر وضعيف من حيث الفرغية والفعل قوي من حيث الاصالة وضعيف من حيث

المخزف فلا تتعين الضعيف في المصدر حتى تنتج عمله ثم لما فرغ من بيان المصدر شره في بيان اسم الفاعل فقا

اسم الفاعل المشتق من فعل وهو ما قال من فعل ولو يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر إشارة الى جريان الاصطلاح بالمفعول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل

متعلق المشتق من قام الفعل به وفيه اختلاف عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل بمعنى المحدث والمشبهة لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى المحدث وهو حسن وكثيرا ما معنى زيد حسن وكثيرا ما معنى الحسن والكلم وليس

معناه حدثا له الحسن والكلم بعد ان لم يكن واذا اريد المحدث فيل حاسن وكلم لان اوغلا وكذا نحو جيب بمعنى يتوق والمجانبة لا بمعنى حل وثبوتها وكذا حذر عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم لكنه يدل في الحداسم

التفضيل الذي صيغ تفضيل الفاعل بمعنى المحدث ونحو ضرب واقتل فانه مشتق من فعل لمن قام به بمعنى المحدث كمنع زيادة فيعتبر الحيشية فانما منظور في جميع المحدث واسماء المحدث العنوية فيكون المعنى ما اشتق من فعل

لمن قام به الفعل أي حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير فخرج ذلك من حيث انه قام به

المصدر

على غير ويجوز من أحد نحو حائض وطامث وطاق... فمن الصفات الثابتة مع انما اسما الفاعلين الا ان يقال ان مثل هذه  
 الصفات بمعنى ذات جيض وطمت وملاذ، وليست باسم فاعل او يقال ان معنى البتة فيما يجازى الاستعانة  
 كالبالوضع ويخرج من الحد نحو خالد واثم وثابت وراسخ ومستمر ما يدل على الوامر والبتة مع انما اسما الفاعلين  
 و آجيب بانما تدل على حدوث المخلوع والدام والرسوخ والاستمرار ويخرج من الحد صفات الله تعالى كالحائض و  
 الرزق وغيرها فانما من اسما الفاعلين مع انما تدل على الدوام والاستمرار فوجب بان الدوام والاستمرار فيها ليس  
 يصح بل واقع باعتبار الموصوف القدير منزلة عن التغير والتحد ويدخل في الحد الساهق والصابر والعاذي  
 وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانما اسما الفاعلين مع انما يخرج بقوله لمن قام لان كلمة من يخرج بالعقل واجيب بانما  
 تدخل في الحد على سبيل التظليل حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله لمن قام لسما الفاعلين من الصفات  
 كما ضافية نحو قارب وباعد ونحوها من الصفات الاضافية كما ليست بمعان قائمة بالذات بل هي امور اختيارية عديمة  
 لا وجود لها على الاصح الا ترى ذلك او صفت يبدأ بالقرب في قولك فوب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما به الا  
 يراد بالقيام عم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قل لمن قام به وليس من فعل كئلا يخرج نحو منكر  
 منكر من الانفعالات وكذا نحو كارم وحاسن اذ اصح لبيان الحدوث فانه قائم للفاعل وليس مجازات بفعله ويصفت  
 وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند اداة التحش ونحو طائل وضائق وغير ذلك **وصيغته** اي صيغة اسم

**الفاعل من مجرد الثلاثي** الاضافة من باب جرد قطيعة اذ الاصل من الثلاثي الجرد **على فاعل**

الطرف المستفرد خبر لقوله وصيغته اي واقعة على فاعل اذ يصيغة صيغة الكثير المشهورة والافعال ونقول  
 وحد ونحو ذلك ايضا من صيغ اسما الفاعلين من الثلاثي الجرد وانما بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من  
 وظائف التصريف دون النحو استطراد اوضنا وقوله من مجرد الثلاثي الجرد والصيغة اي صيغة الكائنة من  
 كذا وفيه نظر كما يراه حينئذ في قوله ومن غير غير صيغة المضارع العطف على معبوع عاملين مختلفين بغير تقدم الجرد  
 والجواب عندي بان بعد استطراد ان يجعل الجرد والجرور حال من ضمير المستفرد هو قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على الفاعل  
 المعنوي الا اذا كان المخلوط قائما في الدار كدرهم وان قوله في الدار حال من الضمير الذي في الطرف وهو كس والعامل

**ومن غير على صيغة المضارع** عطف جملة على جملة والتقدير صيغة من غير الجرد

الثلاثي يعني الثلاثي المريد فيه والباقي الجرد المريد على صيغة المضارع ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على جموع  
 عاملين مختلفين بتقدير الجرد مع الجار على وجه ان ثبت جواز ان يكون قوله ومن غير عطف على قوله من مجرد الثلاثي  
 وقوله على صيغة المضارع عطف على فاعل والحق انه من باب الفاعل بين العاطف واللعطف بالطرف والواو ماطفة وقوله  
 على صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل وقوله من غير عطف على فاعل وهو قوله على صيغة  
 المضارع ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا كما امرى وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي

**بهم مضمومتا** الياء مضمومتا في موضعين في المضارع اذا كان حرف المضارعة غير مضمومتا كما في مستفرد  
 وكسر ما قبل الآخر كطه موصولا وموصوفا، والطرف صلة او صفة اي وكسر الحرف الذي او حرف ثبت  
 او حصل قبل الآخر وان لم يكن في ما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل وينفعل ويتعطل فان ما قبل هذا ظم نحو مثل

# ومستخرج

مثل بمثابة أحدهما على صيغة المضارع ولا يخالفها إلا بالميم وكان حرف المضارعة والثاني ما  
 يخالفها بجر الميم أيضا فينبغي أن يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركتها بتل الآخر أيضا نحو متفاعل فإن قيل قد جاء  
 اسم الفاعل من غير المجرى الثلاثي بكسر الميم لمتابعتها ما قبل الآخر وفيه ما قبل الآخر لمتابعتها بضم الميم كما منبت من أنثى +  
 يتبين فانه جازية كسر الميم وضمها لما قبله أفيد هذا فرع والكلام في بابي على الاصل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرى  
 الثلاثي فمما قبل الآخر نحو أخص فهو محضن وأشهب فهو مشهب بالفتح قيل لانه قيل او مستعار من اسم المفعول  
 كسبب منعه لكنه اشتبه بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى يخرج الاصل **وبعمل** أي اسم الفاعل **عمل فاعله** أي للفعل  
 الذي اشتق منه وهو الفعل المبني للفاعل لانه او متعلبا او متخرجا **ثمة طمعي الحال او الاستقبال**  
 لان عمله يشبه المضارع فيلزم ان لا يخالف في الزمان لانه لو خالف في فسقطت قوة المشابهة لفظا ومعنى وكذا  
 يلزم من أعمالهم ما قوى شيده أعمالهم ما لم يقوته وقيل هذا الشرط للعن في المنصوب دون المرفوع لان ادنى +  
 مشابهة للفعل يكفي للرفع لشدة اختصاصه بوجه نظرية يخالف ما قاله ان الفاعل المظهر من المعجولات القوية +  
 كالمفعول ولهذا لا يجعل في اسم التفضيل مطلقا على ما سببته في اسم التفضيل لانه لو كان ادنى شيده الفضل كما في الرفع  
 لوجب ان يجعل اسم التفضيل في الفاعل مطلقا ايضا لشيده بالفعل في الدلالة على الكثرة ولسببه الحاصل من فعل التعجب في  
 اختصاصه بجسمة غير لوني وعيب واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط اما عال اي متلبسا بشرط او خبر متبدا بمعدوف  
 اي هو متلبس بشرط واجتهاد او معترضته واتفاقه الشرط الى المعنى اضافة المصادر الى المفعول بمعنى الامر اي بشرطنا  
 معنى الحال او الاستقبال او بيانية اي بوجود شرط هو معنى الحال او الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشرطه وبنيته معنى كذا  
 وباشترط معنى كذا واطافة المعنى الى الحال بيانية او بادي في ملائمة اي معنى يحصل عند اقتران الحال او الاستقبال وقل  
 الكسائي انه يجعل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال **والاعتقاد** مطلق على معنى اي بشرط  
 معنى الحال او الاستقبال وبشرط الاعتقاد اي اعتقاد اسم الفاعل على المنع بآي **على صكبه** وهو المتبدا  
 او الموصوف او الموصول اذ والحال يجوز ان ياتي بوجه او جاء في رجل قائم ابوه وجاهه زيد الكباغلام **او اهذ**  
 اي همزة الاستفهام نحو اقامت زيد **او ما التابيت** نحو ما قائم زيد وانما بشرط الاعتقاد على ما ذكر ليتقوى في اي  
 واسم الفاعل جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحب او مطلقا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او التقيد اما بشرط  
 جهة الفعل بينهما على فرعية في العمل والمخاطبة عن الاصل فلم يخرج ابتداء ضارب زيد عمرو او هذا عند ميبوبه وسائر القصر  
 واما الاختصاص والكوفون فيجوز ان اعماله فيرغم على شيء عماد كذا فانكاهم ائمة وفسر الشكوكا **فان كان** الفاعل  
 للتعجب في الاخبار اي ان كان اسم الفاعل **للماضي** اي بمعنى للماضي او الاستمرار للتعجب للماضي **وجبت**  
**الاضافة** اي اضافة معنى غير اي من حيث المعنى مزال عن الفاعل اي وجبت معنى الاضافة ظرف  
 اي وجبت الاضافة في المعنى او حل اي ذلك معنى او معنوية لغوات شرط اللفظية وهو اضافة الصفة الى معولها  
 لان اسم الفاعل غير عامل جيبا كاستفهام شرط على هذا اي وجوب الاضافة ان كان بعد المعول والجاز ان لا يضاف نحو  
 هذا ضارب امسوكا **جيب** الا في الطرف او الجوارح المجرود بمزيد ضارب امسوكا لانه يكفيها ائمة الفعل  
**خلاف الكسائي** فانه عمل اسم الفاعل مطلقا كما في قوله وجبت اضافة ولو اضيفه يكون الاضافة **عند**

معنوية بل لفظية لا يقول ان اصل الحال او الاستقبال واما اللامى فعارض ليرثبت بدون قرينة والعارض لا يقبل ولا  
 يقبل على ذي اللام فان عمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر في المتن فلا يمتك يجوز ان زيد معطى بكر مسرودها بالاتفاق ولا تشكك في ان  
 تقدير فعل ما لول عليه اسم الفاعل اى اعطاه درهما كما ذكر في المتن وبجمله مستأنفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه  
 قال الاندلسى هذا معنى تقدير الفعل لا يمتك في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو ما طان زيدا مسرودها لانه لوقته  
 هنا فعل آخر يلزم الاقتصار على احد المفعولين اللهم الا ان يمتك جواز ذلك للزوم الاقتصار ويجعل عاملا مع المضى ويجعل  
 من خصائص افعال القلوب كما ذكره في المتن مستأنفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه اى  
 ان وجد معمول آخر لاسم الفاعل غير ما اذيف اليه بعد كونه بمعنى الماضى او ناقضنا اى ان كان له اى لاسم الفاعل الذى معنى  
 انما مضى معمول آخر غير ما اذيف اليه معنى ان اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد معطى عمرو مسرودها **في فعل مقدر**  
 اى فهو منسلب بتقدير فعل مقدر على اسم الفاعل اى اعطاه درهما وبجمله مستأنفة لانه لما قال زيد معطى عمرو  
 مسرودها سأل ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولما قيل ان يقول هذا اى تقدير الفعل ليرتاق في اسم الفاعل من  
 افعال القلوب نحو ما طان زيدا مسرودها لان يمتك جواز ذلك من خصائص  
 افعال القلوب ولما قيل ان يقول ان قوله معمول آخر يقتضى ان يكون المضاف اليه ايضا معمول لاسم الفاعل الذى معنى الملك  
 وليس كذلك ويجب بان لا تسلم انه يقتضى ذلك حيث لم يقبل معمول آخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله  
 معمول اخر اى صاحب له عليه على تقدير ان لا يكون معنى الماضى او يحصل على تقدير من التقادير ولا على تقدير اى على تقدير كونه معمول  
 الماضى ولا تشك ان درهما في زيد معطى عمرو مسرودها والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما معمولان الفاعل على تقدير من التقادير  
 وهو بتقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او محض على معمول لا من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا تشك في كونها معمولين  
 للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله تعالى وجاعل الليل سكتا لان الاستمرار في حكم الماضى كما عرفت وتقاتل ان يقول اننى  
 اطلاق قوله وان كان معمول آخر لا يمتك على جزء المذكور مطلقا لانه لو كان بعدة معمول تابعا للمضاف اليه او معمول  
 لفعل مؤخر عنه او غيره لا يصدق عليه كونه بفعل **فان دخلت اللام** انما للتعقيب في الاخبار اى قلنا دخلت  
 اللام الموصولة على اسم الفاعل **استوى** اى جميع الازمنة في جواز الاعمال اى جميع انواع اسم الفاعل  
 يمتك من الحال او الاستقبال او اللامى لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير معنى الفعل حتى كان بمرفوع جملة  
 ولو لم يكن معنى الفعل لما طرقت ووجه صلة وانما ورد على صورة اسم الفاعل لما ذكرنا في الموصولة والفعل يستوى في علم  
 الازمنة كلها فكل هذا يجوز الضارب مسرودها **ما وضع هذا** اى من اسم الفاعل **للبالغة في الفعل نحو ضرب وضرب ومضرب ايضا**  
 كثير الضرب **وعليم** معناها كثير العلم **وحل** معناها كثير الحنن **مثله** خبر لقوله وما  
 وضع يعنى ان اسم الفاعل الموصوف للبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذى لم يوضع للبالغة في العرف لا تشك  
 تقوى زيد مضرب ابوه عمرو الآن او عدا وزيد المضرب ابوه عمرو الآن او عدا او مسرفان قيل لم يجعل هذا مع انه لا يجوز  
 على الفعل المضارع اى يجوز ان يمتك في حركاته وسكناته نظريتي المشابهة اللفظية قيلنا ما جعل اعتبار الاصل وعدم اعتبار  
 العارض او نقول ان ما صدق عليه هذه الالفاظ صدق عليه مفعول الفاعل المستوفى لضرب وكذا المضرب **القطعة**

انما هو منسلب بتقدير فعل مقدر على اسم الفاعل اى اعطاه درهما وبجمله مستأنفة لانه لما قال زيد معطى عمرو مسرودها سأل ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولما قيل ان يقول هذا اى تقدير الفعل ليرتاق في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو ما طان زيدا مسرودها لان يمتك جواز ذلك من خصائص افعال القلوب ولما قيل ان يقول ان قوله معمول آخر يقتضى ان يكون المضاف اليه ايضا معمول لاسم الفاعل الذى معنى الملك وليس كذلك ويجب بان لا تسلم انه يقتضى ذلك حيث لم يقبل معمول آخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله معمول اخر اى صاحب له عليه على تقدير ان لا يكون معنى الماضى او يحصل على تقدير من التقادير ولا على تقدير اى على تقدير كونه معمول الماضى ولا تشك ان درهما في زيد معطى عمرو مسرودها والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما معمولان الفاعل على تقدير من التقادير وهو بتقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او محض على معمول لا من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا تشك في كونها معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله تعالى وجاعل الليل سكتا لان الاستمرار في حكم الماضى كما عرفت وتقاتل ان يقول اننى اطلاق قوله وان كان معمول آخر لا يمتك على جزء المذكور مطلقا لانه لو كان بعدة معمول تابعا للمضاف اليه او معمول لفعل مؤخر عنه او غيره لا يصدق عليه كونه بفعل فان دخلت اللام انما للتعقيب في الاخبار اى قلنا دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى اى جميع الازمنة في جواز الاعمال اى جميع انواع اسم الفاعل يمتك من الحال او الاستقبال او اللامى لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير معنى الفعل حتى كان بمرفوع جملة ولو لم يكن معنى الفعل لما طرقت ووجه صلة وانما ورد على صورة اسم الفاعل لما ذكرنا في الموصولة والفعل يستوى في علم الازمنة كلها فكل هذا يجوز الضارب مسرودها ما وضع هذا اى من اسم الفاعل للبالغة في الفعل نحو ضرب وضرب ومضرب ايضا كثير الضرب وعليم معناها كثير العلم وحل معناها كثير الحنن مثله خبر لقوله وما وضع يعنى ان اسم الفاعل الموصوف للبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذى لم يوضع للبالغة في العرف لا تشك تقوى زيد مضرب ابوه عمرو الآن او عدا وزيد المضرب ابوه عمرو الآن او عدا او مسرفان قيل لم يجعل هذا مع انه لا يجوز على الفعل المضارع اى يجوز ان يمتك في حركاته وسكناته نظريتي المشابهة اللفظية قيلنا ما جعل اعتبار الاصل وعدم اعتبار العارض او نقول ان ما صدق عليه هذه الالفاظ صدق عليه مفعول الفاعل المستوفى لضرب وكذا المضرب القطعة

والقطعة

والمضرب والعلية عالم والمجد جاز وكان مما يوازنه في حركته وسكناته كما باعتبار علاز من ماله ولتضمنها اياها كذا في  
هو اشئ المصباح **والمشترى والمجموع مثله** خبر لقوله وللتثني اي مشئ اسم الفاعل ومجموعه  
مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط وانما كثر قوله مثله ولو اكتفى بجزيه احد لكان اخضر لكن ذكر  
حكم المثني والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد اي الموحد الموضوع لغية المبالغة والموحد الموضوع للمبالغة

**ويجوز حذف النون** اي نون التثنية والمجموع السالم من اسمي الفاعل والمفعول مع العمل

وهذا كقوله جمع كواكب اسم الفاعل علمه وبغير ضمة مع نصب جملها وان شئت اي مع التثنية باللام + + + تخفيفا نحو قوله تعا  
والمقيم الصلوة وذلك لان اللام موصلة وقد طالت الصلة فنصب المفعول بخار التحقير بحذف النون كما حذف  
من الموصل ثم اخرج من بيان اسم الفاعل شرح في بيان اسم المفعول فقال **اسم المفعول ما اشتق**

**من فعل** بهذا القيد خرج المصدر على قول البصريين واما على قول الكوفيين فيخرج بقوله **لمر وقع الفعل**

**عليه** كما يخرج به اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل لكنه بقى  
اسم التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف الا ان يعتبر الحيشية اي من حيث انه وقع عليه الفعل  
بجلا من اشهر واعرف فانه ليس بهذا الحيشية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل  
في احد اسماء الفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب يتعاطى سبيل التغليب والافقن

للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وانما قال ما اشتق من فعل مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى الجريان +

الاصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل **وصيغة** اي صيغة اسم المفعول +

**من الثلاثي مجرد** بدلالة لام العهد **على مفعول** غالبا والظرف المستتر خبر لقوله وصيغته

اي كاشته على مفعول مضروب وقوله من الثلاثي حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفا وانما قلنا غالبا  
لان صيغته تدل على فعل هو قتل وجرح لا يقال انه صيغة مشبهة لاسم مفعول لاننا نقول ان الصفة المشبهة تدل على

مشتقة من فعل لمن قام به الفعل وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لانها بمعنى مقبول ومجروح **ومن**

**غيره** اي غير الثلاثي **على صيغة اسم الفاعل** يقع ما قبل **الاخر** لاختلافه

كثرة المفعول والتفرق بينه وبين اسم الفاعل ولو اختلفت مضارعه الذي يجعل عمه اعني المضارع المبني للمفعول

**كاستخرج** وقد شذت اصفين اشئ فهو مضروب بمعنى المطلق اي جعلنا مضطحا وقوله على صيغة اسم الفاعل +

عطف على قوله مفعول بالواو الداخلة على من غير في قوله من ضمير قوله على صيغة اسم الفاعل وروفا صلا بين

العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة ماموولة او موصوفة اي بفتح الحرف الذي او حرف حصل قبل الآخر **وامر** اي

**اسم المفعول** اي شانه في **العمل** اي في كونه عاملا عمل فعل الذي هو مشتق منه وهو الفعل المبني للمفعول **و**

**الاشتراط** اي اشتراط احد الزمان الا اذا كان ذلك اللام واشتراط الاحتواء على صاحبها والاشتراط او ما التاني لعله في

المضروب كما مر **اسم الفاعل** وكذا في وجوب الصفة معني الى المفعول ان كان بمعنى الماضي نحو قوله

معطى درهم امسرو ذلك لانه عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول مشتقا من احتياج اليا معني احتياج اليه اسم الفاعل +

يفشارك في مشايخه الفعل والاحتياج الى الشرط فعمل يتكلم الشرط فعمله وليس في كل المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال

بسم الله الرحمن الرحيم

الاشتقاق

والاشتقاق في اسم المفعول لكن المتأخرين كابي على الفارسي ومن بطلاه صرحوا باشتراط ذلك فيه كافي اسم الفاعل  
**مثل زيد مطع غلام درها** لان اوغلاحيث عمل يعطى ثم لا فرغ من بيان اسم المفعول اشتق  
 في بيان صفة المشبهة فقال **الصفة المشبهة** باسم الفاعل وشبهت به في انما اشتق وتجمع وتذكر وتؤتى بخلاف  
 اسم التفضيل فانه في بعض استعماله وهو استعماله عن لايتي ويجمع ولا يؤتى كما استعرف ما اشتق من  
**فعل كرم** اسما اورد افقد ذكر في بعض شروح الكشاف في بحث الرحيم ان الفعل المتطوع  
 لا يجعل لازما يتقل الى فعل الضم فينبى صفة الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والطيور والسميع ونحو  
 قلبه للفعل وفي هذا القيد اختراع عن اسم الفاعل والمفعول المتعد **على التثنية** اي على اللالة على صفة ثابتة لاحاد  
 فعني زيد كرم ثبت له الكرم وليس معنى ذلك له الكرم بعد ان لم يكن واذا اريد ذلك قيل كرم لان اوغلاو كما معنى زيد  
 حسن ثبت له الكرم وفي هذا القيد اختراع عن نحو قايرو وداهب اشتق من فعل لفر من قام به بمعنى المحدث فانه اسم فاعل لا صفة  
 مشبهة ولكن يدخل في هذا الكلام اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى التثنية نحو احسن والكرم واشرف فانما  
 اشتق من فعل لا فر من قام الفعل به على معنى التثنية لكن مع زيادة اللهم لان يقصد المحيثة اي من حيث ان قام به  
 الفعل فيخرج ذلك من حيث ان قام به زيادة الفعل على الضم نحو الخالد والمستمر ونحو الخاق والباري عرف الجواب عن ايراد  
 ذلك في حل اسم الفاعل **وصيغتها** اي صيغة الصفة المشبهة **مخالفة لصيغة اسم الفاعل**  
 من حيث ان صيغتها اسماء عين و صيغة اسم الفاعل قياسيتها او من حيث ان صيغتها ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل وعلى  
 الوجه الاول كان قوله **على حسب السماع** اي على قدر السماع ووقف من الواضح خبرا بعد خبر لقوله وصيغتها اي صيغتها  
 وجه الخبر الاول اي صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها اسماء عين و صيغتها اسم الفاعل قياسيتها وعلى  
 الوجه الثاني كان خبرا بعد خبر فيضمن حكما علا حقا لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان  
 صيغتها ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل وهذا الخبر يثبت ان صيغتها مقترنة على السماع من الواضح **كسرو وجه**  
**وشديد** وكذا امر وسكان **وتعمل** الصفة المشبهة **عمل فعلها** وان لم توازن صيغتها الفعل  
 ولا كانت الحال والاستقبال المشابهة باسم الفاعل المشابهة لمطلقا عن الزمان اي من غير اشتراط الزمان  
 واما الاعتماد على صاحبها او العنق او ما فنشر كافي اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال والاشغال  
 والصفة المشبهة مع انما فرغ عن اسم الفاعل فعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم من جهة الفروع على الاصل قبل المزية  
 يكون العمل العام من غير اشتراط الزمان مستلزما لان اشتراط الزمان فيما يجزى عن كونها صفة مشبهة لا بما موصوفة للتثنية  
 والزمان يستلزم الحدوث على ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل لا يعمل في المفعول به ولا عمل فيه هنا لاننا ابدأ مشتقة من فعل  
 كازم **وتقديم مسائلها** اي مسائل الصفة المشبهة **ان يكون الصفة اي الصفة**  
**المشبهة باللام** اي كائنة او متلبسة او مترتبة باللام اي بلام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها  
 اي عن اللام نحو حسن وتكون **معوها** اي معول الصفة المشبهة على تقديرين **مضاها** نحو  
 وجه هذا من باب العطف على معولي عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا **او باللام** اي تلبسا او مقرونا  
 باللام نحو الوجه او مجردة عنها اي عن اللام والامانة نحو وجه **فانما** اي هذا القسم



ضوب الـثـنـين في الـثـلـثة و الـمـعـول اي معول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من الاقسام

الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجر وفصارت اقسام ثمانية عشر ضوب الثلث

من اقسام المعول في الستة من الاقسام الحاصلة بغير معنى الصفة في صفات المعول الثلث فنقول صارت ثمانية عشر

حلتها مستأنفة كان سائلا قال كرسات الاقسام فقال صارت ثمانية عشر كما تعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احدنا سلب

مسائلها ولها اعتبارات اخرى يرتقى مسائلها الى الون وتنقسم الى خمسة التاليف وقيحة وممتعة وهي مصب تقادها

وقد ذكرها شيخنا واستاذي طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه في رساله على التفضيل فان رفعت ضليك بما قاله

اي رفع المعول في معولا تهما المرفوعة على الفاعلية اي حال كون المعول فاعلا نحو حسن وجه الضمير

اي نصب المعول في معولا تهما المنصوبة على التشبيه اي تشبيه معول الصفة بالمفعول اي مفعول

اسم الفاعل في المعرفة اي في المعول المعرفة نحو الحسن الوجه بالنصب فانه تشبيه بالمفعول به وليست بمفعول

بكون فعل الصفة المشبهة غير متعد فلا يكون معولا تهما المنصوب مفعولا به لكن لما تشبهوا هذه الصفة باسم الفاعل تشبها

منصوبا بالمفعول اسم الفاعل ان الجرح في المعول المشبهة بالجرح في المعول الجرح فيها كالحسن الوجه فاعلها كالحسن الوجه فاعلها كالحسن الوجه

اصلا بالنصب ويجوز الاضافة للتشبيه بالحسن الوجه مع عدم التخصيف والحسن الوجه حقه الرفع على الفاعلية والتجمل +

الاضافة للمعول التخصيف يجذب الضمير من الفاعل على ما عرفت في بحث الاضافة وينصب للتشبيه بالضارب الجرح فيكون الصفة

والمعول معرفين باللام تفرق بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور صحيح نحو قوله تعالى

لا يحب الله الجهر بالسوء من القول وعلى التميز عطف على قوله على التشبيه بالمفعول اي والنصب على التميز

في التكرار في المعول المشبهة والمجر اي جرح المعول في معولا تهما المرفوعة على الاضافة

اي مبنى على كونه مضافا اليه وتفضيلها اي مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشر حسن وجهها

الصفة مجردة عن اللام والمعول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهنا ثلثة فنقول تفضيلها مبتدأ محذوف

الجرح اي تفضيلها بما يذكر بعد وقوله حسن وجهها فنقول ثلثة بمعنى ذو ثلثة او جرح خبرها والجملة مبنية للتفصيل او يقال

قوله حسن وجه خبر لقوله وتفضيلها وقوله ثلثة خبر مبتدأ محذوف اي هذه ثلثة وفيه نظر لا يستقيم ان

يجعل قوله حسن وجه خبرا او تفصيل مسائلها الثمانية عشر لا يميز هذا الخبر ولا يعطف على هذا الخبر خبره حتى يدركه فلا

يجز حمل هذا الخبر على تفضيل مسائلها وكذلك حسن الوجه اي مثل حسن وجه حسن الوجه وكذا

الواق في كون كل ذلثة اوجه فالصفة في حسن الوجه مجرد عن اللام والمعول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرولا

فهذه ثلثة فان قيل اي حرف يقد في اضافة الحسن الوجه ولا يعهد خوله في الفاعل قيل تقدير الحرف في الاضافة +

المعنوية واما الجرح في الاضافة اللفظية فمحمول على ما بينا المحرق وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الاضافة بواسطة

حرف الجرح ايضا او تقدير المحمول على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفي نظر لان تفسير الاضافة الى المعنوية واللفظية بلما

هذا الحمل وكان الاسم في باب الاضافة لا يعي الا لبيانها عن الجرح فانما يكون حرف الجرح كغيره والاسم هو المحمول على ارادة

للتقدير حقيقة او حكما فيتناول الاضافة اللفظية على القول بالتقدير الحكيم على ما ذكرنا من الحمل على كونه تعريفا للاضافة

بما او يقال ضارب زيد ملحق بنوعه علم زيد في تقدير اللام نحو حسن الوجه ملحق بنوعه خاتمة نعت في تقديره ان الحسن هو

كما ان الحاتمة هو الهفنة ونحو سارق الليلة ملحق بنومزب اليوم في تقدير في والتغير في تقدير من البيان في نحو الحسن  
الوجه بعد خوصه عن كونه فاعلا لفظا بالاضافة والقول باضمار الفاعل اذ لو لم يخرج عن الفاعلية لفظا بالاضافة لم يتعد اللفظ  
فقط هذا يكون اضافة الحسن الى الوجه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول لفظا والى الفاعل معنى او يقال حرف الجر  
في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاثة المذكورة بل جردا فيما يتعدى بها اصل الفعل المشتق من المضاف  
نحو رغب زيد فانه بمعنى الى اي رغب الى زيد اذ جعل اضافة الى المفعول وكذا بالبعيد واذا لم يتعد ذلك لم يحرف  
نحو حسن الوجه وضارب زيد يقد الامم الزائدة لضروق تصحيح الحرف لما قلنا ان المضاف لا يخرج اللفظية عن حرف  
جر ويكون فيما وراء الفروق في حكم العدم اذ الاضافة الصورية تستلزم صوتية اللام لامها والاكثرت معنوية  
**وحسن وجه** الصفة مجردة عن اللام والمفعول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعة او منصوبة ومجروا  
هذه ثلاثة **الحسن وجه** الصفة ذات الهم والمفعول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجروا هذه ثلاثة فقول  
**الحسن وجه** معطوف بحذف العاطف لعله حذفه تخرا عن كثرة التكرار وانما حيز السنن السابق  
يشير الى انه شروع في تقسيم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام  
وهذه الصفة ذات اللام **الحسن وجه** الصفة معرفة باللام والمفعول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعة ومنصوبة  
ومجروا هذه ثلاثة **اثنان منها متعان** فان الاثنان مبتداء ومضافته ومعتان خبرا اي اثنان  
كأثنان من الانقسام الثاني عشرة متعان وهما **الحسن وجه** تكون الصفة ذات الهم والمفعول مجرد  
مضافا **الحسن وجه** تكون الصفة ذات الهم والمفعول مجردا عن الهم والاضافة وامتناعها ظاهر  
لعدم اعادة الافادة **التعريف** مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى الذكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت  
لفظية لان اللفظية بحرفي المعنوية فكلا يجوز في المعنوية اضافة المعرفة الى المنكاه فكذا لا يجوز في اللفظية واذا عرفت  
هذا فاعلم ان قول **الحسن وجه** خبر مبتداء محذوف ايها **الحسن وجه** وقول **الحسن وجه** عطف بحذف العاطف او خبر  
بجاء خبر او تعداد **واختلف في** جواز اوله ما هو **الحسن وجه** تكون الصفة مجردة عن الهم  
والمفعول مجردا مضافا قال بعضهم انه ليس بجواز لان الاضافة تستلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا بعضهم ايجابا  
ومنعوا استلام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو العجيز وعليه الاكثر وهو من المسائل التي  
الحسنة على ما سببه قريبها والمجرا والمجروا عني قوله في **الحسن وجه** مفعول ما لا يتم فاعله لقوله **واختلف في** والبواقي  
من الثاني عشرة بعد استقامت مسليتين منها وثالث على حسب الاختلاف **ما كان فيه ضمير واحد** وهو  
فيما اذا كان المفعول مضافا مرفوعا او منصوبا او مجرورا **الحسن وجه** ما كان في الجملة خبر لقوله والبواقي  
والضمير محذوف اي البواقي ما كان منها في ضمير واحد **الحسن وجه** المقصود وهو الهم بالضم واللفظ مع قوله لا  
وخير الكلام ما قل ودل **فما استلهم** الحسن وجه بل رفع والحسن الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن  
وجه او حسن وجه **وحسن الوجه بالجر** **وحسن الوجه** يتوقى حسن بنصب الوجه وحسن وجه بالاضافة وحسن وجهها  
فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر قوله **فما استلهم** لان من الاضافة الى الفاعل وفي ضمير ايضا يدل على قوله وفي  
فلا ضمير فيها وان ضميرها في الموضوعين الفاعل بطل الاضافة خرج عن ضمير كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى

الحسن وجه الصفة ذات الهم والمفعول مجردا عن الهم والاضافة وامتناعها ظاهر لعدم اعادة الافادة التعريف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى الذكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية بحرفي المعنوية فكلا يجوز في المعنوية اضافة المعرفة الى المنكاه فكذا لا يجوز في اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قول الحسن وجه خبر مبتداء محذوف ايها الحسن وجه وقول الحسن وجه عطف بحذف العاطف او خبر بجاء خبر او تعداد واختلف في جواز اوله ما هو الحسن وجه تكون الصفة مجردة عن الهم والمفعول مجردا مضافا قال بعضهم انه ليس بجواز لان الاضافة تستلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا بعضهم ايجابا ومنعوا استلام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو العجيز وعليه الاكثر وهو من المسائل التي الحسنة على ما سببه قريبها والمجرا والمجروا عني قوله في الحسن وجه مفعول ما لا يتم فاعله لقوله واختلف في والبواقي من الثاني عشرة بعد استقامت مسليتين منها وثالث على حسب الاختلاف ما كان فيه ضمير واحد وهو فيما اذا كان المفعول مضافا مرفوعا او منصوبا او مجرورا الحسن وجه ما كان في الجملة خبر لقوله والبواقي والضمير محذوف اي البواقي ما كان منها في ضمير واحد الحسن وجه المقصود وهو الهم بالضم واللفظ مع قوله لا وخير الكلام ما قل ودل فما استلهم الحسن وجه بل رفع والحسن الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن وجه او حسن وجه وحسن الوجه بالجر وحسن الوجه يتوقى حسن بنصب الوجه وحسن وجه بالاضافة وحسن وجهها فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر قوله فما استلهم لان من الاضافة الى الفاعل وفي ضمير ايضا يدل على قوله وفي فلا ضمير فيها وان ضميرها في الموضوعين الفاعل بطل الاضافة خرج عن ضمير كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى

غير مضمير فيه نظراً لأنه يتبعه تابع بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا الوجوب اعتبار فاعليتها الوجه واحتمال بان المحل على المحل باعتبار  
المعنى وهذا الاعتبار فاعل **وما كان منها في ضمير ان** وهو فيها اذا كان المعول مضافا وهو  
منسوب او مجرد **حسب** لمحصل المقصود واما عدم احسينتها فلو بوزن الزائد على المقصود وسأله ثلث اثنان  
على حساب اختلاف زيد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه بحرف الوجه وهو الذي اختلف فيه الحسن وجهه بنصب الوجه  
**وما الا ضمير فيها فيه** وهو فيها اذا كان المعول مرفوعا غير مضاف **في** لعدم حصول للمفتوح  
وهو الربط بالموصوف لفظا وسأله اربع المحسن وجه برفع وجه **وحسن وجه برفع وجه وحسن الوجه**  
بتدوين حسن ورفع الوجه والمحسن الوجه برفع الوجه **ومتى رفعت بها** اي بالصفة المشبهة ما بعدها  
**فلا ضمير فيها** اي في الصفة المشبهة والايضا تغلغ الفاعل **فمركب لفعل** الفاعل للتعليل  
اي لان الصفة المشبهة حينئذ كالفعل والفعل اذا رفع بعده لا يكون فيه ضمير فلا اعادة ويجوز ان يكون قوله  
فمركب كالفعل ينتج اي بحيث لا يكون الصفة المشبهة كالفعل في انهما لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيته باعتبار  
فاعلها الظاهر **والان حرف الشرط** وللشرط محذوف اي وان لم يكن يرفع بمباين يحول الاضافة او ينصب على  
المتشبه بالمفعول **فيها** اي في الصفة **ضمير الموضوع** لان الفاعل لما جرت الاضافة او نصب  
على التشبيه بالمفعول خرج عن حقيقة كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها **فتوث الصفة و**  
**تثنى وجمع** اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجردا توثقت الصفة وتثنى وتجمع  
على حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تحمل ضميرها تقول هذا حسنته وجه او حسنته وجهها والزيد ان  
حسنا وجه او حسنان وجهها والزيدون حسنا وجه والزيدون حسنون وجهها **واسما الفاعل**  
**والمفعول** اصله اسمان فنسقت النون بالاضافة اي اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان  
**غير المتعلين** اي غير المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما الريم فاعله مثل **الصفة**  
المشبهة **فيما ذكرنا** من الصور اي ما جاز في الصفة المشبهة هي هذه المسائل جاز في اسم الفاعل  
والمفعول غير المتعلين لان جواز هذه الصور في الصفة المشبهة انما هي لمشا بينهما باسم الفاعل يجوزها  
فيه اولى فتقول القائم الغلام رفعا ونصبا وجزا وكذا القائم غلامه والقائم غلامه وكذا الصور النسبة للرفع والقائم  
عن الامم وكذا انمو المضروب الغلام او غلامه او غلامه بالحركان الثلث وكذا ابتداء الامم عن المضروب وكذا اسم  
المسبوق كانه ملحق بالصفة المشبهة نحو القمحي الارب الى اخره الصور فلذا قيل اسم المفعول رينيني من غير التقدي  
فكيف يستقيم قوله غير المتعلين وكيف يورد المضروب مثلا **الضمير** المفعول غير المتقدى قبل الراجح من اسم الفاعل  
الغير المتقدى غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتقدى هنا غير المتقدى عن مفعول ما الريم فاعله  
الى المفعول الثاني وانما قد اسم الفاعل والمفعول بغير المتقدين اختراهما اذا كانا متقدين نحو ضارب زيد ومعط  
درهما حيث لا يجري فيها مع ما تقدى اليه ما ذكر من الاقسام بل يجري فيها اما نصب للمفعول على المفعولية او جزم على  
الاضافة وذلك لاننا لا جرمنا فيها تلك الاقسام ثم الالبتاس حتى لو قيل زيد ضارب ابيه وزيد معط ابيه مثلا لم يعلم  
ان ابا في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل اضيفت اليه وان ابا في المثال الثاني مفعول المعط ايمر وقام الفاعل

او مفعول ثلثي اضعف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللذين فانه للمفعول لها فلا يحصل الالتباس  
والاشتبه المنسوب والمجرد ثلثي من بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال **اسم التفضيل**  
اسم يدل على تفضيل شئ على شئ وهو في الاسطلاح ما **اشتق من فعل** في اخر من الجوامد لموصو  
**بزيادة على غيرها** اي على غير ذلك الموصوف وقوله بزيادة اما صفة موصوف اي لا وصفية بل لفظية كذا في بعض  
مع وحينئذ صلبه محذوقه اي الامر موصوف بالفعل مع زيادة على غيره في واما قال الموصوف ولا يقبل ان قلر به اوله وقم عليه  
يشمل على كل نوعي اسم التفضيل الذي يصح لتفضيل الفاعل والذي يصح لتفضيل المفعول نحو ضرب واشتهر فان الاول  
لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول والمراد بالزيادة على غيره الزيادة عليه في ذلك الفعل اي في الفعل الذي اشتق هو  
فلا يرد نحو زاد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في  
الزيادة او الكمال متلاين في اخر بخلاف نحو ضرب واعلم فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق هو منه وهو الضرب والعلم  
وكذا يخال في احد اسماء الفاعلين التي وضعت للبالغة كضرب ومزرب ونحوها انما وان دلت على الزيادة لكن  
لم يقصد فيها الزيادة على الغير وهو **افضل** اي صبغة افضل ونحوه وشرا اصلها اخير وانظر **منظرا**  
اي اسم التفضيل **ايبني من ثلاثي مجرد** اخر بقوله من ثلاثي عن الياهي نحو بغيره وقوله مجرد عن مزيد  
الثلاثي نحو اكرم وافتد ونحوها **ليمكن** بناء افضل منه اي من الثلاثي المجرد اذ الزائد على ثلثه لا يمكن من بناء  
افضل لانه لو نقص لاضل لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخرج من استخرج لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج  
ولو لم يحذف لزيد على بناء افضل وقوله يمكن خبر مبتداء محذوف اي هذا الاشتراط يمكن بناء افضل منه واجملة مقترنة  
وقيل انه على قولين وفيه نظر لان امكان بناء افضل منه ليس بجلة لهيئة بل على بناءه ارادة تفضيل شئ على شئ في الفعل  
الذي اشتق هو منه **ليس بلون ولا عيب** الجملة صفة اخرى لثلاثي اي ثلاثي ليس بلون ولا عيب  
واخر بقوله ليس بلون عن نحو اكرم واسم بغيره ولا عيب عن نحو اعور **لان منها** خبر مبتداء محذوف  
اي وهذا لان الجملة مقترنة لبيان العداي لان من اللون والعيب **افضل** صفة افضل اي افضل  
لكان لغير التفضيل اي من غير اعتبار الزيادة نحو اكرم واسم بغيره واعور بلون منها افضل التفضيل لفر اللبس واشتهر  
افضل التفضيل باليسير للتفضيل الاتري أنك لو قلت هو اكرم لا يعلم ان المراد حمق او زائدة في الحق **مثل فلان**  
**افضل الناس** فان قيل قلبي افضل التفضيل من العيوب الباطنة وقد حكوا ابتداء ذرة في احق  
من هبة الله الان يراد بها محاقمة ما يبذو في الظاهر من اثر البلاء كما حكى عن هبة من تعلقين عزرائل و  
خيوط على عنفة وصلها مظافة ان يقيد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بعد الاختيار فلا يبي منه اسم التفضيل  
الاشارة وفيه نظر لان المحاقمة من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة بالحقيقة وظهور اثر المحاقمة في بعض الموصوفين  
بما بين العوارض والعوارض غير متبركة في وضع الانطاط كيف يحكم بشدة ولو اعترض العوارض لوجب ان يحكم بشدة وذ  
مجهل والبدل لو ابدى بها ما يبذو في الظاهر من اثر الجهد والبلاء في احد ولم يحكم بشدة ودهما احد **فان قضا**  
**غيره** اي تفضيل غير الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد في الياهي مجردا او زيد فيها او  
ثلاثي مجرد من الاوان والعيوب **توصل اليه** اي الى تفضيل غيره **مثل هو** اشتد منه

التفضيل

التفضيل هو تفضيل شئ على شئ وهو في الاسطلاح ما اشتق من فعل في اخر من الجوامد لموصو بزيادة على غيرها اي على غير ذلك الموصوف وقوله بزيادة اما صفة موصوف اي لا وصفية بل لفظية كذا في بعض مع وحينئذ صلبه محذوقه اي الامر موصوف بالفعل مع زيادة على غيره في واما قال الموصوف ولا يقبل ان قلر به اوله وقم عليه يشمل على كل نوعي اسم التفضيل الذي يصح لتفضيل الفاعل والذي يصح لتفضيل المفعول نحو ضرب واشتهر فان الاول لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول والمراد بالزيادة على غيره الزيادة عليه في ذلك الفعل اي في الفعل الذي اشتق هو فلا يرد نحو زاد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال متلاين في اخر بخلاف نحو ضرب واعلم فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق هو منه وهو الضرب والعلم وكذا يخال في احد اسماء الفاعلين التي وضعت للبالغة كضرب ومزرب ونحوها انما وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد فيها الزيادة على الغير وهو افضل اي صبغة افضل ونحوه وشرا اصلها اخير وانظر منظرا اي اسم التفضيل ايبني من ثلاثي مجرد اخر بقوله من ثلاثي عن الياهي نحو بغيره وقوله مجرد عن مزيد الثلاثي نحو اكرم وافتد ونحوها يمكن بناء افضل منه اي من الثلاثي المجرد اذ الزائد على ثلثه لا يمكن من بناء افضل لانه لو نقص لاضل لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخرج من استخرج لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولو لم يحذف لزيد على بناء افضل وقوله يمكن خبر مبتداء محذوف اي هذا الاشتراط يمكن بناء افضل منه واجملة مقترنة وقيل انه على قولين وفيه نظر لان امكان بناء افضل منه ليس بجلة لهيئة بل على بناءه ارادة تفضيل شئ على شئ في الفعل الذي اشتق هو منه ليس بلون ولا عيب الجملة صفة اخرى لثلاثي اي ثلاثي ليس بلون ولا عيب واخر بقوله ليس بلون عن نحو اكرم واسم بغيره ولا عيب عن نحو اعور لان منها خبر مبتداء محذوف اي وهذا لان الجملة مقترنة لبيان العداي لان من اللون والعيب افضل صفة افضل اي افضل لكان لغير التفضيل اي من غير اعتبار الزيادة نحو اكرم واسم بغيره واعور بلون منها افضل التفضيل لفر اللبس واشتهر افضل التفضيل باليسير للتفضيل الاتري أنك لو قلت هو اكرم لا يعلم ان المراد حمق او زائدة في الحق مثل فلان افضل الناس فان قيل قلبي افضل التفضيل من العيوب الباطنة وقد حكوا ابتداء ذرة في احق من هبة الله الان يراد بها محاقمة ما يبذو في الظاهر من اثر البلاء كما حكى عن هبة من تعلقين عزرائل و خيوط على عنفة وصلها مظافة ان يقيد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بعد الاختيار فلا يبي منه اسم التفضيل الاشارة وفيه نظر لان المحاقمة من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة بالحقيقة وظهور اثر المحاقمة في بعض الموصوفين بما بين العوارض والعوارض غير متبركة في وضع الانطاط كيف يحكم بشدة ولو اعترض العوارض لوجب ان يحكم بشدة وذ مجهل والبدل لو ابدى بها ما يبذو في الظاهر من اثر الجهد والبلاء في احد ولم يحكم بشدة ودهما احد فان قضا غيره اي تفضيل غير الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد في الياهي مجردا او زيد فيها او ثلاثي مجرد من الاوان والعيوب توصل اليه اي الى تفضيل غيره مثل هو اشتد منه

اي بليان اسم التفضيل مما بعده بناءً من مثل اشد واكثر واقيم كما كان مناسباً له واطاع مصدرها متع بناءً  
منه فغير اياته للتفضيل على وجه يمكن تقول هو اشد منه **استخرجوا وياضاً وعمياً** المثال الاول الغير

الثلاثي المجرى والثاني للون والثالث للعيوب وكذا تقول هو احسن منه استغفارا وياضاً واقيم منه درجة وعمياً

### وقياس اسم التفضيل للفاعل

اي تفضيل الفاعل لا يزيد على زيادة الموصوف على الغيري المصدر المشتق هو من اصل المصدر واي في الفاعل اي ما كان معروفاً فيضوف عند الاطلاق الى كونه مشتقاً من المصدر

المبني للفاعل اي من المصدر المعروف وللا بد الفاعل من قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل

المفعول فيتناول ما جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو امرئ واحسن واكرم وان اريد به ما يقابل الصفة

المشبهة كان الكلام محمولاً على حذف الملقوف اي قياسه للفاعل والصفة المشبهة نحو امرئ واحسن وقوله

وقياسه مبتدأ محذوف في قوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب من زيد قايماً اي قياس اسم التفضيل

حاصل اذا كان ثابتاً للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدأ وخبر محذوف وقوله للفاعل بقرينة قوله **وقد**

**جاء للمفعول** كلمة قد للتقدير اي قايماً اي اسم التفضيل لتفضيل للمفعول سماعاً نحو **اعذر**

**والومر واشغل واشهر وزيد في بعض النسخ واعرف** اي اكثر معذورية واكثر ملامية

والكثر مشغولية والكثر معروفية **وليتعمل** اسم التفضيل في كلام العرب **على احد** الجار والمجرى اي

على احد **ثلاثة اوجها** فقط وفي بعض النسخ على ثلاثة اشياء **مضار** بدل من قوله على احد ثلاثة اوجها

مخزب اضل القوم **او يمن** اي كائناً من مخزب افضل من عمر **او معروف باللام** مخزب لا افضل و

هذا اللام للعهد ليس الا اي باللام العهد يتلوه على ذلك المقصد عليه ويكون المعنى في قولهم

او افضل الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلاً وكلمة او مانعة عن المخلو والجمع فلا يخلو اسم التفضيل عن احد هاتين

يجمع اثنتان منهما **ولا يجوز زيد افضل من عمرو** يستعملون اثنتين منهما **والكثر**

**افضل** باستعماله بدون واحد منهما الا ان يخرج اسم التفضيل عن استعمال المعنى التفضيل بالعدل كما

في اخو وجمع فانه يخرج عن معنى التفضيل وصار مجازي غير مستغنى عن استعماله باحد الثلاثة اوجها لان استعمال واحد

لبن التفضيل والوجه من التفضيل مستغنى عن هذا الاستعمال لا يستعمل مع احد هاتين الامور الثلاثة كاليدل على المقصود كان

المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على غير اي على المفضل عليه في المعنى المشتق هو منه وهذا

المقصود لا يحصل الا باحد الامور الثلاثة المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وذلك في من والاضافة ظاهره لا كما

قلت زيد افضل لا يفهم من الذي زاد عليه هو في القصر فاقلت من عمرو وافضل الناس فهم ذلك وكذا في الامور

قلنا انما للعهد فيكون المفضل عليه معهوداً او موبالان اللام العهدية تشير الى افضل المذكور مع المفضل عليه **ليتنا**

لا معنى قوله افضل الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلاً ولا يجمع اثنتان منها الموصوفين واحداً ولا

يجمعان الا نادراً ما فرقوا بين اسم التفضيل عن احد الثلاثة المذكورة في الكلامين فمعناه هو مستعمل في الحقيقة مخزب لا افضل واشهر

المشتق هو من اصل المصدر واي في الفاعل اي ما كان معروفاً فيضوف عند الاطلاق الى كونه مشتقاً من المصدر

المبني للفاعل اي من المصدر المعروف وللا بد الفاعل من قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل

المفعول فيتناول ما جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو امرئ واحسن واكرم وان اريد به ما يقابل الصفة

المشبهة كان الكلام محمولاً على حذف الملقوف اي قياسه للفاعل والصفة المشبهة نحو امرئ واحسن وقوله

وقياسه مبتدأ محذوف في قوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب من زيد قايماً اي قياس اسم التفضيل

حاصل اذا كان ثابتاً للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدأ وخبر محذوف وقوله للفاعل بقرينة قوله

فما سمع وبتا ظالمات مددت وفي قوله وان دعون الى الجلى ومكته قيل جواز تجردهما عن احد الثلثة المذكورين لتصورهما  
اسمين وانما معنى التفضيل عنهما فان الذي اصاب اسما للزمان المتقدم على الآخر والجلى اسما للخطبة العظيمة فيكون  
استعمالها بدون احد هاتين قيل في القول في نحو الحصى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا وفي نحو السوي في قول الشاعر  
ولا يخرجون من حسن بسوي وكه جينون عن غلط بلقيش <sup>العلماء</sup> التفضيل لانهما ما نبت الحسن وسوي كما سلم انما ما نبت احسن وسوي كما مصدر  
كما رجع والبشرى فلا يرد جواز تجردهما عن اذان من قد يقع اثنان منها في قول الشاعر + ليست بالكثر منهم حصى +  
انما العبرى للكثر + اي لمن هو اكثر عددا قيل كلتا من في البيت ليست بتفضيلية بل هي بيانية على نحو قولك انت منهم  
المفاز للشماع اي من بينهم كانه قال ليست بالكثر من بينهم حصى فلم يستعمل من واللام وقيل بيانية متعلقة بمجدد  
ايستكناينا عنهم بالكثر <sup>تفصيلا</sup> بقول آخر ممدود عار عن اللام اي ليست بالكثر اكثر منهم والممدود بدل عشره فلا يرد  
ان يعلم المفضل عليه مستثنى مفرغ اي يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات والوقت معلوميتها المفضل  
عليه فيقترب بناء على التقنية نحو انما الكبرى الكبرى كل كبير ونوزيد كير وعمرو الرزق منه والمعطوف هنا ممدود اي الا ان  
او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فليست غنى عن استعمالها باحد ثلثة اشياء **فاذا اضعف** اي اضعف  
التفضيل **فله** اي فلام التفضيل **معينان احدهما** اي احد المعينين **وهو الازد**  
اي وهذا المعنى اكثر من المعنى الثاني والجملة معترضة والواو اعتراضية **ان تقصده** اي باسم  
المفضين **الزيادة** اي زيادة موصوف اسم التفضيل في الفعل المشتق هو منه **على من اضعف**  
اسم التفضيل **اليهم** ضمير اليهم الذي من وكلية من العقلاء وغير العقلاء داخلون بها على سبيل التخليص  
فلا يخرج نحو اعدى ايجول راجس القبول ونحو ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو اريد بالمعنى في قوله معينان المصدر  
اي العناية فعمل التقصير على احدهما صحيح حيث يصير المعنى احد العنايتين فصدق الزيادة وهو معنى صحيح لانه محل  
التقصير ولو اريد المفعول اي معنى في محل اشكال حيث يصير المعنى احد المقصودين فصدق الزيادة وهو معنى  
غير صحيح لانه محل التقصير على المقصود الا ان يكن المعنى احدهما حاصل بان تقصده كذا وحذف الجار من ان واذا  
شاع او يكون المعنى قصدا احدهما قصدا كذا او احدهما ذوقا كذا **فليست شرط ان يكون**  
موصوف بعضا منهم اي عن اضعف اليهم وذلك بحكم الوضع والاستعمال **مثل زيد افضل**  
**الثالث** فزيد بعض الناس وفتا ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوف بعضا من اضعف اليهم تقصير  
الشي على نفسه واجيبان موصوف احد في المضاف اليهم افراد خارج عنهم تركيبا او داخلينهم واقعا فان  
عنهم ارادة يعني احد فيهم في الافراد والواقع تخرج عنهم في الارادة وقد في التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل  
الشي على نفسه **فلا يجوز يوسف احسن اخوته** فلا جعل ان فليست شرط في هذا المعنى ان يكون موصوف  
داخل في المضاف اليهم لم يخرج ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني **الخروج عنهم**  
علمه علم الجواز اي الخروج يوسف عن الاخوة اي عن مذهبها بضافتهم اليها اي بضافة الاخوة  
الى يوسف كانه اذا اضعف الاخوة الى ضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا  
من اخوته لانه ليس باحد لنفسه فكان احسن مضافا الى اثنين موصوف بعضا منهم ولو قيل يوسف احسن الاخوة

او احسن ابناء يعقوب عليه السلام كان من ذلك لان يوسف وم بعض الاموة وبعض ابناء يعقوب م وان لم يكن  
بعض اخوته **والثاني** اي والمعنى الثاني في **التقصيد زيادة مطلقة** اي زيادة موصوف

اسم التفضيل فيما اشتق هو من زيادة مطلقة اي غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليها اي تقصد تفضيله  
على كل من سواه مطلقا على المضاف اليه وحده **ويضاف** بالتعريف على تقصد اي المعنى الثاني خاصا

بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل **للتوضيح** وبالرفع على الابتداء والاستيناف اي وحيد يضاف  
لذا ويضاف للتفضيل كاصافة ما لا تفضل له فلا يشترط ان يكون موصوفا من جنس المضاف اليه لا يشترط الموصوف

ان يكون كلا الامرين اي يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل قرشي اي افضل الناس  
من بين قرشي ولم تقصد التفضيل على قرشي وان كان النبي عليه افضل الصلوة ولكن التحيات واحدا منهم وكذا هو

لان اعلم بخادم ويجوز ان يضاف الى جماعة هوليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته وكذا هو فلان اكرم بني ابيه  
**فيجوز يوسف احسن اخوته** هذا المعنى اي احسن من غيرك له ملائمتها باخوته وكذا هو الماض

والاشهر اعد لابني مروان كانه قيل عاد لابني مروان اي هما عدل من غيرهما لهما ملائمتها بيني مروان والمراد بالناقصين  
بن الوليد محمد الملك بن مروان لقب محمد لانه تقصروا من ياخذ من بيت المال اكثر مما له حتى في الشرع وردة الى القدر

المتحق في الشرع والمراد بالاشهر عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما في راسه شحنة وانما اخار لفظ التوضيح وعدل  
من لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل لان لفظ التخصيص المخصوص بالانصاف الى النكرات وهو التزم انصافا

الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشهر اعد لابني مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على  
قوله والثاني اي والمعنى الثاني لا يصح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثاني حاصل بان

تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون المعنى فقد المعنى الثاني فقد كذا والمعنى الثاني ذو قصد كذا  
**ويجوز في الاول** اي في اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم اوفى النوع

الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف اي المستعمل بالمعنى الاول وقيل اي في المعنى الاول وفيه نظر حيث ياباه قوله  
والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اي لفظ اسم التفضيل فلو حمل الاول والثاني على المعنى الاول والثاني

لم يكن الكلام عطفافا بمعنى ما ذكرنا ويجوز في هذا النوع من اسم التفضيل **الافراد** اي افراد اسم التفضيل والتذكير  
مع وجود تاييد الموصوف كذا في المفصل اي يجوز فيها الافراد والتذكير على كل حال اي وان كان الموصوف مثنى او

مجموعا او مؤنثا يجوز في افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وهذا افضل القوم وانما لم يذكر  
التذكير الكفاء بقوله فيما يقابله بعد الذي بمن مفرود نكرة غير كانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير فقط علم ان

المادة هنا الافراد والتذكير **والمطابقة من هوله** اي لمن اسم التفضيل ثابت له اي  
مطابقة الموصوف افراد او تشبثية وجمعا وتذكيرا وتاييدا يجوز في افضل القوم والزيدان فضلا القوم والزيدان

افضلوا القوم او افاضل القوم وهذا فضل النساء وانما جاز الافراد والتذكير في كل حال لكون هذا النوع من  
اسم التفضيل مشتبا لاسم التفضيل المستعمل بمن في المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه به في كل واحد مما  
فيجوز فيها الافراد والتذكير اعتبارا بالمعنى وانما جاز المطابقة لكونها مخالفة في اللفظ لوجود الانصاف هنا وعلى

في يجوز المطابقة اعتبارا بالنظر **واما الثاني** اي النوع الثاني اي اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة  
 مطلقة **والمعرف باللام فلا بد من مطابقتها** اي مطابقة الموصوف افراد او تشبیهة وجمعا  
 وتلك اذ وتاثيرا لكونه مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام التام وهو الامتناع عن التفضيل لفظا ومعنى  
 لعدم ذكر المفضل عليه بعدها بخلاف النوع الاول فانه متميز عن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه  
 بخلاف المستعمل بمن فانه متميز بما لفظ التام ان قوله واما الثاني عطف الجملة الشرطية على الجملة الفعلية حتى  
 قوله يجوز في الاول افراد وقوله فلا بد جوابي اما والغاية جرائمية وهو خبر مبتدأين والغاية محذوف اي فلا بد لها من  
 المطابقة وقوله من المطابقة خبر لا وفي جملها متعلق بد والفقول محذوف الخبر نظر لانه يكون حينئذ مضارا والتمتضا على نحو  
 لا حافظا للقران فيجب **والذي** اي اسم التفضيل الذي استعمل بمن فانه متميز عن الموصوف المذكور بخوريد او الزيدان +  
 او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا لان من التفضيلية بمنزلة الجوز من اسم التفضيل لكونها هي  
 الفاخرة بين افضل التفضيل وافضل الصفة فكانما من تمام الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما الا بمحذوف اسم التفضيل فصا  
 اسم التفضيل باعتبار امتزاجها في حكم وسط الكلمة ولحق علاقة التشبيهة والجمع والتاثيرت بحيث في آخر الكلمة ولو  
 اوسطها فلو لم تكن علامة التشبيهة والجمع والتاثيرت لم يكن فيها هو في حكم وسط الكلمة وهو مستنكر **ولو**  
**يجعل** اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف جر مطلقا سواء كان مظهرا او مضمرا وكذا لا يجعل في فاعل  
**مظهرا** لان الصفات انما تجعل بشايمة الفعل كاسم الفاعل والمفعول او بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة  
 فانها تجعل بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث انه يدل على الزيادة وهو التفضيل  
 والفعل لا يدل عليه **او** كذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يشبه ولا يجمع فيها هو  
 اصل استعملاته وهو استعماله من فلاجل هذه المخالفة لا يجعل في المفعول به بلا واسطة مطلقة مظهرا او مضمرا ولا في الفاعل  
 مظهرا لانها من معولات قوتها الا اذا وجدت الشرط الثالث المذكور في المتن فيجوز جعل في الفاعل المظهر لانه حينئذ يصير  
 الفعل ولقيام الضرورة في عمله حينئذ كما ستعرف ببيان قريب لكن يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدوث وكذا يشبه فعل التعجب  
 في الزيادة في اختصاص مجيئه بالثلاثي المجرى مما ليس بلون ولا عيب فلا يجعل هذا الشبه الضعيف يجعل في المعولات +  
 الضعيفة وهي الفاعل المضمرة المستكن والظرف والمحال والمقترن والمفعول به بواسطة حرف الجر وذلك في هذا الفاعل لا يظهر  
 فيه اثره والظرف ما يكفيه ايجاز من الفعل والمحال والمفعول به بواسطة ملحقات بالظرف فيكون معولات ضعيفة فلا يجوز  
 الى قوة عمل الفاعل وانما يجعل في المفعول مع والمفعول لان العامل الضعيف يقوى على العمل بواسطة الحرف لفظا كما في  
 المفعول محذوف اذ كما في المفعول روي بعض الشرع انما لا يجعل اسم التفضيل في فاعل مظهرا لانه في الاسم نظير فعل التعجب  
 في الفعل وهو لا يجعل في الفاعل مظهرا لهذا وقد يتطاول ان افضل التفضيل في المفعول به مطلقا مضمرا او مظهرا هو لا  
 يجعل فيه التبع والشرط الثالث ما اشار اليه الشيخ بقوله ولا يجعل في مظهره فاعل مظهر **الا اذا كان اسم** +  
 التفضيل في اللفظ **صفتا** كائنة **لشيء** اي الا اذا كان اسم التفضيل جارا يعل على شيء كرجل في المثال المذكور  
**وهو في المعنى مسبب** او اللفظ والتبويب يدل من الاضافة اي والمحال ان اسم التفضيل  
 في المعنى صفة كائنة مسبب ذلك الشيء اي لتعلق ذلك الشيء باللفظ المثال فانما سبب في له رجلا كائنة حصل في عينه



فان قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطبق على متعلق الموضوع اسم السبب دون المسبب لعل الشبه استعمال

من المشهور للتبنيح على اطلاق اسم المسبب وتحققه مفضل منه مسبب المسبب **مفضل باعتبار الموصوف**

**الاول** اي باعتبار تعلقه بالموصوف الاول كرجل في المثال حيث نفي كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل ما

**على نفسه** اي مفضل على نفسه باعتبار غيره متعلق للتفضيل عليه اي باعتبار تعلقه بغيره

اي بغير الموصوف الاول كعين زيد في المثال حيث نفي في المثال كون الكحل مفضلا عليه في عينه **منفيا حال**

كون اسم التفضيل منفيا او صفة مهمل محذوف اي تفضيل منفيا مثل ما ريت رجلا احسن

**عينه الكحل منه** اي من الكحل في عين زيد فاحسن في هذا المثال جرى على رجل وقم حقه

له في اللفظ وهو في المعنى منقوس بسبب اي المتعلق وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اي الكحل احسن من

الكحل لكن باعتبار عينه اما كونه مفضلا باعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجل حيث نفي كونه مفضلا باعتبار

عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غيره بما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفي كون الكحل مفضلا عليه في عينه

فالمقصود من هذا الكلام مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه ما لو جعل هذا الكلام مثبتا لكان المقصود

على عكس ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمته ما نافية وقوله رجلا مفعول ما ريت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو اعني

احسن عامل ذو المحدثين اي والى المحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اي التفضيل والتفضيل على الشيء و

تعلق به طرفان او حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل طرف او حال يحدث يعني تعلق قوله في عينه باحسن

باعتبار معنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به ايضا باعتبار معنى التفضيل على الشيء وذلك لان جهة كون الكحل مفضلا

باعتبار عين رجل وجهة كونه مفضلا باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثلا في السوق فان معنى التشبيه عام

معنوي ذو المحدثين حدث المشبه وحدث المشبه به اي حدث التشبيه والتشبيه بالشيء تعلق به طرفان وهما في الدار

السوق كل طرف يحدث فان زيد مشبه باعتبار كينومه في الدار ومثبه به باعتبار كينومه في السوق ونظيره هذه المسئلة المتقدمة

التي ذكرها شارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة واما اشترط كونه

منفيا ليصير معنى الفعل لان نفي صفة التفضيل بجملته بمعنى اصل الفعل لان التفضيل بمنزلة القيد والقييد اذا دخل على مفيد

يصرف ذلك اللفظ الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا بقوله ما ريت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بمعنى حسن الكحل

وعين كل رجل مثل حسنه في عين زيد ودون حسنه لا توفقه لانه لا ينافي التفضيل اي الزيادة ثبت المساواة او الا

نحط طمورا فظهر بعد ان احسن في المثال انما عمل في المعامل المظهر وهو الكحل لان معنى حسن

واما اشترط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبار غيره ليكون التفضيل على خلاف الاصل باعتبار انه تفضيل

الشيء على نفسه باعتبارين وهو معرض الامتناع اذ لو اختلف الاثنان لامتنع فصار التفضيل ضعيفا واما

اشترط التفضيل على خلاف الاصل لان مبرورته بمعنى الفعل بعارض النفي فلا يجوز له الاحتجاج باعتبار ما يرجع الي

الاصول وهو الالته على الزيادة فاشترط ذلك ليكون في معرض الامتناع فاذا اثنى مثل هذا التفضيل ولو بعارض يخرج عن حكم

التفضيل ويصير العارض وهو صيرورته بمعنى الفعل بعارض النفي لضعف العارض وهو معنى التفضيل لكونه في معرض

الامتناع بخلاف قولك ما ريت رجلا افضل ابوه من عرواته لم يخرج مع صيرورته بمعنى الفعل بنفي التفضيل لان التفضيل

فهو ليس على خلاف الاصل لعدم كون تفضيل المتفق على نفسه فيعتبر هذا التفضيل بعد الزوال بعرض الفقه وانما اشترطه  
 صفة سببية لتحقق محل عمله وهو الفاعل للظهور لان المدعى انما يستخرج هذه الشرايط ليعمل في المصنف المطهر في ذلك لا يتحقق  
 الا بكونه صفة سببية فالحاصل ان اشترط اكونه صفة سببية لمحقق محل عمله واشترط اكونه منقيا لصيرورة معنى الفعل  
 بعرض الفقه واشترط اكون المتعلق مفضلا ومقتبلا عليه باعتباري باعتبار هذا العارض لضعف المعارف فادعهم فانه  
 من مواضع الاشكال وقد ذهب بعض الافاضل الى انما انما صار بمعنى حسن عند استجماع هذه الشرايط لان هذا التركيب  
 يستعمل في مقام اللام ومقام الملام يستند على ان يكون بمعنى حسن وذلك لان مقام الملام يدل على ان كون الكحل في عين  
 رجل ليس مساويا للكحل في عين زيد بل دونه فيدل هذا المعنى على ان احسن بمعنى حسن كما لو كان على حاله يجوز ان  
 يكون الكحل في عين رجل مساويا للكحل في زيد <sup>بمعنى</sup> اوصية يجوز ان يصير الكحل في عين رجل مساويا للكحل في  
 عين زيد وهذا ايضا في مقام الملام فاما بنظر اصل الحسن يكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في عين رجل وهو المقصود

**مع انهم اوضح ان الحاجة لورفعوا احسن على انه خير والكحل منبذام اذ لا وجه عين سواء اذ كان  
 لفظيا وامتنع كما في المبتدأ لاسيما اذا كان الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن الا كون الكحل منبذام واحسن حينئذ  
 فضلا وابينه اي بين احسن وبين معهوله وهو منبذام باجتناب وهو الكحل**

اذ المبتدأ اجنبي من الخبر لانه غير داخل في حيزه وغير معهوله فذاعت الضمورة الى العمله فان قيل فليقدم منه على  
 المبتدأ حتى كيلزم الفصل بين العلم والمعول بل اجنبي فيلزم ان يكون تقديم عليه كانه اذا نقل العامل ذي الحدتين  
 اي دل على الحدتين ظرفا في احوال ان يلزم ان يلى كل منهما متعلقة اي بحدته ولا شك ان اسم التفضيل عام ذو والحدتين  
 اي دل على الحدتين حدث المفضل وحدث المفضل عليه التفضيل والتفضيل على الشيء به ظرفا وهو قوله في عينه وفي عين  
 زيد لكنه يتفق به قوله في عينه باعتبار حدث المفضل ويتفق قوله في زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلى كل واحد  
 منهما بمتعلقه وجنكون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ان يلى في بقوله في عينه وجنكون مفضلا عليه باعتبار  
 عين زيد فيلزم اولاه من التفضيل الذي المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو تقدم منه ليرتب ايلاه منه بقوله في عين زيد واولاه  
 الكحل بقوله في عينه وهذا حاصل ما ذكر صاحب الرضى في بحث هذا لاسب اطيب منه طلبا على ان كان المسموع تاجيز منه  
 واحتجنا الى تصحيح الكلام مع التاجيز لا يفيح التقديم فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف ان قال لم تقدم منه لولا يلزم  
 عود الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل لان رتبة المبتدأ التقديم وكفى به في محذور الضمير كما في نحو في داره  
 زيد اللهم الا ان يجعل مدار هذا الامتناع على ما ذكرنا ان يقال عود الضمير الى المناخر في نحو هذا المثال فتنتج انما اشترط ان تقدم  
 معاد الضمير بل باعتبار كونه غير المفضل عليه فلو تقدم من انفساله عما قلناه كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل كما هو  
 الفصل بين العامل والمعول باجتناب امتنع على اسم التفضيل فليجوز الفصل بالضمرة كما يجوز العمل بالضمرة في عين من  
 ابتلى ببلتين يمتاراهونهما وعلمه اهل من الفصل كان امتناع باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه  
 عاملا والوجه الاول احسن والثاني اعم فامتنع الا هم اقوى فان قيل هذه الضمرة كذا في العبارة الثالثة  
 ليس كاحسن معهول مثل من في العبارة الاولى و من عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه وبين  
 معهول قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقديرا على ما سنبينه فان قيل هذه الضمرة يتباني في الاثبات انها

رجلا احسن في عينه الكحل وغير زيد فينبغي ان يجوز عمله لقبام العنود **قيل** **محمدا** **من** **متقنة** لعدم الاستعمال والسمع  
 فلا يحتاج الى تصحيح مجازي صورة الفعول في الاحاديث وكلام العرب العجاء **ولك ان تقول** في المسئلة  
 المذكورة بجارية اخوى احسن من الادلى مع كون معناها واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا **احسن في عيني**  
**الكحل من عين زيد** فاختصاره يحذف المضاف من مجرور ومن وهو العين اذ التقدير من كحل من زيد  
 لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين وتظهر هذا العبارة في الحديث ما جاء في  
 حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما من الصحيحين مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوة والسلام

ولا احد احب اليه الملح من الله الحديث **فان قلت** في هذه المسئلة **ذكر العين** على اسم التفضيل  
**قلت** بهذه العبارة من غير ذكر من معها يعني لك ان تقول في هذه المسئلة بجارية ثالثة وهي ما رايت  
**عين زيد احسن في الكحل** فاعل احسن فان قيل لا ضرورة في افعال اسم التفضيل في هذه العبارة

اذ يمكن ان يكون احسن من زعم على انه خير الكحل مبتداء **حيث** كليلهم الفضل بين العامل والمفعول باجني في  
 هذه العبارة قلت يلزم الفضل تقدير اذ التقدير ما رايت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها او التقدير  
 ما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول لرايت قوله احسن لانه  
 لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول واقيم احسن الصفة مقامه صار احسن مفعولا وقول العين زيد مفعولا ثانيا  
 متقدما اذ المفعول الاول من باب قلت مسندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا اذا كان رايت من افعال القلوب بها  
 اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا من مفعول رايت او من معنى  
 التشبيه او من الطرف المستنقر اى ما رايت عينا مثل عين زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله  
 عينا احسن فيها الكحل مفعول رايت ويكون قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن فيها الكحل  
 صفتين للمفعول المحذوف اى ما رايت عينا متقدمة بها بين الصفتين وتظهر هذه العبارة مثل ما اثنى سيبويه من قوله

مردن على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به  
 ركب انوة تايبة واخوف الاماوى الله سباريا **انما** **ورد** **المظهر** وهو وادى السباع

مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل المفعول كما ان التمديد يذكر للمظهر قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا  
 مفعولا اولا وقوله كوادى السباع مفعولا ثانيا متقدما ووجه التقدير ما عرفت اى لا ارى واديا كوادى السباع وقوله اقل به  
 سببته لقوله واديا وكان قوله واديا مفعولا اولا وقوله كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان قوله  
 واديا مفعولا وقوله كوادى السباع حالا متقدما منه عند او كان قوله كوادى السباع مفعولا واديا عطف بيان او بدلا او حالا  
 او غير ذلك نحو عندى مثل زيد رجلا وقوله اقل به صفة سببته لقوله واديا او غير احوال من قوله واديا بتقطيع شأن اوادى  
 بالتنكير حتى لا يلزم كونه حالا من التكرار المحضه موحرا اى واديا منقطه لانه حال كون ذلك اوادى اقل به ركب وقوله  
 حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه والباء في قوله معنى  
 في اقل فيه والتصحيح فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرايط ويلزم الفضل بين العامل والمفعول  
 تقدير اذ التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركب وهو ليس بمجرب بل اسم جمع كما هو اقل في ذلك لو اجماع الركب

محمدا من متقنة لعدم الاستعمال والسمع  
 كليلهم الفضل بين العامل والمفعول باجني في  
 هذه العبارة قلت يلزم الفضل تقدير اذ التقدير ما رايت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها او التقدير ما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول لرايت قوله احسن لانه لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول واقيم احسن الصفة مقامه صار احسن مفعولا وقول العين زيد مفعولا ثانيا متقدما اذ المفعول الاول من باب قلت مسندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا اذا كان رايت من افعال القلوب بها اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا من مفعول رايت او من معنى التشبيه او من الطرف المستنقر اى ما رايت عينا مثل عين زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل مفعول رايت ويكون قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفتين للمفعول المحذوف اى ما رايت عينا متقدمة بها بين الصفتين وتظهر هذه العبارة مثل ما اثنى سيبويه من قوله مردن على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب انوة تايبة واخوف الاماوى الله سباريا انما ورد المظهر وهو وادى السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل المفعول كما ان التمديد يذكر للمظهر قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا اولا وقوله كوادى السباع مفعولا ثانيا متقدما ووجه التقدير ما عرفت اى لا ارى واديا كوادى السباع وقوله اقل به سببته لقوله واديا وكان قوله واديا مفعولا اولا وقوله كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان قوله واديا مفعولا وقوله كوادى السباع حالا متقدما منه عند او كان قوله كوادى السباع مفعولا واديا عطف بيان او بدلا او حالا او غير ذلك نحو عندى مثل زيد رجلا وقوله اقل به صفة سببته لقوله واديا او غير احوال من قوله واديا بتقطيع شأن اوادى بالتنكير حتى لا يلزم كونه حالا من التكرار المحضه موحرا اى واديا منقطه لانه حال كون ذلك اوادى اقل به ركب وقوله حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه والباء في قوله معنى في اقل فيه والتصحيح فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرايط ويلزم الفضل بين العامل والمفعول تقدير اذ التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركب وهو ليس بمجرب بل اسم جمع كما هو اقل في ذلك لو اجماع الركب

فإن طابك بالرجال القوتة من أجله من ذلك الكلب أي أن الكلب في ذلك اللودي تايبة أي تشبهت وتوقوا تلتسا وهو متصرف من تركيبي نحو يقال  
 تاني أي تلتسا وهو غير من فاعل فعل أو مفعول له أي أوة أي تلتسا لا يصل التايبة والكلب أو مفعول مطلقا أي تلتسا أو حال أوة أي تايبة أو ظرف أي  
 أوة في زمان التايبة والنزول وقول ولخوف عطف على التايبة أي خوف ركب ثم لم يبق ولو كان أخوف بمعنى المفعول كما شبه كان صفة  
 لواديا غير بسببية فلا يكون جيتذا من الألباب وقول الهاوق في ساريا مستثنى من غير ما عطفه من جنسيتها أي فعل به ركب وأبو  
 في جميع الأوقات الوقت وقاية الله أو مستثنى من ركب وما بمعنى من وإنما ذكر ما ذهبها إلى الصفة كما عرف في قوله تعالى فأنكروا  
 ما طلب لكم من النساء مستثنى منقطع أي لكن وقاية الله تايبة أو من وقاه الله تايبا وقوله ساريا اسم فاعل من السرى  
 أو من التسمية وعلى الأول كان حالا من قول ركب أو مفعول وقع أو صفة ودبا على العجان العطف من باب الإسناد إلى المكان وعلى

الثاني كان صفة مصدر أخوف خوفا ساريا إلى الهلاك ثم لا فرغ من بيان قسم الاسم ثم عرف في بيان قسم الفعل فقال **الفعل**  
**مدلول على معنى في نفسه** كل منتهى ما عاين من كلفة وقول في نفسه صفة معنى وكل منتهى على جيتدنا أو

معنى الياء والضمير عاين إلى ما هي الفعل كلفته ذلك على معنى حاصل في نفسها أي مدلول لها لا مدلول لفظا آخر من اسم أو فعل  
 أو حاصل بنفسها أي بالنظر إلى نفسه غير محتاج إلى آخر من اسم أو فعل وغير محتجز عن الحرف كالمعنى **مقترب باحد**

**الزمنه الثلاثة** الماضي والحال والاستقبال لأنه مقترب من زمانين يقتربان من زمانين يقتربان من زمانين مقتربا عليه أنه مقترب  
 باحدهما وجود الإحد في المتن ولا يقترب في كل وضع واحد وأما من الاشتراك فيغفل الوضع أو تعدد فلا يقترب هذا الكلام  
 غير منطوق لأنه يقترب على عسى ونعم وبشئ وغيرها من الأفعال الجملة وغير مطرد لأنه يصدق على هيئات وشئان وغيرها

من أسماء الأفعال فيدل المراد بالاعتزان بحسب الوضع فيدخل الجمل والجملة لا يخرج أسماء الأفعال فأن فيدل يدخل في الكلام لفظا  
 الماضي والمستقبل لأنها مقتربان باحد الزمنه الثلاثة فيدل إذا اريد بهما الفعلان المخصوصان كان معناهما هو مقتربان

أخ معناهما اللفظ ولا يقتربان في القدرين من القدرين فما كان بينهما الزمان لا يقتربان باحدهما وقد ذكر هذا  
 في صدر الكتاب بالاشتقاق **ومن خواصها** أي ومن خواص الفعل قد عرف معنى الحامنة فلا يفيد دخول

**قل** نحو قد يخرج وما أخصت قبل الفعل لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال أو لتقيد الفعل أو تخفيفه وكل ذلك  
 لا يفيد إلا في الفعل قوله دخول مبتداه مضاف إلى قوله مضاف إليه يتأويل اللفظ وقوله من خواصها خبر لقوله دخول

**السين وسوف** نحو سيجرح وسوف يجرح وإنما اختصا بالفعل كما نفا وضعا للكتابة على الاستقبال  
 الوضع وذلك ليراد الفعل وفي قيد الاستقبال الوضع احتراز عن زيد ضارب غدا وأما حرف السين باللام لأن المراد

سين معهود وهي سين الاستقبال لا سين الاستفعال ولا سين المتحققين ولا سين الكسكسة نحو استخرف وساطلب  
 بعد اللام كالمشكوك وأما حرف السين على سوف لأنها على الاستقبال أقرب وذلك لأنه سوف على الاستقبال البعيد

**أجواز** نحو يضره ولا يضره وإن يضره وأما خصت أجواز بالفعل لأنها وضعت في  
 الفعل كالمعروف وأما طلب الفعل كالمعروف الذي عن الفعل كالمعروف أو لتطبيق شئ بالفعل كاداة الشرط وكل من

منه المعاني لا يفسر إلا في الفعل وقيل إنما اختصت به لأن أثرها هو الجرح فيقتضيه فكلا المؤثر والكيل من مختلف الأثر من  
 غير شئ فلهذا لم يكن مختلف الأثر من المؤثر

لأن شرطه وهو كذا نحو من غير مثلا **وكون**

الزمنه الثلاثة

**تاء فعلت** اي ما هو سن تاء فعلت من الصاثر المحركة البارزة واما نحو الضمير المجرى البارزة لانه ضمير واصل فلا  
يحق الاجال فاعل والفاعل كما يكون للفعل اوطور وحدث فوم فمضيق احد وحي الضمير وهو البارز فخر من عزله ومشاو  
افترج والاصل ونحو البارز للتع لان المستان اخف واخضر فهو بالتصميم اليق واجدر **ولحق تاء التانيث**  
**السائكة** نحو تاء فعلت واما بقية التاء بالسائكة اخذت عن التاء المحركة فانها تتحقق بالاسم واما فعلت تاء  
التانيث السائكة بالهض كما ناملد على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بالامل وهو الفعل وما اتى به من الصفات لكن  
الصفات استغنيت عنها بما كلفها من تاء التانيث المحركة الا في تانيثها وتانيثها فاعلمها كان الاتحاد بينهما وبين  
فاعلهما فيما صدقت على جزم مضقت تاء التانيث السائكة بالفعل ولا سيما انما اسكت للفارق بينهما وبين التاء الا  
للإسم فكانت اولى بالسكون من الابهية كخفة الاسم وتقل الفعل ثم الفعل ينقسم الى ثلاثة اقسام ما من ومضارع  
ولم يخاطب فقال **الماض وما دل** اي فعل **ول** **علما** **فقبل** **هناك** ظرف مستقر  
وقع صفة زمان اي على زمان حصر واستوزانك وكثير في لزوم وقوع الزمان في الزمان فكان الصوم والختوم  
او الكنية والبضية كقول الزمان وجد في الالهة الثلاثة ووقت الظهور بعد في يوم الحشر وهذا  
المخاطب ليعومين وازافة الزمان الى كاف الخطاب باد في ملاينة اي قبل زمان انت فيه **صيني على الفته**  
حيز بعد جز قول الماضى او جز مبتدأ محذوف اي هو صيني على الفته والجملة مستأنفة لبيان حكم الماضى ببيان حدة  
والبقي الماضى لان الاصل في الفعل البناء لعقد المعاني الموجبة للاهراب والتمسك بالعدد وحذف من المشاهدة التامة  
في الماضى واما بقى على الفته لانه لا يصلح في عين السكون الذي هو اصل في البنية الى الحركة اعتبار النوع مشاهدة بل يتم في وقوع  
كل واحد صفة كقول في مررت وجر صاري ومركب اختاروا من الحركان الفتحة لثقتها او لثابتها السكون الذي  
هو اصل في البناء **مع غير الضمير للرفع المنفك** نحو صنت لوجب اسكان آخر حينئذ نحو  
عن تولى اربع حركات وبها هو كالكتابة الواحدة فكان كون الفاعل كالجزم بخلاف الضمير المنسوب نحو صرت فانه ضمير  
المفعول **ومع غير الواو** من الصاثر السائكة نحو صرت بحيث يضر حينئذ لواقعة الواو قبل الفتح من الماضى شرح  
في بيان المضارع فقال **المضارع ما شبه الهم باحد حروف نابت** الاله النسبية  
اي بسبب زيادة احاد الحروف الاربعة التي مجموعها نابت اوفى اذ ايت عدل من تركيب ايتين لان حينئذ يقران في  
المتكلم وقد ياحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب او الغايب متوسط بين المتكلم والمخاطب و  
المخاطب انتهى الكلام بخلاف نابت ولكن تركيب ايتين يناسب للقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لثقت الحروف الاربعة  
واما معنى فلما لا يهتف الحروف المذكورة لانما اثبتت في اول المضارع وهو تركيب ليس بل يوجب للقام من كل طرف  
بخلاف نابت اذ لا يخاف في جهة عن هذا المقام في العطف لانه في التانيث معنى العبد ولا يخفى ان ذكر العبد بعيد عن هذا  
المقام جدا ولانه كما يتر في ايتين قد يبرح في المضارع وحرف الغيبة يلمر في نابت تقدير نون التي هي ملحق المتكلم و  
جموع على الصفة التي هي للمتكلم الواحد وهو خلاف الترتيب اذ الواحد والثنى والجمع فربما نلوجج هذه الحروف  
بترتيب ايت من الاتي كان اولي بالنسبة الى نابت ليكون على وفاء الترتيب من كل وجه فظلم المنة التي هي  
للمتكلم الواحد على النون التي هي للضمير **وقوم عشرة** كاحال اي لوقوع المضارع حال كون مشتقا بين

بعض التانيث

بعض التانيث

بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او المراتب الاشتهار اللغوي وهو الايهام فيكون المعنى كوز من مالا فقال  
الحال والاستقبال كما بهام التكرار لاختلاف الافراد **وتخصيص بالسين وسوف عطف على**  
**وقوم** أي لتخصيص المضارع ثيب السين وسوف بعد الزمانين لتخصيص التكرار بأحد الافراد بدخول اللام الجهد  
وكتخصيص لفظ العين بأحد المعاني بالقرينة **كلمة** الفاء للتفسير **للمتكلم** **مفرد** **أما** او مؤنثا  
**مؤنثا والنون** **له** أي للمتكلم **مع غيره** حال احوال كونه مفرد ناصح **غيره** أي غير المتكلم **واحد**  
**اواثنين** او جماعة **واذا كان مع** **واحد** كان مثني **واذا كان مع اثنين** او جماعة كان جمعا **مخفول** **والتاء**  
**للمخاطب مطلقا** أي **واحد** او مثني او مجموعا **أما** ذكر او مؤنثا **مخفول** انت **وتفعلان** وتفعلان  
**وتفعلين** **وتفعلان** **والمؤنث** **والمؤنث** **عني** **ظرف** أي في الغيبة او حال أي ما  
**كون للمؤنث والمؤنثين** **ذو عينية** **تفعل** هي والمهندان **تفعلان** **والباء** **للمخاطب** **غيرها** أي غير الصغيتين  
**المذكورين** **وهما** **واحد** **المؤنث** **الغائب** **ومتناه** **قوله** **غيرها** **بالجر** **على** **انه** **صفة** **للعائب** **ويؤنظرون** **غير** **نكرة** **وان** **اصيقت**  
**الى** **العرفة** **او** **على** **انه** **بدل** **من** **العائب** **ويؤنظرون** **لان** **التكرار** **اذا** **كان** **بدلا** **من** **العرفة** **يجب** **توصيفها** **ولم** **يوصف** **هنا** **مع** **الكثرة**  
**واجيب** **بانه** **بدل** **على** **التسامح** **وبالحقيقة** **هو** **صفة** **البدل** **والنقد** **غائب** **غيرها** **البدل** **نكرة** **موصوفة** **وبالتصريح** **حال**  
**وهو** **الاول** **لواقتة** **السبق** **حيث** **قال** **فاهذ** **للمتكلم** **مفرد** **اول** **يقول** **للمتكلم** **المفرد** **وانما** **يدل** **هذه** **الحرف**  
**في** **اول** **المضارع** **لانه** **لما** **وجبت** **المخالفة** **بين** **الماضي** **والمضارع** **معنى** **وجبت** **المخالفة** **لفظ** **اللين** **اختلاف** **اللفظ** **على** **اختلاف**  
**المعنى** **وذلك** **اما** **ان** **يكون** **بالنقصان** **وهو** **غير** **مكن** **لثلاث** **بمختل** **البناء** **ويصير** **تفعل** **من** **اقل** **الايئية** **وهو** **الثاني** **او** **بالزيادة**  
**مكن** **تفعلت** **والاولى** **بما** **حروف** **الماء** **واللين** **لكثرته** **ورها** **في** **الكلام** **للتكلم** **يخول** **عنها** **او** **عن** **بعضها** **وهي** **الحركات** **الثلاث**  
**تفعلت** **الياء** **للعائب** **لان** **مخرجها** **الوسط** **والعائب** **متوسط** **بين** **للتكلم** **والمخاطب** **فاعطيت** **له** **رعاية** **للتناسب** **والمتكلم**  
**الواحد** **مبدأ** **الكلام** **والالف** **مخرجها** **مبدأ** **المخارج** **وهو** **الحق** **فاعطيت** **له** **لكنها** **اجعلت** **همزة** **للعقل** **الابتداء** **بالساكن**  
**والواو** **مخرجها** **منتهى** **المخارج** **والمخاطب** **منتهى** **الكلام** **فاعطيت** **له** **لكنها** **تليت** **تاء** **لثلاث** **بمختل** **في** **المثال** **تخول**  
**في** **العطف** **ثلاث** **واو** **اف** **فيصير** **ووجوه** **الاولى** **او** **العطف** **والثانية** **او** **المضارعة** **والثالثة** **او** **المثال** **في** **تفعلت**  
**بنيان** **الكلب** **هو** **مستنكره** **فقلبت** **الواو** **تاء** **لقرنها** **في** **المخرج** **وقد** **جاء** **ابدال** **الواو** **بالتاء** **في** **تجاه** **وتراث** **ونعته** **و**  
**كلان** **فان** **قبل** **التاء** **توجد** **في** **المؤنث** **الواحد** **والمثنى** **من** **العائب** **كيف** **يصير** **التقسيم** **وهو** **يقطع** **المشرك** **قبل** **ان** **الواو**  
**لما** **ابدلت** **بالتاء** **تعارض** **في** **المؤنث** **العائب** **اعتبار** **ان** **الغيبة** **والثابت** **والغيبة** **يناسب** **الياء** **تناسبها** **في** **الوسط**  
**والثابت** **يناسب** **التاء** **تناسبها** **في** **الفرعية** **لان** **التايبث** **فج** **التذكير** **والتاء** **فزم** **الواو** **فعلنا** **بالاعتبارين** **فاعطينا**  
**السلمة** **الفوقية** **في** **الواحدة** **والمثنى** **والياء** **للتثنية** **في** **الجمع** **لم** **يعكس** **لان** **التايبث** **صفة** **راجة** **الى** **الذات** **لان** **الذات**  
**متصلا** **فاعتبار** **في** **اللفظين** **للمتقدمين** **وهي** **الواحدة** **والمثنى** **اولى** **والغيبة** **صفة** **عارضة** **متحركة** **متركة** **فجز** **اجعلنا** **الى** **الذات**  
**لان** **ان** **ول** **عند** **المخبر** **فاعتبار** **في** **لفظ** **واحد** **وهو** **الجمع** **اولى** **وبعد** **استيفاء** **الحروف** **الثلاث** **التي** **هي** **الاولى** **في** **باب** **الزيادة**  
**ليريق** **للمتكلم** **الذي** **مع** **حرف** **فزيدت** **حرف** **جيشه** **حرف** **الماء** **واللين** **وهي** **النون** **لكن** **نما** **مادة** **في** **المخبر** **وم** **كان** **نما** **مادة** **في**  
**المثنى** **وحروف** **المضارع** **هي** **الواو** **والالف** **للمذكورة** **مفردة** **في** **الرباع** **هي** **تاء** **الواو**

أخر صلي كيجح أو لا كيجح لأنه ما فتح أول الماضي ينبغي أن يخالف أو المضارع مكان التثاق والتغايير بينهما **مفهوم**  
**فيما سوا** لا أي في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرى كيجرب وما زاد على أربعة أحرف كيف فعل ويستعمل ونحوها  
للتخفيف الذي استند على كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرى وكثرة الحروف فيما زاد على أربعة أحرف ثم أمر أن بيان هذا من وقت  
المضرب ذكر في الغوصنا واستطرد **وأعرب من الفعل خبره** أي غير المضارع فلا يفتن المستثنى +  
المضرب ما يكون محضاً من متعددها وهنا ليس كذلك فان قوله الفعل ليس يعتقد حتى يحل الاستخراج قبل اللام في الفعل لما  
للجنس أو للاستخراج أي من جنس الفعل أو من أنواع الفعل فيخرج الاستخراج عندها المجرى خبراً حيث لم يوجد فيه مقصود  
الإعراب وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة ولا شبهة لم يخرج عن أصله وإنما أعرب المضارع لمشاكلة الاسم المشابهة في اللفظ **مفهوم**  
في الحركات والسكنات وفي المعنى في الصوم والخصوص كما مر وفي الاستعمال لوقوع صفة للتثنية في مرفوع وجعل صواب  
ويضرب وهذا المقصود الأفراد لأن السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الأمر المحاضرة للمضارع في الإعراب فيقطع المصنف  
تلك الشركة وأثبت الأفراد الأصمد وقوله **أذا لم يتصل به أي بالمضارع نون التأكيد أو**  
**نون جماعة النساء** ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فاذا قل ولا يعرب غير المضارع فهم أن المضارع  
معرّب وأعرب مفيد بجهل الفيند أقيده وقد اتصا الون التاكيد ونحوه إذا اتصل به ما رجع مينا إما نون التاكيد فلا يربها شيئاً **مفهوم**  
عليه فوافرن لأنه أصغر من الة لة نون التاكيد وأما فون الجمع فلا يربها شيئاً لأنه الأصل في لوق الضمائر المجرى  
ولم يعتبر شبه يضران ويضربون بضر يا وضربوا لأن الماضي في لوق الضمائر الساكنة ليس بأصل **وأعرب به أي**  
أعرب المضارع **رفع ونصب وجر** مكان ما منع عنه من بحر المنقح بالاسم **والصحيح** أي الفعل  
المضارع الذي في آخر حرف صحيح أي فالمضارع الصحيح **المجرى عن ضمير بارز مرفوع للتثنية**  
سواء كان تثنية مذكر أو تثنية مؤنث **والجمع** سواء كان جمع مذكر أو جمع مؤنث غائباً أو مخاطباً و  
**المخاطب المؤنث بالضم** خبر لقوله فالصحيح أي يعرب بالضم أيضاً **والفتحة** نصباً  
**والسئون** خبراً مثل يضرب على حسب العواصم وهو يضرب ولن يضرب وليرضرب وإنما  
قال الصحيح خبراً عن نحو يدعي ويرى ويرضى ويمشي وإنما قال المجرى عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب  
المؤنث خبراً عن نحو يضران ويضربون وتضربون وتضربين **والمتصل بما ذلك** +  
الجار والمجرى يتعلق بالمتصل والضمير عايد إلى اللام الموصولة وقوله ذلك فاصل المتصل أي المضارع الذي أفضل ذلك  
أي الضمير المرفوع للتثنية المذكر والمؤنث والجمع المذكر غائباً أو مخاطباً والمخاطب المؤنث فيكون خمسة أمثلة +  
**بالنون** خبر لقوله والمتصل أي يعرب بثبوت النون وفقاً نحو يضران ويضربون وتضربون وتضربين  
**وحد فيها** أي حذف النون جزواً ونصباً نحو نون يضر يا ونون تضربا ونون يضر يا ونون تضربا ونون يضر يا ونون تضربا  
ولم يضر يا ولم تضرب يا ولم تضرب يا ولم تضرب يا وإنما أعرب المضارع وفقاً بالنون عند لوق هذه الضمائر لأنها ليست في الإعراب المشابهة  
والمشابهة باقية بل لوق هذه الضمائر وامتنع إعرابه بالحركة لأن المضارع إذا اتصل به الساكن امتنع به لمتصادفهما  
الاتصال من كون الضمير فاعلاً وضميراً متصلاً وجرى ملة ساكنة في وسط آخره فامتنع إعرابه بالحركة في اللام  
لأنها كان أو قد ير لأن الوسط ليس يحل الإعراب اللفظ والتقدير وفي الضمير لأن الضمير مهم علاجه فلا يكون

ان يكون محلا للاعراب لفظ غير ولا اسم سينتج اعراب الاسم على الفاعلية فلا يكون اعراب الفعل فيه لفظا و  
لا قد يرا فلا جرم اعرابا بالتحرف فزيد حرف بعده و اعراب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف  
العلة التي هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون لثبوتها بما في امتداد الصوت فثبتت في  
الرفع وسقطت في النجر سقوط الحركة وجعل من فاعلها كما ان حذف الحركة كذلك ان حذف الحرف بمنزلة الحركات و  
حمل الضيب على النجر للمواخاة بينا في الحضة والخصف فجعل الضيب ايضا محذوف فان قيل الضمير اسم علا حدة +  
فكيف يفضل بين الفعل و اعراب قيل اعتبر في باد الفعل الجسدية الحكيمية اذ الفاعل كالنجر فاذا كان الفاعل غير متصلا كان في  
كل الامتناع فيعتبر جريئة فان قيل لما اعتبر جزم لزم ان يجعل كونه محلا لتقدير اعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف قيل هذا الضمير  
ذو جهتين كالغامة فاعتبر في امتناع المسئلة للاعراب كونه اسما علا حدة و في جوار الفصل كونه **المعتل** الاخر  
**بالواو** والباء الاضاق اي المعتل الاخر المتلصق بالواو واللسبية اي المعتل الاخر بسبب الواو والاستعانة  
اي المعتل الاخر الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو **والياء** مخويزي يعرب بالضمته **تقد** يظرف اي في  
التقد يرا حال اي حال كون الضمة مفقودة او تميز اي متلبس بتقدير الضمة في الرفع نحو هو يدعو ويروي لنقل الضمة  
على الواو والياء **والفتحة لفظا** في الضيب نحو ان يدعون يري الاصل الاعراب اللفظي وعدم المانع لفتحة  
الفتحة والحذف في النجر نحو لم يدع ولم يرم لان اجتماع السكونين محال فان قيل لم يبقه للسكون في حرف الساكن في  
مثل يدعو ويروي كما يقدر الجح في الحرف المكسور نحو مرت بجلاي قيل تقدير السكون في الحرف الساكن هو هذا لوجوب  
الاستواء بين السكون الحقيقي والتقدير في الفعل اذ اعراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى **المعاني** +  
الثلاثة حتى يعتبر الاغنة ان بيدها في المعنى بخلاف مرت بجلاي فان اعراب غلاي باعتبار المعنى فتتفق الاضطرار  
بين الحركة المقدرة والمحققة في المعنى فنزل حذف حرف العلة التي هي اخذت الحركة في الفعل صنته حذف الحركة وجعل  
حذف الحرف سكونا كما يكون حذف الحركة عن المعاني جزا فان قيل فليجوز السكون اللفظي في مثل يدعو ويروي اعرابا  
في النجر كما يجعل الف مسلمان اعرابا الا على الفاعلية قيل يمكن في مسلمات اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل  
وعلمها حيث <sup>تقبل</sup> المعنى بعد الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكون اللفظ صورة حاصلة  
قيل العامل وبعد دخول العامل لا يتصور معنى من المعاني الثلاثة ولا يزداد على الصورة شي الا الاضافة الى العامل  
بل ثانيا فافترا فان قيل لا سلك ذلك بل يظهر اثر الاضافة الى العامل في التواج قبل ظهور الاثر في التواج صمته في  
المعنى ايضا فلا يظهر اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع **وللمعتل الاخر بالالف بالضمته** **رضا** و  
**الفتحة** نصيا **تقد** يرا نحو هو يرضى ويخشى لان الف لا يقبل حركة ما **والحذف** جزا علا حدة النجر كما  
**ويرتفع** المضارع اذا **تحذف** عن **الناصب** **لجاء** اي عن كل ناصب وكل جازم والراهم ورو  
موقعا يصح للاسم مثل **يقوم زيد** فان يقوم واقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع النجر  
يصح ان يتبداء كلامه بالاسم والفعل فلما ابتداء الفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصح للاسم فان قيل للمضارع  
في جزمه ان يتبداء موقعا يصح للاسم حيث يلزم في جزمه كونه مضارعا وواقع موقعا يصح للاسم فان قيل اصل النجر ان يكون اسما وان  
يجز هذا الاصل في كل استعمال كان للمضارع في جزمه واقعا موقعا يصح للاسم باعتبار الاصل فلا يثبت على الاصل **المعنى**





سوف ياتي لك ما قد لا يفكر في ان قد بلغوا سادات ربهم أو خوف في حقهم ان لم يقر وان لا يقوم  
قال الله تعالى افلا يدرون ان لا يرجع اليهم موعدا مما ذهب عنهم من حذف احاديثي فينا واسمها وهو ضمير الشأن فترقا  
بينها وبين ان المصدرية لان المصدرية لا يفسد بينهما وبين الفعل شيئا من الحروف المذكورة لكونها مع  
الفعل تتاويل المصدر معنى فلا يفسد بينهما وبين ما يورث فيهما الضعفها وكونها للاستقبال وهذه الحروف بعضها  
لاستقبال وبعضها للحال فلو ضل يلزم التكرار والتثنية وقد علمت ان يخرج بالرفع بلا عوف كما نقل عن ابي جهم  
التي هي ان التي تقع بعد الظن وما معناها كالحسيان اذا كان بمعنى الظن الغالب، وكالعالم لما اول  
بان فيهما وجهان اي جاز ان يكون مصدريته وجاز ان يكون مخففة من المثقلة ولذلك قرئ قوله  
تعالى وحسبو ان لا يكون بالنصب والرفع والتي تقع بعد غيرهما من الرجاء والطبع والخشية والخوف والشك والو  
والاعجاب ونحوها فمصدريته لا مخففة موجودة ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وانما تبين المخففة من المثقلة بعد  
العلم وما معناها ان بعد التخفيف شاكلت ان المصدرية وهي احسب الى العالم لان كلامنا ما يدل على التحقيق وابتد  
من المصدرية كما نمتل على التوق والطبع والرجاء الدالة على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم والاعجاب ان ما  
بعده معلومة التحقق فلو وقعت ان المصدرية بعد العلم لم يثبت اليقين اليأس بل الى المحففة المناسبة للعلم في معنى  
التحقق فيلزم اللبس كما في الفعل الموقوف والمفطور الذين لا يظفر فيهما الارجاء واما الظن وما معناها فبها وجهان فانه  
باعتبار الدالة على غلبة الوقوع يناسب ان المحففة الدالة على التحقيق وباعتبار علم اليقين يناسب ان المصدرية  
الدالة على التوق فلا يبعد المصدرية عن الظن كما يبعد عن العلم فبها معنى المصدرية المخففة في المناسبة فيهم  
وقوع كليهما بعدة فيجوز في ان التي بعدها الوجود انما التي ليست بعد العلم والظن وما معناها نحو الرجاء والطبع و  
الخوف والخشية والاعجاب وغيرها فمصدريته لا غير وقد قل بعض المشايخ انما يقع المصدرية بعد العلم وما معناها  
لما فاة بينهما وبين العلم لان التوق والعلم يستلزم اليقين واما التي للتحقيق فيقع بعد العلم وبها ما يقرب منه من  
الظن ونحوه ويصح وقوعها بعد الشك لكان التثنية بين التحقيق والشك وفي نظر لان ذلك يتاثر في المثقلة ايضا وقد  
جاء شككت انك خارج ولم يثبت انك اذهب وليت انك عاكف وانك ان ابن مشكدة او مخففة لا يدل على ثبوت الخبر بل  
تاكيداً وللبالغة كما هو يمكن ان يجاب بان ما وقع في الشرح من انما للتحقيق الابد بما بعض معناها وهو التاكيد و  
المبالغة كما هو بقرينة وقوعها بعد الشك وفي بعض الشرح ثم اعلم ان ان بعد التحقيق تقامت خطاها فلا تقم خبر  
الحال فلا يقال مجت من ان سيقوم ولا يقع الابد فقل التحقيق كالعالم وما معناها من اليقين والتحقق والانكشاف والظهور  
والشمادة ونحوها او بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان ستفقد ولا شككت ان سيقوم ثم اعلم  
ان المراد بالعلم في قوله بعد العلم الخبر لا الون بالظن ورن اول به وقوع المصدرية والمخففة بعدة فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب  
والرفع بمعنى طنت ولن اي ومثال كن مثل لن ارج الضر ومعناها اي ومعنى في  
المستقبل لان في الحال وفي اطلاقه نظر لانه يورث انما يراد ف لا فان معناها ايضا في المستقبل لان في الحال  
وليس الا من كذلك بل معناها في المستقبل فيما مؤكدا وقيل معناها في المستقبل تقيماً مؤيداً وهو باطل لانه لو كان كذلك  
كان قوله تعالى فلن اكلم اليوم اسيا ولن ارج الا من حق باذن لي اي تناقضا واذن اذ المراد بعقل

# ما بعد ها على ما قبلها

أولها من تام ما قبلها بخلاف ما إذا اعتد ما بعد ها على ما قبلها كما في قوله عليه السلام  
 السابق نحو أنا اذن أكرمك أو جزء الشرط السابق نحو أن تاشق اذن أكرمك أو جواب القسم السابق نحو والله اذن أفعل  
 فحينئذ لا ينصب المضارع وقت نصبه إذا كان خبرا للمبتدأ السابق ولا يبع المضارع بعد اذن معقولا على ما قبلها في خبر هذه النوع  
 بالاستقرار وإنما لا ينتصب حينئذ لا بماضي حقيقة العمل بل بغير صحة دخولها على ما ليس فعل نحو أنك اذن لصادق فلا يهد أن تعين  
 فيما اعتد على ما قبلها لأن ما قبلها معارضة قري فيلحق وصار كأنه سبقها حكما وذهب بعض الشارحين إلى أن معنى قوله إذا  
 يعتقد ما بعد ها على ما قبلها أي إذا لم يكن ما بعد ها معمولا لما قبلها بخلاف ما إذا كان معمولا لا ما قبلها فيشبه ذلك لا ينصب  
 كذلك في موارد العاملين وما اذن وما قبلها على معقول واحد وفيه نظر لأن هذه التعليل يتأتى بها إذا كان ما بعد ها خبرا  
 الشرط السابق ولا يتأتى فيما إذا كان خبرا للمبتدأ السابق أو جوابا للقسم السابق على أنه لا يغير في ثم ومردك لا مكان عمل أحدهما  
 باعتبار اللفظ وعمل الآخر باعتبار المصالح كما في أن زيدا قائم وعرفان زيدا معمولا العامل اللفظي والمعنى محل الحق كان  
 مرفوع المصل على الابتدائية ومنه يجب اللفظ على أنه اسم إن فافهم وأد اعرفت هذا فاعلم إن قوله واذن مبتدأ وقوله  
 مثل اذن تدخل الجنة خبرا لشيء أي ومثال اذن مثل هذا القول وقوله اذن يرتعد خبر مبتدأ محذوف أي وهذا اذن يرتعد ما بعدها  
 إلى آخره وبالحالة مغترفة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم اذن ويمكن أن يكون قوله اذن يرتعد خبرا لاذن بتقدير حدثت معنات أي  
 عمل اذن أو نصب اذن أو حكم اذن حاصل وقت علم اعتد ما بعد ها على ما قبلها أو كونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله اذن  
 تدخل الجنة خبر مبتدأ محذوف أي مثله اذن تدخل الجنة لكن وجه الاول اذ في استند حيث قال فان مثل كذا ون مثل كذا  
 فالظاهر أن يقول اذن مثل كذا **وكان الفعل الداخلة مستقبلا** سقط على قوله اذن يرتعد ما  
 بعد ها على ما قبلها فيكون هذا شرط آخر لعلم اذن **مثل قولك لمن قال أسلمت اذن تدخل الجنة**  
 مثل مبتدأ لا يجوز إلا الاستقبال بخلاف ما إذا كان الفعل حالا نحو اذن أطلق كذا فإنه لا يعمل لأنه فاعل لشيء هابان  
 في معنى الاستقبال فاذا أفادت الشبه فاق العمل **وإذا وقعت اذن بعد الواو والفاء**  
**فالوجهان** جازان الرفع والنصب المتبدي على ضعف الاعتد بالطفوان الفع مع انما لا كان مفيدا مستقلا من غير الاعتد  
 لطف فكان غير معتد على ما قبلها والرفع باعتبار اعتد ما بعد ها على ما قبلها بالطفوان وإن ضعف نحو قولك في جوابي من قال أنا  
 أنتك فاذن أكرمك وكقوله تعالى وإذا لا يلبثون بالرفع وقرى في غير القرآن السبعة واذن يلبث بالنصب أيضا **والوجه الثاني**  
 من حيث دخل الخبر معناها كخبر السببية وسببها قبلها ما يوجب كسببية أسلمت لوجه الجنة في المثال المذكور حتى إذا كان الفعل  
 بعد ها مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر إلى زمان التلفظ أو  
 أي سواء كان مستقبلا عند الأضغان أو لم يكن وفيه اختراع عما إذا كان الفعل بعدها حاليا بالنظر إلى ما قبلها وإنما حينئذ  
 كانت حرف ابتداء على ما ذكر في اللقن نحو من فلان حتى لا يربونه **معنى في** أي للفرض والسببية وهو الغالب  
**معنى إلى أن** أي للغاية وفي جعل حق بمعنى إلى أن فتا محلان أن مقابلة للداخل في معناها واذ اعرفت هذا فاعلم  
 أن قوله حتى مبتدأ وقوله **مثل أسلمت حتى أدخل الجنة** خبر أي مثال حتى مثل هذا القول وقوله إذا كان  
 مستقبلا خبر مبتدأ محذوف أي وهذا إذا كان وبالحالة مغترفة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه أو في نسخة  
 ويمكن أن يكون قوله إذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير يضاف أي حكم حتى وهو النصب بتقدير إن حاصل وقت كون ما بعدها

كذا فيكون جيبا من غير ان يكون له صفة بل هو انما هو في اللفظ والاعتبار وهو دخول الجنبه مستقبل

بالنظر الى ما قبلها وهو اسانم والنظر الى زمان التكلم ايضا **وكنت سرت حتى ادخل البلد**

مثال حتى بمعنى كي وما <sup>بعد</sup>ها وهو دخول البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو السير بالنظر الى وقت التكلم بحيث ان يكون

ما قبلها او مستقبلا **واسير حتى تغرب الشمس** مثال حتى بمعنى الى وما بعدها مستقبل بالنظر الى

ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا **فاذا اردت كمال** الفاء للنتيجة هذا نتيجة التقيد بقوله اذا كان

مستقبلا او لتعليل فيكون هذا وليلا على التقيد بقوله اذا كان اي فان اردت زمان الحال بعد حتى **تحقيقا**

**او حكايته** حال ان اي حال محققة بان يكون زمان التكلم نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اجتزت عن السير

الدخول او محكيته بان يحكيه حالا ماضية بحيث كما تكلم في تلك الحال او جعل تلك الحال موجودة عند تكلم كقوله تعالى

وزرنا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فانه كما كانت حال ماضية **كانت حرف ابتداء** جواب الشرط اي كانت

حتى حينئذ حرف ابتداء لاحرف جزى حرف استئناف اي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق بمنجيت الا عرب بما قبلها ولا تعني بد

ان يفهم بعد مبتدأ كما ظن بعض شارحين حيث لا يتطرق في الجملة الفعلية كقوله تعالى وزرنا حتى يقول الرسول في

قراءة الرفع وفي الجملة الشرطية كقوله تعالى حتى اذ جاء امرنا الآية بخلاف ما قلنا حيث يلخص في الجملة الفعلية والشرطية فاذا

كان حرف ابتداء لاحرف جزى متعقد بزمان الماضية المتخذة بالاستقبال بعدها **فيرفع المضارع** بعدها العلم بالماضي

والجازم واما علم الجازم فظاهر واما علم الماضى فلان ان المصدرية انما يقدر بوجه حتى اذا كان المضارع بعدها +

مستقبلا اما اذا كان حالا يمنع تقديرها للتناهي لان ان المصدرية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت

للاستقبال لان ان الداخلة على المضارع لتوقع والطبع والرجاء الدالة على الاستقبال **ويجرب السببية**

اذا كانت حرف ابتداء اي يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانها تافان الربط اللفظي اي الاتصال اللفظي بين ما بعد

وما قبلها الصير من حرف ابتداء ومدلول الاصل وهو الغاية يقتضي ربط ما بعدها لما قبلها والجملة بعدها

مستقلة ويجب تحقق الربط المعنوي اي الاتصال المعنوي لتحقق الغاية التي هي مدلولها الاصل وذلك بالسببية +

**مثل ضرب فلان حتى لا يبرونه** اي حتى اثاره واحياهم لا يبرون حيوته الان

فقوا حتى لا يبرونه بيان حال المريض ومبرونه بحيث لا يبرون حيوته والمريض سبب ذلك فرفع المضارع حيث لم يستف

هذا النون **ومن ثم** اي ولا جد ان حتى عند ازالة الحال حرف ابتداء واجبا **امتنع الرفع** اي رفع المضارع

في قولك **كالتسيري حتى ادخلها في الناقصة** اي وقت تحقق كان الناقصة مجرد

مضارع لا نه على تقدير الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستأنفة لا تتعلق بما قبلها فقامت الناقصة بلا ضم وهو

وهو كان سبيري حتى ادخلها الآن بالرفع اي وجد سبيري حتى ادخلها حيث لا يحتاج الى الجوز ولا  
يفسر كون حتى ابتدأته وكون ما بعدها مستانفا وجاز اي امر الرجال سارا حتى يدخلها  
الذن بالرفع لان الدخول مسبب كلاهما مقطوعان لانه استغنى عن الفاعل لان الفعل فكان السير مقطوعا  
والسائر مشكوكا فيه فلا يلزم الحال وهو المحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب ثم اعلم ان قوله و  
سار حتى يدخلها مجاز الفعل كما ذكرنا اي وجاز هذا التركيب او مبتدأه محذوف اجزاى وكذا هذا التركيب وليس  
بعطف على قوله كان سبيري حتى ادخلها لعدم صلاحه تقيده بقوله في التامة كما لمعطوف عليه **وامر**  
سميت بها لان معناها معنى كى اي ومثال الامر كى **مثلا سلت لا دخل الجنة** اي لان ادخل الجنة  
**وامر الجود** الجود الانكار وسهيت بذلك استغناءها في مقام الانكار وهي **لا امر تاكيد** زيد في جنون  
**بعد التفتيح** لفظا مثل قوله **وما كان الله ليعذبهم** اي لان يعذبهم او مع  
مؤخره يكون ليفعل وهذا من حيث الاستعمال فيل كان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت هذه الخطئة  
اي عناسيها لاني بها وبقدر نظر لانه لو كانت هالما اختص بجزء كان المنفرد ان قيل ادان **بجلام** الجود صار الفعل معاني  
المصدر بان المنفرد فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على حذف مضاف اما من الام اي وما كان الله يعذبهم او من  
اجزاى وما كان الله ذات تعديهم او معناه تاويل المصدر باسم الفاعل اي وما كان الله معذبهم او يقال جاز الحمل بكون  
الفعل كذا في الشرح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم  
ان قوله ولام الجود مبتدأه وقوله مثل ما كان الله ليعذبهم خبر اي ومثال لام الجود مثل ما كان الله ليعذبهم  
وقوله لا امر تاكيد خبر مبتدأه محذوف اي وهي لا امر تاكيد والمجمله معترضة او خبر قوله لام الجود وعلى هذا قوله مثل ما كان الله ليعذبهم  
خبر مبتدأه محذوف فان قيل قلنا ضمير كان بعد اللام الزائدة جعل فعل الامر ولا زيادة نحو قوله امرت بالعدل واما يريد الله ليد  
عنه الرجس اهل البيت وما يريد ليعلم عليكم من جرحه ولكن يريد الله ليعلم لكم كذا ذكر في الشرح وصرح بذلك صاحب  
الكشاف وليريد الله المصنف في الحروف التي يضم بعدها ان قيل يمكن ان يكون هذا اللام لام كي ومفعول فعل الامر  
الارادة محذوف ويكون المعنى امرت بالعدل لان فعل العدل ويريد الله ذلك اي اقامت الصلوة وايتاء الزكوة واطاعة  
الله ورسوله ليدهب عنك الرجس اهل البيت وما يريد او ضمير او ضمير الجعل عليكم من جرحه ولكن يريد الله ليعلم  
ويريد الله ذلك اي ذكر كالمبين لكم ويهدى لكم ففعل المصنف اخذنا هذا لكن في تكلف وتحميل والاولى ان يقال انما  
معلق بلام كي في كونها لفظا على اللام والغرض من ذلك بلام كي عن اوصاف الفصل ذكر اللام مطلقا بحيث يتناول الامر  
ولام الجود الزائدة جعل فعل الامر والارادة وهو الاصح **والفاء بشرطين** اي الفاء التي يضم بعدها  
ان متلبس بشرطين احدهما **السببية** اي احالة شرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها و  
الثاني **المتاني** الشرطين ان يكون ما قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة وهي امر  
مخبره في كسبه او نهي نحو لا تشقى فاضربك او استنهام نحو هل عندك ما تشرب او  
ففي نحو ما اتينا فخذتنا او متني نحو ليت ما لا تظفر او عرض **بساكن** وهو الذي لا يشركه

فتصيب خبرا واما شرط السببية لان العدول من الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير اللفظ على  
 تغير المعنى فاذا لم يفصل السببية فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اي لا يحتاج الى العدول من الرفع الى النصب  
 الدال على السببية واما شرط ان يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكورين ليعتد بتقدم الاشياء عن و هو كون  
 ما قبلها جملة معطوفة على الجملة السابقة واما نحو قوله ساتر كمنزلة لبي قيم وانحى بالبحر فليس شرطه ان تقدم  
 احد الاشياء الستة فمحمول على شرط الشرع فان قيل ما ترك التخصيص نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نظير او  
 نحو لولا انزلت الهيارسولة فليقع ايالك والشرعي نحو قوله تعالى لعل الخيل والاسباب اسباب السموات فاطاع  
 الخالق موسى بالذبح على قريظة حفص ونحو قوله تعالى لعل في كى او يذكر فتدفعها لذكره على قراءة النصب والله اعلم  
 اللهم اعرفني فافوز كما لو اخذني فاهلك قيل لان التخصيص مندرج في النصب معنى لانه يستلزم في فعل والشرعي ان  
 يرفع النصب كما ان على صيغة الترحي والدعاء مندرج في الرفع التام لكونه على لفظ ما غالب فان قيل العرض على لفظ الاستعارة  
 فماذا كان علاقه قيل العرض معناه عرض المحبة كذا الفكرة الاسناد العلامة ذرا كالحسين الشريف جان الحق والدين  
 وقت قرأتى كتاب المفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من شأنه ان يتأكل كلام جزاء او اثناء لغة شام في لفظ  
 الاستعارة ولم يستعمل الامور كذا في المفتاح فاعتبره قطرة واحدة باعتبار المعنى وان كان مندرج في الاستعارة لفظا  
 اندرجا اتفاقا غير متعلقا بخصر معنوي بخلاف التخصيص يستلزمه في فعل فيبدرج في الرفع والدعاء طلب فيبدرج  
 في صيغ الطلب من الامور التام **والواو شرطية** اي الواو التي يضم بعدها ما ان متلبس بشرطية **الجملة**  
**جزء مبتدأ محذوف اي احد هما الجملة وان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك** اي مثل احد  
 الامور الستة المذكورة كذا قيل وفيه نظر لان التشبيه يقتضى ان يكون قبلها مثل احد اشياء الستة لا عينه في  
 فساد لا يفسد والآد ان يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء فيكون احد الامور الستة المذكورة او قل ان يكون شرطية اي ان يكون قبلها ذلك  
 المذكورة الامور الستة او فنون من غير ذلك وان زاد لا يجمع اياها لانها لا تسمى بالواو التي يضم بعدها ما ان متلبس بشرطية  
 لانه تجمع بينهما والافضل بنا في نصب خبره لاي يجمع اما شرطية الجملة لانه لا تصدق الواو معى الجملة فهو المصنوع  
 بعد ما يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يفصل الجملة لا يحتاج الى الدلالة على الجملة واما شرط تقدم احد الامور  
 الستة ليعتد بتقدم الاشياء عن عطفا الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء **واو شرطية** اي  
**ان اي او التي يضم بعدها ما ان بشرطية** اي ان **او الا ان** على حسب الاختلاف نحو لانه منك او تخشيني  
 على اي ان او الا ان تطيبني حتى وفي ادخال ان في معنى او شام كما تمامه في بعد هالاد اخلة في معناها  
**والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما** اي حكم الحروف العاطفة في باب اخبار  
 ان بعد ما حاصل وقت كون المعطوف عليه اسما يفتي نصب المصنوع على حروف العاطفة بامكان ان اذا كان  
 المعطوف عليه اسما لا يلزم عطفا الفعل على الاسم نحو اجمعتي قيامك وتذهب باخبار ان ليكون في تاويل الاسم  
 فيستعمل عطفا على الاسم ومنه قوله ما طلب **الجملة** اي وتكتب بيننا وبينهم وبينك بعد الواو العاطفة لغير عطفا  
 على الاسم وهو قوله بعد الدار فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذلك في التفضيل كما في اوجمال السابق اي  
 في تقدير الحروف التي يضم بعدها ما ان اريد الحروف العاطفة من الحروف الاربعة المذكورة في حق الفاء واو والواو لم يتناول

والواو التي يضم بعدها ما ان متلبس بشرطية

ثم هو عجبى ضرب زيد ثم شينم وكان التصغير في الهمزة واللام على ما حكى في غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت قبل  
هو متعلق بالحروف المذكورة أي العاطفة من الحروف المذكورة في تقديرها ما أن إذا كان المعطوف عليها اسما فيكون  
تفصيل الحكم ما ذكره اللبنيان في القسم آخر لم يذكر قبل فلا يربح ما ذكره في غير ما ذكر العاطفة في التقاد وكيفية ذكرها في البيان

**ويجوز اظهار لام مع لام في** **العاطفة** أي عاطفة المضارع على الاسم نحو عجبني فبينا  
لأن تقوم ومرت لأن تذهب ومع الحروف العاطفة واللام الزائدة يدخل على الصريح في نحو جئتك لأن لم يرد حيث دخلت  
وان تذهب وذلك لأن لام كي والحروف العاطفة واللام الزائدة يدخل على الصريح في نحو جئتك لأن لم يرد حيث دخلت  
لام كي على الاسم المبرمج ونحو عجبوني زيد ونحو جئتك ولتلا او الراء في الكلام كذا وكذا حيث دخلت اللام الزائدة على الكلام المبرمج وإنما كان الزائدة  
لأن ردف

منفرد بنفسه فيدخل على الفعل من أن لا يتقدرا الاسم بخلافه حتى يعجز أي  
فانما لا تدخل على الاسم المبرمج وعمل عليه ما هو عطف إلى وكذا لام الجود لا يدخل على الاسم باختصاصها بجوزان  
المنفرد إذا كان فعلا واما العا التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعة بعد

الاشياء استثنوا والتي بمعنى ان فلا يزال ما اقتضت نصب ما بعد ما للتصغير على معنى السببية والجمعة  
والاقتضاء صار في كوا من النصب فلم يظهر للناسب بعده **او يجب اظهار** مع **لا في اللام**

أي مع لام كي بمعنى يجب اظهار ان مع لا إذا كان قبلها لام كي ثم نزع اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لسديلم  
أهل الكتاب وابتلىهم كي حرف الرفع لاقتضاء التصدير **ويجوز للمضارع بله ولما واللام**

**ولا في الهمزة** أي الجاء والمجرور وصفه لا وكلمة **المجال** أي الكلام جمع كلمة أو جين كما عرفت أي الكلمة  
الذاتية على كون الجملة الثانية جزءا من الجملة الأولى ومستبها لها أي كلمات الشرط والجزاء وهي أي كلمة الجزاء

**ان** نحو كرمي الكرم **ومنها نحو مهانا** أي تنكروا **اذما** أي ما أنتقوا **واذا ما** أي ما أنتقوا  
تخرج تخرج وفي أكثر النسخ هذه الكلمة أعني إذا ما غير مذكورة **وجيئا** أي نحو جيتما جيتلس طيس **واين**

نحو ان تذهب اذهب **ومتي** أي نحو متى تخرج اخرج **وما** أي نحو ما تفتح افتح **ومن** أي نحو من تأتق الكرم  
وعن قمر امرها **واي** أي نحو يا تفتح اضر بقل الله تعالى أي ما أنتقوا هذه الأسماء الخمسة **والتي** أي التي

أكن وأنا الجزم المضارع بله ولما للاختصاص بالفعل وقد ذكر في المفاتيح في قسم النون كل ما اختص بسببى وهو خارج  
عن حقيقة يترفيه ويغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتبين الجزم ليكون الأثر على ذلك في الوثق في الاختصاص وإنما لا يعمل من

التعريف في الاسم مع اختصاصه به ونحوه عن حقيقة وحرف الاستقبال أعني السين وسوف في الفعل مع اختصاصه به ونحوه  
عن ذاته كجربانها مجرى بعض أجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتناع فكانها غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل وإنما الجزم

بلام الكرم لا في الهمزة لأنها يشبهان ان الشرطية في فعل المضارع وإفراجه عن أصل حيث ينقل ان الشرطية المضارع  
عن الحال إلى الاستقبال ويخرج من الجزم إلى الانشاء وإنما الجزم ان الشرطية كاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لرو ولما وإنما

الجزم غيرهما من كلمات الشرطية تقعنهما أي ما وإنما لم يعمل لومع اختصاصها بالفعل لأنها للماضي وان دخلت على المضارع  
ولما في لا قبل الجزم **واما** الجزم مع **كيفما** إذا بدون ما فتاد ليرجي في كلامهم على وجه

الاطراد وترك ما تنارة إلى ان الجزم بما مع ما غير شاذ ثم أعلم ان معنى هذا التركيب مهما يكن من شيء فالجزم مع كيفما

والاقتضاء في الكلام والواو التي للجمعة بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعة بعد





بل أنت أو آتية مما يجوز فلتعلقه بالماضي وهو ادوات الشرط مع قابلية العمل للاجزاء والرفع لضبط التعلق لحيولة الكلام  
 والفضل بغير المعلوم والجزم فهو وان كان ماضين فهما محيران في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا في الرضي ثم اذغ عن تفصيل  
 مواضع الجزاء الجزاء وعلم الجزاء مفرغ في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال **واذا كان الجزاء ماضيا**  
**بغير فعل** الجزاء والمجرد وصفه ماضيا أي ماضيا كما نسا بغير فعل **لفظا ومعنى** تفصيل للماضى أي ملفوظا كان  
 الماضى نحو خرجت خرجت او معنويا بان دخلت له على المضارع نحو ان خرجت لم يخرج **لفظا** لتأثير حرف الشرط في  
 المعنى حيث جعل الماضى بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد في الاقبات ومع ما لا  
 في النسخ يجب الفاء على ما سببته نحو ان احسنت الى اليوم فقد احسنت اليك مسروان زرتني فاهنتك وان ابديت فلا  
 ضربتك ولا شمتك انما كرهت ان لا يما لا يدخل في الماضى الا ان يكون مكررا او بتوكيدها ولا هنا بغير الحكم الماضى فلهذا كان  
 الواجب للمصنف ان يقول بغير قد في الاقبات وبغير ما ولا في النسخ حيث يجب الفاء حينئذ لان العمل بالكلام على حذف المعنى  
 بغير قد ونحوها من الحرف الموجبة للفاء نحو ما ولا ولو اريد الماضى المثبت لا ينبغي عن هذه الزيادة لا كذا في قوله او معنى  
 لان ذلك في المضارع مع لم وذلك معنى الماضى المنفرد اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في قولك ان خرجت لم اخرج بمعنى انني خرجت  
 فيكون بمعنى الماضى المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسين اوسوف وان وقد غير  
 مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة فعلية واثنائية بخلاف الجزاء حيث يعبر فيه كذلك **وان كان الجزاء مضارا**  
**مثبتا او منقيا بلا فوجهان** جائزان او فقيه الوجهان الاقبات بالفاء وتوكيدها اذ انما  
 ان كان منكر الف يغلبوا الهين ومن عاد فينتقم الله عنه وكقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وامن بربهم فلا جناح  
 بحسبنا وقولك ان تاتيني وان اتيتني ذلك او فلا اتيتك لان ادوات الشرط لم يؤثر في تغيير معناها كما يؤثر في الماضى فتوقى بالفاء  
 واترت في تغيير المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فتترك الفاء لوجود التأثير من وجوه وان لم يكن للتأثير قويا وانما  
 فينبغي ان يكون منقيا بلا احسن انما اذا كان منقيا بلا فانه مصدر غير فاسين لكونه ماضيا معنى او بل حيث يجب فيه الفاء لعدم  
 تأثير ادوات الشرط في كقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام دينا فلنقبله مذوق اطلاق المضارع المثبت نظر حيث يقع ترك الفاء  
 في المضارع المثبت مصدر بالسين اوسوف كقوله تعالى وان تعاسرتم حسنتهم لا احرى فالحق ان يقول وان كان مضارا مثبتا  
 بغير السين اوسوف والاجواب ان ذلك الامتناع بل مانع وهو عدم الدلالة على التعلق بين الشرط والجزاء وذلك لان ادوات الشرط لم  
 يؤثر في معنى حيث لم يجره معنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجره فلفظ الفاء لانه على التعليق بينهما والمواقع مستثناة عن القواعد  
 وان لم يستثن وقد نظر في هذه الحاجة الى ذكر قوله والافاء لان امتناع ترك الفاء فيها ايضا بل مانع المذكور والمواقع مستثناة  
 عن القواعد **والافاء واجبة اي** وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف الثلاثة لفظا او معنوا  
 فيمتنع الفاء والمضارع مثبتا بغير السين اوسوا ومنقيا بلا بل كان ماضيا مع ما ولا او مضارا مثبتا مع السين اوسوا ومنقيا  
 بلا او جملة اسمية او مفعولا وهما او مع الفاء واجبة لان الادوات لم يؤثر في معنى حيث لم يجره معنى فيتمتع لفظا حيث لم يجره  
 فترمت الفاء للدلالة على التعليق بها وانما تركت الفاء في قوله من يجعل الحسنات الله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لصحوة  
 الشكر ودوى المبر من يعقل الحسنات الرحمن يشكرها وانما تركت الفاء في قوله تعالى اذا ما قضى بهم بغيره وان اذا اصحابهم الذين  
 ينصرفون مع كون الجزاء جملة اسمية كان اذا هنا في الطرفين لا يثبت فيها معنى الشرط كقوله تعالى والليل اذا قضى **ومحى اذا**

وان كان الجزاء مثبتا او منقيا بلا فوجهان جائزان او فقيه الوجهان الاقبات بالفاء وتوكيدها اذ انما

أي المفاجأة مع الجملة الأسمية الواقعة جزء موضع الفاء أي في محل الفاعل قوله تعالى وإن

نصيهم سيئة، أقدمت إيليام إذا هم يقنطون والهاء أكثر وأما أقيمت إذا المفاجأة مقام الفاء في الجملة الأسمية كما تقدمت  
على التعقيب كالفاء لأن المفاجأة يبتنى على حدوث امر عادة فاشبهت بحرف وا لهذا قارنت الهاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع

**وإن مقدما مبتدأ وخبر يعدل الأشياء المحسنة وهي الأمر والهي والاعتناء**  
**والقنى والعرض** يعني يخرج المضارع بعد هذه الأشياء المحسنة إذا قصد السببية

أي إذا قصد كون ذلك الأمر واخوانه سببا لمضمون هذا المضارع فيبتنى معنى الشرط مثل أسلمت نظر

**أجنته جواب الأمر** يعني لفظ الفاء لأن المعنى أن تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة جواب الأمر

بغير الفاء لأن المعنى أن لا تكفر تدخل الجنة وهل عندكم ماء أكثر من الماء الذي ان يكون عندكم ماء أكثر من وليت وما لا تفقه لأن  
المعنى ان يكون ما لا تفقه ولا تفقه ما فنصب خبر لأن المعنى ان تتنزل بنا فنصب خبرا وانما قدر الشرط مثبتا في العرض مع

منفي واللفظ كيد على الأثبات لأن كلمة العرض وهي خرجت لا تنفهم دخلت على حرف النفي فيفيد الأثبات كذا في الرضي ثم أحسن  
في النفي انما يقيد ان في بعض المواضع أي فيما إذا كان السبب للمضارع ترك الفعل كما في المثال المذكور في المتن وكما في قولك لا تفقه  
الشرطين خبر لك بخلاف نحو لا تدن من الأسد يملك فانه لا يجوز لأن التقدير أن لا تدن من الأسد يملك إذا المضموم يجب ان يكون من

جنس المظهر ولا يخفى في فساد المعنى على ذلك لأن سبب الأكل لله والوفاء قد للشرط المثبت كان تقدير شرطي لا يدل عليه اللفظ

لأن اللفظ لا يدل على الأثبات ولذلك أمتنع لا تكفر تدخل النار خلا للكتائب فإنه جارح

الشرط المثبت بعد النفي على وفق لفظ النفي بقرينة السبب الذي يتنصب عليه وليس يجب لو واقع نقل وانما أمتنع عند العامة

**لأن التقدير أي تقدير هذا الكلام** أي تقدير هذا الكلام **أز لا تكفر** تدخل النار

ان يكون من جنس المفعول ولا يخفى في فساد المعنى على ذلك لأن عدم الكفر ليس سببا لخول النار وانما سببه الكفر وان قدر  
الشرط للمثبت كما في الكسائي كان تقدير النفي لا يدل عليه اللفظ لأن اللفظ لا يدل على الأثبات ولم يعط تقدير ان الشرطية

بعد النفي مطلقا فلا يقال ما ماتتني فميتنا لأن النفي خبر يدل على وقوع وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منقيا يوجب

فيتنابيان ثم يفرغ من المضارع شرطي في الأمر المخاطب فقال **مثال الأمر** أي صيغة تطلقها الفعل البناء للاستعانة

أي أو أسطمتا من الفاعل **المخاطب** أي ما قال من الفاعل آخره ما يطلب بما قبله الفعل من مفعول مالم

يسم فاعله فيخرج نحو لفتني أنت على صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب لاختراجه عن الغائب والمكلم لا دخلها

في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلها جار مجزوف **حرف المضارعة** أي

والجور صفة أخرى أي صيغة متباعدة بحذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب هذا قيد واقعه لا خبره أي وفي بعض

الشروح هو آخره عن صومه ولا يرد النقص بقوله تعالى وبذلك فلتعروا حيث لم يحذف حرف المضارعة لا يشترط

**وحلم آخره** أي أخرباء الأخرى **حلم الجوزم** أي وهو موقوف أي مبني على السكون عند البصريين

وحلم الجوزم في أسكان الصحيح نحو ضرب وسقوطون الأخرى نحو ضربوا واضربوا واضربوا وحذف حرف العلة نحو

ادعوا وخشروا وعند الكوفيين معرب مخروم حقيقة **فإن كان بعد** أي بعد حذف حرف المضارعة

**سألن وليس يرأعي** الواو للمحال والحال أن ذلك الفعل المحلوف منه ليس يرأعي أي ليس يبايأه

لا

٢٤ حرف في اجتناب عن نحو اكرم من خرجت همة وصل مضمومنا بالنصب على انصقة لقوله همتا وصل  
 ان كان يعان اي بعد الساكن ضمننا للسوا فقتة اذ لا يتبع ومليسون صفة بعد صفة  
 لقوله همة وصل اي همة وصل مكسورة فيما سوا الا اي في لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن ضمننا سواء كان  
 يعان اي بعد الساكن كسرة او فتحة مثل اقبل مثال ما كان فيه بعد الساكن ضمننا وضرب مثلا  
 ما كان فيه بعد الساكن كسرة هدا معطوف كسرة للموافقة كما في ضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة بالمحل على ما كان بعد  
 الساكن كسرة نحو اعلم وانما الهمزة للموافقة لئلا يلزم لبس الامر بصيغة المتكلم وفقا فاذا امتنع الموافقة حل على غير و

ان كان الفعل المحذوف رابعا اي ذا اربعة احرف مفتوحة اي همتا الهمزة مفتوحة  
 مقطوعة نحو اكرم لان هذه الهمزة هي همة باب الافعال وهي مقطوعة ثم اخرج عن تقسيم الفعل الى ما  
 ومضارع وامر شريخ في تقسيم آخر الى معروف ومجهول اي الى المسيم فاعله وغير مسيم فاعله فقال فعل ما لمريم  
 فاعله واطرافه الفعل الى ما لمريم فاعله بيانية من اضافة العام الى الخاص اي فعل الذي لم يذكر فاعله او ياد في  
 ملائمة اي فعل للمفعول الذي لم يذكر فاعله وهو ما لمريم فاعله بيطر مثال للفعل ما لمريم فاعله هو ما حذف  
 فاعله ويرد عليه ضريحي وضربت زيد على قول الكسائي فان الفعل الاول حذف فاعله عند الامتناع من قول كانه

اجاز حذف الفاعل في الفعل الاول عند تنازع الفعلين وليس ذلك فعل ما لمريم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى السبع  
 بهم والبر على قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا وحذف من ايضو اللهم الا ان يرد ما حذف فاعله مع غير همتا او بعد همتا للمفعول  
 ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله واثير مفعوله مقامه فكانه سبني الاشارة اليه استغنى عنه ثم اعلم ان كلمة ما في قوله ماخذ  
 اذا كان موصولة كان قوله فعل ما لمريم فاعله مبتدأ وما في قوله ما حذف خبره وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وذلك ان  
 ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتدأ والخبر اذ كان الخبر معرفة او لمخبا بالمعرفة واذا كانت موصولة كان قوله فعل ما لمريم فاعله  
 مبتدأ وهو مبتدأ ثان وما حذف خبره والخبر الجملة خبر المبتدأ الاول ويكفي ان يكون قوله فعل ما لمريم فاعله خبر مبتدأ محذوف

اي هذا بيان فعل ما لمريم فاعله فتقوله هو كذا جملة مستأنفة فان كان بيان تغيير الصيغة اي فان كان الفعل  
 ماضيا ضمرا واوله وكسرها قبل اخره نحو ضرب واكرم واستخرج ودخرج وتخرج فكذا  
 هذا من وظائف التصريف ذكره في النحوضمنا واستطردا وانما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضي المجهول بالماضي المعروف وانما  
 اختيار التغيير في المجهول لانه فرع وانما اختيار هذا النوع من التغيير اذ في ضمير الاول وكسرها قبل الاخر لان معنى فعل ما لمريم فاعله  
 غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن غريب ليرى وجوده في الاوزان المخرج من الضمير  
 الى الكسرة ليلد غرابة الوزن على غرابة المعنى وانما لم يختار وزن فعل المخرج من الكسرة الى الضمير وان كان هذا الوزن ايضا

يلد على غرابة المعنى لان المخرج من الكسرة الى الضمير اشد من المخرج من الضمير الى الكسرة فلا ضرورة في اختياره بعد حصول ذلك  
 غرابة اللفظ على غرابة المعنى بغيره ويضم الحرف الثالث مع همة الوصل اي حال كونه مفرقا مع  
 همة الوصل فيما فيه همة وصل نحو افتعل واستشعل ويضم الحرف الثاني مع التاء حال اي مقرونا  
 مع انشاء الزائدة في اوله خوف اللبس اي ليس الماضي المجهول بالامر عند الارجح والوقف في الاول نحو واقفل  
 واقفل وبلضاع المعروف من التعجيل والمعروف من المفاعلة والمجهول من الفعالة عند الوقف في الثاني نحو تكلم وتكلم

فعل ما لمريم

# وتخرج ومعتل العين الالف قبل ويبع اصلها قون ويبع فاعلا ينقل الكسرة من العين

استثلا وابدان واد قول بعد النقل لم يسكونا وانكسار ما قبلها والمراد بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوي وروي من اللينف فانه لم يزل عينه ثلثا يفتى للاختراع اعلا ابن في يروي ويطوي ثم قوله ومعتل العين مبتدأ وقوله

الالف قبل ويبع وثان ويبع خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد الى المبتدأ الاول محذوف اي

الالف قبل ويبع لان الجملة الواقعة خبر المبتدأ وجب فيها ضمير عائد الى المبتدأ **وجاز الاشمام** وهو ان

تجي بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعل نحو الواو اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا هو مراد القراء

والنخبة بالاشمام في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا ومعناه تقيته الشفتين للتلطف

بالمخرج **الاشمام** يستعمل في الكلام على ما هو المشهور هنا وانما هو الاشمام في الوقت وقال المصنف في الغرض من الاشمام

الايدان بالاصل الذي تغير لغيره اي الايدان بان الاصل في اوائل هذه الحروف الضم وليس عجي الاشمام في بيض جمع ابيض

كما جاء في قيل ويبع كالمضمض واما بيان هذا الوزن اي وزن قيل ويبع غرضنا التيقان ايه ودلك الغرض دفع اللبس فانه

الايدان الى الاصل عند تقيته وكذلك في بيض **وجاء الواو** قيل قول ووجع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا

لسكونها واتقام ما قبلها **ومثله** اي مثله باقيل ويبع **باب اخير واقيد** اي الماضي المجهول

من المعتل العين من باب الافتعال والافتعال في جواز الوجود الثلثة لكان المشاركة بين باب قيل ويبع وباب اخير

واقيد في العلة **دور استخبر واقير** اي دون المعتل العين من باب الاستفعال والافتعال حيث لم يجر

فيها الاضمار الكسرة والاشمام والضم لسكون ما قبل حرف العلة فيما اصلا اذا صلها استخبر واقير **وان**

**كان الفعل مضار ضم اوله** وهو حرف المضارفة حملا على الماضي **وفيه ما قبل**

**آخر** لفتح الفتح ونقل المضارع بالزيادة نحو يضرب ويكسر ويستلزم ويستخرج وتلازم ويلازم **ومعتل**

**العين ينقل فيه العين الفاء** نحو يقال ويستغاث لاءرف من قواعد التقييد ان كل موضع التقييد

الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابدا للمقول عند بالالف ابدا مطرح اعلا الوجوب اذا عرفت عن

المواضع وانتصاب قوله الفاعل انزال او على انه خبر فبقيل يجعله بمعنى يهيم ثم لا يخرج من التفسير المذكور للفعل شرعا

## في تفسير آخره باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه فقال المتعدى وغير المتعدى

مبتدأ محذوف الخبر اي من الافعال المتعدى وغير المتعدى او خبر محذوف المبتدأ هذا بيان المتعدى وغير المتعدى فقال

**فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق خاص كضرب** قال الضرب توقف فهمه

على متعلق لانه لا يتزيد ون المضروب وكذا المتعدى بواسطة الحروف كضرب اليه وامر من عند فان الرعية ولا امر من لايمان

ولا يتحققان بدون المفعول اليه والمفعول منه فهما متعديان بالواسطة بخلاف ما ذهب فانه تام بدون تعقل

متعلق الا ان يلخص الياء فيصير بمعنى اذهب ويكون متعديا بالعارض ولا يرد توقف الفعل على الطرف اي على المفعول

فقد لا نقول ان الطرف لا يرد لوجود الفعل والمفعول به لان ما هيته فالمفعول فيه ما يتوقف عليه وجود الفعل لان ما كان

لا يتوقف عليه وجود الفعل

او متعديا فانه اذا التزم ان يتوقف عليه ما هيته الفعل بخلاف المفعول به حيث توقف عليه فانه وما هيته اذا ضرب

هو استعمال التخييب في محل قابل للاضمار والمحل داخل في ما هيته الضرب ولذا قل ما يتوقف فهمه على متعلق

وليس ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يورد الافعال الناقصة حيث ترتفع فيها الى الخبر الذي في اللام متعلق هو فصد وحرفها  
 عمدة وغير نظرا على هذا الخبر بالجملة من هذا المكان مفعوليه عمدة ايضا واجب بانما لا يفسر ذلك بل هما فصلتان لجواز تركها  
 مجزأة من الافعال الناقصة او نقول ان الافعال الناقصة على الفصد خبرها فها بل ذكرت هذه الافعال لتفصيل الخبر والمفهوم استنادا  
 الى الخبر الى الاسم لا استنادا الى الية انما هي بمنزلة الظروف والقيود فكان ليدلنا على معنى زيد قائم في المكان المعنى وصار زيد فنيا  
 معناه زيد اعني الان لا قبل هذا الزمان وهذا فسر في ليست مما يتوقف فهمه على متعلقه وانما يتوقف كيفيته ذلك المتعلق على  
 مفهومه وانما هو غير المتعدي بخلافه مبتداء وخبر اي غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه  
 متعلق كفعل فان القعود لا يتوقف فهمه على متعلقه **والمتعدي يكون متعديا الى مفعول**  
**واحد كترب و متعديا الى اثنين كاعط وعلم نحو اعطيت زيدا درهما وعلت زيدا اقباء**  
 المثال الاول ما يتعدي الى اثنين تاييها غير الاول والمثال الثاني ما تعدي الى اثنين تاييها هو الاول فيا صدق عليه و متعديا  
 الى ثلاثة مفايد **كاعلم و اري و انا و بنا و اخبى و خبر و حدث** نحو  
 علمت او اريت او ابتداء او بنات او اجرت او حدثت زيدا عمرا فاملا و اما ان لا تخشع اظن و اخال آة افعال القو  
 قياسا لاسما و **وهذه** الافعال المتعدية الى ثلاثة مفايد **مفعولها الاول مفعول اعطيت**  
 في الاحكام فيجوز حذف مفعولها الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي اعطيت **والثاني والثالث**  
 مفعولها الثاني والثالث **كفعل علمت** في الاحكام فيجوز ترك كليهما الثاني والثالث معا لا يقتصر على احدهما  
 كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولها علمت على الحقيقة يقول علمت  
 الناس من غير ذكر للمفعول الاول ولا نقول علمت زيدا عمرا ومن غير ذكر للمفعول الثالث ولا علمت زيدا اخيرا للناس من غير ذكر الثاني  
**افعال القلوب و يبيها** ايضا اللشك واليقين وهي سبعة **ظننت و حبت و خلت**  
**وزعمت و علمت و ريت و وجدت** و انما سميت هذه الافعال افعال القلوب لتعلقها بالقوى  
 الباطنة اولئك القلوب محل هذه الافعال و انحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحى واستقر اى لا عقله ولا حروف  
 واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولا يتقيدان الى مفعولين استعجالا ولا يجرى فيها احكام افعال القلوب وانما قدم افعال  
 الشك وهي الارادة الاول على افعال اليقين وهي الشك في الخبرية افعال الشك لا تقدم الشك على اليقين وجودا  
 تدخل هذه الافعال **على الجملة الاسمية** قوله افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت لا خبر  
 وقوله دخل على الجملة الاسمية مستأنفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت آه يدل منه وقوله دخل  
 على الجملة الاسمية خبره اى افعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية اى على المبتداء والخبر انما متعلقان لها **ليبان**  
**ما هي عنده** كذا ما مر صفة صابغ عن اعتقاد قوله في مبتداء ما دل على الجملة الاسمية وقوله عنده خبره والجملة منه ما  
 اى لبيان اعتقاد تلك الجملة صادقة عن انا شيتة عنده علم او ظن او حسان او غير ذلك كذا في الشرح او عبارة عن شك يقين  
 اى لبيان شك يقين تلك الجملة صادقة عن انا شيتة عنده في بعض النظم وقع عند مكان عنده اى لبيان صفة تلك الجملة صادقة  
 عند الموصوف من العلم والظن والحسان ونحو ذلك **فتنصب** هذه الافعال **الخبر** اى خبر على الجملة الاسمية او المبتداء  
 والخبر على انهما مفعولها **ونخصا نخصها** اى خصا نخص افعال القلوب انما اذا دخلها

علمت زيدا  
 اقباء

اي احد المفعولين **ذكر المفعول الآخر** غالباً اي من خصائصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر احد مفعولها

لا يجوز الاقتصار على احدهما في بعض النظم ومن خصائصها ان لا يفتقر على احدهما اي عدم الاقتصار على احدهما

فان لا يجوز الاقتصار على احدهما لان ذكر المفعول الاول توطئة والثاني مقصور فلو افتقر على الثاني بيلزم ذكر المقصود به ونما هو

توطئة ووسيلة ولو اقتصر على الاول لم يذكر التوطئة ولو سبقت وتوكل المقصود لان كلا المفعولين في هذا الباب مفعول واحد

لان المعلوم في قولك علمت زيداً فاضلا مصدر المفعول الثاني مضاف الى الاول اي علمت فضل زيد لان ضمها مع المفعول الثاني

معا وكان في ذكر احدهما وترك البعض الآخر علمت عام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولما قلنا ان يقول علمت هذا يفيق ان يجوز

علمت فضل زيد لوجود المعلوم في قولك علمت زيداً فاضلاً وهو مصدر المفعول الثاني مضاف الى الاول قيل هذا اشكل بقولك

ولا تحسبن الذين يظنون بما انتم الله من ضله هو خير لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلاماً للمفعول بتقدير يحالهم هو

فيل هو قائل فلا يبدل وانما قال اذا ذكر احداهما ذكر الآخر لانه جاز ان لا يذكر كلاهما كقولهم من يسبح <sup>على</sup> يخل المسموع معها وكقولهم

تعالى وظننتم ظن السوء ظننتم الباطل حقائق السوء ثم اعلم ان الجملة الشرطية اعني اذا ذكر احداهما ذكر الآخر جزاء والضمير

العائد الى اسم ان محذوف اي اذا ذكر احداهما ذكر الآخر ان الجملة الواقعة جزاء وجب ضمها ضمير عائد اليه وان مع اسمها وجزءها

مبتداه وقوله من خصائصها خبر **بمخاربات اعطيت** اي وهذا متبسر في مخالفة باب اعطيت فانه يجوز ان يذكر احداهما

دون الآخر لعدم اللغ تقول اعطيت زيداً وكان ذلك ما اعطيت واعطيت درهما وكان ذلك من اعطيت ومنها اي ومن خصائصها

**جواز الالغاء** اي جواز احوال علمها لفظاً ومعنى وفي بعض النظم ومنها انما يجوز فيها الالغاء اذا توسطت

هذه الاضلاع بين جزأ الجملة اي بين المفعولين يجوز ان يوزيد ظننت قائم **او تاخرت** يجوز ان يوزيد قائم ظننت **لاستقلال**

**الجزئين** اي المفعولين **كلهما** ملة جواز الالغاء والالغاء عند توسطها او اخرها او انتصاب كلاماً على

ان حال او ضمير اي كان مفعولها كلامه مستقلاً لصحة الحمل فيمتنعان عن كونها معاً مع منع الحمل بالتأخر عن كليهما او

احدهما لكان استقلالهما كلاماً للعلمة الحمل ويمكن ان يعمل فيها للعامل لقوة فيجوز الوجهان بخلاف اعطيت اي هذا متبسر

بمخالفة باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسطت او غيرهما لان مفعوليه ليسا بمستقلين كلاماً لعدم صحة الحمل مثل زيد

علمت قائم لوزيد قائم علمت الاول مثال القسمة والثاني مثال التأخر فامل ان الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر الواقع

ظرفاً اي زيد قائم في علم ومنها اي ومن خصائصها انها اي ان افعال القلوب **تعلق** وجوباً اي تعلق العمل

لفظاً وتعمل معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وحرف النفي واللام **لاستفهام** واللام للاستفهام اي

الابتداء يعني انما تعلق اذا دخل ادق الاستفهام ولو متفقتة لعني حرف الاستفهام كاتي وما ومن نحو ما وحرف النفي

او لام الابتداء على مفعولها او على ما اضيف اليه مفعولها مثل علمت زيداً عندك ام لم يعلم

اي الجزئين احصى وعلت ما يزيد منقلوب زيد قائم وعلت علم ان الجزئين قائم والمصنف ذكر مثال التعليل بالاستفهام

فقسر عليه مثال المتعدي بحرف النفي ولازم الابتداء والتعلق بمرارة الاستفهام على اتفاقهم ويجعل مضمت فيهما انما تعلق هذه

او فعل بهذه الامور الثلاثة لان هذه الثلاثة في صدر الجملة ونسباً فاقترنت بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها اي

نفس الجزئين فموجب التعلق في هذا المبدأ والآخر في مفعول هذه الثلاثة على مفعول الثاني لا يوجب التعلق في الاول نحو

علمت زيداً ام لم يعلم زيداً من المفعولين وليس كذلك في قوله علمت زيداً ام لم يعلم زيداً من المفعولين

ووسيلة لفظ الثاني لغير الثالث لانه الثاني والثالث



وقى

بالهتق دون اليا وهو يفتن في الغيب وكسر العين وفتحها مع الهمزة فيها والمضارع فتق يفتح مع الهمزة  
وهناك الهمزة لا يفتن في الغيب والفتن في الغيب والفتن في الغيب والفتن في الغيب

وما

كان ضارا لزال زيد علما بمعنى كان زيد عالدا كما وكذا اختاره قسما وكان وما دام وليس ولم يذكر بيبيو من  
هذه الافعال سوى كان وما دام وليس ثم قال وما كان نحو من الفعل علما يستغنى عن الحذف والظاهر انما غير  
محمولة وقد يجوز تعين كثير من الناقصة معنى الناقصة كما تقول بيمر الساعة بهذا عشرة اي يقصير بهذا عشرة ساعة

وقد جاء

وكند زيد عالما اي صار عالما كمالا وقدم كمة قد للتقليل اي قما جاء لفظا ما جاء من الافعال الناقصة اي

مبغى تقرير الشيء على منقح نحو قولهم ملجأت حاجتك

فما استفهامية مبتدأ وجاء ناقصة مط

العائد الى ما اسمها وحاجتك خبرها اي ملجأت حاجتك وانما انت الضمير في ما جاءت مع انك العائد الى ما الاستفهامية باعتبار الخبر  
كما في قولهم من كانت امك فان غير كانت عديلا لمن وانما انت باعتبار الخبر عديلا وانما انت الضمير في ما جاءت لكونها  
في المعنى عن الحاجة اي اية حاجتك صارت هي حاجتك فيه وهاء لا يفتح فيه اول من تكلم بهذا الكلام الخراج قال ابن عباس

رضي الله تعالى عن النبي ارسد على ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه اليوم يدعوه الى الطاعة وجاء فقلت

ايضا من الافعال الناقصة اي بمعنى تقرير الشيء على منقح نحو قول الاعرابي ارفع شفرة حتى فقلت اي صارت تلك الشفرة

كأنها اي كان تلك الشفرة حرة

معناه حرة شفرة اي سكينه الكبر حتى صارت تلك الشفرة مشهورة بالحرية

يعنى بيزكوتاه يعني وشنه وقال الاندلسي بيتا وزها اعني جاءه وضعف الموضع الذي استعملها الحرب فيه فلا  
يقال جاء زيد غنيا وقلعته وفقيهه يعني صار وقال به فمهم ان كونها بمعنى صار مطرحة او فقال المصنف ٩ والاول

ان يكون جاء بمعنى صار مطرحة انما جاء البرقيين بن بدر مرادى صار ولا يقهر ان يقهر بن حاله اذ لا معنى لعله حاله لا نه حينئذ يعيد  
مجيبه في هذه الحال وهذا ليس يقصود بل المقصود تقريره على هذه اعني هذه الصفة ولا يطرده كانهما بمعنى صار كالتالي

يقال فقلنا كانه كاتب لكونه مثل فقلنا كانه حرة تدخل على الجملة الاسمية

هذه الجملة مستأنفة اي يدخل هذه

الافعال على المبتدأ والخبر لا على التقرير الشيء على الصفة فلا بد من ذكر الشيء وصفته وانما تدخل عليها لا عظام

الخبر اي هذه الافعال حمل معناها اي معنى هذه الافعال من معنى كافي كان وانتقال كافي صار ومراوفا

ودوام كافي مازال وما ملك وما فتي وما ربح والوفيت كافي ما دام ونفي كافي ليس بمعنى كان زيد قائم في الزمان الماضي

صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغناء وعلى هذا فترفع هذه الافعال الخمسة الاول من الاسمية لكونها  
اسما لها وشميتها للرفع بها اسما اول من شميتها فاعلا وتنصب الثاني على انجزها وانما ترفع اسمها

لكونه فاعلا وانما تنصب خبرا لشبه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما

فقالوا مثل اما منصوب

على انه صفة مصدر محذوف اي رفاعا وضيا مثل رفع هذا الكلام وضبه او مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو مثل كان  
فكان مبتدأ خبر الجملة التي بعدها قوله تكون ناقصة اي كلمة كان او لفظه كان تكون ناقصة وانما اول الكلمة

واللفظة لا يستعملها موشة لقولها ناقصة وتامة ونحو ذلك لثبوت الخبرها اي خبرها ماضيا

دايما نحو قوله وكان الله غفورا رحاما او منقطعا نحو قوله كان زيد غنيا ما مضى الجار والمجرور اعني قوله لثبوت  
خبرها منقح اي ناقصة كانه لثبوت خبرها وقوله ما مضيا حال وقوله انما منقح ما مضيا

ومعنى صلا مطع



على قوله لثبوت خبرها أي تكون ناقصة بمعنى صار نحو قوله تعالى وكان الكافر في أي صار وثبوت خبرها أي في أي كان صهي  
**الشان** نحو كان زيد قائما أي كان الشان وتكون أي كانه كان تامته **تثبت** أو وجد وأما سقيت تامته  
لا بنا يتم بالفاعل فلا يحتاج الخبر نحو قوله تعالى وإن كان ذو مسكة فمن الغنم أي وجد أو ثبت ذو مسكة وتكون  
**زائدة** وهي التي لا تدخل بالمعنى الأصلي في الجملة بسقاطها فيكون وجودها كالمعنى نحو قوله جيا ديتي إلى بكرتساي  
على ما كان مسوقا لأعراب وقوله تعالى لمن كان قلبه يتوجع على الوجوه الأربعة وتوجع هذه الآية على الوجوه الأربعة ان يقال كانت  
ناقصة كان قلب اسمها وخبرها وكانت تامته كان قلب فاعلها ولصلة متعقبات وكانت زائدة كان لقلب مبتداء وخبره  
لمن له قلب إذا كان فيها صفة الشان كان ذلك الصفة لهم ما دله قلب مبتداء وخبره في موضع خبرها وإذا كانت بمعنى صار كان قلب  
اسمها وخبرها فيستقيم تقدير الآية على وجوه الأربعة **وصار بالانفعال** من صفة إلى صفة نحو صار زيد غنيا أي انتقل  
من الفقر إلى الغناء **وأصبح وأصب** لاقتزان مضمون الجملة الواقعة بعدها  
**وقائمتها** أي باوقات هذه الأفعال الأضافة بادني ملائمتها أي بالذوات التي تدل هذه الأفعال عليها وذلك في  
الصباح والمساء والضحى نحو أصبح زيد صائما وأصب زيد مسورا وأصبح زيد غنيا **وبعد صل** عطفت على قوله لاقتزان  
مضمون الجملة أي تكون هذه الأفعال الثلاثة بمعنى صار نحو أصبح زيد غنيا أي صار **ونكول** هذه الأفعال الثلاثة تامته  
الدخول في الأوقات التي تدل عليها هذه الأفعال نحو أصبح زيد أي دخل في الصباح وأصب عروى دخل في المساء وهي خالدة  
دخل في الضحى عطفت على الجملة الظرفية السابقة أيضا وهو لاقتزان مضمون الجملة **وظل وبارت** لاقتزان مضمون  
**الجملة** الواقعة بعدها **بوقتيها** أي بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل أي النهار في ظل والليل في بار  
نحو ظل زيد مسورا وبارت زيد مسورا قال الله تعالى وجرمسودا ويبيتون لهم سميدواضافة الوقتين إلى الخبر ظل وبارت  
بادني ملائمتها **وبعد صل** نحو ظل زيد غنيا وبارت زيد غنيا أي صار وقتل جميعها تامتين موطلت يكمان كذا  
وبت مبيتا طيبا وليذكر جميعها تامتين للفظ وإنما فصل هذين الفعلين عن الأفعال الثلاثة السابقة ولم يقل وأصب  
وأصبح وظل وبارت لاقتزان مضمون الجملة باوقاتهما المكان الأخرى بينهما وبين الثلاثة السابقة في قد جميعها تامتين بمعنى  
تلك الثلاثة ولذا لم يذكر جميعها تامتين **وما زال** أي وما زال في وما انقضى **لأن** اسم خبرها  
أي خبر هذه الأفعال **لما** أي لهما **مذق** ظرف الاستمرار والظرف المسمى المستكن عائدا إلى الفاعل والخبر  
المفرد البارز عائدا إلى الخبر أي مذ قبل الفاعل ذلك الخبر معناه أن ذلك الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار وذلك  
قابل وصالح لذلك الخبر في المعناد لأنه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد أمير لأنه كان أميرا في حال كونه طفلا بل يفهم أنه كان كذلك  
مذ كان قابلا وصالحا **ويلزمها** أي يلزم هذه الأفعال **النف** ليفيد الاستمرار في هذه الأفعال التي ودخول  
الشيء عليها يدل على الثبات بوزن في أثبات فإن كانت الأفعال ما يفيد يلزمها ما أولاد وان كانت مضمومة ان ولن أو  
**وما دام** لتوقيت أمرها بثبوت خبرها أي خبر ما دام **لما** أي لها على ما دام أي لا  
وإن كان توقيتها على ما دام مصدرية ومعناها التوقيت أي توقيت أمر عدة ثبوت الخبر لاسمها لأن المصدر قد  
يجعل حينها فإذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كل المعنى اجلس واما جلود من زيد أي جلد جلوده بخلاف ما في سوا  
من خواصنا فإنا ننافته لورودها على معنى الخبر في حال الثبوت وفي ثابت صفة ما دام في قوله ما دام في قوله لها على ما دام

لان تاتيها في متاويل الكلام ولا يتاويل الفطنة كما ملاحظه ولذا ذكر في قوله ومن ثم احتياج ضمير لا يظن الهم الا ان يحمله  
كما واحده على مسيل العجز **ومنه الخرج** اي اجل ان مادام لتوقيت امر على ان يتوقف خبره على ما على اخرج مادام في صحة التفظ

**الاجراء** اي اجراء فعله يتولى كاجل في قولك اجلسوا ام زيد جالس ولا يقول مادمت جالسا بل اقله كلامه قبحا كما قول  
يوم الجمعة خشكت بن كعبين فعلا قبله فخرجت يوم الجمعة هذا **الامر** ان كان مادام على تقدير يكون ماصلة زينة وجعل المصداق جينا لهنه  
لغير ظرف فالظرف معمول وخصه في التركيب فلا بد له من عامل من حيث انه معمول ومن ان يتقدم كلامه اي مسند ومسند اليه من حيث انه

فصله فان قوله ومن ثم يتبعان بغير احتياج وهو لا يمتنع فيمكن ان يكون قوله لا يظن  
ظرف بل هو من قوله ومن ثم فكذا فلا يخل ان مادام ظرف اخرج الكلام يقال الظرفية على الاحتياج الى الكلام وكون مادام لتوقيت امر على  
ثبوت الخبر على كونها متوقفا على تحقق الاحتياج بناء على ان يتوقف خبره على الاحتياج الى الكلام وكون مادام لتوقيت امر على  
الاحتمال فيسري نيلها اي قيامه بمتنافية الا ان **وقيل** لغير مضمون الجملة مطلقا اي زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا

اي غير هو امتناعه عن قول ليس زيد قائما عند ابيد الاول وقوله تعالى اي يوم ياتيهم ليس مصروفه عنهم اي العذاب يوم القيمة  
الثاني واسباب ان هذا الاخبار لا مصدر عن كذا في اخباره على كذا الواقع فاستعمل في الاحتمال لذلك **ويجوز تقديم**  
**اخبارها** اي اخبارها لا فعل الناقصة كلها تأكيد المضاف اعني الاخبار الى كل الاخبار ايقا تأكيد المضاف اليه الى الاخبار  
انما تستعمل في اخبارها اي اخبارها لا فعل الناقصة كلها تأكيد المضاف اعني الاخبار الى كل الاخبار ايقا تأكيد المضاف اليه الى الاخبار

ظاهرا لا محذورا اي اخبارها لا فعل الناقصة كلها تأكيد المضاف اعني الاخبار الى كل الاخبار ايقا تأكيد المضاف اليه الى الاخبار  
المبتدأ كان اللبس وهو في تقديمها على ثلثة اقسام وفي قوله علمها راجح الى الافعال الناقصة وفي قوله وقد علمها  
راجح الى اخبار الافعال الناقصة اي في تقديم اخبارها على تلك الافعال **على ثلثة اقسام** وقيل الضمير في قوله وفي قوله  
في تقديمها راجح الى اخبار الافعال الناقصة وفي قوله علمها راجح الى الافعال الناقصة وقد نظرت في قوله وهو من كان الى راجح الى اخبارها حيث

يقول ومن جاز ان الخبر راجح واجيب بان يمكن <sup>صلا</sup> محذوف مضاف اي وهو من خبره كان الى راجح الى اخبارها حيث  
ومسوخ ما في اوله ما وهو خبر ليس والاول هو الاظهر اقسام **يجوز تقديمها** على الافعال الناقصة وفيه نظر  
الافعال الناقصة في تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام فكيف يستقيم قوله في قوله يجوز تقديمها على الافعال الناقصة واجيب بان  
الضمير في قوله يجوز انما الى قوله قسم محذوف معناه بين اي قسم يجوز تقديمها عليه وهو اي هذا القسم **مركز** كونه

**الى راجح** لكون الاسم فلا وهو عمل قوي يصح تقديمه معول عليه ولا مانع من تقديمه معول عليه في كل حال هذا نظر لانها  
ان كانت استلزامية يخرج راجح عن الحكم لان العلية لا يتكلم تحت المصباح وان كانت استلزامية فلا وجه لها في قول  
ما جاءها فيما قبلها احتواء وان جعلت مع قول تعالى ولا تأكلوا مما اموالكم اليها ولا بما اموالكم من ان يتداه الملائمة لذكر الغاية وايضا

لو كان بمعنى اوله لان اللفظ على حكمه لا يمكن ان يوراجح وان جعلت زائدة لا يستقيم لان من لا اذنة يختص في اللفظ والكلام صانعت  
وان جعلت بمعنى حتى ليحل ما بعدها في حكم ما قبلها الكفى لا يستقيم ايضا لان حكم حتى ان يكون ما بعدها عامية انتهى به للذكور  
او عند الراجح ليس هو انتهى به الافعال الناقصة او علة واجيب بان يمكن ان يكون استلزامية محذوف معطوف اي هو من كان وما  
الى راجح او قول يمكن ان يكون استلزامية والظاهرة لا يخل في الغاية لانها لا بد من اللبس ومنها قوله اللبس على ان ما بعدها اصل  
في حكم ما قبله وهو مستقيم اخبارها عليها على ثلثة اقسام في بيان كل قسم محذوف او قول كمال صلاوية باستلزامية ولا



الشيء بان التعلية والتعليل لان قطع الاثنان في نفس الامر في الواقع يجوز بمقتضى ان يكون التعليل على ان كان  
في كاد عند البعض لا يثبت ولو في درجا الاختلاف ان يثبت التعليل في البيت لشبهه فساد المعنى ولا يخفى ان يضار في الكلام  
شبهه فساد المعنى وان يكون في الارجاء لشبهه فساد المعنى وقيل اذا دخل حرف التعليل على كاد يكون في الماضي والآن  
اي اثبات كذا والمستقبل كذا لان كسا والاضال في لغة قيسكا بونما في الماضي والاثبات بقوله  
تعلل وما كادوا يفعلوا وكذا اثبات فعل الذبح لان فية يدل على فدهما وجه الكلام وجوابه قلنا ولو نأ في  
المستقبل ايضا كذا وكذا لان كسا والاضال بقوله ذي الرمة اذا غير الحج المكيين ليلا سيسهوى  
صوب ميثرياح اي يزل وجه التمسك بالبحر ففي فعل ان الحق في المستقبل نفي التمسك والاضال هذا  
الماضي يمسك بقوله ذي الرمة وقائل الا يفسك تخليتها لشعر الرمة والحق الفرق والرسيروا لثابت والامانة من باجحة  
قلقة اي يلهي الرسيروا لثابت في هذا مع معشورة والبر هو الزوال معق البيت اذا غير حج المكيين  
عن الحج كما لا طول العوليفة وذلك محتم من تلو المكيين لي يظرب برام اي زوال حبيته يعني ان المكيين صفا قليلا وفيه مبالغة  
في الزوال فط هنا حرف التعليل واخذ على ما دلالة التعليل وهو في البيت وهذا المعنى مستقيم فلا وجه لتعلية الشعر  
والتسم الثالوث وهو ما وقع في قوله **وطقوك في الجاهل والكره نزيك شذن كسي بكار**  
**مجدس** فهداة الاضال الا بوجه تكلد يعني يتقوى كل واحد منها بما وجد من ماضيه  
**واوشك عطف على اخذ فيكون اوشك في التثنية كاد في الاستعارة** يعني انما ان  
مثل عسى في الاستطال في وجهها اي في كونها مقننية فمن كان ما مستغنية اذا كان اسما مع ان نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك الخ  
زيد فادارة مثل كاد في اقتضاء الخ يكون الخ يخرج ان نحو اوشك زيد يخرج ثورا فرغ من افعال القافية شرع في بيان التعجب فقال **فعل**  
**التعجب** وهو غير الكسائي من الكوفيين انما امكن استالوا على ذلك بتفسيره في قوله اما ما عرنا ناشدن لنا من جو  
بين الضال والسموي الجواب شاذ او ينزل عن رايهم في جواز التفسير هو ما **وضع كالتاء التعجب** اي لا يجوده ويضار  
عن نوعيت وتعيين وانما تعجبنا العاطفة اجارية والاشياء ابتداء لربك والتعجب الفعل يحصل عند الاستعظام شئ خرج عن  
نظارتي ونحو سيبه وتقاتل ان يقول التعريف انما يكون للحقيقة الكلية للفرد والفردي والاوراد فلا يستقيم هذا التعريف مع فعل  
الفردي الا ان يثبت ان صفة التعجب كاصفة الجمع في جن الصاف جنسا لكم لم يصحوا بذلك على ان جعل للمصنف جنسا عند  
الفردي في الجمع ايضا منتف ولاهاء هنا في عهدية الفرديين فلا معنى للفرديين والتعريف للفرديين والجمع بان التعريف كما  
يوجد تحت فرديان وهما ما فعلوا فعمل به كما ان الشمس كانه اسم جنس يوجد تحت فردي واحد فقط او يقال ان تعريف لفظ البيان ما هذه  
كله ما عطف عن فعلان وانما وضع باعتبار لفظ المعنى قول التعجب فبما الاشياء التعجب فيكون هذا التعريف بيان لما يفهم  
من اللامية في امانة قوله فعل التعجب لولا فاعله وانما كان اخره اسلان للتعدية لا صباط الخيشة فلا انحصر في ذي  
او فرديان لخصا ذلك وانما كان فعله في هذا الكلام من شانه لانه اشياء التعجب طبعها الالهام الابن يقال التعجب  
**يا رستم الامور التي لا تتعجب بها وضع لاشياء التعجب** اي يتعجب منها **فعلها وافعالها**  
**فوتظلم** اي لا يتعجب منها **فعلها** اي يتعجب منها **فعلها** اي يتعجب منها **فعلها** اي يتعجب منها  
**احسن زيد واليهيبا** اي يتعجب منها **فعلها** اي يتعجب منها **فعلها** اي يتعجب منها

قابل للتفاوت ليس يكون ولا عيب وانما لنا قابل للتفاوت اخر من مات زيد حيث لا يقال فيه ما احسن زيد لان الموت لا يقبل الزيادة  
والنقصان فلا يكون موت شخص زيد من موت آخر وانقصوا الاكثر ان يتجه في انما على الامن للمفعول وقول ما اشهد وما اشكك كما في اسم  
التفضيل وشدها اعطاه وجوز سببويه قياسا فيكون المذكور في المتن قول غير سببويه فلا قيل ان فعل التفضيل بيني من فعل  
المحدث ومن فعل بمعنى الثبوت هو بنا امره كذا واحسن من هو وميادنا التمجيد بينان الامن من فعل بمعنى الثبوت والاسم كذا  
يستقيم التفسير قبل هذا اقباء صيغة التمجيد على ما في من افضل التفضيل دون العكس فلهذا من ان يصح التمجيد بينان ما بيني منه  
افضل التفضيل ولا يلزم من ذلك ان يفي من افضل التفضيل بيني من صيغة التمجيد فلا يلزم ما ذكره **وينوصل في الممتنع** او لا  
يتمتع بناوة من غير مثلا في مجرد من غير الاوان والتجويد ربا وثلاثي زيد في اوله كذا في قوله **كثيرا ما اشكك**  
**اشكك** اي بناها من قول لا يتم بناوة من اقباء مصدر الممتنع مفعول او مجرد وبالبااء مثل ما اشكك اشكك وما احسن استغناء و  
افهم ووجه ونحو ذلك **وايقض فيما** اي في صيغة التمجيد **تقبلهم** وتأخير تقديم المفعول والمجوز وتأخير **الفضل**  
عنه فلا يقال ما زيد احسن ولا يزيد احسن وتقبل ان يقول ان قوله وتأخير مستند كما ان كل واحد من التقدير والتأخير يستلزم اكثر  
فقد يرشئ يستلزم تأخير غيره كما حاله ويمكن ان يقال الاخذها ينك عن الاخر بلا قصد دون التحقق فكله اعني التقدير يقال ان في ذكر  
التأخير تاكيد كما في قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستغلثون **والفضل** بين فعل ومفعوله وبين ما والفعل فلا يقال ما  
اليوم زيدوا احسن امس زيد لانما بفعل الى التمجيد مجرى الامثال فلا يجوز ان كان لا يغير الامثال وجاء الفعيل بكان الزائدة نحو ما  
احسن زيدوا لا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وشدها الفضل باصغر وليس نحو ما اجبر ابردها والتميز للجملة وما احسن  
ادفائها التميز للعتبة وهو مفعول على السماء **واظن ان في الفصل بالظرف** حيث يتبع في الطرف ما لا يقم  
في غير نحو ما امر احسن زيدوا احسن بالرجل ان يعقد واحسن اليوم زيد وللاد بالظرف المتعلق به يعني +  
التجويد خلافا للفضل بالظرف الذي لا يكون متعلقا بما قبله لا يجوز انما قالوا لقيتم احسن امس زيد لان ما سبق متعلق بقوله  
لمنت لا بقوله احسن وبالرجل ابن كيسان الفضل باغراض لولا الامتنان نحو ما احسن لولا كلف زيد **وما** اي لفظا في ما فعل  
ما احسن زيد **ابتداء نكرة** اي مبتداء نكرة او ذو ابتداء نكرة اي غير موصولة والامور موصولة فانها بمعنى شيء وذلك  
لان التمجيد من مواضع الابهام والبعد عن الوضوح والبيان الموصولة موصولة والموصولة موصولة من العرف فلا يلتصقان بهذا الموضع بل لا  
ان يجعل نكرة غير شيء **عند سببويه** خبر مبتداء محذوف اي وذلك عند سببويه او متعلق بمفهوم الكلام اي وقعت  
ما مبتدأ مع الكثرة عند سببويه وكذا عند الاخضر في احد قوليه **وما بعد لها** اي بعد ما من الجملة الفعلية **الخير**  
اي خبر المبتدأ تقديره شيء احسن زيدوا **وانما جان** وقوع النكرة مهنا مبتدأ كونه فاعلا في المعنى طوزن شره ذنا جانها +  
احسن زيدوا الا شيء او كونه في المعنى نكرة متضمنة بالاعتقاد معنى ما احسن زيدوا شيء من الاشياء لا اعرف من زيد احسنها  
التقدير باعتبار الاصل ثم نقل الى انشاء التمجيد المعنى عند المعنى **المعنى** اي بالليل جواز اقر الله وما الله مع تنزه عن الجمل والتصيير  
**موصولة** خبر آخر لقوله اي موصولة **عند الاخضر** في احد قوليه **والخير** اي خبرها الموصولة الواقعة  
مبتدأ محذوف والمعنى الذي جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من خبره شيء +  
مسد لا وهو الفسار الى انما استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قول من في جهات الضعف ما قيل زيد في العقل من  
الاستفهام الى التمجيد وكلامها انشاء ان والفعل من الانشاء الى الانشاء مما لا يثبت في كلامهم فيقولون الاستفهام قد اريد به



الذي هو من جهة وجوه الجاهل في كونها مواضع المبالغة وانما هي من جهة الضمير بكرة منصوبة لان الضمير في غير الجاهل يوافقها اي  
ان هي من جهة منصوبة كما في عشرين درهما او غير ذلك الضمير بما مثل فيهما اي في غير شيا من جهة الصدقة اي

ولما قيل ان يقول لاحاجة الى قوله او بما في الصحيح لانها ايضا محضة نكرة منصوبة لان معنى فيهما اي في غير حطة او غير شيا اي الصدقة  
ايها الان يقال انه انما يبرز نظر المصنوع دون المعنى وبعد ذلك المخصوص مستندة فلهذا وقع اي المخصوص بالمدح  
واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لا تذكر الشئ صحتها ذكره مفعولا او وقع في النفس وهو اي للمخصوص مبتداء ما قبله

خبره او من مبتداء محذوف ومثل نعم الرجل زيد وقيل نعم الرجل زيد فزيد مبتداء فلهذا وقع اي المخصوص بالمدح  
او خبر مبتداء محذوف اي نعم الرجل هو زيد الجملة الثانية مستندة للبيان لانه لا يقل نعم الرجل كان سال سائلا من هو فقال هو يا  
وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول لانه لا يدخل في المصنوع الا ان زيد نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحجج الانسان ذلك عن سيبويه

ايضا ودواخل المبتداء يدخل على المبتداء والخروجون المخصوصة وشروطه اي وشروط المخصوص مطابقة الفاعل ان  
يكون مطابقا للفاعل في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم الرجال  
الزيدون ونعم الرجالة زيدون واما وجبت المطابقة لاتحادهما في ما صدق عليه وكونه بيانا للفاعل فلا جرم يطابق قوله تعالى

مثل قوم الذين كذبوا وشبه متناول جواب سوال حيث وقع المخصوص والذين كذبوا جوامع افراد  
الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عليه متناول مجاز في معنى تقديره بشر من قوم مثل الذين كذبوا او بعد في المخصوص وجعل الذين  
صفة القوم والتقدير بشر من القوم الملك بين مثلهم وقد يجزى المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالفتنة

مخزول عليه سببا الآية فهو قوله تعالى والافرنشناها نعم للمهدون وساء من ينس في فائدة الذم  
منها اي من افعال المدح مجازا وكذا اي فاعل هذا الفعل ذواته يتغير عن حاله فلا يشي ولا يجمع  
يقال جذا الرينان وجذا الزيدون وجذا هند كجذاة محرمى الامثال التي لا تتغير ويجزى اي بعد هذا المخصوص

بالمدح كما في نعم جذا الرجل زيد فمفعول ماض وذا فاعله والرجل صفة كذا وزيد هو المخصوص بالمدح واعلم اي اعراب  
المخصوص بجذا اي اعراب المخصوص نعم في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص بجذا عطف بيان  
وقيل ذواته والمخصوص بغيره ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي في المخصوص جذا او بعد

اي بعد المخصوص جذا التمييز نحو جذا الرجل زيد وجذا زيد وجذا زيد وجذا زيد في غير وجه التمييز عن المخصوص فلا يقال نعم زيد جذا  
لان اسم الاشارة في الايام مثل الضمير في نعم جذا زيد فيحتاج الى التمييز لانهم تركوا هذا دون الضمير في نعم ويسر جاز في التمييز هذا  
دون نعم ويسر فيقال جذا زيد ولا يقال نعم زيد فلهذا لا ينظر في المخصوص وانما اللفظ في المخصوص هو جذا ولا يوافقها الا صفة نحو نعم

رجلا السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد نعم الرجل السلطان لا ينسب المخصوص بانها على فعل عليه اذا  
يلتبس نحو نعم جذا زيد طرد اللبان او حاله جذا محمد الرسول الله وجذا رسول محمد عليه الصلاة والسلام علوف  
لمخصوص الجار والمجرور منقولة في حالها كما في المصنوع على موافقة المخصوص في الافراد والتثنية والجمع

والتذكير والتانيث واما صفة الواقعة لاتحادهما في ما صدق عليه وكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقها وان يقول عليه  
تقدم المخصوص الا انه وضع المظهر موضع المضمرة لانه لا يوافقها في اللفظ لانه لا يوافقها في اللفظ من تقسيم ال

الذي هو من جهة وجوه الجاهل في كونها مواضع المبالغة وانما هي من جهة الضمير بكرة منصوبة لان الضمير في غير الجاهل يوافقها اي  
ان هي من جهة منصوبة كما في عشرين درهما او غير ذلك الضمير بما مثل فيهما اي في غير شيا من جهة الصدقة اي

ولما قيل ان يقول لاحاجة الى قوله او بما في الصحيح لانها ايضا محضة نكرة منصوبة لان معنى فيهما اي في غير حطة او غير شيا اي الصدقة  
ايها الان يقال انه انما يبرز نظر المصنوع دون المعنى وبعد ذلك المخصوص مستندة فلهذا وقع اي المخصوص بالمدح  
واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لا تذكر الشئ صحتها ذكره مفعولا او وقع في النفس وهو اي للمخصوص مبتداء ما قبله

خبره او من مبتداء محذوف ومثل نعم الرجل زيد وقيل نعم الرجل زيد فزيد مبتداء فلهذا وقع اي المخصوص بالمدح  
او خبر مبتداء محذوف اي نعم الرجل هو زيد الجملة الثانية مستندة للبيان لانه لا يقل نعم الرجل كان سال سائلا من هو فقال هو يا  
وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول لانه لا يدخل في المصنوع الا ان زيد نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحجج الانسان ذلك عن سيبويه

والاصح شرع في تفسير الحرف فقال **الحرف وما دل علم معنى في غيره** اي حاصل في غيره اي مدلول  
 لغيره نقصنا او مطابقة كاللام فان زيد علم معنى حاصل في الاسم اي مدلول له لانه تقمير من زيد علم معنى اي على تعريف يدل  
 على الاسم الواقع بعد نقصنا باعتبار الوضع التركيبي وكما فان زيد علم معنى حاصل في الفعل اي مدلول له لانه نقصنا ان زيد  
 علم معنى اي على يد غيره للفعل الواقع بعد نقصنا باعتبار الوضع التركيبي وكذا فان زيد علم معنى حاصل في الجملة اي مدلول لها لانه  
 مطابقة لانه يدل على معنى يدل على الجملة المترتبة بما مطابقة وذلك المعنى هو تقميرها سبقها وقيل معنى قوله ما دل علم معنى في غيره ما كان  
 علامة لتحقق معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وكذا في معنى الباء او على حقيقتهما وقد سبق الكلام في هذا كله في تعريف الهمزة على  
 التوضيح والتشريح فلا تشتغل بذلك منا ومن ثم اي لعل ان الحرف يدل على معنى في غيره **احتاج الحرف** **فتبين**  
 اي في كونه جزءا من الكلام **الحرف الاول** فالحرف يجر ان يكون جزءا من الكلام وان لم يجر ان يكون ركنه حروف واكثر  
 اتفاقها ما اكثر تناوفا في حروفها وانما يجر لانها تجتمع الانفعال الى الاسماء او تجزئ الاسماء وهي ما وضع لافضا  
**الفعل** كمرتب بغيره **او معناه** اي معنى الفعل وللراد معنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والصفة  
 والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكشئ استنبط منه معنى الفعل كانه ما يزيد ويؤيد في الازاد على السطر **المبايدين**  
 كونهما عبارة عن الفاعل والمفعول المستتر لرجح الهمزة الثانية والغير للضم والياء لرجح الهمزة الاولى وعلى العكس **وهي**  
 حروف الجر ثمانية عشر **فا من والى وحتى وى والباء واللام والواو** و **واوها**  
 اي واو رب **وواو القسم وتاء** اي تاء القسم **وعن وعلى والفاء ومنذو**  
**مدوحاشا وعدا او خلا** وانما قدم من ردها لابتداءه في بالابتداء اولي واعقبها بالاطيان  
 لكونها لانتفاء والاطيان الجمع بين المعنيين المتقابلين وهو من الحسن واعقبها بحق للتناسب لكونها لانتفاء  
 واعقب الثلثة في مناسبتها اياها التعلق بالابتداء والانتفاء بالمكان الذي هو حاد في نظره واعقبها بالياء لاجتماعها بمعنى في في  
 نحو اطلب العلم ولوا الصين واعقبها باللام لانتهايتها اياها في لزوم الحرفية والكثرة وكونها حروف واحدا واعقبها بسبق ما هو  
 تصرفي الحرفية بل وقع الاختلاف في كونها اسما او حرفا وهو رب واعقبها بانكر وواو كونها حرفا واعقبها بانكر ولو القسم لانتهايتها  
 اياها في كونها واو او فعلان واو رب فرع رب وواو القسم فرع باء القسم واعقبها باللام لكونها حرفا واو واعقبها بانكر ما  
 اشترك بين الاسم والفعل والحرف وقد من كونها بالحرف المشبه بالاسم لوضع الحرف لكونه اقرب من ثلثة حروف بخلاف ما  
 قدم على الاكابر وكان اقرب بالحرف لوضعها على حرف واطلاقها على كل ما يحل على الضم وقدمها على من عند كونها اقرب  
 ما خلا جديلا على الطرفين الزمانية خاصة بما فيه حجة الفعلية وهي حاشا وعدا وفلا وقدما بما فيه حجة الفعلية وكان حجة الفعلية فيه  
 اضعف وهو حاشا على ما فيه حجة الفعلية التي هو عدل وفلا من **للقتداء** اي لانتفاء الغاية اي لانتفاء الغاية  
 من حيث من الصنق **والخبين** وعلامة لانتفاء الغاية على مبينة في حاشا من الازمنة والى ان يقال انهم مشق  
**التبخيص** وعلامة لانتفاء الغاية وقع لفظ البعض مكانه نحو اخذت من المال فلن يجر من يقال اخذت بعض المال **وقيل**  
**في الوجود** مما جاء في نون وجرى من اخذت **فاللوف** **والاخصر** فانهم جروا  
 وايضا في اللوجي اسم الجنس ابيها **وقوله** **قد كان من مطر وشبه متا** **والاقتناء** اي لاقتناء الغاية اي لاقتناء  
 في اللوجي اجاب عنها متا وايضا على التبخيص اي في كل من بعض مطر وشئ من مطر **والاقتناء** اي لاقتناء الغاية اي لاقتناء

مما دل علم معنى في غيره

فتبين







فلا يقبل الله اجلس في الاستعمال بخلاف باء القسم **مختص بالظاهر** فلا يقبل ولا يقبل كذا حط الرتبة من مرتبة  
الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وتخصيصها بالظاهر لا يقتضي اعلان قوله او القسم مبتدأ او الجملة التي بعدها خبر  
غير السؤال بخبره وتوحيده بغيره وتوحيده بالعلم صلا الاقتصار والباء وقعت في القسمين في الخبر والثناء مثلها اي مثل الواو في الاقتصار من بعد  
الفعل وكونها غير السؤال فلا يقال خلفه الله لا تاخره **مختص باسم الله** تعالى كذا لا يقبل الا في الاما صيغة من الواو ولي  
يدخل الاعلى لفظه الله تعقيدا لها لما عن محال اصلها وهو الواو بتخصيصه ببعض المظهرات وتخصيصها ما هو اصل في  
القسم هو اسم الله تعالى **وابناء اعم منها اي من الواو والباء في الجميع** اي في جميع ما ذكر اي في حد  
الفعل وكونها غير السؤال والدخول على المظهر الدخول على اسم الله تعالى قوله في الجميع يقتضون الاختصاص المذكور  
ايضا ولا معنى لا محنة الباء حيث لا يجر ان يقال الباء يوجع الاختصاص بالظاهر وبدونه كان الثاني في غير معنى كونها  
اعم في هذه الامور انما لا يختص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان يكون في هذه الامور او خلا عنها فيجوز فيها اظهار  
الفعل نحو اذمنت بالله واستعملها في قسم السؤال نحو بالله اجلس واستعملها في كل قسم ظاهر او مضمرا **باب**  
ويكفي لان كذا **ويقال ان يما بالقسم باللام وان** في الاثبات هو قوله تعالى بالله لا يكيد ان اصناف  
وقوله تعالى ان سعيكم مشقوق في جواب واليه اي ايضاً **وحرف النفي** في النفي كقولنا **والنفي** اذا  
سبح ما وركب بك ما **ويجوز جوابه اي جواب القسم اذا اخبر عن اي وقت** توسط القسم بين ج  
الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وضرب والله زيد وان تذهب بالله اذ ذهب للتقدير في زيد والله قائم والله لزيد قائم وفي  
ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد وفي ان تذهب بالله اذ ذهب بالان تذهب اذ هب **وقدم** اي تقدم **ما يد**  
عليه على الجواب **زيد قائم والله** وضرب زيد والله الللال والله والتقدير في زيد قائم والله لزيد قائم وفي ضرب  
زيد والله والله لقد ضرب زيد وفي الللال والله **والله** الللال واما حذف الجواب في هاتين الصورتين لانهما توسط القسم بين  
ما هو جوابه في المعنى اقدم من القسم ما هو جوابه في المعنى استثنى عن الاضافة ثم اعلم ان كل ما فاعل تقدم ومفعول ما  
انضل به من الضمير **وعز للمجاوزة** نحو ميت السهم عن القوس **وعلى الاستعلاء** اي لا يستعمل  
شيء على شيء حقيقة نحو زيد على السوط او كما هو عليه بن **وقد يكون ان اي يكون من وعلى اسمين لدخول**  
**من اي عند دخول عليهما** اي اذا دخل من على علي يكون بمعنى الفوق نحو قوله عند من عليه يعلم ان ربه هو اي  
من فوقه واذا دخل من على من يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه **والكاف للتشبيه**  
الذي كرى زيد على وقوله عليا الصلوة والسلام كما تكون اولى عليكم تشبيه التواقيت بالكون في الملايين بخير او شر اي ي  
عليكم تويت مثل كونكم في **الخبر للشر والكاف في قولهم خلق الاشياء كاشاء كاف التشبيه** اي يوجهها معنى آخر وجه التشبيه  
تقلد الخلق بكل من التشبه والتشبيه من غير تفرقة اي خالق الاشياء خالق مثل خلق شاعر وهذا التشبيه الخلق الخلق  
ينبع من الخلق بالصور في الذهن في تصور كل منهما بالتشبه وكذا الكاف في قولهم جلدت هذا كما جلدت هذا مثل جلدت يديه  
التشبيه بالحوال كما يجوز من حمل التصور في الذهن في خلق كل منهما بالحب او الكره والكيف الذي يستعمل المحنة التي باعتبارها بالحوال  
للمقارنة في الوقوع نحو ايتك كاطع الخراي تهنن الايمان وطلع الشمس في الوقوع **والكاف** نحو ليس كشيء اي ليس كشيء  
ويكون ان لا يكون الكاف فيه **لأنه يكون من باب** في المشي على سبيل الكناية لغيره من في مثل المشي ان لا يكون له مثل المشي

مثل بالاضافة وقد قلنا السبب في المشي **وقلتوك** الكاف اسما كقولهم يمكن عن كايه المنهم و  
**يختصر الكاف بالظاهر** فلما قيل استغناء بلفظ المشي مما كانا لو دخلت على المضمود الى اجتماع الكافين  
اذ استبينت بالمخاطب فادخلت في الكل وما في قولهم وما انا كانت وما انت كانا فلان ضمير المتفصل عندهم كالظهور في قولهم  
**ومذومند** واما قوله مذومند كونهما كونهما **للفعال** ابتداء ببدل الاستغناء من قوله للمعان اي ملو  
**الماضي** نحو ما رايت مذومند يوم الجمعة اي اتفق ربي في اياه يوم الجمعة **والظفر** اي اي بمعنى في  
**المخاض** اي في الحلا نحو ما رايت مذومند يومنا اي اتفق ربي في شهرنا في يومنا كونهما على  
المتفصل لوضعها للتاكيد والحال وضما **وحاشا** اول **والخلا** استثناء نحو حاشا اني  
وعلا لزيد وخلا لزيد لكن حاشا لزيد في الاستثناء عن العو . لتعريف المستثنى عن حاشا المستثنى منه نحو حاشا اني  
حاشا لزيد ولذلك لا يحسن قولك حاشا اني حاشا لزيد لغيره ثم اعلم ان حاشا من وفي الخبر على الاصح وعلا  
وخلا من على الاصح فلا فيل يتعلق الجار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام في قوله تعالى حاشا لله ما هذا  
قيل اللام اذلة وحاشا متعلق بمجدوف والتقدير ان تصف كل وجود بالسوء حاشا الله فلا تنزهة يوسف عن كل سوء لكن  
ما علمنا اعلم من سوء وهذا قريب مما يقال بالفارسية في الملح بالحسن في عيبك است فلان راى عيبك فلان ان كنت لذي  
عيسى بن علي قولا فرغ من بيان الحروف الجارية شرح في بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال **الحروف المشبهة**  
**بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل** واما سميت هذه الحروف بهذا الاسم لكونها مشابة  
للفعل في انقسامها الى ثلاثية ودياعية وفي البناء على الفهم كالماضي وفي اقتضائها الاسماء واما اخرجت ولعل لانها  
لا تشاء التقى وانشاء الذي بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر **الكلام** **سوك ان** المفتوحة  
فما يجرها الفاء للتعليل اي لانها تجسر ما سواها اي يلزم فيها عدم الصدق والتعلق بغيرها **ويلحقها** اي  
هذه الحروف ما الكافة **فتلغ** هذه الحروف بجد فوق ما الكافة **عن العمل** لان ما الكافة تكلفها عن العمل على  
**الاسم** لان ما الكافة اخرجتها عن بعض وجوه مشابهة الفعل وهي اقتضائها الاسماء ولان ما الكافة اذا دخلت عليها  
متى فاصلا فتضيق وقد فعل يجعل ما اذلة **وتدخل** هذه الحروف **عيني** اي حين اذا يلحقها ما على  
**الافعال** لان ما الكافة اخرجتها عن العمل وعن زهر وحولها على الاسم كقولنا في انا حرم عليكم الخيثة **فان**  
**المسنة** لا يجرها حرف الجملة بل قرير **وان** المفتوحة **مع جملتها** الاضافة لاني ملائمة مع جملة  
**بطها في** **المفرد** بان جعل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد ان يجعل مصدر الجرح مضافا الى الاسم  
فيقال في بلغي ان زيدا منطلق بلغي انطلق زيدا فيجعل مصدر الجرح مضافا الى الاسم فيقال في بلغي ان زيدا ان  
نقطه ويشكره بلغي شكرا عطاك اياه او يجعل مصدر الجرح مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا  
اي متعلقا فيقال في بلغي ان زيدا ابوه تارة بلغي قيام لي زيد فان مصدر الجرح يضاف الى الاب المضاف الى الاسم و  
ذلك الاب من اسبابه ان متعلقاته وان لم يكن الجرح والجرح مصدر رفع عام ويضاف الى الاسم هو الى ما يضاف  
الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا فيقال في بلغي ان زيدا علمه وبلغي كون زيد علمه وبلغي هذا **وقرير**  
اي من اجل ان المسوق في ربيع معنى الجملة وان المفتوحة **وجب الكسر** اي وجب ايتان ان المسوق

هذا هو  
الاسم  
الذي  
يكون  
مفعولا  
للمفرد  
او  
مفعولا  
للمركب

هذا هو  
الاسم  
الذي  
يكون  
مفعولا  
للمفرد  
او  
مفعولا  
للمركب



جنينا في شقاق صيبور حمل على لغة الخبز وان في جواز العطف على حمل اسم بدون معنى الخبز **الذي** اسم ان مبنيا  
 كما في البيت المذكور وكما في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون يعطفت قوله والهاديون على  
 حمل الذين قبل معنى الخبز مبنيا اسم ان وهو الذين **مخلاف المبرح والكسائي** فانما ذقابين اسم ان  
 المرب والمبني في ذلك خارجا العطف على اسمها المبني قبل معنى الخبز لفظا او كما وشروطا في العطف على حمل اسمها المرب  
 معنى الخبز **مثل انك وزيد ذاهبان** يتبين الحمل على حمل اسمها قبل معنى الخبز لكون اسمها وهو الكا  
 مبنيا وهو باطل لان مانع العطف على حمل اسم ان قبل معنى الخبز لا يوفق بين اسمها المرب والمبني وقالا الشارح والظاهر  
 ان التقيد مذهبه الفراه والاطلاق مذهبه الكسائي كما هو مذکور في كتب التوجيه جاز العطف على اسمها عند الفراه قبل معنى  
 الخبز اذا كان اسمها مبنيا وعند الكسائي يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها مبرحا او مبنيا او المبرحان معنى الخبز شرط  
 جواز العطف على حمل اسمها مطلقا سواء كان مبرحا او مبنيا لان مانع المذكور موجود مطلقا واستعمال الفصحاء على هذا ولكن  
 كذلك اي مثل ان الكسوة في جواز العطف على حمل اسمها قبل معنى الخبز لفظا او كما نحو ما خرج زيد ولكن عمر خارج وخالد  
 لان لكن الاستدراك هو لا ينافي مع الابتداء كما لا ينافي التأكيد واما سائر الحروف فلم يجر العطف على حمل اسمها الزوال الا **التي**  
**ولذلك** ولاجل ان الكسوة لا تغير معنى الخبز وان المفتوح يجلبها بمعنى الفرج **دخلت الافرحة المكسوة**  
**دونها** اي دون المفتوح ثم في هذه اللام ان يفعل اول الكلمة لصدانها الكتم كرهوا اجتمع حرفين متوازيين في اللفظ  
 وهما كذلك بمعنى اللام وهو معناه في معنى التأكيد وكلاما من الابتداء فمعرفة اجتمعها ما خرج الافرحة وصدده ان لا ينعاهما  
 والامر غير عامته والعامل اخرى بالتقديم على ما ليس بهما من فادخلوها **على الخبز** اذا فصل بينها وبين ان بالاسم  
 نحو ان زيد قائم **او على الاسم اذا فصل بينهما** اي بين الاسم وبينها اي بين ان يظن هو جوف مقدم  
 نحو قوله تعالى ان من شيعتنا ابراهيم او طما يديها اي بين الاسم والخبرين معقول الخبز للتقدم نحو ان زيد  
 لطعامك اكل ولان زيد في الافرحة **دخول هذه الافرحة في لكن** اي في خبرها وفي اسمها اذا فصل او في متعلق الخبز للفظ  
**ضعيف** فذهب الكوفيون الى دخول الافرحة في لكن ايضا كان متمسكين بقوله ولكن في جملتها الجيد والعيد الذي  
 امره العشق وبانها لا تغير معنى الخبز كان ولذا جاز العطف على اسمها بالرفع ميبني بها اليان بان والاصريون استضعفوا  
 وقالوا ان حق الافرحة ان يقع الحاقها بان ايضا لبطان صدقة الافرحة بالرفع لكنه اغتفر بها القوة مناسبتا بان لا يتخذ  
 معناها وهو كيد الجدة والابتداء يقع في غير عامته الامتناع وحملوا البيت على التشديد وقوله ام الخليس يجوز شذوذا في حق  
 من النساء معظمه لرفته حيث دخل الافرحة في خبره للتبداء بان ان او على ان اصل الكسوة لكن انتهى فقصر كايقل علماء في على  
 الماء ويشي في اي شيء فاللام دخلت في خبر ان المكسوة لا في خبر **وتخفف المكسوة** اي ان المكسوة الافرحة  
 لشغل التفتيد وكثرة الاستعمال **فيلزمها** اي المكسوة جدا للضعيف **الامر** سواء اعلنت او اعلنت اما في الافرحة  
 فلتفرق بين المحققة والتأنيده واما في ان عملا فللملحود واليهما على عدم لفرصتها في الاعمال لوصول العرق بالعدل وقيل  
 ابن مالك ويلزم الافرحة الاعمال **عريف اللبس بالناسية** وذلك في اليق والفقور واختلف في هذه الافرحة  
 فذهب على وانما الى ان هذه الافرحة لا يجر الابتداء والا لوجب التعليق في ان علمت زيد قائم ولما دخلت فيما يدخل  
 لام الابتداء نحو قوله بالامر ان قلت لسبب ذلك وجها في ان ابتداء الخبر في التعليل انما يجب لوجوب

المحول الاول وهذا دخلت على المفعول الثاني والبيت ممول على الشذوذ **ويجوز العاوهاى** الغاء للكسورة جده  
 المتخفيف عن العمل وهو العالب لقواته الشبه اللفظي وهو كونها ثلاثية مفتوحة الآخر كقول تعالى ان كل ما جيع لدينا محزون  
 ويجوز عملها مخوفة تعالى وان كلاً ما يخيفهم بتخفيف ان وعند الكوفيين يجب العاوها والفتحة عليهم **ويجوز دخولها**  
 ٢٢ فى دخول ان المكسورة بعد التثنية **على فاعل من افعال** دواخل المبتدأء وانما يجوز ان كان واو عطف على ما يخرج  
 ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة الابتدائية بالكلية وحينئذ يلزم للاهـ مخون كانت لكثرة وان ظنك من الكافرين  
 وان وجبنا اكثرهم لفاسقين الا اذا كان ذلك الفعل دعاء فحينئذ لا يلزم الا ان الاصل انما الفرق بين ان المتخفة وان  
 التائفة والاعمال لا يدخل ان التائفة فلا يسر **خلاف الكوفيين فى التعمير** اى فى تعميم دخولها على كل فعل  
 ومسكو بقوله بالله ربك ان قلت لمسا وجبت عليك عفوته للمتعد ولقولهم ان ترتيبك لنفسك وان تشبها كتبت  
 وذلك عند البصريين شاذ **وتخفف المفتوحة اى** ان المفتوحة الهترة **فتمحل** المفتوحة بعد التثنية **في ضمير**  
**شاذ مقدر** ابقاء لجملة القوة تشبها بالفعل على ما بينا فى ضمير الشان لقولنا شهد ان لا الا الله وانما حملت فى ضمير  
 شان مقدر ليحصل بينهما وبين الجملة التى يليها ارتباط حيث اللفظ بسبب على الاسم لان لها اسمها ارتباطا واسمها بجزءها  
 ارتباطا فيحصل بينهما وبين الجملة التى هي ضمير اسمها ارتباطا وانما طلبوا الاقرب اللفظ لارتباط بينهما معنى وذلك لان  
 موصول وهو مع جملة ما فى نصب المفعول للمصدر وهو حرف مصدرك فكان ان وحدها بعض حرف ذلك للفرق **قد دخل**  
 ان المفتوحة **على الكسرة** مطلقا مفعول مطلق اى دخولها مطلقا ومفعول مفعول اى زمانا مطلقا اى سواء كانت اى  
 او فعلية **في غير** اى غير ضمير الشان كقولك فلوانك يوم النجاسا التفرقة لولا انما حملت وانت صدق فالشاعر يصيف نفسه كمال  
 اوجود يعنى ذاك على انشد من كل شذوذ يد ووصالك احب الى من كل محبوب ومع ذلك اى مع فطحة الوصال لو سالتنى  
 فراقك لجت الى ذلك طلبا الرضا لك وتحصيل السؤال فى هذا البيت بيان كمال انشاء العاشق للعشوق **ويجوز**  
 اى ان المفتوحة المتخفة **مع الفعل** اظرف اى عند دخولها على الفعل او حال اى يلزم ان حال كونها مقترنة بالفعل  
**اسمين** كقول تعالى علم ان سيكون منك مرمى **او سوف** كقوله واعلم فعلم المراد يتقعد ان سوف ياتي كل ما قد  
**اقول** كقول تعالى ليعلم ان قد ابلغوا اسئلة ربهم **او حرف النفي** كقول تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم  
 وكقول تعالى انما يجسدك ليرى احد كقولك علمت ان ما خرج زيد وعلمت ان ان يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف  
 ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف اسمها واسمها وهو ضمير الشان والفرق بين ما وبين ان المصدرية فى اول الوله  
 لان المصدرية لا يفصل بينهما وبين الفعل حتى من الحروف للذوا كونها مع الفعل يتناول المصدر حتى فلا يفصل بينهما  
 وبين يوتونها بالضمها وانما عينت هذه الحروف للتعويض والفرق لانها متخفة بالافعال فيما ذهب عنها ما به مشتق  
 الافضل عوض عنه ما هو المختصر بالاقبال **فرا** الى الفعل المتصرف **ا** ويلزمها مع  
 الفعل المتصرف اطلاقا الحروف بخلاف الفعل الغير المتصرف مخوفة تعالى ان ليس بالاشنان الراضع وقول تعالى و  
 عسى ان يكون قد اخرج اجلهم حيث لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة الى الفاصل لان المصدرية لا يدخل على غير متصرف  
 وانما قال مع الفعل لانها كانت مع الاسم ولزمها احد هذه الحروف لانها حينئذ لا تشبه بان المصدرية لم تجز الى الحروف

والتعويض ولكن يجوز كالمثل ان يهون المقدور ويختلف نحو قولنا استشهد ان لا اله الا الله وبادان الشرط نحو قلت ان من  
 منك امنير او بكر نحو قلت ان كره علمي ويجوز الفرد عن ذلك نحو قوله في قوله كسبون الهدى قد علم ان هالك كان يخفى  
 ويختلف وكان للتشبيه هو كان زيدن الا صد وقد تكون التشك نحو كالك تشي وتختلف اي كان قلعة  
 بعد التخصيف عن العمل على الالف اي على الاستعمال الالف كقوله صد هشتق اللون كان تديا هشتقان ويجوز فيه بعد  
 التخصيف فقد برغم المثنان قياسا على ان الفتحة المنخفضة كذا قالوا ويجوز ان كان قد راعى اللام اليه وهو كال التشبيه الفضل  
 ولكن الاستاءك اي لطلب ذلك السامع يرفع ما عسى ان يتوهم هذه الكلمة مفردة والالكوفون هو بكسر  
 ص لا وان الكسوة المصلاة بالكاف الزائدة واسمها الا كان فنقل كسر الهمزة الى الكاف وحذف الفتحة يتوسط اللين  
 كلامين متغايرين معنى متغايرين نغما وايضا من حيث المعنى لان معنى الاستاءك ريف توهم تولد عن كلام  
 سابق فاشبهه فكما ان الاستاءك يشبهه كغيره من الاستاءك الفع بالجاب والايجاب بالف والقصور والتعاقب المعنوي  
 فكذلك له انما الفع في قوله تعالى لولا انكم كنتم تعرفون ما كنا لننزلها من السماء فلو انكم كنتم تعرفون ما كنا لننزلها  
 الا لو انكم كنتم تعرفون ما كنا لننزلها من السماء فلو انكم كنتم تعرفون ما كنا لننزلها من السماء فلو انكم كنتم تعرفون ما كنا لننزلها  
 في اللفظ والمعنى فاجرى مجرىها في ترك العمل والاضطرر ويؤثر اجارا عما لها من مضمون لا عرف اشاهد الى الشرح  
 يجوز مجازا ومع لكن منخفضة او مشددة الواو وهذه الواو عاطفة للجملة على الجوز وجعلها اعتراضية اظهرت كذا  
 غير المنخفضة عن العاطفة لان دخول حرف العطف على مثلها ليس مجازا ووليت للفتحة نحو ليت التشبيه يعود والفرق بين القنن  
 والتهجي ان القنن مستعمل او مستبعد وتهيجي ممكن جدا وارجا الفراء ليت زيدا قائما بنفسه حين يتقد برفع  
 من القنن تمثيت او اتمى زيدا قائما وهو ينقدى للمعنى والعل للترجي نحو اصل زيدا قائما ويشد الجربا  
 اي بلعل يجعلها من الجوار كقول لعل اي الفع او ضل قريب ويشكل حينئذ بيان المتعلق لان الجار اذا لم يكن زيدا لا لا بد من  
 متعلقه والمتعلق في لعل ظاهر لان من بيان الحرف للتشبيه بالفعل شرع في بيان الحرف العاطفة قال الحروف العاطفة  
 الواو والقاء ووهو حتى واو واما وام ولا وبل ولكن المنخفضة واما قدام الواو لكونها اصلا في  
 باب العطف ولكونها ملطوق الجمع واقربا بذكر ما يشترها في الجمع فترد من هذا القاء على ما في الشرعي والحدود واخو في لعل  
 فتحها الشاذة ذكر ما لا حظ الامرين وهي او واما وام تراصقب بذكر الف والاضراب والاستثناء والوجه الاول جمع  
 الاول الجمع بين المفرد في كى تامسند بن مؤزى عالم وقارى او مسند اليها مؤزى وقرى فان او مفرد بين مؤزى بن  
 وقرى وسمت يوم الخميس ووجه اخره وخرجت حاتم الشكر انشاء الجوز تمت وزيدا وقرى او حاتم مؤزى بن وكذا ما حكاه  
 نحو طاب زيد ففسلوا على او نحو ذلك او بين الجملة في حصول معنى فيها نحو جازم زيد وذهب عمرو فان قيل جازم حصول معنى  
 بلا عطف ايضا بان قيل جازم زيد وذهب عمرو قيل الجملة الثانية بلا عطف فيجوز كونها بلا كون الا ويزم مقصود او غلطا فالواو يفيد  
 الفع كونه مقصودين وعدم كون الاول غلطا والواو للجمع مطلقا من غير تقييد بترتيب او فلان او تراخ او  
 كما يخرج او ترتيب فيها اي في الواو والفاء للترتيب مع الاصل وترتيبها اي مثل الفاء في الترتيب  
 لكن جملة وحتى مثلها اي مثل ترتيب بهذه لكن وان معونها اقرب من فان معناه ترتيب  
 واسطة بين الفاء وومعطوها اي مطبق في من قبوع اي جزء من العطف عليه نحو قلت

الواو والقاء ووهو حتى واو واما وام ولا وبل ولكن المنخفضة واما قدام الواو لكونها اصلا في باب العطف ولكونها ملطوق الجمع واقربا بذكر ما يشترها في الجمع فترد من هذا القاء على ما في الشرعي والحدود واخو في لعل فتحها الشاذة ذكر ما لا حظ الامرين وهي او واما وام تراصقب بذكر الف والاضراب والاستثناء والوجه الاول جمع الاول الجمع بين المفرد في كى تامسند بن مؤزى عالم وقارى او مسند اليها مؤزى وقرى فان او مفرد بين مؤزى بن وقرى وسمت يوم الخميس ووجه اخره وخرجت حاتم الشكر انشاء الجوز تمت وزيدا وقرى او حاتم مؤزى بن وكذا ما حكاه نحو طاب زيد ففسلوا على او نحو ذلك او بين الجملة في حصول معنى فيها نحو جازم زيد وذهب عمرو فان قيل جازم حصول معنى بلا عطف ايضا بان قيل جازم زيد وذهب عمرو قيل الجملة الثانية بلا عطف فيجوز كونها بلا كون الا ويزم مقصود او غلطا فالواو يفيد الفع كونه مقصودين وعدم كون الاول غلطا والواو للجمع مطلقا من غير تقييد بترتيب او فلان او تراخ او كما يخرج او ترتيب فيها اي في الواو والفاء للترتيب مع الاصل وترتيبها اي مثل الفاء في الترتيب لكن جملة وحتى مثلها اي مثل ترتيب بهذه لكن وان معونها اقرب من فان معناه ترتيب واسطة بين الفاء وومعطوها اي مطبق في من قبوع اي جزء من العطف عليه نحو قلت



السمة حتى راسها فان قيل هذا منقو من نحو نمت البارحة حتى الصباح فلا الصباح ليس جزء من البارحة قيل المراد من الجزء  
 ١ عمر من ان يكون حقيقة واحكاما والصباح وان لم يكن جزء من البارحة لكنه قريب منها والقريب من الشيء في  
 حكمه الجزء هذا ويقال ان كلامه محمول على حذف معطوف اي جزء من منبوعه او قريب من منبوعه فلا يشكك نحو نمت البارحة  
 حتى الصباح وانما اشترط كون معطوفها جزء من منبوعه ليفيد هذا العطف **قوة** في العطف نحو قوله الجيت حتى  
 الامبر **اوضعا** نحو قوله الحاج حتى للشاة وذلك لان عطف الجزء على ما اتعلق بالنسبة حمله يكون من حيث المعنى  
 تأكيد او تخصيص بعض الاجزاء بالتاكيد دون بعض الا يكون الا يتحقق به من غير ان يخرج من الاجزاء بوجوب احتمالها في ثبوت الحكم  
 من قوة اضعف ولما استلزم الجزء وجبا احتمال ثبوت الحكم من قوة اضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار لفعل  
 ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحتها وهو القوة والضعف في نفي تلك النسبة وهذا ما هو منظور في وضعه اذ حتى وضعت  
 للتدرج اي لعطف بجزء من المنبوع لا فائدة هذا الغرض وهذا وان كان يتألف في الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها واذا  
 افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة افاد ما هو في حكمه الجزء حكما نحو نمت البارحة حتى الصباح وقول ليفيد قوة اضعف ليقول  
 بمفهوم الكلام كانه يعلف بجزء من المنبوع ليفيد قوة اضعفا **واو** اما **واو** مشتركة في انما **احد** **الامر**  
 او الامور **مما** اي غير معين وهي في غير الواجب نحو لا تلح منهم انما او كقولنا على اصلها اي احدا **الامر** من ميمها والعوم  
 مستفاد من وقوع الاحد للمبهم في سياق النفي ثم اعلم ان او لما سوره في المعنى الا ان او يفارق اما في انك في ما يقتضي  
 اول الكلام على الشك وفي او نبتاء على القطع ثم يظهر الشك وفي ان او يحى محي الى والا ويجبي ايضا للاضرب بمقوله  
 تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون بخلاف ما فان قيل بل للاضرب وذلك لان الغلط ولا يصح ذلك في  
 اجزاء الله تعالى فالمعنى الاضرب في كلامه تعالى فين معنى الاضرب في كلام الله تعالى ان الاول كان اجزاء الله عند التنا  
 فاضرب عما يخلط فيه الناس من عدوهم وقال او يزيدون اي ارسلناه الى جماعة عدوهم عند الناس مائة الف وليس كذلك  
 بل يزيدون **قام المنصلا** اختر من الام المنقطنة **لازقة** **المنفقا** **الاستنها** دون من لان المنقطنة **تقر**  
 في الاستفهام والمراد من هرق الاستفهام اعرض ان يكون لفظا او تقدير الكفولة لغير ما ادري وان كنت داريا يصح  
 رعين **المر** **يقان** **يليا** اي يلى او للتضمة **بها** ويقصد بها **احد** **المستويين** وفي بعض النسخ **احد** **الامر**  
**والجز** اي يلى للمستويين **والامر** **الفرق** اي هرق الاستفهام اي وان كان يلى الامر للتضمة اسم مفرد او  
 ضليقة يلى الفرق ذلك نحو اجل في الدار امر لمرأة واضرب زيد الامر **مما** او **واما** او **المنقطنة** **قانه** **يلين** **ان** **يليا**  
**احد** **المستويين** **والامر** **الفرق** **بعد** **ثبوت** **احدهما** اي بعد ثبوت العلم بحصول احد الامر من ميمها عند الشك لا على  
**المتعين** **لطلب** **التعيين** **الجار** متعلق بقوله **يليا** **ومن** اي ولا حين ان المنصلا **يليا** **احد** **المستويين** **والامر**  
**المنقط** **لي** هذا التركيب وهو **الامر** **الزيد** **امر** **واما** **احد** **المستويين** **المنقط** لان المستويين زيد وعرو ولم  
 بل المنقط **احدها** بل ولي رليت وهو ليس **احد** **المستويين** **قانه** **يسويه** هو جبار حسن وازيدا امر ريت عروا حسن **لعل**  
 اعتبر المعنى اذ المعنى رليت زيدا امر ريت عروا **ومن** **ثم** اي ولا حين انما **الطلب** **التعيين** **بعد** **العلم** **بثبوت** **احد** **المستويين** **عند**  
**المتكلم** **كان** **جوابها** اي جواب المنقط **بالتعيين** **دون** **نفي** **والا** **يقال** في جواب اول في الدار امر  
 امر **ر** **احدها** **ويقال** **امر** **بالتعيين** **احد** **المستويين** **ولا** **يقال** **فرازة** **والمنقط** **كس** **والفرق**

اي للاضرب عن الاول مع الشك في الثاني مثل انما اي هذه القطيع

لا بل امشاة اي بل اهي

مشاة كان ظهره كذا يغضن بعيد فقلت على ذلك انما لا بل اي ان التعطيف التي تراها لا بل هذه جملة خبرية لان المنكول ما لا

تلك المنطوق اعتقد كونها بلا شك فخرجتها فاجزا فاذا اقرب منها علم انها ليست با بل فاعرف عن هذا الاجزاء ثم شك

انما مشاة امشاة اخرى فان قيل هذا من باب عطف الانشاء على المحققين هي استنفها مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على

الاجزاء والعطف بالنسبة لانه لا يضرب عن الاول وشك في الثاني كان كانه قال لا بل اي قوله انما لا بل ليست كذلك فقال

انما مشاة اي غير مشاة امشاة فيقول هذا الوجه الى المتضمن حيث المعنى **واما قبل المعطوف عليه لا**

**مع** او ان قوله واما مبتداء وقوله لا لانه خبر وقوله قبل المعطوف عليه لانه اي كذا لا لانه قبل المعطوف

مع اما العاطفة جائرة **مع او نحوها** اما زيد واما عمرو وجاز اما زيد او عمرو وذلك لان وضع اما العاطفة

ليساء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بنصه ير اما قبل المعطوف عليها ويجوز ان يجعل ذلك

على عرض الشك وذهب الى على الفارسي ان انما ليست بعاطفة لتقدم او او عليها وتقدم على المعطوف

واجب بان اما المقدمة ليست بعاطفة بل هي للشك المحض من غير معنى عطف والواو الداخلة عليها ليست للعطف

كيف وهي للجمع وللصواب واما احد الشيين زيدت كذا العطف على غير عطف ايضا كما في قوله كذا العطف كذا الا انما

لتقاربتا غير العاطفة في التركيب بخلاف فان الواو معها جائرة لعدم مقادتها من غير العاطفة في التركيب

**لا بل ولكن لاحدهما** اي لاحد الابرين **معينا** لكن لا تفي الحكم عن غيره بعد ايجابه للبتوع ولا

يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بمبادئ قليل وتل للاضرب ومعنى الاضرب جعل الاول موجبا او غير موج

كالسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيجوز ان يكون محييا او غلطا كانه غير مذكور اصلا وما يدل هاتي الموجب

موجب وغير الموجب اختلاف قال الجمهور موجب معني لكن وقلا اليرج ففقه فما جاء زيد بن عمرو مصناه عندهم

بل جاءني عمرو وعنده بن متجاني عمرو ولكن الاستدراك مع مفاعلة ما قبلها لا بعد ها فنيا وانباتا من حيث المعنى

كما في لكن المشددة **ولكن لا مرة للنف** اي لسبق التبع استعمالا نحو ما جاء زيد لكن عمرو ففقه مجيء زيد

باق مجاله لم يكن الحكم به غلط منك واما وجبت بلكن دفعا هو المنها ان عمرو المحي ايضا للسلافة بينهما في

سبب من الاستبنا فيكون نقيضه لا حيث لهمت سبق الايجبا موجبا زيد لا عمرو ثم لا فرغ من حروف العاطفة شرعا في

بيان حروف التنبيه فقال **حروف التنبيه الا واما وها** وسميت بالتنبيه لما طرقتها في

واما التوكيد فمنه من اجمله يتقدم بها الكلام كيقاظ السامع وتنبيه اليك كجملة ذهنته وتخللان على الجملة

او طليته امر او غضبا او استنفها ما او غيبا او غير ذلك دون المفرد بخلافها فانما تدخل للفرد وتكلم في اسم الانشاء

ويفضل بينهما وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحوها والله ذواها العمري ذواها بالضميل فروع المنفصل نحو قوله تعالى

ها انتم ها اولاه واما بغيرها قليلا كقول الشاعر موقفتنا لال نصفين بيتنا فقلت لهم هذا ذوا ليا والاصفي

ذوا ليا المشياع واصلا الى والضمير في قوله لها للمراة اي هذا النصف لتلك المرءة وذلك النصف في المراد بالان

المنفصل بين حرف التنبيه وهوها وبين اسم الاشارة وهو ذواها وهو حرف العطف وهو الو او لفظ هذا وها وذوا هو

والحرف الاخر من بيان حرف التنبيه شرعا في بيان الندا فقال **حروف الندا** خمسة يا وايا وها وها وها

لكن

هذا هو التنبيه الذي هو في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا

يا ايها الاعمى حروف النداء اي يستعمل في القريب والبعيد وقالوا لا يحتمل في القريب والبعيد وما ذكره المصنف  
اولا لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء **وايا وهيا للبعيد واي في الغنة والهناء للقرية**  
ووالندبة وقليبين عمل للنداء فقولوا حروف النداء مبنية ويا وها عطف على يا و والهناء عطف على ايا وهيا  
وقولوا ايها خبر مبتدأ محذوف اي هي اعمها والمختم مغرزة وكذا قول للبعيد اي هما للبعيد والمختم مغرزة وكذا قول  
لقريب ثم فاعل من بيان حروف النداء مشروفي بيان حروف ان يجاء يقال **حروف اليجاء نحو وبله واي بكسر**  
**الهمزة واجل وجير بكسر الهمزة وقد في وان بكسر الهمزة وتشديد النون** ويقال ان يقول لو اريد بالاجتيا  
الاجاب النفع السابق لم يتناول نعم ونحوها اذ هي ليست باجباب النفع السابق بل هي مقترنة لما سبق اجابا او نفيانا ولو ان  
اثبات ما قبلها اي تقرير ما قبلها وتحقيقه كما هو نفيانا واثباتا لم يتناول بل اذ هي محققة باجباب النفع فلو قال حروف التصديق  
والاجباب كان اولها واشمل ويمكن ان يروا به الاولي تغلضا **في جوفرة** اي محققة لما سبقها اجابا او نفيانا  
خبر او استنفها في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد في جواب التفسير بل بمعنى لم يقم زيد وانما قيل لتعديني ما سبقها  
لان التصديق انما يكون للخبر ونحوهم القسمين الخجرا الاستفهام ثم اعلم ان في غير اربع لغات تعرف تحتين وتعرف النون وكسر  
العين ونحو كسرتين وتعرف النون وقلب العين حاصلة **وبل مختصة باجباب النفع السابق** اي يجعل النفع  
السابق اجابا خبرا كان ذلك النفع واستنفها ما لا يقع بعد الاجباب ولا يبدأ النفع للتصديق النفع بل يجعل اجابا خبرا كان ذلك  
النفع واستنفها ما فتعني بل في جواب الست بركم انت ربنا ولو قيل في موضع بل هذا غير كان كراهية حينئذ يكون معنى الست  
ربنا وهذا قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه وقيل يجوز استعمال نفع هذا لجعلها تصديقا للاشياء المستفاد من انكار النفع  
لان الفوق لا تكاد دخلت على النفع فافادت الاثبات **ويؤيد هذا القول ما ورد في حديث المختص من قول**  
**بعل قول عبد الصلوة والسلام لو كان علمك دين فقصينه لما كان يقبل منك** فانه اجاب للفتوى لا تصديق للنفع وقد اشتمر  
العرف كذا في الشرح وقد شذ استعملها للتصديق الاجباب نحو قوله وقد تجرد بالوصل بيني وبينها بل ان من رأى القبول  
ليبعد بالنون الحقيقية **واي اثبات اي حرف اثبات او مثبت بعد الاستفهام ويلزمها القسم**  
اي لا يستعمل الا مع القسم فيقال اي والداء وربي ولا يصرح بفعل القسم بعد ما قد يقال اي استفتت بربي وربي هالاه  
ذا اذا تجرد عن هاء التثنية وجوه احدها حذف اليباء للسالكين والثاني فقه اليباء لزم اجتماع السالكين وخفة الفتحة  
والثالث بين السالكين مبالغة في المحافظة على حرف الياجاد يصبون آخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع السالكين  
على غير هذا لكونها في كلمتين اجراء لها مجرى كلمة واحدة فاشبه ما فيه اجزاء السالكين على حدها وهذا ايضا من خصائصه فذكر  
بعضهم ان هاء الكلمة تجيء للتصديق الخجرا ايضا وذكر ابن مالك ان في معنى نفع هذا مخالفا لما ذكره الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى  
**واجل وجير وان تصديق للخبر** سواء كان الخبر موجبا او منفيانا فلا يقع بعد الاستفهام وما في معنى الطلب  
نحو قولك في جواب من قال قام زيد اجل وجير وان ذكر بعضهم ان ان جاء للتصديق الدعاء ايضا كما جاء في قول عبد الله بن زيد  
وركبا فتنه ان امر يا جاء ههنا شيا فلم يحطه فقال ذلك الامري لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير  
وركبا اي لعن الله تلك الناقة وركبا وهذا خلاف ما ذكره المصنف من كون ان تصديقا للخبر اللهم الا ان يروا بالخبر للملك  
دون الذي يخبر به فلا مخالفة بين هذا وبين ما ذكره المصنف وان في قولنا العواجل في الصبح يمنني والومر وقيل شديقا

يا ايها الاعمى

يا ايها الاعمى

بعض

وذكرت فقلت انه يجب ان يكون التصديق والهاء ماء السكت ويجعل ان يكون من الحروف المشبهة بالفعل والهاء ضمير مجاز  
ان محذوف اي انه كذلك فلو افرغ من بيان حروف الازيادة فقال حروف الازيادة هي الحروف التي  
من شأنها ان يعم زائدتها لانها لاتقع الازيادة وسميت حروف الازيادة ايضا فائدتها في الكلام التأكيد وتحسين النظم  
وكما هو ما سميت زائدة مع انما تنقيد التأكيد وتحسين النظم لكونها زائدة على اصل المعنى وهي ان وان بكسر الخاء في  
الاولى وفتحها في الثانية وما واولون والباء واللام فان مع ما لاذافية الفاء للتفسير في هذا الكلام  
تفسير مواضع يادتها اي فان تزداد زيادة حاصله مع ما النافية فان الزائدة كائنته مع ما النافية كثير التأكيد للفظ كقول  
المحسن في صلح نبينا عليه الصلوة والسلام ما ان مدحت محمد ايقالتي ولكن مدحت مقالتي فمحمد فقولا النافية صفة ما و  
مجرد على انما مضاف اليها لزيادة اللفظ ويجوز في نحو ما ولا النافية عند اعادة اللفظ ان يحكم كما هو وهو الكثير الشائفة فيقال  
ما النافية ولا النافية وان يعرب ويحذف بضعف بزيادة الف مجموعته لساكنين ليكون على اقل الابنية فيقال ما  
النافية ولا النافية وقلت مع المصدرية اي قلت ان اي يادتها بحذف المضاف من الضمير وانما يادتها الى  
زيادة اي قلت يادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ان جلس العاصي اي مدة جلوس العاصي ولما عطف على المصدرية  
كثيرة يادتها نحو انظر بنية عطف على قوله مع ما كثيرا اي تزداد ان الفتحة الزائدة كائنته مع ما كقولنا فلما ان جاء للغير  
وبينوا والقسم عطف على قوله مع اي تزداد ان الفتحة بين لو والقسم نحو وانما ان لو قام زيد امت وقلت اي  
زيدت او قل مجي زيادة ان الفتحة الزائدة مع الكاف كالقضية كقولنا كان طيبة بحر طيبة اي كطيبة وليست ان في  
قوله وعسى ان يكون وان لو استقاموا ان فر زائدة كما هو بعضهم بل الاول ان الخفة من المثقلة والثانية مفسدة وما مع  
اي يزداد ما يادتها حاصله مع اذ او زيادة كائنته مع اذ انما اذ ما تخرج اخرج ومثي نحو متى ما تذهب اذهب مقابلة  
اذ هي نحو قوله تعالى وايا ما تادعوله الاسماء المحسني واين نحو اينما تجلس اجلس وان نحو زين من البشر وقوله النبي  
فيك جميع ما ذكر ان ما ذكر كل حين على شرط وغير شرط وزيادة ما مفضضة بحال الشرطية وانصبا على الحال اي ذوات شرط او اذ  
شرط او على الظرف اي وقت افادة الشرط او في الشرط ومع بعض حروف الجر اسماء كقوله تعالى فاجر اسماء كقوله تعالى فاجر  
وما خطبتهم اغرقوا وقلت زيادة ما مع المضاف نحو لا سيما زيد اي لا سيما زيد ونحو قولك غضبت من غير ما جرد نحو  
فولت كما انتم تنطقون وقيل ان ما بعد حرف الجر من المضاف نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها ولا مع الواو  
اي يزداد لا مع الواو العاطفة او زيادة كائنته مع الواو العاطفة بعد اللفظ او معي نحو ما جاء في زيد ولا عزم ونحو قوله  
عزم المغضوب عليهم ولا الضالين فان غير معي ما النافية وكذا بعد المعنى نحو لا تقربن زيدا ولا عمروا وبعد ان المصدرية  
عطف على قوله مع الواو اي تزداد لا بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذا امرتك وليس بعطف على قوله بعد اللفظ  
لفساد للمعنى كما يشهد بغير المعنى تزداد لا مع الواو العاطفة بعد ان المصدرية ولا معي له وقلت زيادة لا او قل مجي  
لا الزيادة قبل القسم كقوله تعالى لا اقسام بيوم القيمة ولا اقسام بهذا البلد والستر في زيادتها قبل القسم التنبيه على  
ظهور القصة بحيث يستعمل عن القسم فيسبغ ذلك في موقن في القسم وشذ مع المضاف اي شذت زيد  
لا وشذ مجي لا الزيادة كائنته مع المضاف كقولنا فلان في بيوتنا كسر ي وما  
ومن والباء واللام الزائدة تقدم ذكرها اي ذكر زيادتها في بلج جمعها نحو فلان في بيوتنا كسر ي وما

بيان حروفه باداة شرع في بيان حرف التفسير فقال **حرف التفسير** سقطت فود التثنية بالاضافة **اي وان**

**فان** اللغاة للتفسير فان المفسر **مختصتها بما في معنى القول** كالامر والنه والكتابة ونحوها نحو ان

ان يا ابراهيم وكنت اليه ان فرمتم ان اذهب وجينا الى ام موسى ان ارضيعه ولا يقع بعاصم في القول ولا بعد ما ليس في

واما نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما لم تنطق به ان اعبدوا الله ففسر الامر بالقول، ويشترط ان يكون ما بعد ها غير متعلق بما

قبلها بخبرية ان عمل فقوله تعالى واخر دعوانهم ان الحمد لله العالين ليست ان في خبره لكونه بعد خبر لا يابها في الخبر قبلها اما

حذف منه فعول عام هي تفسيره او هو منزه منزه الا ان المحتاج الى التفسير في معنى قوله ونادينا ان يا ابراهيم هي خاصنا

بشيء او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير للمفعول العام المحذوف وهو بشيى او بلفظ او يقال معنى نادينا

قولنا او يقال معنى نادينا قولنا البناء فاحتاج الى بيان المادى ففسر مستانفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر

مفعوله العام فيسقط نحو كنت اليه ما ينقد **اقول** ونحو ما ترمي بلفظ بان آمن بالله ونحو قوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى

ان اقل تفسير لكل ميم مفرغ نحو جاء زيدى ابو عبدالله او جمل لقوله وترصيني بالطر والتمتدني وتقليبو لكن اياك اقله فقول

وترصيني بالطرف كلام ميم محتاج الى تفسير يراى انت هذا من حق تشري بطوك اي انك تذب ولكن مشدود وامها حشر

محذوف اي لكه ولو لا فيما ضمير الشأن **وليت** الجملة الفعلية ثم لا فرغ من بيان حرف التفسير شرع في بيان حرف المصداق

فقال **حرف المصداق** الاضافة باد في ملائمة اي حروف تجعل الجملة مصدرا **ما وان وان** وقد جاء

ولو مصدرين في بعض الاستعمالات **فالاولان** اي ما وان **الفعلية** اي للجملة الفعلية اي لاجل الجملة

الفعلية **مصدر وان للاسمية** خاصتها اي بخلا الجملة الاسمية مصدر وقد عرفت كيفينا جعلها مصدرا وقولها

في جزئي الجملة الاسمية لما مر الا اذا حقت او كفت بما تحيثن يجوز فيها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند مسيو الكلا

وجوز غير بعد المصداق الجملة الاسمية ايضا لقوله واملتة ام الوليدة بعد ما افان راسك كالشغام المحلس وان

فصلتها فعل منصرف لا غير ما عينا المضارع واجار سيجو يكونه امر او مفعيا والفرق في قوله اعلقة للاستفهام وهو مصداق

محذوف العاصل والشاء مخاطب به نفسه اي اتان اعلقة اي اتجربا ام الوليدة بعد ما افان راسك اي اشعار راسك

كالشغام المحلس للشغام بالفتحة في الجبل ايضا اذا يبرهنته الشيب به والمحلس المختلط ربه بيا فيه يقال اخلس البيا

اذا اختلط ربه ويانسه ونحلس الشعر اذا خالط سواده بالبياض اي اكتب ام الوليدة صبا بعد الشيب ثم لا فرغ من

بيان حروف المصدر شرع في بيان حروف التخصيص فقال **حروف التخصيص** اي حروف تدل على التخصيص على القول

الاولي نحو هلا شوب قبل الموت واذا دخلت على لاصى افادت التذير والتوبيخ على ما فات نحو صلا قرأت القرآن وهي

**هلا والاولى ولو ما لها صدر الكلام** لا يما تدل على احد انواع الكلام وهو التخصيص فتصده لتدل

من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع ويلزمها اي حروف التخصيص **الفعل لفظا** نحو هلا شوب زيد او يقال

نحو هلا زيد انصبر لان التخصيص والكث مما يتعلق بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعد ها في الضرورة نحو قوله تعالى

او سلطت بشقاءة الوجل انفس لي **شفيها** ثم لا فرغ من بيان حروف التخصيص شرع في بيان حروف التوقع فقال

**حروف التوقع** قد في الماضي للتقريب من الحال اي يكون ما بعد ها متوقعا كقولك ان يتوقع ركوبك

ونظرة قد ركب الامير وقد يحذف الفاعل بعدها نحو انما اتزل برحالتنا وكان قد اي ودان قد انما

وتنظره قد ركب الامير وقد يحذف الفاعل بعدها نحو انما اتزل برحالتنا وكان قد اي ودان قد انما

حرف التفسير

حرف المصداق

حروف التخصيص

حروف التوقع

فقطه ان فعل ما من علو زيد علم معناه قيب ارتحالنا فكانا قد ان تعلمنا الصحة عنهما على الارجح وفي المضارع  
**للتقليل** اي لتقليل الفعل نحو ان الكذب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير في موضع الملاح كقول تعالى قل يا ايها الذين  
 الذين وقرن الشاء قد انزل القرآن مصفرا واسماء والقران بكسر القاف الكفو في الشجاعة وا صفر الواصل كناية عن اوتو  
 ثم لما فرغ من بيان حرف التوقع شره في بيان حرف الاستفهام فقال **حرف الاستفهام** مستطت نون التثنية  
 بالاضافة **الهنقة** وهما اي للهنقة **وهي صدر الكلام** اي لا يقدمها ما في غيرها لانها لا يكون على  
 احد انواع الكلام وهو الاستفهام فصدر ان الالام من اول الالام من ذلك النوع ويبدأ على الجملة الاسمية  
 والفعلية **تقول** في الاسمية **ازيد قائم** وفي الفعلية **اقام زيد** وكذلك **هل** هل زيد قائم وهذا  
 زيد **والهنقة اعترضها اي** اكثر نضرا في الاستعمال من هل من حيث ان الهنقة تدخل الاسم عند وجود  
 الفعل في الكلام بخلاف هل فانما لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام لكونها في الامل بمعنى قد للهنة فانفس  
 تعالى هل اتى على الانسان اي قلنا في فاذا وجد الفعل تذكرت العهد السابق وهو كونها بمعنى قد للهنة بالفعل وحتت  
 ولم يقن بغيره بخلاف ما اذا لم تجد الفعل فانما تقصر وتذهب عنى غافل عنه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيد خرج كما لا يجوز  
 تخرج وقد زيد ان يرب ويخرج ان يرب وازيد ان يرب بخلاف هل زيد قائم فانه جاء لعلم الفعل في التركيب ومن حيث انها  
 يستعمل للاكادون هل ومن حيث انها تستعمل مع اموطح او هل لاستعمال الاشاد او حيث انها تدخل على حروف العطف  
 وقد خلاها في بخلاف هل لان الهنقة اصل في الاستفهام واخبر من هل في بكثرة الاستعمال اليق وانشاء الله بن الحاجب  
 رحمه الله تعالى في اه ثلثه ما ذكرنا بقوله **تقول ازيد ضربت** ولا تقول هل زيد ضربت حيث كايديا الاسم مع وجود  
 الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قائم فانه جاء لعدم الفعل في التركيب **واقض زيد اود** **اخبرك** بمعنى الكارثة  
 حال الاقرب والقرير **او** **ازيد عندك امر** ولا تقول هل زيد عندك امر وكان لا يقابل  
 الا الهنقة **وقول تعالى انما وقع بغير الفرج على العائفة** **او** **هل تم** **وقول** **انما وقع معطوف على مقدره** اي اذا جاء وقت  
 العذاب وقع ثم اذا ما وقع انتم تحييتكم لا يفتح الايمان **وقول تعالى انهم كان** **عليه** **من** **بئس** **كن** **يريد** **الحيوة** **الدينا**  
 وفي مبتداه محذوف الجرب لانه ما سبق والجملة معطوف على مقدره اي امن كان مومنا كن هو كما فرخن كان عليه بينة من ربه  
 كن كان يريد الحيوة الدينا **وقول تعالى لو من كل ميتا فحييناه** مبتداه خبره قوله كن مثل في الظلمات والجملة معطوفة  
 على مقدره اي امن كن لو من ومن كان ميتا فاحييناه كن مثل الظلمات لا تقوله من كان وهل ومن كان فقوله **لو**  
 ظرف لقوله تقول فيكون قيد الكل اي تقول باستعمل الهنقة في جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة المذكورة على حذف  
 المعطوف عليه ذهابا الى منتهى الكشاف فانه اذا دخل الهنقة في العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقد في قوله تعالى  
 او كما عاهدوا عهد لبذة فزيق منهم كفر واوكلاء احد وامهدا لبذة فزيق منهم وذكر الشاء انما ليست بعاطفة على  
 محذوف والذبحان وقومها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه اي لم يحى الاميينا على كلامه معطوفه في قوله تعالى كما عاهدوا  
 الآية عطفا على انزلنا ثم لما فرغ من بيان حرف الاستفهام شره في بيان حرف الشرط فقال **حرف الشرط** **ان**  
**ولو** **واما** **ها اي** حرف الشرط **صدر الكلام** لاننا نذكر على احد انواع الكلام قصد لتبدل من اول الامر  
 كون الكلام من ذلك النوع **فان لا استتبال وان** **دخل على الماضي** **نحو** **خرجت** **وقول** **ان** **في** **قوله** **وان** **دخل**

منه في قوله تعالى  
 انما استعمل مع  
 اموطح او هل

منه في قوله تعالى  
 انما استعمل مع  
 اموطح او هل

متصلة ولو عكسه اي لوللماضي ولا دخلت والمستقبل لو يطيعكم في كثر من الامر لغنم اي لوقعت في الجمل  
والملك ويلها اي ان طول الفعل لفظا نحو ان يكهن ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو قوله تعالى وان  
احد من المشركين استجارك فقولهم لو ذات سوار لطفة والفقير والفقير او سوار او محطوف اي لو لطفى ذات سوار لم يكن  
ان عار لطفتها ومن ثم اولا كجمل انما يلزم من الفعل قيل لو انك بالقمة البحار والبحر ورجال الز فاعل  
فعل محذوف وهو ثبت باعتبار الزوم الفعل بطل لو كان قيل قول ومن ثم يعاقب بقوله قيل وقوله فاعل ايضا متعلق به ويلزم  
المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه فاعل حليل من ترتيب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك وانطلقت بال  
اي بصيغة الفعل عطف على قوله لو انك اي ومن ثم قيل كذا وقيل في خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق  
ليكون لفظ الفعل في الخبر كالعوض اي مثل العوض عن الفعل المقدر المحذوف وهو ثبت الا  
لصورة الله ثم اعلم ان ايراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان من جنس واحد  
واما قوله الكرم بها خذ لو انما قصد موعودها ولو ان النعم مقبول بصيغة الاسم فمحمول على تقديرون الفهم امر مقبول فالخبر  
جامد ومقبول صفة لا خبر ان او واره على قول البعض وفيه نظر لانه يكون حينئذ من منع التاليف مخالفة الجمهور ومنع التاليف  
يخل بالفضامة واجب بان الكلام الواو من العرب للوثوق جريتهم قبل وضع قاعدة التعليل ان يكون ضعيفا ولا فتنعا وان  
خالفا الجمهور او كل بن شاذ واذ كان الخبر جامدا جازا وقوع الاسم في الخبر لتعذر اي لتعذر  
نحو لو انك رجل قال الله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلهم واذ انقلهم القسم اول الكلام على  
الشرط متعلق تقدم وقوله اول طرف تقدم فلا يشرط ترك في في الظرف ان يكون زمانا او موقفا واول ليس كذلك فكيف  
يظهر في قيل هو ظرف <sup>ت</sup> من الدخول اي واذا تقدم القسم على الشرط داخل اول الكلام لزم الماضي الضمير <sup>عائد</sup>  
الى الشرط او الى القسم اي لزم ذلك الشرط الماضي او لزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعد ما ضميا لفظا او  
معنى بل يدخل له على المضارع واللام الماضي لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله في الجواب لكونه جوابا للقسم لفظا  
فالزوم الماضي في الشرط لتلاجه فيه ايضا فيتوافق في عمله على الحرف وكان الجواب للقسم لفظا والشرط  
معنى ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال نحو والله ان اتيتني او ان لزمنا تاتي الاكثرتك  
فقوله ان اتيتني مثال للماضي وقوله ان لم تاتي مثال للماضي المعنوي واز توسط اي توسط القسم يتقدم  
الشرط او غيره اي غير الشرط جاز ان يعجز ان يبلغ والضمير في قوله يعتبر ويبلغ يجوز ان يكون  
عائدا الى الشرط اي جاز اعتبار الشرط والغاوة وان يكون عائدا الى القسم او جاز اعتبار القسم والغاوة اي جاز ان يجعل  
الجواب جوابا للقسم ولزم حرف الشرط الماضي ويصير الشرط ملغيا واز ان يجعل الجواب جوابا للشرط بالخبر ويصير القسم ملغيا  
انا والله ان تاتي آتيتك بالخبر باعتبار الشرط وان اتيتني والله لا تيتك باعتبار القسم وان  
الشرط وتقدير القسم كاللفظ اي كتلفظ القسم اي القسم المقدر مثل القسم الملفوظ في اعتباره  
والقائه كما مر مثل قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلو لا تقدير القسم قيل  
الشرط لوجب الخبر في الجواب واللام في قوله لئن اخرجوا اللام الواو للقسم وهي لام يدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا  
او تقدير التوذن انما الجواب له الشرط وقوله تعالى ان اطعوهم ان اطعوهم ان اطعوهم ان اطعوهم ان اطعوهم ان اطعوهم ان اطعوهم









# جدول مزيد غلط خايه التفتيح

صغير	سطر	غلط	صحيح	صغير	سطر	غلط	صحيح	صغير	سطر	غلط	صحيح
٢	٣١	يتايبه في	بتايبه ليستمد في	١٩	١٣٨	وهو الاسم	هو الاسم	٣	٣١	اعتبارله	اعتبارله
٢	٤	معاودة	معاودة	٢٧	٢٧	في الاسم	بالا	٢	٧١	للاصلية	للاصلية
٢	٦	فرد معين	فرد غير معين	٢٤	٥	مخصوصية	مخصوصية	٤	٤	التعريف	التعريف
٤	٤	ان اللام	ان يكون اللام	١٤	١٤	انواع	انواع	٢٩	٢٩	حركة	حركة
٥	١٦	التصغير	تصغير	٢١	٢	المفعول	اسم المفعول	٢٤	٢٤	حصار	حصار
٥	١٦	التصغير	التصغير	٥	٥	اضافة الى الطرف	امثلة الى الطرف	٥٢	٢٩	خالق	اي خالف
٤	٥	وعطف عليه	والعطف عليه	٢٩	٢٩	معارض فني	معارض من العاطف	٥٦	١٠	عليها	اليها
٢٦	٢٦	غير مرادة	مرادة	٢٢	٢٨	وهو	هو	٢٦	٢٦	ليحذف	لليحذف
٢٩	٢٩	اللفظ	لفظ	٢٣	٢٣	الانف	الالف	٩١	٢٩	لمحقة	لمحقة
٢٩	٢٩	المهلات	المهلات	٢٦	٢٦	اوعدما	وعدما	٩٢	١	الطويح	الطويح
٨	١٣	اهس به	احس به	٢٤	٢٤	اوعدما	وعدما	٢٦	١٢	لزيدان	الزيدان
٢٧	٢٧	بالتحصير الوضع	بالتحصير الوضع	٢٧	٤	ولانه	لاننه	٢٦	٢	زيد وقوله	زيد وقوله
٢٧	٢٧	والعزيم والذبة كالمثل	والعزيم والذبة كالمثل	١٢	١٢	الاختلاف	اختلاف	٢٣	٢٣	الى المدينة	الى البصيرة
٢٣	٢٣	قبل	في	٢٥	٨	اي الكلام	ايهما في الكلام	٢٣	١	قطر	قطر
١١	٢٣	يحتاج	يحتاج	١٥	١٥	جودا	لوجوده	٢٣	٢٣	لوعمل ذلك	لواذلك
١٢	١٢	مطلق والوجه	مطلق والوجه	٢٣	٢٣	لا الياء	لان الياء	٢٤	٢٤	في الجملة	في العدة
٢٣	٢٣	مصدر	مصدر	٢٤	٥	الياء	الياء	٢٥	١	اضربت	اضرب
١٣	٢١	للدلالة	الدلالة	١٩	١٩	فيها	فيها	٢٤	٢٤	وقف	وقف
٢٧	٢٧	والاقتران بقسم	والاقتران بقسم	٢٨	٢٨	مهلا	مهلا	٢٩	٢٩	وقف	وقف
١٧	٨	وهو دل	وهو ما دل	٢٦	٢٦	فاعطاع	فاعطاء	٢٦	٨	الحال انما هما	الحال انما هما
١٤	١٤	ما قبل	ما قبل	٢٦	٢٦	في هذا	في هذا	٢٨	١٧	لا يترجم	لم لا يترجم
٢	٢	علما	علم	٢٩	١٠	وفول	وفول	٢٩	١٤	باعتبار	لا باعتبار
٢٢	٢٢	ان	مع ان	٢٥	٢٥	وكذلك	وكذلك	٢٩	٢٢	اللفظية	اللفظية
١٩	٢	يقيد	يقيد	٢٢	٢٢	التون	التون	٤١	٥	الشمول	الشمول
١٠	١٠	غير مطرد	غير مطرد	٢٣	٢٣	يقيد	يعتد	٤٢	٢٥	والالتباس	والالتباس
١٤	٥	فلا يقيد البطل	يقيد فلا يبطل	١١	١١	يصحت	يصح	٤٣	٩	احكامها	احكامها
٦	٦	المصنف المسند	المصنف المسند	٣٣	١٣	غلاما لا اتفاق هذا	غلاما لا اتفاق هذا	٣٣	١٧	الدوام	والدوام
٩	٩	السائل بل حكم	السائل بل حكم	٣٧	٢٢	الى الفاعلية	الى الفاعل	٢٩	٢٩	استطراد	استطراد
٢٨	٢٨	التقدير	التقدير	٢٩	٢٩	في التشبيه	في التشبيه	٤٧	١٢	التنوع	التنوع
١٨	٦	البلد	الدلالة	٣٤	٢	جبه	جبه	٤٥	٣	سمعوا	سمعوا
٢٧	٢٧	لان الضمير	لان الضمير	١٨	١٨	خلف	خلف	٢٩	١٦	فالاكثر	فالاكثر
٤	٤	شيء	شيء	٣٨	١٢	نصير	تغير	٢٩	١٨	لان الاصل	لان الاصل
٩	٩	شيء	شيء	٣٩	١٠	صمت فانه	صمت فانه	٤٨	٢١	صورة اذا	صورة اذا
١٢	١٢	يجعل	يجعل	٢٦	٢٦	لغرض	لغرض	٤٩	٢	تقديمه	تقديمه

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح
٨٧	٢١	تقدر	تقدر	١٥٧	٩	الاستقبال	الاستقبال
٢٨	٢٨	كذلك	كذلك	١٥٩	١٦	مسنون	سنون
٨٦	١	مثل	مثلا	١٤	١٤	ذات الجري	ذات جرييات
١٢	١٢	في العمان	بنف الاظر في العمان	١٦١	٢٤	صدية لك	زيد صديقك
٩٢	١١	فيها	عليها	١٦٢	٢٢	اذكان	اي اذكان
٩٣	١٤	عزى الافراد	من الافراط	١٦٣	٢٧	لا الاشارة	لان الاشارة
٢٤	٢٤	الجميلة لفضائل	الجميلة لفضائل	٨	٨	المراد	هو هذا المراد
١٨	١٨	فعلو	وقلوه	٢٣	٢٣	برجل	رجال
١١٨	٢٧	المقدر يفي	فلا	٤	٤	فلا	الاول
١١٩	٢	نفسا	نفسا	٢٢	٢٢	عطف	فاعطف
١٢١	٤	مطوع	مصنوع	١٤٠	١٤	فيما	اي فيما
٢٣	٢	الوجه المضاف	الوجه المضاف	١٤٠	١٤	فعارض	فعارض
٢٢	٢٢	اخيه	ربن اخيه	٢٣	٢٣	رجل لك	رجل غلام لك
٢	٢	لذاتك	لاذلك	٢	٢	فقط	فقط
١٧٧	١	دلان	كان	١٤٩	٥	حواتها	انواتها
٩	٩	الحاله	الحال	٤٥	٤٥	هو	فيسو
١٣٥	١١	المشنى	المشنى	١٥١	٢	انتقى	انتقى
١٣٦	٩	على سبيل	على سبيل	٢٢٣	٢	يمنى	يمنى
١٥١	١٥	عمل لا	عمل ما	٢١٦	٢	ذلك	لكية ذلك
١٥٢	٢٢	ان اعراب	اعراب	٢١٤	٢١	الى	الى
١٦٧	٤	التي	لا التي	٢٢٠	١	النون	والنون
٨	٨	المفعول	من المفعول	٢٢٣	٢	الالف	الالف
١٢٥	١٢	والتكثير	والتكثير	٢٢٤	١٢	نونة	نونة
١٢٧	٢	قوة في	قوة في	٢٢٨	٢	تكثر	تكثر
١٢٤	١	المفعول	المفعول	٢٢٣	١٠	خصيان	خصيان
٢٨	٢٨	نظير	نظر	١٩	١٩	هادل	مادل
١٢٨	١٩	الاسم	اسم	٢٢٤	٢٦	سما	سما
٢٣	٢٣	لا يعجلان	لا يعجلان	٢٣٥	٢٨	لقلقه	لقلقه
٢٩	٢٩	عمل من حصل	عمل ما ان حصل	٢٢٥	٢٢	يابا	يابا
١٧٩	١٥	اسما	الاسما	١٥٢	٢٥	لا يعجل فيه	لا يعجل فيه
١٥١	١٨	وللاضارة في يوم	والاثر في يوم	٢٥٦	٢٧	المتحققين	المتحققين
١٢٧	١٢	على غير المضاف	على المضاف	١٥٨	١٥	الثالث	الثالث
١٥٢	٢٣	امته	امراته	٢٣٢	٢٧	تقد	تقد
١٢٣	١٣	ولاكتفاء	او اكتفاء	١٦٥	١١	ها	ها
١٥٣	٢٨	دينار	الدينار	٢٢٩	٨	لنرجي	لنرجي
٢٩	٢٩	لا لفظية	اللفظية	٢٣٠	٢	اللفظ	اللفظ
١٠	٢٩	يلون صفة	يلون المضافة	٢٣١	٢١	تقدم	تقدم

وقد أحمد لله والمنتهى في شرح الفروع من طبع  
 هذا الكتاب المقبول لدى ذوي الألبان  
 السمي بغاية التحقيق بكامل الجهد  
 والتدقيق وكانت شرح هذا الكتاب  
 الذيها مشتملة للاعلام الكثيرة  
 فجمعت كتب كانت صالحة سيما المنتقى  
 الذي قد اشتهر في هذا البلد بكامل  
 الصحة المأكولة لحافظ ومولوى عبد  
 صاحب المدرس فضحة غاية التصحيح  
 ونقحة غاية التحقيق ومع هذا الاشارة  
 مركب من الخطاء والامسيان فيما يروى  
 المنصفون من علماء الزمان وطلباء اهل  
 الدوران ان تجد وانيه زللا  
 فلا تنظر وانيه حد لا  
 وانا الفقير الالى الله والى ربه الودود المدعو محمد





